

المؤتمر
الدائم
للمقاومة

الإسلاميون وإشكالية العلاقة

بين المقاومة والمشروع الوطني

هاشم صفي الدين
محمد مهدي الآصفي
محمد رعد
حسن حنفي
عبد الإله بلقزيز
شفيق جرادي
جورج قرم
بلال التل
عزام التميمي
محمد خيرى قيرباش أوغلو
محمد صادق الحسيني
هشام جعفر
حسين جمعة
رانيا رجب
سعد الله مزرعاني
وليد سكرية
إبراهيم الموسوي
غسان طه



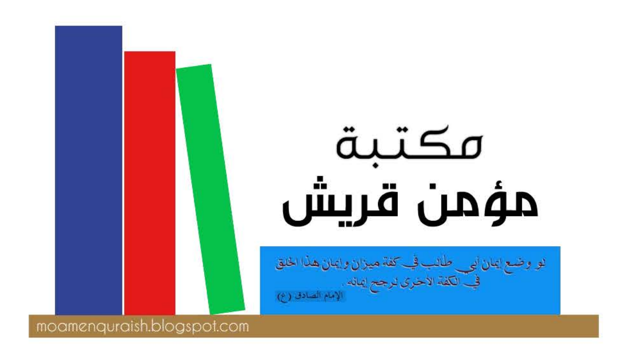
الإسلاميـون وإشكاليـة العلاقة

بيـن المقاومـة والمشـروع الوطنـي

كتاب مؤتمر المقاومة ٢٠٠٨

الإسلاميون وإشكالية العلاقة

بين المقاومة والمشروع الوطني



إن الأفكار والاتجاهات الــوارد الحديث عنها في هـــذا الكتـــاب تعبِّـــر عـــن آراء أصحابها.



دار المعــارف الحكميــة
Dar Al maaref Alhikmiah

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
Email: almaaref@shurouk.org - ٠١ - ٥٤٤٦٢٢ :تلفـاكس

بسم الله الرحمن الرحیم

المحتويات

كلمات الافتتاح

المحاضرة الافتتاحية

المحور الأول

الإسلاميون بين موالاة الأمة والانتماء الوطني

المحور الثاني

الإسلاميون وإشكالية السلطة

المحور الثالث

المقاومة والمجتمع المقاوم

المحور الرابع

المقاومة تجارب ورؤى

الملحقات

الافتتاح

الكلمات الافتتاحية

المؤتمر الصحافي لإطلاق مؤتمر المقاومة ٢٠٠٨

الإسلاميُّون وإشكالية العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني

المنسِّق العام للمؤتمر الدائم للمقاومة الشيخ شفيق جرادي

أحداثٌ أليمة كانت قد حلّت بلبنان استدعت منَّا تأجيل مؤتمر **«الإسلاميون وإشكالية العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني»**.

وها نحن اليوم نعلن عن استئناف إقامته في ١٦-١٧ تموز /يوليو٢٠٠٨ في فندق الماريوت – الجناح.

وذلك بمشاركة عددٍ من قادة الدين والفكر والسياسة في لبنان والمنطقة..

وها أنا أغتنم الفرصة لتوضيح جملة من الأمور منها:

أولاً: إن هذا المؤتمر يأتي في سياق عمل «المؤتمر الدائم للمقاومة» الذي يقيمه سنوياً **دار الهادي و معهد المعارف الحكمية**..

ثانياً: إن المؤتمر الدائم للمقاومة هو منتدىً فكريّ يعمل على بلورة الاتجاه الثقافي والفكري لخيار المقاومة الإسلامية الجهادي.. دارساً مصادر الفعل الحيوي للمقاومة في المرجعيات الدينية والحضارية والشعبية للمنطقة العربية والإسلامية.. كما ويُعنى برصد ظاهرة الصحوة الإسلامية المعاصرة، وتأثيراتها في زمن العولمة والتحدّيات الحضارية الكبرى.. عاملاً على تقديم رؤىً فكرية للمقاومة بخصوصيتها الإسلامية وبمداها العابر للمذهبيات .. هذا ويعتمد المؤتمر الدائم للمقاومة سياسة الانفتاح على كافة الاتجاهات الدينية والفكرية التحررية، ومشاركتها الهواجسَ المعرفيّة والقيمية الفاعلة في خطٍّ نهوض المستضعفين والمقهورين بوجه الظَّلَمة من المستكبرين ومغتصبي الأرض والحقوق..

ثالثاً: إن ما نقصده بالمنتدى الفكري للمؤتمر الدائم للمقاومة، التأكيد على الجانب

المعرفيّ في دور أعمال هذا المؤتمر الذي نسعى فيه ليتحوّل إلى منبرٍ حرٍّ ومسؤول؛ للتعبير عن الخبرات المتعددة في بلورة الثقافة والقيم الحضارية لخيار المقاومة.. على أن يتمّ تدوين ونشر هذه الخبرات المعرفيّة على أوسع نطاق ممكن.. من هنا، فإنّ عنوان إسلامية المقاومة والمؤتمر الدائم لا يعني أننا نختزل خبرة المقاومة على البعد الإسلامي وحده.. بل هو يعني الانطلاق من هذه الخصوصية بما تحويه من قابلية التقاطع والتمفصل مع كل تجربة وخصوصية مفتوحة على الإيمان بالتلاقي عند كرامة الإنسان وعزة الحياة، وحق الجماعات في العيش والأطروحات الرسالية بالتعبير..

رابعاً: إننا وبعد أن أقمنا مؤتمرَين حول ثقافة المقاومة وقِيَم المقاومة، فإنّنا وفي هذه السنة لاحظنا أن بعض الإشكاليات تحمل قابلية التكرار والتجدّد الدائمين كلما سنحت تبدّلات في الموضوعات أو الوقائع والمجريات التي تحتضنها، ومن تلك المشاكل إشكالية الدولة والسلطة والوطن في الفكر الإسلامي، التي تتجاذبها المسارات المتنوِّعة في تجارب الإسلاميين، خاصة تلك المتأتية بعد انهيار «الخلافة الإسلامية» وبروز فلسفة السلطة والدولة في الغرب، مما ولّد صياغاتٍ جديدة لمعنى القانون، والحق، والسيادة، وبالتالي لمعنى «الدولة» و «الوطن»، وهيمنة هذه الصياغات على كافة أرجاء المعمورة بتوزعاتها الجغرافية والحضارية، والقومية، والدينية. ووجد الإسلاميون أنفسهم ضمن عالم متنوِّع، بل متكثِّر في الحكم والفصل على غير هديِ ما يؤمنون به.

ثم اكتشف الإسلاميون، أن الأزمة تجاوزت حدود الحكم والسلطة لتأخذ بُعد التهديد الوجودي لكل قيمهم وشعوبهم وقضاياهم الإنسانية، مما دفع بهم لاعتبار أن خيار المقاومة أولى من خيار الجهاد بصيغته التقليدية، وأنّ حفظ الوجود أولى من السعي لتسلّم السلطة، وأن الاندماج مع المحيط على أساس القيم والقضايا التحرّرية أوْلى من العزلة والتمركز حول الذات، وهذا ما فرض عليهم إعادة طرح الإشكالية من جديد، وإنْ بصياغات ومدخلات جديدة من مثل:

- معنى السلطة والدولة، وهل في الإسلام إقرار بموضوعية الدولة؟
- وهل الدولة أو الحكومة تُبنى على سيادة الدستور أم على مبدإ فقهي حاكم؟
- وهل يُمكن للدولة الإسلامية أن تنحصر ضمن حدود جغرافية، قطرية، معينة؟ بحيث تتحوّل خصوصية الانتماء إلى الأرض والبقعة الجغرافية إلى محورية مركزية لعلاقة

القاطنين فيها برابط المواطنة رغم تباين اعتقاداتهم ودياناتهم؟

ثم قبل هذا وذاك، كيف تنظر الحركات الإسلامية المقاوِمة إلى التعددات الوطنية، وكيف يمكن لها التعايش مع المختلف؟

- وهل للحركات الإسلامية المقاوِمة رؤية خاصة بالمشاريع السياسية التي يمكن لها الانسجام والتكامل معها؟ وهل هذه النظرة تحدّد الخصوم الداخليين من غيرهم؟ أم أنها تقتصر على خصومة المعتدي الخارجي؟ ثم هل يمكن لها تجاوز حدود العمل المقاوم؟

تساؤلات عدة لا بدَّ من التوقف عندها، وتقديم جملة من الطروحات التي تساعد على بلورة الصورة وتكوين رؤية معرفية تتلاءم مع خصوصية الطرح وتعالج إشكالياته.

بيروت في ٢٠٠٨/٠٧/٠٢

الإسلاميـون وإشكاليـة العلاقـة بين المقـاومـة والمشـــروع الوطنـــي

الشـــيخ شفيـق جـرادي

إنّ المقاومــة الإسلاميــة هي تجربة حياة جهادية صاغها رجــال صدقوا ما عاهدوا الله عليــه، فمنهم من قضى نحبَه شاهداً وشهيداً، ومنهم من ينتظر النصر أو الشهادة ليرسم في سماء المجد عنوان الرفعة العليّة التي لا تعرف الحزن ولا الهون، وليشكّل مع كل المخلصين الصادقــين حجَّة الحــق الدامغة والقاضية أن المقاومة رؤية ومشــروع بناء لا بديل عنه لكل مُطالب باسترجاع الحقوق، في زمن شوَّهت فيه سطوةُ الباطل معالمَ الكرامة وأسقطت منه حقيقةَ الإنسان والتاريخ والحضارة...

زمــن صارت فيه الأوطان مجرَّد أرقام في حسابات دولية تتحكَّم فيها رقابات السيطرة العالميــة.. زمــن صار فيه أبنــاء الوطن أرقاماً تطويهــا مقابر المحتلّ لتحيلهــا إلى ما خلف الذاكرة؛ إلى النسيان والتجاهل والإسفاف بالحقوق والكرامات.

إن الحديــث عــن الإشكالية هو حديــث عن فرضيَّــات نظريَّة صعبة كلَّمــا جئتَ لتعالج حلقــة من حلقاتها تولَّدت لديك أطــرٌ أخرى من الأسئلة والمشــكلات، ليبقى الموضوع دوماً في دائــرة المساءلة المسمَّاة تسامحاً بالنقدية، والتي غمرتنا في هذا العالم العربي حتى بتنا غيــر قادريــن على الخروج مــن تيهِها نحو شاطئ الفعــل والتفاعل العملــي والحيوي.. لقد أوقعتنــا هذه النقدية المدَّعاة بحبال من تصــورات مسبقة فرضت نفسها على الوقائع حتى صارت أيديولوجية ثقافية بامتياز، تمارس سطوتها وسلطتها على الحراك الثقافي والفكري عندنــا، وهي التــي كانت بالأصل في بلاد المنشــأ معول هدمٍ لبناءات المخيــال الأيديولوجي الذي فرضته قوى التعالي على الواقع والوقائع..

هـذا في الفكر والثقافة، أمَّا في السياسة واحـتراب السلطة، فلا إشكال ولا إشكالية ولا فكـرة هي التي تتحكَّم بالخطاب، بـل النزوع نحو إثبات تفوُّق الذات أمـام الآخر، وافتعال المعـارك معـه، لا يُبتغى منها إلّا وجـه التشاتم البغيض لدحض قدسيَّـة قيم الآخر ودلالات معنـاه .. وإلّا، فبـالله عليكم، ماذا يعرف الكثير ممن عندنـا في لبنان والعالم العربي حول مفهوم الفقه الإسلامي ودور الفقيه فيه؟

ماذا يعرفون عن الاجتهاد وعلاقة النظرية بالواقع المتحرِّك والممارسة، وكيفية تشخيص المصالح والمفاسد، وربط التاريخ بالحاضر وصناعة المستقبل في دائرة الوعي الديني عموماً والإسلامي منه على وجه الخصوص؟

عندمـا يقولون: إن المشـروع الإسلامي نقيض المدنية والدولـة الوطنية، فعلى أي أسس بنَوا نتائجهم؟

علـى ما قررته دوائر الاستشراق؟ أم على إسقاطات تاريخية لأحداث هي بالأصل محل مراجعة وتدقيق؟ أم على ضرورات إعلانية لسياسيين وكَتَبة؟

هل هكذا تُصاغ المواقف والأحكام؟

إذا كان دور هذا المؤتمر اليوم والذي ينعقد تحت عنوان: «الإسلاميون وإشكالية العلاقة بـين المقاومة والمشروع الوطني»، هو بحث وجـوه العلاقة بين المقاومة والوطن، للإجابة عن موقـف الإسلاميين تجاههما لتقديم رؤى حول هذه المواقـف وانعكاساتها .. فإنّي إذ أرحِّب بالجميع، أغتنم الفرصة لتسليط الضوء على بعض النقاط:

أولاً: منـذ اللحظـة الأولى لاشتعـال وهـج المقاومة الإسلاميـة بأحزمة مـن نور دماء شهدائها، وصناعة وعي الإرادة والانتصار الذي صنعته تضحيات قادتها وأمّتها .. كان يقف القائـد تلو القائد فيهـا ليقول: هذه سبيلي أدعو إلى الله أنا ومن اتبعني.. فيحكون بالموقف والممارسة والجهاد المقاوم كل مقاصدهم والأهداف.

إنهـا من المرَّات القليلة أو النادرة في تاريخ هذا العالم الذي تتبنى فيه كوكبة من الناس مبدأً عاماً حاكماً في قيمهم، ثم يخرجون إلى العالم بصمت هو أبلغ من كل كلام، وبسكينة

ملؤهـا الطمأنينـة في صنـع المستقبل على أسسٍ مـن صنع الوقائع؛ ليكسـروا بذلك قاعدةً حكمـت الكثير من التجارب السياسية والحزبية التـي أنشأت فلسفات ونظريات افتراضية مسبقة، ثم عملت على تطويع الوقائع لها، بحيث كانت النظريات في جهة، والحياة في محلٍّ آخـر. إن هذه المقاومـة من أرض الواقع نبتت، ومن سماء الرحمـان استسقت حياتها حتى كانـت كلمـة طيبة أصلها ثابت في ضمائر شعبها وقضايـاه وأمانيه، وفرعها في سماء المجد يتعـالى لتستظل تحت فيئه كل الشعوب المتعَبة، وكل القيـم المقدَّسة، وكل الدلالات والمعاني الساميـة التـي تنتظر لتصوغ من وقائع الواقع ومبادئ هـذه المقاومة سبل مجدها وصناعة مستقبلها واستقلالها..

ثانياً: نحن اليوم أمام الحقيقة التي سبقت كل الكلمات.. اليوم لم ينكسر قيد الأسرى وحدهـم، بل انكسرت قيـود اتهاماتٍ وتخرُّصـاتٍ لطالما كانت تلفُّ صـدور أبطال عظام.. اليـوم نحن أمام مقاومة قيل عـن قادتها: إنهم إرهابيون، وإذ بأبـرز من قيل عنه بالأمس للإرهابيـين إماماً يخـرج من الموت شاهداً وشهيـداً على صنع الانتصـارات التي فتح الله فيهـا على يديه منافذ حرية الأسرى بالوعد الصادق.. وحطَّـم أرقام المقابر هناك ليجعل مـن رفات مَن طَوتْه الأرض عنوان العزة التـي لا يصنعها إلّا الفداء والشهادة.. نحن اليوم مـع ولادة جديدة مع الشهيد القائد البطل الحاج عمـاد مغنية.. ولادة لصحوة وعي شعبي وإسلامي وعربي عارم بات يميِّز بين الإرهابي والمقاوم الذي يصنع النصر ويبني للأوطان عرش هويتها وحقيقة كيانها ومعناها..

فبعماد مغنية الشاهد والشهيد، وشيخ شهداء المقاومة الإسلامية، وسيد شهدائها صار المـوت حياة، وصارت المقاومة كرامة لا يستحق قيادتها إلّا الرجال الرجال، العظام العظام أمثـال القائد الإسلامـي والعربي الكبير سماحة السيد حسن نصـر الله..الذي كُلَّما رفعه الله في النـاس درجة يعلو فيها ذكره بنصرٍ تلو نصـر، نسب النصر إلى دماء الشهداء كما فعـل مؤخراً مع من سمَّـاه بقائد الانتصارين الحاج عمـاد مغنية (رضوان) حتى كان اسم عملية تحرير الأسرى (عملية الرضوان).. وهذا المناخ من تعاضد الدم والتضحية والأخوَّة والقيادة هو النموذج الأسوة المؤهَّل لمحاكاة كل تجربة تحررية مقاومة في هذا العالم تطمح لبناء مشروع الوطن..

ثالثاً: إذا كانت حرب تموز ٢٠٠٦م. فرضت التفكير في المقاومة وبناء المشروع الوطني، فـإنّ ما خلّفته هذه الحـرب من نتائج تستوجب منّا دراسة نقطتـين اثنتين في العام القادم بـإذن الله.. **النقطـة الأولى**: المقاومة وصناعة الوعي بين النصـر والهزيمة.. أما **النقطة الثانيـة**: فهي كيف تحفظ المقاومة سـيرة حضورها للتاريخ وكيف يمكن لتجربتها الخاصة أن تكون قاعدة نموذجية لحضارة المظلومين في كسر حضارة الظالمين..

الإسلاميون وإشكالية العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني

أ. محمد رعد[1]

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته..

يوم أمس كان لبنان يشهد عرساً وطنياً كبيراً[2]، وتشهد الأمة العربية والإسلامية انتصاراً جديداً للمقاومة التي هزمت العدو الصهيوني في تموز قبل عامين، وأسقطت أسطورته وقوّته الردعية وتفوّقه الموهوم.

وبالأمس أيضاً عبّر اللبنانيون مجدّداً عن اعتزازهم بخيار المقاومة، وعن تمسّكهم بهذا الخيار حين كانوا يستقبلون المحرَّرين الأبطال، وفي مقدّمتهم عميد الأسرى اللبنانيين والعرب سمير القنطار، ويستحضرون مع جثمان كل شهيد يستعاد، تاريخ نضال طويل لشعوب أمّتنا العربية والإسلامية ضد الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.

ولعلكم شاهدتم وسمعتم المواقف الصريحة التي أعلنها بالأمس سيد الوعد الصادق سماحة الأمين العام السيد حسن نصر الله، وهو يتحدّث عن المقاومة والأمّة والأسرى والتحرير والعزم والتعاون المطلوب والوحدة المنشودة.

وكما في كل خطاب له، بدا واثقاً، وواضحاً، وحازماً، كما كان نهضوياً ملتزماً ورؤيوياً محفّزاً، وأكثرَ تأكيداً بأن زمن الهزائم قد ولّى، وأننا دَخَلْنا زمن الانتصارات.

وبدا وكأنه يفتتح بشخصه وحضوره مؤتمركم الكريم الداعم للمقاومة، والذي يشرّفني أن أشارككم فيه اليوم لأنقل إليكم جميعاً تحياته، ولأعبّر لكم باسمه عن عميق محبّته

---

(١) كلمة راعي المؤتمر أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله ألقاها رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النيابية - لبنان.

(٢) إشارة إلى تحرير الأسرى من سجون العدو.

وشكـره لكم على هذه المشاركة التي تجسِّـد تضامنكم والتزامكم بقضايا الأمَّة التي تحتاج منا اليوم أكثر من أي زمن مضى إلى الحضور الوطني والقومي والديني والإنساني الفاعل في ساحـة الصـراع ضد أعـداء أمتنـا الطامعين في مصـادرة حقوقها الإنسانيـة وهويتها الحضارية، فضلاً عن ثرواتها وفعالية دورها السياسي المأمول.

أيها الإخوة والأخوات..

عنـوان هذا المؤتمـر هو: الإسلاميون وإشكالية العلاقة بـين المقاومة والمشروع الوطني، وسأركّز كلامي حول هذا العنوان.

دعونـا نحدّد أولاً سمـات وخصائص المشـروع الوطني، حتى لا يضيـع أحد في دهاليز المناورات الإعلامية التي يجريها عادة ويسوّق لها المتضررون من أصل وجود مشروع وطني، أو من الجهات التي تتبنّى الرؤية الصحيحة لمثل هذا المشروع.

ثـم ننتقـل بعد ذلك للحديث عن المقاومة ومهامها وأهدافهـا، لنرى ما إذا كانت هناك تباينـات، أو تناقضات مـع المشروع الوطني، فنعمل على تحرير موضـع النزاع، ونحاول أن نعالجه.

وإذا مـا تناولنـا لبنـان نموذجـاً لبحث هـذا الموضوع نـرى بوضـوح أن اللبنانيين على اختـلاف طوائفهم واتجاهاتهم السياسية يُجمعون على مشـروع وطني جامع وشامل، على الرغـم من التباينـات حول مناهج وآليات تحقيق هذا المشروع... وعلى الرغم من أن بعض هـذه المناهج والآليـات المعتمدة من قبل البعض.. يلعب دوراً معطـلاً أو مربكاً، وقد يكشف أيضاً عدم جدية في تبنّي المشروع الوطني أصلاً، لتعارضه مع امتيازات سياسية أو طائفية لهذه الجهة أو تلك.

إلّا أن ذلـك لا يلغـي أبداً حاكميّة منطق المشروع الوطني العام، وفعالية تأثيره في توجيه السياسات والأحداث.

وحـين نرسم معالم المشروع الوطني الذي يعبّر عن إجماع مـا لدى اللبنانيين وفئاتهم، يمكننا تلخيصها بما يلي:

١ - الحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسّسات.

٢ - حماية سيادة لبنان واستقلاله وهويته العربية.

٣ – تثبيت الاستقرار الداخلي والسلم الأهلي والعيش المشترك.

٤ – تعزيز قدرة لبنان الدفاعية لمواجهة مخاطر العدوان والتهديد الدائم من قبل العدو الصهيوني.

٥ – بناء الدولة القادرة والمتوازنة والمُطَمْئنة لجميع اللبنانيين.

٦ – رفض الوصايات والتدخّلات التي تنتقص من السيادة الوطنية.

لعلّ هذه هي أهم الثوابت للمشروع الوطني اللبناني التي لا يناقش فيها أي من اللبنانيين أو أطيافهم السياسية.

لكن مكمن الخلاف هو حول تفاصيل البرامج المرحلية التي تعتمدها هذه الجهة، أو تلك في سياق ادعائها الالتزام بالثوابت الآنفة الذكر.

وحتى عندما يتم التوصل إلى تسوية بين البرامج المرحلية للقوى السياسية في لبنان، يعود التباين للظهور مجدداً كلما شعر البعض بتعاظم نفوذ جهة لبنانية أخرى، أو كلّما اختل ميزان القوى المحلي أو الإقليمي بشكل يسمح للبعض في فرض برنامجه، أو تفسيره لبنود التسوية على الآخرين، الأمر الذي يجعل مكوّنات الشعب اللبناني جميعَها في حالة قلق دائم وتوجّس دائم، ويتدنّى لديها منسوب الثقة بالآخرين.

ويجب أن نعترف بأن ما يساعد في استمرار حال عدم الاستقرار جملة أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

أولاً : التركيبة الطائفية لمجتمع اللبنانيين، وتغليب الانتماء الطائفي على الانتماء الوطني.

ثانياً: تدنّي مستوى الصدقية في الالتزام والأداء، لدى ممثلي القوى السياسية، الطائفية منها وغير الطائفية.

ثالثاً: موقع لبنان الجيو سياسي الذي يجعله موضع تجاذبات إقليمية ودولية تستفيد من العاملين السابقين.

إذاً، هذه هي الحال في لبنان، وما يثار اليوم من إشكالية حول المقاومة وعلاقتها بالمشروع الوطني في هذه المرحلة ليس أمراً مستغرباً وخارج السياق، فالبلد بحسب ما أشرنا إليه آنفاً مفتوح على إشكاليات عديدة ومتنوعة تارة تتمركز حول عروبة لبنان، وتارة

أخرى حول الطائفية السياسية، وتارة ثالثة حول التدخّل الأجنبي في لبنان، وطوراً آخر حول موقع لبنان من الصراع العربي الصهيوني، ولن تنتهيَ هذه السلسلة عند حدود.

إلّا أن المهم أن تتم معالجة أي إشكالية وفق ثوابت ومرتكزات المشروع الوطني فلا تتناقض المعالجة مع أي بند من بنود هذا المشروع.

وبناءً عليه.. فإنّ حزب الله والمقاومة الإسلامية ومن موقعهما الإسلامي الملتزم بالثوابت والمرتكزات الوطنية، ومن منطلق فهمهما لطبيعة لبنان ومكوّناته الديموغرافية ومحيطه الجغرافي ومصالحه الكبرى.. منفتحان على معالجة أي تعارض، أو تناقض، أو تأثير سلبي متوهّم للمقاومة إزاء ثوابت ومرتكزات المشروع الوطني في البلاد.

ويخطئ من يظن أن حزب الله قد يَضيق ذرعاً بأي رؤية، أو فكرة مخالفة لرؤيته طالما أن الحوار الوطني الجاد والمسؤول هو المنهج المعتمد للمعالجة.

ويخطئ أيضاً من يظن أن حزب الله حركة سياسية وافدة، أو مجموعة مرتزقة تعمل بالأجرة لدى هذا النظام أو ذاك، مهما بلغت درجة صلته بلبنان أو اهتمامه بالوضع فيه.. فهذا المدخل ليس مدخلاً حوارياً وطنياً ومسؤولاً..

إن حزب الله لم يطعن بلبنانية أحد رغم الضرر الكبير الذي ألحقه البعض بلبنان وباللبنانيين، ورغم خيارات هذا البعض ورهاناتهم السيئة التي أثّرت سلباً على وحدة الشعب اللبناني.

وفي الوقت نفسه ليس من حق أحدٍ مهما بلغ شأنه أن يشكّك بلبنانية ووطنية حزب الله وتضحياته.. وإذا كنّا اليوم لا نطالب أحداً من المشكّكين باعتذار.. فلأنّنا صادقون في حرصنا على التوصل عبر الحوار إلى رسم الحدود بشكل نهائي للإشكالية المفتعلة، أو المتوهّمة للعلاقة بين المقاومة ومشروع الدولة (بما هو تعبير خاص عما هو أعم، أي المشروع الوطني).

وحتى لا نقارب الموضوع من موقع التنظير الفكري والسياسي فحسب، فإننا في حزب الله وبعد إرساء تسوية الطائف وقبول العمل بموجبها من معظم اللبنانيين، تعاطَينا ونتعاطى إيجاباً مع هذه التسوية، ونؤسّس على مضمونها لعمل سياسي يهدف إلى تطوير الحياة السياسية في لبنان عبر الحوار والأساليب السلمية المشروعة.

وهذا الأمر ليس خافياً حتى على خصومنا السياسيين في لبنان، فوثيقة الوفاق الوطني والدستور يمثلان المرجعية لنظم مؤسّسات الدولة، وخارطة العمل الوطني لإدارة مصالح البلاد واللبنانيين، ولإنتاج السلطة... وحزب الله الحركة الإسلامية المقاومة ذات الأصول والمنطلقات الدينية المتميّزة بالاجتهاد الفقهي الدائم ارتضى وثيقة الوفاق الوطني والدستور عقداً وطنياً جامعاً، ونظاماً حاكماً على مدى انسجام الأداء السياسي والقانوني لجميع اللبنانيين معه.

وإذا كانت الدولة وفق أعرق وأحدث التعريفات للفقهاء القانونيين هي عبارة عن أرض وشعب ونظام وسلطة حاكمة، فإنّ إشكالية العلاقة إذا ما حصلت بين شريحة من الشعب وبين السلطة الحاكمة لسبب من الأسباب، فإنّ ذلك لا يعني مطلقاً أنها إشكالية بين هذه الشريحة وبين الدولة بصورة عامة.

وإذا ما كابرت السلطة الحاكمة، وعمدت إلى التعامل مع المعارضين لها، وكأنهم خارجون على الدولة، فإنّها تفعل ذلك من منطلق مصادرة الدولة بأرضها وشعبها ونظامها لتصبح الدولة مسخاً لسلطتها وتصبح سلطتها وكأنها هي كل الدولة.

في هذه الحالة ووفق أعرق وأحدث المفاهيم القانونية تصبح السلطة آنذاك سلطة استبدادية وتنأى بالدولة أن تكون دولة القانون والمؤسسات.

هذا من حيث المبدأ.. أما على المستوى العملي:

هل توجد فعلاً إشكالية بين المقاومة والدولة؟

وأين تكمن هذه الإشكالية؟ وكيف يمكن معالجتها؟

اسمحوا لي أن أعرض في خدمتكم وجهة نظرنا في حزب الله حول هذه المسألة، ويبقى الحكم لكم في نهاية المطاف..

المقاومة في لبنان انطلقت لمواجهة الاجتياح الصهيوني عام ١٩٨٢، وكانت الدولة اللبنانية آنذاك قد تآكلت على مستوى المؤسسات والأجهزة والقوى الأمنية والعسكرية، وعلى مستوى التأييد الشعبي لها، وعلى مستوى النظام العام في البلاد، وعندما احتل العدو الأرض وانتهك السيادة لم يبقَ من الدولة إلّا بقية سلطة هزيلة، وبقية أمل ضئيل عند الشعب بإعادة تكوينها.

خلال عشر سنوات نمَت المقاومة وحققت انسحاباً إسرائيلياً من لبنان، وانكفأ الاحتلال الصهيوني ومشروعه السياسي الذي أراد تمريره عبر السلطة اللبنانية الضعيفة، فيما شعبنا الذي احتضن المقاومة وكبر لديه الأمل باستعادة أرضه، أسقط اتفاق ١٧ أيار وأخذ يراكم إنجازاته ويبلور مشروعه الوطني الهادف إلى إعادة تكوين السلطة التي تعبّر عن تطلعاته، وتلتزم إعادة بناء الدولة وتستثمر انتصارات المقاومة لتعزيز وحدته الوطنية، وتلاقت إرادته هذه مع تقاطعات المصالح للقوى الإقليمية والدولية، فكان اتفاق الطائف بمثابة التسوية السياسية المقبولة التي أطلقت في لبنان مشروع الدولة، وأنهت الحرب الأهلية المدمّرة، وثبّتت حق لبنان في تحرير أرضه من الاحتلال بكل الوسائل الممكنة.

نعم.. لقد تناغم حكم ما بعد الطائف مع المقاومة تناغماً واضحاً، ولم تكن المقاومة تشكّل عبءاً على الدولة وإعادة بنائها منذ بداية التسعينات وحتى التحرير لمعظم الأراضي اللبنانية في العام ٢٠٠٠، وذلك لأسباب عدة أهمها:

١- وجود حكومات قادرة ومتفهّمة لدور المقاومة وضرورتها.. على الرغم من عدم اتفاق حزب الله معها في السياسات الاقتصادية والإدارية والإنمائية المعتمدة.

٢- تفهّم حزب الله لضرورة قيام دولة في لبنان، والتزامه بالإسهام في هذه المهمة من خلال مشاركته في المجلس النيابي للنهوض بدور فاعل في مراقبة عمل الحكومة وتصويب أدائها ما أمكن.

٣- تراجع حدة التجاذبات الإقليمية والدولية في تلك الفترة، بسبب تقاطع المصالح الدولية والعربية حول الشروع في تحريك التسوية السلمية في المنطقة، وعقد مؤتمر مدريد وفق قواعد وضمانات تمَّ التوافق حولها.

واستمر التناغم قائماً بين المقاومة والدولة لأكثر من خمسة عشر عاماً؛ أي خلال عهد الرئيس الراحل إلياس الهراوي، وعهد الرئيس السابق العماد إميل لحود، وخلال حكومات ترأسّها دولة الرئيس عمر كرامي، ودولة الرئيس سليم الحص، ودولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

فماذا عدا ممّا بدا حتى تنقلب موجة التناغم التي كان يحقق في ظلها لبنان الانتصاراتِ على العدو وعملائه، والتقدّم والتطور والتوحّد، وبناء المؤسّسات، واحتلال موقع فاعل في العلاقات الدولية.. رغم اجتياحين جويين مدمّرين في سنة ٩٣ وسنة ٩٦ فشِلا في تحقيق

أهدافهما، وانتزعت بعدهما المقاومة اعترافاً دولياً بشرعيتها وواصلت جهادها حتى تم طرد الاحتلال وتحقق التحرير الكبير في ٢٥ أيار من العام ٢٠٠٠.

ماذا عدا مما بدا حتى يتحوّل التناغم إلى إشكالية ؟!

هناك جملة تطورات حصلت:

١ - غزا الأمريكيون العراق من أجل التحكّم بالنفط العربي كله، ومن أجل استنهاض العدو الصهيوني بعد هزيمته في لبنان، ومحنته مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، ومن أجل فرض خارطة سياسية في المنطقة يكون فيها الكيان الصهيوني المحور الأساس الناظم للعلاقة بين كل كياناتها ودولها.

٢ - اختل ميزان القوى في المنطقة لصالح المشروع الغربي الداعم للعدو الصهيوني، وازداد الضغط والحصار ضد دول وقوى الممانعة والصمود والمقاومة في المنطقة، وترجم هذا الاحتلال نفسه في صدور قرار دولي رقم ١٥٥٩ أتاح التدخّل الدولي السافر في شأن سيادي داخلي لدولة عضو في الأمم المتحدة، ومثّل ذلك سابقة فاضحة قوبلت بالرفض من قبل أكثرية الشعب اللبناني.

٣ - تمّ تنفيذ جريمة مريبة استهدفت آنذاك رجُلَ التوازن بين المحلي والإقليمي والدولي، ورجل التناغم بين دور المقاومة وبناء الدولة.. واستفاد المخططون من ارتفاع حدّة التعارض بين الإدارة الأمريكية من جهة، وبين سوريا والمقاومة من جهة أخرى، وتم اختطاف قسم مهم من الرأي العام اللبناني تحديداً إلى الموقع التصادمي مع سوريا تحت شعارات دعمتها بقوةٍ الإدارةُ الأمريكية، بهدف خلط الأوراق في لبنان، وتهديد الوحدة الوطنية، وتسعير الخطاب المذهبي والسلطوي لمحاصرة المقاومة ونزع سلاحها.

٤ - عملت المقاومة مع حلفائها الذين ارتابوا من الإدارة الأميركية التي نسّقت المشهد الجديد في البلاد على محاولة التخفيف من غلواء الجنوح والارتداد عن الثوابت الوطنية، ونجحت بعد جهود مضنية في تحقيق توازن سياسي ما، عمدت الإدارة الأمريكية إلى محاولة الإطاحة به تدعيماً للسياديين الجدد، فكانت حرب تموز العدوانية الأمريكية القرارَ والتوقيتَ والأمد والدعم المباشر، لكن فشل العدو وانتصار المقاومة فرضا معادلةً جديدة حاصرت الفريق الحكومي المتناغم مع المشروع الأمريكي، إلى أن تورّط هذا الفريق بإصدار قرار أحمق كان بمثابة إعلان حرب منه ضد المقاومة، فكان رد المقاومة بالدفاع

عن نفسها كفيلاً بإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح الذي تم الاتفاق عليه في الدوحة.

من الطبيعي أيها السادة أنه عندما تتناغم السلطة فاقدة الشرعية مع المشروع الأمريكي للوصاية على لبنان ودعم الغزو الصهيوني لأرضه، لا يعود هناك إمكانية للتناغم بين المقاومة وهذه السلطة.. وتصبح الإشكالية هي سيدة الموقف في العلاقة بينهما.. فيما يستمر التزام المقاومة بمشروع الدولة على قاعدة إعادة إنتاج سلطة وطنية معبّرة عن توازنات الشعب اللبناني بمعزل عن الاستقواء بالخارج.

أيها الإخوة والأخوات..

بكل اعتزاز وفخر وثقة وموضوعية.. لم يحظَ بلد في العالم بمقاومة إسلامية وطنية شجاعة وراشدة.. تصرّفت بحكمة واتزان ومسؤولية إزاء ظروف معقدة في وطنها، وفي زحمة تصديها لعدو إرهابي مدعوم من قوى الاستكبار العالمي، كالمقاومة الشريفة الإسلامية والوطنية في لبنان.

هذه المقاومة استخدمت بأسَها في مواجهة العدو، واستخدمت صبرها وحرصها في الداخل لتحفظ وحدة البلد، ووحدة شعبه، والسلم الأهلي، والعيش المشترك بأقل كلفة ممكنة.. وهي اليوم تشكّل قاعدة الارتكاز مجدداً لإعادة بناء المشروع الوطني، وهيكلة الدولة القوية القادرة المتوازنة والمطمئنة، وسلاحها لن يكون إلّا لحساب هذه الدولة وليس على حسابها.

أما من يريد الاستبداد ومصادرة الدولة لحساب موقع له في سلطة غير وطنية تتناغم مع مشاريع قوى الاستكبار العالمي والكيان الصهيوني على حساب مصالح لبنان وسيادته ومصالح اللبنانيين وكرامتهم.. فهؤلاء مشكلتهم ليست مع المقاومة فحسب، بل مع المشروع الوطني للبلاد، وهم في مثل هذه الحالة لن يكونوا مؤهلين لحمل أمانة حفظ الوطن وبناء الدولة والدفاع عن مصالح الشعب.

ليس من المنطقي أبداً أن تعالج إشكالية مفترضة لعلاقة المقاومة مع الدولة، من قبل سلطة خارجة على الثوابت الوطنية للدولة وللشعب.. لأنّ المسألة حينذاك لا تعود مسألة إشكالية حول علاقة المقاومة بالدولة، بل تصبح مشكلة موقف السلطة من أصل وجود المقاومة.

الخلاصة التي نودّ تسجيلها هي ما يلي:

المقاومة في لبنان تمثل أحد أهم مرتكزات المشروع الوطني فيه.

في ظل الاحتكام إلى هذا المشروع لن يكون هناك أيُّ إشكالية حول العلاقة بين المقاومة والدولة.

لكن عند تغييب السلطة لهذا المشروع، تصبح المشكلة في موقف السلطة.. والحل يفترض إما تصويب موقفها، أو إعادة إنتاج سلطة جديدة.

ختاماً...

أمّا وقد دخلنا في عهد رئاسي جديد، وحكومة جديدة وفق مشروع وطني سيعبّر عنه البيان الوزاري، فإنّنا نؤكّد على ما يلي:

أولاً: المقاومة قوة استراتيجية للبنان ولجيشه ولشعبه، وهي خيار أثبت جدواه في تحرير الأرض والأسرى والدفاع عن الوطن وردع العدو.

ثانياً: المقاومة عامل طمأنينة للبنانيين عموماً، وعلى الأخص بعد انتصاراتها المتكرّرة في التصدّي للاحتلال وللاعتداءات الصهيونية وإسقاط أهدافها، وسلاحها ليس من أجل تحقيق مكاسب سياسية فئوية في الداخل، كما أنه أيضاً ليس مرمىً لسهام المتطاولين على ميثاق الوفاق الوطني من أجل تعزيز مواقعهم ومكتسباتهم في السلطة، على حساب المقاومة والشعب وخدمة لمشاريع أعداء الوطن.

ثالثاً: الحوار الوطني المسؤول والجدّي وفق مرتكزات المشروع الوطني وثوابته، هو وحده الطريق المتاح «لرسم استراتيجية وطنية للتحرير والدفاع»، تحقق التناغم بين الدولة والمقاومة.

رابعاً: إن التخفّف من المقاومة، أو محاولة إضعافها، أو التحامل عليها والنيل من سلاحها، فضلاً عن أنه عمل غير أخلاقي، فإنّه قبل التوافق على استراتيجية التحرير والدفاع الوطني، عمل غير وطني أيضاً، ولا يخدم إلّا أهداف العدو.

خامساً: إن المقاومين قيادات وكوادر ومجاهدين كانوا دائماً، وسيبقون تحت سقف القانون، وثقافتهم الدينية والوطنية تلزمهم بحفظ النظام العام واحترام حقوق الآخرين.. وعلى السلطة أيضاً أن تقدّم نموذجاً لمواطنيها عبر دقة التزامها وخضوعها للقوانين.

سادساً: إن المقاومة وإلى أن توضع استراتيجية التحرير والدفاع الوطني معنيةٌ بالحفاظ علـى كامل جهوزيتهـا للتصدّي لأي عدوان علـى لبنان.. وهي ملتزمـة بواجبها الوطني في الدفاع عن الوطن وشعبه.

وهي إذ تدرك أنها لا تملك قرار الحرب، لكنّ أحداً لا يملك سلبها حق الدفاع.

أيها الإخوة والأخوات..

عهدُنـا بكم أن تتكلل أعمالكم بالجديـة والمسؤولية والنجاح إن شاء الله.. وكل التوفيق لجهودكم في هذا المؤتمر.

مدخل

المحاضرة الافتتاحية

■ المقاومة بين القهر الداخلي

والعدوان الخارجي

أ. د. حسن حنفي

المقاومة بين القهر الداخلي والعدوان الخارجي

أ. د. حسن حنفي[1]

١ـ المقاومة المزدوجة:

المقاومة حق طبيعي لكل من يقع عليه العدوان. وهى تجربة ذاتية تكفلها كافة الشرائع السماوية والإنسانية دفاعاً عن النفس، وتضمنها كافة المواثيق الدولية عن حق تقرير المصير، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وهو أحد مرتكزات الدولة الحديثة والحق الشعبي في الدفاع المسلّح. فخيار المقاومة المسلحة حق طبيعي، وواجب شرعي وقانوني. وهو ما تثبته تجارب التاريخ أيضاً وثورات الشعوب المسلّحة ضد الاحتلال مثل مقاومة النازية والفاشية في أوروبا، والإمبراطورية اليابانية في غرب وجنوب شرق آسيا، والثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني، وثورة بوليفار ضد الاحتلال الأوروبي لأمريكا اللاتينية.

وهى تجربة ذاتية يشعر بها كل فرد بذاته. فالوجود هو الحرية. والاستقلال ضد العبودية والتبعية. لذلك لا يحتاج تحليل تجارب المقاومة ضد القهر الداخلي والعدوان الخارجي إلى مصادر ومراجع ومدوّنات ونصوص، تنظر وتصوغ وتبرهن وتثبت. بل تحتاج إلى استبطان الروح، وسؤال النفس، وسماع صوت الضمير، والتجرد من المصالح والأهواء.

والمقاومة ليست إرهاباً. المقاومة دفاع شرعي عن النفس ضد العدوان الخارجي، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ٣٩ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[2]. والإرهاب هو ترويع الآمنين، وهو العدوان على الأبرياء.

---

(١) أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

(٢) سورة الحج، آية ٣٩، ٤٠.

والإرهاب من الله أي الخوف منه، فليس الإرهاب مصدره البشر في الأغلب[1]. والرهبة والرغبة واقعان إنسانيان[2]، أما إرهاب الإنسان لغيره فهو تسلط وقهر وطغيان كما فعل فرعون مع قومه. ويؤثر الإحساس بالرهب على حركة الجسد بضم الجناحين[3].

ويمكن إرهاب العدو عن طريق الردع والتخويف عن طريق امتلاك أساليب القوة، **﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ. ويخشى الأعداء المقاومة ويشعرون بالرهبة أمامهم، لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾**[4]. والرهبانية والرهبان من نفس الاشتقاق أي الذين يرهبون الله.

ليست المقاومة جهاد النفس في الداخل بل جهاد العدو في الخارج. وهناك فرق بين مقاومة الأهواء والانفعالات الذاتية والمصالح الشخصية من ناحية، والمقاومة الموضوعية للعدوان الخارجي من ناحية أخرى. وقد شاع حديث «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر» للبرهنة على أن جهاد العدو هو الجهاد الأصغر، وأن جهاد النفس هو الجهاد الأكبر. وقد تصدى فقهاء المقاومة الإسلامية ومفكّروها لسوء استخدام هذا الحديث حتى على افتراض صحة روايته، على مقاومة الاستعمار كواجب شرعي[5]. وقد حوّل الإمام الخميني بعد ذلك في «جهاد النفس» أو «مبارزة نفس» يومَ عاشوراء من يوم حزن وجَلْد وتعذيب للنفس إلى يوم فرح بانتصار الثورة.

والعُدوان نوعان: عدوان من الداخل من النظام السياسي على حريات وأرزاق المواطنين. وعدوان من الخارج على استقلال الأوطان من الغزو العسكري المباشر أو جمع بين الغزو والاستيطان، وتحويل الغزو المؤقت إلى استيطان دائم. والأسوأ هو الجمع بين جميع أنواع العدوان الداخلي والخارجي، أن يكون المواطن مقهوراً من الداخل ومحتلاً من الخارج. ومن ثم يبرز سؤال: الأولوية لمن في التحرّر؟ التحرّر من الداخل أولاً ثم التحرر من الخارج ثانياً، فالمقهور في الداخل لا يستطيع أن يحرر نفسه من الخارج، أم التحرّر من الخارج أولاً ثم التحرّر من الداخل ثانياً، فالعدو الأجنبي غريب، والعدو الداخلي قريب؟ الاحتلال

---

(١) ورد لفظ «رهب» في القرآن ثماني مرات. خمسة الإرهاب من الله، **﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾**، **﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾**، **﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾**.

(٢) **﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾**.

(٣) **﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾**.

(٤) **﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾**.

(٥) وهم أبو الأعلى المودودي، حسن البناء، سيد قطب: **الجهاد في سبيل الله**، دار الأنصار، القاهرة.

الخارجي والتحرر الوطني تناقض رئيسي، والقهر الداخلي والتحرر الذاتي تناقض ثانوي. وأي النموذجين تؤيد آية ﴿... **أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**...﴾؟[1]

مقاومة العدوان الداخلي علناً بالنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإنّ لم يستمع الحاكم الظالم إلى النصح يتم اللجوء إلى القضاء لرد المظالم للأفراد وللشعوب، للحقوق الخاصة وللحقوق العامة. فإنّ لم يُطع الحاكم الظالم حكم القضاء يتم الخروج على الحاكم الظالم بكافة أشكال العصيان المدني، المظاهرات والاضطرابات وتحركات الجماهير في الشوارع، والامتناع عن العمل وكافة الوسائل السلمية دون العنف المسلّح حقناً لدماء الأبرياء، الشرطة والجيش وأجهزة الأمن في يد السلطة من ناحية والشعب الأعزل وجمهور المواطنين من ناحية أخرى. وتلك هي وظيفة الحسبة في الإسلام، الرقابة على الحكومة. وهو ما تقوم به أجهزة الرقابة الإدارية والإعلام والمعارضة السياسية هذه الأيام.

ومقاومة العدوان الخارجي بالكفاح المسلح باسم الجبهة الوطنية المتحدة التي تجمع كل الأحزاب الوطنية، وتوَحّد بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، بين الدولة والشعب، بين مؤسّسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني. ولا فرق بين الجهاد وحركات التحرر الوطني.

٢ـ نشأة المقاومة الإسلامية المعاصرة وتطورها:

في تاريخ العرب المعاصر خرجت معظم حركات التحرر الوطني من عباءة الإصلاح الديني، علال الفاسي في المغرب والبشير الإبراهيمي وجبهة علماء المسلمين، وعبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي بالجزائر، وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وسعد زغلول بمصر، والمهدي بالسودان، والشيخ ياسين وعز الدين القسّام في حماس، والشيخ رائد صلاح وعكرمة صبري بفلسطين، وحزب الله بلبنان، وجمال الدين القاسمي بسوريا، والمقاومة الإسلامية الآن بالعراق، والمشايخ الأحرار باليمن وعلى رأسهم زيد المشكي.

فلما انتصرت حركات التحرر الوطني حكمت الأحزاب العلمانية بمفردها، الضباط الأحرار في مصر بعد أزمة مارس ١٩٥٤. حكم ضباط مجلس الثورة بمفردهم بعد استبعاد الضباط الإخوان. وظل الإخوان بالسجن حتى مايو ١٩٧١ عندما أفرجَت الجمهورية

---

(١) سورة الفتح، آية ٢٩.

الثانيـة عنهم وسلّحتهم واستعملتهم ضد النـاصريين الذيـن كانوا يمثّلون الخطر الأعظم. تم الانقـلاب على الثـورة بثورة مضادة سميت ثورة التصحيـح. وتحولت السياسات العامة من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن التصدير إلى الاستـيراد، ومن الإنتـاج إلى الاستهلاك، ومن مقاومة الاستعمـار إلى التحالف معه، ومن مقاومة الصهيونية إلى التفاوض والاعتراف والصلح معها. وحدث نفس الشيء في الجزائر باستبعاد الحركة الإسلامية ممثلة في جبهة الإنقاذ وانفراد الجيش بالسلطة في الانقلابات المتعاقبة. وهو ما حدث في السودان مرات عدة حتى استبعدت الحركة الإسلامية ممثلة في الترابي. وحدث نفس الشيء في فلسطين باستئثار فتح بالسلطة واستبعاد حماس، وفي اليمن استأثـر الضباط الأحرار بالسلطـة وهمّش الإخوان والحركـة الإسلامية. وفي سوريا حكم البعثيون بمفردهم وأقصَوا الإخوان؛ بل دخلوا معهم في صراع مسلّح في حوادث حماه. وهو مـا تحاوله الموالاة في لبنان الآن لولا صمود المقاومة وإنجازات المقاومة اللبنانية الإسلامية على الأرض منذ تحرير الجنوب حتى حرب يوليو- تموز ٢٠٠٦. وهو ما يحدث في تونس الآن وحكم الجيش بعد انقلاب الشرطة على بورقيبة واستبعاد حزب النهضة.

وبعـد ضعـف الدولة وانتشـار الفساد فيها وزيـادة قهرها في الداخـل وتبعيتها للخارج نشطـت الحركـة الإسلاميـة وعـادت إلى الظهور لإنقـاذ الدولة مـن عثرتهـا ولكي تكون بديلـة للنظام السياسـي. فاستعملت الدولة العلمانيين للوقـوف في مواجهة الإسلاميين في الجمهوريـة الثالثـة في مصر. لذلك استحـال عمل جبهة وطنية واحـدة بديلة عن الحزب الحاكم، تجمع بين الإسلاميين والنـاصريـين والماركسيين والليبراليين بالرغم من اتفاقهم على معارضة سياسات الحزب الحاكم. وما يحدث في مصر يتكرر في سوريا وليبيا وتونس والجزائر والسودان.

أصبحـت المقاومـة الآن هـي التي تمثـل المشروع الوطنـي في مناهضـة ومقاومة القهر والفسـاد في الداخـل، والتبعيـة للاستعمـار والاعـتراف بالكيـان الصهيـوني في الخارج، والأراضـي العربيـة ما زالت محتلـة في فلسطين وسوريا ولبنان، وسينـاء منزوعة السلاح. استسلمت الدولة واستمرت المقاومة.

السلطة والدولة لدى الحركـة الإسلامية المقاومة هي السلطة القاهرة بدعوى الأكثرية في لبنـان أو الحـزب الحاكم في مصر وليبيا وتونس والسـودان، والدولة الضعيفة المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالكيان الصهيوني.

والمقاومة الشعبية المسلحة في بعض الدول تكون أقوى من جيوشها النظامية عدة وعتاداً مثل لبنان. وفي هذه الحالة تصبح المقاومة الشعبية هي محور المقاومة، والجيش النظاميّ مساند لها. ولا يعني ذلك خروج المقاومة الشعبية على نظام الدولة بل تفعيله وتقويَته. وفي معظم حركات التحرر الوطني الثورة تتقدم الدولة، وبعد النصر قد تتقدم الدولة على الثورة.

ومع ذلك تظل المقاومة بعيدة عن السلطة السياسية؛ يدٌ تقاوم ويد تفاوض كما حدث في الثورة الفيتنامية على مدى خمس سنوات، وهذا هو أحد أسباب الصراع بين فتح وحماس. فتح تفاوض ولا تقاوم، وحماس تقاوم، وبالتالي تظل بعيدة عن المفاوضة. المقاومة أكبر من السلطة؛ المقاومة باليد، والسلطة باللسان، واليد أقوى من اللسان. لو فاوضت المقاومة لضعفت لاختلاف المنطقَين. المفاوضة تنازلٌ وحلول وسط، والمقاومة تمسك بالحق، كل الحق، ولا شيء غير الحق. المقاومة كل، والسلطة جزء؛ لذلك لا تدخل المقاومة الانتخابات الرئاسية ولا التشريعية ولا المحلية. المقاومة ثابتة والسلطة متغيرة؛ المقاومة شعبية، والسلطة حكومية، المقاومة وطنية والسلطة حزبية.

ونموذج لبنان نموذج فريد؛ إذ تقوم المقاومة بدور الجيش اللبناني في الدفاع عن البلاد، وتحرير الجنوب، ومواجهة العدو. في حين تقتصر مهمة الجيش على حفظ الأمن والنظام. يمكن أن يكون الجيش جبهة مساندة للمقاومة الشعبية، يمهد لها الطريق. ويمدها بالسلاح، ويحميها من الالتفاف حولها وطعنها في الظهر.

ويظل هذا النموذج يثير الخيال. كيف أن أصغر بلد عربي قد انتصر على أقوى جيش في المنطقة، وما يدّعيه أنه قادر على هزيمة الجيوش العربية كلها مجتمعة في معركة واحدة. فقد انتهى عصر جيش في مواجهة جيش. وبدأ عصر شعب في مواجهة جيش بعد انتصار يوليو- تموز ٢٠٠٦.

٢- تطور الفقه السياسي:

وقد حدث تطور في الفقه الإسلامي لدى الحركات الإسلامية بالنسبة لعلاقة دولة الخلافة بالدولة الوطنية. لم تعد دولة الخلافة مشروعاً قائماً للتنفيذ الفعلي بالرغم من وجود حزب الخلافة في لندن وبالرغم من وجود التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. لم تعد دولة الخلافة هي جمع المسلمين جميعاً في دولة واحدة وعاصمة واحدة، مليار وربع من

المسلمين في القارات الخمس، موزعون على الدولة الوطنية والمنظمات الإسلامية البديلة مثل «منظمة المؤتمر الإسلامي». تمثيل للدولة القائمة، وليس لها سلطة مستقلة عنها، وكذلك كل ما ينبثق عنها من منظمات مثل «أليسكو». من الصعب عملياً إنكار سلطة الدولة الوطنية وانتماء عضو الجماعات الإسلامية إلى دولته الوطنية. وحب الوطن من الإيمان كما قال الطهطاوي من قبل، وقد ذرفت عين الرسول ﷺ دمعاً وهو يغادر مكة مهاجراً. فلا خلاف بين أن ينتسب المسلم إلى الخلافة نظرياً فيما يتمناه كل مسلم، وأن يمارس مواطنته عملياً داخل الدولة الوطنية. فلا تعارض بين الانتساب لأمة، والولاء للوطن.

وقد تطورت بعض مفاهيم الفقه السياسي التقليدي القديم والمعاصر مثل الولاية والحاكمية والدستور. فالولاية بيعة وليست توريثاً، من أهل الحل والعقد، وهو مكتب الإرشاد في حالة الإخوان. والحاكمية تعني سيادة القانون. فالله لا يحكم مباشرة الناس إلّا من خلال القانون. والدستور الوضعي لا يختلف عن الشريعة الوضعية كما يقول الشاطبي. الحاكمية لله تعنى الشرعية الدستورية. ومع ذلك ما زالت «المصطلحات الأربعة» عند المودودي هي الأكثر تداولاً وأثراً في فكر الجماعات كما حدث لسيد قطب، وهي: الحاكمية والربانية والعبودية والألوهية. وهى مفاهيم تجعل السلطة في يد الله العادل وليس في يد البشر الطغاة.

ولا يتعارض مفهوم دولة الحق والدولة الوضعية في الإسلام. فدولة الحق هي دولة وضعية كما أن الشريعة الإلهية شريعة وضعية كما حددها الشاطبي. فليست الإرادة الإلهية ذاتية خالصة فقط، صفة من صفات الذات مع العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام، بل هي إرادة موضوعية تتحقق في الشريعة. فالشريعة لها أسسها في الواقع، في وضع الإنسان في العالم، والبشر في التاريخ. توضع ابتداء على الضرورات الخمس: الحياة، والعقل، والدين أي القيمة، والعرض أي الكرامة، والمال أي الثروة الوطنية. وهو ما عناه هيجل أيضاً بدولة الحق أي روح التاريخ. والتقابل بين الحق والتاريخ ، بين الإرادة والموضع، بين الإلهي والإنساني استقطاب أيديولوجي بين السلفيين والعلمانيين.

الشهادة في سبيل الله هي الشهادة في سبيل الحق والعدل. والمقاومة حق وعدل. والجهاد ليس فقط أمراً إلهياً وواجباً شرعياً، بل هو أيضاً مقاومة وطنية. كل حركات التحرر الوطني حركات جهادية إسلامية أو غير إسلامية مثل حركات التحرر الوطني في فيتنام والصين وكوبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولا مشاحة في الألفاظ والتسميات كما يقول القدماء.

المضمون واحد وإن تغيّرت الأسماء.

وتساند المقاومة كل أشكال النضال في كل الأوطان المحتلة الإسلامية أولاً، ومؤازرتها بالمال والسلاح والإعلام والتطوع، وهو معنى الأمَّة الإسلامية، ثم مساندة المقاومة لدى كل شعوب العالم. فالإسلام حركة تحرر عالمي، وهو معنى خاتم الرسالات، وحلف الفضول.

المقاومة إذن تبدأ من الوطن كدائرة أولى. يقاوم الفلسطينيون على أرض فلسطين، والعراقيون لتحرير العراق، والأفغان لاستقلال أفغانستان، والشيشان في بلاد الشيشان، والسوريون في الجولان، واللبنانيون في الجنوب، والمغاربة في سبته ومبليليه. ثم تتسع دائرة الوطن إلى القومية فيساعد كل العرب العرب في فلسطين والعراق وسوريا ولبنان والمغرب. ثم تتسع دائرة القومية إلى التضامن الإسلامي فيساعد كل المسلمين أفغانستان والشيشان. ثم تتسع دائرة الوطن والقوم والدين إلى الإنسانية جمعاء. فالتحرّر واحد بصرف النظر عن الوطن والقوم والدين، تحرر المستضعفين في كل مكان كما هو الحال في الثورة الإسلامية في إيران، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[1]. فالمقاومة لها ثلاثة أبعاد: وطنية عربية وإسلامية وعالمية.

٤ـ المقاومة والصراع الحضاري:

وتساهم المقاومة في التنشئة الوطنية وفي تربية الشباب على الالتزام بدلاً من الهجرة خارج الأوطان بدعوى الاحتلال أو اللجوء إلى السلبية وندب الحظ والإحساس بالإحباط والعجز وانتظار الموت. كما تساهم في تجميع الطاقات الوطنية بدلاً من بعثرتها وتبديدها في الانغماس في قيم الاستهلاك أو في التحول من مواطنين إلى رجال أعمال. فيصبح رأس المال بديلاً عن الوطن، والثروة بديلاً عن المقاومة. وأكثر ما يفيد القهر الداخلي والعدوان الخارجي هو تفريغ الوطن من أبنائه النشطين، وإيجاد أنشطة بديلة في التراث في الداخل أو الهجرة إلى الخارج. وكثير من الضباط الأحرار أو أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو بعض الماركسيين أصبحوا من دعاة الانفتاح الاقتصادي وأصحاب شركات؛ في حين تعلّم المقاومة المواطنين الجدية والالتزام، وإكمال النفس وتربيتها، والسعي نحو تحقيق الأهداف، وحشد الطاقات خطوة نحو مقاومة القهر الداخلي والعدوان الخارجي.

---

(١) سورة القصص، آية ٥.

والمقاومـة الإسلامية ليست مقاومة طائفية، بل هي مقاومــة أيديولوجية وطنية. فليس حـزب الله حزباً طائفيــاً، بل هو حزب وطني تنخرط فيه كل الطوائف والحركات الوطنية، إسلاميــة أو ناصريــة قومية أو ماركسية. يمثل جبهة وطنيــة كما وجدت في فيتنام والصين وكوبا وحركات التحرر العربي التي خرج معظمها من عباءة الحركة الإصلاحية، وكما حدث في الثورة الإسلامية في إيران التي جمعت كل الحركات الوطنية المناهضة للشاه والاستعمار والصهيونية حركة تحرير إيران، حزب مصدّق، حزب توده بقيادة الأئمة الثوار.

وإذا كان لكل طائفة حزب ومقاومة يكون ذلك تغليباً للطائفة على المقاومة. وبما أن كل الطوائف والأحـزاب يجمعها وطن واحد، فالوطن هو بوتقــة انصهار الطوائف والأحزاب. خطـورة الأحـزاب الطائفية تحويل الخلافـات السياسية إلى صراعــات طائفية أو حروب أهلية بين الطوائف وأحزابها السياسية وميليشياتها المسلّحة.

والمقاومـة الشعبية وليدة المجتمع المدني. هي تحرك شعبي من أجل الذود عن الأوطان. والأحــزاب السياسيــة تنتمي في النهاية أيضاً إلى المجتمع المـدني، وهو ما أثبتته الانتفاضة الفلسطينيــة، وتحويـل المجتمــع المـدني إلى مجتمع مقــاوم في التعليــم والصحــة والإنتاج المحلي.

توحيـد صفـوف المقاومـة الوطنيــة يجعل مــن الصعب على القهــر الداخلـي أن يغذّيَ الاختلافـات الثانوية بينهــا، يضرب الإسلاميين بالعلمانيين مرة ثـم العلمانيين بالسلفيين مرة أخرى حتى يُضعف جناحَي المعارضة الرئيسيين ويقوّي القلب. كما يقوى وحدة الصف الوطني والجبهة الداخلية ضد العدوان الخارجي، ويفوّت عليه مؤامراته لخلق فئة موالية أو عميلة لها يحكم من خلالها البلاد إن اضطر أن يتوارى إلى الخلف بعيداً عن الأنظار.

ليس الاحتلال عسكرياً فقط، بل هو تبرير حضاري يخفي مصالح الدول الكبرى. ومن ثـم كان مــن وسائل المقاومة، المقاومــة الحضارية على مستوى المبــادئ والقيم؛ فالاحتلال رذيلـة، والتحـرر فضيلـة. ومنــذ عصــور الغــزو الأولى في القــرن التاسع عشــر تم تشويه حضــارات الشعوب المحتلة وإلصاق بعض التهم علــى شخصياتها الوطنية وتشويه صورتها مثـل «العقليـة البدائية»، «الشعـوب البدائية»، الفكر الــبري»، الشعــوب المتخلفة، الشعوب التــي ما زالت في طريق النمــو، الشعوب السوداء أو الصفــراء أو السمراء، الدين والسحر والخرافـة، التسلط والطغيــان، خرق حقوق الإنسان في مقابل الشعـب الغازي الذي يحتل، ووصــف شخصيته وحضارته بصفات السيادة والعلو والعظمـة مثل «الشعوب المتحضرة»،

«الشعـوب المتقدمة»، «الشعوب البيضاء»، «التنظـير العقلي»، «العلم والتكنولوجيا»، «حقوق الإنســان»، «الديموقراطيــة»، «الحريــة». فالمقاومة في حقيقــة الأمر هــي تصحيح للصور النمطيــة التي صنعها الاستعمار للشعوب المستعمرة، وإثبــات أن الشعوب التي تقاوم قادرة علــى حكم أنفسهــا بأنفسها، وأنه لا يوجد شعب مؤهّل للحرية والاستقلال بطبيعته وشعوب أخرى في حاجة إلى وصاية أو حماية أو احتلال دائماً. فالجزائر فرنسية، والهند بريطانية. تبدأ الثورة الوطنية ضد المتفرنسين و«المتأنجلزين»، الطبقة الحاكمة التي خلقها الاستعمار لاستعباد باقي المواطنين في الداخل والحكم باسمها.

لذلك لا تقتصر المقاومة فقط على الأرض بل على الذهن، وليس العدو فقط هو الغازي بــل أيضاً ما يفــرزه من أفكار وصور وأيديولوجيات القــوة والتحضر لتبرير الغزو. فالمقاوم متعدد الجبهات، في ساحة المعارك وفي الرأي العام؛ السيف والقلم معاً وسيلتان للمقاومة. وقــد يهزم القلم السيف كما اعترف نابليون بهزيمته أمام فشته فيلسوف ألمانيا الذي صاغ نظرية في العلم باعتبارها نظرية في المقاومة «الأنّا تضع نفسها حين تقاوم»[1]. بل إنه يمكن تطوير فلسفات أخرى محدودة للمقاومة، والجهد لإثبات الذات كما هو الحال لدى مين دي بــيران إلى فلسفة في المقاومة والنضال الوطني أوسع وأعم، بحيث تخرج من دائرة الوجود الذاتي إلى دائرتي الوجود مع الآخرين والوجود في العالم.

والحاجــة أكــبر إلى تأسيــس ثقافــة المقاومــة، وإعــادة بناء المــوروث الثقــافي العربي الإسلامــي بناء على تحديات العصر، مقاومة الاحتلال من الخــارج دفاعاً عن الاستقلال الوطنــي، ومقاومة القهر السياسي في الداخل دفاعاً عــن حرية المواطن، ومقاومة التفاوت الشديــد بين الأغنياء والفقراء دفاعاً عن العدالة الاجتماعية، ومقاومة التجزئة والطائفية والعرقيــة دفاعاً عن الوحــدة الوطنية والقومية والدينية، ومقاومــة التخلف والتبعية دفاعاً عــن الاستقلال الاقتصــادي والتقدم التاريخي ومقاومة التغريــب والتميع والانبهار بالآخر دفاعاً عن الهوية الذاتية، ومقاومة مظاهر السلبية والسكون واللامبالاة والفتور دفاعاً عن الحركة والنشاط ومن أجــل تجنيد الجماهير وحشد الناس[2]. وقد حاول مشروع «التراث والتجديــد» أن يفعــل ذلك في تأصيل لاهــوت التحرير ولاهوت الأرض ولاهــوت المقاومة في

---

(١) حســن حنفــي، فشته، **فيلســوف المقاومــة**، الهيئة العامة للكتــاب، القاهرة ٢٠٠٤، الجمعيــة الفلسفية المصرية ٢٠٠٥.

(٢) حسن حنفي، **ثقافة المقاومة**، حصار الزمن جـ١ إشكالات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.

«مـن العقيدة إلى الثورة»، وفلسفة الإبداع الذاتي ضد التبعية الحضارية في «من النقل إلى الإبداع»، ومناهج الاستدلال في علم أصول الفقه وتحولها من النص إلى الواقع، والتحول في التصوف، من الطـرق والطرقية العملية والمقامات والأحوال النظرية من الخوف والخشية والصبر والتوكل والورع والرضا والفقر والفناء إلى مقامات وأحوال أخرى تقوم على الرفض والتمـرد والغضب والاعتراض والاحتجاج والثـورة، وتغيير مسار الطريق الصوفي من أعلى إلى الأمـام، ومن الأوتاد والأبدال والنقباء والنجبـاء والأقطاب إلى قادة الفصائل ورؤساء الخلايـا. فما الفائـدة إن نجحت المقاومـة في الانتصار على العدو الخارجـي، وكانت أقل نجاحـاً في مقاومة العـدو الداخلـي لأنّ ثقافة الاستكانـة والقضاء والقدر هـي التي تسود الثقافـة الشعبية، وبالتالي يستسلـم الشعب طواعية إلى القهر الداخلي، سواء أطاع الله أم السلطان.

المحور الأول

الإسلاميون بين موالاة الأمة والانتماء الوطني

■ المقاومة ومشروع بناء الوطن — السيد هاشم صفي الدين

■ المقاومة من مشروع الوطن... إلى مشروع الأمّة — أ. بلال حسن التل

■ الإسلاميّون بين المشروع الوطني والولاء للأمّة لبنان نموذجاً — د. غسان طه

المقــاومة ومشــروع بنــــاء الوطن

السيـد هاشـم صفـي الديـن[1]

كم كنت أرغب أن تكون معالجة إشكالية العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني في الإطار الفكـري البحت، بعيداً عن كل الالتباسات الناشئة من الواقع السياسي الذي يمر به وطننا العزيـز؛ ذلك أن القضيـة حساسة جداً لارتباطها برؤية فكرية عميقة إذا قدّر لها أن تقدّم حلاً مقنعاً، فإنّها تؤسّس لمسار تحتاجه كل منطقتنا في إطار رؤية جديدة تقوم على التمازج بـين المقاومة والدولة لاستثارة عناصر القوة في مجتمعاتنـا، ولتبث الأمل عند شعوبنا التي شهـدت تجاربَ متعـدّدة لم تجنِ من معظمها سوى الخيبـات المتتالية، والمزيد من التراجع إلى حـد الشك والريبة في الانتماء الثقافي والتاريخي، إلّا أن الموضوعية والمسؤولية تحتّمان أنْ ألحـظَ في الموضـوع العناصر المتداخلة فكريـاً وسياسياً وعملياً مـن أجل الاقتراب أكثر مـن روح الإشكالية المطروحـة، ومحاكاة موضع الحاجة، ولأن حزب الله هو الحزب المقاوم في التأسيس والرؤية والمسـار والهدف، فإنّ المقاربة تتطلب دقـة في عرض الرؤية الفكرية والاستفادة من التجربة ونتائجها. لعلّي أوفّق لإعطاء إجابة كافية لتكون مساهمة متواضعة ونافعة في بناء وطن طالما أريد له أن يعيش في الالتباسات والضياع والمفاهيم المائعة، ليصل الأعـداء إلى مآربهم، وليبقى لبنان تائهـاً ينتقل من أزمة إلى أخرى في خضّم هذه المنطقة التي تشهد أكبر صراع وأطول معاناة.

- ## الإشكالية:

إن الإشكاليـة المطروحة اليوم تقوم على افتراض تعارضٍ بين مشروعَي المقاومة وبناء الوطـن إلى حد التبـاين أحياناً؛ ذلك أن المقاومة تستند إلى ثقافة ومشروع وأهداف خاصة

(١) رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله.

لا يتحمّلها لبنان الوطن والدولة، حتى لقد أطلق البعض العنان لمخيلته فافترض بوجود المقاومة وجود دولتين وجيشين وسلاحين، وصولاً إلى الكارثة المفهومية بوجود ثقافتين متباينتين، واستولد البعض من هذا التعارض المفترض إشكالاتٍ ومصاديق واتهامات جاءت بها مفردات السياسة اللبنانية بعبارات منمّقة وألسنة محدّدة متسترين وراء مفهوم الوطن الذي افترضوا أنهم دعاته الأصليون، ورمَوا كل هذه السهام بوجه المقاومة وأتباعها ومؤيديها.

في البداية سأحاول التجرّد ما أمكن في معالجة الموضوع دون أن أتمكن من إخفاء بعض المرارة أحياناً على قاعدة التعاطي مع الأمور بواقعية، وكمقدّمة أحتاج إلى بسط وتشريح هذه الإشكالية فأقول:

إن الإشكالية المطروحة تتغذى عادة من منشأ مركوز في الأذهان والتجارب عند البعض، ومن واقع لا يمكن تجاهله، والمنشأ له بُعدان: أولهما: فكري، وثانيهما سياسي. إذن نحن أمام عناوين ثلاثة:

١- **المنشأ الفكري**: وهو أن المقاومة الإسلامية في لبنان تنتمي فكرياً إلى مقولة الحركات الإسلامية التي ترفع لواء الإسلام فكراً ونهجاً ومسلكاً، وتبني رؤيتها وأهدافها على الدين وتشريعاته، والمنغرس في الوعي والتجربة. إن الحركات الإسلامية عموماً تجنح نحو كيان الأمة، وهي لا تقر مبدأ المواطنة في إطار الجغرافية التي قسّمت الأمة فيها إلى كيانات من قبل المحتل والمستعمر، بينما الفكر الإسلامي يتطلع إلى الدائرة الأوسع من حدود الجغرافيا، أو اللغة، أو العرق. وعليه، فإنَّ ما ينطبق على الحركات الإسلامية ينطبق بالضرورة على المقاومة الإسلامية، وهذا بالضبط ما تعكسه الترديدات التلقائية بين الحين والآخر لبعض من يتحصّن بفكرة الوطن، فيوجّه انتقاداتٍ لاذعة وجذرية للمقاومة فينسبها إلى مشروع أيديولوجي يتجاوز حدود الوطن.

٢- **المنشأ السياسي**: المرتبط بتجارب الحركات الإسلامية التي تعلن أهدافاً واضحة تتضمّن إقامة الدولة الإسلامية، فترفع شعارات تتنكّر بوضوح للوطن كإطار نهائي، وتطرح بدائل جذرية تغييرية في برامجها السياسية، وهذا هو الموجود في معظم بلدان العالم الإسلامي، وبعض هذه الحركات الإسلامية موجود في لبنان، وقد اعتبر البعض أن هذه الطروحات تشكّل النقيض لمفهوم الوطن وللمواطنة، وألحقَ المقاومة الإسلامية بهذا الطرح، فسمح لنفسه تجريدها من الخصوصيات الوطنية ثم ألبسها تهمة الانتماء إلى

مشاريـع إقليمية، والأنكى من ذلك أن هذا البعض يتـداول مفاهيمَ ومصطلحاتٍ إسلامية مرتبطـة بالحكم وشؤونه الفقهية، فيستخرج منها ما يناسـب مع موقفه السياسي ليؤسّس إشكاليـات ومبتنيات تصبـح كالحقيقة، وهي أبعد ما تكون عنها، ومن جملة هذه المفاهيم، مفهـوم ولايـة الفقيه الذي يحمـل كل المواقف التي تخالف بعض السياسيين في لبنان، ولم يكلّف هذا البعض نفسه عناء البحث العلمي والتفحص للمراد من هذا المفهوم.

٣- **واقـع الصـراع في المنطقـة:** من نافل القول: إن الصراع القائم في المنطقة استقر اليوم على مشروعين عريضين وأساسيين، ولا يمكن للمقاومة أن تخفيَ انسجامها والتقاءها وانحيازها للمشروع المناهض لمشروع الهيمنة الأمريكية بمختلف أدواته وتحليلاته؛ كما أنه لا يمكـن للطـرف الآخر في لبنان أن ينكـر انسجامه وانحيازه للمشـروع الأمريكي إلى حد المراهنـة عليـه في كل تفصيل. لـذا فقد يحلو للبعض أن ينسب للمقاومـة الانتماء لمشروع محاربـة أمـيركا في المنطقـة ويعتبر هذا فـوق طاقة الوطـن وتحمّله، وفيه خدمـة لمشاريع إقليميـة، وبالتالي غير وطنية دون أن يكلّف هذا البعض عناء التفكير في ما تقوم به أميركا في لبنـان، ودورها الخبيث والعدواني في الدعم المطلق للصهاينة. إذن من السذاجة بمكان أن نعزل مفردات الانقسام الحاد في لبنان عن مناخ الصراع الدائر في المنطقة.

في هذا الخضّم، ومع تداخل الأسباب والدواعي، فإنّ المقاومة تواجه سيلاً من الاتهامات، وتطالَـب بين الحين والآخر بتأكيد وطنيتها وحدود أهدافهـا، وقبل أن أشرع في بسط الإجابة وتقـديم الرؤيـة، أرى من حقي وواجبي أن أعرض هذه الإشكالية على المعايير الوطنية، كي لا ننساق إلى موقع يجرّنا إليه البعض تنفيذاً لرغبة، أو استدراجاً غير بريء وغير منزّه، ليكرّس انطباعـاً مصطنعاً، ويضعنا في موقع الدفاع دون أن تطـال أسس إشكاليته أية زعزعة، وهي في الأصـل واهيـة، ذلك أن بعض من يلحّ في طرح الأمـر لم يكن يوماً مؤمنـاً بمقاومة العدو الإسرائيلي، ولم يوفّر فرصة للنيل منها، والبعض الآخر لم يكن يرى أي غضاضة في الإعلان الصريح عن تأييد المقاومة ومشروعها إلى حد التبنّي، لكنه في لحظة الإحساس بتضارب الموقف مع مصالحه الشخصية والانتخابية ينقلب على كل مواقفه، ففي الوقت الذي لا ترى المقاومة نفسها ملزمة بتضييع الوقت والانجرار نحو سجالات غير مفيدة، وهي في موقع التضحية من أجـل الوطن وعزته، إذ ليس من وظيفتها الوقوف على خاطر مـن لا يرى في الوجود إلّا ذاته، فإنّها تجد نفسها معنية وبكل إخلاص ومسؤولية لبيان رأيها وتقديم رؤيتها لكل من يفتش عن الحقيقة، لاتخاذ الموقف الوطني المبنيّ على الوقائع وليس المستولد من أوهام.

• حزب الله حركة إسلامية ووطنية مقاومة:

إن الرؤية الدينية التي يتبنّاها حزب الله لا تتنافى أبداً مع المشروع الوطني، فهو حركة دينيـة تؤمن بالوطن وتعمل على بنائه وتوفير كل فرص النجـاح، والقيام للوطن بالتشارك والتعاون مع كل أبنائه، وأكثر من ذلك فإنّه سخّر كل وجوده للحفاظ على استقلاله وسيادته والدفـاع عنــه، وبناءً عليه فإنّــه لا مجال للتحدّث عن تعارضـ أو تناقض بين مشروع حزب الله، والمشروع الوطني، أما بيان ذلك:

١- **الديـن والوطـن:** الوطـن في اللغة هــو محل الإقامــة مطلقاً، ومنــزل الكائن حيث يولد وينشــأ ويتربّى تربية نفسية وعاطفية وفكرية واجتماعيــة، فهو الحيّز الجغرافي الذي يتخذه لنفسه مسكناً، وجمعه أوطان، واسم المكان منه الموطن، وجمعه المَواطن، والفعل منه أوطن، يوطن؛ أي أقام وسكن. ويقال: وطن الأرض ويوطنها توطيناً، واستوطنها ويستوطنها استيطاناً؛ أي اتخذها وطناً[1].

وأمــا الوطـن بالمعنى الخاص له فهو (البيئة الروحية التي تتجـه إليها عواطف الإنسان القوميــة، ويتميــز الوطن عن الأمة والدولــة بعامل وجداني خاص، وهــو الارتباط بالأرض وتقديسها لاشتمالها على قبور الأجداد)[2].

والوطن بالمعنى الاصطلاحي هو المكان الذي تقيم فيه جماعة إنسانية مشتركة في اللغة والقيــم والعادات على أرض واحـدة تبني عليها نظامها القيمي، وتديــر شؤونها من ضمن قواعد هذا النّظام بما يشتمل عليه من الانتماء للأرض وإعمارها والاستفادة من خيراتها، وداخل هذا الوطن تقام الدولة بما هي عقد اجتماعي بين هذه الجماعة، فتنشأ منه قوانين الدولــة، وعلــى رأسها القانــون الأساسي؛ وهو الدستــور الذي يحدّد هويــة الوطن وحدوده الجغرافية وأصول الانتماء إليه.

والمواطنة تعني انتماء الفرد إلى الوطن، والاندماج مع الجماعة، والالتزام بنظام القيم والقوانين التي تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات.

أما الدين فهو مجموع القيم الاعتقادية والعملية بما فيها التشريعات والأحكام التي جاء بهــا الأنّبياء والمرسلون عليهم السلام لربط الفرد بخالقه، والالتــزام بهذه القيم من موقع الاختيار

---

(١) لسان العرب.

(٢) المعجم الفلسفي.

والمعرفة، إذ لا إكراه في الدين، وهو بهذا المعنى يشتمل على كل ما تضمنته الديانات السماوية، فتكون قيمه أوسع دائرة من اللغة والجغرافيا والقومية وأية خصوصية؛ لأنّ شأن الدين منصبٌّ على الإنسان المخلوق، ولذا فإنّ طبيعة الدين والتديّن الانتشار والدعوة والتبشير لخلاص البشرية عامة، ومنه تكوّنت عمومية الفكر الديني؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[1].

ويتضح مما ذكر أنه لا منافاة في المبدأ بين ما يدعو إليه الدين، وما يدعو إليه الوطن؛ لأنّ قيم الدين تستوعب القيم الإنسانية المحقة الناشئة من حاجات وعادات وخصوصيات، والدين الإسلامي لم يُلغِ الخصوصيات الفردية والاجتماعية، وإنما عمل على صقلها وتنقيتها من الشوائب والمظالم التي سادت بفعل ثقافات خاطئة وسيئة تتنافى مع البعد الإنساني، وأحياناً استفاد منها واعتمد عليها كأطر في خدمة هداية الفرد والمجتمع قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2]؛ فالآية صريحة بوجود الخصوصيات (شعوباً وقبائل) لكن التصرف الديني كان في أمرين:

الأول: (لتعارفوا)؛ أي وجّه الخصوصية نحو هدف سامٍ، وهو الإيجابية في العلاقات الإنسانية.

الثاني: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)؛ أي أوجد معيار التفضيل المرتبط بالتقوى، وهي قيمة دينية عالية ترفع شأن المجتمعات، ومن هذا القبيل حين ذمَّ الإسلام العصبية أراد منها الميل إلى شرار قومك لتعتبرهم أفضل من خيار قوم آخرين. يقول الإمام علي ابن الحسين عليه السلام: «وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم»[3]، ولذا نجد في منظومة القيم الاجتماعية التي حثَّ عليها الإسلام التأكيد على الروابط الخاصة واعتبارها أساساً في سلامة المجتمع، وما زالت إلى اليوم تعتبر من مفاخر الثقافة الدينية كرابطة الأسرة والعائلة وصلة الرحم، وأصبغ عليها الإسلام صفة الوجوب والالتزام.

إذن، النظرة الدينية تتسم بالإيجابية لجهة ما تنتجه القيم الإنسانية عموماً، وإذا كان

---

(١) سورة سبأ، آية ٢٨.

(٢) سورة الحجرات، آية ١٣.

(٣) ميزان الحكمة، ج٦، ص٣٢٥.

هنـاك ملاحظات فإنّ الغرضـ منها هو رفع شأنها لتلتقيَ مع قيم الحـق والعدل، فإنّ كان الوطن بمفهومه القائم على خصوصية جماعة أمراً وجدانياً وعاطفياً ويشكّل قيمة إنسانية، فلمـاذا يرفضه الإسـلام؟ وإذا كان الانتمـاء الوطني أمرا طبيعياً يعكـس انشداد الإنسان وانجذابه إلى الأرض التي ولد فيها وترعرع في أحضانها ونما في خيراتها، وأوجد تفاعلات إنسانيـة واجتماعية، شكّل مصدر غنى ثقافي وعاطفي وصولاً إلى المشترك السياسي الذي ينتـج منظومـة حقوق وواجبات تفرض مفهـوم المواطنة، فأيُّ ضير في ذلـك؟ وهل لا يكون المواطن مواطناً إلّا إذا تخلى عن عقائده وقيمه الدينية وهي الأوسع والأرحب إنسانياً؟ نعم إن القياس على تجارب دينية خاطئة مرّت بها شعوب وأمم أوجدت عقلية متطرفة عند بعض الفلسفـات التـي تعتبر من ركائـز الدولة الحديثة، حيث اعتبر هـؤلاء أن بناء الدولة لا يتم إلّا بنفي الدين وإقصائه، وهنا تصبح المشكلة عند هؤلاء، وليس عند من يتمسّك بدينه مع المحافظة على الإطار الوطني، فقد ورد في الحديث عن الإمام علي عليه السلام: «عُمِّرت البلدان بحب الأوطان[1]». وفي حديث آخر مشهور: «حبُّ الوطن من الإيمان»[2].

وقـد ذكر الجاحـظ في رسالة الحنين إلى الأوطـان: (إذا كان الطائر يحن إلى أوكاره، فالإنسـان أحـق بالحنـين إلى أوطانـه). ونُقل على لسـان أحد الفلاسفـة: (فطرة الرجل معجونة بحب الأوطان)[3].

وفي تجربـة الرسـول الأكـرم ﷺ في المدينة المنوّرة مـا يغني الموضوع لجهـة المعاهدات والاتفاقـات التي أبرمها مـع سائر أتباع الديانات الأخـرى، والتزمها إلى آخر حرف، وهي إنمـا نشـأت من حدود المشترك الـذي يقرُّ تفاعـلاً إنسانياً واجتماعياً وحقوقـاً وواجبات. والبعـد الأخلاقي الذي يوفره الدين في شـدة الالتزام بمقتضيات العقد الاجتماعي عنصر فائـق الأهميـة في حفظ الأوطان وعدم تفكّكها، خاصـة إذا كان الوطن يقوم على تعدديات كما هو حال لبنان.

ولأنّ سـيرة الرسول الأكرم ﷺ والأئمـة الأطهار عليهم السلام بالنسبة إلينا أحد مصادر الأدلة في تكوين الرؤية والمنهج، سأذكر مثالين في تاريخنا الإسلامي:

أ- هجـرة الرسـول ﷺ إلى المدينة إنما كانت من مكة المكرمـة، وهي الوطن الأصلي

(١) **بحار الأنوار**، ج٧٥، ص٤٥.

(٢) الشيخ عباس القمي، **سفينة البحار**، ج١، ص٦٦٨.

(٣) **رسائل الجاحظ**، ج٢، ص٢٤٤.

بالنسبة إليه؛ فمع كل ما لاقاه الرسول ﷺ من تأييد وحفاوة واستقبال في المدينة، حيث أقام فيها دولته ونشر منها الإسلام، لم يتخلَّ عن مكة وطنه الأساسي، وفي بعض الروايات أنه حين كانت تُذكر أمامه كانت عيناه تغرورقان بالدموع حنيناً إليها، فالهجرة النبوية مع أهميتها القصوى وتخليد ذكراها في الوجدان والتاريخ الإسلاميين، إلّا أنها بقيت هجرة عن الوطن.

ب- حين حصلت غزوة الأنبار من قبل جيش معاوية في زمن خلافة الإمام علي عليه السلام واعتدي على أهلها تألم الإمام عليه السلام كثيراً، وقرّع الجند الذين لم يقوموا بواجبهم في الدفاع عن أبناء الوطن سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وخطب خطبة الجهاد المعروفة والتي يقول فيها: «ولقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة، والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعثها، وما تمتنع منه إلّا بالاسترجاع والاسترحام»[1]، إن موقف المساواة في حقوق المواطنة هو الذي يوجب الدفاع عن كل مواطن دون أي تفريق، فلولا ملاحظة هذا المشترك الوطني، هل كان هناك حاجة في هذا الموقف؟

وعلى كل حال فإنّ الأمثلة كثيرة والشواهد واضحة، وكلها تؤكّد على نظرة الإسلام للآخر الذي يشاركه الأرض والثقافة والمصالح والقانون، فإنّها نظرة تعكس هذه الرؤية الدينية الصافية.

١- المشروع الديني والمشروع الوطني: قد يقول قائل: إن ما ذُكر لا يعدو كونه معالجة نظرية لم تتطرق لناحية الرؤية العملية، والتي تشكّل عادة مشروع الإسلاميين بالسعي للوصول إلى السلطة، وإنجاز الدولة الإسلامية وفرض أحكام الشريعة، وهذا ما تجاهر به على الأقل معظم الحركات الإسلامية كهدف سياسي مشروع يتجاوز في بعض أبعاده حدود الكيانية الوطنية، وهذا ما يفضي بنا إلى طرح الأمر من زاوية أخرى، وهي حتمية هدف الوصول إلى السلطة لإقامة الدولة الإسلامية في منهج الحركة الإسلامية لنسأل هل هي لازمة؟ وعلى افتراض لزومها وضرورتها هل هي مطلقة وغير قابلة للتقييد والاستثناء؟ وعلى افتراض الأمرين معاً أين يبقى الوطن بمعنى الكيان الذي يعبّر عن التقاء ومشاركة جماعة إنسانية لا يجمعها الدين الواحد والعقيدة الواحدة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة توصلنا إلى المطلوب مباشرة، وفي نهاية المطاف، أين هي

---

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة رقم ٢٧.

المقاومة الإسلامية ومشروعها في ظل هذه الرؤى؟ وهل تنتمي بالضرورة إلى إحدى هذه الفرضيات أو إلى رؤية خاصة؟ قبل عرض الإجابة ينبغي الإلفات إلى أمرين:

أ- من حق أي حركة إسلامية أن تتبنّى أياً من الفرضيات المذكورة، وليس هناك منطق إنساني أو فكري أو وطني ينفي هذا الحق ويسلبه إلّا منطق الفرض المسبق، ومصادرة حرية الآخرين، وبناءً عليه فإنّ الموقف الهجومي الذي يتبنّاه البعض تجاه الإسلاميين لا يخلو من التجنّي، بينما يتمسّكون بحرية طرح أي مشروع سياسي آخر حتى ولو قام على رؤية واهية، معلّلين ذلك بالحق المشروع لأية جهة أن تتبنّى ما تشاء، إن الواقع السياسي في عالمنا لا يخلو من هذه المصادرات التي تساهم بشكل أو بآخر في نمو التعصّب والتحجّر المستولدين من الإقصاء والقهر تحت عناوين شتى، وإن كنت لا أريد أن أسهب في مناقشة هذا الموضوع كي لا نخرج عن مسار النقاش، لكن الموقف المعاديَ تجاه الإسلاميين حينما يصلون إلى السلطة بالديمقراطية والانتخاب يخفي عداوة وهيمنة وتسلطاً فكرياً من المستوى الرفيع.

ب- المشروع السياسي لأية جهة سواء كانت حركة دينية، أو علمانية، أو قومية، أو وطنية، لا بدّ أن يخضع لضوابط وأطر ليكون واقعياً، وبالتالي فإنّ رحابة الفكر الذي تنتمي إليه أية جهة لا تعني بالضرورة إسقاط المعتقدات والأفكار بكل مفرداتها وتفاصيلها على المشروع المتبنّى، فإذا كانت الحركة الإسلامية تنهل فكرها من ينبوع الدين، لا يعني أنها على مستوى المشروع السياسي يجب أن تكون معنية بكل المفردات الدينية، بغضّ النظر عن الواقع المحدّد، فإنّ واقعية الطرح السياسي تنفي هذه الضرورة حتى على المستوى الفقهي.

بعد هذا نقول: إننا لا نسلّم بوجود هدف واحد لكل الحركات الإسلامية التي تختلف فيما بينها بالرؤى والاجتهادات والظروف التي تواجهها، وإن كانت تلتقي في العنوان العام والعريض الذي يعطيها الشرعية والانتماء، وهو ما اصطلح عليه (سبيل الله)، وهذا هو بالضبط موجود أيضاً على مستوى الحركات السياسية غير الدينية التي قد تلتقي في عناوين عامة وشعارات موحدّة، لكنها تختلف أحياناً إلى حد التباين في مشاريعها.

إن هذه النظرة تدعونا للتمييز بين أمرين يرجع كل منهما إلى مقولة خاصة:

١- **المقولة التي تجيب على سؤال (ماذا ترغب)**: إن الجواب عن هذا السؤال يحدّد

التطلعات والغايات الكبرى للفرد وللمجموعات. فلو سألت الإسلاميين عن تطلعاتهم لأغدقوا عليك الإجابات المستخلصة من أصول وجذور القيم الدينية التي يتبنّونها، من قبيل إقامة دولة الحق وسيادة العدالة وفق الشريعة الإسلامية وأحكامها، وما شاكل من غايات وآمال بقيت هي الأكثر تداولاً في أدبيات الحركة الإسلامية في مرحلة النشوء وبداية التجربة، وهذا صحيح بذاته فيما لو تمّت ملاحظته بعيداً عن أي واقع أو معطيات خارجية.

٢- **المقولة التي تجيب عن سؤال (ماذا تريد)**: إن الجواب عن هذا السؤال يحدد الأهداف الممكنة التي تسترشد بالغايات والقيم، لكنها تؤطّرها وتحددها في مشروع ديني وسياسي يأخذ بعين الاعتبار الواقع ومعطياته وتحدياته، والحركات الإسلامية ليست طوباوية إلى حدّ عدم القدرة على تشخيص المطلوب مع تبدّل الظروف والأوضاع المحيطة؛ أيْ ملاحظة المتغيّرات والخصوصيات الزمانية والمكانية، وهذه الحركات وإن تبدُ طامحة في قوة العقيدة، لكنها تملك وبنفس القوة القدرة على إنتاج اجتهادات وتجارب واقعية تحدّد من خلالها أهدافها.

إن مقولة (ماذا تريد) هي القادرة على تحديد المشروع السياسي الذي يجب أن يتطلع إليه كل باحث أو متابع، وعليه فلا يبقى صحيحاً أن نحاكم الحركات الإسلامية بنسق واحد، فنُجري عليها أحكاماً مطلقة ومسبقة دون بذل الجهد لمعرفة الخصوصيات لكل واحدة منها، ولعل أحد أسباب الأحكام المطلقة من قبل البعض هو مقايسة ما يجري في العالم الإسلامي بما جرى قبل قرون في العالم الغربي - كما أسلفنا - حين تم إقصاء الدين عن مسرح الحياة السياسية، وهذه المقايسة خاطئة وغير سليمة؛ ذلك أن التمازج بين ما هو ديني وسياسي في الإسلام يفرض دينامية تجديدية محكومة بالتجارب والوقائع والتطور والتبدل، وتتأكّد هذه النظرة فيما لو دققنا ببعض تجارب التاريخ التي نستقي منها الرؤية والتجربة، وسأذكر مثلاً صارخاً وجلياً في مدرسة أتباع أهل البيت عليهم السلام، وهو التجربة الخالدة والرائعة لنهضة الإمام الحسين عليه السلام، حيث كان واضحاً أن الإمام عليه السلام في نهضته لم يكن يهدف للوصول إلى السلطة، لكنه من موقعه الديني ومسؤوليته الشرعية والسياسية، وبملاحظة الواقع السياسي المتردّي الذي وصلت إليه الأمة إلى حدّ الاستعصاء، كان يرى أن التغيير لا يمكن أن يتحقق إلّا بالمقاومة والثورة حتى لو أدّى إلى الاستشهاد الذي كان يراه ماثلاً أمامه، فأين الهدف هنا؟ إنه تصحيح مسار الأمة حفاظاً على القيم والناس ومصالحهم من خلال صدم الواقع لتغييره بفعل التضحيات وتراكم النتائج، دون أن يكون

التطلع إلى السلطة هو الهدف المباشر لمشروع الثورة والنهضة.

إن تاريـخ أئمتنا الأطهار عليهم السلام ملـيء بهذه الشواهد والمصاديـق، وكان كل واحد منهم يحمـل مشروعاً سياسياً يرتكز على خلفية دينية واسعة وقوية، فلو دققنا النظر في التجربة السياسيـة لثامـن الأئمة وهو الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام الـذي كان ولياً للعهد أيام خلافة المأمون العباسي؛ وولاية العهد منصب سياسي كبير جداً، وبغض النظر عن النقاش التاريخـي في خلفية قبول الإمام عليه السلام لهـذا المنصب، لكنه لم يسع من خلاله للوصول إلى الخلافـة؛ ليس لأنّه لم يعتقـد أنه أحق بهذا الأمر، بل لأنّ الواقـع السياسي والظروف التي كانت سائدة تفرض هدفاً آخرَ ومشروعاً مغايراً.

في خلاصـة الأمـر فإنّ الخصوصيـة الواقعية تفرضـ مشروعاً محـدداً يكتسي بكامل المشروعية الدينية، وهذا ما يوفّره الاجتهاد ويحظى بكل خصائص المشروع السياسي، وهذا ما يوفره الواقع السياسي وتتحدد من خلاله الأهداف والأدوات التي تؤطّر القيم الدينية في مرحلـة التصدّي والممارسة، وهـذا المعنى دقيق جداً على مستوى المصداق والتطبيق ليكون متحـرّكاً ومتغـيّراً دون المسّ بالأصـول الشرعيـة وضوابطها، وهو الـذي يفرضه الاجتهاد والاطّـلاع والتجربـة، ليبقى الخاص مربوطاً بالعـام دون الإطاحة بـأي منهما، وهذا أحد أهـم أبعاد نظريـة ولاية الفقيه التي يتحدّث عنها البعض دون أن يدرك ماهيتها، أو يتحمّل عناء البحث عنها، فيخالها أحكاماً مطلقة تلغي الخصوصيات، دون أن يلتفت هؤلاء إلى أن الفقيه لا يمكنه أن يتجاوز أية خصوصية في تحديد المسارات العامة والكلية.

مـن خلال ما ذكر يتضح أن المشروع الوطني الذي يتحدّد من وحي خصوصيات الوطن لا يتعارض بالضرورة مع الهوية الدينية، فإذا كانت الخصوصية التعددية في لبنان تفرض صيغـة خاصة ونظاماً خاصاً، فـإنّ الانتماء الديني يقرّ مشروعـاً سياسياً تحت سقف هذه الخصوصية، لتكون المصلحة العامة التي يوفر تشخيصها الاجتهاد هي عين حكم الشريعة ومراداتها.

إن الخلط الذي وقع به البعض عن قصد أو غير قصد هو أحد أهم أسباب الالتباسات التـي يـراد لها أن تطوق الرؤية الوطنية لحزب الله، ونحـن إذ نقدّر أن عدم معرفة البعض بالخلفيـة الفقهيـة التـي يستند إليهـا حزب الله تـؤدي إلى مثل هذه الالتباسـات، لكننا لا يمكـن أن نبرىء كل ما هو مطروح عن الخلفيـات السياسية؛ ذلك أنه من حق أيّ باحث أن ينـاقش الخلفية الدينية، وهذا أمر مستساغ وجيد ومقبول في الإطار المعرفيّ والنظري؛ لأنّ

الفقــه السياســي الذي نعتمده ليس حكراً علينا، وأن روحــه في رأينا تقوم على تبادل الآراء وتطورهــا، لكــن لا يصح بحال أن يحاكــم المشروع السياسي بالوقــوف عند حدود المناقشة الفكريــة النظرية. فلــو أردنا أن نبديَ رأياً بالمشروع الوطني لجهــة سياسية علمانية، علينا أن نلاحــق مفــردات المشــروع السياسي المطروح والمعمــول به، ولا يفيدنا علــى الإطلاق أن نرفض العلمانيــة من موقعنا الديني في الوقت الذي يحق لنا أن لا نقبل الفكر العلماني، إن النمط الذي يتبعه البعض يقارب المحاكمة الفكرية من موقع الإسقاطات والأحكام المسبقة، ومصــادرة حرية الــرأي، وفرض نمط فكري سياسي يبدو أنه أصبح من سمات العولمة على الطريقــة الأمريكيــة في نشر الديموقراطية التي تتقن إطلاق الشعــارات الرنانة (الحرية، حقــوق الإنسان، الديموقراطيــة...)، لكنها تتوقف عن العمل إذا كانت في غير مصلحتهم، إن بعض الصخب في لبنان وفي المنطقة عموماً يعتمد نفس المنهجية. ومن الأمور الملفتة أن حــزب الله الذي قبل بالطائف وصيغة العيش المشترك والاحتكام إلى قواعد الديموقراطية والانتخابــات يواجَه مــن قبل البعض بمحاكمة النوايا والخلفيــات والاتهامات، بينما خياره الوطني جليّ، وما أنجزه للوطن لا أظن أنه محل نقاش إلّا عند المعاند الذي لا ينفع معه أي كلام آخر.

حزب الله ومشروع بناء الوطن:

المشروع الوطني لحزب الله ينطلق من عدة حيثيات وأولويات اجتمعت وتجلّت في مشروع المقاومة والسعي لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن كافة وفق ما يلي:

١- **الحيثية الإيمانية**: إن الإيمان بالله تعالى والالتزام العملي بتعاليم الإسلام وأحكامه في مختلــف الأبعــاد الفردية والعامة هــو أصل حاكم في حزب الله، وهــو محور كل الأعمال والمواقف والأهداف والأساليب التي يتبنّاها ويمارسها؛ ذلك أن الإيمان ليس عقيدة مجرّدة تقتصــر على الشأن الفردي وأداء الفرائض والعبادات، بل هو منهج حياة متكامل يؤثر في كل مناحــي الحيــاة والعلاقات مع الآخرين سواء كانوا منتمــين إلى نفس الدين أو لا، وهذا الإيمــان يفرض منحىً إيجابيــاً تواصلياً مع مختلف الأفكار والمعتقــدات وأهل الملل والنِّحل كافــةً، والفكــر الدينــي الذي يؤمــــن به حزب الله يستلهــم تطلعاته من حركــة الأنّبيــاء والمرسلين عليهم السلام، وهم الذين اجتمعت كلمتهم على احترام الإنسان وتقديره والعمل من أجل

هدايته إلى المعرفة والإيمان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[1]؛ وهذا المعنى لا يتحقق إلّا ببناء مجتمع قوامه الأخلاق والفضيلة والمحبة والرحمة والتواصل والتواصي بالحق، وبالتالي فإنّ الإيمان يدعو إلى الالتقاء مع الآخر واحترامه أياً كان معتقده وينبذ التفرقة والعداوة بين أبناء البشر، وتجارب الأنّبياء عليهم السلام مليئة بهذه القيم التي تعمل وتحض على الجمع سواء في إطار المبدأ الواحد أو الكلمة السواء، ومن جملة ما يدعو إليه هذا الإيمان هو محورية التقوى كمعيار تفاضلي له آثار جليلة في حياة الفرد والمجتمع، وبالتالي إنكار التعصّب والتقوقع في الأطر الضيقة التي تخترعها المصالح وتبتكرها الرغبات والنوازع.

إن الإيمان بالله - بنظرنا - لا ينفي الخصوصيات، وهي محل تقدير كما أشرنا سابقاً، بل هو يثيرها ويملأها بقيم الخير والعدل، وهو حتماً غير الطائفية التي هي أقرب إلى مفهوم الجماعة الخاصة والقبيلة والعشيرة في خلفيتها وفي كل ما يترتب عليها من أحكام ومواقف؛ فالدين يحكم بالعدل والطائفة لا تقره دائماً، والدين يمدّ حبل التواصل مع أتباع كل الديانات الأخرى من موقع التقدير والاحترام، والطائفية عقلية إقصائية حدودها المصالح الخاصة، وهي مقدّمة على كل شيء آخر، والدين ينفي العصبية الظالمة ويدعو إلى العقل والمنطق والإنصاف والتنازل من أجل المصلحة العامة، بينما الطائفية تجنح إلى الغريزة وإثارتها وإلى الخوف والقلق بما يساهم في نمو عقلية الاستئثار وعدم الاكتراث بالآخر ومصالحه وحقوقه، فإذا كان لبنان محكوماً بالتعددية الطائفية والمذهبية وهي تستبطن في ذاتها منشأ الافتراق والاختلاف وتوليد الأزمات، فإنّ الحل لا يكمن بالمزيد من الإطار الطائفي، بل باقتحام هذا الإطار ـ إذا كان إلغاؤه صعباً ـ وإغراقه فيما هو أوسع وأشمل وأرحب، وهو الإيمان الذي يلطف الانتماء الطائفي ويسحب منه عوامل التهديد المستمر. ولذا فإنّنا لو فحصنا في تاريخ لبنان والحروب التي نشبت فيه وما ارتكب فيها من مجازر وشنائع وتغييرات ديموغرافية ومحاولات إقصائية لطوائف وجماعات سياسية، لوجدنا في كل هذه التجارب أن العلماء وأهل الإيمان عموماً نزّهوا أنفسهم عن كل هذه الارتكابات، وكانوا دائماً دعاة وفاق ومحبة ووئام، ورفضوا المشاركة في مشاريع سياسية وحروب إلغائية هدّامة؛ ذلك أن الدين فيه قوة دفع نحو الآخر، وفيه قوة منع من الانزلاق والمشاركة في الظلم، وأكثر من ذلك نجد هؤلاء المصلحين قد تلقوا الأذى والاتهام من

(١) سورة الإسراء، آية ٧٠.

قبـل سياسيـين وزعامات وأصحـاب مطامع بـرّروا لأنّفسهم تجاوز المحاذيـر حفاظاً على امتيازاتهـم وزعاماتهـم وطوائفهم؛ وليس بعيـداً عنا تجربة الإمام السيـد موسى الصدر الـذي عمل المستحيل مـن أجل منع الحرب الأهلية، وتعرّض لمضايقات يفترض أن تكشف في يـوم مـن الأيام من قبل من ساهموا بخراب الوطـن وتفتيته تحت عناوين وطنية تخبىء مشاريع سلطوية.

إن الإيمـان بنظرنـا هـو عنصر قـوة في لبنـان يعكس الحضـارات والتعدديـة الدينية والثقافية، ويحافظ عليها، بينما الذهنية الطائفية أثبتت فشلها وخطرها على الكيان.

هـذه الرؤيـة جعلت من حـزب الله تيـاراً عقائدياً في خدمـة الوطن وقيمـه وحضارته وتعدديته، وأمدّته بفكر وتجربة قوامهما محاولة التماثل مع تجارب المصلحين والصالحين، وأعطتـه القدرة على التواصل مـع الآخر دون أي انتقاص منه ومـن حقوقه، فتجاوز حدود النظرة الطائفية إلّا بمقدار ما يفرضه الدستور كوثيقة جامعة ومشتركة بين كل اللبنانيين، وأحياناً كان يتخلى عن حقوقه الخاصة والمشروعة بالمنطق اللبناني لمصلحة الكيان ووحدة الوطـن. إن الموقـع الإيماني هو الـذي يدعو إلى إقامـة الوحدة الإسلاميـة دون استهداف للشريـك المسيحـي، وهو الـذي يدعو إلى الوحـدة الوطنية مع كافة الشـركاء دون الدخول أو المشاركـة في أي مشروع عزل أو إقصاء لأي فريـق آخر، والموقع الإيماني فرض أخلاقية خاصـة في الممارسـة السياسية ربمـا لم يستسغها التقليـد السياسي في لبنـان سواء لجهة التحالفـات التـي يُبرمها مع الآخرين، أو لجهـة التنازلات التي يقدّمها مـن أجل المصلحة الوطنيـة. ونحن نعتقـد أن حزب الله قدّم نموذجـاً راقياً في ممارستـه وأخلاقياته، وهذا النموذج يحتاجه لبنان في الثقافة والسياسة معاً. وقد تجلّت هذه الممارسة بأرفع مصاديقها وأبهى صورها بعـد الانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة على العدو الإسرائيلي في أيار سنة ٢٠٠٠ فتعاطت برحمة وتسامح وانضباط أذهل الجميع، وهذا هو أحد أهم التعبيرات الحيـة والصادقة عن قيمـة الإيمان وأهميتها في بناء الوطن، وهـذا ما عجزت عنه معظم مقاومات العالم.

وقـد يتفاجأ البعض إن قلت: إن هذه الحيثية الإيمانية كانت العامل الأساس في انطلاق مقاومـة حـزب الله واستمرارها وثباتها وقدرتها على التحمّل؛ ذلـك أن الدفاع عن الوطن بوجـه المحتل والعـدو وأطماعه لم يعدْ وظيفة وطنية فحسب، بل هـو امتثال لواجب دينـي لا يُترك بحال.

١- الحيثيـة السياسيـة:

أ- المقاومـة أساس بنـاء الوطن: إن ظـروف النشأة لحزب الله كحركـة مقاومة للعدو الإسرائيلـي الذي كان يحتل العاصمـة ومساحات شاسعة من الأراضـي اللبنانية، فرضت تحدّياً خاصاً ترك أثره البالغ في الدور والممارسة ومشروع المقاومة الذي أخذ الحيّز الأكبر مـن عمـل حزب الله وما زال، ولم يكـن ناتجاً عن ردة فعل فقط، بـل كان تعبيراً عن ثقافة ورؤية سياسية ووطنية اختزنت في وعي قيادة وشباب حزب الله، واكتملت فصولها وتأكّدت مـع التجربـة بـكل مراحلها؛ ذلـك أن الوطن في مرحلـة الاجتياح الإسرائيلـي كان ممزقاً ومنهكاً بفعل الاحتلال والحرب الأهلية التي سبقته، وكان يراد سوقه سياسياً ليلتحق بركب مشـروع الاستسـلام المذلّ الذي بـدأ في كامب ديفيـد، لينتج اتفاق ١٧ أيـار المشؤوم معلناً خضوعه الكامل للمصالح الإسرائيلية وفق الرؤية الأمريكية في المنطقة، وبالتالي كان علينا أن نتخيـل التركيبة الجديدة للنظـام السياسي في لبنان والتي هي أبعد ما تكون من مفهوم السيادة والاستقلال، وحينها سينتهي الوطن والكيان.

إن التجربـة التي خاضتها المقاومـة الإسلامية بكل مراحلها مع مـا فيها من تضحيات ومـرارات وانتصـارات فريـدة كانت تصب في خدمة رؤيـة سياسية وطنيـة، مفادها أنه لا يمكـن أن نحلم ببناء وطن على هـذه الأرض الصغيرة الحجم في منطقـة الشرق الأوسط بمحـاذاة العـدو الإسرائيلي المغتصب لفلسطـين، دون أن نحافظ على قرارنـا الحرّ بعيداً عن التهديدات الإسرائيلية المتكـررة وتأثير سياسات العدو على القرار السياسي اللبناني، هـذا هو محـور المفهوم السيـادي، وأي نقاش سياسي آخـر يبقى بنظرنا ثانويـاً؛ لأنّه دون التحرر من عبء التهديد الإسرائيلي ومشاريعه سيكون لبنان محكوماً لمشاريع الخارج التي ستضغـط علـى واقعه، مستفيدين من عناصر الضعف الذاتـي، وهو الوجه الآخر للطائفية والتعدديـة. والتجارب أثبتت أن حلول الأزمات في ظل التجاذبات الخارجية ستنتج تسويات ارتضاها اللبنانيون هرباً من الجحيم الذي يلاحقهم كل عقد أو عقدين، وعليه فلن يحصل اللبنانيون على وطن ينعم بعناصر الوجود والاستقرار.

حـزب الله يعتبر أن لبنان القوي هـو الذي يحقق السيادة ويدفع الاحتلال ويهزمه، كما أثبتـت تجربة المقاومة، ويجعل لبنان بمنأى عن التهديـدات من خلال استراتيجية دفاعية تتكسّـر عليها مشاريع العدوّ وأطماعه، وهذه هي خلاصـة الإصرار على المقاومة والتمسّك بهـا؛ ذلـك أن وظيفة المقاومة لم تكـن في يوم من الأيام إلّا من أجـل التحرير وتحقيق هذه

القوة والمناعة، كما أن تجربة أكثر من ربع قرن في المقاومة اللبنانية والوطنية كفيلة بإثبات جدوائية هذا الخيار مع ما فيه من أكلاف، لكنها تبقى يسيرة أمام قضية الحصول على السيادة والاستقلال، بينما التجارب الأخرى لم تحافظ على السيادة والاستقلال، وخسرت الأرض وساهمت في جعل لبنان ساحة تنتهشها حروب الآخرين عليها.

إن سياسة دسّ الرأس في التراب والتغافل عن الوضعية الجيوسياسية التي وجد فيها وطننا لا تحقق لنا وطناً ولا تبني لنا حتى شبه وطن. وبنظرنا إن الواقعية السياسية تفرض هذه الرؤية المقاومة وتحمّلنا مسؤولية كبيرة لا يجوز التهرّب منها تحت أية ذريعة، فإذا كانت الواقعية السياسية تفرض تدويراً للزوايا في حل المعضلات السياسية الكبيرة الداخلية، فإنّها في قضية الاستقلال والسيادة لا تتحمّل التجزئة على الإطلاق، وهذا هو العامود الفقري في بناء الوطن، ولذا فإنّ خلافنا مع البعض اليوم هو خلاف جوهري، فإنّهم إذ يرفعون شعار السيادة لم يتمكّنوا من تقديم رؤية واقعية تقنعنا بفرصة بناء وطن عزيز وحرّ ومستقل وقادر على مواجهة العدو الإسرائيلي وأطماعه، وأن أقصى ما يذهب إليه هؤلاء هو الحديث عن الحياد؛ أي إن لبنان لا يواجه ولا يستسلم ويُخرج نفسه من دائرة الصراع الموجود في المنطقة، وهذا الكلام قديم عليل لأنّه لم يعالج أصل المشكلة، حيث اعتبر أن المشكلة في موقف لبنان. فحين يُغيّر لبنان اتجاهه السياسي سيرتاح، وهذا خطأ، إذ إن المشكلة استراتيجياً في الكيان الصهيوني ومشاريعه وتاريخه وتجاربه، وهو ما زال إلى الآن يحتل قسماً من الأرض ويمنع لبنان من الاستفادة من مياهه بالشكل الصحيح، مضافاً إلى أن تجارب التحييد والرهان على المجتمع الدولي وقرارت مجلس الأمن لم تورّث وطننا إلّا الضعف والوعود التي لم تصرف، وأن أي رهان من هذا القبيل لن يجد طريقاً لإقناع الذين ضاعت أراضيهم وأُخرجوا منها لسنوات، وشرّدوا على أعين العالم ولم يستمع أحد إلى شكواهم، ومشاهد فلسطين المتكرّرة أمام أعينهم، والاختلال في موازين القوى العالمية، والانحياز المطلق للكيان الإسرائيلي، كلها عناصر كافية لاعتبار أن ترك المجرَّب على قوته وهو المقاومة على أمل الحصول على الوعد على صفقة، وهو مجرّب أيضاً أمر لا يذهب إليه عاقل، وقد يعتبر البعض أن ما تدعو إليه المقاومة وإن كان مقنعاً لجهة المنطق والتجربة والحق، لكنه مكلف وحمله كبير وعبؤه ثقيل على الوطن واللبنانيين، وهذا ما لا نسلّم به: لأنّ الأكلاف والأثمان التي دفعها لبنان في السابق كبيرة جداً، وجلّها من آثار ونتائج الاستراتيجيات الخاطئة التي لم تدمج اللبنانيين في مفهوم سيادي —

وطنـي واحـد وتركتهم في مهب سياسات الآخرين هـذا من جهة، ومن جهـة ثانية فإنّ ما نتحـدث عنه المقاومة ليس جديـداً وتاسيسياً، بل هي في المراحل الأخـيرة من إنجازه؛ لأنّ معظـم التضحيات التـي يحتاجها هذا الخيار قد بُذلت، وها هو العدو يواجه في قبال لبنان ومقاومتـه مآزق استراتيجية لم يعهدها في السابق، ومن نتائج هذه المآزق الاستراتيجية أن الإسرائيلـي أصبح يحسـب للبنان ألف حساب، فلماذا يسعى البعض الآن لإعطائه فرصة الانقضاض من جديد، وهو بدأ يسلّم بنتائـج المعادلة التي فرضها لبنان بمقاومته وشعبه. لـذا نحن نعتقد أننا أمام فرصة حقيقية لبناء وطن عزيـز ومقتدر؛ تأسيساً على إنجازات المقاومة والمعادلات التي فرضتها على العدو الإسرائيلي.

وهنـا اسمحـوا لي أن أنقـل الكلام إلى الذيـن يشكّكون في وطنية المقاومـة ويطالبونها بمشـروع بنـاء الوطن، وهـم لا يجدون غضاضـة في بناء منظومـات مصالحهم الطائفية والاقتصادية على أرضية التهاون بمبدإ الاستقلال والسيادة، فهم المطالبون بإثبات جدّيتهم بقضيـة بناء الوطن، فما هي قيمة كل المكتسبات التـي يحصلون عليها إذا كانت خالية من عبـق الحريـة والقرار المستقـل؟ وما هي قيمـة الوطـن إذا كان ذليلاً ومستسلمـاً للهيمنة الإسرائيليـة في المنطقـة؟ وما هي قيمـة كل الادعاءات التي لم تـرقَ إلى مستوى الإحساس والشعـور والتضامن مع أبنـاء الوطن الذين يُعتدى عليهم ويهـدّدون كل يوم، بالنسبة إلينا الوطـن هو قيمة دينيـة وإنسانية لا يجوز التفريـط بها على أي حال، وليسـت خاضعة لأية مساومة وتستحق كل التضحيات مهما غلت، ولهؤلاء نقول: لولا المقاومة لما كان بالإمكان أن يتحـدث أحـد عن وطن أساساً. فهل كان بقي لنا وطن دون مقاومـة؟ أم كنا جميعاً ما زلنا نـرزح تحت الاحتلال وظلمه وسياساته، والله وحده تعالى يعلم أين كان لبنان وفي مهب أي ريح؟ ثم بعد هذا، هل يصح أن يصدر تشكيك من أحد عن دور المقاومة في بناء الوطن؟

نعـم إنـه التجنّـي، وإنهـا الوظيفة التـي تفرض علينـا أن نتحمّـل بصدورنـا من أجل الوطـن وعزته، ونحن ندرك تماماً أن نجاعة هذه الرؤيـة هي التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكيـة تصب كل جهودها لإنهـاء المقاومة وتطويقها، لذا دعمت الحروب المتتالية عليها وعلى اللبنانيين، ومارست الضغوط السياسية غير المسبوقة، وشنّت أشنع حملات التضليل والافتراء، ووصمت المقاومة بالإرهاب، وتشدّدت في استهداف كل من يؤيدها. كل ذلك يدل بوضـوح على أن لبنان وبفضل المقاومة يشق طريقه النموذجي والاستثنائي نحو الاستقلال الناجـز بعيداً عـن الاستراتيجيات الأمريكية للبنـان والمنطقة، وهذا لم يكـن مسموحاً به

في الماضي لكنه مفروض عليهم الآن، ولذا فإنّ المقاومة لم تستغرب أبداً هذه المحاولات الجائرة سواء جاءت من الداخل اللبناني أو المحيط العربي أو بعض دول العالم، فإنها كلها تنهل من مصدر واحد وتستخدم نفس الأساليب؛ لأنّه ممنوع على أحد أن يتفلت من الأطر والمعادلات التي رسمت لوطننا ولمنطقتنا عموماً.

ب- **الشراكة والمساواة أساس المواطنة:** حزب الله الذي قام أساساً على مشروع المقاومة كان من الطبيعي أن يصرف جل اهتمامه في العمل المقاوم، وأن يركّز على هذه الأولوية في أدبياته ومواقفه إلّا أنه وتحديداً في السنوات الأخيرة أصبح معنياً بكل مفردات الواقع السياسي الداخلي لأسباب كثيرة ليس الآن مجال ذكرها، وكما في المقاومة في الوضع السياسي الداخلي، بنى حزب الله مشروعه وفق رؤية وطنية مستوحاة من انتمائه الديني ومن فهم الخصوصية اللبنانية جيداً؛ على قاعدة أنّ مدماكَ بناء الدولة هو العدالة والدستور وتوفير فرص المشاركة في بناء الوطن بالتساوي بين جميع أبنائه، وقد لاحظ حزب الله بدقة تجربة ما قبل تأسيس الكيان وما بعده، ليضع إصبعه على مكمن القوة والخطر في آن، فوجد أن التعددية إذا أُحسن ربطها بالديانات والحضارة فهي مصدر غنى وقوة، وإذا أُسيء ربطها بالذهنية الطائفية الغرائزية تنقلب إلى مصدر خطر حقيقي يهدّد الكيان برمّته ويحوّله إلى كيانات تنشأ فيها البغضاء والتنافر، فلا يبقى وطن جامع لكل أبنائه، وأن الخلفية الدينية التي يستند إليها حزب الله جعلته يولي أهمية خاصة لقيم الأخلاق والكرامة الإنسانية لتكون أساساً في صياغة مفهوم الدولة، وكل ما يترتب على ذلك من ممارسة سياسية خلّاقة وفريدة في هذا الشرق، وقد استفاد من رؤية وفهم وتجربة الإمام السيد موسى الصدر كمُلهم لتجربة راقية انبعثت من الدين وقيمه، وشكّلت حلاً نموذجياً للتطلع نحو بناء وطن قوي وعادل في ظل هذه التعددية وما يمكن أن تنتجه، ولذا اعتبر حزب الله أن الشراكة الوطنية والعيش المشترك هما أساس بناء وطن معافى يجذب شبابه وطاقاته على مختلف انتماءاتهم الطائفية والسياسية تحت سقف الدستور الذي يشكل صيغة العقد الاجتماعي والسياسي الملزم للجميع، ونتيجة هذه الرؤية لم يؤمن حزب الله في يوم من الأيام بسياسة الإقصاء أو العزل أو الاستئثار، ولم يكن شريكاً في أية ممارسة من هذا القبيل ونأى بنفسه عن الحروب الداخلية؛ لأنّها لا تخدم هدف بناء الوطن الواحد، بل تزرع بذور الانشقاق والتفتّت، وأن الممارسة التي قدّمها حزب الله في السنوات الأخيرة عكست هذه الرؤية ومدى قدرة التحمّل والصبر وعدم الانجرار مع كل مقتضيات الانزلاق

والدعوات إلى الفتنة التي كان يسارع البعض إليها؛ ذلك أن الحرب الأهلية خط أحمر ليس لها مبرّر على الإطلاق وفي أي حال، بل إن البعض استغلَّ هذه النقطة واعتبرها نقطة ضعف استثمرها إلى آخر مدى، وبالنسبة إلينا كانت تعبيراً صادقاً عن أخلاقيات الممارسة السياسة وصدقية الالتزام بأولوية الحفاظ على الوطن.

ولأنّ حزب الله يعرف الواقع السياسي اللبناني جيداً انفتح على كل الجهات السياسية الأخرى مهما كان الاختلاف معها في الرأي، واعتقد بحق الآخر أن يتبنّى وجهة النظر التي يقتنع بها، فأبدى جهوزية كاملة للحوار والتواصل مع كافة شرائح المجتمع اللبناني وتوجهاته السياسية وطوائفه، على قاعدة الاتفاق حيث أمكن وإدارة الاختلاف حيث استحكم، وارتضى الديموقراطية والدستور والطائف حكماً بين اللبنانيين، وفي نفس الوقت عمل بشكل قوي وفاعل على مواجهة كل المحاولات السياسية التي أرادت أن تربط مصير لبنان السياسي بقوى التسلط والهيمنة في المنطقة.

إن الدولة التي يؤمن بها حزب الله ويسعى لتحقيقها هي القائمة على تأمين المشاركة الفعلية التي كفلها الدستور على نحو المساواة بين جميع أبناء الوطن، والخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هي تكريس نظام انتخابي تمثيلي دائم لا يخضع للظروف والتطورات التي تعطي فرصاً متفاوتة للمناداة في كل دورة انتخابية بقانون يؤمّن مكاسبَ وامتيازات تُبنى على دعم سياسي خارجي متقلب بين مرحلة وأخرى حسب النفوذ المؤقت؛ ذلك أنّ هذه العقلية التي يدور في فلكها بعض الزعامات الطائفية هي المانع الأساسي والعائق الفعلي لممارسة سياسية صحيحة، وهي المنتج الدائم لأداء سياسي خاطئ يُشعر الأجيال الصاعدة والطاقات الواعدة بالغبن واليأس وعدم الاطمئنان للمستقبل السياسي الذي لا يقبل التغيير، ويقتل الطموح والتطلع لحلم بناء وطن كبقية الأوطان، ونحن نعتقد أن ثبات النظام الانتخابي يعطي فرصة حقيقية وغير مصطنعة لتداول السلطة كما هو السائد في الدول المتحضّرة، وأن التذرع بالخصوصية الطائفية بات يُخفي وراءه الكثير من الأسئلة والشكوك التي تحتاج إلى جلاء، كما أن الانكباب على إيجاد نظام انتخابي يحاكي الخصوصيات ليس أمراً مستحيلاً فيما لو كانت الخلفيات صافية للانتقال بالوطن إلى مفهوم الدولة الحديثة التي تقابلها عقلية العشيرة والمجموعة الخاصة؛ ذلك أنه يستحيل أن نجد قانوناً انتخابياً ثابتاً يكرّس زعامة شخص بشكل دائم. وباعتقادنا أن الحديث عن دويلات داخل الدولة في معظمه من أجل تغطية هذه الممارسة الفاضحة من قبل البعض

الذي لم يثبت ولو مرة واحدة ضمن الفرص الكثيرة التي حصل عليها في السلطة أنه جاهز للتخلّي عن مشروعه الخاص. فهل بإمكان أحد أن يقنعنا اليوم أن من أمسك بالسلطة خارج السياق التاريخي والدستوري والعرفيّ للبنان يمكن أن يفعل ذلك دون الاستقواء سياسياً ومالياً بدول إقليمية أو دولية؟ فما الذي تغيَّر بعد الطائف عما قبله سوى الوجوه والجهات التي تعاقبت على نفس الأدوار بأساليب مختلفة بحسب الظروف تبعاً لاختلافها.

إن الآثار السيئة لهذه الذهنية الفاسدة سياسياً تُرتب أعباءً كبيرة على المواطن وتحديداً على الفقراء الذين يعتبر حزب الله أن مسؤوليته الدينية والوطنية والأخلاقية مناصرتهم، وحمل قضاياهم ليعيشوا الحد الأدنى من الإنصاف على مستوى الحصول على حقوقهم الأساسية في التعليم وفرص العمل وإيجاد المسكن ومعالجة الوضع الصحي، وإلى ما هنالك من عناوين لازمة لا يجوز تفويتها أو تأجيلها في الانتماء الوطني الفعلي ، إن المؤشر الذي يعطيه حوالي خمسة وأربعين مليار دولار ترتبت ديناً على لبنان بعد الطائف هو علامة خطيرة تصل إلى حد العقم والتجمد في العقلية السائدة والفاسدة، وهذا ما جعل حزب الله في الأداء السياسي وفي البرامج التي يعتمدها يولي قضية الفساد الإداري أهمية خاصة للوصول إلى مقاربة فعلية للمشكلة الاقتصادية الاجتماعية، وجعله يُلحّ في طرح إشكالية الممارسة عند كثير من أبناء الطبقة السياسية الحاكمة حتى أعلن أكثر من مرة شكه واتهامه للبعض أنه فعلاً لا يريد بناء الدولة، بل يسعى لتكريس منطق المزرعة، إن هذه الاتهامات ليست جزافاً، وليست للدعاية السياسية والحملات الانتخابية؛ ذلك أن حزب الله لم يشعر في أي وقت بمشكلة استقطاب جماهيرية ليحتاج إلى خطابات محض دعائية، إنما الأمر بالنسبة إليه مسؤولية تجاه المواطن الذي يتأوّه ويتوجع ويعاني مرض الإهمال عشرات السنين خاصة في مناطق الأرياف في الشمال والبقاع والجنوب والجبل، والتي لم يصبها لغاية الآن نعيم البرامج الحكومية، وبقيت رهينة نعمة البرامج الانتخابية وصناديق الاقتراع فقط.

إن الوقائع تدل بوضوح على ضعف الإرادة والقرار في مواجهة الفساد وإزالته، وهذا تحدٌّ جوهري يجد حزب الله نفسه في قلب المسؤولية فيه؛ ذلك أن الإنماء المتوازن ومحاربة الفساد الإداري والقضاء النزيه والعادل البعيد عن السياسة، وقوانين شبكة الحماية الاجتماعية وبناء اقتصاد متين يصب في خدمة الفقراء والمحرومين، كلها أسس وشروط ضرورية تنضم إلى نظام سياسي يؤمّن الحقوق للمواطنين ويفرض واجباتٍ بالتساوي، كل

هـذه الأمـور عناصر أساسية في بناء وطن ينفي الغربـة في الوطن ويخفف من الهجرة إلى خارجه، فالغربة والهجرة مشكلتان وأزمتان تاريخيتان تفتشان عن وطن يعالجهما.

إن الهـوّة الساحقة بين رفع الشعـارات الوطنية والممارسة شكّلت عقدة كأداء في مفهوم الانتماء الوطني، وخلقت إشكالية غير بسيطة بين الوطن والمواطن، إذ إن التفاخر بالحرية - وهـي ميـزة لبنـان - دون أن يترجم إلى قانون وممارسة يكرّسـان ثقافة وطنية لا يكفي لوحده.

٢- **الحيثيـة التاريخيـة**: ينتمي حـزب الله إلى بيئة تاريخية عانـت المرارات وتجرعت الغصات المتكـررة والخيبات المتتالية، وهي ترفع الصوت مناديـة بأبسط حقوقها الوطنية دون الاستجابة لمظلوميتها وخصوصياتها التي تولّدت من عاملين أساسيين:

١- وجود الكيان الصهيوني بمحاذاة الحدود الجنوبية مما جعل الجنوب اللبناني يتحمّل العـبء الأكبر حين استقبـل الجنوبيون إخوانهم الفلسطينيـين المطرودين من أرضهم بكل شهامة وافتخار، وواجهوا الأطماع الإسرائيلية التي لم يُخفِها العدو يوماً فكانت الاعتداءات اليوميـة والمجـازر بحق أهالي القـرى الحدودية، واقتطـاع أجزاء غير قليلـة من الأراضي التـي أُعطـيَ لاحتلال بعضها الشرعية الدولية والقانونيـة - بغير وجه حق - حتى غدا أهل الجنـوب يعيشون التهديدات الدائمة والعالم يتفرج عليهم ولا يحرك أحدهم ساكناً لإعادة حـق سُلب، أو دفع عدوان حاصـل، وكل السلطات الرسمية اللبنانيـة التي تعاقبت لم تقدّم لهـم حلاً، وأحياناً كثيرة كانت مهملة أو مقصّرة، وفي أحسن الأحوال كانت عاجزة، فشعر الجنوبيون وعلى مدى عقود متتالية أنهم متروكون لمصيرهم، وعليهم أن يتحمّلوا لوحدهم العـبء للحفاظ على أرضهم وكرامتهم، ولـذا انطلقت صرخات العلماء والقادة المخلصين المدّويّـة للتحذير مـن مغبّة هذه السياسة علـى كل الوطن، وفي خطابـات ورسائل ونداءات الإمـام السيد عبد الحسين شرف الدين قدس سره مـا يكفي ليدل على هذه الحقيقة، لكن دون أجوبة شافية. فالهم السياسي للدولة المركزية كان في شأن آخر، وأن مراجعة التدرّج الذي اعتمـده الإمـام السيد موسى الصدر في حمل هم الجنوب والدفـاع عنه بدءاً من المطالبة، وصـولاً إلى المقاومة المسلحة ودعوة الشباب الجنوبي لمواجهـة العدو الإسرائيلي كان المراد منـه تحميل الجميع المسؤولية الوطنية في الدفاع عـن الوطن، على اعتبار أن الجنوب جزء مـن الوطن، وليس ملحقاً به حتى كانـت الاجتياحات المتعاقبة بين سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٢، ومـا سبقهما من مظالم ومآسٍ وإهمال كلها حُفـرت في ذاكرة أهل الجنوب، وكل الوطنيين

الذيـن كانت قلوبهـم تتفطر لما يجري على هذا الجزء العزيز مـن الوطن، وإن قساوة هذه التجربـة لم تدفـع الجنوبيين نحو الانغـلاق والتفلت من الالتزام الوطنـي، بل فجّرت فيهم طاقة المقاومـة وأمدّتهم الثقافة الدينية الأصيلة بعناصر القوة والثبات والصبر دفاعاً عن الأرض والوطن، بينما كانت الخلافات السياسية تشتد في الداخل اللبناني على وقع هموم أخرى لتزيد من المصيبة وتعمِّق مأزق أهل الجنوب.

حين أقـول: إن تجربة المقاومة فرصـة ثمينة لتجذير مفهوم الانتمـاء الوطني وتوحيده عنـد كل اللبنانيين؛ لأنّها تجربة انبثقت من المعاناة ومن إرادة اللبنانيين أنفسهم، وتمكّنت من تحطيم المفاهيم السائدة والمعادلات الواهية التي كان يلجأ إليها ضعاف النفوس الذين ينشـدون بنـاء وطـن دون أن يتحمّلوا مسؤولية الحفـاظ على سيادتـه أو التضحية لتحرير أرضـه، فإذا كانت معظم دول العالم تفاخر بتضحياتها مـن أجل نيل الاستقلال وتعتبرها جـزءاً حقيقيـاً من ثقافتها وتاريخها وأمجادها، فإنّ ما قدّمتـه المقاومة للبنان لا يقل شأناً عن كل نماذج العالم، بل إنها أضافت إليها جديداً في مختلف الأبعاد الأخلاقية والسياسية والوطنيـة؛ لأنّ انتصاراتهـا اكتسبـت فرادة من جهـة إلحاق الهزيمـة العسكرية بالجيش الإسرائيلـي الـذي كان يظن أنه لا يقهر، ولجهة صعوبة الظـروف السياسية التي مرّت بها من ناحية الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم.

إن الحـق الطبيعـي للمقاومين في لبنـان ولأهل الجنوب تحديـداً أن يعتـزّوا ويفتخروا بإنجازاتهـم التاريخية، ومن حقهـم أن ينعموا بثمار هذا العطاء الـذي لم يريدوه يوماً أن يكـوّنَ امتيازات ومكاسـب في النظـام السياسي للبنان الـذي يعرفون جيـداً خصوصياته وطبيعته، فغاية ما يطلبونه هو الحفاظ على هذه التجربة وعناصر القوة فيها، دون التفريط بهـا لحساب أي مصلحة سياسية داخلية أو خارجية، وعـدم العودة إلى السالف من الأيام الغابرة؛ فالعدو الذي يئن من الهزيمة يجب أن يبقى خائفاً من لبنان وشعبه ومقاومته دون أن يغيب عن بال أحد أن جزءاً من الأرض ما زال محتلاً، وأن الاعتداءات ما زالت موجودة. فهـل في هذه الأهداف مـا هو خارج عن سياق الوطـن وحفظه؟ والسؤال يعـود مرة أخرى ليرتد على مطلقيه: هل يُحفظ الوطن دون قوة المقاومة؟

٢- الحرمـان والإقصاء المتعمّد الذي مورس بحق فئات عريضة وواسعة، حتى لقد نما شعـور وصـل إلى حد القناعـة أن البعض حين يتحدث عن لبنان والدولـة لا يقصد مناطق محـددة لم تصل إليها يـد الإنماء والرعايـة والاهتمام، ونتيجة هـذه الممارسات الخاطئة

نشأت أزمات اجتماعية واقتصادية أوجدتها الفوارق غير المبرّرة بالمنطق الوطني، والأنكى من ذلك أن هذه المناطق صنّفت أنها خارج القانون وتمّت معاقبتها وتهميشها فحرمت من فرص التعليم والتقدم والنمو، ونمت على ضفافها معادلات وزعامات وأعراف بعيدة كل البعد عن الخلفية الوطنية والإحساس بالمشاركة، وبعدئذ كان مصير هذه المناطق الجَلْد والاتهام والمحاسبة على أنها خارج مفهوم المواطنة، في الوقت الذي كانت شعارات هذه المناطق هي المطالبة بحقوقها الوطنية الطبيعية والتي هي حقوق ممنوحة لهم بفضل الانتماء الوطني، وليس بفضل أي زعيم أو حكومة، إن من أخطر ما واجهه لبنان في تلك المراحل وما يواجهه الآن هو عقلية المقايضة بين الولاء وحقوق المواطنة، فإنّ هذه العقلية هي النقيض التام لمشروع المواطنة.

إن الاستهتار الذي أبدته الطبقة الحاكمة في كل المراحل القاسية التي عاشتها بعض المناطق في لبنان كان كفيلاً بإشعال ثورات اجتماعية ومطلبية، لكن الوعي والحكمة والمسؤولية التي تحلى بها بعض روّاد الإصلاح وقادته، وعلى رأسهم الإمام السيد موسى الصدر، وجهت الحركة المطلبية للمحرومين في الإطار الوطني الناظم للعلاقة بين كل اللبنانيين على قاعدة المساواة وليس أكثر.

إن حزب الله الذي نشأ في هذه البيئة ووجد في انتمائه الديني الدافع الكبير لحمل هذين الهمّين الكبيرين من بداية الطريق، ليشق الطريق أمام تجربة استفادت من كل التجارب السابقة ومن الفكر النيّر للمخلصين الذين حملوا همّ قيام الوطن بكل تضحية وتفانٍ، وهو يعرف من بداية الطريق أنّ التحديَ كبير وصعب لكنه غير مستحيل.

ولذا فإنّ الأولوية التي ارتكز عليها حزب الله في بناء مشروع الوطن تقوم على هذين المبدأين: أولهما المقاومة والتأسيس على تجربتها لحماية لبنان وردع العدو الإسرائيلي. وثانيهما العدل والإنصاف والمساواة كخطين عريضين ومنهجين واضحين تحتاجهما الممارسة السياسية من أجل الحفاظ على الوطن والهوية الوطنية، ولهذا الغرض فإنّ حزب الله وجد نفسه معنياً بكل ما يؤدي إلى ترسيخ هذين المفهومين بالتعاون مع كل المخلصين الذين يسعَون لبناء وطن عزيز يرتكز على الواقعية والعلم والعدل في إطار الاحترام والتقدير لكل الخصوصيات.

المقـــــاومــــــــــة

من مشروع الوطن... إلى مشروع الأمَّة

أ. بـلال حسـن التـل[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحابته الأبرار المنتجبين

أيهـا الإخوة والأخوات... السلام عليكم ورحمـة الله وبركاته، والشكر موصول للإخوة في المؤتمر الدائم للمقاومة، الذين اختاروا لمؤتمرهم هذا العام عنواناً هاماً من شأنه جلاء الصـورة، وإزالـة اللبس الذي يعلق ببعض الأذهان عن وجـود إشكالية عند الإسلاميين في العلاقـة بين المقاومة والمشـروع الوطني. وهذا العنوان هو «الإسلاميـون وإشكالية العلاقة بـين المقاومة والمشروع الوطني». ذلك أن الدارس المتمعن لتجربة العمل الإسلامي الحركي المعاصـر، وخاصة في جانب المقاومة منـه، يكتشف ببساطة ويسر أنه ليس عند الإسلاميين إشكالية في العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني؛ لأنّه سيكشف أن الإسلاميين كانوا دائماً جـزءاً من المشاريـع الوطنية لبلدانهم، بل إننـا نستطيع القـول: إن الإسلاميين كانوا روّاد معظـم مشاريـع التحرر الوطني في بلادنا، ومن ثمّ بناء الوطن الحر السيد المستقل، وإنهم كانـوا هم الذين يوفرون في معظم الأحيان المنـاخ المناسب لحركات التحرر ثم يقودونها أو يسهمـون بها، مساهمة فعّالـة ورئيسة على أقل تقدير. وليس هـذا بالأمر المستهجن؛ ذلك أن الإسلاميـين هـم جزء من النسيج العـام لأبناء الوطن والأمَّة. وإنمـا تمايزوا عن سائر أبنـاء الوطن والأمَّة بالتزامهم بمفاهيم الإسـلام خاصة في المجال السياسي وبأسماء أطر العمل التي مارسوا من خلالها دورهم في المجتمع، حيث كانوا يصرّون على أن تحمل أسماء

---

(١) رئيـس تحرير جريـدة اللواء الأردنية، رئيس المركز الأردني للدراسات والمعلومـات، والأمين العام لرابطة علماء بلاد الشام.

هـذه الأطر ما يشير إلى الانتماء للإسلام. وأن نتبنى هـذه الأطر الإسلامية كمنهج عمل. وكأنهـم بذلـك يمارسون نوعاً من التحـدي والصمود، أمام محـاولات تغييب الإسلام عن واقـع المسلمـين ومجتمعهم؛ غير أن هذه التسميات للأطر لم تكـن مؤشراً على تخلّيهم عن مشكلات وهموم مواطنيهم، على العكس من ذلك فقد استغرقتهم هذه المشكلات والهموم، وكانت محور برامج عملهم، وسعيهم لحل المشاكل ومواجهة الهموم، ولكن استناداً إلى قيم الإسـلام وتعاليمه التي كانت تتعرض لمحاولات الإقصاء علـى يد المستعمر من جهة، وعلى يد بعض الاتجاهات الفكرية والسياسية المستغربة من شركاء الوطن من جهة أخرى. لذلك ميّـز الإسلاميون أنفسهم بالتسمية التي تدلّ على انتمائهـم للإسلام وتمسّكهم به كمنهج حيـاة لأوطانهم التـي استغرقت قضاياهـا كلَّ أوقاتهم وبرامجهم. وفي هـذا الإطار تدخل المقاومـة الإسلاميـة التي ميّزت نفسهـا بالتسمية وبالتربية الإسلاميـة، في سعيها لتحرير المحتلّ من أرضها وإقامة مجتمعها على أساس من تعاليم الإسلام.

وإذا كانـت المفاهيم والتسمية مما ميّز الأطر التي عمـل من خلالها الإسلاميون، فقد امتـازوا أيضاً بأنهـم كانوا يربطون المشـروع الوطني بمشروع الأمَّـة ونهوضها الحضاري. ومن موقعهم هـذا وممارساتهم وطروحاتهم لمفهوم الوطن والأمَّة نكتشف أنه لم يكن لدى الإسلاميـين إشكاليـة في العلاقة بين المقاومـة والمشروع الوطني، وأن هـذه الإشكالية إنما نشأت في أذهان بعض التيارات السياسية التي لم يفهم أصحابها الإسلام فهماً جيداً. ومن ثم أطلقوا أحكاماً مسبقة على الإسلاميين مستقاة من تجارب غير تجارب أمتنا.

إن قراءة تاريخ حركات التحرر الوطني في بلادنا تؤكد أن الإسلاميين كانوا رواد معظمها وأنهـم حملـوا مشاريعهـا الوطنيـة، وفي الذاكرة: عبدالحميـد بن باديس وعـلال الفاسي ومحمـد عبده وجمـال الدين الأفغـاني وعبدالقادر الجزائري وعمر المختـار. ومن بعدهم الشهيد حسن البنّا والإمام موسى الصدر وصولاً إلى الإمام الخميني نسـأل الله (عزّ وجلّ) الرضوان لهم جميعاً. فقد كان هؤلاء الإسلاميون قادة المقاومة، المبشّرين بالمشروع الوطني المرتبط بنهضة الأمَّة.

ولعـلّ مـن أسبـاب وجـود لُبس عنـد البعض يجعلهـم يتوهّمـون وجـود إشكالية عند الإسلاميين في العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني، أن هذا البعض لا يقرأ تاريخنا جيداً. وإذا قرأه فإنّه يقـرؤه بعيون غربية، وبمقاييس غربية، وبمفاهيم غير مفاهيم أمتنا للوطن وللمقاومة معاً. فالإشكاليـة تأتي من اختلال المفاهيم والمصطلحات ودلالات هذه المفاهيم

والمصطلحات في عقول الناس. وهو الاختلال الذي يجعل البعض يحصر المقاومة في كثير من الأحيان في إطار العمل العسكري الصرف. مما يجعلها مجرد ميليشيا لا تملك مشروعاً على مستوى الوطن أو الأمَّة، في حين أن العمل العسكري أداة من أدوات العمل المقاوم، يأتي في كثير من الأحيان متأخراً عن استخدام المقاومة لأدوات أخرى لإصلاح الخلل الذي بسببه تقوم المقاومة. وهذه سمة اتّسمت بها حركات المقاومة التي انطلقت مرتكزة على التصور الإسلامي للحياة فقد تمتعت هذه الحركات بالنفَس الطويل في العمل والحركة والإعداد الفكري والعلمي والجهادي. ولم تتسرع بحمل السلاح كردّة فعل، قبل الإعداد الكافي تربوياً وفكرياً للمقاومين وللمجتمع المقاوم كأساس لبلورة مشروع وطني تسعى المقاومة إلى إقامته عند تحقيق أهدافها. لذلك سعى الإسلاميون إلى النهوض بالناس نهوضاً شاملاً. فالمقاومة في جوهرها ووفق التصور الإسلامي حركة إصلاح لخلل أصاب مسيرة الأمَّة، في مرحلة من مراحل تاريخها، قد يأخذ شكل الاستبداد السياسي أو الفساد الإداري أو الاستغلال الاقتصادي أو التخلف الاجتماعي أو القهر الثقافي أو سلب الإرادة الوطنية أو احتلال الأرض أو هذه كلها. مما يجعل الواعين من أبناء الأمَّة يفكرون في إصلاح هذا الخلل عبر مشروع متكامل، يتم من خلاله إصلاح أوضاع الوطن والأمَّة. وبذلك تصبح المقاومة حالة تعبير عن وعي يدبّ في أوصال الأمَّة؛ لكنها في الوقت عينه أداة لنشر الوعي بين أبناء الوطن والأمَّة كافة. وهو ما تؤكده أيّ دراسة متأنية لتاريخ حركات المقاومة والثورات الشعبية في العالم، وعلى مدار التاريخ. حيث يتبيّن للدارس أن حركات المقاومة قامت أحياناً لرفض الظلم في مجتمعها ساعيةً إلى بناء مجتمع العدل والمساواة، وبذلك تكون المقاومة مشروعاً وطنياً لبناء مجتمع العدل والمساواة والكفاية.

والظلم الذي تقوم المقاومة في وجهه قد يكون ظلماً سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً. لذلك تطرح المقاومة في مواجهته مشروعاً تغييرياً تنويرياً يستهدف نشر الوعي بين أبناء الوطن الواحد، والأمَّة الواحدة، الذين تلتفّ غالبيتهم حول المقاومة: حيث يقف في مواجهتها ومواجهة مشروعها في الغالب الإقطاع السياسي والاجتماعي والزعامات التقليدية والعملاء والطائفيون؛ لأنّه ليس من مصلحة هؤلاء قيام وطن على أسس العدل والمساواة والحرية. وهو الوطن الذي تسعى إلى إقامته حركات المقاومة، التي تفضح هؤلاء وممارساتهم واستغلالهم لأبناء الوطن والأمَّة. لذلك فإنّ هؤلاء الإقطاعيين والطائفيين والعملاء لا يتورعون عن التحالف مع أعداء الوطن والأمَّة؛ حتى أولئك الذين يحتلّون أجزاءً

مـن أرض الوطـن والأمّة. كما أن المقاومـة في مواجهتها لزعماء الإقطـاع والطائفية تقدم نمـاذجَ جديدة من القيادات التي تلتصق بالجماهـير، وتعيش بينها، وتعيش آلامها، فتلتفّ الجماهـير حـول المقاومة وقياداتها، وتشـكّل لها حاضنة. وبهذا الالتفـاف تؤسس المقاومة لمشروع الوطن الواحد الموحّد.

ومثلمـا أن المقاومة تقوم بمواجهة الظلـم السياسي والاجتماعي، فإنّها تقوم للدفاع عن قيَـم إنسانيـة لعل في طليعتها الحريـة والعدالة والمساواة وحق الشعـوب في تحرير أرضها، وتقرير مصيرهـا، والتمسك بكافة حقوقها السيادية فتسعى لاستعادتها وحمايتها. وبذلك تشـكّل المقاومـة حالة احترام للذات والكرامة الوطنية، ممّا يشـكل أيضاً مدماكاً مهماً من مداميـك بنـاء المشروع الوطنـي. وبهذا تصبح المقاومـة أيضاً في وجه مـن وجوهها عملية صياغـة جديـدة للمجتمـع، وهويته وعلاقاتـه مع الآخـر، فيتوحّد أمام الخطـر الخارجي وينسـى خلافاته الداخلية. فتصبح المقاومة أيضاً أداة مـن أدوات تحقيق الوحدة الوطنية علـى أساس الوعي للحقوق وجمع أبناء الوطن حول هذه الحقوق؛ ساعية إلى تغيير واقعهم عبر سعيها لبناء مجتمع مقاوم، يتبنى منظومة جديدة من المفاهيم السياسية والاقتصادية والأخلاقيـة والتربويـة، حيث يتم تربيـة المقاومين والمجتمع المقاوم علـى التضحية والإيثار وتفضيـل المنهج على النفس. فالمجتمع المقاوم هو مجتمع تجرّد ونزاهة، وفي إطار ذلك يتم تطهـير المجتمع من آفاته، خاصة آفات العمالة والخيانـة، والإقطاع السياسي والاجتماعي والطائفية والمذهبية؛ لذلك عمل القادة الأوائل المؤسسون للمقاومة الإسلامية على ضرورة بنـاء الفـرد الذي يؤمـن بالتغيير ويؤمن بأنه جزء مـن الجماعة وأن عليـه أن يعمل لتغيير واقعهـا وتحقيق أهدافها الكبرى. فهناك تلازم حتميّ بين تربية الفرد وإعداده وبين صورة المجتمع وكينونته.

وبهـذا يمكننا القول بـأن المقاومة بوجه مـن وجوهها هي عملية إحيـاء لروح الجماعة والمسؤوليـة الفردية، ولـروح التضامن، تعيد صياغة الإنسـان والمجتمع من خلال الممارسة العمليـة خاصـة علـى صعيد إعـادة بنـاء ثقافة المجتمـع من خـلال أدبياتهـا وسلوكياتها ومؤسساتهـا. وبهـذا الـدور الذي تلعبـه المقاومة فإنّها تتحـول إلى مؤسسة مـن مؤسسات التنشئة الوطنية، التي تعيد صياغة الفرد على قيم جديدة، وبناء الوطن على أسس جديدة أيضـاً. وعندما تتراكـم إنجازات المقاومة فـإنّ تجربتها وتاريخها يصبحـان محل دراسة لأبناء الوطن، وجزءاً من مناهج التنشئة الوطنية. وهذه واحدة من الحالات التي تكون فيها

المقاومة وسيلة وهدفاً في الوقت عينه. فهي وسيلة عندما تتولى تربية الفرد وتسهم في بناء الوطن، وهي هدف عندما يدرسها أبناء الوطن كجزء من تاريخهم المشرق الذي يعتزون به ويسعَون للحفاظ على منجزاته.

إن هـذا المفهوم لمعنــى المقاومة ودلالاتها وأبعادهــا وأدوارها تؤكـده الكتب والنظريات التــي تحدثت عن المقاومة ومفاهيمها. كما تؤكّده الدراســة المتأنية لسيرة ومسيرة حركات المقاومة الإسلامية المعاصرة. تتساوى بذلك المقاومة الإسلامية ضد الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس، والمقاومة الإسلامية في لبنان ممثّلةً بحزب الله، والمقاومة الإسلامية في فلسطــين. فلم يكن السلاح أول ما لجأ إليه القــادة المؤسسون للمقاومة الإسلامية، فقد سبــق حمْلَ السلاح عملٌ موصول لنشــر الوعي، وتحريض الجماهير، والسعي لبناء المجتمع المقــاوم كجزء مــن مهمة المقاومة في التنشئة الوطنية. فقد جاب الإمام الشهيد حسن البنا أنحاء مصر محرّضاً الناسَ مطالباً المسؤولين بالارتفاع إلى مستوى مشروع التغيير الوطني، والإسهام في تحرير الإرادة الوطنية، ناشراً للوعي، بانياً للمؤسسات، مدرباً للشباب. ومثله فعـل الإمام موســى الصدر، وآية الله الشيخ محمــد مهدي شمس الديــن، وآية الله السيد محمد حسين فضل الله في لبنان، والشيخ الشهيد أحمد ياسين في فلسطين. ومثلهم وقبلهم فعـل ذلك الشيخ الشهيد عز الدين القسام الذي تــرك مسقط رأسه في سوريا ليقاتل عدوّ الأمّــة في فلسطــين، ويحرّض أبناء الأمّة علــى قتاله. مؤكداً على السمــة الأساس في حركة المقاومــة التــي تستند على التصور الإسلامــي، وهي ربط المشروع الوطنــي بمشروع الأمّة. وإن فاتنــا الحديث عن تجربة من تجارب حركات المقاومة الإسلامية في مفهومها الشامل، وبطرحهــا لمشــروع الوطن عبر مشروع الأمّة، فإنّه يجــب أن لا تغيب عن بالنا تجربة الإمام الخميني عليه رحمات الله، وخاصة على صعيد تعبئة وتحريض الجماهير، حتى لقد سمّيت ثورته بثورة الكاسيت. وكان من أول إنجازاتها إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، لتحلّ محلّها سفارة فلسطين. كما بادر سماحته إلى تأسيس ودعم حركات المقاومة الإسلامية في أكـثر من بقعة من بقاع الأمّة، وخاصــة في فلسطين ولبنان. ولعلّ الشعار الذي رفعته الثورة الإسلاميــة في إيران، بقيادة الإمام الخميني، حـول تصدير الثورة يؤشر إلى مشروع الأمّة الواحــدة في فكر سماحته، الــذي تصلح ثورته كنموذج واضح وجلــيّ يمكن من خلاله نفي وجود إشكالية في العلاقة بـين الإسلاميين والمشروع الوطني. فقد أقامت الثورة الإسلامية في إيــران وهــي لون من ألوان المقاومة ضــد الظلم والاستبداد وضد رهــن الإرادة الوطنية

للأجنبي، مجتمعـاً تعددياً ديمقراطياً. يعيش فيه أصحــاب الديانات، المذاهب والقوميات المختلفــة. كما تمكّنت الثورة الإسلامية في إيران وخلال عقــود قليلة، ورغم كلّ التحديات، والصعــاب، والمؤامــرات، من إحــداث نقلة نوعية في حيــاة الشعب الإيــراني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجــي. حتى صار البرنامج النووي الإيراني شغل العــالم الشاغل. مثلمــا صارت إيران رقماً صعباً في المعــادلات الإقليمية والدولية مما يؤكد قدرة الإسلاميين على حمل المشروع الوطني وإنجاحه.

إن القــراءة المتأنيــة لتجربــة ودور هــذه النخبة المباركــة التي شكّلــت الأساس الروحي للمقاومة الإسلامية المعاصرة تقودنا إلى مجموعة من الجوامع المشتركة بينهم؛ أولها: أنهم جميعاً انطلقــوا من المساجد، وظلّت المساجد قواعدهم الدائمــة، في إشارة واضحة للهوية الحضارية للمقاومة ولشموليتها باعتبار أن الإسلام نظام حياة متكامل يستهدف بناء وطن متماســك وأمّة موحدة، وبسبب ذلك فــإنّ المقاومة الإسلامية ولدت كمشروع وطن في إطار مشــروع الأمّة. وهذا ما يفسر لنا سلوك القادة المؤسسين للمقاومة فرغم انشغال كل منهم بقضيتــه الوطنية في إطاره المحلي فقد ظــلّ كل واحد منهم يصرّ على ربط قضيّته الوطنية بقضايا الأمّة كلها، وظلت هذه القضايا تشغل حيزاً من فكر وعمل كل واحد منهم. ولا تناقض في ذلــك، لأنّ الإسلام يؤمن بتكامل كل الدوائر المكوّنة للاجتماع البشري. ويرعاها بتوازن ابتــداءً من الفرد الذي تجب رعايته من لحظة تكوّنه نطفة، بل من قبل ذلك بحسن اختيار المــرء لشريكة حياته، وانتهاءً بلحده في آخر مشواره الدنيــوي، مروراً بالأسرة القائمة على بر الوالدين، ثمّ صلة الرحم على مستوى القربى، فحُسن الجوار على مستوى الحي، وصولاً إلى الدائرة الأوسع التي هي دائرة الوطن والأمّة، القائمة على الأخوّة والتعاون والمناصرة. ومنظومة الدوائر هذه لا تناقض بينها في التصور الإسلامي الذي أقام علاقة تكاملية بينها وفق ميزان شديد الحساسية.

لم يغــب هذا الربط بين القضيــة الوطنية وقضايا الأمّة للحظة عــن فكر واستراتيجية وممارسة المقاومة الإسلامية في لبنان ممثّلة بحزب الله. ولعلّ الرسالة المفتوحة التي وجهها الحــزب إلى المستضعفــين في شباط ١٩٨٥ تعبّر أوضح تعبير عن هــذا الربط عند المقاومة الإسلاميــة بين قضايا الوطــن، وقضايا الأمّة. فقد أعلن الحزب في تلــك الرسالة على أنه جزء من الأمّة الإسلامية حيث جاء فيها: «إننا أبناء أمّة حزب الله، نعتبر أنفسنا جزءاً من أمّة الإسلام في العالم، التي تواجه أعتى هجمة استكبارية، من الغرب والشرق على السواء،

بهدف تفريغها من مضمونها الرسالي الذي أنعم الله به عليها، لتكون خير أمَّة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله». كما جاء في الرسالة «وعلى هذا الأساس، فنحن في لبنان لسنا حزباً تنظيمياً مغلقاً، ولسنا إطاراً سياسياً ضيقاً، بل نحن أمَّة ترتبط مع المسلمين، في أنحاء العالم كافة، برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام. ومن هنا، فإنّ ما يصيب المسلمين في أفغانستان أو العراق أو الفلبين أو غيرها، إنما يصيب جسم أمتنا الإسلامية التي نحن جزء لا يتجزأ منها، ونتحرك لمواجهته انطلاقاً من واجب شرعي أساساً».

وقد آمنت المقاومة الإسلامية أنه حتى تحقق الأمَّة أهدافها فعليها أن تسعى لتحقيق وحدتها، وهو ما أكدت عليه في رسالتها المفتوحة إلى المستضعفين عام ١٩٨٥ :

الله الله في وحدة المسلمين...

يا أيتها الشعوب المسلمة:

حاذري من الفتنة الاستعمارية الخبيثة التي تستهدف تمزيق وحدتك، لتزرع الشقاق فيما بينك وتثير العصبيات المذهبية، السنية والشيعية.

واعلمي، أن الاستعمار ما استطاع أن يسيطر على ثروات المسلمين، إلّا بعد أن سعى في صفوفهم تمزيقاً وتفريقاً.. يثير السنة على الشيعة، ويحرّض الشيعة على السنة، وأوكل هذه المهمة، فيما بعد، إلى عملائه من حكّام البلاد حيناً، ومن علماء السوء أحياناً، ومن الزعامات التي سلّطها على رقاب العباد.

فالله الله في وحدة المسلمين.. فإنّها الصخرة التي تتحطّم عليها خطط المستكبرين والمطرقة التي تسحق مؤامرات الظالمين.

فلا تدعوا لسياسة «فرّق تسد» أن تمارس في بلادكم، وقاوموها بالالتفاف حول القرآن الكريم: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا...**﴾[1].

بل إن المقاومة الإسلامية في لبنان وانطلاقاً من فهمها لعالمية الإسلام ربطت بين قضايا الوطن والأمَّة وقضايا كل المستضعفين في الأرض؛ فقد جاء في رسالتها المفتوحة إلى المستضعفين: «أيها المستضعفون الأحرار: إننا أمَّة التزمت برسالة الإسلام، وأحبت

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

للمستضعفين وللناس كافة أن يتدارسوا هذه الرسالة السماوية؛ لأنّها تصلح لتحقيق العدل والسلام والطمأنينة في العالم..»».

ومن الجوامع المشتركة بين القادة المؤسسين، أن كلّاً منهم ربط الوعظ والإرشاد بالحراك الاجتماعي والسياسي، مما هيأ الأرضية المناسبة لولادة المقاومة المسلحة التي هي خطوة متقدمة على طريق تغيير الواقع، وتحرير الإرادة الوطنية. وفي سبيل ذلك دعا القادة المؤسسون لحركة المقاومة الإسلامية إلى تغير ذهني في مجتمعاتهم وعلى مستوى الأمَّة. كما دعَوا إلى تغيير المستوى المعيشي للناس لحفظ كرامتهم، وكذلك رفضوا جميعهم الواقع السياسي لأوطانهم وأمتهم وسعَوا إلى تغييره عبر التحريض ضده وعبر نشر الوعي وصولاً إلى العمل العسكري. باعتبار أن هذا الواقع إفراز من إفرازات الاحتلال العسكري لأجزاء من أرض الوطن والأمَّة كما كان الحال في القنال، وكما هو الآن في فلسطين، وبعض أراضي لبنان، والجولان والعراق وغيرها من أجزاء أرض الأمَّة المحتلة.

ومن الجوامع المشتركة بين القادة المؤسسين للمقاومة الإسلامية المعاصرة أيضاً ارتباطهم بالجماهير، ومواصلة توعيتها وتحريضها، عبر تجوالهم في الريف المصري كما هو حال الإمام البنّا أو في قرى جبل عامل ومنطقة بعلبك والهرمل، كما كان الحال في لبنان. وقد كان تحريض هؤلاء الرواد للجماهير يركّز على دعوتها لتغيير واقعها ومعاناتها مع الحرمان وللتخلّص من الدونية وغياب العدالة. كذلك ركزوا على تدريب الجماهير للحصول على حقوقها المعيشية بالعمل عبر إقامة المؤسسات، وعبر التدريب المهني، وعبر التحريض على الإنتاج. وبذلك حدد القادة المؤسسون للمقاومة الإسلامية مسارها وأهدافها وهويتها كمشروع وطن وأمَّة يسعى لإعادة بنائهما على أسس جديدة، وقد اتفق هؤلاء القادة على خطر الاحتلال الصهيوني، وضرورة مقاومته، داعين إلى وحدة الأمَّة في مواجهته؛ لأنّه يستهدف اجتثاثها من أرضها وإزالة مقدساتها وفي مقدمتها المسجد الأقصى. وهو هدف يهودي معلَن ومقرّ من قبل الصهيونية العالمية ومدعوم من قبل معظم الغربيين الذين يؤمنون بنبوءات التوراة، وفي مقدمة هؤلاء المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما يتفق القادة والمؤسسون لحركات المقاومة الإسلامية على ضرورة مقاومة الخطر الصهيوني، فإنّهم يعلنون أن المقاومة تخوض حرباً ذات أبعاد حضارية، يتم فيها الصراع بين فئتين من القيم الحضارية المختلفة؛ الأولى تريد أن تحافظ على أقصاها، والثانية تريد بناء هيكلها مكانه. وعندما يدخل الإسلاميون هذه الحرب

فإنّهم يؤكدون أن مقاومتهم هي مشروع أمّة وليست مشروع فئة أو طائفة أو مذهب. وهو ما أكده السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله ونُشر في جريدة السفير اللبنانية تحت عنوان «سيرة ذاتية لحركة مقاومة عربية منتصرة ـ حزب الله ـ حسن نصر الله»؛ والتي تمثل شهادة كتبها رئيس تحرير جريدة السفير الأستاذ طلال سلمان، وفيها يقول السيد حسن: «علينا الاعتراف أن حزبنا أكبر من الطائفة التي ينتمي إليها مناصروه، وأكبر من أي طائفة بل هو أكبر من أي كيان سياسي قائم . إننا مشروع قومي، لا تنتهي أهدافنا عند حدود لبنان مع فلسطين. ولا ينسجم مع طموحنا وبنائنا الفكري وحجمنا ووهجنا والالتفاف الشعبي العظيم حولنا».

ولعل من أهم الجوامع المشتركة بين القادة المؤسسين للمقاومة الإسلامية ربطهم جميعهم بين النظرية والتطبيق؛ فقد سعَوا جميعاً إلى بناء المؤسسات الاجتماعية والتربوية والمهنية والإعلامية والاقتصادية، كخطوة متقدّمة على طريق بناء المجتمع المقاوم، الذي يتبنى مشروع الوطن الحرّ والأمّة الموحّدة التي يعيش أبناؤها أعزّة كرماء تقدَّم لهم كل صنوف الرعاية والحماية. وبذلك تكون المقاومة الإسلامية في صورة من صورها حالة تجسيد للفكر تتطابق مع الإسلام الذي نزل قرآنه منجماً حسب مقتضى الحال ليجيب على أسئلة أتباعهم وهم يبنون دولتهم وأمّتهم، وهذا يعني أيضاً حالة وعي عند الرواد المؤسسين لضرورة توفير البيئة المناسبة و المتكاملة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً لولادة المقاومة، ومن ثم حمايتها حتى تحقّق أهدافها، ومن بينها تحقيق المشروع الوطني مهما طال الزمن. ذلك أن أداء الواجب في ضمير المسلم ليس مرهوناً بضمان النتائج فيكفي المسلم النية ثم الأخذ بالأسباب والنهوض لأداء واجبه وفق التوجيه النبوي «اعقل ثمّ توكل»؛ فمهمة المجتمع المسلم أن يبادر إلى أداء واجبه دون انتظار نتائج سريعة. فلو كانت المباشرة بالعمل مرتبطة بسرعة النتائج لما أمضى رسل الله سنوات طويلة حتى استيأس بعضهم من نصر الله. ولكنهم لم يتقاعسوا عن أداء واجب الدعوة. وكذلك المسلم فإنّه مكلّف بأداء واجباته الشرعية، ومنها المقاومة للدفاع عن الوطن تاركاً النتائج حتى تكتمل شروطها ويحين أمر الله، حتى لو تأخر هذا الأمر لسنين وعقود، وكلف آلاف الشهداء؛ ولذلك قام الجهاد في سبيل الله على النصر أو الشهادة وإنما يكون النصر للجماعة وتكون الشهادة للفرد الذي استشهد حتى تحقق الجماعة انتصارها.

لقد كان بناء المجتمع المقاوم هدفاً رئيساً للقادة المؤسسين للمقاومة الإسلامية المعاصرة.

وأول شـرط من شـروط المجتمع المقاوم أنـه مجتمع موحّد. مستلهمـين في دعوتهم لوحدة المجتمع والوطن والأمّة تجربة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيم الإسلام وتعاليمه، ولعلّ فهـم هذه القيم والتعاليم، بالإضافة إلى استلهـام تجربة رسول الله يحولان دون وجود أية إشكالية عند الإسلاميين في العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني. ذلك أن رسول الله ﷺ وفوْر وصوله إلى المدينة المنورة شرع في تنظيم دولته الجديدة، من خلال تنظيم العلاقة بين سكانها على اختلاف أديانهم وأعراقهم. وهو ما حدّدته بوضوح صحيفة المدينة المنورة التي أعلنت ولادة دولة مدنيّة لا علاقة لها بمفهوم الدولة الدينية التي عرفها العالم في العديد من أجزائـه، وفي العديد من مراحل تاريخه. فالدولة وفق مفهـوم الإسلام وكما أسسها رسول الله ﷺ وسـار على نهجه الخلفاء هي دولة سلم أهلي قائمة على أساس التسامح والتناصح والتكافـل والكفاية والرعاية. وهي دولة سلام لا تعتدي إلّا على من يعتدي عليها. وهي تقوم أولاً علـى تعـدّد الأعراق والألـوان، وهذا ما نفهمـه من قوله عليه السلام: «بـلال سابق الحبش، وصهيـب سابق الـروم، وسلمان سابق الفرسـ». وهؤلاء السابقون الثلاثـة وحّدهم الدين، رغـم اختلافهم في العِرق واللـون لذلك فإنّ المشروع الوطني القائـم على أساس الإسلام، والـذي بشّر بـه القادة المؤسسون لحركة المقاومة الإسلامية مشـروع يؤمن بالتعدد العرقي مثلما يؤمن بتعدد الألوان، وهي حالة تاريخية دائمة في حياة أمتنا.

ومثلمـا تقوم الدولة وفق تعاليم الإسلام التي استلهم تجربتها القادة المؤسسون لحركة المقاومـة الإسلاميـة على تعدد الألوان والأعـراق، فإنّها تقوم على التعـدد الديني انطلاقاً مـن قاعدة **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾**[1]. وهذا الاعتراف بتنوّع الأديـان في الدولـة التي تقـوم وفق تعاليم الإسـلام كان واضحاً أبـرز الوضوح في صحيفة المدينـة التي نظمت أول وطن مستقلّ للإسلام والمسلمـين. فقد أقرّت صحيفة المدينة لغير المسلمين مـن مواطني الدولة الناشئة يهود ومشركين بحقّهـم في حرية الاعتقاد وممارسة طقوسهـم الدينية في معابدهم. بل لقد سمح رسـول الله عليه السلام لوفد نصارى نجران الذي جـاء لمباهلته عليه السلام بإقامة صلاتهم في مسجده. حيث خصّص لهم جنباً من المسجد كانوا يقيمـون ويصلّون فيـه، في حين كان الرسول والمسلمون يصلّـون في الجانـب الآخـر مـن مسجده عليه السلام. وهي نفس الممارسة التي تكررت بعد ذلك كثيراً في تاريخ أمتنا. من ذلك أن كنيسـة يوحنا الكبرى في دمشق التي صارت فيما بعد الجامـع الأموي، فقد وافق المسلمون

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٥٦.

بعد فتح دمشق على أن يصلّوا فيها، فكان أبناء الديانتين يصلّون في نفس الوقت فئة منهم تتجه نحو الكعبة والثانية نحو القدس.

إن صحيفة المدينة هي أول دستور للمواطنة في التاريخ، يقوم على احترام حقوق الإنسان المكرّم أصلاً **﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾**[1]. أساس المفاضلة بين المواطنين فيها التقوى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». و«لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلّا بالتقوى»، ومن مكونات التقوى البر والأمانة والإخلاص والالتزام الأخلاقي. وبذلك فإنّ مقياس المفاضلة الذي اعتمدته الدولة الإسلامية متاح لجميع رعاياها من المسلمين، ومن غير المسلمين، الشركاء في الوطن والمواطنة وفق التصوّر الإسلامي الذي يؤمن بوحدة الدين وتنوّع الشرائع **﴿...لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...﴾**[2]، **﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾**[3]، **﴿...فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ...﴾**[4]، **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾**[5]، **﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى﴾**[6]. لذلك فقد ضمنت صحيفة المدينة لغير المسلمين عدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وأحوالهم الشخصية، فيما يتعلق بالقضاء. ونظّمت الوضع الجنائي بين الناس على أساس أعرافهم. غير أن الصحيفة ألغت الطائفية السياسية عندما ألغت الدور السياسي للقبيلة وأبقت دورها الاجتماعي. كما اعتبرت الصحيفة كل سكّان المدينة بصرف النظر عن دينهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات فحدّدت ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات. ولم تعتبر الصحيفة اختلاف الدين موجباً لحرمان أحد من حقوقه.

كما نظمت الصحيفة العلاقة بين مواطني الدولة على أساس المساواة والمناصرة، وعلى أساس البرّ والنصيحة **«فالجار كالنفس غير مضار ولا آثم»**. و **«إن بينهم النصح والنصيحة والبِرّ دون الإثم»**.

(١) سورة الإسراء، آية ٧٠.
(٢) سورة المائدة، آية ٤٨.
(٣) سورة يونس، آية ٩٩.
(٤) سورة الكهف، آية ٢٩.
(٥) سورة البقرة، آية ٢٥٦.
(٦) سورة المائدة، آية ٨٢.

كما جعلت الصحيفة الدفاع عن الوطن مسؤولية جميع مواطنيها وإن اختلفت دياناتهم. وهـو ما ورد في أكثر من فقرة من فقـرات الصحيفة؛ فمما جاء في الصحيفة: «**وأن اليهود ينفقـون مـع المؤمنـين مـا زالـوا محاربـين**»، و «**أن علـى اليهـود نفقتهم وعلـى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصرة على من حارب أهل هذه الصحيفة**»، و«**أن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة**»، و «**أن على كل أناس حصتهم على جانبهم الذي قبلهم**».

إن قـراءة نصوص صحيفة المدينة التي نظّم فيهـا الرسول ﷺ علاقات الدولة الناشئة تبـين أن العلاقة بين المسلمين وغيرهم خاصةً أبناء وطنهم تقوم على حرية الاعتقاد، وهي أسمـى أنـواع الحرية. وقد امتـدت حرية الاعتقاد عنـد المسلمين لتشمـل بالإضافة لليهود والمسيحيـين والصابئـين، الزرداشتيـين، والهندوس، والبوذيـين. كما اعـترف المسلمون بالمجوس كأهل ذمة، لقبول الرسول ﷺ الجزية منهم، وصار لهم مثلما لليهود والمسيحيين رئيس يمثّلهم لدى الخليفة. وبسبب هذه الحرية في الاعتقاد، ظلّ المسيحيون بعد الفتوحات الإسلاميـة على ما كانوا عليه من حيث الديـن وطقوسه يقيمون الصلاة في كنائسهم، كما كانـوا يقيمونها قبل الإسلام. يأتيهـم الأساقفة والقساوسة من أنطاكيـة والقسطنطينية. وظلّوا يتكلمون بلغة روما ويعتقدون معتقداتها تماماً، مثلما ظلّ أقباط مصر يتكلمون بلغتهم إلى ما بعد دخول الإسلام مصر بمئات السنين. وبسبب هذه الحرية في الاعتقاد أيضاً ظل أصحـاب الديانـات الأخرى يعيشـون في كل بقاع العالم الإسلامي مدنـه وقراه وبواديه؛ في حـين تم استئصال المسلمين واليهود من الأندلس بعد سقوطها بيد الإسبان. وفي التاريخ أن الإمبراطور شارل الخامس أصدر في أوائل القرن السادس عشر مرسوماً في إسبانيا ضد من أسماهـم بالهراطقة وفي طليعتهم المسلمين واليهود. وصار يُعاقب كل من لا يعترف بصحة العشاء الرباني - كما يراها شارل - بالشنق والحرق وتمزيق الجثة ولَيّ اللسان. وكانت أوروبا تنظر إلى اختلاف المذهب كجريمة وكسبب لإشعال الحرب. ولذلك قال العالم الألماني آدم ميتز: «إن أكبر فرق بين الأمبراطورية الإسلامية وبين أوروبا التي كانت كلها على المسيحية، يتمثّل في وجود عدد هائل من أهل الديانات الأخرى بين المسلمين». بل إنه عندما كان يفكّر بعض حكّام المسلمين بأن يجعل بلادهم صافية لهم كان يتصدّى لهم العلماء والفقهاء كما حـدث مع السلطان العثماني سليـم الأول؛ حيث تصدّى له شيخ الإسـلام قائلاً: «ليس لك على النصارى واليهود، وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم».

ومثلمـا تقـوم الدولـة في الإسلام علـى أساس حرية الاعتقـاد فإنّها تقـوم على تكريم

الإنسان لكونه إنساناً، بصرّف النظر عن دينه ولونه. و تبين صحيفة المدينة أن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد تقوم على البر والتناصح والاشتراك في الدفاع عن الوطن. وقد مارس رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده ذلك كله، فعاش أبناء الأمَّة على اختلاف أديانهم وألوانهم متعاونين متحابين قامت بينهم علاقات إنسانية واجتماعية وثقافية ومعاملات اقتصادية. ومن مظاهر ذلك أنه كان لرسول الله ﷺ جيران من أهل الكتاب، كان يتعهّدهم بالبرّ، وحسن الجوار، ويتبادل معهم الهدايا، حيث كان عليه السلام يتقبّل هدايا جيرانه من أهل الكتاب، حتى لقد دست له امرأة يهودية السم في ذراع شاة أهدتها له عليه السلام. ومن ذلك أيضاً أنه لما قدم وفد من نصارى الحبشة إلى المدينة المنورة أنزلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده. كما كان يقوم بنفسه على خدمتهم ورعايتهم قائلاً أنهم كانوا لأصحابنا مكرمين فأحب أن أكرمهم بنفسي. وكان عليه السلام يحضُر ولائم أهل الكتاب ويشاركهم مناسباتهم الاجتماعية، ويشدّ من أزرهم في مصائبهم، ويشاركهم مجالسهم، وقامت بينه وبينهم معاملات تجارية واقتصادية بما في ذلك القرض، والرهن.

وظل المسلمون يشاركون أبناء الديانات الأخرى من شركائهم في الوطن بكل أعيادهم الدينية، ومناسباتهم الاجتماعية، ففي العهد الأموي كانت للمسيحيين احتفالاتهم العامة في الشوارع، تتقدمها الصلبان، ورجال الدين بألبستهم الكهنوتية، ويروى أن البطريرك ميخائيل دخل الإسكندرية في موكب ضخم، وبين يديه الشموع والصلبان والأناجيل، وكان ذلك في عهد هشام بن عبدالملك. أما في عهد هارون الرشيد فقد كان المسيحيون يوم عيد الفصح يخرجون في موكب كبير وبين أيديهم الصليب. ويذكر المؤرخون أن أسواق شيراز كانت تتزين في أعياد المسيحيين. وكانت احتفالات المصريين ببدء زيادة النيل تتزامن مع عيد زيارة الصليب؛ أما في عهد الإخشيديين فكانوا يقيمون في عيد الغطاس احتفالاً كبيراً، حتى أن السلطان الإخشيدي محمد بن طغج كان يجلس في قصره، وقد أسرج حوله ألف قنديل، وكان الناس من المسلمين والمسيحيين يوقدون المشاعل والقناديل والشموع، وكانت القوارب تحمل الجموع من المسلمين والمسيحيين يلبسون أحسن ما عندهم من ثياب، ويحملون ألوان الطعام والشراب، في أوانٍ من الذهب والفضة احتفالاً بهذا العيد. أما الخليفة العباسي المنتصر بالله فقد أمر في القرن الخامس للهجرة ببناء معبد عزرا لليهود في الفسطاط بالقرب من القاهرة، وقد تحوّل هذا المعبد فيما بعد إلى ضريح ومزار يقام له مولد في أول أيلول من كل عام يقصده المسلمون والمسيحيون واليهود. وهذا كله غيض

مـن فيض العلاقـات الاجتماعية والانسانيـة التي قامت بين أتباع الديانـات في ظلّ الدولة الإسلامية التي تقوم على المواطنة والتعددية.

كمـا شارك غـير المسلمين مع المسلمـين في الدفاع عن الوطن، لمن رغـب منهم في هذه المشاركة، فوضعت عنهم الجزية التي هي في جوهرها بدل الخدمة العسكرية. لذلك كانت تسقـط عن الشيخ والمرأة والطفل، وعن العاجز عن حمـل السلاح، وعمن يرغب في القتال إلى جانـب المسلمين، كمـا كانت تُرد إلى المدن التي لا يستطيـع المسلمون الدفاع عنها. وقد أجـاز الإمام الشافعـي اشتراك غير المسلميـن في الجيش الإسلامـي، مستـنداً إلى أن الرسـول ﷺ استعـان في غـزوة خيبر بعدد من يهـود بني قنيقاع، كمـا استعان في غزوة حنـين بمشرك هو صفوان بن أمية. وذكر البلاذري أن أبا زيد الطائي وهو مسيحي حارب إلى جانـب المسلمـين في واقعة الجسر. وفي عهد الخليفة المعتضـد أوكل إلى مسيحيّ يدعى إسرائيـل أمـر تنظيم الجيـش، وفي أيام المقتدر تـولّى ديوان الجيش مسيحـي، وهذه كلها شواهد تؤكد شراكة أبناء الوطن في الدفاع عنه.

كمـا تـولى غير المسلمـين أرفع المناصـب في الدولـة الإسلامية، بما في ذلـك الوزارات الحسّاسة مثل وزارة المالية بل لقد وصل بعض غير المسلمين في الدولة الإسلامية إلى مواقع أثارت غيرة المسلمين.

وقـد لاحـظ آدم ميتز ضخامة عدد الـولاة والعمال والموظفين في الدولـة الإسلامية في عصورهـا المبكّرة، فقال: «**كأن النصارى هم الذيـن يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام**». ومن ذلك أن الإدارة المالية في الدولة الأموية أسندت لأسرة مسيحية، ظل أبناؤها يتوارثون الوظائف المالية لعقود. كما أسندت جباية خراج مصر إلى ابن آثال وهو مسيحي.

وكان المسيحيون يتولون تأديب بعض الأمراء؛ فقد عهِد عبدالملك بن مروان إلى مسيحي هـو أثناسيوس بتأديب أخيه عبدالعزيز. وقد رافقه إلى مصر عندما صار عبدالعزيز والياً لمصر، حيث جمع أثناسيوس هناك ثروة طائلة من بينها: أربعة آلاف من العبيد والكثير من القصور والبساتين وقيل: إنّ الذهب والفضة كانت عنده كأنها الحصى، وكان أولاده يأخذون مـن كل جندي عنـد استلام راتبه ديناراً، وقـد بلغ مرتبة الرئاسـة في دواوين الإسكندرية ولقـب بالمخاطبات الرسمية بـ «**الكاتب الأفخم**». وعندما تـولى عبدالعزيز الخلافة صار أثناسيوس متولياً للخراج.

أمـا في عهد الخليفـة المعتصم فقد كان من أقرب الناس إليـه وزيره المسيحي سلمويه، وقد كانت الوثائق الرسمية الصادرة عن الخليفة لا تأخذ صفة التنفيذ إلّا بعد توقيع سلمويه عليهـا، في حين عهد بحفظ خاتم الخليفـة إلى شقيق سلمويه، بالإضافـة إلى خزانة بيوت المال. وفي عهد المعتضد كان والي الأنّبار عمر بن يوسف مسيحياً.

كمـا شغل إبراهيم بن هلال الصابئي أعلى المناصـب في العهد العباسي، ولمّا مات رثاه الشريف الرضيّ شيخ الهاشميين العلويين.

وفي عهـد الخليفـة الفاطمي الظاهـر كان الوزير أبو نصر صدقة بـن يوسف الفلاحي يهوديـاً، وكان يديـر الدولة معه يهوديٌّ آخـر هو أبو سعد التستري. أمـا الخليفة الفاطمي العزيـز بالله الـذي كان متزوجاً من مسيحيـة فقد صار المسيحيـون في عهده هم أصحاب النفـوذ في بلاطـه، وقد عيّن شقيقي زوجتـه مطرانين أحدهما للقدس والآخر لمصر. وقد استـوزر هذا الخليفـة عيسى بن نسطورس النصراني، وأناب عنـه بالشام منشا اليهودي؛ أما في الأنّدلس فقد كان الأمر لا يقلّ عنه في الشرق في اشتراك غير المسلمين بإدارة الدولة باعتبارهـم مواطنين وشركاء في الوطن. وهذا كله غيض من فيض يؤكد أن الإسلام يجعل كل أبناء الوطن شركاء في حمايته، وإدارته بصرف النظر عن دينهم. وهو ما دفع مسيحياً منصفـاً هـو إدمون رباط في كتابه المعنون «المسيحيون في الشـرق قبل الإسلام» إلى القول: «إنـه للمـرة الأولى في التاريخ انطلقـت دولة هي دينية في مبدئها ودينيـة في سبب وجودها ودينيـة في هدفهـا؛ ألا وهو نشر الإسلام عن طريق الجهـاد بأشكاله المختلفة من عسكرية وتبشيريـة إلى الإقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعـوب الخاضعة لسلطانها ان تحافظ علـى معتقداتهـا وتقاليدها وطراز حياتها. وذلك في زمن كان يقضـي المبدأ السائد بإكراه الرعايـا على اعتناق دين ملوكهم، بل وحتى علـى الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين».

صحيـح أن بعض أتباع الديانات الأخرى من مواطني الدولة الإسلامية استغلّوا الحرية التـي مُنحت لهـم، و المكانة التي احتلّوهـا في الدولة الإسلامية فسَعوا لإضعافها بل إن منهم مـن تآمر مـع أعدائها، لكن ذلك عيبٌ فيهـم لا في الإسلام، وصحيحٌ أيضـاً أنه لحق ظلماً بأتبـاع الديانات الأخرى في بعضـ الفترات التي عاشتها الأمّـة الإسلامية، لكنه كان ظلماً أصاب الجميع مسلمين وغير مسلمين، وهو ظلمٌ يتنافى مع قيَم الإسلام وروحه.

لقـد استلهم القادة المؤسسون لحركة المقاومة الإسلامية هذه الروح الإسلامية، وعملوا

علـى إحيائها، وترسيخها، والوقائع والأحداث التي تبـيّن حرص الإمام الشهيد حسن البنا علـى التعاون مـع أقباط مصر كثيرة. أما في لبنان فإنّ الشواهـد والأدلة على طبيعة نظرة الأخـوة والتعاون والشراكـة في الوطن التي ينظر مـن خلالها المسلمـون، وخاصة المقاومة الإسلاميـة إلى شـركاء الوطـن من المسيحيين فهـي أيضاً كثيرة. ومن المهـم فهمُ تصرف حـزب الله بعـد التحرير عام ٢٠٠٠ بتسليـم المتعاونين مع الاحتـلال إلى القضاء اللبناني، ومنـع أي احتكاك بين الناس على أنه جزء من حرص المقاومة الإسلامية على بناء المشروع الوطنـي في لبنـان. وأنه لا خوف علـى أحد عندمـا ينتصـر الإسلاميـون الذين يتردد في أسماعهـــم حكـم رسولهم ﷺ يـوم فتح مكة عندما قـال لمن آذوه وأخرجـوه وحاربوه «اذهبـوا فأنتـم الطلقاء». ولعلّ وثيقة التفاهم بين حـزب الله والتيار الوطني الحرّ بزعامة الجـنرال ميشيل عـون، شكلت تتويجاً لنظـرة المشاركة في المشروع الوطنـي الذي تؤمن به المقاومـة الإسلامية، التي صارت العمود الفقري للمعارضـة اللبنانية المشكّلة من كل ألوان الطيـف اللبناني شيعية، وسنية ودرزية ومارونية وأرثوذكسية وأرمنية..إلخ، والتي تعبّر عن مواقـف ورغبات واحتياجات جلّ اللبنانيين، على اختلاف أديانهم، وطوائفهم، ومذاهبهم، ممـا يؤكـد أنه لا إشكاليـة في العلاقة عند الإسلاميـين بين المقاومة والمشـروع الوطني في لبنـان ولا في غير لبنـان. ذلك أن المقاومة الإسلامية تحتكـم إلى قواعد ثابتة من نصوص القرآن والسنة والممارسة التاريخية. وكلها تؤكد أن الإسلام مع المشروع الوطني القائم على التعـدد الدينـي والعرقي. وأن أسـاس المواطنة هي الاشتراك في أرض الوطن. وأن فقدان هـذه المشاركة في الوطن تُفقد المسلم حقّ المواطنة في الدولة الإسلامية. وإن كانت لا تفقده حقه في النصرة لقوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**[1]. ونلاحظ من هذه الآية أن القـرآن الكريم قدّم الوفاء بالعهد على نصرة المسلـم، كما جعل الشراكة في الوطن أساس المواطنة.

ومـن هذا الفهم لأهمية مشاركة كل أبنـاء الوطن في الدفاع عنه، مهما تباينت أديانهم ومعتقداتهـم، أسّـس الإمام موسـى الصدر «هيئة نصـرة الجنوب»، والتـي ضمّت رؤساء

---

(١) سورة الأنفال، آية ٧٢.

الطوائف الروحية في الجنوب ساعياً إلى توسيع قاعدة المشاركين في الدفاع عن الجنوب، كما دعا سماحته عند إطلاقه لحركة المقاومة عام ١٩٧٥ إلى عدم الانجرار إلى معركة داخلية، وإلى عدم إغلاق باب المقاومة أمام أحد من المسيحيين الشرفاء. وهذه كلها شواهد تؤكد انتفاء وجود إشكالية عند الإسلاميين في العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني، فالدفاع عن الوطن ليست مسؤولية فئة دون أخرى، ولكنها تقع على الجميع، وإنما يتمايز الناس بحجم مشاركتهم في أداء واجب الدفاع عن الوطن.

إن سعي القادة المؤسسين للمقاومة الإسلامية لتوحيد المجتمع، هو الذي جعل الإسلاميين في الماضي والحاضر جزءاً من مشاريع النهوض الوطني على صعيد أقطارهم، رابطين مشاريع النهوض الوطني بمشروع نهوض الأمَّة. كما دفعهم ذلك إلى التركيز على مفهوم المواطنة والمشاركة في الوطن، على أساس المساواة والإحساس بالأمن والأمان اللذين هما من أهم عوامل ربط المرء بوطنه، كما بيّن ذلك الإمام علي عليه السلام بقوله: «لا خير في الوطن إلّا مع الأمن والمسرة».

بالإضافة إلى صفة الوحدة التي سعى القادة المؤسسون للمقاومة الإسلامية إلى توفيرها في المجتمع المقاوم، الذي يشكّل نواة المشروع الوطني، التي تكون فيه العلاقة بين المواطن والوطن علاقة تفاعلية قائمة على الولاء والانتماء اللذين، لا يتحققان إلّا إذا كان هناك إحساس بالعدل والمساواة، وبتكافؤ الفرص، وفي الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحفظ كرامة المواطن، سعَوا أيضاً إلى تنمية إرادة التحدي والصمود لدى الأفراد والمؤسسات. وبهذه الإرادة لا تعترف المقاومة باختلال موازين القوى مع العدو؛ فالحرب الشعبية التي هي جوهر المقاومة، هي وسيلة الأمَّة للتعويض عن الفرق الهائل بين إمكانياتها المادية والتكنولوجية، وإمكانيات العدو المتفوّقة مادياً وتكنولوجياً، كما أنها تعويض لأبناء الأمَّة عن ضعف حكوماتهم وهزائم هذه الحكومات أمام العدو. وهي الدليل العملي على قدرة الأمَّة على الصمود وإسقاط مشاريع عدوها، كما حدث في لبنان، ويحدث في العراق وفلسطين. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يتم تحرير أجزاء العالم الإسلامي المختلفة عبر المقاومة الشعبية، وليس من خلال الجيوش النظامية. وإذا كانت المواثيق الدولية قد أقرت بحق الشعوب في المقاومة لتحرير أوطانها والنيل من حريتها، فإنّ الإسلام جعل الدفاع عن الوطن خاصة إذا تعرض للعدوان فرضَ عين على كل مسلم ومسلمة بإجماع الفقهاء. وعلى ضوء إقرار المواثيق الدولية لحق الشعوب في المقاومة وعلى ضوء حث الإسلام

للمسلمين على الجهاد «من لم يغزُ أو يحدّث نفسه بالغزو فقد مات على شعبة من النفاق»، و «من جهز غازياً فقد غزا». يصبح التسلح والتدريب على القتال وتمويل المقاتلين ليس حقاً شعبياً فحسب، بل واجباً شرعياً يأثم من لا يؤديه خاصة في ظلّ احتلال أولى القبلتين وثالث الحرمين وأجزاء كبيرة من بلاد الأمَّة.

إن النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية، ووقائع التاريخ الإسلامي، تؤكد بأن المقاومة مكوّنٌ رئيس من مكونات الأمَّة الإسلامية؛ باعتبارها الأمَّة المكلّفة بالتبليغ، ونشر دين الله، والشهادة على الناس، وحتى يتمكن أبناء الأمَّة من الصدع بتكليف أمر التبليغ فرض عليهم الجهاد. وهذا يعني أن على كل فرد من أفراد الأمَّة إعداد نفسه للمساهمة في الجهاد لقوله ﷺ : «من مات ولم يَغْزُ أو يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من النفاق». وإذا كان جهاد الطلب في الإسلام فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الكل، فإنّ جهاد الدفع فرض عين على كل مسلم ومسلمة إنفاذاً للقاعدة الشرعية «إذا دُيّس شبر من أرض المسلمين بات الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة يخرج الابن دون إذن أبيه وتخرج المرأة من دون إذن وليّها أو زوجها». وهذه القاعدة الفقهية تعني أول ما تعني أن مقاومة المحتل فريضة شرعية على كل مسلم ومسلمة، يأثم من لا يؤدّيها ويساهم فيها بالمال والنفس، وبكل ما يعين على أدائها لدحر العدو، وتحرير الوطن وأداء فرائض الشرع تحتاج إلى أركان ومستلزمات، أولها النية وثانيها الأخذ بالأسباب، وأول الأسباب التي يقوم بها الجهاد هي الاستعداد والتدريب على كلّ أشكال المقاومة، بما فيها حرب العصابات التي مارسها المسلمون مبكّراً عندما شكّل أبو بصير أول مجموعة فدائية، صارت تَغير على مصالح قريش التي منعته من الالتحاق بالمسلمين في المدينة بعد صلح الحديبية، ولما اشتدت ضربات أبي بصير وإخوانه لقريش ومصالحها، طلبت قريش من رسول الله ﷺ قبولهم في المدينة، متنازلةً عن شرط من شروط الصلح، وهكذا حقّقت المقاومة هدفها بالنسبة لأبي بصير ومن لحق به.

إنّ الأصل في المسلم أن يكون مدَّرباً قادراً على القتال لأنّ الجهاد في الإسلام تكليفٌ فرديٌّ، وعملٌ شعبيٌّ، تقع مسؤوليته على كل مسلم ومسلمة. وإذا كان التدريب على القتال فُرضَ على كل مسلم ومسلمة، فإنّ دعم المقاتلين وخاصة في حالة جهاد الدفع هو الآخر فريضة على كل مسلم ومسلمة «من جهز غازياً فقد غزا». ومن هنا نرى أن المقاومة تكليف شرعي للفرد المسلم وللأمَّة مجتمعة حتى تتمكن من القيام بأمانة التبليغ، فكيف إذا كانت

هـذه المقاومـة في سبيل دفع العدوان عن الأمَّة وحماية وجودهـا وحدودها، وتحرير أرضها ومقدّساتها ومسرى رسولها؟!

كما سعى القادة المؤسسون إلى بناء المجتمع المقاوم على أساس التكافل والرعاية، لذلك ربـط الإمـام موسى الصدر بـين المقاومة والتنمية. وبـادر إلى إقامة المؤسسـات التعليمية والمهنيـة والثقافيـة والتربويـة والجمعيات الخيرية والمدارس وصـولاً إلى تأسيس المجلس الإسلامـي الشيعـي الأعلـى. فالأصـل في المجتمع المقـاوم أن يكون مجتمعاً منظمـاً منتجاً متكافـلاً؛ لأنّـه يشكّل نواة للمشروع الوطنـي، ولصورته عندما تنجـز المقاومة أهدافها ولا غرابـة في أن تواصل المقاومة الإسلامية بناء المجتمع المدني المتكامل، من روابط واتحادات وجمعيـات لتسهم كلهـا في حشد الطاقـات وتوظيفها لخدمة مشـروع المقاومة الذي هو في النهايـة مشـروع الوطن؛ لأنّ هدف المقاومـة هو تحرير الوطن واستعـادة حقوقه المغتصبة وتحقيـق العدل لمواطنيـه. وفي هذا الإطار نفهم قيـام مؤسسة الشهيد لحفـظ كرامة أُسَر الشهـداء والأسرى، وتعليمهم وتقديم الرعاية المادية والمعنوية لهم، وكذلك الحال بالنسبة للهيئـة الصحية التي تتولى توفير الدواء ونشر الوعـي الصحي، وتحصين مجتمع المقاومة صحياً. كما هو الحال مع مؤسسة الجرحى التي قامت لترعى الجرحى والمعاقين وأُسَرهم، وأخـيراً وليس آخراً مؤسسة جهاد البنـاء، التي تتولى ترميم البيوت والمنشآت التي تتعرض للعدوان. وهذه المكونات تؤكد أن المقاومة الإسلامية ليست ميليشيا مسلّحة؛ بل هي مشروع حضاري لبناء وطن حرّ يعيش فيه الناس أحراراً كرماء، وهؤلاء الأحرار الكرماء هم الذين يشكّلـون مجتمع المقاومة، الذي يتولّى احتضانها، وتوفـير المناخ المناسب لعملها وحمايتها، وخاصـةً على الصعيـد الاستخباري. وغياب هذه الحاضنة يجعـل المقاومة في خطر شديد فالعلاقـة بـين المقاومة والمجتمع المقاوم علاقة تبادلية، فكمـا أن بناء المجتمع المقاوم يكون في كثـير من الأحيـان مقدمة لانطلاق المقاومـة، كما عبر عن ذلك العلّامـة السيد محمد حسـين فضل الله عندما قال: «إننا يمكن أن نأتـيَ بالتغيير في لبنان بتعليم الشعب وتنويره داخـل المؤسسات الاجتماعية»؛ فـإنّ المقاومة هي التي ترسّخ بنيان المجتمع المقاوم وتحميه، حتـى يتبلور كمشـروع وطن وأمّة. فالمقاومة دافع لتحقيق الاكتفـاء الذاتي، والسعي لتطوير القـدرات العلمية والتصنيعية محلياً، ولعل في تجربـة تطوير صواريخ حزب الله، وصواريخ القسام خير دليل على ذلك. وبهذا تؤسس المقاومة لقاعدة تصنيعية في مشروعها الوطني. كمـا أن المقاومـة تحيي في الأمّة روح الإيثـار والتضامن والزهد والتقشـف، وتوحد مشاعر

أبنــاء الوطن الواحد، والأمَّة الواحدة، وتنسيهم تناقضاتهم وخلافاتهم الداخلية، لحساب تناقضهــم مع عدوهم الخارجي. وخير دليل على ذلك تجربة المقاومة الإسلامية في لبنان، وخاصــة أثناء معاركها الكــبرى وآخرها عدوان تموز ٢٠٠٦ حيث تحــوَّل لبنان الشعبي إلى كتلــة واحدة متراصّة خلف مقاومته، وأمام هــذا التلاحم الشعبي لأبناء لبنان اضطر حتى السياسيون الذي يضمرون العداء للمقاومة إلى الصمت، بل لقد ذهب بعضهم إلى ممالأة الجماهــير مــن خلال إعلانه الوقوف إلى جانب المقاومة أثنــاء العدوان. ولم يقتصر الأمر علــى لبنــان بل امتد ليشمل جغرافيــا الأمَّة كلها، حيث تسمّر الملايين مــن أبناء الأمَّة أمام شاشاتنــا الفضائيــة، وخاصة شاشة قنــاة المنار، والشاشات المتعاطفة مــع المقاومة لمتابعة أخبــار المقاومــة، وخرجت المســيرات الحاشدة دعمــاً للمقاومة، ودعــوة لمناصرتها، رافعةً صــور قائــد المقاومة في كل مدن وقرى الأمَّة. في ممارســة تعبّر عن وحدة موقف الجماهير الناجمــة، عن وحدة المشاعر ووحدة الهــدف. وفي يقيني لو أن المقاومة الإسلامية في لبنان فتحت باب التطوع، لاندفع آلاف الشباب إلى صفوفها من مختلف بقاع أرض الأمَّة ليؤكدوا أن المقاومــة هي مشــروع كل أبناء الأمَّة. وهو ما أكدته المقاومــة الإسلامية في لبنان ممثّلة في حــزب الله منذ انطلاقتها الأولى فقد جاء في الرسالة المفتوحة التي وجهها الحزب عام ١٩٨٥ إلى المستضعفــين «إننا ننتهز الفرصة لنوجّه نداءً حاراً، إلى جميع أبناء المسلمين في العــالم، ندعوهم من خلاله إلى مشاركة إخوانهم في لبنــان، بشرف القتال ضد الصهاينة المحتلّين، إما مباشرة، أو من خلال دعم المجاهدين ومساعدتهم.. ذلك أن مقاتلة إسرائيل هــي مسؤوليــة كل المسلمين، في الأقطــار والمناطق كافة، وليست مسؤوليــة أبناء جبل عامل والبقاع الغربي وحدهم».

ومثلمــا توحــد المقاومة مشاعر الأمَّــة، فإنّها تغــير المفاهيم والمصطلحــات والقناعات وتوحّدهــا عند أبنــاء الوطن والأمَّة. ومن بينها مفهوم الوطــن والمواطنة، واستبدال مفهوم الجيش الذي لا يُقهر كما كان يُشاع عن جيش العدو، إلى مفهوم بيت العنكبوت الذي أطلقه قائــد المقاومة. كما رسخ انتصار المقاومة عام ٢٠٠٦ القناعة لدى أبناء الأمَّة بقدرتها على الانتصــار. وهكذا فــإنّ المقاومة تؤسس لمضامين ثقافية وقناعــات فكرية ووجدانية جديدة لدى أبناء الأمَّة؛ حيث تحلّ ثقافة المقاومة و العزة والكرامة محل ثقافة الاستسلام والخنوع والذلة. وبهــذا التوحيد للمفاهيم والمصطلحات والقناعــات تؤسس المقاومة لوحدة الوطن الثقافية.

ومثلما أن المقاومة تصحّح المفاهيم والقناعات في النفوس والعقول فإنّها تقلب الحقائق علـى الأرض. فقد استطاعت المقاومة الإسلاميـة ممثّلة بحزب الله أن تقلب وهمَ إسرائيل التـي لا تُغلب إلى إسرائيل المهزومة علـى الأرض. والتي تتراجع عن تحقيق أهدافها، والتي ينـزح سكانها، وينهـار جنودها، ويتمّ اختـراق منظومتها الاستخبارية، والتـي يتم التفوق عليهـا إعلامياً، وتنكشف عيوبها فتظهر ككيان أقرب مـا يكون إلى جمهوريات الموز. يفتك الفساد في كل مكوناتها، وتسيطر عليها الجريمة المنظّمة. وتظهر كياناً مأزوماً على الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

ومـن الحقائق التي أحدثتهـا المقاومة على الأرض منعها قيام مشـروع الشرق الأوسط الجديـد وفـق المقاييس الأمريكيـة والصهيونية. وهذه كلهـا تؤكد أن المقاومـة هي مشروع أمَّـة أعاد الصراع في المنطقة إلى مربعه الأول صراعـاً حضارياً وأجبرت أعداء الأمَّة على إسقاط كل أقنعتهم، وكشف كل عملائهم وخلاياهم النائمة التي هبّت مسعورة تحاول نهش المقاومة والنيل منها.

لقـد أسفر انتصار المقاومة الإسلامية في عـدوان تموز ٢٠٠٦ عن سلسلة من الحقائق، التي تؤكد أن المقاومة هي في النهاية مشروع وطني في إطار مشروع الأمَّة كلها؛ لأنّ المقاومة انتصـرت علـى عدو الأمَّـة وعلى محتل أرضهـا ومغتصِـب مقدّساتهـا، ولأنّ العدوان كان يستهدف المقاومة لإعادة ترتيب أوضاع جغرافيا الأمَّة كلها، وقد شكّلت المقاومة رأس حربة الأمَّة في كسر هذا المشروع، الذي أسمَوه الشرق الأوسط الجديد. ومن الحقائق التي أسفر عنها انتصار تموز وتصبّ في بناء الوطن الحر السيد في إطار مشروع الأمَّة:

- أكذوبة تفوق عدو الأمَّة وتماسكه وأنه صاحب الجيش الذي لا يقهر، فقد تمكنت المقاومـة ليـس من قهر هذا الجيش، بل لقد جدعت أنفه، وكسـرت ظهره، وأذهبت هيبته، وصار من المهم أن نرسخ حقيقة ضعف العدو ووهنه، ليصبح جزءاً من ثقافة جماهير الأمَّة في إطـار تعبئتهـا للمواجهة الشاملة مـع العدو، بعد أن تمكنت المقاومـة المنتصرة في لبنان مـن دحر مقولة: إنّ أمتنا غير قادرة على الانتصار، بـل وحتى الصمود، وأثبتت أن المقاتل العربي والمسلم قادر على تحقيق الانتصار عندما تتاح له الفرصة للقتال الحقيقي.

- كشـف العـدوان على لبنـان في تموز ٢٠٠٦ حقيقـة التحالفـات والعلاقات في المنطقـة. وأكد العلاقـة العضوية غير القابلـة للانفصام بين الولايات المتحـدة الأمريكية والكيـان الصهيـوني، اللذيـن تربطهما المقـولات التوراتية في معـاداة هذه الأمَّـة والسعي

لاجتثاثها وتدمير مقدساتها. ومن ثم فإنّه لا يجوز تصنيف الولايات المتحدة كوسيط نزيه في ما يسمى بالسلام بين أمتنا والكيان الصهيوني. فقد أثبت العدوان أن أمريكا عدو، وعدو يمكن الانتصار عليه، وعلينا في المرحلة القادمة أن نتعامل معه على هذا الأساس.

- سقوط كل الادعاءات بأن المقاومة عمل عبثي، وغير مجدٍ؛ لذلك فإنّ علينا أن نتصدى لكل محاولات السخرية من شعارات الممانعة والمقاومة، والرد على مقولات بأن المقاومة هي حالة وممارسة إرهابية أو تعبير عن عجز وخلل لنؤكد أنها تعبير عن إرادة الأمَّة وإصلاح لخلل وقع في مسيرتها، وسعي لنيْل الحرية والكرامة والتحرير.

- أثبت انتصار المقاومة زيفَ أكذوبة أنه لا أمل للأمَّة في كسب مواجهة مسلحة مع العدو، وصار علينا أن نرسّخ حقيقة القدرة على هزيمة العدو عسكرياً، بعد أن أصبحت لدينا أدلة مادية ملموسة ممثلة بسلسلة انتصارات المقاومة وآخرها انتصار تموز ٢٠٠٦. مثلما صار لدينا سلسلة من الشواهد والبراهين والأدلة على إخفاقات مشروع التسوية وما يسمى بالسلام، الذي حاولوا أن يصوروه لنا بأنه الخيار الوحيد أمام أمتنا؛ وبناءً عليه تم إسقاط الخيار العسكري من قاموس النظام الرسمي العربي، فجاء انتصار المقاومة ليعيد لهذا الخيار اعتباره. وعلينا أن نؤكد ترسيخ قيمة هذا الخيار في وجدان أبناء الأمَّة لتصبح المقاومة هي الخيار الذي يقود لانتصارنا النهائي، عبر عملية تنسيق حقيقي وتكامل فعلي بين كل قوى الممانعة والمقاومة في بلادنا، ومن خلال ترسيخ القناعة لدى الجميع بأن المقاومة جزء أساسي من مشروع النهوض الحضاري للأمَّة ورافعة رئيسة لهذا المشروع وأن تقرير مصيرها أو مصير سلاحها ليس من حق هذا النظام السياسي أو ذاك، فالمقاومة ملك للأمة كلها، والاعتداء عليها اعتداء على الأمَّة كلها والدفاع عنها واجب على كل الأمَّة.

- إن الحرب التي تُشنّ ضد أمتنا تأخذ طابعاً شمولياً، لذلك فإنّ علينا التصديَ لها بكل أدوات العمل المقاوم، ابتداءً من العمل الاقتصادي بكل مكوناته، وأولها بناء اقتصاد الإنتاج، ومقاومة نزعات الاستهلاك في بلادنا، وثانيها جعل المقاطعة للعدو ممارسة يومية لكل فرد من أفراد الأمَّة، مروراً بالعمل السياسي الذي يجب أن ينصبّ على الدفاع عن حق الأمَّة في المقاومة وصولاً إلى العمل العسكري المسلح.

- لعبت المصطلحات والمفاهيم دوراً مهماً في المواجهة مع العدو وخدمة لمخططات هذا العدو. وقد تعرضت بلادنا لهجمة شرسة من المصطلحات التي جعلت المقاومة إرهاباً، والشهيد انتحارياً، والاستسلام سلاماً، والعدو شريكاً. وحتى نتمكن من ترسيخ النتائج

التـي حققهـا انتصار المقاومة في تموز ٢٠٠٦ لا بد من بذل جهد حقيقي في معركة المفاهيم والمصطلحـات السائـدة في بلادنا. لإعـادة الاعتبـار للمفاهيم التي حاول العـدو تغييبها، وفي طليعتهـا أن نؤكـد على حقيقة الصراع ببعده الديني والحضـاري، وأن القدس لبّ هذا الصراع، والدين جوهره، وأنه صراع وجود لا صراع حدود. وأن الانتصار في هذا الصراع، يحتـاج إلى الأخذ بأسباب البناء التربوي والثقافي لتدريب الجماهير على الصبر والتحمل وفضيلـة التقشف وإحيـاء روح الإنتاج لديها. وقد أثبتت التجـارب أن جماهير الأمَّة مؤهلة لذلـك، ولعـل صبر وتحمّل جماهير المقاومة أثناء عدوان تمـوز ٢٠٠٦ يرسم صورة مشرقة في هذا المجال، يجب البناء عليها لبناء مجتمع النصر، الذي تسوده روح المسؤولية واليقظة وشـدة الملاحظـة والتميز بالجهوزية الدائمـة. وتلعب فيه جماهير الأمَّـة دوراً مركزياً من خلال تصديها لتحمل مسؤولياتها، وأولها تشكيل حاضنة حامية لقوى المقاومة والممانعة في الأمَّة.

- كشف عدوان تموز ٢٠٠٦ أن العملاء يلعبون دوراً مركزياً في خدمة مخططات العـدوّ. وحتى نتمكـن من ترسيخ نتائج انتصار تموز ٢٠٠٦ فإنّـه لا بد من بذل جهد خاص لتطهـير صفوف الأمَّة من العملاء. عبر تذكيرهم بمصير من سبقهم من العملاء سواء في جنـوب لبنـان أم غيره. وعبر ردعهم بكل الوسائل بما في ذلـك تعرية ممارساتهم؛ لأنّ من بينهـم سياسيين كبـاراً لا يتورعون عن تسويـق عَمالتهم على أنها إنقـاذ للوطن من الذين يريدون جرَّه إلى حرب مع عدو قادر وهم يقصدون هنا قوى المقاومة في الأمَّة.

- إن بناء مجتمع النصر الذي أسست له انتصارات المقاومة يستدعي استمرار تحريض الجماهير وتعبئتها وإبقاءها في أجواء المواجهة، والعمل على إعادة الاعتبار للرأي العـام العربي ليعود تأثـيره على صناعة القـرار السياسي للنظام الرسمـي العربي، الذي يلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة لم يعد يكترث لردات فعل الرأي العام العربي.

- كشَفَ عدوان تموز ٢٠٠٦ على لبنان حجم التواطؤ الدولي مع العدو ابتداءً من مجلـس الأمن مروراً بمواقف غالبية دول العالم. مما يؤكد سقوط الخيار الدبلوماسي لحل الصـراع مع العدو الصهيوني، واستعادة حقـوق الأمَّة من خلال الجهود الدبلوماسية: غير أن اللافـت أن هناك تبايناً بـين مواقف بعض الحكومات وشعوبها، ممـا يستدعي تنشيط الدبلوماسية الشعبية لتجنيد الأنْصار للمقاومة من أبناء الشعوب.

- أكـد انتصار المقاومة أهمية الدور الذي تلعبه القيادة، التي تضرب من نفسها

القـدوة في الصمـود والتضحيـة والالتحام مع جماهيرهـا لتحقيق الانتصـار. وهو نموذج علينا أن نسعى لتعميمه وترسيخه لدى أبناء أمتنا.

- كما أكد انتصار المقاومة أن مجتمع النصر يحتاج إلى حسن اختيار الأساليب والوسائل الملائمة لكل مرحلة وكل حالة.

- لقـد تمكنـت المقاومـة من تعطيل الآلـة العسكريـة المعتدية، ومنعهـا من لعب دورهـا في تحقيـق المشروع الأمريكـي لبناء الشـرق الأوسـط الجديد وفـق المقاييس التي يريدهـا أصحـاب هذا المشـروع، غير أن علينا أن نعـترف بأن أدوات أخـرى لهذا المشروع تحقـق نجاحات ملموسة في صفـوف أمتنا وعلينا أن نسعى لتعطيلهـا هي الأخرى في إطار مفهـوم شامل للمقاومة يتصدى للتغلغل الأمريكي، وعبر مـا صار يعرف بالتمويل الأجنبي وبمشاريـع الإصـلاح، ومشاريع نشر الديمقراطيـة التي تخترق مؤسسـات المجتمع الأهلي في بلادنـا أحزاباً وجماعات وجمعيات، والتي تخترق منظومتنـا القيمية عبر التركيز على قضايا المرأة والشباب وثقافة الجندر إلى آخر ما يطرح في بلادنا من قضايا للنقاش الذي يستهـدف هز الثوابـت والعبث بقيم الأمَّة؛ مستخدماً بذلـك أدوات الثقافة والإعلام سواءً تلك التي اخترقها بالتمويل أم تلك التي أقامها بصورة مباشرة[1].

- إن مـن أهـم الحقائق التي أسفر عنها عدوان تموز عام ٢٠٠٦ حجم الالتفاف الشعبـي اللبنـاني والعربـي والإسلامي حول المقاومة ممـا يؤكد أنها مشـروع وطن وأمَّة لا مشروع طائفة أو مذهب.

- لقد شقت انتصارات المقاومة الإسلامية ممثلة بحزب الله للأمَّة طريقاً طويلاً علـى الأمَّـة أن تواصله عبر تدريب وتسليـح كل فرد فيها. ففي ظل اختـلال موازين القوى بين الجيوش النظامية في المنطقة لصالح العدو الإسرائيلي والأمريكي لم يعد أمام الأمَّة إلّا المقاومـة الشعبية، التي هي مشروع الأمَّة ومستقبلها وطريقهـا للتحرير وهذا يقتضي نشر ثقافـة المقاومة التي هي في جوهرها ثقافة وحدة لتحصين أبنـاء الأمَّة. وتزويدهم بعوامل الصمـود والتحدي وقبلها المناعة الأخلاقية والاجتماعية. ومن المهم تقوية كل حلقات الأمَّة حتى لا نؤتى من حيث لا نحتسب، ولذلك لا بد من بناء حاضنة شعبية للمقاومة على امتداد

---

(١) انظـر بحث الانتصار في مواجهة المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد، التداعيات وآليات العمل، لبلال حسن التل، والمنشور في كتاب الانتصار المقاوم.

جغرافيا الأمَّة. وعلينا أن نتذكر دائماً أن الخطر الحقيقي بالنسبة لحركات المقاومة هو إسرائيل. ومثلما أن رفع سوية الناس في لبنان وفلسطين ومنطقة القنال أدى إلى بروز المقاومة المسلحة، فإنّ رفع سوية أبناء الأمَّة كلها هو الذي سيجعلها حاضنة للمقاومة التي ستؤدي إلى حالة النهوض الحضاري على مستوى الأمَّة، وتنقل حركات المقاومة الحالية من بُعدها الوطني إلى مشروع الأمَّة.

إن من حقائق الاجتماع البشري أن التحولات الكبرى في التاريخ لم تنطلق بشكل جماعي؛ بل ابتدأها أفراد، وفي أحسن الأحوال مجموعة من الأفراد. فالرسالات السماوية التي أحدثت انقلابات جذرية في مفاهيم وعلاقات وحركة المجتمع صدع بكل واحدة منها شخص أعده الخالق على عينه، وجعل فيه مواصفات وخصائص تعينُه على حمل رسالة السماء. وفي غالب الأحوال كان رسل الله عليهم السلام يبدؤون دعوتهم بالاتصالات الفردية. ولعل أوضح نموذج لهذا الذي نقوله يتمثل بما وقع لخاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله ﷺ، الذي بُعث وحيداً في غار حراء، ثم أخذ يمارس دعوته بالاتصال السري بالأفراد، حتى لم يصل عدد الذين آمنوا به خلال ثلاثة عشر عاماً سبقت هجرته إلى المدينة المنورة إلى أكثر من بضعة وثمانين رجلاً؛ رغم أنه عليه السلام كان يعلم علم اليقين أنه يحمل مشروعاً عالمياً للإنسانية كلها. مما يؤشر بوضوح كامل إلى أن المشاريع الكبرى كمشروع المقاومة الذي يبدؤه في العادة بضعة أفراد يبدأ بداية صغيرة ثم تكبر بالممارسة والإصرار على تحقيق الهدف وتوسيع الدوائر، حيث لا تناقض بين الدوائر في فعل الحركات الكبرى، وقياساً على ذلك نقول: إنه لا تناقض بين الانتماء للأمَّة والوطن، وقبلهما الانتماء للأسرة والعشيرة والطائفة؛ فكلها دوائر تشكل في مجموعها الإطار الكبير الذي نسميه الأمَّة. ولهذا فليس في ضمير المسلم ووجدانه وعقيدته تناقض بين هذه المكونات؛ بل توازن في واجباته نحو كل منهم. ولأنّ المسلمين يجب أن يحكمهم الضمير المسلم فلا يجوز أن يكون لديهم تناقض ولا إشكالية في العلاقة بين المقاومة و المشروع الوطني. فكما أن الجهاد فرضٌ على المسلم فإنّ حب الوطن عند المسلم من الإيمان، مستذكرين قول الإمام علي عليه السلام : «عمرت البلدان بحب الأوطان»؛ بل لقد جعل الإمام عليه السلام التعلق بالوطن من علامات كرم المرء فقال: «من كرم المرء بكاؤه على ما مضى من زمانه وحنينه إلى أوطانه». فهل نقول بعد ذلك إن هنالك إشكالية عند الإسلاميين في العلاقة بين المقاومة والمشروع الوطني؟!

المراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. وثائق بنك المعلومات لدى المركز الأردني للدراسات والمعلومات.

٣. سقوط الوهم «تأملات في انتصارات حزب الله»، لبلال حسن التل، من منشورات المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ٢٠٠٦.

٤. وثيقة المدينة المضمون والدلالة، لأحمد قائد الشعيبي، من سلسلة كتاب الأمّة.

٥. مواطنون لا ذميون، لفهمي هويدي، من منشورات دار الشروق.

٦. مسيرة الإمام الصدر يوميات ووثائق (٦٠-٦٨)، إعداد يعقوب ظاهر.

٧. حزب الله المنهج... التجربة... المستقبل، للشيخ نعيم قاسم، من منشورات دار الهادي.

٨. الانتصار المقاوم هوية الانتصار وتداعياته الاستراتيجية قراءات في العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز ٢٠٠٦، من منشورات المركز الإسلامي للدراسات الفكرية.

٩. ندوة المشروع الوطني والنهوض المقاوم عند الإمام موسى الصدر، منشورات دار المعارف الحكمية.

١٠. حسن نصر الله ثائر من الجنوب، لرفعت سيد أحمد، من منشورات دار الكتاب العربي.

١١. مشروع المقاومة في فكر الإمام الصدر وتجربته ١٩٦٠-١٩٨٧، بحث مقدم إلى مؤتمر كلمة سواء السنوي الرابع، الهوية الثقافية.

١٢. الأقليات غير المسلمة في الخطاب الإسلامي المصري، للدكتور هشام الحمامي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني.

١٣. المواطنة في التاريخ الإسلامي تراث الماضي ومستجدات الحاضر، مقال لأحمد طه شوربجي.

١٤. المقاومة المسلحة في فكر وسلوك الشيخ الشهيد أحمد ياسين، للدكتور عاطف ابراهيم عدوان، موقع كتائب القسام.

١٥. دفع مقاومة المقاومة، للدكتور عمار جيدل، موقع الشهاب الثقافي.

١٦. تجربة حزب الله تستنهض إمكانات الشعوب، للدكتور أحمد عبدالله، موقع إسلام أون لاين.

١٧. حزب الله رؤية مغايرة، موقع آل البيت.

١٨. مقاومة حزب الله في لبنان من عمل تحرري إلى بناء ثقافة بديلة شاملة، موقع الحزب القومي التقدمي.

١٩. عناصر نجاح الأحزاب الإسلامية، حزب الله في لبنان نموذجاً، لمحمد اليعقوبي، موقع منتديات العراق الثقافي.

٢٠. الأسباب العشرة وراء قوة حزب الله، حازم صاغية، الاتحاد الإماراتية.

٢١. في معنى المقاومة، عبد المنعم سعيد، جريدة الشرق الأوسط.

الإسلاميّون بين المشروع الوطني والولاء للأمّة
لبنان نموذجاً

د. غسان طه[1]

يتزايد البحث في وقتنا الراهن حول كيفيّة ملاءمة رؤى الإسلاميّين بين انخراطهم في الحياة السياسيّة الوطنيّة، وبين السعي لبناء مشروع الأمّة الإسلاميّة. وهو مشروع يقوم على حاكميّة الإسلام في الدولة والمجتمع، وبما يتجاوز حدود الجغرافيا التي جعلت الأمّة الإسلاميّة تعيش في دول عدّة بعدما كانت الدولة الأمّة المترامية الأطراف قد تجسّدت مع فكرة الخلافة، وعاشت بين مدّ وجزر حتى سقوط الإمبراطوريّة العثمانيّة، وقد شهدت بدايات القرن الماضي بعد خضوع عالمنا العربي والإسلامي للاستعمار مناداة الإسلاميّين باستعادة حاكميّة الإسلام ومناهضة الاستعمار. وقد استمرّ هذا النقاش بعد صعود التيارات القوميّة والعروبيّة وبناء الدولة القطريّة تمهيداً لتجسيد فكرة الوحدة العربيّة.

وبفعل التداعيات التي شهدها العالم العربي جرّاء الإخفاق في مشروع التنمية وحلّ معضلة الصراع مع الكيان الصهيوني، سارعت الحركات الإسلاميّة إلى التصدّي لمشروع السلطة على أساس حاكميّة الإسلام والدعوة إلى الجهاد لإرساء هذا المشروع الذي تمثّل بالحركات الجهاديّة في أكثر من بلد عربي، في حين برزت بعض الحركات الإخوانيّة الداعية إلى تكييف الدعوة مع مقتضيات الواقع انطلاقاً من مبدإ الشورى، ونزعت نحو التكيّف مع الآليات الدستوريّة التي تتيح المشاركة في السلطة عبر صناديق الاقتراع.

أمّا لبنان، فقد شهد كغيره من بلدان العالم الإسلامي تناميَ الحركات الإسلاميّة وبينها

(١) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

حزب الله، الذي سرعان ما أعلن عن منطلقاته الإسلاميّة في رسالته المفتوحة إلى اللبنانيين عام ١٩٨٥، والتي عكست تصوّره الصريح بالدعوة الجهاديّة لمقارعة العدو الصهيوني، في حين تبنّت الرسالة الدعوة لإصلاح النظام السياسي من خلال إلغاء الطائفيّة السياسيّة التي تسبّب أحد أهمّ جوانب الانقسام في المجتمع اللبناني. أمّا الدعوة لإقامة النظام الإسلامي فقد أشارت إليها الوثيقة على أنّها رهن إرادة جميع اللبنانيين.

من ناحية أخرى، كشفت سيرورة العمل السياسي وانخراط حزب الله في العمليّة السياسيّة أن ليس ثمّة تناقض بين طوباويّة الدعوة لبناء نظام نموذجي، وبين التكيّف مع الواقع السياسي دون مغادرة المنطلقات الإسلاميّة باعتبار أنّ هذه المنطلقات تتكيّف مع واقع يقوم على التنوّع في الانتماء الديني والطائفي، ولكن دون الوقوع في أسر العصبويّة الدينيّة أو الطائفيّة، بل يتعدّاها إلى بناء دولة التشارك الوطني ومن ثمّ بناء الدولة القويّة العادلة.

ولكن من جهة أخرى، يدور النقاش حول الإمكانات الرؤيويّة لحزب الله في التوفيق بين بناء الدولة في مشروعه الوطني، وبناء هويّة الدولة ودورها في محيطها الإقليمي، وكذلك بين دور سلاح المقاومة كمشروع دفاع وطني، وبين دوره في استنهاض الأمّة ورفض مشاريع الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني، في حين لا يزال الجدل يثور حول سلاح المقاومة في الداخل ومبدإ سيادة الدولة.

انطلاقاً من هذه الإشكالات المثارة سوف يتمّ التعرّض لها بالمقاربة والتحليل؛ وهي مقاربة تنسجم مع العنوان الأساس الذي تمّ اختياره كأحد العناوين المدرجة في مؤتمر المقاومة.

الطائف والصراع على هويّة لبنان:

منذ نشأة الكيان اللبناني عام ١٩٢٠، واجه اللبنانيون مشكلة كيفيّة بناء هويّة مشتركة تشدّهم بعضهم إلى بعض، وتجعلهم أمّة واحدة تعيش في دولة؛ لا سيّما أنّ التركيبة الاجتماعيّة اللبنانية تقوم بالأساس، على تعدّد الطوائف، التي هي سابقة بوجودها على

الكيان الذي ضُمّت مناطقه إلى الجبل، ثمّ لتحمل وجودها الاجتماعي نحو التموقع في إطار هيكليّة النظام السياسي الناشئ بفعل دستور ١٩٢٦، عبر ممثّليها في نظام المحاصصة السياسيّة. شكّل ذلك التاريخ بداية التحوّل العامّ لدى الطوائف إلى طوائف تحمل المعنى الاجتماعي والسياسي في آنٍ معاً، بعد أن اقتصر ذلك الوجود على الطوائف المسيحيّة والمسلمة القاطنة في الجبل، عبر التشارك بالمحاصصة في إطار نظام المتصرّفيّة عام ١٨٦٠. وقد بدا في أوّل الأمر، أنّ الحقل السياسي الذي قام على مبدأ المحاصصة، كان كجائزة ترضية للطوائف واستناداً إلى الحق السياسي الذي يجد تعبيراته في مواقع النفوذ والسلطة، ويدفعها إلى الانضواء فيه والتخلّي عن طموحات بعضها التي وَجدت في الكيان الناشئ آنذاك عزل لبنان عن عمقه العربي.

وفيما بدت السنوات الأولى لتطبيق الدستور، بأنّ النظام يسير سيراً حسناً، فسرعان ما تكشّفت الأحداث عن أنّ الاجتماع الأهلي السياسي عاجز عن تكوين هويّة وطنيّة وقوميّة واحدة. وقد تجلّى ذلك في مؤتمر الساحل عبر المطالبة بالانضمام إلى سوريا، ثمّ تسوية عام ١٩٤٣ عبر صيغة الوجه العربي للبنان، ثمّ لم تلبث هذه الصيغة أن تفجّرت منذ أحداث ١٩٥٨، بفعل الانقسام اللبناني بين الانشداد نحو الطروحات العربيّة الناصريّة والبعثيّة، وبين التعاون مع الغرب عبر الانضواء في مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧، ثمّ ليعود هذا الانقسام مع إقرار اتّفاقيّة القاهرة التي أُدخلت المقاومة الفلسطينيّة إلى لبنان لتشهد الأحداث ذروتها مع تفجير الحرب الأهليّة عام ١٩٧٥.

لم تكن هذه الانقسامات لتحمل أبعاداً أساسيّة وحسب، وإنّما انقسامات في الرؤى حملت أبعاداً ثقافيّة وفكريّة عبر مجموعة من المثقّفين اللبنانيّين الذين حاولوا استكشاف هويّة مشتركة تقوم بالفعل، وتشكّل خصوصيّة لبنانيّة وتعمل على تثبيت الكيان على أنّه ليس مجرّد كيان هجين، وإنّما هو متأصّل بفعل عوامل تجعل من أبنائه أمّة واحدة لها خصوصيّاتها وهويّتها بما لا يعوزها إلى التماهي مع الآخرين في أقطار جغرافيّة محيطة.

وبمقابل الرؤى الكيانيّة، شكّلت الرؤية القوميّة لعدد من المفكّرين والمنضوين في الإيديولوجيا الحزبيّة التي تنامت وازدهرت منذ خمسينات القرن العشرين، والتي رفضت

فكـرة وجود هويّة لبنانيّة قوامها الكيـان اللبناني على غرار الأمّة السوريّة والوطن السوري التي تجلّت في أفكار أنطون سعادة، والأمّة العربيّة في إيديولوجيا البعث والتيارات الناصريّة التـي نادت بالوحـدة لكافّة الأقطار العربيّـة ومنها لبنان، لوجود المشاكلة بـين أفراد الأمّة العربيّة بوصفهم ناطقين بلغة عربيّة واحدة.

وقد سلكـت رؤى بعض الإسلاميّين اتّجاهـاً مغايراً للاتّجاهات الكيانيّـة والقوميّة نحو دائـرة تمتدّ على مساحة العالم الإسلامي قبـل أن تنضويَ إلى الاعتراف بالكيان اللبناني، وهـو ما حـدث لدى الجماعـة الإسلاميّة وغيرها مـن الجمعيّات الإسلاميّـة الأخرى. راح التنظـير الكيـاني والقومي لمحدّدات الأمّـة يميل نحو الأفول بعد تراجـع الحركات القوميّة العربيّـة، مع انعدام أفق الأزمة اللبنانيّة بفعل الحـرب الأهليّة التي هضمت فيها الطوائف كلّ مـا أنتجته الإيديولوجيـا، واختزلتها في إطار لا يتجاوز الطائفة الحاملة لإحدى أولويتها. وكذلـك غاب منظّرو الكيانيّة المثقّفون بعد توقّف الندوة اللبنانيّة عن النشاط والتحوّل نحو كيفيّة المحافظة على الطائفة الدولة. أو دولة الطوائف، في إطار الأحزاب السياسيّة المتشكّلة على أساس لم يخرج عن حدود الطائفة، ومنها الكتائب والأحرار والقوات وغيرها..

مـع انقضاء الحـرب الأهليّة وإقرار وثيقـة الطائف، ثمّة مـواد دستوريّة لحظت كل ما من شأنه أن يشكّل عوامل تفجّر للصيغة اللبنانيّة قبل ذاك، وبينها موضوع الكيان، والعيش المشـترك، وعروبة لبنـان. وهذه المبادئ المختزنـة للتاريخ المشترك في العيش وللجغرافيا بحدودهـا الحاليّة، هي من يؤسّس لوجـود الأمّة الواحدة التي تعيش في مدى جغرافي واحد دون تجزّؤ أو امتداد نحو المدى الإقليمي.

أمّـا فيما يتّصل بالهويّة بوصفها ذاتاً متمايزة عن الـذوات أو الهويات الأخرى، فلبنان قـد حسم هويّته التي ترسم أفق وملامح الانشـداد نحو الخارج. فهو كيان نهائي من جهة، وعربـيّ الانتماء. ما يعـبّر عن تسوية تاريخيّـة بين جناحي الانقسـام الإسلامي المسيحي، حيـث قبل المسلمون بنهائيّة الكيان، مقابل قبول المسيحيين بعروبته، الأمر الذي يشكّل أحد المناعـات التوافقيّة بضبط التوتّرات الداخليّـة حول موضوع الهويّة، ويساعد في ذلك عامل خارجـي يتمثّل بتراجع الحركات العروبيّـة الوحدويّة المؤدلجة، وركـون الدولة القطريّة في

العالم العربي إلى وحداتها الكيانيّة ومقاومتها لأيّ دعوى تتجاوز الدولة الأمّة.

لذلـك فإنّ عروبيّة الانتماء التي تخرج عـن حالة الانشداد الشعوري القائم على أساس التشارك في اللغة العربيّة، ليست محلّ جدل كبير بمقدار ما تطرحه على المستوى الوظيفي للكيـان، ودوره على المستوى الإقليمي والعالمي، والتي يمكن لهذه الطروحات أن تعيد مفهوم الهويّـة وتجسّداتهـا على بساط البحث بـين اللبنانيّين. فماذا يمكـن أن تعنيَ على المستوى الوظيفي هذه العروبة اللبنانيّة تجاه مقتضيات الصراع العربي الإسرائيلي؟ لا سيّما أنّه لم يعـد ثمّة إجماع لدى الكيانات العربيّة القطريّة منذ اتّفاقيّة كامب ديفيد، ثمّ دخول مشروع التسوية الذي انخرطت فيه معظم الكيانات العربيّة، مع استمرار سوريا والحركات المؤيّدة لهـا في مشـروع الممانعة، ما يعني عودة الانقسام بمجاراة العـرب سواء في مشروع التسوية أو في الممانعـة. وإنّ اتّخـاذ لبنان سبيل الحياد تجاه هذه القضية المطروحة، لا ينزع أسباب تفجّـر موضـوع الانتماء في مستوياته الداخليّـة، ذلك أنّ الحياد يبقـى مشروعاً يفتقد إلى الكثـير مـن جدوائيّة الالتزام به، على الأقلّ من ناحية عدم قبول الدول الغربيّة السائرة في مشـروع تكوين هويّة شرق أوسطيّة لشعـوب المنطقة التي لم تدّخر أيّة إمكانيّة للضغط على بلد صغير كلبنان للانخراط فيها.

وبحال نجـاح المشروع في بناء هوية شرق أوسطيّة سوف تطـرح التوتّرات الداخليّة من جديـد، حيـث ليس باستطاعة لبنـان سوى التأثّر بمـا يدور من مشروعـات مناهضة لهذا المشـروع الإقليمـي، كذلك فـإنّ الشـرق أوسطيّة بوصفها إحـدى مكوّنات النظـام العالمي الجديـد سوف تؤسّس كما في يوغوسلافيا السابقة والعراق وأفغانستان والسودان إلى بروز الحساسيّات التكوينيّة للإثنيّات والطوائف، واستثمارها في تعضيد الوشائجيّة بمقابل هويّة مائعة تعمل على استيعابها في إطارها، وهو ما لا يستطيع لبنان تحمّله.

سلاح المقاومة بين الهويّة الوطنيّة والدور القومي للبنان:

يعـبّر المشهد اللبنـاني بانقساماته الراهنة، عن سيرورة تواصليّـة رافقت نشوء الكيان والصيغة، وامتدّت في سياق غير متقطّع، عبوراً نحو صيغة توافقيّة جسّدها دستور الطائف في بدايات العقد التاسع من القرن المنصرم، ليلقيَ بظلاله على راهنيّة التصدّع في جنبات المجتمع الأهلي.

على أنّه جدير بالقول: إنّ تلك السيرورة لم تكن لتعبّر عن نفسها في مسار تطوّري، بقدر ما كانت تدور في حلقة دائريّة تنتهي حركتها من حيث بدأت. فثمّة نقطة انطلاق، فأزمة تحمل معها إرهاصاتها وحال من التسعّر والاتّساع ثمّ تسوية قلقة فعودٌ على بدء.

لكلّ مرحلة من الحلقة الدائريّة رجالاتها ومفاهيمها وخطاب سياسي، حفلت مفرداته بما يجانس واقع الحال؛ لكنّها مع تنوّع الأزمات وتعدّدها شكّلت موضوعة الهويّة الوطنيّة والقوميّة للبنان، أهمّ عوامل التصدّع. فمن ناحية الهويّة الوطنيّة برزت الطائفيّة السياسيّة كإحدى الإشكاليّات المطروحة من قوى أهليّة ومدنيّة، على أنّها من أهمّ معوّقات المواطنة التي يتساوى فيها الأفراد في الحقوق والواجبات؛ غير أنّه وفي خضمّ الانقسامات الراهنة، غابت تلك الإشكاليّة أو جمدت حتى من قِبل أشدّ معارضيها، مفسحة المجال أمام إشكاليّة الدور المفترض للبنان وهويّته القوميّة، علماً أنّ هذه لم تكن جديدة وإنّما تماشت في العقود السابقة مع تلك الانقسامات، ولم تكن بعيدة في إثارتها عن الموضوعة الأولى أي البنيان الطائفي للنظام، على أنّها تناسلت منه وراحت تتمفصل مع المتغيّرات الإقليميّة المحيطة.

لقد أخذ دور لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي وتفاعله مع محيطه في قضاياه، مأخذاً عاش الاجتماع الأهلي والمدني ارتداداته على مدى عقود ليعاد طرحه مع مفاعيل القرار الدولي ١٥٥٩، والذي هو بلا شكّ مثار الجدل المتراوح بين التأييد والرفض الصريح والضمني، والمفتوح على أفق الحوار بضرورة إلقاء السلاح من منطلقات جدوائيّة المقاومة وتحمّل لبنان المغبّة عن إخوانه العرب، وفلسفة سيادة الدولة ومركزيّتها، وعدم انصياع لبنان لمقرّرات الأمم المتّحدة وهو عضو فيها.

من جهة أخرى يرى المنافحون عن خيار المقاومة حلقة تواصليّة على المستوى القومي كرافعة استنهاضيّة عربيّة بدورها المساند لآخر قلاع العروبة في سوريا، وإبقاء لجذوة الصمود لدى الشعوب العربيّة والأجيال اللاحقة والتي لا تتحمّل مغبّة مغامرة أنظمتها التي تهاوت وهي في منتصف الطريق من الصراع، في حين أنّ بعضاً من الحركات الفلسطينيّة حسمت خياراتها باتّجاه الصلح مع العدو الإسرائيلي.

تجاوزاً للدور القومي للبنان، ومع الإمكان بأنّه لو تُركت جذوة المشروع المقاوم في بعده العام على المستوى العربي لمصير حامليه من غير اللبنانيّين، فإنّ ثمّة نقاشاً على مستوى الهويّة الوطنيّة لجهة دور لبنان بحدّ ذاته في موضوع الصراع اللبناني الإسرائيلي، ينطلق من أنّ خيار لبنان وقَدَره الإبقاء على سلاح المقاومة، لا سيّما أنّ التحرير لم يُستكمل

إنجــازه بصورة نهائيّة، وأنّ لبنــان لم يحسم خياره التصالحي مع العــدو الإسرائيلي على غــرار العديــد من النظم العربيّة، حيث ما زالت تحكمه اتفاقيــة الهدنة عام ١٩٤٩ التي لم تُقــم لها إسرائيل وزناً. وفي ظلّ التهديد اليومــي وتراخي الأمم المتّحدة في تطبيق قراراتها والتزامهــا الجادّ حيال حماية لبنان وردع العــدوان، يختلف الجدل الحالي عمّا رافق لبنـان من انقسامات سادت منذ العهود الاستقلاليّة وحتى بداية تطبيق دستور الطائف، لتمفصله وتلازمه مع البعدَين الوطني والقومي بين الداخل والخارج. معادلة الغلبة في المحاصصة.

ذلــك أنّ ملاك المغايرة الراهنة، هو في حالة الانفـكاك بين الهويّة في الداخل وبين دور لبنان الوطني والإقليمي.

فالأيديولوجيّــات العلمانيّة من قوميّة واشتراكيّة، غــادرت الجوانب المتّصلة بخياراتها الثوريّــة في الداخــل دون أن تغادرهــا علــى مستوى الــدور، كذلك الأمر نفســه مع الحركة الإسلاميّــة التــي سعت إلى التكيّف مــع الداخل لجهة هويّة لبنان الكيــان الجغرافي وصيغة التعايشــ الأهلــي، مع سعيها للإبقــاء على الدعوة لخيــارات الدور الصراعــي للبنان دون الاستقواء على الداخل لتعديل أو تغيير توازناته المرعيّة في آليّات إنتاج السلطة وتوزيعها.

مهما يكن من أمر، فإنّ حالة التكيّف هذه تعود إلى أسباب داخليّة قبل أن تكون منحكمة إلى أسباب خارجيّة؛ ذلك أنّ البنية السياسيّة تقوم على المزاج التكويني بعناصره الطائفيّة المتنوّعــة والتــي تشكّل النــواة الخام لهيكليّــة النظام السياســي، تمتلك الكثير مــن آليّات الاشتغال الجاذبة والدافعة في آنٍ معاً، فهي تتمتّع بالديمومة والاستمراريّة وبمزايا من القوة والقــدرة على مدّ عناصره والعناصر التي هي خارج المــزاج التكويني على اختزال أفكارها الأيديولوجيّــة، وحمل تنوّعاتهــا وتناقضاتها إلى إطاره الذي يشــدّ ويحفظ هذه التباينات، ويتمثّلهــا في كيانــه المؤسسي، مــع دوام بقاء مكامن الدفــع التي من شأنهــا إنتاج الأزمات المفتوحــة دوماً على التسويات التــي تبقيه رهناً لحلقته الدائريّة، يمكن مع تحوّلها إلى أزمة منتجــة بفعل آليّات عمل السلطــة ومحاولات الإخلال بالتوازن وبالقاعــدة التشاركيّة، ممّا يعني أنّ مخاوف بعض أطراف المزاج التكويني لم تعد ناشئة من محاولات الإخلال، وتبديل موقع الشراكة نحو غلبة بنيويّة بقدر ما هي ناشئة من آليّات اشتغالها السياسي.

علــى هذا الأســاس، فثمّة إستاتيكا بنيويّة تقوم على قاعــدة توافقيّة محمولة في هيكليّة البنيــة السياسيّــة كرّسها الطائــف وعزّزها من الناحيــة العمليّة، كافّــة مكوّنات الاجتماع الأهلــي والمــدني، وبالخصوص الحركة الإسلاميّــة التي أرسلت وفي أكثر مــن مناسبة ـ في

المنعطفات المأزومة ـ برسائل طمأنة لجهة استراتيجيّاتها وطموحاتها التي لم تخرج عن قاعدة الشراكة في البنية المؤسّسيّة للنظام.

تأسيساً على قاعدة الفصل الموصوف بين الداخل وبين دور لبنان الوطني والقومي في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ومع عدم الخوف في استثمار المشروع المقاوم في حقل التغيير البنيوي الهيكلي على مستوى الانتظام السياسي، انطلاقاً من المبرّرات الآنفة، وحتى من قِبل سوريا حليفة هذا المشروع، التي لم تسعَ طيلة وجودها في لبنان إلى محاولة التغيير الذي يخلّ بالمعادلة، بقدر ما عمدت إلى الحفاظ عليها، بمعنى أنّها حافظت على هذا الفصل كما هي حال الأطراف اللبنانيّة المقاومة.

إنّ الدعوة الحالية لنزع سلاح المقاومة يمكن أن تعيد حالة الارتباط بين الداخل والخارج إلى عهد خمسينات القرن الماضي.

فلو تمّ نزع السلاح أو انتزاعه بصورة أو بأخرى، لا يعني أنّ لبنان أصبح معزولاً عن تلقّي الارتدادات الإقليميّة، ذلك أنّ موضوع نزع السلاح هو حاجة دوليّة، أي أنّ ما هو دولي في ترتيب ما هو إقليمي لم يؤتِ ثمارَه حتى اللحظة الراهنة. وفيما لو بقي على حركة المراوحة بين المدّ والجزر، فإنّ الداخل سيعيد تشكّله هذه المرّة على قاعدة تزخيم البنية الشعوريّة المعادية للمشروع الأميركي الصهيوني في الشارع الإسلامي عموماً، والمتأثّر بما يدور في عموم المنطقة. ومن الممكن استعادة الربط بين الداخل والخارج، بحيث يمكن إنتاج أفكار وأيديولوجيا تعيد طرح شرعيّة النظام اللبناني على بساط البحث، ممّا يعني إنتاج أزمة على غرار أزماته الدوريّة كما في العهود الماضية.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الحفاظ على الدور المقاوم للبنان يمكن أن يجنّبه الكثير من إمكانات العودة إلى مكامن الضعف والقلق والتصدّع في مكوّناته الأهليّة والمدنيّة، ويسهم في تعزيز هويّته الوطنيّة والقوميّة.

المقاومة ومنطق الدولة:

بمقابل الدور الوطني والقومي الذي تضطلع به المقاومة فإنّ ثمّة أحد الإشكالات التي ما تزال تخضع للنقاش، وهو كيفيّة التوفيق بين سلاح المقاومة، وبين مبدإ سيادة الدولة التي يفترض بها الاضطلاع بهذه الوظيفة.

فكثيرة هي التأويلات والتحليلات التي تصدر بين حين وآخر حول مفهوم الدولة؛ لا سيّما أنّ هذه التأويلات تنطلق من منهج المقارنة بين الحداثة والتقليد، أو تحديداً بين الدولة الحديثة والدولة التقليديّة، فتحصر ذلك في إطار كيفيّة ممارسة الدولة لسلطتها بعد انتقالها من مرحلة الدولة التقليديّة إلى الدولة التي تسود فيها أشكال أخرى من الممارسة السياسيّة. وبغضّ النظر عن إجراء المقارنة بين الحداثة والتقليد على مستوى ممارسة الدولة لسلطتها، فإنّنا سنتناول من باب إجراء المقارنة بين وجود سلطة مركزيّة وجماعة محليّة تقوم بوظيفة جزئيّة بالنيابة عن الدولة في حدود معيّنة، الأمر الذي يُحدث خللاً بالسيادة ومفهوم الدور بنظر بعض رجالات الفكر السياسي، بغضّ النظر عن طبيعة الدولة ومدى استغراقها في التقليديّة، أو سلوكها المرحلي نحو الحداثة. وهو أمر يقرّبُها من نموذج الدولة في العصور الوسطى التي تسود فيها سلطات محليّة كسلطة الإقطاعيّة أو سلطة القبيلة والعشيرة. ولأنّ الدولة تقوم بوظيفة تأطير الجماعات وصهرها في بوتقة واحدة في إطار المواطنيّة الكاملة بعد القيام بواجباتها تجاههم، فإنّ السؤال ينطلق حول مفهوم الدولة في لبنان ومدى ممارسة سلطتها وسيادتها الداخليّة على رعاياها، حيث يمكن أن يصبح الفعل المقاوم بمثابة القيام بوظيفة بديلة لسلطة الدولة التي من مهامها حماية شعبها وأرضها ممّا ينقص منها. وقد لا يبرّر ذلك الاستناد إلى وجود مقاومات في مراحل تاريخيّة معيّنة قامت بها شعوب لتعرّضها للتهديد الخارجي، وقد يكون مثال المقاومة الفرنسيّة ماثلاً عندما شكّل الشعب الفرنسي مقاومته ضدّ الاحتلال النازي لأرضه، إلّا أنّ ذلك لا يُعفي المقاومة في لبنان من النيل والتشكيك بنظر هؤلاء باعتبار أنّ المقاومة الفرنسيّة نشأت في ظلّ انعدام وجود الدولة التي انهارت آنذاك تحت وطأة القوات الهتلريّة التي اجتاحت أرضها، ودمّرت البنية العسكريّة والمؤسّساتيّة للدورة الفرنسيّة. أمّا في موضوع المقاومة في لبنان فوجودها يأتي في ظلّ وجود الدولة.

وبتجاوز ما تقدّم، يمكن الاستناد إلى تفكيك مفهوم السلطة ومقاربته من زاوية تحليليّة؛ للتوصّل إلى مدى التوافقات والتعارضات إزاء قيام سلطات أخرى يمكن خلالها التوصّل إلى ملاحظة الفرق بين السلطات البديلة والسلطة المرادفة، أو المكمّلة للسلطة المركزيّة.

وبدايةً يمكن القول: إنّ سلطة الدولة إنّما تنشأ بتفويض من الشعب لإدارة شؤونه، إلّا

أنّها ليست سلطة مطلقة، بل يبقى الشعب محتفظاً بسلطات جزئيّة تحكمها طبيعة الاجتماع الإنساني، وهي سلطة مراقبة الدولة في ممارستها لسيادتها وإدارة شؤون رعاياها، وهناك سلطات أخرى طبيعيّة كسلطة الفرد على نفسه التي ليست هي حقاً له، بل واجباً يفرض عليه حمايتها إلى حدّ عدم السماح له بإزهاقها جزافاً، والسلطة المعطاة بشكل طبيعي للوالد على أبنائه، وسلطة مؤسّسات المجتمع المدني التي تكتسبها الدولة نفسها في حدود معيّنة، تتيح لها مساعدة الدولة في أداء مهامّها، وتصبح هذه السلطة بديلة أو منحرفة عندما تتعسّف، أو تتجاوز الحدود المسموحة لها ممّا يفرض على الدولة فرض سلطتها لمنع هذا التعسّف. وفي حدود هذا التصوّر يمكن العودة إلى الإشكاليّة المتعلّقة بمفهوم المقاومة وعلاقتها بمنطق الدولة التي من مهامها ووظيفتها ممارسة سيادتها الكاملة على أرضها، ومدى تحوّل هذه المقاومة إلى جماعة تمارس دوراً مجتزأً عن دور الدولة في حماية مواطنيها. والإشكاليّة الأخرى المطروحة يمكن أن تدور حول طبيعة دورها كفعل مقاوم هل هي طبيعة كما تقدّم في سلطة الفرد على نفسه والسلطة الوالديّة؟ أم أنّها اكتُسبت اكتساباً بتفويض من الدولة على غرار مؤسّسات المجتمع المدني رغم تفاوت وتباين الدور بين المؤسّسة التي تقوم بدور اجتماعي أو ثقافي، وبين المقاومة التي تقوم بفعل مسلّح.

ويمكن دراسة وضع المقاومة كظاهرة آنيّة دون الولوج إلى المراحل والأسباب التاريخيّة، أو المرتكزات الفكريّة والعقائديّة التي استندت إليها في تشكّلها، حيث يمكن الاقتصار على المرحلة الحاضرة في إطار وصف الظاهرة.

وبالعودة إلى ما تقدّم، يمكن القول: إنّها تشاكُل السلطات المطروحة وتزاوج الاثنين معاً لناحية فطريّتها وطبيعتها، أو لناحيتها الاكتسابيّة التي استحوذت فيها على دعم الدولة دون أن تشكّل بديلاً منذ انطلاقتها وحتى مرحلتها الآنيّة. فهي اكتسبته بطريقة طبيعيّة في بداية تشكّلها حين الاجتياح الإسرائيلي المتزامن مع استمرار الحرب الأهليّة، حيث فقدت الدولة قدرتها على ممارسة سلطتها المفوّضة من الشعب والتي منها حماية أمن مواطنيها، وبعدما رزحت تحت وطأة الضعف واستمرّت المقاومة بمشروعيّة دورها، بعدما عمدت الدولة إلى إعادة مركزة بنيتها العسكريّة. إلّا أنّها انحرفت عن ممارسة الدور المفوّض لها من خلال انحراف رأس سلطتها بعقد اتّفاقات مع العدو الإسرائيلي، والتي كان من

شأنهـا لو أبصرت النور أن تعزّز سلطة المعتدي علـى حساب أمن المواطن، فاستمرّت بهذه المشروعيّة لتشكّل بديلاً ظرفياً مرهوناً بالاحتلال ومساعداً للدولة.

وفي دراسة **التشكّل لسلطة ظرفيّة يمكن القول**: إنّ الدولة التي يصبح من صلاحيّتها إصـدار تشريعاتها بقتل المجرم، إنّما تلجأ إليها في بعض الأحيان لحماية المجتمع من القتل المتكرّر، والذي يقوم به إنسان لإنهاء حقّ إنسان آخر بالحياة. ومع انتفاء قدرتها على ذلك، أي مـع عجزها نتيجـة ضعف مركزيّتها في دائـرة جغرافيّة معيّنة على سبيـل المثال، تقوم جماعـات محليّة بإصـدار تشريعاتها لحماية نفسها، أو المبـادرة إلى سلوك مماثل لسلوك الدولـة لحماية أمنها في مجتمعها المحلّي كتدبير مؤقّت لإحلال وجود سلطة الدولة. ويمكن أن ينسحب الأمر على التهديد الذي تلاقيه جماعات حدودية في دول معيّنة نتيجة تعرّضها للتهديـد من دولة مجاورة لحماية نفسهـا وكيانها من التهديد. هذه السلطة البديلة تصبح غير ذي جدوى مع عودة الدولة إلى ممارسة سيادتها؛ لأنّ الدولة التي تقوم بدورها لحفظ أمـن الجماعة وإنْ فوّضت الدولة حماية أمنهـا والمحافظة عليه. وفيما يتعلّق بالمقاومة فقد اكتسبـت حقّهـا الفطري والاكتسابـي بقيامها بالدور المقـاوم، لكنّها لم تشـكّل البديل عن الدولـة لأنّها لم تتجاوز هذا الفعل إلى التدخّل في حدود سلطة الدولة كإدارة أمن رعاياها، أو إصـدار تشريعاتهـا الخاصـة، أو فرض وصايـة في دائرة نفوذها علـى المواطنين فهي لا تقوم حتى بوظيفتها في الفعل المقاوم إلى ما يتعدّى إطار وجودها الجغرافي إلى داخل الأرض المعتدية انسجاماً مع منطق الدولة الداخلة حكماً في إطار ما هو مسموح في إطار العلاقات الدوليّـة رغـم أنّ الدولة المحتلّـة تفتقد هي نفسهـا إلى المشروعيّة في قيامهـا على حساب شعـب آخر، وهي لا ترتبط بأهداف سياسيّة تشكّل نقيضاً لدولة على غرار مقاومات أخرى كحركتـي الباسـك وجون كارانغ الانفصاليّتـين في إسبانيا وجنوب السـودان، فهي والحال كذلك ليست مرتبطة بأهداف توسّعيّة أو أخرى سياسيّة، بل بأهداف التحرير وعودة الأرض لمواطنيها ورفع المعاناة.

ويصبح من واجب الدولة في سلوكها الحداثوي أن تحذوَ في تعاملها مع المقاومة وإسناد الدور لها السلوك نفسه في إعطاء دور بتفويض منها لمؤسّسات أخرى.

كمـا يصبح من وظيفـة الدولة تأمين وتوفير المستلزمـات لأدوار أخرى في المجتمع، عن طريـق التشريعـات وإصدار المراسيم والمساعـدة بتأسيس مؤسّسـات ذات سلطة مساعدة ومتوافقـة مع السياسات العامّة للدولة، يصبح من واجب الدولة تأمين مستلزمات الصمود ودعـم العمل المقاوم توفيراً للاستمراريّة بهذا الـدور الدائم لمنطق الدولة، وتوفير إمكانيّة بسط سيادتها على كافّة أراضيها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول في حدود ما تقدّم: إنّ أبعاد العلاقة بين الدولة ـ انطلاقاً من مفهوم السلطة ـ والمقاومة يسودها سياق توافقي ويدخل في إطار علاقة تشابكيّة دون أن تشكّل المقاومة بديلاً لسيادة الدولة.

المحور الثاني

الإسلاميون وإشكالية السلطة

ظاهرة متميزة في مخاض ثقافة المقاومة

د. محمد صادق الحسيني[1]

ليس فقط من أجل أن يطلع الرئيس الأميركي الجديد الذي ينتظر العالم والشعب الأميركي جلوسه على العرش الإمبراطوري للدولة العظمى، التي أنهكت العالم وأشعلته بالحروب الاستباقية والردعية لأكثر من خمس سنوات متتالية بحجة مكافحة الإرهاب مرة، وبحجة مكافحة خطر تعرض الأمن الدولي، أو الأمن القومي للدولة الأعظم في العالم مرة أخرى، بل وإلى كل من يهتم بجدّ بأمن واستقرار العالم بعيداً عن الحروب العبثية الظالمة والمجحفة بحق البشرية، نقدّم هذه الورقة البحثية المتواضعة حول واحدة من أهم القضايا والملفات التي كانت الأكثر سخونة في عصر الجموح الإمبراطوري للمحافظين الجدد، والتي أخذت الكثير من المجهود السلمي والحربي الدوليين نحو الضياع والهدر، هذا المجهود الضائع الذي ربما كان العامل الأهم في إفقار الاقتصاد الأميركي بخاصة وإدخال العالم في مجهولات الفوضى الهدّامة والفتن المتنقلة، باعتراف كبار الساسة والنخب والكتّاب الأميركيين وكثير من عقلاء العالم، ألا وهو ما بات يُطلق عليه بالملف المقاومة اختصاراً، وإيران منه في الصميم!

إن «إيران الثورة الإسلامية» كظاهرة جدلية جديدة في إطار دولة عالمثالثية عصرية حديثة الولادة، لكنها المتميزة والمتمايزة عما اعتادت الإدراكات الغربية لا سيما الأميركية منها عن التعامل معه من أنداد وخصوم حتى الآن، تمثّل بالنسبة لأهلها ولمن يناصرها من القوى «غير الحكومية» المنتشرة في العالمَين العربي والإسلامي، لا يمكن فهمها في الواقع إلّا عند وضعها في سياق النهضة الفكرية الشاملة للأمة، والتي جاءت

---

(١) أمين عام منتدى الحوار العربي الإيراني، وأمين جمعية الصداقة الإيرانية المصرية.

مترافقـة مع أمـواج المقاومة والممانعة، الأمر الـذي جعلها تبدو ربما بمثابـة الدولة «المثال والنمـوذج» للظاهرات الحديثة الولادة، لما يمكن تسميته مجازاً بـ «القوى المقاوِمة»، العابرة للحدود القومية والطائفيـة والمذهبية والأيديولوجية، بعد أن حوّلت ظاهرة «المظلومية» في ممارستهـا السياسيـة العامة، لا سيما في مجال السياسة الخارجية إلى نوع من «الجنسية» والهويـة المواطنيـة، التي يمكـن أن يحملها ليـس فقط مواطنوهـا وكوادرهـا العاملون في مؤسّساتهـا، بل وكل الموالين لها أو الأنّصـار، أو المتحالفين معها من قوى وأفراد وجماعات ومنظمات.

قد يبدو ذلك للمراقب أمراً مبالغاً فيه، ويأتي في باب الزعم والادعاء أكثر منه تشريحاً لواقـع ملموس ومعاش، لكن إلقـاء بعض الضوء على رؤية النخـب الحاكمة اليوم في إيران لدور دولتها الحديثة ولدور حركات التحرر الإسلامية في العالم، وفي طليعتها حركة التحرّر الفلسطينيـة وشقيقتها اللبنانية، وتسليط الضوء كذلك على مقولة: «المستضعفين»، وعملية «التماهـي» التي لا تزال تحكـم علاقة إيران مع هذه القضايا، والتي كانت بدايتها مع شعار «اليـوم إيران وغداً فلسطين»، مروراً بتدوين ذلك كبند أساسي من بنود الدستور الإيراني، أو القانـون الأساسـي للبلد وصـولاً إلى مقولة «إن الدفاع عن أسوار أيـة مدينة مظلومة في العالم المستضعف - وفي المقدّمة بالطبع العالم الإسلامي - إنما هو دفاع عن الأمن القومي الإيـراني». كما يؤكّد قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانيـة اليوم، مما يجعل من واجب أي متتبع أو دارس لعلم السياسة الحديث، وكل من يعنيه أمر قيام عالم جديد خالٍ من الظلم والتعسـف والحروب، أن يتمعّن جيداً في هـذه الظاهرة الجديدة المثيرة للجدل، لعله يأخذ العـبرة منها في تدوين وتدبـير سياسات جديدة تجاه هذا البلـد، والظاهرات المتشكّلة من حولـه بما يساعد في نـزع وإزالة التشنّج والتوتـر العالميين، ويعيد تلك الفئـة الشريرة من الطامحين بدور إمبراطوري لا محدود إلى رشدهم بعد طول تبجّح وغرور وفرعنة.

من أجل ذلك كله، وخدمة لرؤية علمية موضوعية بعيدة عن التحريض والأحكام المسبقة، نقـدّم هذه القراءة المتواضعة - والتي نتمنى أن تكون ملامسة للحقيقة قدر الإمكان - عن حركة التحرّر الإيرانية الإسلامية الحديثة التي تمسك بزمام السلطة اليوم في إيران، ومرة أخرى لعلّ ذلك يساعد في رسم عالم جديد أكثر عقلانية ووداعة وعدلاً وإنصافاً مما نحن

عليه اليوم من تعسّف وظلم وجور وعسكرة لا مبرّر لها في العلاقات بين الدول.

إيران والهويات المقاومة

أو الكفاح من أجل الاعتراف:

لا يختلف اثنان من المراقبين لأحوال حركة التحرّر الوطني الإيرانية المعاصرة، على أن من أهم العناصر المساهمة في قيام و نجاح الثورة في إيران في العام ١٩٧٩م، إنما يعود إلى الاتجاه الديني الذي اتخذته هذه الحركة في العقدين الأخيرين اللذين سبقا قيامتها «القومية» ونجاحها، وإلى الفرادة النوعية التي تميّز بها قائد هذه الثورة، إنْ من حيث مرجعيته الدينية التي خرجت على المألوف والتقليد، أو من حيث خطابه الثوري الجهادي الذي بزّ فيه ألمع ثوار حركات التحرّر المعاصرة التي كانت سائدة آنذاك.

لكن ما لا يعرفه أحد ربما عن هذه الثورة وقادتها جيداً إلّا اللَّهمّ الندرة من أهل المتابعة والاختصاص، هو ذلك البعد الآخر الذي لا يقل أهمية عن البعد الأول؛ ألا وهو البعد الخاص بـ «الهوية» الانتمائية إذا جاز لنا مثل هذا التعبير؛ أي الشعور المتراكم والمتجمّع عبر الزمن الطويل لدى عامّة الشعب الإيراني والنخب والقيادات الوطنية عامة، والدينية منها على وجه الخصوص بأن ثمة ظلماً تاريخياً لحق بالأمة الإيرانية تكثّفت أبعاده واتسع مداه بشكل خاص في عهد الأسرة البهلوية، ما دفع بإيران في أواخر عهد الأسرة البهلوية البائدة إلى نوع من الانفصام والانقطاع عن سياقها الوجودي والتاريخي، بل والجيوسياسي بما كاد أن يرميَ بها بكل قوة باتجاه خيار الفصل والقطع النهائي مع محيطها الإسلامي الطبيعي، وعالم الشرق الذي تنتمي إليه، صانعاً منها ما يشبه «الجزيرة» المنعزلة المنسلخة عن الجسم الرئيسي المحيط، في نفس الوقت الذي كادت أن تظهر فيه وكأنها تنتمي إلى عالم آخر هو في تضادّ وتخاصم جوهري وتاريخي مع تربتها وبيئتها الحضارية؛ ألا وهو عالم الغرب الاستعماري بمفهومه السياسي والفكري المعروف.

إنها الحيثيات التي كادت أن تفضيَ كما هو معروف إلى تبلور ظاهرة «كمالية» جديدة أخرى تضاف إلى سابقتها التركية، التي سبق وأفرزت عملية انسلاخ جزء من جسم الأمة الإسلامية كما حصل مع الدولة العثمانية.

لقد كانت في الواقع العملية الأخطر على الأمة من بعد تفكّك دولة الخلافة العثمانية،

والتـي أراد مـن ورائها الاستعمار الغربـي سلخ الوطن والبلاد عن الوطـن الأم؛ أي فصل إيـران عن محيطها الإسلامي وهمومـه واهتماماته المركزية، لـولا أنّ عاجلها «الانقلاب» الثوري الذي قاد إلى قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي نعرفها، والقائمة تداعياتها حتى لحظة كتابة بحثنا الراهن.

وبالتالي، فإنّ ثمة مـن يرى أن نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام والمرجع الديني الأعلى لإيران، لم تكن في الواقع سوى تلك العملية الجراحية القيصرية التي كان لا بـدّ منها لإعادة وصل ما انقطع من أواصر تلك «الهويـة» المجتمعية بأقل الأثمان والأكلاف التي عرفتها الثورات في العالم.

من هنا يعتقـد العارفون بأحوال وحيثيات حركة التحرّر الإيراني الثورية المعاصرة بأنه بقدر ما كان الدين جزءاً رئيسياً وأساسياً من أجزاء المشروعية التي اكتسبتها تلك الحركة، والتي دافع عنها قادة الثورة و ما يزالون، إنما هو بعد الهوية الذي لم يكن يوماً أقل أهمية من البعد الأول.

لا بـل إن من يقرأ التاريخ الإيراني الحديث يكاد يستنتج بأنّ التخليَ عن هذا البعد؛ أي بُعـد الهوية الحضاري قد يضع المشروعية التاريخية للثورة محلَّ جدل جديّ، إن لم يدفعها في مهب الرياح العاتية التي كانت ولا تزال تحيط بالثورة من كل جانب.

لذلـك نلاحظ بوضوح كيـف أنّ قيادات الثـورة حرصت ومنذ اليـوم الأول على الدفاع عـن هـذا البعد بكل ما أوتيَت من قوة، ولا تزال تعض عليه بالنواجز؛ لأنّها تعرف تماماً بأن التخلـيَ عنـه، أو فقدانه، أو تعرّضه للاهتزاز من شأنه أن يعرّض أصل الثورة، وربما وحدة المجتمع والبلاد للتهديد والخطر الجدي.

إنـه الكفـاح من أجل الدفاع عـن الذات وعن الانتمـاء وعن الهوية التـي ترسم صورة البلاد والعباد الحقيقية. الكفاح الذي يكاد يلخّص معركة الوجود مقابل اللاوجود الكياني والمجتمعـي و«المواطني» الإيراني، بعبارة أخـرى؛ استمرار بقاء الدولـة الإيرانية الحديثة مقابل زوالها.

إنهـا معركة أن تكـون أو لا تكون. معركة بنـاء الشخصية وترسيـخ جذورها عميقاً في الأرض وفي التراب مقابـل التعلق بأي قشـرة ظاهرية «مستلبة» من العـالم الآخر القادم من بعيد، وتحديداً من وراء البحار في إطار مشروع استئصالي استعماري يستهدف تهميش

الهوية في مقدّمة لاستئصالها.

وفي هذه النقطة بالذات ثمة من يعتقد جازماً بأنه وفي هذه النقطة بالذات يظهر تقاطع رؤى عميق الجذور، إلى أن يصبح في لحظة تاريخية استثنائية أشبه بـ «تقاطع مصالح» بين مقولة الثورة الإسلامية الإيرانية المنبثقة من حركة التحرّر الوطني الإيراني، وبين مقولة مثل مقولة الثورة الفلسطينية المسلّحة المنبثقة بدورها عن حركة التحرّر الوطني الفلسطيني المعاصرة بشكل خاص، وكذلك مع حركة الممانعة والمقاومة العربية للمشروع الاستعماري التقسيمي للأمة العربية بشكل عام.

وعند نقطة الالتقاء هذه يكاد يصبح مشروع الدفاع عن الثورة الفلسطينية مثلاً، أو حركة المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية منها بشكل خاص فيما بعد لدى قادة حركة التحرّر الوطني الإيرانية، ودعمها وإسنادها بكل الثقل المعروف وكأنه جزءٌ لا يتجزأ من معركة الاستقلال الوطني الإيراني نفسه وأمن البلاد القومي، إذا لم يتطور الأمر في لحظة زمنية معيّنة ليصبح جزءاً من مشروعية قيام الثورة، والنظام الإسلامي المنبثق عنها واستمرار بقائها وبقائه.

وهكذا وفي تلك اللحظة التاريخية يصبح المناضل الثوري الإيراني المدافع عن الحق الفلسطيني، أو حق المقاوم اللبناني وكأنه يدافع عملياً عن مقولة الانتماء إلى «هويته» الوطنية والقومية والدينية المستلبة نفسها، قبل أن يكون مدافعاً عن هوية «خارجية»، وبالتالي تراه يذهب بعيداً وعميقاً في هذا الدفاع عن تلك الهوية، وإن بدت له في الظاهر، أو للحظة ما «خارجية»، لكنه ولشدة تبنّيه لذلك الخيار، فإنّه يصبح منخرطاً فيها إلى درجة التماهي مع مشروعية الدفاع والكفاح من أجل الاستقلال والحرية والتحرّر لإيران نفسها من سلطة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية.

نعم، لحظتها ومن جديد يصبح الكفاح الإنساني من أجل حق العودة للفلسطينيين، والدفاع عن القدس الشريف، وعن حق مقاومة الاحتلال والتحرّر من الانقياد والتبعية والاستلاب على مستوى الشعوب المستضعفة في العالم، وكأنه صورة طبق الأصل، إن لم تكن هي الأصل عن كفاح المناضل الإيراني من أجل استعادة الذات الإيرانية التاريخية المسلوبة، لا بل الكفاح من أجل إعادة إحياء العالم الإسلامي المحاصر بقانون الغلبة الاستعماري السائد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية زوراً وبهتاناً، ومن ثم إلى درجة إحياء «دار الإسلام» المقطّعة الأوصال، بل حتى إلى مستوى إحياء عصر الخلافة الراشدي الأول.

في هـذه اللحظـة التاريخية ينشأ نـوع من «وحدة حال» بين رواد حركـة التحرر الوطني الإيرانيـة، وبين رواد حركة التحرر الوطني الفلسطينية بشكل خاص، وانطلاقاً منها حركة المقاومـة اللبنانية، ومن بعدها حركة المستضعفين العالميـة التحررية على التوالي، قاسمها المشترك وعنوانها العريض: الدفاع من أجل استرجاع «الهوية» المغتصبة أو المستلَبة.

قد يقول قائل هنا: إن مثل هذا الشعور قد ينطبق أيضاً على أي شكل من أشكال المقارنة بـين نضالات هذا القُطـر أو ذاك من أقطار العالم العربـي أو الإسلامي، ونضالات الشعب الفلسطينـي. وهذا صحيـح جزئياً، لكن الميزة الخاصة التي تميّز بهـا ولا يزال روّاد حركة التحـرّر الوطنـي الإيرانيـة، وفي الطليعة منهم الطبقـة السياسية الحاكمـة بالطبع، أو ما نسمّيهـم بقيـادات الحركة الثورية من جماعة الإسلام السياسـي الإيراني المعاصر بقيادة الإمـام روح الله الخميني ونهجـه الحاكم حتى اليوم في هذا السياق، هـو أنهم بنَوا أساس كفاحهـم التحـرّري واستقلالهم الحالي ونظام حكمهـم العرفي والدستـوري، على قاعدة إعـادة تعريف إيران الوطن والبلد من جديـد على قواعد «الهوية» الآنفة الذكر، وليس على قواعـد الأمن القومي المحضـ، والمصالح القومية التقليدية فحسـب، مما جعلهم يشعرون بوجود مقاربة خصوصية ومتميّزة بينهم، وبين الفلسطينيين واللبنانيين تالياً بشكلٍ خاص، والمستضعفين بشكل عام، هي في الواقع أكثر من الخصوصية التي تجمع بين سائر إخوانهم من المسلمين أو الأحرار عموماً مع فلسطين أو لبنان فضلاً عن المستضعفين.

وإذا ما ذهبنا إلى تحديد أكثر دقة وهو أن الثوار الإيرانيين الحاكمين كانوا وما يزالون يضعـون هدفاً رئيسياً نصـب أعينهم، عنوانه الرئيسي الكفاح مـن أجل «انتزاع» اعتراف دولي بهويتهم الأصلية، وخصوصية ثورتهم الحضارية والوجودية في ظل استنكاف منقطع النظـير من قبل القـوى المهيْمنة العالمية عن ذالـك تماماً، وهو ما لا يشبـه في خصوصيته أي نضـال آخر في المنطقـة بنظر القادة الإيرانيين، إلّا اللّهمّ ما هـي عليه الحال مع المهمة والقضية التي يحملها على أكتافهم الفلسطينيون منذ ما يزيد عن نصف قرن، والتي لا بدّ أن تنتهـيَ بالإقرار والإذعان والاعـتراف الذي يسعى إليه قادة حركـة التحرّر الفلسطيني مثلهم مثل إيران في هذا البعد، وهو الأمر الذي طالما يأبى العالم أن يمنحهم إياه حتى الآن فيمـا تسعى إليه المقاومة الفلسطينية، ومـا باتت تسعى إليه المقاومة اللبنانية أيضاً، والذي لن يناله أيّ من هؤلاء الثلاثة إلّا بشق الأنّفس على ما يبدو.

هذا الاعتراف الذي لا يزال الغرب الاستعماري يتمنّع عن الإقرار والإذعان له بخصوص

الإيرانيين - والذي تتكثف صورته أكثر ما تتكثف في مجال المعالجة العنصرية والكيدية للفها النووي على سبيل المثال الواضح والساطع- تماماً كما هو فاعل دوماً مع الفلسطينيين منذ أن سُلبت هويتهم مع أرضهم وسائر حقوقهم، مرة بحجة عدم مواءمتها مع المعايير «المتعارف» عليها دولياً، ومرة بذريعة «خروج» الطرف المعني هنا على الشرعية الدولية، وهو ما رأيناه أيضاً بأم أعيننا وبالشكل الوحشي والتعسّفي اللامعقول مع قضية المقاومة اللبنانية أيضاً طوال عشرين عاماً أو يزيد.

إنها بالمناسبة نفس المقارنة التي سبق للمناضل الإيراني أنْ عملها بينه وبين المناضل الجزائري أيام الكفاح الذي خاضته حركة التحرّر الوطني الجزائرية من أجل تثبيت الجزائر عربية مسلمة، أمام إصرار المستعمر الفرنسي وعناده على اعتبار الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفرنسية.

وبالتالي فالمشكلة هنا تتجاوز ذلك التضامن التقليدي المعروف بين أبناء القومية الواحدة كما هو موجود بين الأقطار العربية التي تنتمي إلى وطن واحد وأمة واحدة كما هو مفترض، أو أبناء الدين الواحد لبلد واحد بعينه، أو أبناء التاريخ المشترك، أو سائر مجالات الاشتراك المعروفة فحسب.

إنه أبعد من ذلك بكثير، خاصة عندما يصبح أشبه بشعور داخلي عميق غائر في أعماق ووجدان الشخصية الإيرانية المناضلة، ممهور بالقهر والمعاناة تجاه تحريف إلى جانب سرقة الوجه الحقيقي لبلاده خلال العصور الملكية الاستبدادية البائدة، بما يدفعه وهو يكافح من أجل استعادة «هوية» «إيرانه» الحضارية والوطنية والدينية التي اختُطفت لقرون من قبل الاستعمارين القيصري القاري شمالاً مرة، والإمبريالي البحري جنوباً مرة أخرى، إلى أن يتماهى على الدوام مع كل أشكال النضال ضد التمييز العنصري أو العرقي أو الطائفي أو القومي أو الديني في كل مكان، لا سيما إذا ما تكثف هذا النضال والكفاح وصار يطال حق الوجود نفسه، كما هو الحال مع قضية مثل القضية الفلسطينية، حيث يبرز في صورة «إنكار للهوية الوجودية» بكل أبعادها الانتمائية مهما ضاقت تلك الدائرة أو اتسعت قومياً أو دينياً أو حضارياً.

لأنّه في هذه الحالة تبرز كل أشكال الاستلاب والتعنّت على رفض وجود شعب برمّته مجرّد الوجود لا في دائرة ترابه الوطني فحسب، بل وفي دائرة قومه وفي دائرة دينه، وهي القضية التي باتت بالمناسبة تطال كل نضالات شعوب المنطقة من حيث انتماؤها إلى عالم

مترابط يحمل مضمون الانتماء الحضاري المتواصل عبر هوية موحدة.

تلك الهوية التي نشهد اليوم جميعاً كيف تناثرت أشلاؤها في تضاريس نسيج من المجتمعات الإسلامية المتقطعة الأوصال، والتي لم تعد القوى المهيمنة على استعداد للاعتراف بها إلّا في إطار ما صار يطلق عليه بـ «الشرق الأوسط الكبير» مرة، وبـ «الشرق الأوسط الجديد» مرة أخرى، حتى يضمنوا تعريفاً «وجودياً» ما للدويلة الصهيونية الإسرائيلية الغاصبة. بل إن ثمة من أخذ على عاتقه من عصابة المحافظين الأميركيين الجدد من التيار المسيحي المتصهين أن يمنحها الحصة القيادية في هذا «الشرق الأوسط» المسخ الذي يخططون له.

من هنا يمكن القول: إن جامعاً مشتركاً عميقاً، ورابطاً شعورياً خاصاً وموغلاً جداً في أعماق الحضارة والتاريخ، حتى صار يجمع عملياً بين الإسلام السياسي الحاكم في إيران، وقوى المقاومة والممانعة العربية، وفي الطليعة منها الفلسطينية واللبنانية؛ عنوانه العريض هو: الكفاح من أجل «انتزاع» الاعتراف بالوجود والانتماء للهوية الحضارية الخاصة من جانبٍ ما بات يعرف بـ «المجتمع الدولي» بأي ثمن كان، وعدم الاكتفاء بمفاهيم الاستقلال الشكلية المتعارف عليها.

استناداً إلى التحليل الآنف الذكر فقط، والذي نظن أنه يلامس إلى حد كبير حقيقة الرؤى التي يحملها روّاد حركة التحرر الإيراني الدينية، يمكننا أن نفهم وندرك هذا الإصرار والتشبث بالمواقف الصارمة والقاطعة والحازمة - والتي غالباً ما توصف بالمتشدّدة، أو المتطرفة أو الراديكالية - التي تبديها القيادات السياسية التي تسلّمت السلطة في إيران منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩ حتى الآن تجاه قضية المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، والتي ستظل بنظرنا على ما هي عليه رغم كل التحولات التي طرأت، أو قد تطرأ مستقبلاً على هذا الملف، لا سيما بعد أن غدا مترابطاً أشد الارتباط على ما يبدو بملفات لا تقل أهمية أو سخونة عنه، مثل ملفات تحرير العراق وأفغانستان، فضلاً عن ملف تحرير العالم كله وتحرّره من أخطار طموحات الإمبراطوريين الأميركيين الجدد الجشعة واللامحدودة.

ذلك أن أي تردّد، أو تراجع من جانب الحاكم الإيراني، أو الطبقة السياسية الحاكمة في إيران، عن أي من المواقف المعلنة تجاه الملفات الآنفة الذكر، من شأنه أن يصيب المشروعية التي قامت عليها الثورة الإسلامية نفسها في الصميم.

إنـه إذن أبعد من مجرّد التضامن، أو التعاضـد، أو المساندة، أو الدعم لحركة تحرّرية عادلة هنا أو هناك، بل إنه أشبه بالدفاع عن النفس والدفاع عن الذات وعن المشروعية التي قام عليها المشروع الإسلامي الإيراني نفسه عندما تراهم يدافعون عن القضية الفلسطينية وأصحابهـا ومناضليها، أو القضيـة اللبنانية ومقاومتها الإسلامية والوطنية، أو عن قضايا المستضعفين في العالم من آسيا إلى أفريقيا إلى أميركا اللاتينية.

إنهـم بالدفاع عن أسوار القدس وبيت المقدس، إنما هم يدافعون عـن أسوار طهران، وعـن الأمن القومي والدينـي الإيراني، وأمن مشروعهم الحضـاري والفكري في الصميم، وليس عن أبـواب القدس وبوّابة صـلاح الدين الأيوبـي كجغرافية سياسيـة، أو موقع جيو استراتيجي كما يظن البعض فحسب.

وهكذا هو الأمر بالنسبة للدفاع عن المقاومة اللبنانية ومظلوميتها، أو الدفاع عن المقاومة العراقيـة ومظلوميتها، أو الدفـاع عن القضية الأفغانية ومظلوميتهـا، بل وحتى الدفاع عن قضايا حركة التحرّر في كافة أنحاء العالم ومظلوميتها كما أسلفنا.

قـد يقول قائل هنا: إن هذا هـو ما يدّعيه الطرف الآخر ممن يقف إلى جانب ما يسمّى بـروّاد حركة الحريـات والديمقراطيـات وقضايا حقـوق الإنسان وما شابـه، ممن يحمل المشاريـع «الشـرق أوسطيـة» المشار إليها آنفـاً، والذي يقف على الضفـة الأخرى مما بات يطلَق عليه بـ «المشروع» الإيراني إذا جاز التعبير.

لهؤلاء نقول: لكن ثمة فرقاً كبيراً وشاسعاً بين المشروعين؛ ألا وهو أن ما يسمّى بمشروع الحريات والديمقراطية الأميركي إنما يقوم أساساً على الصرف والدفع من الأمن الوطني، أو القطـري لهذا البلد أو ذاك من البلدان العربيـة أو الإسلامية، لصالح العدو الصهيوني الـذي لا جـدال ولا خـلاف كما يفترض علـى زيفـه، ولا على عدوانيتـه ونوايـاه التوسّعية وارتباطـه بالأطماع الاستعماريـة والإمبريالية العالمية، فيما يقـوم «المشروع» الإيراني على الدفـع والصرف من أمنه القومي الخاص لصالح وحسـاب هذا البلد العربي أو الإسلامي الخاص، الذي يتماهى مع مقاومته أو ممانعته أو نضالاته العادلة.

وهذا بالضبط هو الفرق بين مشاريع العنف والإرهاب المنظّم والقتل على «الهوية» الذي يحملـه المستعمـرون لأوطاننـا، وبين مشاريع النضـال والكفاح من أجل الدفـاع عن الهوية الحضارية لبلداننا، والإصرار على انتزاع الإقرار الدولي بها، والاعتراف لها بخصوصيتها

ومكانتهـا المستحقة تاريخيـاً وجغرافياً وعقيدياً، طبقاً لكافة الأعـراف والقوانين الأرضية والسماوية المعترف بها.

وهنـا يظهـر الفرق والبـون الشاسع بين مـن يريد لمنطقتنـا وأمتنا وبلادنـا وأوطاننا «وحدات سياسية جغرافية» طارئة ومؤقتة وغير مستقرة قائمة على مقولة: «الهويات» القلقة والمتقاتلـة والمتنـاحـرة، وبين من يريد لها أوطاناً حقيقية وأصيلـة ثابتة ومستقرة تقوم على التعدديـات الثقافية والقومية والمذهبية أو الطوائفية المتصالحة، في إطار الهوية التوحيدية والواحدة التي لا تقبل القسمة الاستعمارية البغيضة.

هـذه هـي الخلفية الحقيقية برأيـي المتواضع للشعـار العميق المعاني الـذي رفعته يوماً القيـادة الإيرانيـة العليا ممثّلةً بالإمام روح الله الموسـوي الخميني، ومعها الشعب الإيراني المناضل والشريف في وقت مبكر من عهد ثورتها المعاصرة: «اليوم إيران وغداً فلسطين».

وهـذا هو العمق الحقيقي الذي يقف وراء مشروع «يـوم القدس العالمي»! تماماً كما هو نفس العمق الذي يقف اليوم خلف كل المواقف الحازمة والثابتة التي ترفعها القيادة الإيرانية مجتمعـة، بمن فيهم الرئيس أحمدي نجـاد، تلك المواقف التي يحاول البعض تشويهها من خلال نعتها بالمتشدّدة، أو المتطرّفة، أو الراديكالية، والتي ستظل هي نفسها في أفق الثورة والدولة الإيرانية المستقبلية، ما دامت إيران في أكناف «المشروع» النضالي العلمائي المكافح من أجـل استقلال البلاد النـاجز، ومعها فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، وسائر دول وشعوب وأمم آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وهـا نحـن نعيش اليوم تداعيات هـذا التمازج علـى الساحات الإقليميـة المختلفة، وفي طليعتهـا ساحة الكفاح والجهاد والمقاومة اللبنانية المشرّفـة، التي باتت اليوم رمزاً يفتخر بـه كل العرب والمسلمين، بـل وكل أحرار العالم وشرفائـه في أركان الكرة الأرضية الأربعة، بـل قبلة كل ثوار العـالم التواقين للتحرّر من نير آخر ما تبقى من أشكال التمييز العنصري واغتصاب الأرض والحقوق، المتمثل بدويلة الإرهاب الصهيوني وسيدها الإمبريالي الوحشي والجشع، المتمثل بإدارة الإمبراطوريين الجدد في واشنطن.

حوار الإسلاميين حول مشاركة حماس في العملية السياسية

د. عزام التميمي[1]

فاجأ فوز حماس في انتخابات يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦ الأوساط السياسية في العالم العربي، وولّد جدلاً في أوساط الإسلاميين حول ما إذا كان اختيار الحركة المشاركة في العملية السياسية موفّقاً أم لا، وكادت أوساط إسلامية كثيرة تنال من حركة حماس نقداً وتقريعاً لولا أن المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة سبقها إلى فرض حصار على الحركة بسبب رفضها قبول الشروط الثلاثة التي فرضتها عليها الرباعية الدولية مقابل الاعتراف بفوزها في الانتخابات والتعامل معها. تقدم هذه الورقة نماذج من الحوارات التي جرت بين النخب الإسلامية حول مشاركة حماس في الانتخابات ثم حول تشكيلها للحكومة الفلسطينية.

أولاً: تمهيد:

ما إن أُعلنت نتائجُ الانتخابات الفلسطينية التي جرت يوم الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦ حتى سرَت الصدمة في أوصال الجسد العربي الممتد من المحيط إلى الخليج. وبينما أُصيبَ كثير من المراقبين حول العالم بالذهول، احتفلت بعض أوساط الإسلاميين بالنتيجة التي جاءت لتؤكّد قناعتهم بأن الشارع العربي لو أعطي حرية الاختيار ما كان لينتخب إلّا المرشحين الممثلين للتيار الإسلامي الذي طالما سعت الأنّظمة السياسية القائمة إلى تحجيمه، وعملت جاهدةً على قمعه بكافة الوسائل المتاحة لديها مسنودة في ذلك من قبل زعيمة «الليبرالية الديمقراطية»، الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي في لندن.

ولعل مصدر صدمة المراقبين أن كافة استطلاعات الرأي التي نُشرت خلال الفترة التي سبقت الانتخابات كانت تتوقع فوز حركة فتح في الانتخابات، مع احتمال أن تحصل حركة حماس على ما يكفي من المقاعد لتمكينها من تشكيل معارضة معتبرة في المجلس التشريعي القادم. كان أحد هذه الاستطلاعات، والذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث المسحية والسياسية في مطلع ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥، قد أفاد بأن حركة فتح تتمتع بدعم خمسين في المائة من الجمهور الفلسطيني بينما لم تتمتع حركة حماس بدعم أكثر من اثنين وثلاثين بالمائة من الجمهور. وتنبأ استطلاع آخر للرأي أجراه نفس المركز في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥ بأن حركة فتح كانت ستحصل على ٤٣ بالمائة من أصوات الناخبين مقابل ٢٥ بالمائة لصالح حركة حماس. وفي استطلاع ثالث للرأي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي في الفترة من ٥ إلى ٦ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦ حصلت حركة فتح على ما يزيد قليلاً عن ٣٩ بالمائة بينما كان نصيب حركة حماس قريباً من ٣١ بالمائة. وفي استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث المسحية والسياسية بين الناخبين المغادرين لقاعات التصويت بعد أن أدلَوا لتّوهم بأصواتهم حصلت حركة فتح على ٤٢ بالمائة بينما حصلت حركة حماس على ٣٥ بالمائة. وفي استطلاع مشابه أجرته جامعة بيرزيت حصلت فتح على ٤٦,٤ بالمائة من الأصوات بينما حصلت حماس على ٣٩,٥ بالمائة؛ إلّا أن كل هذه الاستطلاعات كانت خاطئة، فقد فازت حركة حماس بأربعة وسبعين مقعداً بينما فازت حركة فتح بخمسة وأربعين مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي المائة واثنين وثلاثين.

بعض من خيّبت هذه النتيجة آمالهم ذهبوا إلى الرأي بأن الناس إنما صوّتوا لحركة حماس عقاباً منهم لحركة فتح، ولعل تفسيرهم هذا يحتمل جزءاً من الحقيقة. فما من شك في أن بعض الناخبين استخدموا أصواتهم للتعبير عن احتجاجهم على فشل عملية السلام أو على الفساد الذي استشرى داخل السلطة وداخل حركة فتح؛ إلّا أن فوز حركة حماس في الانتخابات يمكن أن يُعزى إلى غير ذلك من العوامل، وما من شكٍّ في أن تعليل الناخبين لتفضيلهم حركة حماسَ على حركة فتح اختلف من فئة إلى أخرى. فبعض الناخبين عللوا اختيارهم حماس بأنهم أرادوا أن يكافئوا هذه الحركة المناضلة على ولائها للقضية والتزامها بالحقوق الفلسطينية الأساسية وعلى رأسها حق العودة، فنسبة لا بأس بها من الناخبين، وهؤلاء يشكّلون الأغلبية العظمى في قطاع غزة بالذات، هم من اللاجئين

الذيـن أُخرجوا من ديارهم ظلماً وعدواناً حينما تأسّس الكيان الصهيوني في موطنهم عام ١٩٤٨، وما زالوا منذ ذلك الوقت، مَن بقي منهم على قيد الحياة أو ممن خلفوهم من أبناء وأحفـاد وأحفـاد أبناء، متعلقين بالعودة يلوذون بمن يمنّيهم بهـا ويناضل من أجل تحويلها مـن حلم إلى حقيقة. فحركة حماس ترفض الاعـتراف بشرعية الكيان الصهيوني أو بحق إسرائيـل في الوجود على أي جزء من الأرض الفلسطينية. أما حركة فتح، فكانت قد قرّرت عـام ١٩٨٨ – من خـلال قيادتها لمنظمة التحريـر – الاعتراف بحـق إسرائيل في الوجود مقابـل أن يُعـترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعـب الفلسطيني، الأمر الذي اعتبره كثير من الفلسطينيين خيانةً لمشروعهم النضالي في سبيل العودة إلى ديارهم التي انتُزعوا منها بالقوة عام ١٩٤٨. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت حركة حماس، منذ أن ولدت في ديسمبر ١٩٨٧، أنهـا البديـل الذي يمكن أن يعوّل عليه كحركة مقاومة وطنية لا تغيّر ولا تبدّل، وأنها على استعداد لتحمّل تبعات ذلك مهما كانت جسيمة.

مـن العوامـل الأخرى التي قد تفسّـر تفضيل بعض الناخبين حركـةَ حماس على حركة فتـح هو سجلّ حركـة حماس، وحركة الإخـوان المسلمين التي خرجـت حماس من رحمها، في تقـديم الخدمـات الاجتماعيـة والتعليميـة والصحيـة للجمهـور مـن خـلال شبكة من الجمعيـات والمؤسسـات الطوعيـة والخيرية المنتشـرة في الضفة الغربية وقطـاع غزة منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، أي بعد سنوات قليلة من توسع الاحتلال الصهيوني عـام ١٩٦٧ ليشمل كافة الأراضي الفلسطينية. وهنـاك من يضيف إلى هذا العامل التحول الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني منذ نكسة عام ١٩٦٧ باتجاه مزيد من التدين والالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة، مما جعل حركة حماس الإسلامية أكثر قبولاً لدى الناس وأقرب إلى ضمائرهـم مـن حركة فتح التي كانت قيادتها على الأقل تمثـل التيار العلماني المتغرّب في المجتمـع الفلسطيني، وهو التيار الذي يتحمّـل بنظر الكثيرين المسؤولية عما لحق بالأمّة من هزيمة وضياع.

ثانياً: الإسلاميون والعملية الديمقراطية:

بقـدر ما كان فوز حركة حماس مخيّباً لآمـال أنصار ومؤيدي حركة فتح محلياً وعالمياً، وبقدر ما كان مرعباً لأنّظمة الحكم المستبدة والقمعية في المنطقة، تلقّت الدوائر الإسلامية عـبر العالم أخبار فوز حركة حماس ببهجـة وغبطة وسرور. ففوز حركة حماس كان بمثابة

برهان جديد على أن الشعوب المسلمة حينما تعطى حريتها في الاختيار، فإنّ الإسلاميين هم الأوفر حظاً في نيل ثقتها والفوز بمبايعتها. مع ذلك، ورغم أن معظم الإسلاميين والحركات الإسلاميـة سرّها فوز حركة حماس، إلّا أن الخلاف بين الإسلاميين على نجاعة المشاركة في العملية الديمقراطية هو اليوم أشد منه في أي وقت مضى. فبعض الإسلاميين يعارضون الديمقراطية لأسباب عقائدية (أيديولوجية)، إذ يرون بأنها تتعارض مع الإسلام معارضة تامّـة. غيـر أن أعداداً متزايدة من الإسلاميين يعتـبرون المشاركة في العملية الديمقراطية مضيعةً للوقت والجهد، مستدلّين على ذلك بأن الممارسة الديمقراطية الوحيدة التي يُسمح بها في العالم الإسلامي هي تلك التي تضمن احتكار النخب الموالية للغرب للسلطة، ولا أدل علـى ذلك، من وجهـة نظرهم، مما جرى في فلسطين مؤخراً، حيث أُنزل العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني بأسره وأطبق عليه الحصار وفُرضت عليه القيود لأنّ الناس أولوا حماس ثقتهـم وصوتوا لهـا في الانتخابات. ويشير هـؤلاء الإسلاميون أيضـاً إلى التجربة الجزائرية في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث تدخّل الجيش الجزائري بتحريض ودعم كامل مـن فرنسا لإلغاء الانتخابات ووقف العملية الديمقراطية للحيلولـة دون الفـوز المحقق لجبهـة الإنقاذ الإسلاميـة، وكانت عواقب هـذا التدخل الفج اندلاع الفوضى وانتشار الهرج والمرج مما أودى بحياة ما لا يحصى عدده من أبناء الشعب الجزائري.

يمكـن إزاء الموقـف مـن السلطة والحكـم تمييز عدد مـن التوجهات داخـل الحركات الإسلاميـة أو ضمـن ما بات يُعرف بظاهرة «الصحوة الإسلاميـة». ما من شك في أن أهم قضية تختلف فيها الحركات الإسلامية المعاصرة لدرجة التنازع والشقاق وتبادل الاتهامات هـي قضية الديمقراطية، والمشاركة في العملية السياسية التي تديرها أنظمة حكم لا تتبنى الإسلام منهجاً للحكم والحياة.

هنـاك جماعات إسلامية تقبـل بالأمر الواقع وتعـترف بشرعية الأنّظمـة القائمة، ولا تـرى ضرورة أو مشروعية النهوض في وجه هذه الأنّظمة أو حتـى السعي لإصلاحها، فهي مـن وجهة نظر المنتسبين إليهـا أنظمة شرعية صالحة وطاعتها واجبـة. يمثل هذا التوجه بعض الجماعات السلفية التي تقر بشرعية النظام السعودي على سبيل المثال. ويجدر هنا التنبيـه إلى أن مصطلـح «السلفية» في هذا السياق إنما هـو نعت يُنتحل من قبل (أو يُضفى علـى) اتجاهـات إسلامية معينة تدّعي الالتـزام بمرجعية أساسها القـرآن والسنة وسيرة

«السلف الصالح». ورغم أن «السلفية» ظلت عبر مراحلها المختلفة حركة إصلاح وتجديد، إلّا أن بعض تجلّياتها، وبشكل خاص تلك التي تُنسب إلى «الوهابية»، انتهى بها المطاف إلى التذرع بالأمر الواقع والتماهي فيه والدفاع عن مشروعيته. مثل هذا التوجه لا توجد لديه في العادة طموحات سياسية، بل يركّز جلّ اهتمامه على مسائل تتعلق بالحفاظ على نقاء العقيدة، وصحة العبادة، وحماية الأخلاق. وينزع هذا التيار السلفي إلى التأكيد على التوحيد الخالص، وتنقية الإسلام من البدع، ويتخذ في العادة موقفاً مناهضاً للتصوف والتشيع.

ومن نماذج التيارات الإسلامية غير السياسية الحركة التي تعرف «بجماعة التبليغ والدعوة»، وهي حركة عالمية ينتشر منتسبوها الذين يُعدّون بالملايين في كافة أرجاء المعمورة، داخل العالم الإسلامي وخارجه، وبشكل خاص في الغرب. ولدت هذه الحركة في شبه القارة الهندية عام ١٩٢٦ على يدَي الشيخ الصوفي محمد إلياس (١٨٨٥-١٩٤٤)، ومنهجها في العمل يتلخّص في تلقين أفراد الجماعة مبادئ الإسلام، وتعليمهم ممارسة الشعائر، ثم إرسالهم في مهمات دعوية لتجنيد أتباع جدد. وجماعة التبليغ غير مسيسة، ورفضها للسياسة لا يقتصر على عدم الاهتمام، بل يتعداه إلى منع الأتباع من الانشغال بأية نشاطات سياسية، والنأي بأنفسهم عن المشاركة في الانتخابات، للاعتقاد بأن أنظمة الحكم الفاسدة ستذهب حينما يشاء الله وتحل محلها بشكل تلقائي أنظمة صالحة تحكم الإسلام في كافة شؤون الحياة كنتيجة للجهد المبذول من قبل الجماعة في إصلاح الأفراد والمجتمعات.

موقف حماس من الديمقراطية:

ينسجم موقف حماس من الديمقراطية والمشاركة في السلطة في نظام حكم غير إسلامي مع المدرسة الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تنتسب حركة حماس إليها. وفيما يتعلق بالديمقراطية، يرى منتسبو هذه المدرسة الفكرية بأن الديمقراطية، من حيث هي نظام يستهدف إقامة الحكم الصالح، تنسجم مع الإسلام انسجاماً تاماً[1].

تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في الإسماعيلية على يد الشيخ حسن

---

(١) لمزيد من التفاصل حول موقف الإخوان المسلمين من الديمقراطية والمشاركة في السلطة، يمكن الرجوع إلى الفصل الثالث وعنوانه: **"The Question of Democracy"**، من كتاب: Rachid Ghannouchi: A **Democrat Within Islamism**، لمؤلفه عزام التميمي، الناشر جامعة أكسفورد: New York: OUP، ٢٠٠١.

البنّــا (١٩٠٦-١٩٤٩)، الذي مزج ما تدرب عليه مــن روحانية أثناء انضوائه في «الطريقة الحصافيــة الصوفية» بالسلفية التي تلقاها من انتسابه إلى المدرسة الفكرية للشيخ محمد رشيــد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥)، التلميذ الوفي للشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) الذي كان بدوره رفيق درب الشيــخ جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧). سرعان ما تلقى الجمهور المصــري مشروع البنّا الإصلاحي بالقبول، فاتسعت قاعــدة الجماعة وانتشرت فروعها في كافة أرجاء القطر المصري، ثم ما لبثت أن انتشرت في الأقطار العربية المجاورة مثل فلسطين والســودان والعــراق وسوريا، وتعدّتها إلى أن أصبحت حركة عالميــة. تركزت أولوية مشروع البنّــا في تنبيه الشعب المصري إلى أهمية الوحــدة والتماسك، وتمثلت أهداف حركته على المــدى البعيد **أولاً**: في تحرير الوطن الإسلامــي من النفوذ الأجنبي، **وثانياً**: في إقامة دولة إسلاميــة في كافة أرجاء الوطن الإسلامي. إلّا أن البنّا كان مدركاً لاستحالة تحقيق أي من الهدفــين دون إعادة تأهيل الأمة بدءاً بتربيــة الفرد وانطلاقاً نحو إصلاح الأسرة والمجتمع إصلاحــاً تدريجياً. وذلــك هو المنهج الذي امتثلت به وسارت عليــه فروع الإخوان في العالم العربي، بما في ذلك في فلسطين، التي تأسس فرع الإخوان فيها بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانيــة مباشرة. يُعتبر الإخوان اليــوم، ليس في مصر وحدها، بل حيث وجدوا حول العالم، في طليعة المطالبين بالإصلاح السياسي من خلال التحول الحقيقي نحو الديمقراطية.

إلّا أنــه بالرغــم مــن الموقف الرسمي لحركــة الإخــوان العالمية، فليس مــن غير المعتاد أن يسمــع المرء من بعضــ منتسبي الجماعة، بمــا في ذلك بعض أبــرز مفكّريها، تحفظات واعتراضــات على الديمقراطيــة، وإن كان في الغالب لأسباب تتعلــق بالممارسة والتطبيق لا المبــادئ. بعض هؤلاء يُعربون عن معارضتهم للديمقراطية بشكل عام أو لمجرد المشاركة في نظــام حكم غير إسلامي[١]. والبعض الآخر يميّز ما بــين المشاركة في الانتخابات، والتي لا يــرون مشكلة فيهــا، والقيام بتشكيل الحكومة سواء منفردين أم بالاشتراك مع غيرهم؛ إلّا أن مــا يميّز الإخوان عن غيرهم من الجماعات هو أنــه، وبالرغم من تعددية الرأي ووجود هامشــ واسع للاختلاف داخل البيت الإخواني، فحالمــا يتم التوصل إلى قرار بالمشاركة في العملية السياسية فإنّ أعضاء الجماعة يلتزمون به قولاً وعملاً.

بعــد مــرور ما يقــرب من تسعة أعــوام على إجــراء آخر انتخابــات رئاسيــة وتشريعية

---

(١) معارضــة الديمقراطيــة في الأوســاط الإسلامية يجري استعراضهــا بشيء من التفصيل فــي الفصل السابع من الكتاب المشار إليه أعلاه.

فلسطينية، تلقى الناخبون الفلسطينيون دعوة في التاسع من يناير ٢٠٠٥ لانتخاب رئيس جديد[١]. قررت حركة حماس عدم الترشح للانتخابات التي اعتبرتها شأناً فتحاوياً يستهدف بالدرجة الأولى تنصيب محمود عباس خليفة لياسر عرفات. لم تدعُ حماس إلى مقاطعة الانتخابات ولكنها في نفس الوقت لم تشارك فيها، ولعلها فعلت ذلك لصالح مروان برغوثي، القائد الفتحاوي الميداني المعتقل في سجون الاحتلال، لو أنه سُمح له بالتنافس مع محمود عباس على منصب الرئاسة[٢].

لشهور خلت تداول قادة حماس بشأن استراتيجية الحركة السياسية في مرحلة ما بعد ياسر عرفات. وكانت أولى أولويات الحركة البتَّ فيما إذا كانت ستشارك في الانتخابات التشريعية التي وعد محمود عباس بتنظيمها في صيف ٢٠٠٥. وكانت الحركة قد شاركت في الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة

(١) كان ياسر عرفات قد انتُخب رئيساً للسلطة الفلسطينية في العشرين من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦، وحصل على ما نسبته ٨٨,٢ بالمائة من الأصوات، ولم ينافسه في الانتخابات سوى السيدة المسنة سميحة خليل، التي لم يسمع بها معظم الفلسطينيين إلّا للمرة الأولى. أما الانتخابات التشريعية، التي قاطعتها حركة حماس وعدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى، فتمخضت عن فوز حركة فتح بواحد وخمسين مقعداً من المقاعد الثمانية والثمانين للمجلس التشريعي.

(٢) لم يخفَ على المراقبين للحراك السياسي في الساحة الفلسطينية أن جيل الشباب من منتسبي حركة فتح ومؤيديها كانوا يرغبون في ترشح مروان برغوثي للرئاسة، فهو في نظرهم بطل الانتفاضة الثانية الذي عاقبته إسرائيل باعتقاله ثم إصدار حكم بالسجن عليه مدى الحياة. استجاب مروان لرغبة الشباب في فتح فرشّح نفسه، إلّا أنه ما لبث أن سحب ترشيحه بعد أن مارست عليه قيادة الحركة ضغوطاً شديدة كانت مزيجاً من الترغيب والترهيب، والإطراء والتوبيخ. يُعتقد بأن إسرائيل ساعدت عباساً في إقناع برغوثي بسحب ترشيحه، فهي من جهة هددت بأنها ما كانت لتطلق سراحه حتى لو انتخبه الشعب الفلسطيني رئيساً للسلطة، ومن جهة أخرى، وعدت بإعادة النظر في وضعه إذا ما ترك الميدان لعباس. كما أن بعض كبار المتنفذين في حركة فتح بدأوا بالتحذير من عواقب ترشيخ برغوثي التي كان يُخشى أن تؤدي إلى انشقاق داخل حركة فتح مما سيخدم أغراض حركة حماس ويعزز وضعها. ولعل التخوف من هذا المصير هو ما دفع بقبائل فتح المتنازعة إلى تجميد الصراع فيما بينها وتوحيد صفوف ناخبيها خلف المرشح الرسمي الوحيد للحركة، محمود عباس. ويذكر أن قرار مروان برغوثي بسحب ترشيحه جاء إثر تردد عدد من كبار المسؤولين في حركة فتح عليه في سجنه لإقناعه بالعدول عن الترشيخ؛ نظراً لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين هددوا بوقف الدعم المالي والسياسي لحركة فتح إذا ما فاز بالرئاسة شخص آخر غير محمود عباس.

عام ١٩٦٧ وحققت نتائج باهرة[١].

بفضل ما حققته حركة حماس من فوز في الانتخابات البلدية في قطاع غزة، فقد كان قادة حركة حماس هناك الأكثر حماسة للمضيّ قدماً والمشاركة في الانتخابات التشريعية الموعودة. لقد زادتهم النتائج ثقة بقدرة حركتهم على الفوز بأغلبية مريحة في أي انتخابات قادمة. في المقابل، لم يكن قادة حماس في الضفة الغربية متحمّسين جداً، وكان أكثرهم معارضة للانتخابات قادة الحركة في مدينة الخليل[٢]. وكان هاجس هؤلاء القادة ومصدر قلقهم أن يعتبر الجمهور قرار الحركة المشاركة في الانتخابات دليلاً على نفاقها ومؤشراً على كيلها بمكيالين، وهي التي قاطعت انتخابات عام ١٩٩٦ وأفتى بعض علمائها حينها بحرمتها نظراً لأنّها استمدت مرجعيتها من اتفاقية أوسلو للسلام والتي رفضتها الحركة رفضاً قاطعاً واعتبرتها غير شرعية. أما قادة حماس في المعتقلات الإسرائيلية فقد كانت مواقفهم مزيجاً من القبول والرفض، ومن التردّد والحماسة، وفي المقابل، كان قادة حركة حماس في الخارج أكثر ميلاً إلى المشاركة، ولم يلبث الأمر أنْ حُسم بشكل نهائي في اجتماع المجلس الاستشاري، أعلى سلطة في الحركة، والذي نظر أعضاؤه فيما قدم إليهم من حجج وآراء، وانتهَوا بدورهم إلى اتخاذ قرار بالمشاركة لما في ذلك من مصلحة للحركة والقضية، ولما لدى كوادر الحركة في الخارج والداخل من توجه يعزز خيار المشاركة.

وبحسب تصريح للسيد عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس ورئيس لجنة الانتخابات، فإنّ قرار المشاركة تم التوصل إليه بعد مباحثات مكثفة واستشارات معمّقة، شملت كافة المؤسسات والأجهزة التابعة للحركة في الداخل والخارج وكذلك معتقلي حماس في السجون الإسرائيلية. وكانت ثمرة هذا الحراك الموافقة على المشاركة شريطة ألا تكون

---

(١) جرت الجولة الأولى من المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤، وشملت أريحا وخمساً وعشرين قرية من قرى الضفة الغربية. فازت حركة فتح بأغلبية المقاعد في سبعة عشر مجلساً بلدياً (ما مجموعه ١٣٥ مقعداً) بينما فازت حركة حماس بأغلبية المقاعد في سبعة عشر مجلساً بلدياً (ما مجموعه ٧٥ مقعداً)، وجاءت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المرتبة الثالثة. ثم فازت حماس بسبعة من أصل عشرة مجالس بلدية (أو ٧٨ من ١١٨ مقعداً) في الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في قطاع غزة يوم ٢٧ يناير ٢٠٠٥. ولم تفزْ حركة فتح بأكثر من ثلاثين مقعداً بينما فازت الجبهة الشعبية بمقعد واحد وفاز بالمقاعد التسعة الباقية مرشحون مستقلون.

(٢) تشتهر مدينة الخليل بأنها معقل قوي لحزب التحرير، ولعل قادة حماس في المدينة تخوفوا من أن يكون، لحزب التحرير الذي يعارض الديمقراطية بقوة ويدعو إلى مقاطعة الانتخابات، تأثير على مشاركة عموم الإسلاميين في الانتخابات مما قد يرجّح كفّة التيارات العلمانية لصالح حركة فتح، رغم تضاؤل شعبية هذه الأخيرة مقارنة بحركة حماس في المدينة وما حولها من قرى.

هذه المشاركة بأي شكل من الأشكال على حساب التزام الحركة بصيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي إلى أن ينتهيَ الاحتلال[1]. وأضاف الرشق بأن القرار كان منسجماً مع التوجه الشعبي، وجاء تعبيراً عن رغبة الشعب الفلسطيني في أن يرى جميع الفصائل تشارك في العملية السياسية. فقد خلصت القيادة إلى أنه بالنظر إلى التغيرات الكبيرة، وبشكل خاص تلك التي تمخضت عنها الانتفاضة الثانية، فقد انتهت حقبة أوسلو وولّت إلى غير رجعة، ولذلك يرجّح أن تكون انتخابات يناير ٢٠٠٦ خالية من أي تلاعب أو قيود. أما مقاطعة الحركة لانتخابات ١٩٩٦ فقد بُرِّرت بوجود معوّقات حالت دون أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة؛ خاصة في ضوء احتكار حركة فتح لكافة مفاصل العملية السياسية. وهذا ما يشرحه الرشق بقوله: «مقاطعتنا لتلك الانتخابات لم تكن لأسباب عقائدية، ولم تتعلق إطلاقاً بما إذا كانت المشاركة في الانتخابات حلالاً أم حراماً، وإنما تعلقت فقط بتقديرنا نحن لما كانت فيه مصلحة القضية والشعب. كنا نعلم بأن مصير اتفاقيات أوسلو هو الفشل، وبأن عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ستصل حتماً إلى طريق مسدود وستنهار. قررنا في ذلك الوقت النأي بأنفسنا عن العملية السياسية لأنّنا لم نرد أن ندعم تسوية ظالمة بأي شكل من الأشكال، وذلك أن مشاركتنا في ذلك الوقت كانت ستضفي شرعية على ما كان في رأينا أمراً غير شرعي»[2].

بمعنى آخر، كان قرار حماس المشاركة في انتخابات يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦ التشريعية قراراً براغماتياً تماماً، وكذلك كان قرارها مقاطعة انتخابات يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦ الرئاسية والتشريعية، فحينذاك كان تقييم الحركة بأن الانتخابات كانت ستجري في ظروف لا تضمن النزاهة.

عدة عوامل ساهمت في تعزيز ثقة حماس بأنها هذه المرة تشارك في عملية سياسية نتائجها ستكون في الأغلب لصالحها، وأهم هذه العوامل فشل عملية السلام بين السلطة والإسرائيليين، وتكلفتها الباهظة التي تكبّدها الشعب الفلسطيني حتى ذلك الوقت، ثم يأتي بعد ذلك غياب ياسر عرفات عن الساحة السياسية. ولا شك أن الإسرائيليين بانسحابهم الأحادي – أي من طرف واحد – من قطاع غزة مدوا يدَ العون لحماس من حيث لم يحتسبوا. عدد كبير من الفلسطينيين اعتبروا الانسحاب الإسرائيلي هزيمة لإسرائيل

(١) Azzam Tamimi, **Hamas Unwritten Chapters**, London: Hurst & Company, 2007; pp. 210-1.

(٢) نفس المرجع السابق.

وانتصاراً للمقاومة التي كانت تتصدرها بالدرجة الأولى حركة حماس وتشارك فيها فصائل مقاومة أخرى. وأخيراً، استفادت حركة حماس من حالة الفوضى التي سادت حركة فتح، ومن فقدان الجماهير الثقة بقيادة السلطة الفلسطينية بسبب الفساد وبسبب الفشل الذريع في تحقيق كثير من الوعود التي ارتبطت بعملية السلام. تلك هي أهم التغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية والتي تركت حماس بلا خيار سوى قبول تحدي اللحظة وتقديم مشروعها بديلاً لمشروع حركة فتح الذي مُني بالفشل.

أثبتت حماس خلال الأعوام القليلة الماضية تمتعها بقدرة فائقة على استشعار مزاج الرأي العام الفلسطيني في فلسطين وفي الشتات، وبدا لها أن هذا الرأي العام يميل بشكل كبير نحو اغتنام فرصة عملية سياسية تجري في ظروف أقل ما يقال فيها: إنها لصالح حركة حماس. ومع ذلك، سرعان ما وجد قادة حماس ومتحدثوها في الداخل والخارج أنفسهم في موقع المدافع عن الذات، وفي حاجة لأنّ يذكّروا ناقديهم بأن حماس ليست حركة مقاومة فحسب، وإنما مشروع لإصلاح المجتمع الفلسطيني وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه في مختلف المجالات. وجد رموز الحركة أنفسهم مطالبين بتقديم تفسيرات أو تبريرات لموافقتهم على الانضمام للعملية السياسية بالرغم من رفضهم قبول ذلك قبل عشرة أعوام.

في السابع عشر من إبريل (نيسان) ٢٠٠٥ عقد الدكتور محمد غزال، عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية، مؤتمراً صحافياً في مدينة نابلس أعلن فيه قرار المشاركة، وأجاب عن تساؤلات الصحافيين حول السبب الذي جعل الحركة تقبل المشاركة الآن بينما انتهجت سبيل المقاطعة من قبل. أشار الدكتور غزال إلى أن قرار المشاركة جاء إثر مداولات واستشارات مكثفة شملت مختلف أجهزة ومؤسسات الحركة ومجالسها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في مراكز الاعتقال الإسرائيلية. ومضى يقول: بأن هدف حركة حماس هو تعزيز توجه الحركة نحو خدمة الشعب الفلسطيني في كافة المجالات، ورعاية وحماية مصالح الشعب وحقوقه ومكاسبه، والمساهمة في بناء هيئات ومؤسّسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كافة نواحي الفساد والخلل، وإنجاز الإصلاح الوطني الشامل.

لعله من الواضح أن الحاجة إلى تبرير قرار المشاركة في الانتخابات نجمَ عن القلق من أن قرار المشاركة قد يساء فهمه في الأوساط الإسلامية خارج إطار الحركة. ومن هنا يأتي

التأكيد على المتغيرات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك في محاولة حثيثة لكسب تعاطف وتقدير الدوائر الإسلامية لهذا التغيير في استراتيجية الحركة. وفي سياق ذلك جاء تأكيد غزال في مؤتمره الصحافي على أن مشاركة حركة حماس في الانتخابات إنما جاءت نزولاً عند رغبة الشعب في أن يرى كافة القوى والفصائل تشارك في العملية السياسية، وبأن القرار بالمشاركة قد أخذ بعين الاعتبار التغيرات التي أحدثتها المقاومة، والتطورات التي نجمت عن الانتفاضة وعن التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني عبر السنين. وكان من الضروري أيضاً التأكيد على أن المشاركة في العملية السياسية لن تكون على حساب برنامج المقاومة ولن تشتمل على تنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية. ومما قاله غزال: «لقد تجاوزت انتفاضة الأقصى اتفاقيات أوسلو، وهناك وقائع سياسية جديدة على الأرض، ونحن ننطلق في قرارنا من واقع ما بعد الانتفاضة، وأهم ما يميز هذا الواقع التأييد الشعبي العارم للمقاومة»[1].

ثم مضى غزال موضحاً بأن حماس لم تجد تعارضاً بين وجودها في المجلس التشريعي والتزامها بخيار المقاومة، وأضاف بأن التواجد داخل المجلس التشريعي لا يعني بالضرورة المشاركة في الحكومة، الأمر الذي دفع بعض المراقبين للاستنتاج بأن الحركة لم تكن حتى ذلك الوقت قد حسمت أمر مشاركتها في الحكومة. وحينما سئل عما إذا كانت هناك معارضة داخل حماس لقرار المشاركة، قال غزال بأن أي قضية تتم مناقشتها داخل مؤسسات الحركة لها مؤيدون ومعارضون، موضحاً أن ذلك بالضبط ما حدث حينما نوقش الموضوع إبان انتخابات عام ١٩٩٦. ثم استدرك قائلاً: «ولكن، حينما يتم التوصّل إلى قرار نهائي عبر الشورى، فإنّ جميع أعضاء الحركة يلتزمون به»[2].

حينما اقترب موعد الانتخابات، وجد قادة حركة حماس أنفسهم مضطرين مجدداً لطمأنة الرأي العام الإسلامي بأنهم كانوا يسيرون في الاتجاه الصحيح، وخاصة أن الحركات الإسلامية المناهضة للديمقراطية مثل «القاعدة» و«حزب التحرير» أخذت تكثّف نقدها، متهمة حماس بالماكيفيلية وبالتفريط بالحقوق وبخيانة القضية الفلسطينية. في

(١) محمد غزال: المؤتمر الصحفي المنعقد في قاعة سليم أفندي في مدينة نابلس، يوم ١٧ إبريل (نيسان) ٢٠٠٥، نقلاً عن موقع مركز الإعلام الفلسطيني. يشار هنا إلى أن الانتفاضة الثانية اندلعت رداً على اقتحام إرييل شارون – زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك – لساحة المسجد الأقصى المبارك في القدس يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠.

(٢) المرجع نفسه.

محاولـة للتصدي لهذه الحملة من الهجمات، خصّ سعيـد صيام، عضو القيادة السياسية للحركة في قطاع غزة، صحيفة السبيل الأردنية الأسبوعية بمقابلة فنّد من خلالها الادعاء بـأن حركـة حماس كانت تسعـى لخدمة مصالح حزبيـة على حساب المصالـح الإسلامية العليا. ومما قاله في لقائه الصحافي ذاك:

«نقـول لأولئـك الذين يشيرون إلى قرار حماس بمقاطعـة انتخابات ١٩٦٦ ليزعموا بأن حماسـ تُحلّ وتُحرّم خدمـةً لمصالح حزبية: إن ذلك غير صحيـح. فنحن لا نحلّ ولا نحرّم خدمـة لمصالحنا الخاصة، وإنمـا ننهج سياسة تقوم على الشريعـة بهدف خدمة المصالح الوطنيـة كمـا تقدرها الحركة. ففي عـام ١٩٩٦ رأت الحركـة أن مشاركتها في الانتخابات مـا كانت لتخـدم مصالح الشعب الفلسطينـي، وكان واضحاً في ذلك الوقـت أن كل الأمور كانت تمر من تحت عباءة أوسلو، وأثبتت الأيام بعد ذلك أن البقاء خارج المجلس التشريعي كان ذا فائـدة عظيمة لشعبنـا ولحركتنا. أما الآن، وبعد عشر سنوات عجاف، وبعد المعاناة الهائلـة لشعبنـا، وإثر انتهاء ما يسمـى بأوسلو، قررت الحكومـة أن تشارك. وفي الحقيقة، فـإنّ التصريح الـذي صدر عنا عام ١٩٦٦ لم يذكر الحرمة أو الحـلّ، وإنما أعلن المقاطعة على أساس رؤية سياسية معينة. إذن، فالقضية هنا لا تتعلق بفتوى تحرّم أو تُحلّ. إن الذي يحدد ما إذا كنا سنشارك أم سنقاطع هو تقديرنا لما فيه المصلحة بناء على رؤية تقوم على الشريعة»[1].

كمـا ورد التأكيد على انتهـاء أوسلو وفقدانها لقيمتها في تصريح أدلى به الدكتور أحمد بحـر في سيـاق دفاعه عن قرار الحركة بالمشاركة في الانتخابـات؛ ففي مقال نشر في موقع مركز الإعلام الفلسطيني كتب أحمد بحر يقول: «من المؤكد أنه بعد هزيمة العدو وانتصار المقاومـة، لم يعـد لاتفاقية أوسلو أي قيمـة، كما لم تعد لغيرها مـن الاتفاقيات التي جاءت بعدها أي قيمة، مثل تينيت، وميتشيل، وخارطة الطريق. فقد داستها جميعاً دبابات شارون. وبالمقابـل فقد غـيرت المقاومة الخريطـة السياسية للشعـب الفلسطيني، حيـث انتصرت المقاومة على التفاوض، والبوصلة الآن تشير باتجاه تحرير القدس تماماً كما تحررت غزة. بـات اليقـين بذلك عامّاً يشمل حتـى أولئك الذين أيدوا التفاوض ودافعـوا عنه، فقد اقتنع الكثـيرون الآن بأن الإسرائيليين لا يفهمون إلّا لغة القـوة، وأن السلام الوحيد الذي يسعَون وراءه هو ذلك الذي يحفظ لهم أمنهم ويقضي على المقاومة، ويجلب مزيداً من الدمار على

---

(١) سعيد صيام، مقابلة مع السبيل الأردنية، عمان، الأردن، ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥ .

الشعب الفلسطيني في مجالات الأمن والأخلاق والاقتصاد والسياسة»[1].

في الأيام التي سبقت انتخابات الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)، وصلت وسائل الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة عدة بيانات منسوبة إلى كوادر في حركة حماس لم تعلن عن هويتها، تنتقد فيها قرار المشاركة في الانتخابات وتشكك في شرعية قيادة الحركة. أحد هذه البيانات حمل توقيع «جناح عبد الله عزام في حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين»، وخلاصته الإصرار على أن الانتخابات القادمة ستجري ضمن إطار أوسلو، ولذلك فهي غير شرعية. بينما لم يكن بالإمكان التأكد من مصداقية هذه البيانات أو صحة نسبتها إلى كوادر في حماس، فإنّ أحد الشخصيات البارزة في الحركة في قطاع غزة، وهو الشيخ أحمد نمر، أصدر فتوى تحرّم أي نوع من المشاركة في الانتخابات التشريعية. رفض أحمد نمر في تصريحه ذلك التفسيرات والتبريرات الصادرة عن زعماء حركة حماس مؤكداً أن الادعاء بأن الظروف قد تغيّرت غير صحيح، فهو يرى بأن انتخابات ٢٠٠٦ كما انتخابات ١٩٩٦ تنبثق من أوسلو. ما من شك في أن أحمد بحر كان يعبر عما يجيش في صدور قطاع من منتسبي حماس وأنصارها حينما تساءل عما ستؤول إليه المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي إذا ما انضمت حماس إلى العملية السياسية. وخشية أن تكون المشاركة في الانتخابات التشريعية هي الخطوة الأولى في اتجاه انهيار الحركة نتيجة لتورطها في سياسة التفاوض على تسوية سلمية مع الإسرائيليين ووقوعها في مصيدة أوسلو، تساءل أحمد نمر: «أين نجد في البرنامج الانتخابي للحركة النص على شرعية المقاومة وعلى أن أولوية الحركة هي تحرير فلسطين»[2]؟

دفعت فتوى الشيخ أحمد نمر الناطق الرسمي باسم حماس سامي أبو زهري لأنّ ينفيَ وجود انقسام داخل حماس، معتبراً الفتوى موقفاً شخصياً لمن صدرت عنه. وردّاً على التصريح الموقّع من قبل جناح عبد الله عزام في حماس، نفى أبو زهري وجود أي جناح عسكري غير كتائب عز الدين القسام داخل حركة حماس مؤكداً أن قرار المشاركة في الانتخابات إنما اتخذ نتيجة للشورى التي شملت أعضاء وقادة الحركة داخل وخارج فلسطين. ومضى أبو زهري ليتّهم «دوائر فلسطينية معيّنة» بنشر مثل هذه المزاعم، ووعد

---

(١) مقال للدكتور أحمد بحر، المركز الفلسطيني للإعلام. الرابط:

«http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/readers/article/bahar.2006/15-1-06.htm»http.

(٢) صحيفة القدس العربي، ١٨ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦، المملكة المتحدة، لندن، الصفحة الأولى.

بالكشف عن هوية الأشخاص المتورطين في هذه المؤامرة»[1].

ثالثاً: موقف الإخوان من فوز حماس في الانتخابات:

لم يكن مستغرباً أن تصدر عن الدوائر الإسلامية مواقفُ متباينة تجاه مشاركة حماس في الانتخابات. في البداية كان الجدل حول الموضوع فاتراً، ثم ما لبث أن اكتسب حرارة وشدة حينما شكّلت حماس حكومتها في مارس ٢٠٠٦. الموقف الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين حول العالم كان ينمّ عن الإقرار والدعم، ولا أدلّ على ذلك من الرأي الذي عبّر عنه إبراهيم منير، عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين والمقيم في لندن. ففي حوار تلفزيوني حول قضية مشاركة حماس في العملية السياسية بثته قناة الحوار الفضائية التي تتخذ من لندن مقراً لها، قال إبراهيم منير: «المشاركة في العملية السياسية هي شكل من أشكال المقاومة، فقضايا الجهاد والنضال والتحرير لا يمكن حسمها في جيل واحد، وهذا ينطبق بشكل خاص على القضية الفلسطينية، ولا يمكن الادعاء بوجود طريقة واحدة فقط أو أسلوب واحد فقط في هذا النطاق. ولذلك فإنّ مشاركة حماس في العملية السياسية جاءت نتيجة طبيعية لتراكم الأحداث طوال عقد مضى من النشاط الفلسطيني بدءاً بالانتفاضة ومروراً بمدريد ثم أوسلو، ثم عودة أبي عمار وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية»[2].

ودفاعاً عن قرار حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات، قال إبراهيم منير: «يعلم الناس بأن حركة حماس تقدمت ببرنامج معروف يجمع بين النشاط السياسي وتقديم الخدمات للناس داخل المناطق الفلسطينية. وقد كسبت الحركة ثقة الناس بناء على هذا البرنامج الذي لا يُغفل جانب المقاومة، كما هو معروف للجميع. أعتقد أن الأمور تكاملت بالرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر السياسية، وأعتقد أن ذلك كان تطوراً طبيعياً تماماً. وفي نهاية المطاف توجَّب على حماس أن تكون منسجمة مع إرادة الشعب الفلسطيني الذي انتخبها، وأعتقد أن الحركة أحسنت فعلاً حينما دخلت الحكم أيضاً بالرغم من المشاكل الكثيرة، وبالرغم من أن الإخوة في حماس يدركون أن هذه ليست دولة وأنه خلافاً لما تمّ

---

(١) صحيفة القدس العربي، ١٨ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦، المملكة المتحدة، لندن، الصفحة الأولى.

(٢) برنامج قضايا وآراء، قناة الحوار الفضائية، لندن ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٧.

تصويره فإنّهم لا يملكون بعد لا الأرض ولا السماء ولا الهواء»[1].

لم يشذّ عن هذا الموقف الرسمي للإخوان المسلمين، كما عبّر عنه إبراهيم منير، سوى نفر قليل من منتسبي نفس المدرسة، ومن هؤلاء الشيخ فتحي يكن، الزعيم السابق لتنظيم الإخوان المسلمين في لبنان المعروف هناك باسم «الجماعة الإسلامية». تجدر الإشارة إلى أن تحفظات فتحي يكن إجرائية وليست فكرية أو عقائدية، أي أنها لا تنبثق عن فتوى أو موقف ديني، وإنما هي تعبير عن انعدام الثقة بالعملية السياسية، وانعدام الإيمان بجدوى الانخراط فيها. ولعل تشاؤم فتحي يكن مردُّه إلى تجربته الشخصية في المشاركة السياسية في لبنان خلال التسعينيات، فقد جرب الحياة البرلمانية في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، وكانت تجربة مخيّبة لآماله، فاقم من صعوبتها الخلافاتُ التي نشبت داخل جماعته حول الخيارات الأفضل للجماعة. ورغم أنّ يكَن كان من المنادين بالمشاركة في السلطة والمدافعين عنها، إلّا أن تجربته الشخصية وتجارب حركات إسلامية أخرى أقنعته بأن دخول الإسلاميين إلى البرلمان ومشاركتهم في الحكم ممارسات غير مجدية.

ومع ذلك فإنّ يكَن يميز بين النشاط البرلماني والمشاركة في الحكم، وتجده أقل معارضة لوجود الحركة الإسلامية في البرلمان مقارنة بمشاركتها في الحكم. ففي الحالة الأولى لا تتحمل الحركة مسؤوليات جسيمة كما هو الحال حينما تصبح طرفاً في الحكومة، ومنطقه هنا أنه حينما تصبح الحركة الإسلامية طرفاً في الحكومة فإنّ عليها أن تتحمل تبعات مسؤولية الحكومة عن الاقتصاد والسياسة والقضايا الاجتماعية في الأوساط المحلية والإقليمية والدولية. ولذلك فهو يخشى، - ويؤيده في ذلك بلا شك عدد كبير من الإسلاميين، - عواقبَ الفشل في تحمل مسؤولية الحكم، وما سيكون لذلك من تأثير سلبي على سمعة الحركة، ويفضل تجنيب الإسلاميين تداعيات مثل هذه المغامرة. ومن التداعيات التي يخشاها يكن، على سبيل المثال، النزاع الذي قد ينشب بين أبناء الحركة الواحدة بسبب الخلاف على السلطة. وللتدليل على ذلك يقول: «تشير التجربة إلى أن الأحزاب الأخرى، حينما تصل إلى السلطة، تنشأ في داخلها الانقسامات، كما هو الحال مع الشيوعيين والبعثيين وغيرهم من الأحزاب». أما في حالة فلسطين، فهو يرى أن الانقسامات تولد حالة من الازدواجية. فهناك في الجهة الأولى حركة حماس وفي الجهة المقابلة حركة فتح التي تعتقد بأنها تحملت فيما مضى مسؤولية الحكم وينبغي ألّا ينزعه أحد منها. وهذا

(١) برنامج قضايا وآراء، قناة الحوار الفضائية، لندن، ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٧.

مـن وجهة نظر فتحي يكن مـا أدى إلى الانقسام، بحيث وجد الفلسطينيـون أنفسهم أمام حكومتين في فلسطين، الأمر الذي عطل عمل الحكومة وأدى إلى فرض الحصار الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني[1].

ومما يزيد في قلق فتحي يكن معاداة الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل لحركة حماس بشـكل خاص وللحـركات الإسلامية بشكل عـام، فهذه الخصومة تعنـي أن حركة حماس، وكل حركـة إسلاميـة أخرى في المنطقة، لـن يُسمح لها بأن تحكم حتى لـو تم انتخابها من قبـل الشعـب. ويرى يكن كغيره من المتشككين بأن خلفية هـذه الخصومة الغربية للحركات الإسلامية مرجعها الموقف الغربي من الدين بشكل عام وليس السياسة.

بالفعل، فالتنوير الأوروبي وُلد من رحم عملية علمنة تدريجية قلّصت بشكل متزايد دور الديـن في المجتمـع، وبدرجات متفاوتة منع الدين، ومن يمثلـه أو ينطق باسمه، من التدخل في الحيـاة السياسية في المجتمعات الغربية. وحينما زحـف المستعمرون الغربيون نحو ديار المسلمين سعَوا منذ منتصف القرن التاسع عشر لإقامة أنظمة فيها تحاكي أنظمتهم وفرض أنمـاط حيـاة تعكس ما وصلـت إليه العلمنة في ديارهـم، واستهدفوا القضـاء على سلطان الديـن الإسلامي حتى تسهـل عليهم السيطرة على المؤمنين بـه والمتحركين في الحياة على هديه والمناضلين ضد المستعمرين ممارسةً للجهاد ذروة سنامه. تلك كانت هي الأجواء التي تسللـت من خلالها العلمانية إلى المجتمعات العربية وتربعت على عرش كثير من النقاشات الفكريـة والمطارحات الأدبية ممّهدة الطريـقَ لإقامة نموذج ثقافي جديد أضحى الحاملون لـه والمستميتـون في سبيل نشره وتعميمه من أبناء الأقطـار المحتلة، يفصحون بلسان عربي مبـين عـن إعجابهم بالغـرب واحتقارهم للشرق، وعـن عزمهم على الثـورة على كل قديم متـوارث، فتلك كانت طريق أوروبا نحو النهضة، ولا بد أن تكون طريقهم كذلك. فلا عجب إذن أن يتركـز النقاش في أوسـاط رواد العلمانية العرب حول العلاقـة بين الدين والدولة، وعـن وسائـل اللحاق بركب الحضـارة الغربية بكل ما أنجزته من تقـدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والإدارة والحكم. ومن هنا جاءت الدعوة إلى إصلاح جذري يقوم على تقليص دور الديـن والمؤسسات الدينية في الحياة العامة وخاصة في شؤون السياسة والإدراة. وكان من ثمار ذلك أن أنظمة الحكم العربية في عهد ما يُعرف بالاستقلال ورثت عن المستعمرين

---

(١) فتحـي يكن، من مداخلته في ندوة بعنوان «النتائج السياسيـة لفوز حماس الانتخابي من وجهات نظر إسلامية، وإقليمية وغربية»، نظمها في بيروت منتدى النزاعات، مارس (آذار) ٢٠٠٧.

سياسة الفصل بين الدين والدولة والعزم على توسيع تطبيقاتها لتشمل أكبر نطاق من حياة الناس[١].

وبالعودة إلى الشيخ فتحي يكن، فإننا نجده يلخّص الإشكالية على النحو التالي: «منذ أن أسقط الغرب واللوبي الصهيوني الخلافة، بغض النظر عن مدى ضعفها أو قلة التزامها بالإسلام، وُضعت اتفاقية سايكس بيكو حيز التنفيذ، فإنّطلاقاً من تخوف الغرب من نهضة المسلمين في المستقبل استهدفت هذه الاتفاقية بشكل أساسي فصل السياسة عن الدين وإحلال القومية محل الإسلام. كان الهدف هو حصر الإسلام في ممارسة الشعائر والعبادات وإدارة شؤون المقابر»[٢]. وهذا ما يشكل قناعة لدى فتحي يكن، يشاركه فيها عدد متزايد من الإسلاميين، بأنه طالما ظل الغرب قادراً على التدخل في شؤون العالم الإسلامي والتأثير على السياسة والحكم فيه، فإنّ من غير المحتمل أن تُعطى العملية الديمقراطية الفرصة فيه للنجاح. ويعزز هذا التشاؤم الفرضية التي تفيد بأن الغرب بشكل عام والولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص يعتبرون فوز الحركات الإسلامية، بما فيها حركة حماس، في الانتخابات الديمقراطية تطوراً مزعجاً جداً لما تشكّله هذه الحركات من عقبة في طريق ما يخططه الغربيون للشرق الأوسط، ولما تشكله هذه الحركات من خطر على وجود إسرائيل في المنطقة.

رابعاً: موقف الإسلاميين المعارضين للديمقراطية:

واضح مما سبق أن موقف فتحي يكن المعارض لمشاركة حركة حماس في العملية السياسية، وهو بلاشك موقف شريحة معتبرة داخل المدرسة الإخوانية، إنما ينبع من إشفاقه على التجربة من أن تُمنى بالفشل. وهذا الموقف، كما أشرت آنفاً، لا علاقة له بالأيديولوجيا، وإنما هو موقف براغماتي منبثق عن الخوف من أن يفرض الفشل على الإسلاميين تارة أخرى. فتجربة الجزائر ليست منا ببعيدة، وتداعيات فشل تجربة مشاركة جبهة الإنقاذ الجزائرية - رغم أنها كانت هي الضحية — أورثت بعض الإسلاميين تشاؤماً وتخوفاً يحول بينهم وبين الإقبال على التجربة بثقة ويقين. ناهيك هنا عن إصرار الأنّظمة

(١) لمزيد من البحث في هذا الموضوع راجع كتاب: Islam and Secularism in the Middle East، من تحرير: جون إسبوزيتو وعزام التميمي، صادر عن دار نشر هيرست، لندن، ٢٠٠٠.

(٢) فتحي يكن، المصدر نفسه.

الاستبدادية في العالم العربي من المحيط إلى الخليج على استبعاد الحركات الإسلامية من مواقع القرار، وعلى الرغبة في ديكور ديمقراطي يحسّن من سمعتها ويبيّض وجهها ولكن لا يغير ولا يبدل شيئاً من سياساتها، الأمر الذي يستلزم انتخابات مقدرة بقدرها، محسوبة ومحسومة نتائجها مسبقاً، لا يحصل فيها المعارضون لسياسة الأنظمة القائمة إلّا على عدد قليل من المقاعد تزيّن به جلسات البرلمان ولا تتأثر.

في مقابل التيار الإسلامي المشفق والمتشكك، هناك تيار آخذ في الاتساع يرفض الممارسة الديمقراطية والمشاركة في السلطة على أساس أيديولوجي، ويتزعم هذ التيار في وقتنا هذا فئتان من الناس، فأما إحداهما فتلك التي تُنسب إلى القاعدة، وأما الأخرى فتلك التي تنسب إلى حزب التحرير الإسلامي، ويوجد بين هذا وذاك طيف من منتسبي التيارات السلفية التي تشارك القاعدة وحزب التحرير في وجهتَي نظرهما مع تباين نسبي في المبررات والغايات. تعتقد هذه الجماعات بأنه لا يجوز للمسلم أن يشترك مع غير إسلاميين في إدارة نظام حكم ما، إذ لا يسمح للمسلم، من وجهة نظرهم، أن يشارك في مشروع لا يستهدف إقامة حكم إسلامي أو استعادة الخلافة الإسلامية.

حزب التحرير:

يمثل الحزب تياراً متميزاً وقائماً بذاته، يركز كل اهتمامه على استعادة الخلافة الإسلامية ويعلّق عليها مستقبل الأمة الإسلامية، إذ لا يجدي نفعاً عمل لا يصب في الجهد المبذول لإقامة الحكم الإسلامي، ولا يصلح كثير مما يفعله الناس إلّا بوجود مثل ذلك الحكم. ومن يتأمل في فكر الحزب يجد أنه «مهدوي» النزعة؛ إذ يعتقد أتباعه بأن الأمور كلها ستصلح حال قيام الخلافة، فحينها ستطبق أحكام الشريعة الإسلامية، وستتحرر بلاد المسلمين من الاحتلال الأجنبي. ولعل الخلافة في هذا الفكر تعادل «المهديّ» في الفكر الشيعي حيث يعتقد الشيعة بأن قدوم المهدي سيحل كل المشاكل ويصحح كل الأوضاع الخاطئة؛ ولذلك تعلق الآمال الكبيرة على رجعته من غيبته. ويرى حزب التحرير أن الأسلوب الذي ينبغي اتباعه لاستعادة الخلافة، التي أعلنت وفاتها رسمياً عام ١٩٢٤، يتمثل في إيجاد نخبة فكرية تقوم بدورها بانقلاب باستخدام الجيش وبالاستعانة بقوة خارجية من خلال مفهوم النصرة.

تأسس حزب التحرير في مدينة القدس عام ١٩٥٣ على يدَي الشيخ تقي الدين النبهاني (١٩٠٩-١٩٧٧)، كحزب سياسي أيديولوجيته الإسلام وهدفه إحياء الأمة الإسلامية،

ووسيلتـه إلى ذلك هي إقامة دولة إسلامية واحـدة على أنقاض الأنّظمة الحالية. ورغم أن حـزب التحرير ممنوع حالياً في معظـم الأقطار العربية إلّا أنه شهد انتشاراً واسعاً ونشاطاً ملحوظـاً في كثير من الأقطـار الغربية، وخاصـة في صفوف الفتيان والفتيـات، وكذلك في فلسطين حيث لا يوجد قرار بمنعه.

يعارض حزب التحرير الديمقراطية بشدة، كمـا يعارض أي شكل من أشكال المشاركة في السلطـة، فالديمقراطيـة في أدبيـات الحزب تعـرف بأنها نظام كفر جـرى تسويقها في الأقطـار الإسلامية من قبل الغرب الكافر. فالديمقراطية لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيـد، بل هي تتناقض معه في كل نظمه وقضاياه، الكبيرة منها والصغيرة، كما تتناقض مـع مرجعية الإسلام والعقيدة التي يقوم عليها والأسس التي يقوم عليها والأفكار والأنّظمة التـي جاء بهـا. ولذلك فإنّه يحرُم على المسلمين تبنّيها أو تطبيقهـا أو الدعوة إليها. وبينما يؤكـد حزب التحريـر علـى أن الديمقراطية تنبثق عن عقيـدة مرفوضـة، ألا وهي عقيدة إقصـاء الديـن عن الحياة العامة ومنح حـق السيادة للشعب، فإنّه يـرى بأن الديمقراطية في نهايـة المطاف لا تحقق ما يدعيه أنصارها من أهـداف، ففي الغرب، كما هي الحال في أمريـكا وبريطانيا، لا يمثل أعضاء المجالس المنتخبة غالبيـة النـاس، وإنما يمثلون مصالح الشـركات وأصحـاب النفوذ. ولذلك، كما يرى الحزب، مـن التضليل والتزييف الزعم بأن المجالـس البرلمانية في الدول الديمقراطية تمثل غالبية الشعب، هذا بالإضافة إلى أن حكم الغالبية حكم غير إسلامي لأنّه يمكن أن يؤدي، كما حصل في الغرب، إلى إباحة المحرّمات كالربا واللواط.

ويـرى حـزب التحريـر أن مفهوم «الحريـات العامـة» هو أسـوأ شيء ابتدعـه النظام الديمقراطـي؛ لأنّه يحول المجتمعات البشرية إلى قطعان من الماشية. ويستدل الحزب على ذلـك بنمـاذج من الحياة العامـة في الغرب لإثبـات أن الديقمراطية تـؤدي في النهاية إلى انحطـاط الأخـلاق وإلى أن تستغلّ الأقليـة الأغلبية، وإلى سيادة نزعـة الفردية، وانحلال الأسرة، وانتشار الانحلال والدعارة، وإلى الرأسمالية والاستغلال[1].

إذا ما وضعنا معارضة حزب التحرير الأيديولوجية للديمقراطية جانبـاً، فـإنّ الحزب ـ الذي يعادي كل نشاط سياسي لا يصب في خانة الجهد المبذول لاستعادة الخلافة ـ يعتقد

---

(١) وثيقة صادرة عن حزب التحرير بعنوان «الديمقراطية نظام كفر»، بدون تاريخ ولا مكان نشر.

بأن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية إنما هو نتيجة لخطة محكمة رسمتها ونفذتها الإدارة الأمريكية، إنها خطة، بزعم حزب التحرير، جرى التنسيق لتنفيذها مع عملاء مأجورين للإدارة الأمريكية داخل السلطة الفلسطينية وحركة فتح وكذلك مع وسطاء داخل النظام المصري، وهدفها هو تمكين حماس من أن تفوز بالأغلبية حتى تؤول إليها مهام الحكم في السلطة الفلسطينية. وتفترض هذه النظرية أن حماس ورّطت نفسها باختيارها في هذا المخطط حينما وقعت على اتفاق القاهرة في مارس ٢٠٠٥، إذ بإقدامها على ذلك فإنّ حماس قد اعترفت بشكل ضمني بإسرائيل من خلال الموافقة على الانضمام إلى العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية الأمر الذي يعني الموافقة على الاشتراك في العملية الاستسلامية المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو[1].

القاعدة:

من التيارات المحسوبة على القاعدة، والمعارضة للديقمراطية ولكل أشكال المشاركة في السلطة القائمة، ما بات يُعرف بالجماعات السلفية الجهادية، وهذه سلفية من نوع مختلف عن ذلك الذي ورد ذكره آنفاً. فهذا التيار يسعى لتغيير الوضع القائم من خلال اللجوء إلى القوة سبيلاً، ولا مفرّ من وجهة نظر منتسبيه من إزالة الهياكل السياسية القائمة وتدميرها بالكامل ليحل محلها البديل الإسلامي. يلاحظ بهذا الخصوص أنه قبل ظهور الجماعة الإسلامية في الجزائر (الجيا) في منتصف التسعينيات ثم القاعدة في نهاية التسعينيات، كانت التجليات الوحيدة المعروفة لمثل هذا التيار الفكري هي المجموعات المصرية المتهمة بالتكفير مثل «الجهاد» و «الجماعة الإسلامية».

منذ أن فازت حماس في الانتخابات في يناير ٢٠٠٦، أصدر الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري عدداً من الرسائل الصوتية والمرئية يندد فيها بحركة حماس ويتهمها بالانحراف عن جادة الصواب. منذ أن ارتبط اسم الظواهري بالقاعدة أضحى أهم منظّر للتيار الجهادي الرافض للعمل السياسي السلمي، رغم أن أفكاره وتنظيراته سبقت ولادة القاعدة وعرفت من خلال كتابات منسوبة إليه. بدأ أيمن الظواهري حياته المهنية

(١) بيان صادر عن حزب التحرير، بعنوان: «التعليق السياسي: أضواء على فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتكليفها بتشكيل الحكومة المقبلة، بتاريخ ٢ مارس (آذار) ٢٠٠٦.
«http://www.hizb-ut-tahrir.info/arabic/index.php/polycomment/single/1054.

كطبيب، إلّا أنه سرعان ما تقاعد عن الطب ليصبح منظّراً لجماعة الجهاد المصرية. يرفض الظواهـري الديمقراطيـة «علـى اعتبار أنه شرك بـالله، فالتوحيد بنظـره يتطلب الإيمان بـأن التشريـع حق مطلق لله وحده، بينمـا تعرف الديمقراطية بأنها حكـم الشعب للشعب. فالشعـب هـو المشرع في العرف الديمقراطي، أما في التوحيد فـالله هو المشرّع. ولذلك فإنّ الديمقراطيـة شرك بـالله لأنّها تنتزع حق التشريـع من الله تعالى وتضعـه بأيدي البشر. يقـول الظواهـري بأنه يستنـد في استنتاجاته تلـك إلى كتابات كل من المفكـر الهندي أبي الأعلى المودودي والمفكر المصري سيد قطب، ويخلص إلى أن الديمقراطية دين جديد يؤّله البشـر من خلال منحهـم حق التشريع بلا حدود أو رقابة من سلطـة إلهية عليا. ولما كانت الديمقراطيـة في فهمه اعترافاً للبشر بالسيادة فإنّها بالنتيجة تنكر سيادة الله، وعليه فإنّ الذيـن يؤمنون بالديمقراطية، مثل الإخوان المسلمين ما بعد سيد قطب، بما في ذلك حركة حمـاس، فإنّهم يمارسون الشـرك بالله تعالى. ولذلك ليس عجباً أن يعتبر أيمن الظواهري أعضاء البرلمان أصناماً وأوثاناً، بينما الذين يشاركون في انتخابهم يمارسون عبادة الأوثان. وعليه تكـون المشاركة في العملية الديمقراطية في أي مستـوى من المستويات حراماً ويحكم على من يفعلونها بأنهم مرتّدون وكفار[1].

بـدر أول انتقـاد صريح مـن قبل أيمن الظواهـري لحركة حماس بسبـب مشاركتها في العملية السياسية في فلسطين في شريط فيديو بثته وكالة رويترز ثم قناة الجزيرة الفضائية في الرابـع من مارس (آذار) ٢٠٠٦، عدة أسابيع قبل أن تشكل حماس حكومتها الأولى. لم تقتصر رسالة الظواهري المتلفزة على الشأن الفلسطيني بل شملت أيضاً تقريعاً للأوروبيين بسبـب نشر الصور المسيئة للرسول ﷺ. ولكنه في الموضوع الفلسطيني طالب حركة حماس بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت مع إسرائيل وبأن تستمر في القتال، متهماً السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح بالخيانة، ومحذراً من أن أحداً من الفلسطينيين لا يملك حق التنازل عن حبة واحدة من تراب فلسطين. وفي إيماءة إلى أن حركة حماس تنساق في نفس

(١) أيمن الظواهري، **الحصاد المرّ**، بلا تاريخ ولا مكان نشر. ولمزيد من التفصيل حول مواقف الجماعات الإسلامية المعارضة للديمقراطية يرجى الرجوع إلى الفصل السابع من كتاب عزام التميمي بعنوان
Rachid Ghannouchi . A Democrat Within Islamism; New York:OUP; 2001.

السبيل من التفريط بالقضية، قال الظواهري: بأن العلمانيين في السلطة الفلسطينية باعوا فلسطين بفتات، ولذلك فإنّ منحهم الشرعية لا يجوز[1].

خامساً: الرد على القاعدة:

لم تقع رسالة الظواهري على آذان صماء، بل سمعها قادة حماس ووعوها، فجاءه الرد سريعاً رافضاً تهمه ومفنداً مزاعمه. حينما بث وكالات الأنباء شريط الظواهري، كان خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ينهي زيارة رسمية للعاصمة الروسية موسكو، فسأله الصحافيون عن رأيه فيما صدر عن الظواهري فقال: «حماس ليست بحاجة إلى نصيحة القاعدة، فحماس لديها رؤيتها الخاصة وهي تعمل دوماً بما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.» وجاء الرد الثاني من غزة، وعبر عنه حينها الدكتور محمود الزهار الذي نفى أن تكون حماس قد وقعت في الفخ الأمريكي حينما شاركت في الانتخابات التشريعية، مؤكداً أن دخول هذه المؤسسات لا يعني بأن حماس ستكون نسخة طبق الأصل من الفصائل الأخرى كما حذر الظواهري[2].

لم يمكث قادة حماس طويلاً حتى جاءهم رد القاعدة على ردهم عليها، وذلك أن أبا يحيى الليبي، أحد زعماء القاعدة، ظهر على الملأ في نهاية إبريل (نيسان) ٢٠٠٦ في شريط فيديو مسجل ليتهم حماس بخيانة الله، قائلاً بأن القاعدة ما كان بإمكانها أن تظل صامتة على مسلك حماس الذي يقود إلى الجحيم. بدا أبو يحيى الليبي كما لو كان يحرّض الجماهير الفلسطينية ضد حركة حماس، مع ملاحظة أنه أتبع شريطه هذا فيما بعد بعدة رسائل صوتية ومرئية لتحقيق نفس الغرض. ومما ورد في رسالة الليبي المرئية الأولى الزعم بأن حماس تخلت عن الجهاد من أجل السياسة، وبأنها خانت شبابها، وأن نشاطها الأساسي بات مقصوراً على العمل السياسي، وبأنها منذ أن قررت المضيّ في طريق السياسة فقد بدأت تنحدر إلى الأسفل، واتهم قادة حماس بأنهم خانوا حلم مقاتليهم الشباب وطعنوهم في الظهر. وفي معرض رفضه لتبريرات حماس لدخولها العملية السياسية، قال الليبي: بأن كل الحجج التي ساقتها حماس لتبرير انسياقها في المسار السياسي لا تقنع أحداً ولا حتى

---

(١) موقع البي بي سي، ٥ مارس (آذار) ٢٠٠٦: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle-east/4775222.stm
وموقع الجزيرة نيت، 6 مارس (آذار) ٢٠٠٦: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=313627

(٢) التصريحات نقلتها نفس المواقع المشار إليها في المصدر السابق.

حماس ذاتها، وقادة حماس أنفسهم لا يصدقون ما يقولون، ويعلمون يقيناً بأنهم لا يتبعون طريق الإسلام الحقيقي.

رغم أن حماس في الأصل تنظيم من تنظيمات الإخوان المسلمين، إلّا أنها لم يسبق لها أن هوجمت من قبل الجماعات الجهادية بهذا الشكل اللاذع. فحتى عهد قريب، ورغم أن القاعدة ومنتسبيها لم يصدر عنهم ما يُفهم منه إقرارهم أو تأييدهم لحماس، إلّا أنهم امتنعوا عن نقدها نظراً لشعبيتها العارمة وارتباطها بالجهاد في سبيل الله في فلسطين؛ لتحريرها من الاحتلال الصهيوني الذي تُجمع التنظيمات الإسلامية قاطبة على وجوب إنهائه واقتلاعه من قلب العالم الإسلامي. فالكيان الصهيوني في فهم الإسلاميين نمو سرطاني ورأس حربة مشروع استعماري استيطاني يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية. ولعل هذا ما يفسر شكوى الليبي في شريطه التلفزيوني من أن قادة القاعدة حاولوا إسداء النصح لحماس بشأن سياستها محذرين زعماءها بأنهم انحرفوا عن النهج القويم؛ إلّا أن حماس من جهتها حرصت على التأكيد بأن نهجها يختلف عن نهج القاعدة. والحقيقة أنه لم يحدث بتاتاً أي اتصال أو تواصل بين حماس والقاعدة، ولربما ما قصده الليبي من توجيه النصح لحماس لا يعدو كونه إشارة إلى ما صدر عن الظواهري من قبل في شريطه التلفزيوني الذي رفضت حماس ما جاء فيه مباشرة وبشكل حاسم. وهذا ما أشار إليه الليبي في معرض إعرابه عن الحسرة حين قال بأن حماس أخبرت القاعدة بأنها لا تحتاج إلى نصحها.

وفي إشارة مباشرة إلى خالد مشعل دون أن يذكره بالاسم، قال الليبي: إن بعض زعماء حماس البارزين تمادَوا خلال زيارة عاصمة الإلحاد الروسية، موسكو، بأن نأَوا بأنفسهم عن القاعدة، مصرحين بذلك علانية بعد لقاء مع زعماء روسيا الفاسدين والمجرمين، والذين هم أكثر إجراماً من شارون، ـ حسب ما صرح به الليبي ـ، وذلك في إشارة إلى دور الرئيس الروسي بوتين في قمع الشيشان الذين يتعاطف معهم المسلمون حول العالم. وهنا تساءل الليبي ما إذا كان «بوتين ونظامه الإجرامي الفاسد أولى في معادلة حماس السياسية لفلسطين من نصيحة يقدمها لها زعيم القاعدة أيمن الظواهري. ثم يمضي الليبي ليتهم حركة حماس بخيانة القضية الشيشانية من خلال اللقاء بحكومة بوتين. مما لاشك فيه أن اتهامه هذا هو صدى لامتعاض بعض الشيشانيين من زيارة وفد حماس للعاصمة

الروسية[1].

ومضـى الليبي يتهم حماس بأنها تسعى لنشر العلمانية بين الفلسطينيين، ولذلك «فإنّ القاعـدة لا يمكن أن تلتزم الصمـت إزاء ذلك لأنّ ما تفعله حماس يرقى إلى خيانة شهداء الشعـب الفلسطينـي وخيانـة الله». وتعهـد الليبي بأن «القاعـدة ستلتزم طريـق الجهاد»، مخاطبـاً كتائب القسام، الجناح العسكـري لحركة حماس: «أين قنابلكم، أين ناركم، التي ينبغـي أن تسطع كالشمس في وجه العـدو. لقد قاتل شهداؤكم من أجل الأقصى، واليوم ها أنتـم تستبدلون السيف البتّار بالحوار، وغدت حماس جزءاً من مؤامرة على الفلسطينيين. وكل من ينهج هذا السبيل يهوي في جهنم»[2].

وبمرور الزمن ازداد نقد القاعدة لحركة حماس وتصاعدت حدة لغته، فبعد عام تقريباً من صدور شريطه المرئي الذي انتقد فيه حركة حماس، نشر الظواهري شريطاً سمعياً هذه المـرة بثته قنـاة الجزيرة العربية مساء الحـادي عشر من آذار (مارس) ٢٠٠٧، شنّ فيه هجومـاً لاذعاً علـى الحركة متهماً إياها ببيع فلسطين مقابل عدد من الحقائب الوزارية في الحكومـة الفلسطينيـة. ونعى حماس إلى الأمة الإسلامية معلنـاً أنها قضت نحبَها «بعد أن سقطت في مستنقع الاستسلام»[3].

كان الظواهـري في هـذه المـرة ناقداً بشكل خاص لقرار حركة حماس تشكيلَ حكومة وحدة وطنية بالتعاون مع حركة فتح كثمرة لاتفاقية مكة، معرباً عن أسفه أن تقتفي حماس خطـى الرئيس المصـري السابق أنور السادات، ومتهماً قيـادة حماس «بالتنازل عن معظم

---

(١) أعربـت أوسـاط شيشانية عن امتعاضها من زيارة القيادة السياسية لحركة حماس إلى موسكو، ونقل عن مولادي عودوغـوف، أحد زعماء المقاومـة الشيشانية قوله: «يؤسفنا قرار حماس هذا، فزعمـاء حماس يصافحون أيادي ملطخـة بدماء ربع مليـون مسلم شيشاني بما في ذلك ٤٢ ألف طفل شيشانـي». وأضاف بأن الناس الذين يبررون قتل الشعب الشيشاني لا يمكن أن يكونوا أصدقاء ولا رفقاء الشيشان. ولعل أكثر ما أغضب الشيشانيين إجابة خالد مشعل على سؤال حول الشيشان وُجّه له أثناء مؤتمر صحافي عقده في موسكو، حيث قال: بأن قضية الشيشان شأن روسـي محلـي وأن حماس لا يمكنها أن تتدخـل فيها. هذا مع العلم بأن حماس، كغيرها مـن الحركات الإسلامية، كانـت فيما مضـى تعرب عن تأييدها لقضية الشيشـان وتعاطفها مع مطالب شعبها بالاستقـلال، وبلغ التأييد حد التعاون الوثيق بين الطرفين. ولمزيد من التفاصيل رجاء زيارة الرابط:
http://www.hri.org/news/turkey/trkpr/2006/06-03-06.trkpr.

(٢) النص منقول هنا عن تقرير باللغة الإنجليزية نشرته صحيفة يديعوت الإسرائيلية بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٧، رابطه:
http://www.ynetnews.com/articles/0.7340.L-3396525.00.html.

(٣) من تقرير أورده موقع السي إن إن باللغة العربية، ورابطه:
http://arabic.cnn.com/2007/middle - east/3/11/alqaeda.hamas/index.html.

فلسطين لليهود مقابل الاحتفاظ برئاسة الحكومة الفلسطينية»[1].

نجح الظواهري تارة أخرى في إلجاء حركة حماس للدفاع عن سياستها في الوقت الذي أدت فيه اتفاقية مكة وما تبعها من تشكيل لحكومة وحدة وطنية إلى مزيد من الانقسام في الرأي والموقف بين الإسلاميين. فبعضهم كان يرجو أن تكون الاتفاقية بداية مرحلة من التفاهم المشترك والتعاون الأوثق بين حماس وفتح، وأن تمهد الطريق لإنهاء العقوبات المفروضة على قطاع غزة. ردّت حركة حماس على الظواهري من خلال تصريح أصدرته في الثاني عشر من مارس ٢٠٠٧ رفضت فيه اتهامه لها بالاستسلام، وأعادت التأكيد على موقفها المبدئي من أن فلسطين وقفٌ إسلامي لا يملك أحدٌ التنازل عن أي جزء منه، معتبرة تصريحات الظواهري خاطئة وانتهازية، ومؤكدة على إصرارها بأنها ما كانت لتخون القضية، ومطمئنةً الظواهري ومؤيدي القضية الفلسطينية بأن حماس ستظل هي نفسها حماس التي عرفها الناس من قبل. واختتمت حماس بيانها بالتأكيد على أنها إنما شاركت في العملية السياسية وشكلت الحكومة ثم وافقت على اتفاقية مكة لا لسبب سوى الحفاظ على المصالح العليا للشعب الفلسطيني[2].

من الذين ردوا على انتقادات الظواهري أسامة حمدان، ممثل حماس في لبنان، الذي قال: «حماس لم تتنازل ولن تتنازل عن فلسطين أو عن حقوق الشعب الفلسطيني»، مشيراً إلى أن اتفاقية مكة حظيت بدعم معظم قادة الفكر والرأي في العالم الإسلامي، وأنه لن يضرها تصريح صادر عمن لم يحطْ علماً بالحقائق ولا بالتطورات السياسية. ومضى يقول: «إذا رغب أي شخص في الإعراب عن تحفظات تجاه اتفاقية مكة فإنّنا نحترم حقه في أن يفعل ذلك، ولكننا نؤكد بأن حركة حماس لن تقبل بأن تُعامَل كما لو كانت حركة غير منطقية أو كما لو كانت بحاجة إلى توجيه من شخص ما. فحماس تمكنت من الصمود في وجه الحصار الظالم المستمر منذ أكثر من عام. وكان من الممكن أن يُرفع هذا الحصار لو أن حماس وافقت على الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولكن حماس لن تعترف بإسرائيل أبداً»[3].

---

(١) نقلاً عن موقع الجزيرة بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٧، ورابطه:
http://english.aljazeera.net/NR/exeres/E63EA439-C428-4914-9985-C51D3F2118A7.htm.

(٢) النص الكامل للبيان منشور في موقع المركز الإعلامي الفلسطيني، ورابطه:
http://www.palestine-info.info/.

(٣) نقلاً عن الجزيرة التي نشرت التصريح على موقعها بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٧، ورابطه:
http://english.aljazeera.net/NR/exeres/C2710B3A-52A2-4971-AB27-B4D4DB072377 htm.

مــا كان أيمن الظواهري ليَسرَّ بشيء كما سر بانهيار حكومة الوحدة الوطنية وبالطلاق البائــن بــين حماس وفتح. فبعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، أطل أيمــن الظواهري من خلال شريـط صوتي جديد يطري فيه على حماس لما أنجزته عارضاً عليهـا دعمــه الكامل رغم أنه منذ أسابيـع قليلة ندد بها بشدة. وجـد أيمن الظواهري من المفيـد لأغراضــه أن يقتبس من رئيس الـوزراء الفلسطيني إسماعيل هنيــة قوله: إن تياراً داخل حركــة فتح كان يخطط لانقلاب بإشراف الجـنرال الأمريكي كيث دايتون بمساعدة النظام المصري الذي درّب وسلّح خمسة آلاف من أتباع محمود عباس. ولم يكن الظواهري ليفــوت الفرصة دون أن يوجه اللوم لبعض قادة حماس لتبنيهم بعض المواقف، ومن مواقف قــادة حماس التي انتقدهــا اعتبارهم القضيــة الشيشانية شأناً روسيــاً محلياً، وانتقادهم لتصريحات أسامة بن لادن. ثم طالب الظواهري حماس بأن تصحح مسارها قائلاً: «عليكم أن تتذكروا بأن الحصول على السلطة إنما هو وسيلة لتطبيق شرع الله في الأرض»[1].

بـدا الظواهري مزهواً كمــا لو أن أحداث يونيــو (حزيــران) ٢٠٠٧ أثبتت صحة وجهة نظــره، ممــا أهله لأنّ يحذر حماس بــأن من العبث الاشتراك في العمليــة السياسية. وليس الظواهــري وحيــداً في رؤيته تلك، ففــي أوساط الإسلاميين الكثيرون ممــن تشكّلت لديهم نفس القناعة.

سادساً: الجدل الجاري:

منذ أن استولت حركة حماس على قطاع غزة وانهارت حكومة الوحدة الوطنية والجدل دائــر في أوســاط الإسلاميين حول العالم، بشــأن جدوى المشاركة في العمليــة السياسية في ظــروف كتلك التــي كانت سائــدة في الساحة الفلسطينيــة. من الملاحـظ أن الأيديولوجيا تراجعت كعنصر من عناصر هذا الجدل، بينما يتركز النقاش حول عدم جدوى الانضمام إلى اللعبة الديمقراطية، ولعل التركيز على هذه المسألة هو ما أكسب متحدثين باسم بعض الجماعــات مثــل حزب التحرير والقاعدة بعضــ الوجاهة لأنّ الأحداث جــاءت لتصدق ما ذهبــوا إليه من قبل من عبثيــة الممارسة الديمقراطية. كما لم يعــد مستغرباً أن توجد مثل هــذه القناعــات لدى بعض الذين كانوا فيما مضى يؤيدون قرار حماس المشاركة في العملية

---

(١) تقرير لموقع السي إن إن العربي بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٧، ورابطه:
http://arabic.cnn.com/2007/middle-east/6/25/hamas.zawahiri/index.html

السياسية والذين احتفلوا بفوزها الكبير في الانتخابات التشريعية وابتهجوا بانتصارها.

أحد الذين كانت لهم مواقف مشفقة على حماس من مشاركتها في العملية السياسية المحامي المصري منتصر الزيات، الذي بات يعرف بمحامي الجماعات الإسلامية والخبير بشؤون الحركات الإسلامية السياسية. بعد أن نجحت حماس في الانتخابات نشر الزيات مقالاً بعنوان: «ورطة حماس»، أعرب فيه عن رأيه بأنه بعد فوزها في الانتخابات باتت كل خيارات حماس صعبة[1]. عاد الزيات وعبر عن نفس الموقف بعد أربعة عشر شهراً في حوار تلفزيوني حول موقف الإسلاميين من فوز حماس في الانتخابات التشريعية. فبعد أن قال بأنه، ككثيرين غيره، أدهشه هذا الفوز، أكد على أن حماس ما زالت في ورطة، وبأنها وقعت في الشرك الذي نُصب لها تماماً كذلك الذي نصبته بلدان عربية وأجنبية لبعض الحركات الإسلامية التي وافقت على المشاركة في العملية السياسية.

مما قاله الزيات: «كنا نود لحماس أن تبقى في موقع المواجهة مع العدو الصهيوني، وأن تمارس المواءمة مع قيادة منظمة التحرير، هي تتولى المواجهة والمقاومة لأنّها في الأساس حركة مقاومة، وحركات المقاومة أو التحرر تقود المقاومة، فإذا ما انتصرت تولّت السلطة، لكن الغريب، أو الشاذ، أن تتولى حركة مقاومة السلطة الرمزية في ظل وجود الاحتلال. هنا تثور الإشكالية، كنا نود من إخواننا في حماس أن يتركوا موقع السلطة الهزيل هذا لمنظمة التحرير بحسبانها صاحبة أوسلو، فهي التي شرعت أوسلو أو وقعت على الاتفاقية، والتي على أساسها تكونت السلطة. حماس كانت من الحركات المقاومة التي رفضت أوسلو، هي الآن دخلت في رواق أوسلو، وهذه إشكالية ثانية». ومضى يقول: «صحيح أن الشعب الفلسطيني أعطى صوته لحماس، فمن المؤكد أن لها حضوراً في الشارع، لكن هذا من تمام الشرك لأنّ الشارع لن يستطيع في النهاية كله أن يتحول إلى حركة المقاومة، أي ببساطة وتلقائية أريد أن أقول توضيحاً لفكرتي: بأن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في ظل حكومة حماس، ونحن نرى الموظفين كل يوم عبر الشاشات ينظمون الاعتصامات ويشكلون حركات غضب لعدم حصول الموظفين على مرتباتهم، فلعل هذا مما قصد بتوريط حماس»[2].

---

(١) نشرت **مقالة منتصر الزيات** بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٦، ويمكن الرجوع إليها على الإنترنيت، الرابط:

http://elzayat.com/show- artcl - 117 htm.

(٢) **برنامج قضايا وآراء**، قناة الحوار الفضائية، عرض البرنامج لأول مرة بتاريخ ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٧.

ومـن منتسبـي نفس هـذه المدرسة الفكريـة الذين انتقـدوا مشاركة حركـة حماس في العملية السياسية هاني السباعي الذي يترأس مركز المقريزي، والذي يتخذ من لندن مقراً لـه والمعروف بصلات وثيقة بالجماعات الجهادية المصرية. يرى السباعي أيضاً بأن حركة حماس استُدرجت إلى المشاركة في عملية سياسية عبثية، مؤكداً أن هذه المشاركة إنما تمت تحـت مظلة «أوسلو». ويعزو السباعي موقف حماس إلى عدم قدرتها على مقاومة الضغوط الممارسة عليها بعد أن نجح الإسرائيليون في تصفية عدد من قادتها وبعد أن فرض الغرب عليهـا حصاراً شامـلاً. وفي إيماءة إلى حركة فتح، ينتقد السباعـي حركة حماس لوضعها يدهـا في يد مـن اعتبرهم قتَلة ومجرمين تآمروا على سفـك دم قادتها، ويُتبع ذلك بهجوم لاذع علـى النظام السعودي الذي توسط بـين حماس وفتح من خلال الدعوة إلى لقاء مكة، موبخـاً حماس علـى قبولها هذه الدعـوة وعلى توقيعهـا لاتفاق مكة الـذي استدرجها إليه «الأمـير بنـدر عراب الأمريـكان في السعودية لكي يأخذ منها صك الاعـتراف بهذا الكيان غير المعترف به أصلاً». ويرى السباعي أن حماس «خسرت قادتها الذين قتلوا وتم الضغط عليهـا عن طريق الحكومـات، وخاصة من خـلال المخابرات المصرية، التـي قالت لهم: لا تثأروا للشيخ ياسين، ولا تثأروا للرنتيسي، ولا تثأروا لهؤلاء القادة الكبار العظام». ويتساءل: «مـاذا جنت؟ لم تجنِ إلّا الحنظـل وجنت للأسف الشديد أن باتت الآن تخلع عرى التمسك بالثوابت الشرعية عروة عروة، فهي الآن تعترف بحدود عام ٦٧ من باب ما يسمى الواقعية السياسيـة نتيجـة للضغوط والآن تعترف بهذا الكيان أصـلاً». إلّا أن الأطم من وجهة نظره أن حماس، تلك الجماعة الإسلامية التي انتخبها الشعب على أساس أنها ستحكم بالشرع، انتهى بها المطاف أن تدخل الانتخابات تحت مظلة أوسلو[١].

إلّا أن لحماس مـن يدفـع عنها مثل هـذا النقد، ويتصـدى للدفاع عـن مواقفها، ومن هـؤلاء فـرج شلهـوب، مدير تحريـر صحيفـة السبيـل الأردنية، وهـي صحيفـة أسبوعية تصدرهـا جماعـة الإخوان المسلمـين في الأردن. ففي نفس البرنامـج التلفزيوني على قناة الحـوار الفضائية، يؤكد فرج شلهوب أن حركـة حماس رشحت نفسها والشعب الفلسطيني اختارها، وهو الذي دفعها أو حملها على أن تصبح هي الحكومة الفلسطينية أو هي المجلس التشريعـي الفلسطينـي. ويرد شلهوب علـى القائلين بأن حماس خضعـت للاستدراج حتى تنضـوي ضمـن أوسلو قائلاً: «نحـن نظلم حركة حماس ونظلم الحقيقـة حينما نتكلم عن

(١) **برنامج قضايا وآراء**، قناة الحوار الفضائية، عرض البرنامج لأول مرة بتاريخ ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٧.

مشاركتها في ظل أوسلو. فمشاركة حركة حماس إنما جاءت على أساس التوافق الفلسطيني الموقع في القاهرة والذي تجاوز مسمى أوسلو باعتبار أن أوسلو لم تعد قائمة؛ بل إن أرييل شارون أعلن بعبارة صريحة أن اتفاق أوسلو لم يعد قائماً وأنه لا يلتزم إزاءه بشيء، وبالتالي فإنّ أربعة أعوام من الانتفاضة الفلسطينية الثانية كرّست واقعاً جديداً لم يعد لأوسلو أي وجود فيه». والتوافق الفلسطيني الذي يشير إليه شلهوب هو ما بات يُعرف باتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، والذي أبرم في مارس ٢٠٠٥، والذي أسّس لبدء مرحلة جديدة على أساس الشراكة السياسية، وعلى أساس أن تجرى انتخابات نيابية وبلدية وأن يعاد بناء منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تصبح فعلاً إطاراً ممثلاً للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وحتى يتسنى لحماس والجهاد الإسلامي الانضمام إليها. ولذلك يؤكد شلوب بأن «مشاركة حماس بصورتها التي رأيناها كانت هدماً كلياً لأوسلو». ويذكر شلهوب منتقدي حماس بأن الحركة تصر رغم الحصار والاستهداف على تكريس أنه لا يمكن بحال الاعتراف بإسرائيل. وتفنيداً لفكرة الاستدراج يتساءل شلهوب: «من يا ترى استدرج من؟ فالآن تعيش إسرائيل واقعاً صعباً جداً. كما أن الإدارة الأمريكية المعنية بتسوية سياسية في المنطقة تجد نفسها أمام واقع صعب أيضاً. فحلفاء أمريكا وإسرائيل في الجانب الفلسطيني لم يعودوا مؤثّرين كما ينبغي في المعادلة الفلسطينية، وبالتالي، فإنّ الانتخابات وفوز حماس وحضورها في السياسة الفلسطينية كرس واقعاً جديداً مفاده أنه لا يمكن تجاوز قوى المقاومة أو اعتبار أنها غير موجودة.» ويوضح شلهوب بأن حركة حماس كانت إزاء الانتخابات أمام خيارين، إما أن تشارك وأن تكشف عوار هذا الواقع السيء موجدة مركز ثقل وتأثير وفعالية لقوى المقاومة في صنع القرار السياسي، وإما أن تعتزل فتجري الانتخابات النيابية والبلدية دون مشاركة حماس فيفوز بها حلفاء إسرائيل وأمريكا[1].

سابعاً: الوضع الراهن:

تسيطر حركة حماس اليوم على قطاع غزة بينما تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية، ورغم استمرار الحصار على قطاع غزة فلا يوجد ما يشير إلى أن العقوبات الدولية أدت إلى إضعاف حركة حماس أو النيل من شعبيتها، بل شعبيتها في تنام في قطاع غزة وفي الضفة الغربية على حد سواء. في هذه الأثناء يستمر الجدل بين الإسلاميين حول جدوى

---

(١) برنامج **قضايا وآراء**، قناة الحوار الفضائية، عرض البرنامج لأول مرة بتاريخ ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٧.

أو مشروعيـة مشاركة حماس في العمل السياسي، فهو لم يتوقف منـذ ما قبل الانتخابات، ولا أظنــه سيتوقف؛ إلّا أن كفة المؤيدين لخيارات حمـاس السياسية آخذة في الرجحان منذ أن حصـل الحسم العسكري في يونيو (حزيران) ٢٠٠٧، حينما أنهت حركة حماس احتكار الأجهـزة الأمنيـة التابعة لحركة فتح للنفوذ في القطاع، وحصـل التمايز بشكل لا لبس فيه بـين فريق يسير في نهج التسوية السلمية القائمـة على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وفريق يرى المقاومة سبيلاً لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق. لقد أثبتت الأحداث صواب موقف من ذهب من الإسلاميين إلى أن المشاركة في العملية السياسية لا تعني التنازل. وهذا الموقـف المدافع عن حماس، والذي يتصدر له أتباع المدرسة الإخوانية بشكل رئيسي، يتعزز يومـاً بعد يوم بسبب صمود حركة حمـاس ورفضها تقديم أي تنازلات رغم تنامي الضغوط الدولية والإقليمية عليها، بما في ذلك رفضها لشروط الرباعية التي أعلن «المجتمع الدولي» بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن رفع الحظر عـن حماس وعن قطـاع غزة مرهون بالموافقة عليها والامتثال لها.

الإسلاميون ومسألة السلطة

د. عبد الإله بلقزيز[1]

-I-

منذ تكوُّنِ مجال سياسي في الإسلام المبكر، في لحظته النبوية – المدينية بالتحديد، وخاصة بعد نشوء خلاف بين الصحابة حول الخلافة وما أفضى إليه ذلك الخلاف من حروب وفرقة وانقسام، كانت المسألة السياسية (= مسألة الدولة والسلطة) في قلب مسائل الوعي الإسلامي التي ما انقطع الانشغال بها، والخلاف حولها، بين المسلمين منذ ذلك الحين. كانت العناية الشديدة بأمر السلطة والدولة عند المسلمين وثيقة الارتباط بحاجة الاجتماع الديني الإسلامي لاجتماع سياسي يحفظ له التماسك ويوفِّر له فرص الامتداد والانتشار، وخاصة مع إيمان المسلمين بعالمية رسالة دينهم وفيضها عن حدود النطاق الحجازي والجزيري والعربي الذي انطلقت منه، وبما يحملونه – بمقتضى النص – من تكليف شرعي بالقيام بأمر نشر الدين في العالمين. وبغير دولة أو سلطان (= سياسي) لا يكون ذلك ممكناً كما قام على ذلك دليل من تجربة الدولة النبوية في المدينة. ما كان الخلاف يجري، إذاً، على هذا الصعيد من إدراك حاجة الدين إلى السياسة والسلطان (على مثال حاجة الدعوة إلى الدولة قبلاً)، وإنما كان مداره على الشرعية السياسية: على من يَؤُولُ إليه أمر إمامة الجماعة الإسلامية وسياسة اجتماعها.

من النافل القول: إن أسباباً سياسية واجتماعية عدة تقف وراء ذلك الخلاف الطاحن الذي مزّق وحدة المسلمين بعد غياب نبيّهم وصانع وحدتهم، وإن من تلك الأسباب المصالح والطموحات وتوازنات القوى القبلية التي ما انقطع تأثيرها في العهد النبوي. لكن أحد تلك

(١) أستاذ محاضر في جامعة الحسن الثاني بالمغرب.

الأسبـاب كان – وما يزال حتى الآن- غياب التشريـع القرآني التفصيلي والصريح لمسائل السلطة والدولة والاجتماع السياسي. لقد مال فريق من المسلمين إلى القول: إنَّ الإمامة في الإسلام محكومة بالنص والتعيين وهي لا تستقيم أو تتحصل شرعيتها بغير ذلك. وعارض فريـق آخر هذا الرأي بالقول إنها تكون اختياراً وبيعة، بل وفرض روايته. لكن مسألة غياب التشريـع القـرآني أبعد من كون الخلافة نصاً أو تعييناً؛ لأنّ الخلافة (أو الإمامة) لا تجد - في الحالين- نظامها المرجعي التشريعي في النص الديني.

علـى أن غياب التشريع القرآني لمسائـل السياسة والسلطة والدولة ما منع المسلمين من تنظيـم اجتماعهم السياسي وإدارته، وإنما هم سَعوا في ذلك التنظيم وفي تلك الإدارة على نحـو جنَّبَ اجتماعهم من حـال فراغ سياسي كان سيأتي على اجتماعهم لو تَكَرَّسَ أو نَفَذَتْ مفاعيلـه. كان يسعهـم أن يجدوا في النص الشرعي بعض المبـادئ العامة الموجِّهة من دون تفصيـل. وكان يسعهم أن يجدوا في التجربة النبوية المدينيـة مستنداً مادياً وقرائن ثبوتية علـى نوع السياسة المطلوب منهم احتذاؤها. لكنهم كانـوا مدفوعين - بقوة حقائق الأشياء ومطالـب الاجتماع الإسلامي ومستجدات علاقاته- إلى عـدم الاكتفاء باليسير من النص والتجربة (النبوية)، وإلى طلب الجواب عن نوازل الواقع الاجتماعي والسياسي، خصوصاً بعـد أن اتسع نطاق الدولة والأمَّة فشمل دائرة مـن الأرض والناس - بعد انطلاق الفتوح - أوسع من ذي قبل. وإن لنا في تجربة دولة الخلافة الراشدة دليلاً على ذلك الجَهْد الخلاق الـذي بذله المسلمون (و«الطبقـة السياسية» فيهم (= الصحابـة)) للحفاظ على اجتماع سياسي ورثوه عن الحقبة النبوية وتنميته وتعظيم فرص اتساع نطاقه في المكان.

ولقد فعل فقه السياسة شبيه ذلك، أكان في صيغته السياسية الرسمية (= فقه الخلافة أو «السياسـة الشرعيـة») أو في صيغته المعارضة (= فقه الإمامـة). ربما كان فقه الإمامة أقـلّ تلوثـاً بنزعة التبرير؛ لأنّ السلطة كانت في غير آل البيت، و- بالتالي- كان أوسع حرية في الاجتهاد. لكن فقه الخلافة ما كان مفتقراً إلى الأسباب التي تحمله على ذلك الاجتهاد، وخاصـة بعـد أن باتـت الخلافةُ منصبـاً صورياً منذ النصـف الثاني من القـرن الهجري الثالث، وبات الدفاع عن وحدة الأمَّة وكيانها السياسي من أولى الواجبات وإن صارت فكرة الخلافـة إلى أفول. ومثلهـا عاش الفقه السياسي الإمامي أزمة حـادة بعد «شغور» منصب الإمـام، غِبَّ «الغيبة الكبرى» عاش فقه الخلافـة السنِّي أزمة نظيرةً بعد صيرورة الخلافة منصبـاً صوريـاً وأيلولـة السلطة إلى سلطان الأمـر الواقع القهـري. وإذا كان فقه الإمامة

قد غالب أزمة الانتظار (الطويل) فأنتج فكرة النيابة عن الإمام الغائب نيابة جزئية ثم نيابة مطلقة («ولاية الفقيه»)، فإنّ فقه الخلافة فعل ما يشاكل ذلك بإسباغه الشرعية على الدولة السلطانية مع علمه بأنها دون الخلافة منصباً ونصاباً وشرعية. في الحالين، طرأ تطور على معنى الشرعية عند فقهاء الخلافة والإمامة على السواء: لم تعد الشرعية تُدْرَكُ بمفاهيم الدين ومفرداته فحسب، وإنما (باتت تدرك) بمفاهيم السياسة والمصالح أيضاً. وهكذا لم تعد السلطة الوحيدة التي تتمتع بالشرعية هي سلطة الخليفة والإمام، واللتان دونهما لا شرعية لأيَّة سلطة، وإنما أصبحت الشرعية سياسية في المقام الأول تكفلها السلطة التي تحافظ على وحدة الجماعة وتدبّر أمور المسلمين في تلك اللحظة الانتقالية القاسية التي غابت فيها الشرعية الأصل (شرعية الخلافة وشرعية الإمامة).

لقد طوّر العقل الفقهي الإسلامي - السنّي والشيعي على السواء- آليات دفاعية ذاتية، تاريخية النَّفَس وواقعية الرؤية، في وجه الانسداد الفقهي وأسئلته الإشكالية المعلقة. وكانت تلك الآليات هي نفسها التي وفّرت له أجوبة فعّالة وناجعة عن أزمة غياب الشرعية وأخرجته من نفق فكرة الانتظار المزدوج: انتظار عودة الإمامة وعودة الخلافة. لكن هذه الآليات لم تكن فعالة في الماضي فحسب، وإنما كانت كذلك منذ فجر العصر الحديث العربي — الإسلامي، في القرن التاسع عشر وما تلاه. إن التكييف الفقهي الاجتهادي لمسألة السلطة وشرعيتها ومصدرها عند مفكرين محدثين مثل محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وعلي عبد الرَّازق وعلال الفاسي في الدائرة العربية، ومحمد حسين الغروي النائيني في الدائرة الإيرانية، والذي أفرج عن فكرة الدولة الوطنية الحديثة (الدستورية) القائمة على مبدإ التمثيل، يمثّل وجهاً جديداً من فاعلية تلك الآليات التي طورها ذلك العقل الفقهي منذ قرابة الألف عام، والتي لم تكن شيئاً آخر سوى مراعاة المصلحة والتمسك بوحدة الجماعة؛ حتى لو اقتضى ذلك تبديل الأولويات، والتَّخَفُّفَ من ثقل الواجب من أجل تحصيل الممكن عندما لا يكون الواجب ممكناً.

إن المعضلتين اللتين تكادان تمسكان اليوم بخناق الحركات الإسلامية المعاصرة: معضلة عدم التناسب بين فكرة الأمَّة (= الدينية) وفكرة الدولة الوطنية (محدودة الولاية على جزء صغير من الأمَّة)، ومعضلة عدم التناسب بين فكرة الدولة الوطنية الحديثة المحكومة بمرجعية الشريعة، (إن تينك المعضلتين) من بقايا تردُّدٍ فكري لدى إسلاميّي اليوم في الإقدام على ما أقدم عليه فقهاء الخلافة وفقهاء الإمامة أمس وإصلاحيو القرنين

السابقين الإسلاميون من تكييف اجتهادي فقهي، كرَّس شرعية الدولة ولو لم تكن دولة الأمَّة جمعاء، وكرَّس شرعية الدولة الوطنية ولو كان مصدر السلطة فيها الشعب وليس الشريعة. والأدعى إلى الاستغراب أن ذلك التردد الفكري يتوقف، عند لحظة ما منه، عن أن يبقى مجرّد تردّد يحمل عليه الطابعُ الإشكالي لجدلية العلاقة بين الدولة والأمَّة، ثم بين الدولة والدين، ليتحول إلى ازدواجية فكرية وسياسية صارخة: القول بالدولة المدنية وبالدولة المحكومة بالشريعة في آن، والاعتراف بكيانية الدولة في حدودها البشرية والجغرافية الوطنية الصغيرة وإقامة السياسة - في الوقت عينه- على مقتضى فكرة الأمَّة الروحية. ومع أن التعميم هنا لا يجوز، فإنّ الذي ليس يداخلنا شك فيه أن الأعم الأغلب من الحركات الإسلامية يعيش هذا اللون من الازدواجية في عقيدته السياسية إلى الحد الذي يوفر لمعارضي هذه الحركات المبررات الكافية لوصفها بأنها تسلك نهجاً براغماتياً غير مبدئي، وتُضمر أهدافاً تجافي المعلنة في برامجها ومواقفها، وينطوي فعلها السياسي على أكثر من جدول أعمال...

إن تركنا الاتهامات جانباً، وأعرضنا عن محاكمة النيات محسنين الظن بهذه الحركات ومصدقين ما تعلنه، جاز لنا القول: إنها لم تستوعب بعد مكتسبات فقه السياسة الاجتهادي - في العَهْدَيْن الوسيط والحديث - والأجوبة الناجعة التي قدّمها عن تلك المعضلات (وهي قديمة). إن أكثر ما ورثته هذه الحركات عن فقهاء السياسة وعن الإصلاحيين الإسلاميين وتمسكت به (هو) أولوية مسألة السلطة والدولة. أمَّا التأصيل الفكري والفقهي لهذه المسألة، والجواب عن الجدليات الحادة فيها جواباً تاريخياً وناجعاً، فلم يكن لها من ذلك نصيب إلّا في القليل النادر: والنادر لا حكم له.

ثمة من سيقول - رداً على قولنا -: إن الحركات الإسلامية حركات سياسية وليست مدارس فقهية أو تيارات فكرية حتى نطالبها بالتأطير والاجتهاد والتكييف. والملاحظة صحيحة من دون شك. لكنها لا تأخذ في الحسبان أموراً ثلاثة مترابطة: أولها أن فقهاء السياسة المجتهدين قدماء ومحدثين- لم يكونوا بعيدين عن السياسة، وإنما كانوا في قلبها: تفكيراً وممارسة (على تفاوت بين الواحد منهم والآخر)، ولم تمنعهم صلتهم بها من إعمال الاجتهاد، بل حضتهم عليه. وثانياً أن اجتهادات هؤلاء في مسائل السياسة والسلطة والدولة، وعلاقة الدولة بالأمَّة وبالدين هي ممَّا يفترض أنه تحت تصرف الحركات الإسلامية المعاصرة تأخذ منه وتنتهل بما هو تراث معرفي متصل بدائرة عملها. وهو - بهذه الصفة-

قـد يعفيها (ربما) مـن عناء التفكير والتنظير حيـث لا تُفْرِدُ لهما ضغـوط الممارسة حيِّزًا أو مساحـة. وثالثها أن هذه الحركات الإسلامية سياسيـة؛ ولأنّها سياسية، فليس يجوز لها أن تتنـاول هـذا الشأن العام والجَلَل إلّا إذا كانت مسلّحة برؤية فكريـة تتجاوز الحسابات الموضعيـة والوقتيـة والسياسية وتكـون من الشموليـة والمرونة، بحيث تجيـب عن المستجد والطـارئ أو تقـدِّم أدوات ناجحة تسمح للسياسـة بالتأقلم مع ضـرورات الواقع ومعطياته المتغـيرة. وهكـذا، إذاً، تسقط وجاهة القول بأن الحـركات الإسلامية ليست مطالبة برؤية نظرية جديدة لمسألة الدولة وعلاقاتها بالأمَّة والدين.

ليست الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة مدارس فقهية أو تيارات فكرية تملك أن تنتـج نظرية في السلطة والدولة، وفي علاقة الأمَّة بالدولة، والدولة بالدين؛ لأنّها مؤسّسات للممارسـة لا للفكر. ولكن عليها أن تستثمر مكتسبات المعرفة الإسلامية والمعرفة الإنسانية بهـذه المسألـة كـي تؤسّس لنفسها رؤيـة جديدة تستوعـب إشكالية السلطـة والدولة. ذلك وحده يسمح لها بأن تكون مؤسسات سياسية فاعلة وقادرة على أن تجيب عن مطالب الناس أجوبـة مادية وبرنامجية، وأن تقنع الرأي العام بأن رأسمالها الرمزي ليس الدين فحسب، وإنمـا السياسة أيضاً: لا بما هو قدرة تعبوية وتَجْييشِيَّة ودعوية، ولكن بما هي قدرة إنتاجية وإنجازية.

في جملة ما على الحركات الإسلامية المعاصرة أن تتناوله بالتفكير والمعالجة والاجتهاد إشكاليتـان متلازمتان هما: علاقة الدولة بالأمَّة وعلاقة الدولة بالدين، وهما معاً تتفرعان مـن جذر إشكالي واحد هو: الدولة الوطنية. والإشكاليتـان تانكَ ليستا جديدتين في الوعي الإسلامـي، وإنمـا عِيشَتَا فيه لأزمـانٍ متطاولة، وشهدتا أشكالاً متباينـة من المعالجة جمع بينها ـ في الحيّز الاجتهادي الفقهي ـ إرادة تمكين الجماعة والأمَّة من إدارة شؤونها وحفظ تماسك كيانها أو كياناتها.

من نافلة القول: إن التيارات السياسية الإسلامية المعاصرة ليست مجمعة اليوم

ـ ولا قبل هذا التاريخ ـ على رؤية واحدة للسلطة والدولة. بعضُها يخامره فكرة الخلافة والإمامة الواحدة، وبعضُها يريد الدولة الدينية التي تكون فيها الحاكمية للشريعة، وبعضُها يتحـدث بلغة العموميات عن الدولة المدنية التي تشتق شرعيتها من إرادة المجتمع، وبعضها يمزج فيها بين حاكمية الشرع وسلطة الشعب، ثم بعض آخر يُحْجِم عن المشاركة السياسية العامة؛ لأنّ الدساتير القائمة ليست إسلامية، دون أن نتحدث عمن يكفّر الدولة ويُكَفِّر مَن

يمارس السياسة باسم الإسلام في كنف أحكامها وقوانينها «الكافرة»... إلخ. وما أغناها عن القول: إننا لا نفترض هؤلاء جميعاً معنيين بالجواب عن الإشكاليتين، وإنما ندرك أن التيار الإسلامي الأقرب إلى منطق السياسة والأقل تردداً في مسألة المشاركة السياسية هو المعني - حصراً - بتَنَاوُلِ تينك المعضلتين.

في المسألة الأولى، مسألة الصلة بين الدولة والأمَّة؛ يعيش الإسلاميون شكلاً من التجاذب بين وَلاءَيْن لم يَعُودَا متطابقين منذ حصل التمزّق في كياني الأمَّة والدولة، فتوزّعتِ الأولى على أكثر من ولاية سياسية. إنه عينه التمزق الذي عاشه القوميون العرب طويلاً بين الولاء لأمة واحدة، والولاء لدول حسبوها كيانات للتجزئة الاستعمارية. كانت مشروعية الدولة في الوعي الإسلامي ممثلة - في وجه رئيس منها - في كونها دولة كل الأمَّة (الخلافة، الإمامة): المعبِّرة عن ماهيتها، والشاملة لجميع أراضيها وأهلها. وهي مشروعية يؤسسها معنى الخلافة و الإمامة بوصفهما نيابة عن صاحب الشرع. ولمَّا كانتا بهذا المعنى، امتنع إمكان حسبان المشروعية قابلة للتعدد والقسمة. أمَّا اليوم، حيث تعددت دول المسلمين، وتَمَرَّنَ فقه السياسة الإسلامي على جَبْه هذه النازلة ونظيرات لها في الالتباس والإعضال، وعلى مغالبتها بالتكييف والتسويغ، فما عاد جائزاً للإسلاميين أن يعيشوا هذه الجدلية التاريخية (بين الدولة والأمَّة) «كجدلية سيكولوجية» تمزِّق الوعي، بل بات عليهم حلها بالاعتراف - ثانياً - بالدولة الوطنية ككيان مشروع وكإطار للجماعة الوطنية وللسياسة والعمل السياسي.

هل معنى ذلك أن على الإسلاميين أن يقلعوا عن التفكير في دولة الأمَّة الجامعة، أو أن يَطرحوا ولاءهم لفكرة الأمَّة، فيحصروه في الدولة الوطنية؟ قطعاً لا؛ لأنّ أحداً لا يملك أن ينتزع من المِخْيَال الإسلامي فكرة الخلافة والإمامة (كما لا يملك أن ينتزع من المخيال القومي فكرة الدولة القومية الموحدة). لكن عليهم - كما كان على القوميين - ألاّ يضعوا إيمانهم بفكرة الدولة - الأمَّة (بمعنَيَيْها القومي العربي والديني الإسلامي) عائقاً أمام قيام الدولة الوطنية الحديثة... فيخسروا الاثنتين معاً!

أما في المسألة الثانية، مسألة العلاقة بين الدولة والدين؛ فما زال الإسلاميون (= الفريق السياسي غير العقائدي منهم) موزعين بين خطابين في مسألة السلطة، متجافيَيْن: بين خطاب ديني يشدّد على مرجعية الشريعة في الحياة العامة وفي نظام الحكم وقوانين الدولة، وبين خطاب سياسي يردد مفردات السياسة المدنية، ويوحي باختياره النهائي

لعلاقـات المواطنــة والتمثيل المــدني(= المواطني) ومرجعيــة الدستور والــرأي العام. لقد عيشَــتِ المسألــةُ عينُهــا في الماضــي الإسلامــي بعد نهاية عهــد الخلافــة، وعالجها فقهاء الخلافة بإسباغ «الطبيعة المدنية» على «الدولة السلطانية»، والاعتراف لها برسومها مقابل التسليـم لهـم بوظيفة حراسة الشرع. وعلــى النحو نفسه التمــس «الإصلاحيون المحدثون» شرعيــة للدولــة الوطنية ليس الديــن من مصادرها بما هو أحــكام. واليوم، على الحركات الإسلاميــة المعاصرة أن تعيد بناء الصلــة بينها وبين مجال السياسة، بوصفها أحزاباً ذات برامج سياسية، لا بوصفها جماعات تبليغ ودعوة لنشر تعاليم الإسلام في الناس أو لهداية الخَلْق إلى الصراط المستقيم.

هل معنى ذلك أن عليها أن تقطع قطيعة كاملة مع وظيفتها الثقافية والدعوية؟ قطعاً لا؛ لأنّ أحداً لن يملك أن ينزع عنها خلفيتها الدينية، تماماً كما لن يكون في مُكْنِه أن ينزع عن أي حــزب عقائدي آخر خَلْفيته «الأيديولوجيــة». لكنه سيكون عليها أن تتوقف عن ممارسة السياســة بوسائط عَقَديــة، وأن تحترم قواعــد السياسة المدنية والأســس التي تقوم عليها شرعية السلطة و الدولة. ولها - بعد ذلك- أن تمارس دورها الديني خارج نطاق السياسة: في الحقل الثقافي والأيديولوجي.

-II-

مــن الأخطــاء الشائعــة في الأدب السياســي العربــي المعاصــر، وغالباً حتــى في مجال البحــث الأكاديمي، الحديثُ بلغة الجَمْع والعموم عــن «الحركة الإسلامية»، أو عن « التيار الإسلامــي» في البلاد العربية. وهو حديــث ليس يستقيم مع ملاحظة ذلك التنوع الهائل في تكوينية وما يرافقه- ويؤسّسه ويقود إليه في الآن نفسه- من تباين بين قواها ومكوّناتها في المنطلقــات الفكرية، والمرجعيات الفقهية، والخيــارات السياسية والبرنامجية. وإن صحّت هذه الملاحظة في حالة تعميمات مشابهة من قبيل: «الحركة القومية» و«الحركة اليسارية»

-وهي تَصِحّ من دون شكّ - فمقدار الصّحة فيها أعلى وأظهر في حال «التيار الإسلامي» إذ الفــارق بين تيــار فيها يقاوم الاحتلال («حزب الله » و «حماس» و «الجهاد الإسلامي»)، وآخــر يهادنه ويتعامل معه، ويشارك في مؤسّساته غير الشرعية - التي فرضها بالقوة على شعــب واقع تحت الاحتلال (كما في حالة تيــار مثل ذلك الذي يمثله «الحزب الإسلامي» في العراق) -

هـو من النوع الذي لا يقبل التجاوز أو التجاهل بدعوى وجود صفة الاشتراك والتقاطع («إسلامـي») بينهمـا. كمـا أن الفارق بـين تيار فيها يؤمـن بالعمل السلمـي الديمقراطي ويشـارك في الحياة السياسية، وفي المؤسّسـات التمثيلية وبين آخر يؤمن بالعنف، ويلجأ إلى استعمال أدواته في وجه «الدولة الكافرة»، مما لا يمكن محوُه أو شطبه بدعوى وجود الجامع الماهوي المشترك بينها (= صفة الإسلامية).

هـذه المقدمـة ضرورية للقـول: إن التفكير في موقـع مسألة السلطـة والدولة في مشروع الإسلاميـين السياسـي ينبغي أن يتفـادى النظر بعين الجمـع والتعميـم إلى الموضوع، وأن ينصرف إلى ملاحظة ما بينهم من اختلافات في مقاربة المسألة. وإذا كان في حكم البداهة أن يقـال: إن المسألة الأساس في مشروع الإسلاميـين السياسي هي مسألة السلطة والسعي إلى حيـازة السلطـة (وهي كذلـك في أي مشروع سياسـي آخر في المجتمع)، فـإنّ من باب الحـذر المنهجي، وتوخّي الدقـة في التحليل البحثي في ما الذي يعنيـه هاجس السلطة لدى هذا الفريق أو ذلك من قوى «الحركة الإسلامية»، وأية مكانة يحتلها في مشروعه. وسيتبين هذا التمييز ـ أكثر ما سيتبين ـ في الحالة التي نحن في صدد مطالعتها، وهي حالة: القوى الإسلامية المقاوِمة، فهذه ـ وإن كانت السلطة من مشمولات تفكيرها وعملها الحركي

ـ لا تشبـه غيرها من الحـركات السياسيـة الإسلامية المنغمس معظمهـا في صراعات الداخل الاجتماعيـة والسياسية؛ لأنّ إشكاليتها السياسية ـ بكل بساطة ـ ليست تُخْتَصَر في المسألـة السياسية حصـراً (= مسألة السلطة والدولة)، وإنما هـي تستوعب مسألة أخرى أكثر أولوية هي مسألة التحرر الوطني أو المسألة الوطنية.

لا مـراء في أن هذه العلاقة بـين المسألة السياسية الداخليـة (= مسألة السلطة) وبين المسألـة الوطنيـة (= التحرر الوطنـي القومي) لم تنشـأ أو تبدأ مع الحـركات الإسلامية المقاومـة، وإنما عاشهـا قبلها ـ ومعها ـ سائـر الحركات السياسية العربيـة. فلقد شهدت التيـارات الوطنية والقوميـة واليسارية ـ المنخرطة في المقاومة ـ أشـكالاً من الوعي بجدلية العلاقة بين تينك المسألتين، وعلى نحو لم تكن تقيم فيه الفواصل بين المعركتين. ولكم تردَّدَت في أدبياتهـا شعارات تعبر عن وعيها التـلازمَ بين المعركتين من قبيل: الطريق إلى فلسطين أو إلى الوحـدة يمر عبر العواصم العربية، أو من قبيـل: إن التحرّر الوطني تحرير للأرض المغتصبة وللأوطان (العربية) المحكومة من الأنّظمة الرجعية والتابعة للأجنبي. وكثيراً ما كان يُخْتَصَرُ العدو في أدبياتها ـ بعبارة: الحلف الإمبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي.

ورثت الحركات الإسلامية الإشكالية عينها (أعني إشكالية الترابط بين مسألتي السلطة والتحرّر الوطني). لكنها لم ترث جميعها الرؤية السياسية نفسها إلى كيفية خوض المعركة على الجبهتين معاً وفي الآن نفسه على نحو ما كانت عليه رؤى القوى الوطنية والقومية واليسارية. ونحن نملك أن نقف على بعض التمايزات في الرؤى والمقاربات من خلال الملاحظات الثلاث التالية:

تتعلق الملاحظة الأولى بما كان يبدو على الحركات الوطنية والقومية واليسارية من إغراق في الإمساك بذلك التلازم - في وعيها - بين مسألة السلطة والمسألة الوطنية، إلى حد إسقاط فكرة الأولويات من حسبانها السياسي. ومع أن بعضها وعى باستمرار الحاجة إلى التمييز بين التناقض الرئيس (مع العدو) والتناقضات الثانوية (في صفوف المجتمع والأمّة)، إلّا أن هذا الوعي لم يبارح نطاقه النظري التجريدي، ولم يتحول إلى سياسة أو خيارات برنامجية، حتى لا نقول: إنه حوّل التناقضات الثانوية إلى تناقض رئيس. ومن علامات ذلك أنها استغرقت أكثر في معركة السلطة على حساب القضية الوطنية حتى ولو من باب تبرير ذلك وطنياً بالقول: إن حيازة السلطة تفتح الطريق أمام معركة التحرّر الوطني التي تقفلها الأنظمة التابعة والعميلة. ولعل تجربة الثورة الفلسطينية في الأردن أمثل دليل على ذلك. فلقد كان لاستراتيجية «كل السلطة للمقاومة» «المُتَبَلْشِقَة» الأثر الأسوأ على مستقبل عملية التحرر الوطني الفلسطيني من الجبهة الشرقية لفلسطين.

وتتعلق الملاحظة الثانية بتجربة الحركات القومية العربية (الناصرية، «البعث»)، وما احتلته مسألة الاستيلاء على السلطة من حيّز كبير فيها أوسع من الحيّز الذي شغلته المسألتان الوطنية والقومية. لقد كانت عبارة عبد الناصر أثناء حصار الفالوجة عن أن المعركة مع إسرائيل تبدأ في القاهرة - وما أعقب العبارة تلك من استراتيجية سياسية وضعت مسألة امتلاك السلطة في قلب الأولويات - دالة على حجم «الاهتجاس السياسي» بمسألة السلطة في خيارات الحركة القومية. وقد يقال: إنه لولا حيازة عبد الناصر والبعث للسلطة لَما أمكن خوض حروب ٥٦ و ٦٧ و٧٣. وهذا صحيح من دون شك. ولكن، ألم تكن الرغبة في الحفاظ على تلك السلطة في جملة الأسباب التي حَدَّت من المشاركة الفعالة للقوميين في المعركة الوطنية والقومية منذ ثلث قرن؟

أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق بميل الحركات الإسلامية المقاوِمة إلى تحييد الداخل وتأجيل صراعاته، بما فيها الصراع على السلطة، من أجل تمكين المعركة الوطنية من البيئة

المناسبة للإنجاز. وإذا كانت هذه المقاربة تلحظ أخطاء حركات المقاومة السابقة وتتفادى تكرارها، فإنّ العمل بهذه المقاربة إنما اقتضاه، في المقام الأول، وضعها المشروع الوطني على رأس أولويات العمل السياسي، والنظر إلى مسألة السلطة على أنها وسيلة من وسائل رفد المشروع الوطني ولكن من دون أن يتوقف العمل الوطني على حيازتها سلماً أو عنفاً.

من النافل القول: إن الحركات المقاومة ليست زاهدة في السلطة أو عن التفكير فيها بمعزل، لكنها أقل انشغالاً بها من سابقاتها و- قطعاً - من سائر الحركات الإسلامية الأخرى غير المنخرطة في المقاومة. وهي تدرك أنها كلما انغمست في صراعات السلطة، كلما فقدت بريقها كمقاومة وانحلّ رباط الإجماع الوطني عليها. ذلك ما حصل لحركة «حماس» منذ دخلت في معترك الصراع على السلطة وصولاً إلى الاستيلاء على بعضها. وذلك ما بدأ «حزب الله» يتحسّسه منذ دخل - جزئياً - في المعترك نفسه تحت عنوان: إعادة تكوين السلطة وتحقيق الشراكة في الحكم.

يشترك «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» في التزام المشروع الوطني نفسه: مشروع التحرّر من الاحتلال. لكن هذه الحركات الثلاث لا تتقاسم الرؤيةَ عينَها إلى مسألة السلطة في الداخل الوطني (اللبناني والفلسطيني)، أو هكذا أصبح الأمر في السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل، أي بعد أن جَدَّتْ رهاناتٌ عدَّلت من عزوف بعضها عن الإيغال في صراعات السلطة والنفوذ، ودفعته إلى تغيير مقاربته للمسألة. فلقد مرَّت حقبة من الزمن لم يكن يبدو فيها على هذه الحركات المقاوِمة الثلاث أنها مَعْنية بالسلطة: بالوصول إليها أو بالمشاركة فيها. وقد كرَّس ذلك العزوف منها صورة عنها بوصفها حركات وطنية وليست أحزاباً سياسية، وأن قضيتها الأساس - بل الوحيدة - تحرير الأرض لا تَقَاسُمَ النفوذ السياسي، مما كان له أبلغ الأثر في حيازتها احتضاناً شعبياً واسعاً في محيطها الاجتماعي المباشر، كما في محيطها العربي الأوسع. ثم لم تلبث الصورة أن بدأت تشهد تغييرات متفاوتة في الملامح والقسمات منذ مطلع العام ٢٠٠٥.

إذا وضعنا جانباً بعض الأدبيات النظرية التي أعلن فيها «حزب الله» - في بدايات ظهوره وصعوده - عن هدف إقامة الدولة الإسلامية (وانصرف عنها سريعاً)، وتأمّلنا في معطيات مساره السياسي وخياراته التي ذهب في سلوكها، تُطَالِعُنا حقيقة لا تقبل النكران، هي أن الحزب كرّس نفسه للمقاومة الوطنية ضد المحتل وأعرض عن الصراع الأهلي الداخلي وفي جملته الصراع على السلطة. أما مشاركته في الحياة السياسية الداخلية، فلم تكن - قبل

سنوات خلت ـ لتتعدى المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية، وهو ما استمر نهجه إلى حين مشاركته في الحكومة.

ظل الحزب مطمئناً، طيلة فترة الوجود السوري بعد «الطائف»، إلى توفير الدولة اللبنانية غطاءً رسمياً شرعياً للمقاومة (وهذا هدفه الأساس) يعفيه من المشاركة في سلطة كان له الكثير من الملاحظات الاعتراضية على سياستها الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن ذلك بسبب أن معظم حكومات عهد «الطائف» قادها الرئيس الشهيد رفيق الحريري (أربع حكومات) الذي ما أخفى «حزب الله» معارضته لنهجه الاقتصادي، فقد كان في وسع الهندسة السياسية السورية للتوازنات اللبنانية الداخلية أن تُديرَ بنجاح التوازن بين المشروعين الوحيدين اللذين شَهِدَهُمَا لبنان في هذه الفترة: مشروع المقاومة ومشروع الإعمار، وأن تنظّم تعايشهما من دون احتمال تصادم. ومع أن المقاومة كانت أكثر اطمئناناً إلى موقف الدولة اللبنانية في عهد رئيس الحكومة السابق إميل لحود وفي عهد الرئيس سليم الحص، إلّا أن اطمئنانها لم يكن دون الأول رسوخاً في عهد الرئيس الراحل إلياس الهراوي وفي ظل حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري، على ما يدل على ذلك موقف الرئيسين الراحلين في حرب «عناقيد الغضب» الإسرائيلية على لبنان (نيسان ـ أبريل ١٩٩٦).

طرأت متغيرات فرضت على «حزب الله» إنهاء حالة العزوف عن المشاركة في السلطة مشاركة كاملة ـ هذه المرة ـ غير رمزية: اغتيل الرئيس الحريري، فإنّفجرت الأزمة واهتزت التوازنات، وسقطت حكومة الرئيس عمر كرامي، وخرجت المعارضة في مظاهرات صاخبة، وعُزِلَ الرئيس لحود وقُوطِع، ثم انسحب الجيش السوري من لبنان. جرت هذه المتغيّرات العنيفة في بحر أربعة أشهر إلّا قليلاً، وأتت نتائجها تُولِّد انقلاباً في علاقات السياسة والقوة في لبنان، ثم لم تلبث نتائج الانتخابات التشريعية أن كرّست معطيات ذلك الانقلاب الهائل في توازنات القوى. وكان على «حزب الله» ـ في امتداد هذه الحقائق الجديدة ـ أن يخطو خطوة أكبر نحو فكرة السلطة وخيار المشاركة فيها، إذ لم يعد ثمة من يضمن حقوق المقاومة من داخل النظام اللبناني، أو هكذا قَدَّر الحزب.

كان عليه أن يمتص ذيول هذا الزلزال السياسي العنيف بأن يحدّ من وطأة الاستقطاب السياسي الجديد: من طريق شراكة في الانتخابات مع من لم يُخْفُوا خصومتهم لسورية والرئيس لحود وقادة الأجهزة الأمنية... وسلاح المقاومة، قصد طمأنة هواجسهم ودفعهم إلى مقاربة أخرى للقرار ١٥٥٩ وسلاح المقاومة، كما من طريق شراكة في حكومة الرئيس

فؤاد السنيورة تؤسّس لشراكة في القرار الوطني، وتحديداً في ما خصّ مستقبل العلاقة بين الدولة والمقاومة والموقف من الأحكام الداخلية للقرار ١٥٥٩. وليس من شك في أن قارئَ البيان الوزاري، الذي مُنِحت حكومة الرئيس السنيورة الثقة النيابية على أساسه، سيلحظ مدى النجاح الذي بلغته سياسة الحزب في مجال المشاركة في السلطة، فقد كرّس البيان ذاك مطالبَ الحزب الأساسية: شرعية المقاومة، حق لبنان في تحرير مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين.

إلى هنا كانت إستراتيجية السلطة في خيارات «حزب الله» ناجحة: ناجحة في الحد من آثار الاستقطاب الداخلي، وناجحة في حماية سلاح المقاومة وشرعيته، وفي السيطرة على ضغوط القرار١٥٥٩، ونقلها من «أجندة» التنفيذ إلى طاولة الحوار الوطني، وفي تحقيق الشراكة في القرار الوطني الاستراتيجي (مثلما حصل أثناء حرب صيف ٢٠٠٦). غير أن القدرة على الاستمرار في السيطرة على هذا الخيار، وتوجيهه وجهة تعظيم المشروع الوطني للحزب والمقاومة، تضاءلت مع الزمن، وخاصة منذ القطيعة بينه وبين شركائه في التحالف (الرباعي) وفي الحكومة، ودخوله طوراً من الضغط السياسي عبر الشارع منذ خريف العام ٢٠٠٦. واليوم، يبدو «حزب الله» لدى قطاع عريض من الرأي العام في لبنان والوطن العربي - وليس فقط لدى خصومه في الموالاة - طرفاً أصيلاً في الصراع الداخلي من أجل السلطة، خلافاً لما درج عليه منذ قيامه من نزوع إلى التفرّغ الكامل للمقاومة، وفريقاً سياسياً صاحب مشروع اجتماعي داخلي حوله خلاف شديد يطال عناوين عدة: العلاقة بالدولة، التوازن الطائفي، الأمن الذاتي الخاص... إلخ.

يحاول الحزب جاهداً أن يرد عنه الاتهامات بالقول: إن معركته السياسية من أجل الشراكة في السلطة وتشكيل حكومة وطنية، وإقرار قانون جديد للانتخابات ليست من أجل تحسين حصته في السلطة، أو إحداث تعديل في التوازن الطائفي في الدولة، وإنما بهدف حماية المقاومة وحماية القرار الوطني اللبناني من الإذناب لقوى الوصاية الدولية الجديدة. غير أنه إذا كان يملك أن يقنع جمهوره المباشر وقسماً كبيراً من جمهور حلفائه في المعارضة، فإنّه لم يستطع - حتى الآن - أن يطمئن هواجس الجمهور اللبناني المعارض ولا هواجس جمهور أعرض في المحيط العربي الأوسع كان - إلى عهد قريب جداً - جمهور «حزب الله» بامتياز. وهو أمرٌ يَتَبَيَّن أكثر منذ سيطرته على بيروت في التاسع من مايو/أيار ٢٠٠٨.

إن هذا الانتقال في مشروع «حزب الله»، من المشروع الوطني (= المقاومة) حصراً إلى المشـروع الموطني المترادف مع المشروع السياسي الداخلي (= المشاركة في السلطة)، عيشَ علـى نحو مضاعف في حالة حركـة «حماس» في فلسطين خلال السنـوات الثلاث الأخيرة. فلقـد بدت الحركة ـ في هذه الحقبة الجديـدة ـ مدفوعة بفكرة السلطة إلى حد بعيد كادت تضيـع فيه ملامـح وقسمات صورتها كحركة مقاومة قدَّمـت جسيم التضحيات في مواجهة «اتفاق أوسلو» والسلطة الفلسطينية المزعومة التي أفرزها.

طغـى على «حماس»، منـذ نشأتها قبل ثلاثـين عاماً، منزع إلى رفضـ العمل داخل أي إطار من أطر العمل الوطني الفلسطيني يُشْتَبَهُ في أنه يؤيّد خيار التسوية السياسية للصراع مـع الكيان الصهيـوني. كان ذلك سبباً في موقفهـا السلبي ـ ابتداء ـ مـن منظمة التحرير الفلسطينية، وفي رفضها لدعوات الانضمام إليها. وحين جرى توقيع «اتفاق أوسلو» (١٩٩٣) وقيـام السلطة الفلسطينية (١٩٩٤)، ناهضت «حماس» الاتفاق والسلطة معاً ونأت بنفسها عنهما متفرّغة للمقاومة، مشدّدة على عدم شرعية «اتفاق أوسلو» والسلطة غير الشرعية المنبثقـة عنه. وحتـى حينما استقامت علاقتها بـ «فتح» والسلطة وبالشهيـد ياسر عرفات بعـد لاءاته الوطنية في «كامـب ديفيد» الثانية، واندلاع انتفاضة الأقصى، وانهيار التسوية، وحصار الزعيم الفلسطيني، رفضت الدعوات التي وُجّهت إليها للمشاركة في حكومة وحدة وطنيـة، وظل موقفهـا مبدئياً من العمل في مؤسّسات «أوسلـو» المفتقرة إلى الشرعية. ولقد كانت هذه المبدئية في أساس الكثير من الأسباب التي صنعت للحركة شرعيتها الكاسحة في المجتمع الوطني الفلسطيني وفي المحيط العربي.

غـير أن «حماس» التـي رفضت السلطة طويـلاً، ورفضت الانتخابـات التي ينجم عنها تأليـف مؤسّسـة مـن مؤسساتهـا (= المجلسـ «التشريعـي»)، سرعان ما وضعـت رفضها جانبـاً ـ منذ سنوات أربع ـ فأقدمت على خطـوة دراماتيكية خطيرة، هي الاعتراف العملي بمؤسسـات «أوسلو» سيئة الصيت، وأولها «المجلسـ التشريعي» الذي شاركت في انتخاباته، وأصبح لها نواب يمثلون الأكثرية فيه. ولقد كان يسعها أن تقف عند هذا الحد من الأخطاء الاستراتيجيـة، فتستفيد من أكثريتها النيابية لممارسة فعـل النقض لأية سياسة تفريطية، خصوصـاً بعـد وصول «حزب أوسلـو» إلى السلطة في أعقاب رحيل ياسـر عرفات وتهميش «فتـح» التاريخيـة. غير أن السلطة ـ وهي كالنفس أمَّارة بالسـوء ـ مارست إغراءها الكامل علـى «حماس» فدفعتها إلى تشكيل حكومتها. ثم لم تلبث بعد فشل الحكومة، وأزمة حكومة

«الوحدة الوطنية» التي أعقبتها، أن لجأت إلى السلاح لحسم الازدواجية السلطوية في غزة وفرض سلطانها بالقوة، ثم التمسك بشبهة سلطة لمجرّد البقاء في السلطة ! فعلت «حماس» كل ذلك من دون أن تقول لجمهورها وللشعب الفلسطيني وللجمهور العربي الذي ناصرها إن كانت تلك السلطة الفاقدة للشرعية أصبحت شرعية، وكيف؟ أو إن كانت تستحق كل هذه التضحيات الجسيمة (القتلى، الجرحى، والشروخ العميقة في المجتمع والشعب) التي لا يعادلها في الفداحة إلّا القبول بمبدإ التهدئة مع إسرائيل (وأيضاً حتى من دون بيان وجه الصلة بين التهدئة والمقاومة).

على طريق حركة «فتح» انتقلت «حماس»حثيثاً من فكرة التحرر الوطني (من النهر إلى البحر) إلى فكرة الدولة، و من المقاومة إلى السلطة والتهدئة وما خفي أعظم. أما منظمة «الجهاد الإسلامي» فما زالت وفية لمنطلقاتها كحركة غير مَعْنية بالسلطة.

فقـه المقاومـة بين السلب والإيجاب

آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفـي[1]

جدلية «الشرعية» و«الواقع السياسي»:

هذه الجدلية قديمة في تراثنا الفقهي وتاريخنا السياسي، وسبب ذلك هو حالة التقابل والتخالف القائم في أغلب الدول التي قامت باسم الإسلام، أو من دون هذا الاسم بين «الشرعية» و«الواقع السياسي».

إنّ الصيغة الشرعية للحاكم الإسلامي وللحكومة الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً عن الوضع القائم في الحكومات على أرض الواقع في التاريخ وفي الحاضر.

فكيف يكون التعامل بين «الشرعية» و«الواقع»؟

إن «الشرعية» الإسلامية تلغي هذا الواقع على المستوى النظري، على الأقل، بينما يحكم هذا الواقعَ اللاشرعي المسلمون غالباً.

فما هو تكليف المسلمين تجاه هذا التقابل، والعلاقة السلبية المتبادلة بين «الشرعية» و«الواقع السياسي»؟

هل هو التمسّك بالشرعية، وتبنّي الصيغة الشرعية في الحاكم والحكومة، ورفض الواقع السياسي المخالف لهذه الصيغة، أم الاستسلام للواقع السياسي المخالف للشرعية، ومحاولة توجيه هذا الواقع وتبريره، إلى حدّ تعطيل الشرعية؟

هذه المسألة، مسألة خطيرة، وليست فرضية فقهية، ولا حالة نادرة، وإنما تحتل مساحة واسعة جداً من حياتنا، وتأتي في صلب المسائل السياسية ذات الشأن في حياتنا وليست

(١) أستاذ الفكر والأصول وعلوم القرآن لمرحلة الدراسات العليا في حوزة النجف الأشرف.

مسألة تجري على هامش حياتنا الفقهية والسياسية والثقافية.

وقد انشطر الفقهاء في هذه المسألة شطرين، آمن شطر من الفقهاء بنظرية «معايشة الظالم»، وآمن الشطر الثاني بنظرية «مقاومة الظالم».

وتجري هاتان النظريتان في الفقه السياسي منذ حكومة بني أمية إلى الآن في خطّين متقاطعين:

١ - معايشة الظالم:

وهي نظرية قديمة منذ أيام بني أمية، من وقعة الحرّة إلى الآن ... وهو المذهب الفقهي ذو الطابع الرسمي (الحكومي) في التاريخ الإسلامي.

وبناء على هذه النظرية يجب طاعة الحكام والانقياد لهم، ويحرم الخروج عليهم، مهما بلغ الأمر منهم في اقتراف المعاصي وارتكاب الجرائم والإعلان في انتهاك حرمات الله، ما لم يعلن الحاكم الكفر إعلاناً، وهو لا يتفق إلّا نادراً في الحكّام الظَّلَمة، وما لم يأمر بالمعصية، فإذا أمر بالمعصية جازت مخالفته في مورد المعصية فقط، وأمّا إذا أمر بغير المعصية في مسائل الحرب والسلم وغيرهما، مما يأمر به الحكّام (الناس فلا تجوز مخالفته)، ولا يحل الخروج عليه، وإن بلغ ما بلغ من ارتكاب المحرّمات والمعاصي والإشهار بانتهاك حرمات الله، ويجب حضور جمعاتهم وجماعاتهم ودعمهم وإسنادهم ونصرهم.

٢ - مقاومة الظالم:

وهذه هي النظرية الفقهية الثانية التي كان يتبنّاها أئمة أهل البيت عليهم السلام وبعض المدارس الفقهية من فقه أهل السنة، مثل المذهب الحنفي ... فقد كان إمام المذهب النعمان أبو حنيفة يدعو إلى زيد بن علي عليه السلام ويتبنّى دعوته وخروجه.

وإلى هذا المذهب ذهب الصحابة والتابعون من أبناء الصحابة، وغيرهم الذين أعلنوا الخروج على يزيد بن معاوية في المدينة.

ويرى هؤلاء الفقهاء، حرمة التعاون مع الظالم، وحرمة الركون إليه، ووجوب نهيه عن المنكر وأمره بالمعروف بمراتبه الثلاث، حسب القدرة والإمكان، وسوف يأتي تفصيل هذه المراتب فيما يأتي من هذا البحث إن شاء الله.

ويرَون حرمة السكوت عنهم، وحرمة مطاوعتهم والركون إليهم.

النتائج السلبية لفقه المعايشة:

هـذا الفقـه، كان مدعوماً مـن قبل الحـكّام، على امتـداد العصر الأمـوي والعباسي، وكان الفقـه الرسمي لهاتين الدولتـين، وكان لهذا الفقه تأثير كبير في المحافظة على هاتين الدولتـين، وتشجيـع الخلفـاء فيهما علـى ممارساتهـم في مخالفة أحـكام الله تعالى، من سفـك الدماء البريئة وارتكاب الذنوب والمعاصي، والتبذيـر في أموال بيت المال، والإفساد والتخريـب، وإشاعـة اللهو والحـرام ... وأمثال ذلـك، مما كان يجـري في قصور البلاط الأموي والعباسي، وما كان يفعله وُلاتهم في البلاد من الظلم والإفساد في البلاد والعباد، في الإفساد الذي حصل في هذين العصرين بمرأى ومسمع من ملايين المسلمين.

٣- فقـه المقاومـــة:

وفي مقابـل المعايشة يأتي فقه المقاومة ... وكان هذا الفقــه هو العامل الأساس للثورات التي كانت تتفجّر بين حين وآخر تحت أقدام الحكام من بني أميَّة وبني العباس ...

وكان ابتداء أمر هذا الخط الفقهي ثورة الإمام الحسين عليه السلام - السبط الشهيد - ويختم الله تعـالى هـذا الخط الثوري، المنـاوئ للظالمين بالإمام المهدي عجل الله فرجه، خـاتم الثائرين من آل محمد صلى الله عليه وآله.

ورغم كل التبعات السلبية للسلاطين والحكّام والأنظمة الظالمة التي تحكم بلاد المسلمين ... رغـم ذلك كله يبقى هذا الخط الفقهي يحافظ علـى نقاوة الإسلام، ويحمي ثغور بلاد المسلمين.

ولولا هذا الخـط الفقهي الذي يُمثّل المقاومة، والمعارضة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكـر، والجهـاد لم يبقَ لنا اليوم شـيء ذو بال مما ورثناه من مـــواريـث الأنبياء وخاتــم النبيين صلى الله عليه وآله.

وحتــى أولئك الذين يعارضون هذا الخط الفقهي، ويذهبون إلى مذهب معايشة الظالم والانقيـاد لـه وحرمة الخـروج عليه، حتى هؤلاء مدينــون فيما يرثون من هــذا الدين لفقه المقاومة، والثورة، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وفيما يأتي نتحدّث عن كل من هذين الفقهين: (فقه المقاومة)، و(فقه المعايشة للظالم)، ونستعرض أدلّة كلّ من هذين المذهبين الفقهيين من الكتاب والسنّة، ثم نناقش نقاط الضعف في هذا الاستدلال، عسى أن يأخذنا الله تعالى بأيدينا على صراطه المستقيم.

١ـ فقه المقاومة[1]

وجوب جهاد الطاغوت في القرآن:

آية الأمر بالكفر بالطاغوت:

يقول تعالى: ﴿...يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾[2].

مَن هو الطاغوت؟

ورد في تفسير (الطاغوت) في شأن نزول الآية:

(أنه كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة، فكان المنافق يدعو إلى اليهود لأنه يعلم أنهم يقبلون الرشوة، وكان اليهودي يدعو إلى المسلمين لأنه يعلم أنهم لا يقبلون الرشوة، فاصطلحا أن يتحاكما إلى كاهن من جهينة، فأنزل الله فيه هذه الآية **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً﴾**[3]، **﴿أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾** يعني المنافقين، **﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾** يعني اليهود، **﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾**.. إلى الكاهن)[4].

وأخرج الثعلبيّ وابن أبي حاتم عن طريق ابن عباس (رض) أن رجلاً من المنافقين يقال له بشر خاصم يهودياً فدعاه اليهودي إلى النبي، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف[5].. والطاغوت على هذا كعب بن الأشرف.

وبناءً عليه، فإن الطاغوت من الطغيان على الله ورسوله.

---

(١) استخرجنا هذا البحث من مقابلة أجرتها معي مجلة الحياة الطيبة قبل عدة سنين، باختلاف يسير.

(٢) سورة النساء، آية ٦٠.

(٣) سورة النساء، آية ٦٠.

(٤) تفسير الطبري ٥ / ٩٧.

(٥) تفسير روح المعاني ٥ / ٦٨.

يقول الآلوسي: «وإطلاقه عليه (أي على كعب بن الأشرف) حقيقة بمعنى كثير الطغيان».[1]

ويقول السيوطي في (الدر المنثور): «الطاغوت رجل من اليهود يقال له: كعب بن الأشرف، وكانوا إذا ما دعوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ليحكم بينهم قالوا: بل نحاكمهم إلى كعب، فذلك قوله: ﴿**يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ**﴾»[2].

الكفر بالطاغوت:

ومعنى الكفر بالطاغوت، التبرّي من الطاغوت ورفضه وجحوده.

يقول الراغب في المفردات: (لما كان الكفر يقتضي جحود النعمة صار يستعمل في الجحود. قال: ﴿... **وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ**...﴾[3] أي جاحد له.. وقد يعبّر عن التبرّي بالكفر نحو ﴿**ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ**...﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿... **إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ**﴾[5]، ويقال: كفر بالشيطان إذا آمن بالله وخالف الشيطان، كقوله تعالى: ﴿... **فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ**...﴾[6].

إذاً، الكفر هنا بمعنى الرفض والإنكار والجحود والتبرّي من الطاغوت، وهو لا يتحقّق بمجرّد الإعراض والإنكار القلبي، وإنما بالمجابهة ومواجهة الطاغوت، كما يقول السيد الطباطبائي في تفسير الميزان.

وقد ورد التعبير عن هذه الحالة في آية النحل / ٣٦ بالاجتناب عن الطاغوت، يقول تعالى:

﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ**...﴾[7]، والاجتناب أن يعزل المسلم موقعه وحسابه عن موقع الطاغوت وصفّه ونظامه ونفوذه ويعلن انفصاله عن الطاغوت وبراءته عنه.

---

(١) تفسير روح المعاني ٥ / ٦٨.
(٢) الدر المنثور ٢ / ١٧٩.
(٣) سورة البقرة، آية ٤١.
(٤) سورة العنكبوت، آية ٢٥.
(٥) سورة إبراهيم، آية ٢٢.
(٦) سورة البقرة، آية ٢٥٦.
(٧) سورة النحل، آية ٣٠.

عبادة الطاغوت:

وفي مقابل (الكفر) بالطاغوت والتبرّي عنه و(اجتنابه) يأتي مفهوم (عبادة) الطاغوت، وعبادته هو طاعته، يقول تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى...**﴾[1].

وعبادة الطاغوت: طاعته والانقياد إليه.

وقد ورد في «تفسير علي بن إبراهيم»: مَن أطاع جباراً فقد عبده[2].

إذاً، قد حرّم الله تعالى على عباده قبول التحاكم إلى الطاغوت والركون إليه، وأمر بالتبرّي منه واجتنابه، في حق أو باطل، فإن الركون إليه وطاعته حتى في غير معصية الله إسناد ودعم له، وتمكينه من رقاب المسلمين.

وقد ورد في مقبولة عمر بن حنظلة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دَين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ قال: مَن تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له، فإنما يأخذ سُحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر الله أن يكفر به. قال تعالى: ﴿... **يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ...**﴾[3])[4].

آية النهي عن الركون إلى الظالمين:

يقول تعالى: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...**﴾[5] والركون، كما يقول أئمة اللغة: الادهان[6]، الحب، المودة، الطاعة، الرضا، الميل، الاستعانة، الدنّو.

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: (أركنه إذا أماله، والنهي يتناول الانقطاع إليهم، ومصاحبتهم، ومجالستهم، وزيارتهم، ومداهنتهم، والرضا بأعمالهم، والتشبّه بهم، والتزيّي بزيّهم، ومدّ العين إلى زهوتهم، وذكرهم بما فيه تعظيم لهم. وحُكي أنّ الموفق صلّى

---

(١) سورة الزمر، آية ١٧.

(٢) نور الثقلين ٤ / ٤٨١.

(٣) سورة النساء، آية ٦٠.

(٤) وسائل الشيعة ١٨ / ٩٨، ٩٩.

(٥) سورة هود، آية ١١٣.

(٦) الادّهان: المصانعة.

خلف الإمام فقرأ هذه الآية: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...﴾ فغشي عليه، فلما أفاق، قيل له: هذا فيمن ركن إلى مَن ظلم، فكيف بالظالم)[1].

ويقول القرطبي في تفسير الآية: ﴿وَلا تَرْكَنُوا﴾: الركون حقيقةً الاستناد والاعتماد والسكون إلى الشيء والرضا به، قال قتادة: معناه: لا تودّوهم ولا تطيعوهم. ابن جريج: لا تميلوا إليهم. أبو العالية: لا ترضَوا أعمالهم. وكله متقارب. وقال ابن زيد: الركون هو الادّهان (المصانعة).

ويقول في تفسير ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قيل: أهل الشرك. وقيل: عامّة فيهم وفي العصاة، على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ وقد تقدّم، وهذا هو الصحيح في معنى الآية وأنها دالّة على هجران أهل الكفر والمعاصي من أهل البدع وغيرهم [2].

ويقول السيد قطب في تفسيره (في ظلال القرآن) في تفسير هذه الآية: ولا تركنوا إلى الذين ظلموا: لا تستندوا ولا تطمئنوا إلى الذين ظلموا، إلى الجبّارين الطغاة، الظالمين، أصحاب القوة في الأرض، الذين يقهرون العباد بقوتهم، ويعبّدونهم لغير الله من العبيد.. لا تركنوا إليهم، فإن ركونكم إليهم، يعني إقرارهم على هذا المنكر الأكبر الذي يزاولونه، ومشاركتهم إثم [3].

وهذا هو طرف من كلمات المفسّرين في تفسير النهي عن الركون إلى الظالمين: لا تميلوا إليهم ولا تسكنوا إليهم، لا تستعينوا بهم، لا ترضَوا بأفعالهم، لا تصانعوهم، لا تودّوهم لا تطيعوهم، لا ترضَوا بهم، لا تقرّوهم.

والظالمون هم العصاة.. فإذا كان كل ذلك حراماً بصريح كتاب الله: فكيف يجوز الإقرار بسيادتهم وولايتهم، وقبول حاكميتهم، والانتظام في جماعتهم؟

ويقول تعالى: ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ١٠١ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾[4].

---

(١) الكشاف للزمخشري ٤٢٣.

(٢) القرطبي ٩ / ١٠٨.

(٣) في ظلال القرآن ١٢ / ١٤٧.

(٤) سورة الشعراء، آية ١٥١- ١٥٢.

وجوب جهاد الطغاة في الأحاديث:

والروايات بهذا المعنى كثيرة، نذكر طرفاً منها على سبيل الشاهد: روى ثقة الإسلام الكليني بسنده إلى جابر عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث) قال: «فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكّوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم، ثمَّ قال: فإن اتعظوا وإلى الحق رجعوا، فلا سبيل عليهم، إنّما السبيل على الذين يظلمون الناس، ويبغون في الأرض بغير الحقّ، أولئك لهم عذاب أليم، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وأبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطاناً»[1].

والشاهد في هذه الرواية قوله: «إنما السبيل على الذين يظلمون، ويبغون في الأرض بغير الحق، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم».

وعن طرق أهل السنّة روى الترمذي عن طارق بن شهاب، قال: أول مَن قدَّم الخطبة قبل الصلاة مروان، فقام رجل فقال لمروان: خالفت السنّة. فقال أبو سعيد: أمّا هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله يقول: «مَن رأى منكراً فلينكر بيده، ومَن لم يستطع فبلسانه، ومَن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح[2].

ورواه أحمد في المسند في موضعين[3]، ورواه بلفظ قريب منه مسلم في الصحيح[4]، ورواه ابن ماجة في السنن[5]، والنسائي في السنن[6]، ولن نريد أن نستعرض الأحاديث الواردة بهذا المعنى فهي كثيرة بالغة حدّ التواتر المعنوي، ونختمها برواية السبط الشهيد الحسين بن علي عليه السلام عن جدّه رسول الله، وذلك في منطقة البيضة، كما يقول المؤرّخون، حيث خطب في كتيبة الحرّ بن يزيد التميمي قائلاً: أيّها الناس إنَّ رسول الله قال: «مَن رأى منكم سلطاناً جائراً، مستحلّاً لحرام الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقّاً على الله أن يدخله

---

(١) وسائل الشيعة، ٤٠٣/١١، ح١.

(٢) سنن الترمذي، ٤٦٩/٤، ٤٧٠، كتاب الفتن باب ما جاء في تغيير المنكر باليد واللسان، الحديث ٢١٧٢.

(٣) مسند أحمد بن حمبل، ١٠/٣ و ٥٤/٣. مسانيد أبي سعيد الخدري.

(٤) صحيح مسلم، ٥٠/١، دار الفكر.

(٥) سنن ابن ماجة، ١٣٣٠/٢.

(٦) سنن النسائي بشرح السيوطي، ١١١/٨ ـ ١١٢، دار إحياء التراث العربي.

مدخله»[1].

وجوب جهاد الطغاة من سيرة أهل البيت عليهم السلام:

وأوضح شيء في ذلك سيرة الحسين عليه السلام تجاه طاغوت زمانه حيث خرج عليه السلام وقاتله بنفسه وأولاده وأهل بيته والصفوة من أصحابه.

وخطب في كربلاء في الناس وفي أصحابه، فقال عليه السلام: «ألا ترون إلى الحق لا يعمل به، وإلى الباطل لا يتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله محقاً، فإنّي لا أرى الموت إلاّ سعادة، والحياة مع الظالمين إلاّ برماً»[2].

ولمّا طالب مروان الحسين عليه السلام بالبيعة ليزيد بعد هلاك معاوية، قال له الحسين عليه السلام: «إنّا لله وإنا إليه راجعون، وعلى الإسلام السلام، إذ قد بليت الأمّة براعٍ مثل يزيد. ولقد سمعت جدّيَ رسول الله يقول: الخلافة محرمّة على آل أبي سفيان»[3]. وقال في كربلاء لما طالبوه بالبيعة ليزيد: «لا والله، لا أعطيهم بيدي إعطاء الذليل، ولا أقرّ قرار العبيد»[4].

٢ـ فقه المعايشة للظالم:

هذا الذي ذكرناه من تعاليم هذا الدين، وواضحات معارفه وأحكامه، وقد خرج أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص برأي آخر في هذا المجال. وهو الإذعان للظالم وقبول ولايته وسلطانه، ما دام يحكم بالسيف والقوّة، وتحريم الخروج عليه، وقد أعجب هذا الرأي حكّام بني أمية وتبنّوه، كما تبناه على امتداد التاريخ السلاطين الذين كانوا يستريحون إلى هذا الرأي للقضاء على انتفاضات المعترضين وثوراتهم.

وبناءً على هذا الرأي تجب مطاوعة الحكّام الظّلمَة والانقياد لهم ومتابعتهم، مهما بلغ ظلمهم وإفسادهم في الأرض، ومهما كان عبثهم بالإسلام وانتهاكهم لحدود الله وحرماته، ومهما كان إسرافهم وتبذيرهم في بيت المال، حتّى إن أعلنوا الشرب والسكر وسائر المنكرات إعلاناً، وقتلوا النفوس البريئة، وقتلوا الصالحين، ما لم يُظهروا كفراً بواحاً، وما لم يأمروا

(١) **الطبري**، ٤/٣٠٠، الكامل، ٣/٢٨٠.

(٢) **الطبري**، ٤/٣٠١.

(٣) **المقتل الحسيني** السيد محمد الأمين، ٢٤.

(٤) **الطبري**، ٤/٣٣٠ ، الكامل، ٣/٢٨٧.

بالمعصية، يجب طاعتهم والانقياد لهم، ويحرم الخروج عليهم.

ومـن هؤلاء يزيد بـن معاوية والحَجّاج بن يوسف ووليد بن يزيد الذي كان يكرع الخمر كرعـاً. وبناءً على هذه الفتوى يحرم الخروج على يزيد بن معاوية، وتحرم مخالفته في غير معصية الله... إلخ.

هـذا هو الرأي الآخـر، وقد ظهر وبرز هذا الرأي في العصـر الأموي وامتد إلى العصر العباسـي، ونظّر لهذا الرأي علماء وفقهاء معروفون مـن أهل السنّة والجماعة ودعَوا إليه، وادعَـوا أن خلافـه بدعة في الإسلام، وامتد وتعمّق هذا الرأي حتّـى كاد أن يكون هو الرأي الفقهـي الرسمي في العصر الأموي والعصر العباسي، ونحن نذكر نماذج من كلمات هؤلاء الفقهـاء والمحدّثين في وجوب طاعة هؤلاء الحكّام، ما لم يعلنوا الكفر البواح، وما لم يأمروا بالمعصية، وتحريم الخروج عليهم، واعتبار الخروج عليهم من البدعة التي حرَّمها الله.

رأي عبـد الله بن عمر:

روى مسلـم عن زيـد بن محمد عن نافع، قال: جاء عبد الله بـن عمر إلى عبد الله ابن مطيـع، حـين كان من أمـر (الحرّة) مـا كان، زمن يزيد بـن معاوية، فقـال (عبد الله بن مطيـع): اطرحـوا لأبي عبد الرحمـن وسادة، فقـال: إنّي لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثـاً، سمعـت رسول الله يقول: مَن خلع يداً من طاعة لقي الله (عز وجلّ) يوم القيامة لا حجة له، ومَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[1].

رأي عبد الله بن عمرو بن العاص:

ويذهب إلى هذا الرأي عبد الله بن عمرو بن العاص وكان يعرف به، ويدعو إليه[2].

ولسـت أعلـم إن كانت هذه الرواية لهما، أو مما وُضع على لسانهما، وإنما أعلم أن هذه الروايـة لا يمكـن أن تكـون من حديـث رسول الله. وكذلـك يعرف هذا الـرأي عن الحسن البصري، وعنه نقل: «الأمراء يلون من أمورنا خمساً: الجمعة، والجماعة، والعيد، والثغور، والحدود. والله ما يستقيم الدين إلاّ بهم، وإن جاروا وظلموا، والله لما يصلح بهم أكثر مما يفسدون». وسفيان الثوري الذي كان يصرّ على هذا الرأي، ويراه من أعمدة الإيمان. يقول

---

(١) **صحيح مسلم**، ٢٢/٦، دار الفكر الإمارة.

(٢) انظر: **مسند أحمد بن حنبل**، ٣٤٤/٢، **مسند عبد الله بن عمرو**، دار إحياء التراث العربي.

لشعيب أحد تلامذته: يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتّى ترى الصلاة خلف كل برّ وفاجر، والجهاد إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل.

والنووي في شرحه على صحيح مسلم:

يقول النووي في شرحه على صحيح مسلم: وأمّا الخروج عليهم - يعني الخلفاء - وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقةً ظالمين وأجمع أهل السنّة أنّه لا ينعزل السلطان بالفسق.

وابن حجر في شرحه على «صحيح البخاري»:

يقول ابن حجر في (فتح الباري) في شرح صحيح البخاري عن ابن بطال: وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وإنَّ طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن للدماء وتسكين للدهماء، ولم يستثنوا من ذلك إلاّ إذا وقع من السلطان الكفر الصريح!!

والطحاوي وشارح الطحاوية:

يقول الشيخ الطحاوي في عقيدته: «ولا نرى الخروج على أئمّتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله (عزّ وجلّ) فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة.

قال شارح الطحاوية بعد سَوقه الأدلّة الدالّة على وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور: «فقد دلّ الكتاب والسنّة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: **﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾**، كيف قال: **﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾** ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم، لأنّ أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول للدلالة على أنَّ مَن أطاع الرسول فقد أطاع الله، فإنَّ الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلاّ فيما هو طاعة لله ورسوله، وأمّا لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإنَّ الله تعالى ما سلطهم علينا إلاّ لفساد أعمالنا والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد بالاستغفار والتوبة، وإصلاح العمل قال تعالى: **﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى**

هَـذَا قُـلْ هُوَ مِـنْ عِندِ أَنفُسِكُـمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُـوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير فليتركوا الظلم».

والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف:

في رسالـة الشيخ عبد الله بـن عبد اللطيف أنّ الشيخ قال: (وبهـذه الأحاديث وأمثالها عمل أصحاب رسول الله وعرفوا أنَّه من الأصول التي لا يقوم الإسلام إلاّ بها، وشاهدوا من يزيـد بن معاوية والحَجّاج ومَن بعدَهم -خـلا الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز- أموراً ظاهـرة ليست خفيّة، ونهَوا عن الخروج عليهم والطعن فيهم ورأوا أن الخارج عليهم خارج عن دعوة المسلمين إلى طريقة الخوارج).

وقـال الشيخ عبـد العزيز بن عبد الله بن باز: (أُولو الأمر هـم العلماء والأمراء، أمراء المسلمـين وعلماؤهم يطاعون في طاعـة الله إذا أمروا بطاعة الله وليس في معصية الله لأنّ بهذا تستقيم الأحوال ويحصل الأمن وتنفذ الأوامر وينصف المظلوم، ويُردع الظالم، أمّا إذا لم يطاعوا فسدت الأمور وأكل القوي الضعيف).

ويقـول الشيـخ عبد العزيز بن بـاز: «لا يجوز الخروج على الأئمـة وإن عصَوا، بل يجب السمع والطاعة بالمعروف، ولكن لا نطيعهم في المعصية، ولا ننزعَنَّ يداً عن طاعة». ثمَّ ساق عـدداً من الأحاديث الدالـة على ذلك، ثمَّ قال: «فالمقصـود أنَّ الواجب السمع والطاعة في المعـروف لولاة الأمور مـن الأمراء والعلماء فبهذا تصلح الأحـوال، ويأمن النـاس، وينصف المظلوم، ويردع الظالم وتأمن السبل ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور، وشق العصا، إلاّ إذا وجد منهم كفر بواح عند الخارجين فيه برهان من الله وهم قادرون على ذلك على وجه لا يترتب عليه ما هو أنكر وأكثر فساداً».

ويقـول الشيـخ محمد بن عبد الله بن سبيل إمام وخطيـب المسجد الحرام: «إنَّ مذهب أهـل السنّـة والجماعة الذي لا يجـوز العدول عنه، وجوب السمع والطاعـة لأئمة المسلمين، وحكامهم وأمرائهم في غير معصية الله ورسوله وإن ظهر منهم ما ظهر من الجور والظلم والفسـق ما لم يخرجوا عـن دائرة الإسلام، ويحكم عليهم بالكفر الـذي لا شبهة فيه، كما قـال ﷺ: إلّا أن تـروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهـان، فإن الصبر على جور الأئمة وظلمهـم مع كونه هو الواجب شرعاً، فإنه أخف من ضرر الخروج عليهم، ونزع الطاعة من أيديهـم لما ينتـج عن الخروج عليهم من المفاسد العظيمة فربّمـا كان الخروج سبب حدوث

فتنة يدوم أثرها ويستشري ضررها ويقع بسببها سفك الدماء...

الأدلّة التي يتمسّك بها أصحاب هذا الرأي ومناقشتها:

١. التمسك بإطلاق الكتاب ومناقشته:

يقول أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) في كتابه (اعتقاد أهل الحديث): «فإن الله (عزّ وجلّ) فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضاً مطلقاً مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق ولم يستثنِ وقتاً دون وقت، ولا أمراً دون أمر».

وخلاصة الاستدلال أن الأمر بالطاعة لأولياء الأمور مطلق، كالأمر بالسعي إلى الجمعة، فتجب الطاعة إلّا في الأمر بمعصية الله ويحرم الخروج على الإمام إلّا عندما يعلن الإمام الكفر بُواحاً.

ويقول محمد بن عبد الله بن سبيّل إمام المسجد الحرام: «فقد دلّت هذه الآية الكريمة ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ بصريح المنطوق على وجوب طاعة أولي الأمر ووجوب طاعتهم تستلزم النهي عن عصيانهم».

المناقشة:

والتمسّك بإطلاق الآية الكريمة من أغرب ما نعرف من الاحتجاج بالكتاب العزيز، وفيما يلي توضيح لهذه النقطة.

أولاً: إنَّ الله تعالى لم يجعل للفاسق ولاية ولا إمامة على المسلمين، يقول تعالى في جواب سؤال إبراهيم عليه السلام الإمامة لذريته: ﴿**لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ وتمام الآية: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[1]، ويقول تعالى: ﴿**وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...**﴾[2].
وإذا كان الركون إلى الظالم حراماً فكيف يكون للظالم ولاية وإمامة على المسلمين. فالآية الكريمة: (٥٩ من سورة النساء) تأمر بطاعة أولي الأمر، والظالم لا ولاية ولا إمامة له على المسلمين بصريح آية البقرة ١٢٤، وآية هود ١١٣.

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٤.

(٢) سورة هود، آية ١١٣.

ولنعم ما يقول علماء الأصول في ردّ مثل هذه الاستدلالات غير العلمية: إنَّ الحكم لا يثبت موضوعه، وهنا الأمر بالطاعة لا يثبت أنّ المتسلّط على الحكم بالبطش له ولاية وإمامة على المسلمين، هذا أولاً.

وثانياً: التفريق بين المخالفة والخروج. كما ورد في كلمات مشايخ وعلماء الوهابيّة. فرضيّة غير واقعية، لا يمكن تطبيقها في الواقع الاجتماعي والسياسي.

فقد ورد في آرائهم: إن هؤلاء الحكّام إذا أمروا بالإثم والمعصية، وتمادَوا في الغيّ والطيش، ولم يرتدعوا، لا تجوز طاعتهم في المعصية، لِما روي عن رسول الله أنّه: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولكن يحرم الخروج عليهم لما يروونه من الأحاديث، ولما يترتب على ذلك من الفساد وإراقة الدماء.

أقول: إن التفريق بين المخالفة والخروج، والقول بوجوب المخالفة في المعاصي، وحرمة الخروج فرضية غير واقعية.. فإن هؤلاء الحكّام، إذا أمنوا خروج الناس، وأحسّوا بالأمن من هذه الناحية، وعرفوا أن الناس يتحرّجون من الخروج عليهم، أجبَروا الناس على طاعتهم في المعاصي، كما حصل ذلك فعلاً في بلاد المسلمين في العصور المتأخرة، حيث أجبر الحكّام الناس على طاعتهم في معصية الله، بعد أن أحكموا قبضتهم في الحكم، وأمنوا خروج الناس عليهم. وقد حصل ذلك بالفعل، واضطر الناس لمطاوعتهم في الحرام، رغماً عليهم، بسبب مزاولة الحكّام للعنف والإرهاب.. وهذه حقيقة واقعية في كثير من أقطار العالم الإسلامي، ولا مخرج من هذه المعاصي والمنكرات التي يزاولها هؤلاء الحكّام إلّا بالخروج عليهم وتهديد أمنهم وعرشهم وسلطانهم.

وثالثاً: إنَّ الله تعالى نهانا عن الركون إلى الظالمين، والركون إلى الظالم ليس بالطاعة فقط، وإنّما بقبول إمامته أيضاً، فإنَّ قبول إمامته وقيادته وقبول الانضواء إلى حكمه وزعامته من أوضح مصاديق الركون. يقول تعالى: **﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...﴾**[1]، فتكون هذه الآية مخصّصة لآية النساء٥٩، على فرض إطلاقها لحالة المعصية، فتختص الولاية المشار إليها في الآية ٥٩ من سورة النساء بما إذا استقام الحاكم على حدود الله تعالى وأحكامه وصراطه. فإذا انحرف وشطّ فلا تكون له إمامة ولا ولاية على المسلمين.

ورابعاً: كما تجب مخالفة الحاكم الظالم في معصية الله كذلك تحرم طاعته فيما يأمر

---

(١) سورة هود، آية ١١٢.

في غير معصية الله. لأنَّ الدخول في حوزة طاعته من الركون إليه. وقد نهانا الله تعالى عن الركون إلى الظالمين.

ومن عجب أن يقول ابن تيمية في «منهاج السنّة»: «الكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعته. ولا يسقط وجوبها. لأمر ذلك الفاسق بها، كما أنّه إذا تكلم بحقّ لم يجز تكذيبه، ولا يسقط وجوب اتباع الحقّ لكونه قد قاله الفاسق».

وهو كلام غريب، فإنَّ اتباع الحقّ يختلف عن اتباع الفاسق في الحقّ وبينهما فرق. ونحن نتّبع الحقّ ولكن لا نتّبع الفاسق في الحقّ لأنَّ الله تعالى نهانا عن الركون إليه، واتباع الفاسق وطاعته من الركون إليه، ولأن الله أمرنا أن نكفر بالطاغوت ونرفضه، والحاكم الظالم هو مصداق الطاغوت، ولسنا نشك في ذلك، كما لا نشك أنَّ الكفر به بمعنى رفض طاعته. ويريد ابن تيمية أن يساوي بين طاعة الله وطاعة الطاغوت إذا أمر بما يأمر به الله وبينهما فرق واضح، كما أن رفض طاعة الطاغوت إذا أمر بما يأمر به الله ليس بمعنى معصية الله.

وهذه كلّها «معادلات» و«لا معادلات» واضحة لا تحتاج إلى أكثر من هذا التوضيح. والله تعالى يريد أن لا يكون للطاغوت سلطان ولا سبيل على المؤمنين، وإن حاول الطاغوت أن يجعل هذا السبيل على المؤمنين من خلال القضاء، ودعوة الناس إلى التحاكم إليه، أو من خلال دعوة الناس إلى إقامة الجمعة في حوزة سلطانه. يقول تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً**﴾[1].

وما أروعَ الوعي الذي نجده في رواية عمر بن حنظلة المعروفة عند الفقهاء بـ (المقبولة): (مَن تحاكم إليهم في حقٍّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذه سُحتاً وإن كان حقّاً ثابتاً له، لأنّه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر الله به: ﴿**أَن يَكْفُرُوا بِهِ**﴾)[2].

فإنَّ الله تعالى أمرنا أن نكفر بالطاغوت ونرفضه، حتّى لو حكم بالحق، فإنَّ قبول حكم الطاغوت حتّى في الحقّ يدخِل المؤمنين في حوزة سلطان الطاغوت، ويُحكم قبضته عليهم،

---

(١) سورة النساء، آية ٦٠.

(٢) وسائل الشيعة، ١٨/ ٩٨.

ويجعل له سبيلاً عليهم... وهذا كلّه مما نهانا الله تعالى عنه، وأمرنا برفضه.

وخامساً: إنَّ الله تعالى نهانا عن طاعة المسرفين والمفسدين، والغافلين، وأصحاب الأهواء، والآثمين على الإطلاق في المعصية والطاعة.

يقول تعالى: **﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾**[1].

ويقول تعالى: **﴿... وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾**[2].

ويقول تعالى: **﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾**[3].

وليس من الصحيح أن نقول: إنَّ الله تعالى أمرنا بمقاطعة الظالمين والمسرفين في الظلم والإسراف، فإنَّ النهي عن طاعتهم نهي مطلق، ولا دليل على تقييد هذا الإطلاق بخصوص الإسراف والظلم. فلا بدّ من مقاطعتهم في الصلاح والفساد معاً، إذا كانوا ظالمين مفسدين مسرفين. وليس من عجب أن يأمرنا الله تعالى بمقاطعة الظالمين والمفسدين والمجرمين، حتّى في غير الإفساد والظلم. فإنَّ طاعتهم في ذلك تؤدّي إلى إحكام قبضتهم على المؤمنين واستحكام مواقعهم ودولتهم وسلطانهم، وهذا ما يبغضه الله ولا يرضى به.

٢. الاحتجاج بنصوص الروايات ومناقشتها:

ويستعرض هؤلاء طائفة من الروايات على ما يذهبون إليه من وجوب الرضوخ والطاعة للحكّام الظّلَمة والمتسلطين على الحكم بالظلم والإرهاب. وقد جمع صاحب دراسات في ولاية الفقيه طائفة من هذه الروايات في كتابه، نستعرض بعضها فيما يلي:

روى مسلم في صحيحه بسنده عن حذيفة بن اليمان، قال: (قلت: يا رسول الله إنّا كنّا بشر فجاء الله بخير، فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شرّ؟ قال: نعم، قلت: هل وراء ذلك الشرّ خير؟ قال: نعم، قلت: فهل وراء ذلك الخير شرّ؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنّون بسنّتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب

---

(١) سورة الشعراء، آية ١٥١، ١٥٢.

(٢) سورة الكهف، آية ٢٨.

(٣) سورة الإنسان، آية ٢٤.

الشياطين في جثمان إنس. قال، قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع)[1].

- وفيه أيضاً عن ابن عبّاس، عن رسول الله، قال: «مَن كره من أميره شيئاً فليصبر عليه فإنّه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلّا مات ميتة جاهلية»[2].

إلى غير ذلك من الروايات الظاهرة في وجوب التسليم لحكّام الجور وعدم جواز الخروج عليهم، وهذه الروايات تشبه بوجه الأخبار المستفيضة الواردة بطرقنا المذكورة في الباب.

مناقشة أدلة فقه المعايشة:

الروايات المعارضة:

هذه الروايات معارضة بطائفتين من الروايات أقوى منها دلالة، وأكثر وأصحّ منها رواية، وهما الروايات الآمرة بالأمر بالمعروف والناهية عن المنكر، والآمرة بإزالة المنكر ومقارعته باليد، والروايات الناهية عن إعانة الحكّام الظّلَمة، وهما تعارضان الروايات المتقدّمة بالصراحة، وإليك هاتين الطائفتين من الروايات:

١. وجوب الأمر بالمعروف وإزالة المنكر باليد:

وهي طائفة واسعة من الروايات صريحة في أنّ المرتبة الأولى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي التغيير باليد، والمرتبة الثانية باللسان، والمرتبة الثالثة الإنكار بالقلب، وهو أضعف مراتب الإيمان. والمقصود بـ «التغيير باليد» هو إزالة المنكر باستخدام القوة.

روى الترمذي عن طارق بن شهاب قال: «أوّل مَن قدّم الخطبة قبل الصلاة مروان، فقام رجل فقال لمروان: خالفت السنّة، فقال: يا فلان اترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أمّا هذا فقد قضى ما عليه».

سمعت رسول الله يقول: مَن رأى منكراً فلينكر بيده، ومَن لم يستطع فبلسانه، ومَن لم

---

(١) صحيح مسلم، ١٤٧٦/٣، كتاب الإمارة، الباب ١٣، ح١٨٤٧.

(٢) صحيح مسلم، ١٤٧٨/٣، الباب ١٣ من كتاب الإمارة، ح ١٨٤٩.

يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان. قال أبوعيسى هذا حديث حسن صحيح[1].

ونجد في هذا الحديث «العد التصاعدي» للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أضعفها الإنكار بالقلب وأقواها الإنكار وإزالة الظلم باليد، في مقابل الروايات التي تذكر «العد التنازلي» للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «القاعد فيها خير من القائم»، حتّى تصل النوبة إلى المضطجع، وهي أقوى الإيمان، حتّى تستقيم للظالمين أمورهم، وتطمئن قلوبهم، وتنتظم لهم البلاد والناس!!

وفي (الدرّ المنثور)، عن رسول الله: (إنَّ رحى الإسلام ستدور؛ فحيث ما دار القرآن فدوروا به، يوشك السلطان والقرآن أن يقتتلا ويتفرّقا. إنّه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم ولهم بغيره، فإن أطعتموهم أضلّوكم وإن عصيتموهم قتلوكم، قالوا: يا رسول الله، فكيف بنا إن أدركنا ذلك؟ قال: تكونوا كأصحاب عيسى عليه السلام: نشروا بالمناشير ورفعوا على الخشب. موت في طاعة خير من حياة في معصية)[2].

وعن جابر عن أبي جعفر عليه السلام: فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكّوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم. فإن اتعظوا وإلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، وإنّما السبيل على الذين يظلمون الناس، ويبغون في الأرض بغير الحقّ، أولئك لهم عذاب أليم. هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، وابغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطاناً، ولا باغين مالاً، ولا مريدين بالظلم ظفراً، حتّى يفيئوا إلى أمر الله، ويمضوا إلى طاعته[3].

ويروي الشريف الرضيّ في «نهج البلاغة» عن الإمام علي عليه السلام: (فمنهم المنكِر للمنكَر بقلبه ولسانه ويده، فذلك المستكمل لخصال الخير، ومنهم المنكِر بلسانه وقلبه التارك بيده، فذلك المتمسّك بخصلتين من خصال الخير، ومضيع خصلة، ومنهم المنكِر بقلبه، والتارك بيده ولسانه، وذلك الذي ضيّع أشرف الخصلتين من ثلاث، وتمسّك بواحدة، ومنهم التارك لإنكار المنكر بلسانه وقلبه ويده، فذلك ميّت الأحياء، وما أعمال البرّ كلّها، والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عنه إلّا كنفثة في بحر لجّي، وإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقربان من أجل، ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك كلمة

---

(١) **سنن الترمذي**، ٤/٤٩٦ ـ ٤٧٠، كتاب **الفتن**، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد.

(٢) **الدرّ المنثور**، ٢/٣٠١.

(٣) **فروع الكافي**، ١/٣٢٤.

عدل عند إمام جائر)[1].

المؤتمر الذي أقامه الحسين عليه السلام في منى:

ولما بلغ بنو أمية في تجاوز حدود الله تعالى وانتهاك حرماته دعا الحسين عليه السلام مؤتمراً في منى في موسم الحج، حضره جمع غفير من الصحابة وأبناء الصحابة والتابعين لهم بإحسان فألقى فيهم السبط الشهيد عليه السلام كلاماً، ننقل هنا شطراً مما وصل إلينا من هذا الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يقول عليه السلام: (اعْتَبِرُوا أَيُّهَا النّاسُ بما وَعَظَ اللهُ بِهِ أَوْلِياءَهُ مِنْ سُوءِ ثَنائِه عَلَى الأَحْبارِ إِذْ يَقُولُ: **﴿لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ﴾**، وقال: **﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾**، إلى قوله: **﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾**؛ وإِنَّما عابَ اللهُ ذلكَ عَلَيْهِمْ لأَنَّهُمْ كانُوا يَرَوْنَ مِنَ الظَّلَمَةِ الَّذينَ بَيْنَ أَظْهُرِهِم المُنْكَرَ وَالفَسادَ فَلا يَنْهَونَهُمْ عَنْ ذلكَ رَغْبَةً فيما كانُوا يَنالُونَ مِنْهُمْ وَرَهْبَةً مِمّا يَحْذَرُونَ، واللهُ يقولُ: **﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾** وَقالَ: **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾**؛ فَبَدَأَ اللهُ بِالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ فَرِيضَةً مِنْهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّها إِذا أُدِّيَتْ وَأُقِيمَتْ اسْتَقامَتِ الفَرائِضُ كُلُّها هَيِّنُها وَصَعْبُها، وَذلكَ أَنَّ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ دُعاءٌ إلى الإسلامِ مَعَ رَدِّ المَظالِمِ وَمُخالَفَةِ الظّالِمِ، وقِسْمَةِ الفَيءِ وَالغَنائِمِ وَأَخْذِ الصَّدَقاتِ مِنْ مَواضِعِها، وَوَضْعِها في حَقِّها....)[2].

وهذه الأحاديث وغيرها هي كثيرة وصريحة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد، وإزالة الظلم والظالم بالقوّة، والنهي عن ممالأة الظالم والركون إليه، والأمر بمقاومته ومقارعته بالسيف، وإقامة دولة العدل والحقّ. وهذه الطائفة من الروايات تطابق الكتاب العزيز. وقد أُمرنا أن نعرض الروايات، إذا تعارضت، على كتاب الله، فنأخذ بما يوافق كتاب الله، ونذر ما لا يطابقه. وقد استعرضنا قبل هذا البحث آيات القرآن الكريم في ذلك فلا نعيد.

---

(١) نهج البلاغة، القسم الثاني، ٢٣٤.

(٢) تحف العقول ١٦٨، بحار الأنوار ١٠٠ / ٧٩.

٢. تحريم إعانة الحاكم الظالم:

وهذه طائفة ثانية من النصوص وردت في تحريم إعانة الجاكم الظالم، ولو بقدر، مدّة قلم، أو تحضير ليقة دواة، وتغليظ الإنكار على ذلك، والتحذير منه. وهذه الروايات كثيرة، وواردة عن طريق الفريقين، وهي مؤكّدة (لحرمة الركون إلى الظالمين) التي قررها الكتاب العزيز.

ولدى التعارض بينها وبين الروايات المتقدّمة في السكوت عن الظالمين وقبول ولايتهم وسيادتهم وتحريم الخروج عليهم ... فإن المرجع هو القرآن. ولا شك أنَّ القرآن يحذّر من الركون إلى الظالمين أشد التحذير، وها نحن نذكر طائفة من هذه الروايات:

روى الترمذي في الفتن عن كعب بن عجره عن النبي، قال: (سيكون بعدي أمراء فمَن دخل عليهم فصدّقهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس منّي، ولست منه، وليس وارداً علي الحوض)[١].

• عن حريز قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع، وقوّوه بالتقية والاستغناء بالله (عزّ وجل) عن طلب الحوائج إلى صاحب سلطان، إنّه مَن خضع لصاحب سلطان، ولمن يخالفه على دينه، طلباً لما في يديه من دنياه أهمله الله (عزّ وجل) ومقته عليه، وَوكله إليه فإن هو غلب على شيء من دنياه فصار إليه منه شيء نزع الله جلَّ اسمه البركة منه ولم يأجره على شيء منه ينفقه في حج ولا عتق ولا برّ)[٢].

• عن أبي بصير، قال: «سألت أبا جعفر عن أعمالهم فقال لي: يا أبا محمّد لا ولا مدّة قلم، إن أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلّا أصابوا من دينه مثله أو حتّى يصيبوا من دينه مثله»[٣].

• وروى ابن حجر في (الزَواجر) باب ظلم السلاطين والأمراء والقضاة: جاء خيّاط إلى سفيان الثوري، فقال: إنّي أخيط ثياب السلطان أفتراني من أعوان الظّلَمة؟ فقال له سفيان: أنت من الظّلَمة أنفسهم، ولكن أعوان الظلمة مَن يبيع منك الإبرة والخيوط[٤]. وهذه الروايات كثيرة من طريق الفريقين، وإنّ كانت واردة في تحريم إعانة

---

(١) سنن الترمذي ٣ / ٣٥٨، الباب ٦٢ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٦٠.

(٢) وسائل الشيعة ١٢/١٢٩.

(٣) وسائل الشيعة، ١٢/١٢٩.

(٤) الزواجر لابن حجر، ١/١٣.

الظـالم والتحذير منـه، حتّى لو كان بقدر مَدّة قلم، وتغليظ الإنكار على ذلك، إلّا أنَّ التأمّل في هـذه الروايات يُفضـي إلى القول بحرمة الركون للظالم والرضـوخ له، والنهي عن قبول سيادتـه وسلطانه والاعـتراف به، والنهي عن الانضواء تحت لوائـه في الحرب والسلم، ولا نحتاج إلى تأمّل كثير لنخرج بهذه النتائج من التأمّل في أمثال هذه الروايات.

٣. الإجماع ومناقشته:

يذهـب أصحـاب هذا الـرأي إلى أنَّ مسألة الرضوخ والانقيـاد للحاكم الظالم، في غير معصيـة الله، مما تسالَم عليه الفقهـاء، وأجمعوا عليه من غير خلاف. وقد سمعنا من قبل بعض كلمات هؤلاء. يقول النووي في شرحه على صحيح مسلم، في التعقيب على رواية عبادة ابـن الصامـت التي مرّت علينا من قبل: ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلّا أن ترَوا منهم منكَراً محقّقاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلـك فأنكـروه عليهم وقولوا بالحـقّ حيث ما كنتم، وأمّـا الخروج عليهـم وقتالهم فحرام بإجمـاع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين. وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنّة: لا ينعزل السلطان بالفسق.

وأمّا الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنّه ينعزل ـ وحكي عن المعتزلة أيضاً ـ فغلط من قائله مخالف للإجماع[1].

ونقل ابن حجر في «الفتح» عن ابن بطّال أنّه قال: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطـان المتغلّب والجهاد معه، فـإنَّ طاعته خير من الخروج عليه... ولم يستثنوا من ذلك إلّا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح».

المناقشة بخروج سيد الشهداء الحسين عليه السلام على يزيد:

ويكفـي في نقض هـذا الإجماع خـروج السبط الشهيد سيـد شباب أهـل الجنّة الإمام الحسين عليه السلام على يزيد بن معاوية وقتاله لجيش بني أمية وشهادته هو وأهل بيته وأصحابه وأنصـاره عليهم السلام في هذه الواقعـة. وسيرته من الخروج على يزيد حجـة على المسلمين، فإنَّ الحسـين عليه السلام من أهل البيت الذيـن أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً، وعدل الكتاب العزيز، كما ورد في حديث الثقلين الشهير.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، ٨/ ٣٤.

وقد روى الطبري في تاريخه وابن الأثير في «الكامل» أنَّ الحسين عليه السلام خطب في أصحابه وأصحاب الحرّ، فحمد الله وأثنى عليه ثمَّ قال: أيّها الناس، إنَّ رسول الله قال: مَن رأى سلطاناً جائراً مستحلّاً لحرام الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّه رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعُدوان فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول كان حقّاً على الله أن يدخله مدخله. ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غيّر[١].

كلمات أعلام وفقهاء أهل السنة في الإشادة بخروج الحسين عليه السلام وتفسيق وتكفير يزيد ابن معاوية، وجواز الخروج على الحاكم الظالم:

كلمة ابن خلدون في المقدّمة:

يقول ابن خلدون: «غلط القاضي أبو بكر بن العربي المالكي إذ قال في كتابه «العواصم والقواصم»: إن الحسين قتل بسيف جده، وهو غفلة عن اشتراط الإمام العادل في الخلافة الإسلامية ومن أعدل من الحسين في زمانه وإمامته وعدالته في قتال أهل الآراء»، وفي ص ٢٥٤ ذكر الإجماع على فسق يزيد ومعه لا يكون صالحاً للإمامة، ومن أجله كان الحسين عليه السلام يرى من المتعيَّن الخروج عليه[٢].

كلمة ابن الجوزي:

ويقول ابن مفلح الحنبلي: جوّز ابن عقيل وابن الجوزي الخروج على الإمام غير العادل بدليل خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق. وذكر ابن الجوزي في كتابه «السر المصون» من الاعتقادات العامية التي غلبت على جماعة من المنتسبين إلى السنّة أنهم قالوا: كان يزيد على الصواب والحسين مخطئ في الخروج عليه. ولو نظروا في السير لعلموا كيف عقدت البيعة له وألزم الناس بها. ولقد فعل مع الناس في ذلك كل قبيح، ثم لو قدّرنا صحّة خلافته، فقد بدرت منه بوادر، وظهرت منه أمور كل منها يوجب فسخ ذلك العقد من نهب المدينة، ورمي الكعبة بالمنجنيق، وقتل الحسين وأهل بيته، وضربه على ثناياه بالقضيب، وحمل رأسه على خشبة، وإنما يميل إلى هذا جاهل بالسيرة عامي المذهب يظن أنه يغيظ

---

(١) تاريخ الطبرسي ٣٠٠/٧، والكامل لابن الأثير ٤٨/٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٢٥٤ و٢٥٥.

بذلك الرافضة [1].

كلمة الشيخ الآلوسي «روح المعاني»:

يقول الشيخ الآلوسي في تفسيره في هذا الشأن في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**﴾: نقل البرزنجي في الإشاعة والهيثمي في الصواعق: إن الإمام أحمد لما سأله ولده عبد الله عن لعن يزيد قال: كيف لا يلعن مَن لعنه الله تعالى في كتابه؟ فقال عبد الله: قد قرأت كتاب الله (عزوجل) فلم أجد فيه لعن يزيد، فقال الإمام: إن الله تعالى يقول: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ**﴾ الآية، وأي فساد وقطيعة أشد مما فعله يزيد.

وعلى هذا القول لا توقّف في لعن يزيد لكثرة أوصافه الخبيثة، وارتكابه الكبائر في جميع أيام تكليفه ويكفي ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينة ومكة، فقد روى الطبراني بسند حسن: «اللّهم مَن ظلم أهل المدينة وأخافهم فأخفه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»، والطامة الكبرى ما فعله بأهل البيت ورضاه بقتل الحسين (على جده وعليه الصلاة والسلام)، واستبشاره بذلك، وإهانته لأهل بيته، مما تواتر معناه، وإن كانت تفاصيله آحاداً، وفي الحديث: «ستة لعنتهم ـ وفي رواية ـ لعنهم الله وكل نبي مجاب الدعوة: المحرّف لكتاب الله ـ وفي رواية ـ الزائد في كتاب الله، والمكذّب بقدر الله، والمتسلّط بالجبروت ليعزّ مَن أذلّ الله، ويذلّ مَن أعزّ الله، والمستحل من عترتي، والتارك لسنّتي».

وقد جزم بكفره وصرّح بلعنه جماعة من العلماء، منهم الحافظ ناصر السنة ابن الجوزي، وسبقه القاضي أبو يعلي.

وقال العلامة التفتازاني: لا نتوقف في شأنه، بل في إيمانه لعنة الله تعالى عليه وعلى أنصاره وأعوانه.

وممن صرّح بلعنه الجلال السيوطي (عليه الرحمة).

وفي تاريخ ابن الوردي وكتاب الوافي بالوفيات أنّ السَّبيَ لما ورد من العراق على يزيد خرج فلقى الأطفال والنساء من ذرية علي والحسين (رضي الله تعالى عنهما) والرؤوس

---

(١) مقتل المقرم، ص ٩.

على أطراف الرماح وقد أشرفوا على ثنية جيرون فلما رآهم نعب غراب فأنشأ يقول:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت	تلك الرؤوس على شفا جيرون
نعب الغراب فقلت قل أو لا تقل	فقد اقتضيت من الرسول ديوني

يعني أنه قتل بمَن قتله رسول الله يوم بدر كجده عتبة وخاله ولد عتبة وغيرهما، وهذا كفر صريح. فإذا صح عنه فقد كفر، ومثله تمثله بقول عبد الله بن الزبعرى قبل إسلامه: ليت أشياخي.. الأبيات، وأفتى الغزالي (عفا الله عنه) بحرمة لعنه، وأفتى أبو بكر ابن العربي المالكي عليه من الله تعالى ما يستحق أعظم الفرية فزعم أن الحسين قتل بسيف جده وله من الجهلة موافقون على ذلك ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾.

قال ابن الجوزي في كتابه السر المصون من الاعتقادات العامية التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنة أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب وأن الحسين (رضي الله تعالى عنه) أخطأ في الخروج عليه، ولو نظروا في السير لعلموا كيف عقدت له البيعة وألزم الناس بها، ولقد فعل في ذلك كل قبيح. ثم لو قدرنا صحة عقد البيعة، فقد بدت منه بوادٍ كلها توجب فسخ العقد، ولا يميل إلى ذلك إلّا كل جاهل عامي المذهب يظن أنه يغيظ بذلك الرافضة.

هذا ويعلم من جميع ما ذكره اختلاف الناس في أمره فمنهم مَن يقول: هو مسلم عاصٍ بما صدر منه مع العترة الطاهرة، لكن لا يجوز لعنه، ومنهم مَن يقول: هو كذلك يجوز لعنه مع الكراهة أو بدونها، ومنهم مَن يقول: هو كافر ملعون، ومنهم مَن يقول: إنه لم يعصِ بذلك ولا يجوز لعنه، وقائل هذا ينبغي أن ينظم في سلسلة أنصار يزيد. وأنا أقول: الذي يغلب على ظني أن الخبيث لم يكن مصدّقاً برسالة النبي وأن مجموع ما فعل مع أهل حرم الله تعالى، وأهل حرم نبيّه، وعترته الطيبين الطاهرين في الحياة وبعد الممات، وما صدر منه من المخازي ليس بأضعف دلالة على عدم تصديقه، من إلقاء ورقة من المصحف الشريف في قذر، ولا أظن أن أمره كان خافياً على أجلّة المسلمين إذ ذلك، ولكن كانوا مغلوبين مقهورين لم يسَعْهم إلّا الصبر ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، ولو سلم أن الخبيث كان مسلماً فهو مسلم جمع من الكبائر ما لا يحيط به نطاق البيان، وأنا أذهب إلى جواز لعن مثله على التعيين ولو لم يتصور أن يكون له مثل من الفاسقين، والظاهر أنه لم يتُب، واحتمال توبته أضعف من إيمانه، ويلحق به ابن زياد، وابن سعد وجماعة، فلعنة الله (عز

وجـلَّ) عليهم أجمعين، وعلى أنصارهم وأعوانهم وشيعتهم ومَن مال إليهم إلى يوم الدين؛ مـا دمعت عين على أبي عبـد الله الحسين، ويعجبني قول شاعـر العصر ذو الفضل الجلي عبد الباقي أفندي العمري الموصلي وقد سئل عن لعن يزيد اللعين:

يزيـد علـى لعنـي عريض جنابـه فأغـدو بـه طـول المـدى ألعـن اللعنـا

ومَـن كان يخشـى القال والقيل مـن التصريح بلعن ذلك الضليـل فليقل: لعن الله (عزّ وجلّ) مَـن رضي بقتل الحسين، ومَـن آذى عترة النبي بغير حق، ومَن غصبهم حقهم، فإنه يكـون لاعناً لـه لدخوله تحت العموم دخولاً أوليـاً في نفس الأمر، ولا يخالـف أحد في جواز اللعـن بهذه الألفاظ ونحوها سوى (ابن العربي) المار ذكره وموافقيه، فإنهم على ظاهر ما نقل عنهم لا يجوِّزون لعن مَن رضي بقتل الحسين (رضي الله تعالى عنه)، وذلك لعمري هو الضلال البعيد الذي يكاد يزيد على ضلال يزيد[1].

كلمـة الشيـخ محمـد عبـده:

يقـول الشيخ محمد عبـده: وقد اختلف علمـاء المسلمين في مسألة الخـروج على الجور وحكـم مَن يخرج لاختـلاف ظواهر النصوص التـي وردت في الطاعـة والجماعة والصبر وتغيـير المنكـر ومقاومة الظلم والبغـي. ولم أرَ قولاً لأحد جمع به بـين كل ما ورد من الآيات والأحاديـث في هذا الباب، ووضـع كلاً منها في الموضع الذي يقتضيـه سبب وروده، مراعياً اختـلاف الحـالات في ذلك، مبيّنـاً مفهومات الألفاظ بحسب ما كانـت تستعمل به في زمن التنزيـل، دون ما بعده. مثال هذا لفظ (الجماعـة) إنما كان يراد به جماعة المسلمين التي تقيم أمر الإسلام بإقامة كتابه وسنة نبيّه، ولكن صارت كل دولة أو إمارة من دول المسلمين تحمـل كلمة الجماعـة على نفسها، وإن هدمـت السُّنة، وأقامت البدعـة، وعطلت الحدود، وأباحت الفجور.

ومن المسائل المجمع عليها قولاً واعتقاداً: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، (وإنما الطاعـة في المعـروف) وأن الخروج على الحاكـم المسلم إذا ارتدّ عـن الإسلام واجب. وإن إباحـة المجمع على تحريمه كالزنـا والسكر واستباحة إبطال الحـدود وشرع ما لم يأذن به الله كفـر ورِدّة. وإنـه إذا وجد في الدنيا حكومة عادلة تقيم الشـرع، وحكومة جائرة تعطله وجـب علـى كل مسلم نصر الأولى ما استطاع. وإنه إذا بغت طائفة من المسلمين على أخرى

(١) تفسير روح المعاني، ٢٦ / ٧٢ ـ ٧٤.

وجـردت عليهـا السيف وتعذّر الصلح بينهما فالواجب على المسلمـين قتال الباغية المعتدية حتى تفيء إلى أمر الله. وما ورد في الصبر على أئمة الجَور إلّا إذا كفروا معارض بنصوص أخرى، والمراد به اتقاء الفتنة، وتفريق الكلمة المجتمعة، وأقواها حديث: «وأن لا تنازع الأمر أهلـه، إلّا أن تروا كفراً بواحاً». قال النووي: المراد بالكفر هنا المعصية. ومثله كثير. وظاهر الحديث أن منازعـة الإمام الحـق في إمامته لنزعها منه لا يجـب إلّا إذا كفر كفراً ظاهراً وكـذا عمّالـه وولاته. وأما الظلم والمعاصي فيجب إرجاعه عنهـا مع بقاء إمامته وطاعته في المعـروف دون المنكـر، وإلّا خُلع ونُصّب غيره. ومن هذا الباب خـروج الإمام الحسين سبط الرسـول علـى إمام الجور والبغي، الـذي ولي أمر المسلمين بالقوة والمكـر، يزيد بن معاوية خذلـه الله وخـذل مَن انتصر له من الكرامية والنواصب الذيـن لا يزالون يستحبون عبادة الملـوك الظالمين علـى مجاهدتهم لإقامة العدل والدين. وقد صار رأي الأمم الغالب في هذا العصـر وجوب الخروج على الملوك المستبدّين والمفسدين. وقد خرجت الأمَّة العثمانية على سلطانهـا عبد الحميد فسلبت السلطة منه فخلعته بفتوى مـن شيخ الإسلام. وتحرير هذه المسائل لا يمكن إلّا بمصنّف خاص[1].

كلمـة سيـد قطب عـن تفسيـره (الظـلال):

يقـول سيد قطب المفسّر المعاصر في تفسيـره (في ظلال القرآن) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّـا لَنَنصُـرُ رُسُلَنَـا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَـاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَـادُ﴾. والناس كذلك يقصـرون عن معنى النصر على صورة معينة معهودة لهم قريبة، ولكن صور النصر شتى، وقد يتلبس بعضها بصورة الهزيمة عند النظرة القصيرة... ثم يقول: والحسين. (رضوان الله عليـه). وهـو يستشهد في تلك الصورة العظيمة من جانـب، المفجعة من جانب، أكانت هـذه نصراً أم هزيمـة؟ في الصورة الظاهـرة وبالمقياس الصغير كانت هزيمـة.. فأمَّا في الحقيقـة الخاصـة، وبالمقياس الكبـير فقد كانت نصـراً. فما من شهيد تهتـز له الجوانح بالحب والعطف، وتهفو له القلوب، وتجيش بالعَبرة والفداء كالحسين (رضوان الله عليه)، يستوي في هذا المتشيعون وغير المتشيعين من المسلمين، وكثير من غير المسلمين.

وكم من شهيد ما كان يملك أن ينصر عقيدته ودعوته ولو عاش بألف عام، كما نصرها

(١) تفسير المنار، ٦ / ٢٦٧، ٢٦٨.

باستشهاده. وما كان يملك أن يودع القلوب من المعاني الكبيرة، ويحفز الألوف إلى الأعمال الكبيرة بخطبه، مثل خطبته الأخيرة التي كتبها بدمه، فتبقى حافزاً محرّكاً للأبناء والأحفاد. وربما كانت حافزاً محرّكاً لخطى التاريخ كله مدى الأجيال[1].

نماذج أخرى من سيرة المسلمين في الخروج على الحكام الظَلَمة:

وخرج على يزيد في وقعة الحرّة التي استباح فيها يزيد حرم رسول الله؛ خرج على يزيد خيار المسلمين والتابعين وأبناء الصحابة مثل عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة، وعبد الله بن أبي عمرو بن حفص، والمنذر بن الزبير وعبد الله بن مطيع، وكان عبد الله بن حنظلة الغسيل يقول: «والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نُرمى بالحجارة من السماء... رجل ينكح البنات والأخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة ويقتل أولاد النبيين»[2].

مخالفة الفقهاء لدعوى الإجماع:

وخرج عن هذا الإجماع كبار الفقهاء، منهم أبو حنيفة، كما يقول أبو بكر الجصاص (في أحكام القرآن)، يقول الجصّاص: «كان مذهبه مشهوراً في قتال الظلَمة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي: احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف، يعني قتال الظلَمة، فلم نحتمله».

وكان من قوله: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف، على ما روي عن النبي. وسأله إبراهيم الصائغ ـ وكان من فقهاء أهل خراسان ورواة الأخبار ونسّاكهم ـ عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال: هو فرض. وحدّثه بحديث عن عكرمة عن ابن عباس أنّ النبي قال: «أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف، ونهاه عن المنكر فقتل».

فرجع إبراهيم إلى مرو، وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره، ونهاه، وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حقّ فاحتمله مراراً ثمّ قتله.

وقضيّته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه، وفتياه الناس سراً في وجوب نصرته، والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن، وقال لأبي

---

(١) في ظلال القرآن، ٢٤ / ٧٩، ٨٠.

(٢) تذكرة الخواص، ص ٢٥٩.

إسحاق الفزاري حين قال له: «لمَ أشرت على أخي بالخروج مع إبراهيم حتّى قتل؟ قال: مخرج أخيك أحب إلي من مخرجك، وكان أبو إسحاق قد خرج إلى البصرة. وهذا إنما أنكره عليه أغمار أصحاب الحديث، الذين بهم فقد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى تغلّب الظالمون على أمور الإسلام»[1].

المفاسد والفتن المترتبة على عزل الحاكم:

وهذا آخر ما يذكره أصحاب هذا الرأي من الدليل على رأيهم في الانقياد للحكّام الظالمين وتحريم الخروج عليهم. يقول النووي في شرحه على صحيح مسلم: «قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه. فلو طرأ على الخليفة فسق قال بعضهم: يجب خلعه إلّا أن يترتب عليه فتنة، وحرب. وقال جماهير أهل السنّة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع، ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك»[2].

ويقول الشيخ محمد بن عبد الله بن سبيل إمام المسجد الحرام في تحريم الخروج عليهم ونزع الطاعة من أيديهم: «سواء كانوا أئمة عدولاً صالحين أم كانوا من أئمة الجور والظلم... فإنّه أخف ضرراً، وأيسر خطراً من ضرر الخروج عليهم»[3].

ويقول أيضاً في موضع آخر من كتابه: «فإنّ الصبر على جور الأئمة وظلمهم، مع كونه هو الواجب شرعاً، فإنّه أخف من ضرر الخروج عليهم ونزع الطاعة من أيديهم، لما ينتج عن الخروج عليهم من المفاسد العظيمة. فربّما كان الخروج سبب حدوث فتنة يدوم أمدها، ويستشري ضررها، ويقع بسببها سفك للدماء وانتهاك للأعراض وسلب للأموال وغير ذلك من أضرار كثيرة ومصائب جمّة على العباد والبلاد)[4].

المناقشة:

أقول: أولاً إن مآل هذا الاستدلال من ناحية فنّية إلى تقديم الأهم على المهم في باب

---

(١) أحكام القران للجصاص، ١/٨١.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٨/٣٤، المطبوع بهامش إرشاد الساري.

(٣) الأدلّة الشرعية في بيان حق الراعي عن الرعية، ص٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ٦٥، ٦٦.

(التزاحـم)، ومـن دون أن ندخل التفاصيل الفنّيـة لباب التزاحم، نقـول: إنَّ لدينا هاهنا حكمين، وهما:

أولاً: وجوب النهي عن المنكر وإزالة المنكر وتغييره ومكافحته، حتى لو تطلب ذلك إراقة الدماء وتحمّل المتاعب.

وثانيـاً: اجتنـاب الفـتن الاجتماعية التـي تؤدي إلى إراقـة الدماء وانتهـاك الأعراض وإضرار الناس.

وكل من الحكمين في وضعه الأولي مطلق.

يعني أن النهي عن المنكر يجب حتّى لو تطلّب إراقة الدماء.

وتجنّب الفتن الاجتماعية يجب حتّى في موضع النهي عن المنكر.

وهذان حكمان مطلقان متخالفان، فإذا اجتمعا في موضع واحد، كما يحصل في الإنكار على الحكّام الظالمين، ومكافحتهم، ونهيهم عن الظلم، وإزالتهم عن موقع السلطان والنفوذ في المجتمع، فإنَّ هذا الإنكار يؤدّي إلى مقارعة الحكّام الظالمين، وبالتالي إلى سفك الدماء وانتهاك الأعراض وإضرار الناس بأضرار بليغة، وهو أمر قد حرّمه الله تعالى.

فيجتمـع في هذا الموضع إذاً حكمان؛ أحدهما: وجوب الإنكار على المنكر وتغييره وإزالته ومكافحتـه، وثانيهما: وجـوب الاجتناب عن الفـتن الاجتماعية والسياسية التـي تؤدّي إلى سفـك الدمـاء وانتهاك الأعراض. ولأن المكلّف لا يقدر علـى امتثال الحكمين معاً كان لا بدَّ بحكم العقل، من تقديم الأهم على المهم.

وبلغة فنيّة: لا بدّ من تقييد إطلاق أحد الحكمين فإذا كان أحدهما أهم من الآخر، فيكون المقيّد هو الآخر لا محالة. فالمدار، إذاً في هذه المسألة هو تشخيص الأهم من المهم.

وهـذا أمـر «متغيّر»، يختلف من حـال إلى حال، ومن حاكم إلى حاكـم، ومن منكر إلى منكـر، ومـن مجتمع إلى مجتمع، فـلا يمكن إعطاء أحكام ثابتة في مثـل هذه المسائل. فقد يكون المجتمع صالحاً قويّاً ملتزماً بحدود الله وأحكامه وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحاكـم الذي يقـترف الظلم حاكم ضعيف يمكن إزالته مـن دون مشاكل وأضرار كبيرة. ففـي هذه الحالة يقدّم الأمر بالمعـروف والنهي عن المنكر على الأمر بالحفاظ على الأنفس والأموال من الفتن والأضرار والهلَكة.

وقد يكون الأمر بالعكس، فيقدّم الحكم بالمحافظة على الأنفس والأموال والأعراض على حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعلى العموم، الأمر يختلف في تحديد الأهم، وتشخيص الأهم من المهم بين الحكمين من مورد إلى مورد، ولا يمكن إعطاء حكم عام في هذه المسألة بناءً على هذا الدليل.

ويتفق كثيراً أن الحاكم يمارس أبشع أنواع المنكرات، ويقترفها ويتجاوز حدود الله وأحكامه، وينتهك حرماته (سبحانه وتعالى)، كما كان الأمر في يزيد بن معاوية، الذي يقول عنه الحسين عليه السلام كما في رواية الطبري «ألا ترون أن الحق لا يعمل به، وأنَّ الباطل لا يُتناهى عنه؟ ليرغب المؤمن في لقاء الله محقاً، فإني لا أرى الموت إلّا سعادة والحياة مع الظالمين إلّا برماً»[1].

ويقول عنه الحسين عليه السلام: «ألا وإنَّ هؤلاء (يعني بني أمية) قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود، واستأثروا الفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غيّر»[2].

أقول: في مثل هذه الأحوال يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومكافحة المنكر، والعمل على إزالته، مهما تطلّب الأمر من الدماء والمتاعب والأضرار في الأنفس والأموال. وإصدار أحكام ثابتة وقطعيّة في تحريم الخروج على الحكام الظالمين وتحريم إزعاجهم، وإثارة الفتن في وجوههم، وتحريم مقارعتهم ومقاومتهم، يزيد هؤلاء الحكّام إمعاناً في مقارفة المنكرات والظلم والفساد.

وليس شيء أرضى إلى هؤلاء الحكّام الذين يقترفون كبائر الإثم، ويمارسون أبشع أنواع الظلم، من أمثال هذه الفتاوى التي نجدها نحن - للأسف - في تاريخ الإسلام كثيراً، هذا أولاً.

وثانياً: إنَّ هذا الحكم لو صحّ في بعض موارد باب التزاحم، عندما يكون اجتناب الفتنة أهمّ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو حكم ثانوي طارئ، والحكم الأولي هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والعمل على إزالة المنكر، ومكافحته، والنهي عن إطاعة الظالمين والمسرفين، والأمر بالإعراض عنهم ورفضهم، والكفر بهم. وليس من

---

(١) تاريخ الطبري، ٧/ ٣٠١.

(٢) تاريخ الطبري، ٧/ ٣٠٠.

الصحيح الإعراض عن الحكم الأولي الثابت في الشريعة إلى الأحكام الثانوية الطارئة، إلّا في مواردها المنصوصة في الشريعة. والحكم الأولي الثابت في الشريعة هو قوله تعالى: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ١٠١ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[4].

وروى الصدوق بإسناده عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنَّ الله لا يعذّب العامّة بذنب الخاصّة بالمنكر سرّاً، من غير أن تعلم العامّة، فإذا عملت الخاصة بالمنكر جهاراً، فلم تُغَيّر ذلك العامّة، استوجب الفريقان العقوبة من الله - (عزّ وجلّ) -. قال: وقال رسول الله: إنَّ المعصية إذا عمل بها العبد سرّاً لم يضرَّ إلّا عاملها، فإذا عمل بها علانية ولم يُغَيّر عليه أضرّت بالعامّة. قال جعفر بن محمد عليه السلام: (وذلك أنّه يذلّ بعمله دين الله ويقتدي به أهل عداوة الله)[5].

هذا هو حكم الله تعالى أولاً في مواجهة أئمة الظلم والطغاة والجبابرة، الذين يسعَون في الأرض فساداً وأما الموازنة بين الأهم والمهم في الأحكام فهو أمر ثانوي طارئ، وليس من الصحيح أن نستبدل الأحكام الأولية بالثانوية، إلّا في مواقعه اللازمة والمحدودة في الفقه.

الدور السلبي لهذه الفتاوى:

لقد كان لأمثال هذه الفتاوى دور سلبي في تاريخ الإسلام في دعم الحكّام الظّلَمة، وتشجيعهم في الإمعان في الظلم والإفساد أولاً، وفي إخماد ثورة المظلومين والمعذّبين، وإحباط حركات الثائرين ومقاومة الشعوب المستضعفة والمضطهدة ثانياً.

ولم يكن هؤلاء الحكّام من أمثال معاوية ويزيد والوليد وعبد الملك والحجاج والمنصور وهارون والمتوكّل وغيرهم يستريحون إلى شيء، كما كانوا يستريحون إلى أمثال هذه

---

(١) سورة هود، آية ١١٣.
(٢) سورة النساء، آية ٦٠.
(٣) سورة الشعراء، آية ١٥١، ١٥٢.
(٤) سورة الإنسان، آية ٢٤.
(٥) وسائل الشيعة، ١١/٤٠٧.

الفتاوى، فكانـوا يُمعنون في الظلم والفساد واقتراف الذنوب والمعاصي وانتهاك الحُرمات، ويجدون في هذه الفتاوى دعة وراحة.

وقـد كان هـؤلاء الفقهاء يبالغون في تأكيد هـذا الرأي وتعميقـه في المجتمع الإسلامي، إمعاناً في تطمين هؤلاء الحكّام من ناحية ثورات المظلومين وانتفاضاتهم.

يقول سفيان الثوري لأحد تلاميذه: «يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتّى ترى الصلاة خلف كل برّ وفاجر والجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل».

سبحان الله!! كما لو كان إقرار الظالمين على ظلمهم، والسكوت عنهم، وتحمُّل إسرافهم وبذخهم في بيت المال وإفسادهم للناس من أصول الدين لا يقبل منه عمله وسعيه إلّا به!!!

ويقول علي بن المديني: «لا يحلّ لأحد يؤمن بالله أن يبيت ليله إلّا عليه إمام، برّاً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين، والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة، البرّ والفاجر، لا يترك وليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، قد بَرِئ من دفعها إليهم، وأجزأت عنه براً كان أو فاجراً، وصلاة الجمعة خلفه، وخلف من ولّاه جائزة، قائمـة، ركعتان مـن أعادها فهو مبدع تارك للإيمان، مخالـف، وليس له من فضل الجمعة شـيء إذا لم يَـرَ الجمعة خلف الأئمة، كائناً مَن كانوا، برّهـم وفاجرهم. والسنّة أن يصلّوا خلفهم، لا يكون في صدورهم حرج من ذلك... إلخ».

سبحـان الله العظيـم!! إن هذا غاية مـا يتمنّاه الجبّارون، المقترفـون للإثم، المنتهكون لحرمـات الله، الساعون في الأرض فساداً. ولا يقف صاحب الفتوى عند هذه الحدود، حتّى يبلغ أقصى ما يطلبه هؤلاء الظلمة المستكبرون الذين يسعَون في الأرض فساداً، فيقول: «ثُمَّ لا يَكُـون في صِدُورِهِم حَرَجٌ مِنْ ذلِك»، ويزيد عليه شارح الطحاوية، فيقول: «بل من الصبر علـى جورهم تكفير السيّئات، ومضاعفة الأجور، فإنَّ الله تعالى ما سلّطهم علينا إلّا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل».

ولسـت أدري أيـن تقع هذه الفتاوى من محكمات كتاب الله، التي تأمر بالأمر بالمعروف والنهي عـن المنكر، ورفض الظالمين والكفـر والطاغوت، وعصيان أمـر الآثمين والظالمين، وعدم الركـون إليهم، ومن قوله تعالى: **﴿إن الَّذيـنَ تَوَفَّاهُمُ المَلائكَةُ ظَالمِـي أنفُسهِمْ قَالُوا فِيـمَ كُنتُـمْ قَالُـوا كُنَّـا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأرْضِ قَالُوا ألَمْ تَكُنْ أرْضُ الله وَاسِعَـةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾**؛ فيسمّي الله تعالى أولئك المستضعفين بـ (الظالمين) ويساوي بينهم وبين مَن ظلمهم

لأنهم رضخوا للظلم.

ويـروي مالـك بن دينار أنه جاء في بعض كتب الله: «أنـا الله مالك الملوك، قلوب الملوك بيدي... فلا تشغلوا أنفسكم بسبّ الملوك، ولكن توبوا أعطِفْهُم عليكم».

وهـذا الذي يرويـه مالك بن دينار عن بعض كتب الله يعارض، صراحـة وبوضوح، ما جـاء في القرآن، فأيهما يختار مالك بن دينار آيـة (البقرة: ١٢٤) وآية (النساء: ٦٠) وآية (النساء ٩٧) وآية (الشعراء: ١٥١، ١٥٢) وآية (الإنسان: ٢٤)، أم ما قيل ورُوي عن بعض كتب الله؟!

وإذا كان الأمـر كذلك لبعض المصالح السياسيـة في عصرنا!! وهو ليس كذلك، فلماذا نتسـتّر علـى جرائـم الطغـاة والجبابرة في التاريـخ. يقـول أحدهم، في سيـاق الدفاع عن هذا الـرأي والاحتجاج له بسكـوت الصحابة والتابعين عن فجور يزيـد، ومروان، والوليد، والحجـاج، وعبـد الملك... يقول: «بعض الخلفـاء الذين فيهم شيء مـن الظلم والجور أو الفسق مثل يزيد بن معاوية ومروان»[1]، نعم، في يزيد شيء من الظلم والجور فقط!

سبحـان الله!! فمـا هو الظلم والجور والفسوق كله، يا ترى إذا كان هذا الذي نعرفه من يزيد بن معاوية شيئاً من الظلم فقط؟

ولم يكـن لهـذه الفتـاوى دور التهدئـة للثـورات الشعبيـة الحاصلـة من تفاقـم الظلم والاستبـداد السياسي والبذخ والتبذير دائماً. فقد كانت تتفجّر هذه الثورات والانتفاضات، هنـا وهناك، بصورة غير موجّهة، وكانت لها آثـار سيّئة وتخريبية واسعة مثل ثورة «الزنج» في العصـر العبّاسي. وهو أمر طبيعي عندما يتخلّـى الفقهاء عن دورهم الذي منحهم الله تعالى في قيـادة وتوجيه حركة المظلومين والمستضعفين ضدّ الظالمين والمستكبرين، وفي ردع الظالمين عن الظلم.

وسـلام الله علـى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حيث يقـول في تعريف «العالم»: «وما أخـذ الله على العلماء أن لا يقارّوا علـى كظّة ظالم ولا سغب مظلوم»، فإذا تخلّى العَالِم عن دوره التوجيهي في توجيه وقيادة هذه الحركة يستلمها الغوغاء من الناس، لا محالة، وتكون لها آثار تخريبية واسعة، بالضرورة كما حدث كثيراً في تاريخ الإسلام المدوّن.

---

(١) الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية، ٣٩..

كتـاب الأدلّة الشرعيـة في بيـان حقـوق الراعـي والرعيـة:

ألّـف الشيخ محمد بن عبـد الله بن سبيل إمام المسجد الحـرام رسالة مستقلّة في هذا الأمـر، أكّـد فيها، أبلـغ التأكيد علـى حرمة الخروج علـى الحكّام الذيـن يمارسون الظلم والفجور ويسعَون في الأرض فساداً، وينتهكون حدود الله وحرماته. ونحن نورد بعض كلمات الشيخ في هذا الأمر.

يقـول الشيخ محمد بن سبيـل في هذه الرسالة: «وتحريم الخـروج عليهم ونزع الطاعة مـن أيديهم، سواء كانوا أئمة عدولاً صالحين أم كانـوا أئمة الجور والظلم، ما دام إنّهم لم يخرجوا عن دائرة الإسلام، فإنّ الصبر على جور الأئمة وظلمهم، مع ما فيه من ضرر فإنّه أخـف ضرراً وأيسر خطراً من ضرور الخروج عليهـم، ولهذا جاء الأمر من الشارع بوجوب السمـع والطاعة وتحريم الخروج على الأئمة والولاة وإن جاروا وظلموا، إلّا أن يرتكبوا كفراً بُواحاً»[1].

ويقول في موضع آخر من رسالته: كما أن على المسلم أن يتذكّر أن طاعة ولاة الأمور من أجـلّ الطاعات وأفضل القربـات سواء كانوا أئمة عدولاً صالحـين أم كانوا من أئمة الجور والظلـم، مـا دام أنّهم لم يخرجوا عن دائرة الإسلام، فإنَّ طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه من طاعة الله ورسوله[2].

ويقـول في موضـع آخر من هـذه الرسالة: «فقـد أنكر ابن عمر (رضـي الله عنه) على ابـن مطيـع خروجه على الخليفـة يزيد بن معاوية، مـع ما كان عليه يزيد بـن معاوية، كما أنّـه قد تولّى الخلافـة والإمارة على بعض البلدان في عهـد الصحابة وهم متوافرون بعض الخلفـاء والأمـراء الذين فيهم شيء مـن الظلم والجور والفسق مثل يزيـد بن معاوية (!!) ومـروان بن الحكم والوليد بن عقبة والحجاج بن يوسف وغيرهم، ومع ذلك كان الصحابة رضـوان الله عليهـم كابن عمـر وابن مسعود وأنـس بن مالك، وهـم من فضـلاء الصحابة وخيارهم يسمعون لهم، ويطيعون في المعروف، ويصلّون خلفهم الجُمَع والأعياد، ولم يأمروا النـاس بالخروج عليهم ونزع الطاعـة من أيديهم بسبب ما هم عليه مـن الجور والظلم أو الفسـق الذي لم يُخرجهم عن الإسلام، بل كانوا يحثّون الناس على السمع والطاعة لهم في

---

(١) الأدلّة الشرعية في بيان حقّ الراعي والرعية، ص٢٧، ٢٨.

(٢) الأدلّة الشرعية في بيان حقّ الراعي والرعية، ص٣١.

المعروف والصبر على ما ينالهم من ظلم وجور لما يعلمونه من وجوب السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين، وإن جاروا وظلموا»[1]. إلى غير ذلك من الفتاوى التي يطلقها الشيخ في دعم وإسناد الظالمين.

ونحن نتمنّى أن يتناول العلماء مسائل حساسّة وخطيرة من هذا النوع بشيء أكثر من الدراسة الفقهية، آخذين بنظر الاعتبار وجهات النظر الأخرى في هذه المسألة وأدلّتها، ونتمنّى أن يعيد العلماء النظر في هذه المسألة وأمثالها بدقة وجدّية واهتمام.

إن فتاوى وآراء فقهية من هذا القبيل، في عالمنا الإسلامي اليوم، تزيد من شراسة وظلم وإفساد الحكّام الطغاة والظالمين، الذي يعيثون في الأرض فساداً.

إن أمثال هذه الفتاوى تقرّ بها عيون المستكبرين وتقذى بها عيون المؤمنين الصالحين العاملين في سبيل الله. نحن نرجو، ونتمنّى للعلماء أن ينظروا إلى هذه المسائل بنظر أبعد وأعمق، وأكثر استيعاباً لروح هذا الدين وأصوله.

وفي نهاية الشوط لنا وقفة مع عبد الله بن عمر:

ويستوقفنا أمر عبد الله بن عمر في هذا الموقف فهو من أشد المدافعين عن هذا الرأي، وكان يتبنّاه ويعلنه، ويدافع عنه.

روى مسلم في الصحيح[2] أن عبد الله بن عمر قصد عبد الله بن مطيع عندما كانت المدينة ثائرة متهيّئة للخروج على يزيد، قبل وقعة الحرّة، فيأمر له بوسادة، فيقول: «إنّي لم آتك لأجلس ولكن أتيتك لأحدّثك بحديث سمعته عن رسول الله. سمعت رسول الله يقول: مَن خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجّة له، ومَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

ويمنعهم عن الخروج على يزيد الذي عرف الناس جميعاً فسقه وفجوره واستهتاره وانتهاكه لحدود الله وحرماته، وذلك لما سمع من رسول الله: مَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية.

ولكن عبد الله نفسه، لما دعاه أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى البيعة امتنع وقال: «لا أبايع

---

(١) الأدلّة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية، ٣٩، ٤٠.

(٢) صحيح مسلم، ٢٢/٦. دار الفكر بيروت، كتاب الإمارة.

حتّى يبايع الناس، فقال له عليه السلام: ائتني بحميل (ضامن) قال: لا أرى حميلاً، فقال الأشتر: خلّ عنّي أضرب عنقه، قال علي عليه السلام: دعوه، أنا حميله، إنك ما علمت لسيء الخلق صغيراً وكبيراً»[1].

ولما دعاه معاوية إلى بيعة ابنه يزيد، اعتذر، وقال: «لا أبايع لأميرَيْن في وقتٍ واحد»[2]، وهو عذر ضعيف، فلم يدعه معاوية لبيعة يزيد بأمرة المؤمنين حتّى يعتذر له بهذا العذر، وإنّما دعاه ليبايعه بولاية العهد، وكان أحرى به أن يمتنع بصراحة وشجاعة كما امتنع الحسين عليه السلام.

فلما أرسل إليه معاوية مائة ألف درهم، ودسّ إليه مَن يدعوه إلى البيعة، لان عوده، وقال: «إنَّ ذاك لذاك (يعني إنَّ هذا العطاء للبيعة)، إنَّ ديني عندي إذاً لرخيص»[3].

ولم ينقل التاريخ عنه أنّه ردّ المائة ألف، بعد أن علم (أن ذاك لذاك)، ولما مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد ببيعته[4].

ولم ينقل التاريخ أن عبد الله بن عمر تغيّر رأيه في شرعية بيعة يزيد، وفي يزيد حتّى بعد مصرع الحسين عليه السلام وأهل بيته وأنصاره، وحتّى بعد وقعة الحرّة الرهيبة التي (أباح فيها مسلم بن عقبة (قائد جيش يزيد) المدينة ثلاثاً، فقتل جماعة من بقايا المهاجرين والأنصار، وخيار التابعين، وهم ألف وسبعمائة، وقتل من أخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان، وقتل بها جماعة من حمَلَة القرآن، وقتل جماعة صبراً منهم معقل ابن سنان ومحمّد بن أبي الجهم، وجالت الخيل في مسجد رسول الله وبايع الباقون كرهاً على أنّهم خول ليزيد)[5].

بعد هذه المجازر والجرائم لم يذكر لنا التاريخ أن رأي عبد الله بن عمر قد تغيّر في يزيد وبيعته عليه لعنة الله.

وكان ابن عمر يرى أن ذلك كله لا يسوِّغ الخروج على يزيد ... وكان ينكر على الذين يروون عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومجاهدة الظالمين ما

---

(١) تاريخ الطبري، ٢٠٦٨/٦، حوادث سنة ٣٥، ط لندن.
(٢) فتح الباري، ٦٠/١٢.
(٣) فتح الباري، ٦٠/١٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) إرشاد الباري للقسطلاني، ١٩٩/١٠.

يخالف رأيه.

فاستمع إلى الحديث التالي الذي يرويه مسلم في الصحيح: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان:

روى مسلم عن أبي رافع عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله قال: «ما من نبيّ بعثه الله في أمَّة قبلي إلاّ كان في أمّته حواريون وأصحاب يأخذون بسنّته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلّف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبّة خردل».

قال أبو رافع: فحدّثت عبد الله بن عمر فأنكره عليّ، فقدم ابن مسعود فنزل بقناة، فاستتبعني إليه عبد الله بن عمر يعوده، فانطلقت معه فلمّا جلسنا سألت ابن مسعود عن هذا الحديث فحدّثنيه، كما حدثت ابن عمر. قال صالح: وقد تحدث بنحو ذلك عن أبي رافع[1].

وقد بايع ابن عمر ليزيد بن معاوية، ولم ينقض البيعة، بعد ما تبيّن له أمر يزيد وفسقه وإعلانه للمنكرات، وقلب ذلك قبوله لهدية معاوية في البيعة ليزيد بولاية العهد بعده.

وروى لنا التاريخ: «أنَّ عبد الله بن عمر طرق الباب ليلاً على الحَجّاج ليبايع لعبد الملك لكيلا يبيت تلك الليلة بلا إمام»!! لأنّه روى عن النبي: «مَن مات، ولا إمام له مات ميتة جاهلية»، وبلغ من احتقار الحَجّاج له واستر ذاله أن أخرج رجله من الفراش، فقال: «أصفق بيدك عليها»[2].

وهذا الذي كان يعجّل في بيعة عبد الملك، ويحذر أن ينام ليلة، وليس في عنقه بيعة، ويطرق باب الحَجّاج ليلاً، ليبايع لعبد الملك، فيسفّهه الحجاج ويحتقره، فيعطيه رجله، ليصفق عليها؛ هو الذي امتنع عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام في المدينة، بعد مقتل عثمان ابن عفّان، ورفض أن يقدّم ضامناً على البيعة. وهو الذي كان يدعو أهل المدينة عندما انتفضت المدينة ضد يزيد، إلى الالتزام بالطاعة.

---

(١) صحيح مسلم، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان: ١/ ٦٩.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد، ١٣/٢٤٢.

اتجاهان في النهي عن المنكر:

هناك اتجاهان ورأيان في الإنكار على الحكّام الظّلَمة والطغاة وأئمة الجَور: الاتجاه الذي يذهب إليه حملة هذا الرأي، وهو الطاعة وحضور الأعياد والجمعات، والتأييد، والانقياد، والاتباع، وتحريم الخروج. يقول الشيخ العنقري: «وأمّا ما قد يقع من ولاة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي، برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس. ثمَّ يقول: واعتقاد أن ذلك (يعني التشنيع) من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، غلط فاحش وجهل ظاهر»[1].

أقول: وهيهات أن يرتدع طغاة عصرنا وهم كثيرون، بأمثال هذه النصائح الرقيقة الوديعة. هذا الاتجاه الأول؛ والاتجاه الثاني بعكس ذلك يذهب إلى مقارعة أئمة الظلم، والتشنيع عليهم، ورفضهم، والكفر بهم، والنهي عن الركون إليهم، كما أمرنا الله تعالى، ففي خبر جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «فأنكروا بقلوبكم والفظوا بألسنتكم، وصكّوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم»[2].

وفي خبر يحيى الطويل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «ما جعل الله بسط اللسان وكفّ اليد، ولكن جعلهما يبسطان معاً ويكفّان معاً»[3]. وخطب أمير المؤمنين الناس بصفّين فقال: «أيّها المؤمنون إنّه مَن رأى عدواناً يعمل به، ومنكراً يُدعى إليه، فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومَن أنكره بلسانه فقد أجر، وهو أفضل من صاحبه، ومَن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين هي السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى، وقام على الطريق ونوّر بقلبه اليقين»[4].

---

(١) الأدلّة الشرعية في حق الراعي والرعية، ٦٢-٦٣، والكلام للشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري من علماء الوهابية.

(٢) وسائل الشيعة، ١١/٤٠٣.

(٣) وسائل الشيعة، ١١/٤٠٤.

(٤) نهج البلاغة، حكمة ٣٧٣..

المحور الثالث

المقاومة والمجتمع المقاوم

المقاومة والتنشئة الوطنية	أ. د. حسين جمعة
المقاومة في الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان	العميد الركن وليد سكرية
مرتكزات الدولة الحديثة والحق الشعبي في الكفاح المسلح	أ. سعد الله مزرعاني
دور الخصوصية اللبنانية في بناء الذات المقاوِمة	أ. د. جورج قرم

المقـــاومة والتنشئـــة الوطنيـــة

أ. د. حسين جمعة[1]

توطئة:

ليس ثمة حضارة خلقية وأخرى متوحشة مرذولة، فالحضارة حضارة، وهي تتصف على مـدى التاريخ الإنساني بعناصـر البناء والتقدم والارتقاء للجنـس البشري في الوقت الذي يتجلـى فيها نزوع الخير والفضيلة... أمَّـا الثقافة المدنية، مادية ومعنوية، فإنها قد تتصف بالخير أو بالشر والتوحش تبعاً لاستخدامها البشري... ما يشي بأن نزوع الخير والشر إنما يكمـن في الطبـع البشري أو في الاكتساب النفسي والمعرفي الـذي يصطبغ بصبغة المصالح الزائفـة والآنية من أجل شهوات نفسية وغرائز مادية. فـإذا أُسست الثقافة على اصطناع الخير وتقديمها للبشرية هدية كبرى استطاعت أن تصنع حضارة خلقية نبيلة تتعزز ارتقاءً بالسلـوك الإنساني الخـيِّر، وإذا أُسست على مبدإ تغليب المصالـح الذاتية والنفع الخاص للفـرد أو الجماعــة، أو الدولة أو الدول من دون أن تراعـيَ القيم النبيلة، ومن دون أن تقيم وزنــاً إنسانياً للآخر - وفق مبادئ المصالح المشتركة - فإنها ستصبح ثقافة شريرة، ثقافة تعمـل علـى إلغاء الآخر وجعله تابعـاً للنفع الخاص... ما يعنـي أن صاحب النفع الخاص لا يرى إلّا ذاته الاستعلائية، وكأنه خُلق من طينة غير طينة البشر، ولاسيَّما إذا كان قد ملك قـدرات خاصة أو ملكـت الدولة التي يقودها مواردَ متنوعة وشاملة؛ سواء كانت هذه الموارد بشرية أم طبيعية واقتصادية وتقنية وإعلامية وعسكرية... إلخ. ولعل هذه الموارد والقدرات تخرجه عن الفطرة السليمة إلى طريق العنف والسير في الاعتداء والعبثية...

ولعـل هذه التوطئة تدفعنا إلى القول: إن عبثيــة المصالح النفعية قد تجر أصحابها إلى ارتكاب المجازر الوحشية بحق الإنسانية، ويصبح من العسير على أي مؤسسة تُعنى بحقوق

---

(١) أستاذ محاضر في جامعة دمشق بسوريا، رئيس اتحاد الكتّاب العرب في سوريا.

الإنســان وسعادته أن تدفــع الأذى عن النفس الفردية والجمعيــة. ولعل هذا ما تحدث عنه ابــن خلــدون (٨٠٨هـ) عن وحشية الــدول التي تهدم كل شكل من أشــكال التقدم المدني أو الحضاري...

ولسنــا نقول شيئاً جديداً حين نؤكد أن اضمحلال الوطن العربي وتفككه لم يكن حديث المرحلــة الراهنة، فقد عاش مرحلة التخلف الطويل والعجــز المريب؛ والجهل العجيب إبان الحكــم العثماني الــذي ران على الفكر والحيــاة ما يقارب (٤٠٠) سنــة حتى دخل الوطن العربي - خلالها - في حالة سكونية بعيدة عن حالة الوعي والتقدم.

وإذا كان الوطــن العربي قد شهد في أواخر القــرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حالــة مــن اليقظة والنهوض الوطني والقومــي فإنه سرعــان ما وقع في قبضــة الاستعمار الأوروبــي... ولكنه ما خرج من الأرض العربية حتى أنجز مشروع تقسيمها وفقاً لسايكس-بيكــو(١٥/٥/١٩١٦م)، فضلاً عن أنه زرع في قلبهــا الخنجر الصهيوني المتوحش إثر نكبة (١٩٤٨م)... وظــل الغرب الأوربي ثــم الأميركي حارساً للتقسيــم والتفتيت وحامياً للدولة الصهيونيــة اللقيطــة، بل عــزز وجودها وقدراتها فأمدّهــا بكل أنواع الأسلحــة الفتاكة من طائرات وصواريخ وقنابل ودبابات... إلخ. ولعل هذا كله لا ينسينا أن مشروع تقسيم الوطن العربــي مشروع ديني صهيوني كمــا يثبته قول دافيد بن غوريــون: «إن إسرائيل الكبرى لن تقوم إلّا على أنقاض أكثر من خمسين دولة عربية»[١].

ومما تقــدّم ندرك أن المواطن العربــي، والجماهير العربية، فالدولــة الوطنية لم يعش أي منهمــا حالــة الاستقلال الطبيعــي، ولم تملك هذه الدولة زمــام إدارة مواردها إذ ظلت مرتبطــة بعجلة الغــرب... ثم ظلت الحركــة الديمقراطية حركة خجولة أمــام الطموح في التحــرر الاجتماعــي، على اعتبار أنــه تحرر اجتماعي تأثــر هو الآخر بالنظريــات الغربية وعادات أهلها وقيمها ومنهجها... ما أدى في الحالين إلى تخلف المشروع القومي النهضوي، علــى الرغم من وجود الحركات الفكرية التنويرية علمــاً أن المجتمع العربي أخذ يبتعد عن القيــم الدينية الصحيحــة، وأن بعض فئات منــه تمسكت بتقاليد باليــة، ومذاهب ضيقة، وطوائف مريضة.

في مثــل هــذا الجو كان الوطــن العربي يتحــرك، وقد جعــل المشروع الوطنــي والقومي

---

(١) **أميركا العقلية المسلحة**، ص ٢٢٦ - **عبد الله محمد الناصر**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٧م.

مرتبطاً بمفهوم الهوية العربية الواحدة؛ ومفهوم التحرر من الاستعمار ومبدإ تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.. ولكنه ظل دون ذلك كله؛ لأن الإحباط كان يرافقه في كثير من الأزمات التي اخترعت له وأوقعته في أتونها، وأعظمها أزمة القضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية منذ نكبة (١٩٤٨م) صارت العائق الأعظم لأي نهوض أو تطور على المستوى الوطني والقومي، فكل موارد الأقطار مسخرة للمعركة والتحرر... وبدل أن نرى نوعاً من التقدم في البناء والتحرير أخذنا نشهد خسارة في الأرض، وطفقنا نعاني من كثرة الوجوه الممسوخة التي تنطق بلسان الغرب، أو أميركا وربما بلسان صهيوني.... حتى صارت الخيانة أو العمالة وجهة نظر... وراح الطاغية المتوحش يعيق التقدم باختراع الحروب أو الاشتراك فيها مثل (العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م) ومساندة الانفصال الأسود (١٩٦١/٩/٢٨م) الذي اعترفت به أنظمة عربية عدة بعد أن موَّلته، ووقوع نكسة حزيران (١٩٦٧م) المشؤومة، وهي نكسة أدَّت إلى خسارة كبرى لا مثيل لها في التاريخ العربي إلّا نكبة (١٩٤٨م)... إذاً صار الإحباط والخيبة عنوان المرحلة القادمة، وأضحى العجز العربي أمثولة يتندَّر بها العالم، وعُدَّت الذراع الطويلة للجيش الصهيوني مفخرة اعتزاز لكل صهيوني؛ وصارت الدولة اللقيطة مدعاة إكبار لدى الغرب، لأنها تصدَّت لعشرين دولة عربية تريد جيوشها أن تلقي باليهود إلى البحر، كما كان يتداول آنذاك.. . ولم ينتشل النفس العربية من جراحاتها النازفة إلّا المقاومة التي اتخذت أشكالاً شتى بالكلمة وبالسلاح، وكانت المقاومة المسلحة قد أطلقت شرارتها الأولى في عام (١٩٦٥م) سواء تمثلت بحرب العصابات، أم بحرب التحرير الشعبية، أم بحرب الاستنزاف على الجبهتين السورية والمصرية عام (١٩٦٨ – ١٩٦٩م)، أم بحرب (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م). وإذا كانت اتفاقية (كامب ديفيد) التي أقامها السادات مع الصهاينة عام (١٩٧٨م) قد أجهضت المقاومة العربية المنظمة، وقتلت الحلم العربي بالتحرر القومي والتوحد، فإن المقاومة بالكلمة قد اتخذت أنماطاً متنوعة نشأت الأجيال عليها وتربَّت. وبناء عليه فقد ظهرت ثقافة جديدة تسمى ثقافة المقاومة في الفكر والسياسة والاجتماع والأدب والفن

والديـن؛ ثقافة تتبنـى مفهوم المقاومة من أجل التحرر والحفـاظ على الكرامة العربية، في الوقت الذي تحافظ فيه على الوجود الذي أخذ الكيان الصهيوني يهدده؛ وهو يقوم بالمجازر الدموية الجماعيـة في الأرض المحتلة؛ ويسجن الآلاف المؤلّفة من المناضلين والأبرياء... ما يعنـي أن المقاومة غدت أمراً حقيقياً ومشروعاً ولا مناص عنه في الدفاع عن الذات والوطن والانتماء... إنها حق فطري طبيعي ومكتسب في مواجهة الآخر المعتدي والغازي[1] ...

هكـذا ولد المقاوم المثقـف والأديب والفنان والفقيه والعـالم و... ولد في أرض جُبل دمه بترابهـا؛ وعاش في مجتمع قدَّس المحبة والتعاون والكـرم والعطاء، والفداء؛ أحبَّ الفضيلة لذاتها، وكره الرذيلة لشرها ولما ترسيه في المجتمع من مآسٍ. وأعلى تلك الرذائل أن يسطو محتـل غاصب على البيت والأرض، ويهتك الشـرف والعرض و...إلخ. فالأفعال الإجرامية الشريـرة والمدمـرة أفعال قبيحـة وعدوانية تحتاج إلى مواجهة وردع ومنـع، ولا يجوز لأحد مـن أبناء الوطن أن يتخلَّـف عن مقاومتها؛ أياً كان لونه أو جنســه أو عقيدته، أو مذهبه أو طائفته في الوطن الواحد، صغيراً أم كبيراً، أي تصبح حماية الذات الوطنية واجباً مقدساً يفرضـ علـى كل مواطن، ما ينفي عن المقاومة صفة الارتباط بجهــة ما؛ أو فئة ما... وهذا يثبـت أن المقاومـة الوطنية ليست عصبية هوجاء؛ ولا عنصريـة شوهاء؛ ولا حماقة رعناء؛ إنهـا فعل إنساني نبيـل استند إلى قيم المجتمع النبيلة، وشرعـة القانون الإلهي والدولي... فالمقاومة غدت إجبارية في ظل قانون الدفاع عن الذات... ومن هنا تكمن ظاهرة الارتباط بـين المقاومة والتنشئة الوطنية الطوعية والمكتسبة بـإرادة الفرد والجماعة... وهكذا عاش المجتمـع العربي في بعض الأقطـار العربية والإسلامية حالة من المقاومـة الشاملة على كل مستـوى، من الطفل إلى المـرأة إلى الشيخ، كلهم دخلوا في أتـون مقاومة المحتل الصهيوني الغاصب لفلسطين، وهو نفسه من اعتدى على لبنان غير مرة، في الوقت الذي دخلت أميركا شريـكاً معــه في الاعتداء علـى الأمَّة كلها. فأمـيركا هي التي دفعت صـدام حسين لإطلاق شـرارة الحرب العراقية الإيرانية سنــة (١٩٨٠م) التي دامت ثماني سنوات أكلت الأخضر واليابس في دولتين مسلمتين وجارتين، فضلاً عن أنها زادت التناقض بين الدول الإسلامية والعربيــة.. ثم لم يلبث التمزق العربي أن ازداد اتساعــاً في غزو صدام حسين للكويت سنة (١٩٨٩م)، مــا جعل العالم يتحالف بقيادة أميركا لإخراج الجيش العراقي من الكويت، ثم

---

(١) انظـر كتابنا: **المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق**، ص ٧ و٥١ وما بعدها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٧م.

عُقـد مؤتمر مدريد عام (١٩٩١م) واعداً العرب بإعادة الأرض مقابل السلام، فلا رجعت الأرض ولا تحقق السلام.. وإنما وصل العـرب إلى اتفاقية أوسلو في (١٣/٩/١٩٩٣م) ثم اتفاقيـة وادي عَرَبـة في[1] عام (١٩٩٣م)- أيضاً - وما تحقق السلام ولا الأمن؛ بل ظهرت أشـكال من ثقافـة الهزيمة والاستسلام والتحول في الآراء والأفـكار والمواقف[2]. وكل ذلك خلق أوضاعاً مزرية للمجتمع العربي ما دعاه إلى الاستنكار والاستهجان تارة، وإلى الانتفاض في المظاهرات تارة أخرى.

أمـا الشعب العربي الفلسطيني فقد أعلن عن غضبـه في انتفاضة الحجارة (١٩٨٧م) والتـي أجهضت باتفاقية أوسلو... ثم أشعل انتفاضته الثانية نتيجة تدنيس شارون للمسجد الأقصى في (٢٨/٩/٢٠٠٠م)[3]، ولكنها أُجهضت بخارطة الطريق...[4].

وعليـه أصبحت، التربية المقاومة التـي تستجيب للكرامة والحريـة والتطور الموضوعي أساس التسلح بالوعي الكبير لخصائص الذات الوطنية والقومية؛ خشية الوقوع في مطب الإلغـاء والإقصاء بعد أن سـادت مقولات الأمركة والتبعية لمشروع الشرق الأوسط الجديد؛ وراحـت الفضائيـات ووسائل الإعـلام والتقنية الأجنبيـة والعربية تتبـارى في غسل أدمغة الأطفـال العـرب وناشئتهم من كل أثـر للمقاومة أو الممانعة. وخَلَـق الوضع الجديد أنماطاً مـن المثقفين والسياسيـين المسلوبين في إرادتهم وعقولهم، ولا سيَّمـا أولئك الذين يسوِّغون للاحتـلال بحكـم القبول بالواقـع، لأننا عاجزون عن تغيـيره، علماً أن هنـاك أدباء وكتاباً ومثقفـين وسياسيين عزلوا أنفسهم وصمتوا عن الـكلام، أو اتخذوا لأنفسهم طريق المهنة؛ وتجنَّبـوا الخوض في الحديث عن مقاومة الاحتـلال، أو التصدي لكشـف عملائه، فكانوا أشبه بالموتى في عالم الأحياء...

فثقافـة التربية المقاومة الحقيقية تنشغـل بالتكامل بين المحلي والقومي والإنساني وبين الثقـافي والعلمي والموضوعي مستفيدة من العقيدة الدينية الدافعة؛ لتخلق الإنسان المتوازن المثقف المنفتح على الأفراد في الداخل والخارج من دون أن يصاب بالانحراف والتشوهات؛ مـا يشي بخُلق النـاس الذين يتحلّون بالصدق والاستقامة والكـرم والشجاعة وحب الوطن

---

(١) انظر كتابنا: **المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق**، ص ٦٢ و ١٠٤..

(٢) انظـر كتابنـا: **المقاومـة: قراءة فـي التاريخ والواقع والآفاق**، صـ ١٢٠ وما بعدها (قسـم: ثقافة المقاومة بين السلام والاستسلام).

(٣) انظر كتابنا: **المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق**، ص ٨١ وما بعدها.

(٤) انظر: **الجيل الثالث، نهج المقاومة**، محي الدين الموسى، إيوان للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م ، ص ١٨١ -٢٠٤.

وصدق الانتماء، بالإخلاص له والدفاع عنه والالتزام بالقانون واحترام حقوق الآخرين ... وتربية ثقافة المحبة والتشارك، وتنمية الثقة بالذات والمحافظة على التراث والكنوز الأثرية والأوابد التاريخية و...ألخ. إنها تعنى بعناصر الإقناع وعرض الحقائق وتأسيس الإدراك بالحق والباطل وحقوق الإنسان، ولعل هذا كله ما اشتغلت به المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة (حزب الله) وحرصت على تربيته في الناشئة فحققت انتصار (٢٥/٥/٢٠٠٠م) وانتصار تموز (٢٠٠٦م) بعد حرب ضروس دامت (٣٣) يوماً، بدأت بعدوان وحشي صهيوني مدعوم بكل الدفع الأميركي يوم (١٢/٧/٢٠٠٦م).

ولذلك كله نهض عدد من المربّين والمثقفين العرب بدراسة آثار الأمركة وآثار العدوان الصهيوني في تبدل القيم لدى أجيال الأمَّة نتيجة الجرائم والمجازر التي يرتكبها في أماكن شتى ونتيجة الهيمنة على القرار الدولي... فتبيَّن لقسم منهم أن التربية الوطنية والقومية المقاومة قد أخذت تتراجع وتضعف طبيعة ووسيلة ووظيفة أمام تقدم ثقافة الأمركة وقوتها التقنية وزركشاتها الخادعة، وأمام المدّ الصهيوني الذي تجاوز كل حدّ ولا سيَّما حين وُضِعَتْ أنظمة التعليم كلها في الوطن العربي في مواجهة مشكلات جديدة وجب حلها[1] . وفي هذا المقام علينا ألا ننسى أن ثقافة المقاومة في التنشئة الوطنية تبدأ من المهد في الأسرة والحي والمدرسة والمجتمع والجامعة والمؤسسات الرسمية الثقافية والعلمية والزراعية والصناعية، و...إلخ. وهي تنشئة تتكامل بين الإنسان والأرض والوطن (الدولة) والأمَّة (الدولة القومية) والعروبة (الهوية) وبين مختلف وجوه القول والعلوم والحياة والنظريات الفكرية والسياسية، لا يستثنى أحد من ذلك، كل في موقعه، وكل له نصيبه، فالمقاومة حركة عفوية غريزية في الطبيعة والواقع الاجتماعي للحفاظ على الذات من الاعتداء أو العبودية[2].

وأيّاً ما يكن شأن الجهود التربوية التي يقوم بها بعض الباحثين في هذا المجال فهي دون المرجو منها في عالم شديد التغير؛ فضلاً عن أنه لم يكن هناك متطلبات سياسية واقتصادية وتقنية تلبي حاجات المعلمين قبل المتعلمين، ولا يوجد لدى كثير من العاملين في الحقل التربوي والثقافي والأدبي والفني والعلمي اتفاق - بل شبه اتفاق - في شأن القبول بالواقع ونتائجه الكارثية على الوطن والأمَّة، على اعتبار تبنِّي عدد غير قليل منهم لكل

---

(١) انظر مثلاً كتاب: **العرب وعصر المعلومات**، د. نبيل علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨٤، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٩٤م؛ وكتاب، **تأملات في مستقبل التعليم العالي** محمد نوفل، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢م.

(٢) انظر كتابنا: **المقاومة**، ص ٥٢ - ٥٤.

مساقات الأمركة بحجة مجاراة العصر وإلّا أصبحنا خارجه، وفي طليعة ذلك اعتماد لغة التفاوض والتطبيع مع العدو... فالمجتمع العربي لا يستطيع التخلص من حالة التخلف التي يعيش فيها ما دام منغلقاً على نفسه، إذ لا بد من التمازج الثقافي الاقتصادي الاجتماعي بالعالم.... وستظل الحروب والمقاومة عائقاً من ذلك كله.

ومن يتأمَّل حال المجتمع العربي يجد أن هناك حال تقبُّل عجيبة لكل مفاهيم التخلّي عن ثقافة المقاومة وعاداتها وأنماطها الحياتية، ولا سيَّما ما يتعلق بانتشار مقاهي التطبيع والتقبيل؛ ما يعني أن هذا النظام العربي يمشي بأقدامه إلى حيث هي رغبات الكيان الصهيوني التي ستقضي على خصوصية بنيته الذاتية، أي على مفهوم الانتماء إلى ما نشأ عليه وأخلص له....

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نتناول بإيجاز بعض وسائل التنشئة الوطنية لإنتاج جيل مقاوم، ونبدأ بالأدب.

١ - أثر الأدب في التنشئة الوطنية:

لم يختلف اثنان على أثر الأدب في التنشئة الوطنية، والقومية، إذ أصبح مسلَّماً لدى الصغار والكبار منذ القديم أن الأدب سخِّر لقضايا المجتمع والدفاع عنه. فهو ينتشل أبناءه من السجن داخل أوطانهم، فينفتحون على فضاء رحب، ويتجه بهم إلى ملكوت أرحب، وينمِّي فيهم روح التطلع والنهوض من الأشكال الفكرية المنحرفة أو الحركات السياسية المشكوك في انتمائها وهوياتها النضالية... فالأدب أياً كان جنسه شعراً أم قصة أم مسرحية أم رؤية أم سيرة يبث في الناشئة والكبار على السواء لحظات من التنوير والتثوير لا يمكن لغيره أن يقوم بها. ويكفي أن تكون حركة الاستشراق الاستعماري قد حفلت بالتراث العربي لما له من قيمة كبرى، ولهذا طفقت تشوّه كثيراً من معطياته الفكرية والدينية والخلقية[1]. فالكلمة الأدبية المقاومة تخذل عدواً جامحاً، وتقوّي عزيمة مقاوم يتابع حركة نضاله الوطني والقومي من أجل التحرر والاستقلال وطلب العيش الكريم...

فالأدب يعدُّ رسالة تربوية وفنية وثقافية فاعلة تنطلق من لحظة التوتر المدهشة... ولاسيَّما حين يرفّ على جناح الكلمة المحفزة، ويدفع عصافير الذهن إلى الارتياح عند سر

---

(١) انظر - مثلاً: الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، إدوارد سعيد، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩١م.

الصدى الفكري الذي تنشده المقامات العليا لمقاومة أي تخاذل أو انحراف...

فالأدب في صيرورته الجمالية الخاصة لا يفترق عن قوانين المعرفة؛ فهو يجمع بين الفن والفكر، ويلتزم المفهوم العام للثقافة باعتباره يستند إلى التراكم الثقافي الذي ينشأ في مجتمع ما، ويحاول أن يصوغه صياغة موازية تمتزج فيها الوجدان والعقل، ما يعني لنا أن الأدب واحد من أهم المنجزات الفكرية والفنية التي تتقاطع مع روح الأمَّة وتعبر عن نهوضها وخصائصها، ولا سيَّما في تمثل قيمها الخلقية والنضالية، بما تملكه من دلالات ومؤثِّرات في الوظائف والأهداف...

ولعل قراءة النماذج الأدبية لأيِّ عصر من العصور التاريخية تبيِّن أن تربية الناشئة تربية وطنية قومية تحتاج أيما احتياج إلى تلك النماذج بغية التخلُّص من عوامل التشكيك في هوية الانتماء، أو بغية التحرر من القلق والانصهار في ثقافة الآخر؛ وأدبه..

فالأدب - أيّ أدب - إنما يصاغ من الوظيفة والهدف اللذين بُني عليهما، وهما مرتبطان بالوعي النقدي لعامل الانتماء إلى المرجعية الفكرية والخلقية التي أبدعها مجتمع ما.. ومن هنا يصبح التنصيص في العمل الأدبي مادة تعليمية نضالية يفيد منها الأديب اللاحق من السابق، والمفكر اللاحق من سابقيه بغية الإفادة في تربية جيل من الأجيال على قيم ما...

فالأدب في طبيعته ووظيفته الوطنية والقومية يُعدُّ ثقافة مشتركة بين كل من يُقبل عليه ويحفظه ويحاكيه. ولمّا كانت اللغة العربية وسيلة المعنى والصورة، فإن معطيات التوحد في هوية اللغة أساس الالتقاء والتداول المعرفي والفني. وعليه، فإن التنشئة الوطنية للتربية المقاومة تحتاج إلى تأسيس الوعي بالأدب العربي ولغته الواحدة، ورفض التبعية لأدب الآخر أو تفضيله... فالأدب والفن والفكر أشياء مبتكرة بامتياز، وهي تخلق مقاومة إيجابية أو أنها تعزّز النزوع السلبي والانكفاء على الذات، والنكوص إلى الوراء بعيداً عن التعاون مع المجتمع أياً كانت الأزمة التي يتعرض لها هذا المجتمع... ما يؤكد أن معركة المقاومة ليس لها ساحة محدودة، فهي تشمل المكان والزمان والثقافة والأدب والسياسة والفن... وهذا يفرض علينا الإشارة إلى ما قام به الأدب العربي القديم من تحفيز النفوس في ساحات المعارك، فكان الفارس ينشد الشعر قبل أن يخوض معركته، أو أن الأديب يحمِّس قومه على التصدِّي للغزاة المحتلِّين كما ورد على لسان أبي أُذينة اللخمي يحرّض فيها الأسود اللخمي

على أعدائه ومنها[1]:

وأنصف الناس في كل المواطن من ... سقى المُعادين بالكأس الذي شربا
وليس يظلمهم من راح يضربهم ... بحدّ سيف به من قبلهم ضربا

وفي هذا الصدد طالعتنا نصوص أدبية كثيرة تحثّ المسلمين والعرب على القتال ضد الفرنجة كما نجده عند ابن النبيه المصري يحرّض الملك العزيز على القتال ومنها[2]:

يا حارس الدين لمّا نام حارسه ... وناظماً شمله من بَعد تبديد
جهّز جيوشك إن الثغر قد عبثت ... به الفرنج فأضحى غير منضود

ولعل هذا كله يدفعنا إلى التذكير بما يحاك للتخلص من الأدب العربي ولغته الفصحى.. وقد سعى عدد من أعداء اللغة العربية وأدبها غير مرة إلى زرع التشكيك في قدرتهما على أداء رسالتهما في الحياة... ولكنهم أخفقوا، وكأن قول المتنبي قد صدق فيهم حين توجه إلى سيف الدولة قائلاً:[3]

وسوى الروم خلف ظهرك روم ... فعلى أي جانبيك تميل

فالشعر مثل تراب الأرض الطاهر، وحمل سر الانتفاضة الشجاعة التي حاولت قلع الظلم والقهر من الأرض العربية قديماً وحديثاً، ونبَّه على رسم أبعاد المقاومة كما نجده في فلسطين، وعلى لسان محمود درويش في قصيدة الأرض ومنها:

أنا الأرض

والأرض أنت

خديجةُ، لا تغلقي الباب

لا تدخلي في الغياب

سنطردهم من إناء الزهور وحبل الغسيل

---

(١) انظر: نهاية الأرب، للنويري، ١٥/ ٣٢٠.

(٢) ثقافة المقاومة في الآداب والفنون، ٤٨، تحرير ومراجعة د. صالح أبو أصبع وزميليه، جامعة فيلا دلفيا، الأردن، ٢٠٠٦م.

(٣) ديوان أبي الطيب المتنبي، ٣/١٥٧، شرح العكبري، دار المعرفة، بيروت، د/ت.

سنطـــردهم مــن حجـــارة هذا الطريــق الطويــل

سنطـــردهم مــن هـــواء الجليـــل

فمحمود درويش لم يكن متأثراً بما هو طارئ على أرض فلسطين وفق المنحى الجمالي، وإنما كان منحازاً إلى قضية أبناء شعبه الذين طردهم المحتل الصهيوني من أرضهم.. ما جعلــه يتحول إلى الأرض وما تنبته في محاورة وطنية لاهبة تبعث من خلال أزهار البنفسج عــن ولادة الحرية والكرامة... وهو يعتقد أعظم الاعتقــاد بالقدرات المخزونة لتلك الأرض الحبلى بالإبداع النضالي للطبيعة...

إن مثــل هــذه الولادة للتمسّــك بالأرض والدفــاع عنها هــي التي تربي النشــء على أن مقاومــة المحتــل الغاصب ضــرورة وجود، وضــرورة مصــير، وليست مجرَّد هوايــة يؤدِّيها الأحــرار والشرفاء في وقت الفراغ والراحة. إن الشعــر المقاوم يهذّب النفس وينير طريقها إلى المستقبــل المنشود، ويكشف لهــا الخونة والمنافقين الذين يزعمــون العمل على المقاومة والتحريــر وهم أبعد الناس عن ذلك، كما هو حــال كثير من دول العرب التي ادعت تحرير الشعوب، كما عَبّر عنه خير الدين الزركلي[1]:

جهــروا بتحريــر الشعــوب وأثقلــت فعلــى أي جانبيــك تميــل

وكما صوَّره الجواهري ليثير الناشئة على الاستعمار، ويحفِّز النفس العربية على الخلاص من القيد؛ ومما قاله:[2]

ســلام علــى مُثقــل بالحديــد ويشمــخ كالقائـــد الظافـــر

كأن القيــود علــى معصميــه مفاتيـــح مستقبـــل زاهـــر

إن ينبــوع الإبداع والإلهام لدى الأديب ليس حدثاً عابراً أو تعبيراً طارئاً عن حالة معينة وآنيــة، إنه وحي نضالي ينضج على جمر الرؤى، وحدة العواطف وهو يحاول ركوب الصورة المبدعــة التــي تتفيّأ في ظلال البحث عن الحرية كما نــراه في قصيدة سميح القاسم (ليلى العدنية)، ومنها:

إلى واحــد من فدائيــي الشمــس في جنوبنـــا المقاتـــل...

---

(١) ديوان الزركلي، ١١٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

(٢) ثقافة المقاومة في الآداب والفنون، ص٥٢.

واحـــد... مـــن الرجـــال الذين أرادوا الحريـــة، فاخترقـــوا إليهـــا المـــوت!!

إلى الجنـدي الذي صنع من عظام أطفاله القتلى سكاكين ثأر، ومناجل حصاد... ومن حجارة بيته المنسوف صنع تماثيل أطفال... إلى القوي مكاوي.. أخاً ومعلماً.

-١-

شـــاءها الله شهيَّـــة!!

شاءهـــا الله... فكانـــت كبـــلادي العربيـــة

....

-٢-

كبـــرت ليـــلى على سحـــر الليـــالي البدويـــة

....

كبـــرت ليـــلى

وفي يـــوم مـــــن الأيـــام نـــاداها أبـــوها:

لبـــن الناقـــة في القصعـــة والتمـــر كثير

وأنا مـــاضٍ إلـى الشطـآن، ماضٍ يـــا عجيبةْ

ثم شدَّ البندقيةْ

ومضـــى يدفع عن ليلى الذئاب الأجنبيه

راح مـرزوق وخَلَّى في يد الرحمـــن بيتـــه

راح... فالشطآن غصَّت بذئاب وعقاربْ

مـــــن مغيـــرين أجـــانبْ

...

ومضى يوم ... ويومان... وما عاد المحاربْ

كانــــت الشطآن مـــلأى بذئـــاب وعقـاربْ

....

-٣-

وقضــت ليــلى إلــى الحي... وصـــاحـــت:

يا لثـــأر الفـــارس المذبـــوح بالأيـــدي الغريبـــةْ

يـا لثـــارات العروبـــــةْ

يـا لثـــارات العروبـــــةْ

فالقصيـدة طويلة تتألف من أحد عشر مقطعـاً اخترنا منها أجزاء من مقاطع تتحدث عـن حكاية احتلال فلسطـين المحتلة واغتصاب الأرض والعرض؛ وقتـل الأبطال والشرفاء مـن أصحابها الحقيقيين... فالشاعر لم يكن يبغـي استعراض مهارته الشعرية، وإنما كان يستـوي في قصة الظلم والقهر الـذي مارسه الاستعمار البريطاني ثـم الصهيوني على أبناء فلسطين المحتلة... كان يوّظف الحدث الفكري والتاريخي والاجتماعي والسياسي والإنساني في موقـف وطنـي نضالي يربـي التمرُّد في النفسـ الإنسانية؛ في الوقت الـذي يصور الآلام النفسية القاتلة التي حاقت بأبناء فلسطين... فالقصيدة تعبِّر عن عالم ممزق بالهمّ والألم ولا خلاص منه إلّا بطرد كابوس الاحتلال...

ذلك هو جزء من دور الأدب في تربية الناشئة على النضال التحرري في كل أرض محتلة، فالمقاومـة في الأدب أعظم تأثيراً في نفس المتلقي مـن أي شكل فني ونقدي آخر، ما يفرض علينـا أن نحفّـظ الناشئة القصائد التـي تُعلي مرتبة الانتماء إلى الهويـة والأرض، والقيم الخلقيـة التي ترسـي الفعل الخيّر في النفوس، فلا يجوز للوطـن أن يظل جريحاً، ولا يجوز للكلمة أن تختنق في الحلق، فسرّ الوطن في النفس كسرٌ الروح في الجسد، كما عبَّر عنه عبد الرحيم محمود، ومنه:[1]

تلـك أوطـاني وهـذا رسمهـا في سويـداء فـؤاد محتضـر

---

(١) ثقافة المقاومة في الآداب والفنون، ص٥٤.

فكـرة قـد خالطـت كل الفكـر صـورة مازجـت كل الصـور
هـي في دنيـاي سـر مثلمـا قـد غـدا الله سـراً في السـور

ونـرى أن من أهمِّ وسائل تربية ثقافة المقاومة ما يقـوم به الكتّاب والأدباء والرسامون والفنانـون، الذين يملكون ناصية الإبداع، وتشكيل الوجـدان الجمعي، حين تجيء أعمالهم نابضـة بالوجدان الوطني والقومي العالي وهم يرسمون ملامح الرجولة والمروءة، ليحققوا معانيَ السمو في الانتماء. ولهذا فقد تداخلت صورة الوطن بوهج الشجاعة والعطاء والنداء حـين طفقـوا يبثـون روح الوعي بحقيقة ما يجري مـن أحداث تحيط بهـم وبأوطانهم على جـذوة الزمـن المتقد بالحكمة، لينتشلـوا النفوس مـن مصائبها التي ألمّت بهـا على مذبح الزمـن الغربـي – الأميركي – الصهيوني. ولا شيء أدلّ عليه مما عبَّر عنه الشاعر سليمان العيسى في قوله الذي يتغنى فيه بمجد انتصار تشرين:

أطفـال تشريـن يـا وعـداً أخبِّئـه للمعجـزات لعرسـ العرسـ للقبـل
يـا قطـرة الشـرف الباقـي بجبهتنـا لـن تركعـي أنـت يـا أنشـودة الأمـل

فالأبطـال في تشريـن قدموا وجهاً جديـداً للزمن العربي الرديء الـذي رانَ على كاهل الأمَّة العربية ست سنوات عجاف من هزيمة حزيران، وكان (موشي دايان) قد راهن على استمـرار حالـة الإحبـاط واليأس في الأمَّة مُـدَّة خمسين عاماً أخرى إذ قـال: «لن يستفيق العـرب مـن الهزيمة قبل خمسـين عاماً»، لكنه خسـئ وخاب أمله وأمـل كل من راهن على ضعف الأمَّة وعجزهـا فقد أعطى نصر تشرين/ أكتوبر التاريخ العربي وجهه المشرق، كما عـبَّر عنه نزار قبـاني في قصيدته (ترصيع على سيف دمشقي) حين خاطب حبيبته دمشق قائلاً:

جـاء تشريـن إن وجهـك أحلـى بكثـير... مـا سـره تشريـن
كتـب الله أن تكـوني دمشقـاً بـك يبـدا وينتهـي التكويـن
هـزم الـروم بعـد سبـع عجـاف وتعافـى وجداننـا المطعـون
وطنـي يـا قصيـدة النـار والـورد تغنـت بمـا صنعـت العصـور

فتضحيات الأبطال هي التي رفعت القتامة السوداء عن وجه الأمَّة العربية التي تعرّضت للقتـل والإهانـة والتهجـير، والتمزيق... وهي التـي ستخلق في الأجيال المبـادرة إلى إعادة

اللحمة إلى التضامن العربي الذي كان السبب الأهم وراء نصر تشرين.

لـذا؛ فالشاعـر على الـدوام يجب أن يكون شاهـد عصره في يقظة وجدانـه المعبِّر عن ضمـير أمَّته والحارس لها... فـالأدب والفن يفعلان بالنفس ما لا يفعلـه أي سلاحٍ آخر في معركـة الحياة والبقـاء، في الوقت الذي يعمِّق صلة الأحفاد بالأجداد، حينما يتصل النصر بالنصر من حطِّين إلى تشرين كما قال جمال نجيب الدين في نصر تشرين:

تشريـن نـال بهـم في العصـر شهرته   حطـين تنسبهـم إن يسألـوا نسبـا

فالقراءة النصية الفكرية لمثل هذه الأشعار تشكِّل الهاجس الأكبر في تربية الأجيال على عقيدة حب الوطن والأمَّة والدفاع عنهما تجاه الغزاة والطامعين بهما.

ثـم ينبغـي ألا يغيـب عن بالنـا تبصير أطفالنـا بأدب الآخـر الصهيـوني المعتدي وكل مـن يسانده كذبـاً وزوراً وبهتاناً، علمـاً أن الأدباء الصهاينة لم يجهـدوا أنفسهم في تلفيق «الصفـات القبيحـة التـي ألصقوهـا بشخصيـة العربي انطلاقـاً من كرههـم العنصري لـه...»[1]. فالصهاينـة يصرون على تربيـة ناشئتهم في إطار تأكيـد الهجرة إلى فلسطين، بوصفها أرض الميعاد، ولهذا يقول (ناتان ألترمان)[2]:

ارفعـــوا صهيـون معجزة رايـــة

علماً فـوق معسكـــر يهـودا

وأنت، راكباً كنت أم راجلاً

تعال، من فضلك، وانضم للجماعة

معــاً سنمضي، معــاً مــن فضلك

دعنـــا إلى أرض الميعـــاد نعـود

إلى أرضي الحبيبة؛

مهد ميـــلادنا...

---

(١) محمـد توفيـق الصواف، **ظاهـرة الأدب الصهيوني**، ص١٩٤، سلسلة كتاب الجيب الشهـري، ٩، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق،٢٠٠٧م.

(٢) **ظاهرة الأدب الصهيوني**، ص ١٢٩.

مـن منفـاكم عـودوا... عـودوا،

للأرض، أرض الآباء

هكـذا تكمـن أهمية التربية المقاومـة، في إنتاج ثقافة المقاومة لكل مـا تنتجه آلة الفتك المهيمنـة من آثـار سلبية تنقض أصـول النظم الاجتماعيـة للشعوب وتهدمهـا على رؤوس أبنائهـا... فالصهيونيـة، بل الأمبريالية الأميركيـة المتوحشة الساعيـة إلى السيطرة على العـالم وثرواته، غـدت انتهاكاً للحقوق الإنسانية، واعتداء صريحـاً على تربيته الأخلاقية، مـا يجعـل مقاومة أشكالهـا الغازية دفاعاً شرعيـاً مشروعاً عن الـذات والثقافة والوجود. فالمقاومـة - بهـذا المحتـوى - ضـرورة وجودية لمفهوم حـق الحياة. وهي حـق اعترفت به القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة كالمادة (٥١) التي شرّعت المقاومة بكل أشكالها على اعتبـار أنها ممارسة أخلاقية لاستلهام روح القيم والمبادئ، والانتماء والحفاظ على الهوية وخصائصها لئلا تذوب في الآخر القوي المستعمر الذي يريدها أن تصبح مستنسخة لثقافته ومبادئه إذا لم نقل: إنه يريدها تابعة له[1]. فثقافة المقاومة التي تنهض بتربية الأجيال تعني الارتفاع في الأداء، والإخلاص في العمل، والقدرة على العطاء ما يؤكد ربط التربية والتعليم بالمجتمع وبالتنمية المستمرة التي تحقق الجدوى والوطنية السياسية والثقافية والأخلاقية، أي إن ثقافـة المقاومـة ثقافة انتماء تصهر النفوس في الوطن والأمّة وتعلي من مكانة الهوية الجمعية التي نشأنا عليها؛ ولا تسمح للأنانية الفردية أن تغزو المجتمعات، فكفانا ما قام به إبليس مع أبينا آدم، وإلّا فإن العولمة ستمارس ما كان قد مارسه إبليس مع أول الخليقة ومن ثـم مع أبنائه. فالفردية القطبيـة الأحادية للعولمة لا تنتج إلّا ضعفـاً وتقهقراً عند الشعوب والأمم باعتبـار ما تؤول إليه من تبعية. وعليه، فـإن ثقافة المقاومة تحدث لنفسها أنماطها ومسوغاتها في تربية الأجيال من أجل الحفاظ على الوجود الحر الكريم في وطن سيّد غير مغلوب على أمره والتخلص من الأنظمة التربوية العاجزة والمتخلفة.

ومن ثم فمثل هذه الأشعار ترفع درجة الوعي بالآخر المعتدي الذي لا يستطيع أن يختبئ وراء مـا يملكه من تقنيات وفضائيات تسعى إلى غسل عقول الناس وتدمير ما نشأت عليه. وتصبـح مكانة الشاعر في تربية النفس المقاومة مماثلة لمكانة أي معلّم أو مربٍّ أو مثقف أو كاتـب أو سياسي ملتزم بثقافـة المقاومة وثقافة الانتماء، على اعتبـار أن هذه الثقافة تعلي

---

(١) انظر كتابنا: **المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق**، ٦٣ و٦٩ و ١٠٩.

كرامـة الإنسـان ولا تنال من قيمته. فثقافـة المقاومة ثقافة تفضي إلى حـال روحية، ورؤية موضوعيـة منتمية إلى الكون الإنساني الحضـاري الذي يحقق سعادة الإنسان ويرتقي بها، ما يجعلها تنمي العلاقات بين الناس.

المقاومة والتنشئة الإعلامية [1]:

علينـا حين نذكر حـرب (تشريـن الأول/ أكتوبـر ١٩٧٣م) أن نقدّم للعـالم كله رؤيتنا لتفعيل الإعلام العربي المقاوم، المستند إلى فكر وثقافة وتربية وأدبيات ومنهج علمي مدروس لتعميـق الوعـي بالحق والهوية التي عـززت على الـدوام مفهوم الـروح الإنسانية للانتماء الوطني والقومي. فالإعـلام يقوم بدور عظيم في حرب الأعصاب والحرب النفسية، وربما يكسـب العدو المعركة بحرب باردة قذرة فيها من الأكاذيب والأضاليل ما لا يحصى... وفق مبدإ ميكيافيلي (الغاية تبرر الوسيلة).

وهـذا ما يفعله الإعلام المعـادي للكيان الصهيوني على الـدوام في توجيه سمومه إلينا مستفيـداً من الماكينة الفضائية العالمية التي وضعتهـا الإدارة الأميركية المتعاقبة في خدمة الكيـان الصهيـوني... فضلاً عن الإعلام العربي التابـع، أو اللامبالي... فهذا الإعلام قد مارس غسل أدمغة الناشئة مـن كل تربية وطنية، وبثّ فيها الأفـكار السامّة حول مفاهيم الحوار والتطبيع...

ولـذا يجـب أن يكون الإعلام بـكل صنوفه مادة الإعـداد الأولى للناشئـة في عالم أخذ الإعلام يحتل مكانة كبرى في كل شأن من شؤون الحياة.

ومن ثم على الإعلام المقاوم أن يُعنى بالرسالة التي يقدّمها للناشئة على اعتبار القضية الوطنيـة والقومية التي يربيهم عليها... وكل قضيـة يتبناها الإعلام المقاوم لا تنفصل عن طريقة التنفيذ وقدرتها على الإقناع والتأثير في إطار استراتيجية شاملة تنبثق من الانتماء والعقيـدة والصدق والصبر ... ومن ثم تعميق الخبرة بالإعلام المعادي؛ ومواكبة كل حدث يقع في أي مكان من ساحة المعركة في حال الحرب أو السلم...

فالإعـلام المقاوم الذي يستند إلى رؤية إيمانية وطنيـة نضالية يحتاج إلى الارتفاع عن الخطاب الإعلامي المباشر، وإن استخدم اللغة المكثفة والموجهة في بعض الأحيان...

---

(١) انظـر: **مجلة الفكر السياسي**، اتحاد الكتّاب العرب، العـدد ٣٠، ٢٠٠٧م، **بحث الإعلام المقاوم**، لعبد الله القصير.

ومن ثم فإن التنشئة الوطنية للإعلام المقاوم تُعنى بالمتلقي أياً كان سنُّه أو جنسه، وتستهدف وجدانه وعقله من أجل أن يكون في صميم معادلة مقاومة القهر والاستبداد والإحباط والفساد، والاحتلال والاغتصاب، وانتهاك السيادة والشرف؛ ومواجهة ثقافة الهزيمة والعمالة والاستسلام والمساومة؛ وتغيير سياسة الإعلام المعادي بموضوعية وعلم وكشف زيفها وافتراءاتها و...إلخ. وليست سياسة رد فعل عفوي.

إن فلسفة الإعلام المقاوم الدقيقة والمنهجية والعادلة هي التي تخلق بنية وطنية متماسكة تطرد الخوف والقلق، وتنجح في نقل القلق والخوف والاضطراب إلى صفوف العدو... ولعل هذا كله لا ينسينا أن المقاومة والتنشئة الإعلامية الوطنية ترتبط طرداً مع نسبة المشاهدة للتلفاز والقنوات الفضائية والحاسوب والشابكة، أو قراءة الصحف والدوريات والنشرات المتنوعة، وهي نسبة تتأثر بترتيب القضايا التي تعنى بها الناشئة، ونوعها وأولوياتها؛ ومدى قدرتها على الجذب والتأثير...

٣- دور الفن في التنشئة الوطنية:

من قال: إن النحلة الرشيقة تتعب من الطيران، أو تمل من لثم الزهور، أو ترفض أن تهدي جناها إلى صاحباتها؟ من قال: إن القصائد تئن من الحلم الجميل والرؤى المجنحة على أعتاب الخيال؟

من قال: إن الطفولة تشتكي من دفء المحبة وزاد المعرفة المجبولة بالرضا والقبول وحسن الأداء والعطاء، إذ جبلت النفوس على حب من يحسن إليها؟

ثم من زعم أن الأدب أو الفن بكل أنماطه لا يمكنه أن يهذّب النفس البشرية، أو يرتقي بها إلى ما فيه صلاح الإنسان والوطن والأمَّة والإنسانية؟! وإذا كانت المقاومة حالة إنسانية، فإن الفن – أيضاً – حالة إنسانية تقرر موضوعاتها ووظائفها في إطار هوية خاصة تبرز مقاومة الأشكال الهابطة والمرذولة... ما يعني أن الفن يصبح أسلوب حماية ذاتية وجماعية، وطنياً وقومياً وإنسانياً؛ باعتباره نشاطاً إنسانياً ذا صفات خاصة. ولعل تاريخ الفن أياً كان شكله إيقاعاً ونغماً وغناء ورسماً ونحتاً، يثبت أن الشعوب استغلت ما تبتكره من إبداعات فنية[1]، أو ما تملكه منها للتعريض بالظلم والقهر، أو التنديد باغتصاب أرض

(١) انظر: ثقافة المقاومة في الآداب والفنون، الباب الثاني: المقاومة في الفنون التشكيلية والغنائية، ٢٩٩ – ٣٩٥.

أو حـق... فاللحظة الفنية المشرقـة للفن تنقل النفس من حالة التوحش إلى حالة السمو في البحث عن الحرية والثورة... وكانت أوروبا قد اعتمدت على الفن المقاوم في تنشئة أبنائها، وتعويدهـم على رؤية الموضوع السياسي الملتزم في الفن... وقـد أتيح للفنان العربي المقاوم منذ القديم أن يسهم بتشكيل مادة جمالية ذات بعد نضالي مقاوم كما رأيناه في الرسومات التي عثر عليها في الكهوف، أو كما ظهرت الرسومات والمنحوتات التي تحدثت عن الأبطال أمثـال صلاح الدين ويوسف العظمة.. أما الغناء المقاوم فهو قديم ومعروف؛ ثم إن التنشئة الوطنية تبدأ منذ لحظة الولادة، فيرضع الطفل نسمات حب الأسرة والمجتمع والوطن مع كل قطرة من لبن أمِّه وهي تهدهده بأغاني البطولة والتحميس، ثم يأتي الفن والأدب في رياض الأطفـال ثم المدرسة ليبثَّ عطر الفداء للوطـن والأهل استجابة للتربية الفطرية والمكتسبة الممزوجـة بعشـق التراب والقيـم... فإذا كان الجنـين يسمع ويختزن حـركات أمِّه وهو في بطنهـا، فإن الطفل الذي أخـذ يحبو ويناغي قادر على استقبـال عناصر التربية المختلفة، ومنها التنشئة الوطنية، ولذلك قيل: العلم في الصغر كالنقش على الحجر.

فالطفل الذي يختزن الطبيعة والحياة في الأتراح والأفراح، ويستجيب للإيقاع والصوت والصـورة والحركـة يمكنـه أن يرسم أو يقلّد أي نمـوذج يشاهده أو يسمعـه؛ وهو ما عُرف بالفن باسم (الواقعية الاشتراكية) أو (الرومانسية النضالية)، ما يجعلنا نفكر ملياً بكيفية الإفـادة من الفن بـكل أجناسه في تنشئة الطفل تنشئة وطنيـة قومية ترفض الذل والخنوع والعبوديـة والقهر والعجز، وتعزز في نفسه التمرد والثـورة والحرية والثقة بالنفس؛ وتعمّق في داخلـه حب التعاون والمشاركة؛ وتثيرها على التطلـع والمبادرة. ولا يسعنا إلّا أن نعيد إلى الذهـن تجليـات المقاومة في لوحات رائـد الرومانسية (أوجين دولاكـروا ١٧٩٨ ـ ١٨٦٣م)، وهـي اللوحات التي أحدثت وعياً رفيعاً بالموضـوع النضالي الوطني الفرنسي ضد الاحتلال الإنكليـزي، وشكّلت انطلاقة كبرى للأفكار والقيم المستمدة مـن الثقافة الأدبية؛ ولا سيَّما لوحته (الحرية تقود الشعوب) التي أبدعها سنة (١٨٢٠م) والمستوحاة من شعر (بارون). وقد عبّرت عن أسطورة (جان دارك) في ملحمة المقاومة الفرنسية.

ولا يقـل عنه قيمة أثـر الغناء والموسيقـى الملتزمة بالإيقاع القوي الـذي يلبي التطلعات النضاليـة على حين يبرز أثر الموسيقى الرقيقة في تهدئة انفعال النفس، وبث روح المشاركة والسكينـة... وكـذا يقال في الأغـاني التي تربـي الذائقة النفسيـة والفكريـة، وتعزز فيها

حب الخير وكره الشر؛ وترسخ فيها قيم الانتماء والنضال والالتزام بالقضايا الإنسانية الكبرى بعكس الأغاني الهابطة التي تهوي بالمستوى الخلقي والوطني للطفل... فمن منا يغمض عينيه عن الغناء المقاوم لسيد درويش والشيخ إمام وجوليا بطرس ومارسيل خليفة، وفرقة العاشقين وسيد مكاوي، وعبد الوهاب وأم كلثوم التي تدخل الحماسة الوطنية. فالغناء المقاوم الفردي والجماعي، الشعبي والفصيح، قديماً وحديثاً وَحَّد المشاعر الوطنية والقومية على الساحة العربية، وصاغ مفاهيم الرفض والتمرد والثورة، وفتح نوافذ على الأمل والمستقبل... ومن ثم من منا ينسى أثر الأغنية الفلسطينية المقاومة- ولا سيَّما الشعبية - في زرع مفاهيم المقاومة في الوجدان الشعبي، وتعزيز معاني النضال باعتبارها قيماً سياسية؛ وهو ما تشتغل عليه المقاومة الوطنية الإسلامية في لبنان.

وما يقال في الغناء والموسيقى يقال في الرسم والنحت؛ فالتنشئة الوطنية تفيد من هذين الفنين في تشكيل لغة مشتركة بين الأطفال تتناول رسم الرموز الوطنية والقومية، وتقدم لهم النماذج البطولية في إطار جذاب ومثير... فمن منا ينسى أول نحات عربي يسمى (محمود مختار)؟ إنه أول من مزج بين حركة النضال المصري ضد المحتل البريطاني وبين النحت في تمثاله الشهير (نهضة مصر). ولعل لوحة حطين للفنان (توفيق طارق ١٨٧٥ - ١٩٤٠م) أول لوحة في سورية تعبِّر عن مرحلة النضال الوطني العربي في عهد صلاح الدين...

ولست بصدد تعقب الأسماء الشهيرة في الرسم والنحت والغناء، ولكنني أريد أن أقول: لعل التربية المقاومة تندرج في مظاهر الفن كله؛ وهي تحتاج إلى تنمية مستمرة تبدأ بمرحلة الطفولة وتتعزز في مرحلة المراهقة التي تحتاج إلى ضبط عواطفها وتوجيهها، لكي تجتمع مفاهيم المقاومة في اللاشعور في الوقت الذي تربي التعاطف مع الجماهير المناضلة والصابرة؛ وتعمق النداء الداخلي لمواصلة مقاومة الاحتلال... وإذا كانت بعض الأغاني أو الرسومات تعبِّر عن أشكال نضالية آنية، فإنها تصبح الأنموذج البطولي الذي يختزن مضمون التصميم والإرادة للتخلص من القهر والظلم؛ لتنتصر إرادة الحياة والحرية. فأي فكرة وطنية تلحّ على المرء ولا تعاود التربية الإلحاح عليها فإنها سوف تغيب أو تتراجع

أو تضمحـل، ما يعني دوام تكرار الحديث عن الفن المقاوم ووضعه تحت البصر والبصيرة والسمع والفؤاد... إن التربية المقاومة بكل أشكالها أو أياً كانت أنماط الاحتلال تولد طفلاً ثم تنمو وتنضج في إطارها الوطني مع كل مرحلة عمرية، مما يعني أن الفن مسؤولية وطنية وقوميـة شديدة التأثير والخطـورة. ويتطلب وعياً سياسياً عالياً؛ فـإذا وسِّد الأمر إلى غير أهله كان وبالاً على التربية الوطنية، علماً أن القرن الحاديَ والعشرين قد حمل إلينا تجارب فنية إشكالية تستسلم لخيبات الأمل والهزيمة.

وهذا ينقلنا إلى المقاومة والتنشئة الدينية، ولعلها اليوم من أخطر ما يتعرض له الوطن العربي.

٤ - المقـاومـة والتنشئـة الدينيـة:

مـن حَـقّ الشرفـاء والأحرار في العـالم أن يفخروا بمـا أنجزته أمتنـا؛ في تاريخها الطويـل حـين حملت رسالـة المحبة والهدايـة إلى أصقاع الدنيا، علـى حين لم يحمل لنا الآخر الغربي / غالباً إلّا الحرب والوعيد بالقتل والتدمير، والويل والثبور، وعظيم الأمور... وإن حمل لنا مدنية مادية متطورة جعلت الإنسان يلهث وراءها؛ دون أن يتعب... كما قدَّمت لنـا وللبشريـة خدمات شتى على صعيـد التقنيات والعلـوم والفضائيات والإعـلام... وأياً مـا تكن حقيقة البنية الثقافيـة والفكرية والاجتماعية والسياسيـة و... إلخ، للأمة العربية والإسلامية فقد حققت التوازن بين ما هو مدني وما هو ديني على نحو ما، حين أبدعت صيغ التسامـح والتعايش المشترك مـع الأمم الأخرى... وكانت نمـاذج التفكير تتطور في حضن الأسـرة التـي ميزت بنية المجتمع العربـي والإسلامي، وقامت بوظائـف بيولوجية وسلوكية ونفسية واجتماعية ومعرفية...

فالأسـرة تشـكل ذهنية الفـرد ومواقفه الأولى، وتتابـع ذلك المدرسـة والحي والمسجد والكنيسـة والمؤسسات الثقافية والعلميـة والسياسية والاجتماعيـة والدينية والإعلامية... فالمؤسسات الاجتماعيـة والتربوية والثقافية و...إلخ، تعزز الاتجاهات القيمية التي تحرس المجتمـع والأمَّة، وتحقق التكامل بين مكوناتهما، في إطـار إستراتيجية الدولة الوطنية التي يرسيهـا المعنيون بالقـرار المركزي سياسيـاً وتربوياً وأخلاقيـاً وفكرياً وعاطفيـاً و...إلخ، وهـو التكامـل نفسه الذي يحصل بين الأقطار العربية – علـى نحو ما – بين المسؤولين عن القرارات التي يتخذونها...

وتبقى العلاقة بين الحضور الخلّاق للفكر والثقافة والتربية من جهة، وبين المواطن إذا تعرض الوطن أو الأمَّة للاعتداء الخارجي من جهة أخرى، علاقة خاصة ومتميزة تهدف إلى مواجهة الخطر ومقاومته بكل الوسائل والسبل. وهي مقاومة يتربى عليها المواطن للحفاظ على وجوده وحريته وكرامته؛ فالجسم يقاوم الأمراض ذاتياً وطبيعياً، ولا سيَّما أن التنشئة التربوية والفكرية والنفسية تتعرض اليوم لتزييف عظيم على مستويات عدة، وصُعُد كثيرة.

ومن هنا فالمقاومة الوطنية والقومية في ديار العرب والإسلام أنتجت ثقافة جديدة تجاه كل ما يخطَّط للمنطقة من قهر وظلم وقتل وتدمير واحتلال. ولعل ما قامت به المقاومة الوطنية الإسلامية في لبنان أو ما تقوم به المقاومة الوطنية الفلسطينية يؤكد مفهوم المقاومة العقائدية التي ترتبط بالقيم الوطنية والإنسانية؛ ولا سيَّما حين كشفت عن جرائم الجيش الصهيوني ومجازره الوحشية، ودحض آراء قادته... فقد أثبتت المقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية البنية الهمجية لتكون الدولة اللقيطة؛ ولاسيَّما ذلك الإرهاب الدولي الذي تمارسه قبل وجودها وبعده إثر نكبة فلسطين (١٩٤٨م)، علماً أنها ما وُجدت إلّا بقرار أممي دولي. لقد مارس الصهاينة صناعة الموت والقتل واختراع الحروب والتدمير، والتهجير، وكانوا يشرّعون ذلك تحت مظلة التعاليم اليهودية علماً أن الكيان الصهيوني قائم على يهودية الدولة المحاربة... وهذا ما اعترف به (دافيد بن غوريون) حين سئل: إلى متى ستبقى (إسرائيل) قائمة على الحروب والقتل؟ فأجاب: حتى تخسر أول حرب تقوم بها ... ونحن لسنا معنيين بما انتهى إليه مؤتمر (أنابوليس) في (٢٧/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٧م) حين طرح فيه (إيهود أولمرت) تبني يهودية الدولة اللقيطة وفق ما دعا إليه مؤسس الدولة الصهيونية (تيودور هرتزل)، فانتقلت صياغة الفكر الصهيوني من مبدإ إخفاء مفهوم (يهودية) الدولة إلى العلن؛ ما يشي بأن الأمر لم يعد مقتصراً على التطبيع أو الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإنما نحن معنيون بما بات يُملى على العرب من الاعتراف بيهودية الدولة، وعدم استنكار أي منهج تربوي للعدو أو الاعتراض على ممارسة التعليم الديني في التنشئة الصهيونية، على حين يُمنع على العرب أو المسلمين التمسك بعقائدهم أو الدفاع عن قضاياهم باسم الإسلام... ومن فعل ذلك اتهم بالإرهاب... وفي هذا الإطار ينبغي ألّا يغيب عن بالنا الإشارة إلى وجود أحزاب دينية متطرفة في الكيان الصهيوني؛ ولها تأثير كبير مثل (المفدال: الحزب الديني القومي) وقد شارك في تأسيس هذا الكيان

عـام (١٩٤٨م)، وهو مؤلف من عـدة أحزاب[١]، وحركة (أغـودات يسرائيل) وهي حركة سياسيـة دينية أسسها مجموعة مـن الأرثوذكس الجدد في فرانكفـورت، ثم انتقلت[٢] إلى فلسطين المحتلة إثر النكبة، وشاركت في حكومات عدة للكيان الصهيوني، وحزب (هتحيا) الذي يعد شديد التطرف، ويضم قوى علمية ودينية متطرفة[٣]..

وهنـاك أحزاب دينية أخـرى منتشرة داخل الأرض المحتلـة وأشهرها حركة (شاس)، وكلها تؤكد قيام الكيـان الصهيوني على أساس ديني وممارسة التنشئة العنصرية الدينية علـى المنهج الديني المتطرف[٤]، على حين يحارب الغـرب وأميركا العرب والمسلمين بسبب المفاهيـم الدينية التي نشـؤوا عليها، إذ طفقوا يجبرونهم على تغيـير مبادئهم ومناهجهم التربويـة التي تبث مفاهيم الدفاع عن الوطن على حين لا يجرؤ أحد أن يخاطب الصهاينة محتجـاً على ما يفعلونه في تنشئـة أطفالهم، علماً أنهم يربونهم علـى العنصرية وكراهية العـرب وقتلهـم. ولا شـيء أدل على هذا ممـا كتبه (أفنـير كرميلي) لأطفـال الصهاينة: «العـرب متخلفون ورعاع... العـرب إرهابيون قتلة، يخطفون الأطفـال، يغتصبون النسـاء، يتربصون بنـا من كل جانب»[٥].

ولعـل المتابـع للمناهج التربوية في تعليـم النـاشئة في البلاد العربيـة والإسلامية يدرك مـدى العنايـة بالتسامـح الديني والإنسـاني، والانفتاح علـى الآخر... علـى عكس التربية الصهيونيـة التـي لا ترتبـط بأي نمـط ودي، بل تقوّي سلـوك العدوان والعنـف لدى ناشئة الصهاينـة؛ ضد العرب فـإذا كان الأطفال رمز الطهر والنقاء، فمن منا لا يذكر كيف حوّل الصهاينـة أطفالهم إلى قطط متوحشة حين أرسلـوا صواريخ الموت والدمار في حرب تموز (٢٠٠٦م) وكتبوا عليها باللغة الإنكليزية (هدية لأطفال لبنان: A gift to the children of Lebanon).

وهـذا يعنـي أن الكيـان الصهيوني يقـف موقفاً عدائيـاً شديداً ضد المقاومـة الوطنية العربيـة والإسلامية المؤسسة على العقيدة الدينية؛ لأنه مدرك أنها ستكون وبالاً عليه وعلى

---

(١) انظر: الأحزاب الإسرائيلية، مصالح وعقائد، ٥٣ – ٦٣، تأليف أحمد خدام السروجي، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ٦٣ – ٦٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ٦٩ – ٧٢.

(٤) انظـر: الأحـزاب الإسرائيليـة، مصالـح وعقائد، ٧٢ - ٩١، وظاهـرة الأدب الصهيونـي، ٥٣ – ٥٤، محمد توفيق الصواف، اتحاد الكتّاب العرب، سلسلة الكتاب الشهري، رقم ٩، ٢٠٠٧م.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ١٨٠.

مـن يدعمه، ويقوم بدور أكثر خطـورة وعنصرية حين يمعن هذا الكيان المجرم وحلفاؤه في إلباسـ المقاومة الإسلامية ثـوب الطائفية أو المذهبية، لإصابة هدفين معاً: إثارة الفتنة من جهة، والتمهيد للاعتراف بيهودية الدولة مستقبلاً من جهة أخرى.

ولذلـك كله نريـد للمقاومة أن تُبنى على العقيدة الدينيـة في التنشئة الوطنية المستندة إلى النضـال الوطني ضـد الاستعمار، فثقافتنـا الدينية ثقافة وطنية نبيلـة ضد العدوان، والاحتـلال والقهـر والتدمـير و...إلخ؛ ثقافـة ترتقي بالمقاتـل إلى حالة المثـال الأرحب في التضحيـة في سبيـل الوطن وتحرير الوطن والإنسـان لقوله تعالى: ﴿**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾[1] . أما ثقافة الكيان الصهيوني وأمـيركا - تاريخياً ودينياً - فهي ثقافة استئصال واعتـداء واحتلال وقتل وتدمير وتهجير مهمـا ألبساها ثياباً براقة، كالدعوة إلى الحرية والديمقراطية، أو الدعوة إلى شرق أوسط جديـد تنتفـي فيه العداوة والحروب. كمـا زعم قادتهما. ولعل ما جـرى ويجري في العراق يؤكـد إحياء النزعـات الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائريـة وراح يشجعهم على سفك الدمـاء بينهـم بعـد أن أوقعهم في الفتنة الدمويـة، حتى سهّل على المحتـل الأميركي وصمَ أولئك المقاومين بالإرهاب الأعمى وإدانتهم بنشر المذهبية والطائفية والعرقية...

ومـا نراه في هذا الإطار وفق مـا يتضح لنا من بنية المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان والعـراق والصومال، أنهـا مقاومة شعبية ودينيـة في وقت واحد بـكل مستوياتها وأشكالها مـن أجل مقاومة المخططات الأميركية والصهيونية... وهـذا ما يفرض علينا إعادة إحياء مشروع المقاومة الوطنية القومية وجعل العقيدة الدينية أساس التحرر النهائي من آثار المد الصهيوني والغربي... فالعقيدة الدينية تتسق في ذاتها مع قيم المجتمع الأخلاقية والمبادئ الإنسانيـة الشريفة ومع سعي الإنسان الوطني إلى إقامة الحياة المطمئنة المملوءة بالحيوية والعطاء، والمستندة إلى التوازن والتفاعل مع الآخر... وإن وجد في المؤسسات الدينية بعض المتطرفـين الذين يزرعـون الانغلاق في الدروب والنفوس، لأنهم يعانـون جموداً في التفكير وضيقـاً في الرؤيـة الدينية لجهلهم بطبيعـة الإسلام المبني على القيـم الأصيلة في ترسيخ مبادئ إعلان حقوق الإنسان[2]، وتذكيتها في عقول الناس ناشئة وكباراً...

ومن هنا نحن نتوجه إلى علماء الدين الأفذاذ والفقهاء العارفين كي يُواجهوا كل متصدٍّ

---

(١) سورة البقرة: آية ١٩٠.

(٢) انظر: **الحقوق والحريات العامة** ١/٩ - ١١، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٥م.

للتعليم الديني أو الخطابة الدينية من دون أن يكون مؤهلاً... أي إن ممارسة الشعائر الدينية شيء وفقهها شيء آخر. لذلك قال الشيخ محمد الغزالي: «إن دين الله لا يقدر على حمله ولا حمايته الفاشلون في مجالات الحضارة الإنسانية الذكية، الثرثارون في عالم الغيب، الخرسى في عالم الشهادة...»؛ والجاهل بالدنيا والحضارة جاهل بكثير من معطياتها، مثل الجاهل في تربية ثقافة المقاومة، ما يؤدي إلى الإضرار بها وبأصحابها.

وفي ضوء ذلك كله نرى أن التدين بالعقيدة - أياً كان المذهب الذي يطبق فيه هذه العقيدة أو تلك- فضيلة وسعادة، أما التعصب للرأي والمذهب، والطائفة فهو الشر والرذيلة والإثم، بل إنه وثنية من نمط جديد... فالدين يطهّر الأخلاق، ويهذب السلوك ويرتقي به ليفنى الفرد في الجماعة، فإذا تحوّل هذا الدين إلى أداة تعصب وكراهية وقتل وتدمير للحياة أصبح شراً لا بد من مواجهته ومقاومته...

ويكفي أن ندلل على فقه المقاومة الدينية في لبنان وفلسطين ما ربته في مناضليها من توازن بين العقيدة وبين التضحية والفداء في سبيل الله والوطن. ويؤيد هذا كله أسماء الشهداء الذين ضحَّوا بأنفسهم من أجل كرامة الإنسان. ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾[1] في أرضه ووطنه في الوقت الذي يبتغون من شهادتهم وجه الله لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[2]، إنهم يدفعون أذى شذّاذ الآفاق الذين جاؤوا من وراء البحار ليحتلوا ديار العرب والإسلام...

ولهذا كله فهناك عملية تشويه عظيمة تلحق ثقافة المقاومة، ولا سيما ثقافة التربية الدينية للعربي والمسلم اللذين يتعرضان لضغوطات سياسية ونفسية وفكرية وتربوية بغية تغيير المفاهيم التي تربيا عليها منذ وجود الثقافة العربية الإسلامية والتي ركزت على مقاومة العنف والقتل والفساد والسوء والانحراف... من دون أن يغيب عن بالنا أن سمة الفكر الديني الإسلامي هي قبول الآخر واحترامه أياً كانت عقيدته. ﴿...وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾[3] بعكس ما نراه عند الآخر الغربي الأميركي الصهيوني الذي يصر على السيطرة وتبديل مفاهيم العرب والمسلمين لحسابه، وعلينا ألّا نغفل عن ذلك والعالم يتطور من حال إلى حال....

---

(١) سورة الإسراء: آية ٧٠.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٦٩.

(٣) سورة سبأ: آية ٢٤.

ومن يرجع إلى أحداث الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١م) يدرك أن بوش الابن لم يخجل أو يتردد في أن يعلن صراحة بأنه يقود حرباً مقدسة صليبية؛ ويرى أنها حرب ينوب فيها عن الإله؛ إنها حرب الملائكة ضد الشياطين؛ وحرب الدول المتحضرة في مواجهة الدول الشريرة، وحرب الديمقراطية ضد الإرهاب...إلخ[1].

تلك مقولات دينية كثيرة حملتها حرب بوش على الإنسانية، فبوش قسم العالم إلى معسكرين؛ معسكر للخير والملائكة والأخيار ووضع نفسه وإدارته ودولته ومن ينضم إليه في هذا المعسكر، ومعسكر آخر للشر والشياطين، ثم أعلن من ليس معنا فهو ضدنا.

ولو افترضنا صحة ما ذهب إليه، فإن المرء لَيتساءل عنه وعن معسكره من الملائكة والأخيار: لماذا قتلوا مليون طفل عراقي في حصار جائر على العراق؛ منع عنه الدواء والغذاء، وقد شاركته الأمم المتحدة ودول عدة في هذا الحصار؟ ولم يكتفوا بذلك فقد شنُّوا حرباً فتاكة على أفغانستان ثم على العراق وطفقوا يقتلون الناس قتلاً منهجياً منظماً ويدمرون الحياة، والأوابد التاريخية، ويسرقون ثروات البلاد والعباد.. إنها الجريمة الوحشية التي تنفّذ باسم إرادة الإله... فهل الإله - إن لم يكن يهودياً - يرغب في ذلك؟

ثم أي إرادة إلهية هذه التي يتحدث عنها؟! أهي تلك الإرادة التي تساند قتل الأبرياء في العراق وأفغانستان والصومال وفلسطين ولبنان...؟

إن ما يدعو إلى الاستهجان والاستغراب أن هذه الإدارة لا تزال تستعمل - أيضاً- حق الفيتو ضد إدانة الدولة الصهيونية اللقيطة، التي تمارس أبشع أنواع الإرهاب الدولي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لا يملك إلّا إيمانه بوجوده ودفاعه عن حق الحياة... مَن منا ينسى المجازر المنظمة لهذه الدولة المسخ منذ مذبحة دير ياسين وكفر قاسم إلى جينين ومذابح غزة؟! وعلى الرغم من ذلك سارع كثير من الأنظمة العربية إلى تبني مفاهيم بوش في حربه المقدسة وفي إطار ما زعمه عن تبني الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، فطفقت تحذف من برامجها التعليمية والدينية والتربوية والخلقية كل ما يمتّ إلى مفهوم الجهاد بصلة، وكأنها أقرّت بما يصفها به بوش من أن الثقافة العربية الإسلامية لا تربي العربي والمسلم إلّا على الإرهاب...

---

(١) انظر: **الديمقراطية والإسلام** ١٦٥ - ١٧٩، سليم قندلفت، أرواد للطباعة والنشر، طرطوس، ط بداية، ١٩٩٦م، وانظر كتابنا: **مشروع القومية العربية إلى أين؟** ١٥٦ - ١٦٨ و ١٨٢ - ٢١٠، دار الفرقد، دمشق، ٢٠٠٦م؛ **وأميركا (العقلية المسلحة)**، ١٨ - ٢٠، **والجيل الثالث: نهج المقاومة**، ٢١٣ - ٢١٥..

إن حكاية بعض الأنظمة مع عقيدتنا الدينية السمحة أغرب من الخيال؛ إذ لا يجوز لنا أن ننشئ أطفالنا على حب الوطن والأمَّة وتراثهما وعقيدتهما... وبث روح الحماسة في نفوسهم للدفاع عن ذلك، بل للدفاع عن الوجود الإنساني الحر... علماً أن عقيدتنا وتراثنا وثقافتنا لا تُعلِّم هؤلاء الناشئة تغذية العداوة للآخر كما يفعل الآخر الصهيوني، إنها تربّي فيهم مفهوم الحب الإنساني، وتدعوهم إلى التماس طريق الهداية للضال بالدعوة الحسنة وفقاً للحديث الشريف: «لئن يهدِ الله بك رجلاً خير من الدنيا وما فيها»، وفي رواية أخرى «خير من حمر النعم». فالجهاد الذي فُرض في عقيدتنا جهاد من أجل حماية الكرامة[1]؛ وتراثنا كله قائم على الحب للآخر، والتماس طريق المعرفة والحوار في حل المشكلات التي تنشأ بيننا وبينه، وإذا كان لا بد من القتال فهو في حالة واحدة للدفاع عن النفس والوجود.

وإذا كان الكيان الصهيوني مدعوماً بالإدارة الأميركية المحافظة والغرب المعادي للإسلام، كما ظهر أخيراً في الدانمرك بحجة ممارسة (حرية التعبير) إذ أعلنت الصحف الدانمركية يوم (٢٠٠٨/٢/١٢م) تضامناً كاملاً مع صحيفة (يولاندس بوستن) والرسامين الذين رسموا رسومات حاقدة تنال من الرسول الكريم، ونشرت جميعها تلك الرسوم إمعاناً من أصحابها - كما زعموا - في الدفاع عن (حرية التعبير) و(الديمقراطية)[2]... نقول: إذا كان ذلك كذلك فإن الغرب المتصهين قد اعتمد مبدأ القتل المتعمد للإسلام والمسلمين وفي صميم ممارسة الإرهاب الفكري والإعلامي نفسه. إذاً؛ أغلب ما تمارسه الإدارة الأميركية المحافظة والصهيونية المارقة بحق الإسلام والمسلمين إرهاب موصوف مسبقاً، وفضلاً عن ذلك فكل إنسان يتعرض للسامية ويفند أكاذيبها وافتراءات الصهاينة في طبيعتها سيواجه بشدة وحزم وربما يباح دمه...

وفي ضوء ذلك كله، فإن الوطن العربي يعيش حالة خطرة في مواجهة التربية الدينية المنحرفة للغرب وللكيان الصهيوني، ولاسيما حين فرض كل منهما على المسؤولين التربويين العرب تغيير المناهج الدينية والثقافية التي تربي الناشئة على قتال المحتل ومقاومته...

ومهما قيل في شأن المقاومة والتربية الدينية فإن هذه التربية ضرورة لخلق الإيمان بالوطن والتضحية في سبيله عن دراية وعلم ومعرفة السلاح ومعرفة العدو. ومن ثم علينا

---

(١) انظر كتابنا: **المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق**، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) انظر كتابنا: **مشروع القومية العربية إلى أين؟** ١٨٢ – ٢١٠ و ٢٢٧-٢٣١.

أن نعرف ماذا نملك؟ وما الذي يملكه العدو؟ وما الذي يخططه؟ ومتى سيبدأ الحرب؟ و... ولعل ما قدمته المقاومة الوطنية الإسلامية يعزز ذلك كله كما يعزز مبدأ تغذية الصبر والصمود عن طريق التثبت بمفاهيم العقيدة مثل (الإيمان بالقدر الإلهي) لقوله تعالى: ﴿... إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ...﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾[2].

. أما اللطف الإلهي بأسر الجنديين فقد تجلى بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ...﴾[3]، وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ...﴾[4].

. وأما انكشاف الجيش الصهيوني أمام أبطال وهبوا أرواحهم لله فإنه تأكد حين نصرهم الله وشفى قلوبهم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ... وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لاَ يَرْجُونَ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾[6].

ونرى أن تقرير فينوغراد أقر بهزيمة الجيش الصهيوني؛ وفق ما ثار حوله من انتقادات شديدة في الداخل الصهيوني... ما يعني أن الفكر الصهيوني اليهودي قد بدأ يتدهور، ومن ثم بدأت نظرية يهودية الدولة التي أطلقها (تيودور هرتزل) عند قيام الكيان الصهيوني تتكشف عن نزوع عرقي ديني معادٍ للبشرية، ولا بد لها من الهزيمة...

فالتربية الإسلامية المقاومة لم تكن في يوم ما اعتداء على الآخر الصهيوني ولا عصبية منها ضد أي أحد، وإنما هي وسيلة للتحرر من قهره وظلمه؛ وللحفاظ على المروءة العربية التي أهينت تحت صَلَف الغطرسة الصهيونية المتوحشة في نكبة (١٩٤٨م) وهزيمة (١٩٦٧م)[7]... ومن ثم حين نعيد استثمار الإعلام المقاوم وإعداد المقاتلين المؤمنين - في ضوء خطة تربوية ثقافية واضحة الأهداف والمنهج - إنما نؤسس تربية نضالية سياسية تؤكد

---

(١) سورة الأنفال: آية ٦٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٦٠.

(٣) سورة الإنسان: آية ٣٠.

(٤) سورة الأنفال: آية ٧.

(٥) سورة الأنفال: آية ٥٧ و ٥٩.

(٦) سورة النساء: آية ١٠٤.

(٧) انظر كتابنا: المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق، ص ٦٣.

مكانــة الذات الوطنية الإنسانية، وتثبت جوهر الهويــة العربية الأخلاقي، وتضع الجماهير العربيــة في الموقع المطلــوب وتعزز جملة من الأنماط السلوكية التــي تدفع المرء إلى الابتعاد عــن العنف للعنف وإيذاء البشر، وعن العدوان الــذي ينال من الإنسان، لأنه محرم شرعاً؛ ومــرذول خلقاً... ولا يؤدي بالناس إلاّ إلى الشقاء... والتعاسة... ما يعني أن جوهر التربية الدينية الإسلامية ينضوي على قبول الآخر، والتفاعل معه، والتسامح عما اقترفه من ذنوب وآثــام بحــق المسلم لقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُـمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[1].

وهو - بهذا المحتوى - تحدٍّ صارخ لكل الأنظمة العربية الحاكمة التي أجهضت بخلافاتها كل أمل بالوحدة العربية والتقدم والازدهار، فكانت أشد إيذاءً للحلم العربي من المستعمرين الطامعــين بهــا... علينــا أن نعيــد إلى الأمَّة العربيــة وجهها المشرق الذي ظهــر في تشرين (١٩٧٣)، وانتفاضــة (١٩٨٧م)، و(٢٠٠٠م)، وانتصــار أيــار (٢٥/٥/٢٠٠٠م)، وتمــوز (٢٠٠٦م). وأن نبصِّــر أبناءهــا بــدور بعض الحكام في تفكيك اللحمــة الوطنية والقومية، وبــدور الكيان الصهيوني في النظام الكوني الجديــد وفق ما هو معروف عن نظام (الشرق الأوســط الجديد)، ما يفرضــ علينا أن نتخلص من الإعلام المــأزوم والمهزوم والعاجز... وأن نوجــد إعلامــاً متطوراً يتصف بــكل التقنيات الحديثة والأساليــب المتقدمة والكفاءات العاليــة، وأن نمضي في تطوير تربية الناشئة وفق الالتزام بالقضايا الوطنية والقومية التي تؤكــد الــذات دون أن تنفيَ الآخر؛ في آن معاً وأن نستلهــم مخاطبة الذوق والوجدان والعقل بأسلوب حضاري راقٍ.

فالإعــلام والتربيــة المقاومة يقويــان الميــل في النفس العربيــة لدراسة الواقــع العربي والعالمــي؛ لاستيعــاب الدروســ الكثيرة منــه؛ ولا سيما تلــك التربية التي تقــاوم كل أشكال اليأس والإحباط، والتمزيق والتضليل التي مورست من أجل تشويه مفهوم الانتماء وجوهره الحقيقــي... فجدلية التربية المقاومة تعني حتمية التفاعل بين الإنسان ووطنه وأمته وتنمية الارتبــاط بهمــا، ومن ثم تعزيز قدرتــه على التعامل مع الوسط الكــوني الذي يعيش فيه... لهــذا يصبح الدفاع عن الوطن دفاعاً إنسانياً مشروعــاً يقوي التلاحم بين الإنسان والآخر على أساس الاحترام والمساواة والتكامل، لا على أساس التغييب والإلغاء والإقصاء.

---

(١) سورة المائدة: آية ١٣.

وعليه، فإن فكرة اللاانتماء إلى وطن ما؛ وأمة ما، وثقافة ما، هي التي ستفجر الصراعات القاتلة؛ لأنها تريد أن تلغيَ خاصية التنوع والاختلاف، وهي صفة أصيلة جُبل الناس عليها...

وليس لدينا شك في أن هذا التنوع والاختلاف هو الذي يميز ذاتية فردية من ذاتية فردية أخرى بسمات ما في كينونتها وسيرورتها وثقافتها... على حين تريد الأمركة في إطار نظام العولمة الجديد[1] أن تفرض أحاديتها على خلق الله جميعاً أفراداً وجماعات؛ ما يؤكد أن الأمركة مصابة بمرض الانفصام؛ فهي من جهة تحاول أن تبرز الحرية الشخصية للإنسان، ومن جهة أخرى تريد أن تلغيَ شخصية الأمم والأوطان والشعوب...

إن دعوى فصل الذات الفردية عن الانتماء إلى وطن وهوية وأمة في مفهوم الأمركة تحت دعاوى الحرية الشخصية إنما هو افتراء وكذب وتدجيل، ولا سيما أن مبدأ الديمقراطية في القرار الأميركي ينصهر في إطار المركزية النهائية لقيادة العالم ما يعني صناعة أعتى أنماط الاستبداد والقهر والديكتاتورية... ومن ثم فأي إنسان غير منتم لا يمكنه أن يحدد ما يريد بشكل متوازن وجيد، لأنه تابع بالضرورة لأفكار شتى مشتتة، وليست له أهداف ثابتة ومحددة.

وبناءً على ما تقدم فإن مسؤولية المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية والدينية والإعلامية لا تقل تأثيراً عن مسؤولية المؤسسات السياسية القيادية في إعداد أجيال مؤمنة بهويتها وتراثها؛ واعية لكل ما يحيط بها، عاملة على رفع كفاءتها وقدراتها في كل شؤونها الحضارية والعلمية... فأي تطوير إداري أو علمي أو تقني أو ...إلخ، لمعهد من معاهدنا، أو مؤسّسة من مؤسّساتنا ينبغي أن ينص على رؤية وطنية. قومية واضحة ودقيقة، وعلمية تنسجم مع مفهوم المقاومة وتربية النشء تربية دينية في إطار من التوازن والتفاعل والتكامل، وألا تكون تلك الرؤية ملحقة أو تابعة أو مستنسخة، أو متخلفة، أو عاجزة، أو منحرفة أو قاصرة... فالتربية المقاومة هي التي تخلق الإنسان السوي القادر على الاستجابة الفطرية والعقلية لمتطلبات التنمية في أي شأن من شؤون الحياة، ومن ثم فإنها تربية لا تقتصر على الجانب التخصصي لأي نظام تربوي وثقافي... وإنما تدخل في صميم احتياجات الوطن والأمّة وتطويرها في خدمة الأهداف الكبرى لتحقيق الكرامة

---

(١) انظر كتاب: **العولمة بين الاختبار والاختيار**، ص ٢٣-٣٥، مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق ٢٠٠٥م.

الإنسانيـة... وكذلـك هي تربيـة لا تقتصر على مجـرد مقاومة المعتـدي الخارجي بالقوة المادية، وإنمـا تستند إلى برامـج ومناهج وأساليب تقـاوم كل انحراف أو فسـاد ... ينشأ في داخـل الوطن على الصعيد الفـردي والجماعي... فالتنشئة الوطنيـة المقاومة تخلق في الأجيـال الكفاءة والقـدرة والحرية، والتناسب والانسجام بين ما هو داخلي وما هو خارجي وفـق القيـم الأصيلة والإنسانية... وهي في ذلك كله تسعـى إلى رفعة الوطن والأمَّة وصيانة وحدتهما وسيادتهما على اعتبار أن التكامل بين الذات الفردية والذات الجمعية قد أضحى ضـرورة وجود، وأن أي اعتداء على أحدهمـا اعتداء على الآخر، وكذلك فإن الانتقاص من أحدهما هو انتقاص من الآخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؛ والله من وراء القصد.

المقاومة في الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان

العميد الركن وليد سكرية[1]

تزامن قيام دولة إسرائيل، مع ظهور الثروة في المشرق العربي الذي ساهم بنمو قطاع الخدمات في لبنان. استفادت منه الطبقة الحاكمة، فتبنت سياسة الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي؛ ومقولة: إن قوة لبنان في ضعفه. ورسّخت القناعة بأن إسرائيل قوة لا يمكن دحرها. وأن أمن لبنان تضمنه الدول الغربية. أمّنت لبعض مناطق لبنان وفئة من شعبه الازدهار الاقتصادي؛ فيما كانت باقي المناطق تعاني الحرمان؛ وكان الجنوب إضافة للحرمان يعاني العدوان والتهجير ثم الاحتلال ـ حتى انبثقت المقاومة من هذا الواقع المرير، من المعاناة ومن الاحتلال، لتحرر الأرض وتحمي الوطن، وتحقق أول انتصار عربي على الكيان الصهيوني في حرب تموز ٢٠٠٦، وقد سبقه إجبار العدو على الانسحاب من الجنوب عامة وآخرها من معظم الشريط المحتل عام ٢٠٠٠.

يدور صراع في المنطقة حول مستقبلها؛ مع مساعي لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، تعيد رسم خريطة المنطقة السياسية وحتى الجغرافية، ودور ومكانة كل دولة في ذلك.

يدور جدل وخلاف في لبنان حول موقف لبنان من الصراع، حول الإستراتيجية الدفاعية الواجب اعتمادها، وآلية حماية لبنان، ومصالحه وتحقيق أمنه وازدهاره؛ بين فريق لا يرى ازدهار لبنان إلّا ببعده الآني من خلال موسم الاصطياف مثلاً، يسعى للعودة إلى الوضع السابق، والحفاظ على سياسة الحياد والاعتماد أمنياً على الغرب؛ وفريق مدافع عن لبنان

(١) عميد ركن متقاعد في الجيش اللبناني.

الأرض والشعب والمصالح الوطنية الكبرى، وعن مستقبل لبنان ودوره في المنطقة. لا يرى بالغرب ضمانة لأمن لبنان، ولا بالحياد حماية للمصالح الوطنية مستقبلاً.

وسط هذا الجدال، ما هو دور المقاومة، وما الحاجة إليها؛ هل وجودها يلحق الضرر بالوطن أم يحمي الوطن ودوره المستقبلي. هل هي بديل للجيش الوطني، أم جزء منه، أم قوة مكمّلة لعمل الجيش المفترض. أسئلة كثيرة، للإجابة عنها لا بدّ أن نحدّد أولاً بشكل أكاديمي ما هي الاستراتيجية الدفاعية، وما هي أهدافها؛ وكيف تحدّد الدولة سياستها الدفاعية، بخياراتها السياسية والعسكرية. ما هي المخاطر التي تتهدد الوطن؟ من هو العدو وطبيعة مخاطره؟ من هو الصديق الممكن التعاون معه لردع العدو؟ ما هي طبيعة الحروب الحديثة، خاصة في المنطقة؟ وما هي الاستراتيجيات المعتمدة من القوى المتصارعة؟ ثم نحدّد واقع لبنان والمخاطر التي تتهدده، والاستراتيجية الأفضل لمواجهتها. ما دور المقاومة في ذلك؟ هل هي حاجة، أم يمكن الاستغناء عنها؟

الأمن الوطني / القومي:

الأمن هو الهدف الأول للدولة، ولكل كائن حي، وهو الأساس لتحقيق التنمية والازدهار.

للأمن شقّان، جانب داخلي وآخر خارجي.

الأمن الداخلي: يتحقق بتمتين الوحدة الوطنية لأبناء الوطن. ببناء دولة مؤسّسات، بتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن، وبين شرائح المجتمع كافة، وبفرض النظام والقانون والمساواة أمام القانون.

تستخدم الأجهزة الأمنية كأداة لضبط الأمن والنظام.

الأمن الخارجي: يهدف لحماية الوطن أرضاً وشعباً، وحماية مصالح الوطن الكبرى. يتحقق باستخدام كافة قدرات الوطن ووسائله الاقتصادية والدبلوماسية والقانونية الدولية، والعسكرية.

الإستراتيجية الدفاعية:

اصطلاح غير معرّف سابقاً، بين تحقيق الأمن الخارجي باستخدام الوسائط العسكرية فقط؛ أم تحديد الخيارات السياسية لتحقيق الأمن القومي.

نعتبر أن الإستراتيجية الدفاعية تهدف لتحقيق الأمن الخارجي للدولة؛ أي حماية الدولة أرضاً وشعباً، وحماية المصالح الوطنية الكبرى. بذلك تبحث في الخيارات السياسية لتحقيق ذلك، وآلية تحقيقه باستخدام القوة العسكرية إنْ تمّ اعتمادها.

السياسة الدفاعية:

قد تعتمد الدولة لتحقيق أمنها الخارجي إحدى الخيارات السياسية التالية: الحياد، أو الحماية، أو الأمن الإقليمي أو المواجهة.

الحياد: يتلاءم ووضع دولة بعيدة جغرافياً عن مسرح الحرب؛ ولا أخطار تهددها، ولا تتأثر مصالحها بنتائج الصراع. أما الدولة التي تتهددها الأخطار وتتهدد مصالحها، وتتأثر مصالحها بنتائج الصراع، أو تقع في مسرح الحرب، فلا مجال لها لتبنيَ سياسة الحياد. فالحياد في هذه الحالة هو هروب من الواقع ومن مواجهة التهديدات، ودفن للرأس بالرمال، وتقبّل نتائج الصراع أياً تكن، حتى لو أتت على حساب المصالح الوطنية وأمن الوطن.

الحماية: تلجأ بعض الدول الصغرى لحماية دولة كبرى، ترتبط معها بمعاهدات أمنية لتحقيق أمنها. قد تناسب دولة تلتقي مصالحها الاقتصادية ومواقفها السياسية مع تلك الدولة الكبرى. فعليها السير بركب الدولة الكبرى سياسياً، والتنازل عن بعض حريتها السياسية، وعليها دفع ثمن الحماية اقتصادياً، لصالح الدولة الكبرى.

الأمن الإقليمي: يتحقق باتفاق دول في منطقة معينة على التعاون فيما بينها لتحقيق أمن الجميع، بجو من التعاون السياسي والاقتصادي إجمالا.

المواجهة: هي الخيار لمواجهة الأخطار والتحدّيات بالقوة العسكرية مدعومة بالعمل الدبلوماسي والقانوني الدولي، وطاقات الوطن الأخرى. قد تعتمد الدولة على قوتها منفردة إن كانت قوة كبرى ـ أو تعتمد التحالف أو التعاون مع دول أخرى لمواجهة التحديات، إن كانت الأخطار أكبر من إمكانياتها. قد يبني التحالف أو التعاون لالتقاء الأهداف والتطلعات المستقبلية بين دوله ـ كتحالف دول حلف الأطلسي الغربية لمواجهة النظام الشيوعي ـ أو يبني التحالف مرحلياً لوجود عدو مشترك؛ كما حصل بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي في الحرب العالمية الثانية لمواجهة عدو مشترك هو النازية.

أياً كان خيار الدولة السياسي لتحقيق أمنها، لا يلغي سعي الدولة لامتلاك القوة العسكرية؛ فهي الخيار الثابت والداعم لمواقفها وخياراتها الأخرى. فالدبلوماسية والمواقف السياسية التي تستند إلى قوة عسكرية، أكثر جدوى من سياسة تعتمد الضعف والاستجداء.

إن الهدف الأساس لامتلاك القوة العسكرية، بالقوى الذاتية للدولة، أو بالتحالف مع دول أخرى، هو درء الحرب وردع العدو عن العدوان، والدفاع عن الوطن عند اللزوم؛ ولتحرير الأرض المحتلة إن وجدت. قد تستخدم لفرض الإرادة على العدو أحياناً إن قررت الدولة ذلك.

تحديد الخيارات السياسية:

لتحديد خيارات الدولة السياسية لتحقيق أمنها؛ لا بدّ من تحديد المخاطر، وأوجه التهديد، وتحديد طبيعة الصراع والعناصر المتداخلة والمؤثّرة فيه. وعناصر القوة لدى الدولة لمواجهة الأخطار بقواها الذاتية أم بالتعاون مع حلفاء.

لتحديد ذلك لا بدّ من تحليل الوضع السياسي العسكري الدولي، ومواقف الدول الكبرى مما يدور في المنطقة، ومشاريعها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. فللدول الكبرى الأثر الهام، خاصة أنها مصدر التسلح للدول الصغرى، أيضاً يجب تحليل الوضع الإقليمي والصراع الدائر بالمنطقة ومواقف الدول المختلفة، وتحديد ما يتهدّد سلامة الوطن ومصالحه.

على الدولة تحديد مصالحها الكبرى الواجب حمايتها، واستخلاص الأخطار التي تتهددها؛ وتحديد العدو وما هو التناقض معه؟ ما طبيعة العدو وسياسته ومدى اعتماده القوة العسكرية لفرض سياساته؟ ما هي عناصر قوته وضعفه؟ من هي القوى الداعمة له؟ ومن هي القوى التي تتصارع معه؟

على الدولة أيضاً استخلاص وتحديد الأصدقاء، وطبيعة ومدى التعاون معهم لدرء الأخطار. أما لالتقاء الأهداف والتطلعات المستقبلية، أو لمواجهة عدو مشترك.

بعدها تدرس الدولة وضعها الذاتي، بنيتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وجغرافيتها؛ عناصر القوة لديها وأوجه الضعف، وقدرتها على بناء القوة.

من كل ذلك تحدّد الدولة خياراتها لسياستها الدفاعية؛ أي خيار سياسي ستعتمد، وآلية

ترجمة ذلك، بالعمل السياسي الدبلوماسي، والعمل الوطني الداخلي، بالبناء الاقتصادي، والبنـاء الاجتماعي والتوجيـه الثقافي، والبناء العسكـري، بما يخدم السياسـة الدفاعية. فيحقق الأمن والاستقرار، ويحمي الوطن ومصالحه الكبرى.

لبنـان والاستـراتيجيـة الدفاعيـة:

لتحديـد خيـارات لبنـان في سياستـه الدفاعية، لا بدّ مـن دراسة وتحليـل الصراع في المنطقـة ومواقف القوى الدولية والإقليمية؛ وتحديد المخاطـر التي تهدّد لبنان ومصالحه؛ لتحديـد الخيـار السياسي الأنسب تبنّيـه. بعدها دراسة الاستراتيجيـة العسكرية الواجب اعتمادها بما يتلاءم مع طبيعة الصراع المسلّح في المنطقة في الظرف الحالي، مع التوضيح أن الاستراتيجيـة العسكرية تتطـور وتتبدل مع تبدل الأوضـاع العسكرية، كذلك الخيارات السياسية قد تتبدّل إن طرأ تبدّل جوهري على الصراع.

الصـراع في المنطقـة:

يشهـد الشرق الأوسـط صراعاً دوليـاً، لتحديد معالم الشرق الأوسـط الجديد. تسعى إليـه أميركا لبسط سيطرتها؛ كجزء من النظام العالمي الجديد الذي دعت إليه،كما يشهد صراعاً عربياً إسرائيليا، تسعى به القوى المتصارعة إلى رسم مستقبل الشرق الأوسط، بما يحمي مصالحها وأهدافها السياسية.

يرتبـط المشـروع الأميركـي لصياغـة المنطقـة، ارتباطـاً كامـلاً بالكيـان الصهيوني ومصالحـه. تسعى أميركا لضمان أمـن إسرائيل، وفتيت العالم العربـي وإحكام السيطرة الأميركية الإسرائيلية عليه؛ بحيث يصبح العالم العربي مكوّناً من كيانات مذهبية وعرقية متناقضة ومتصارعة، فتصبح إسرائيل قوة عظمى قياساً بضعف العالم العربي.

كما تسعى لتحقيق إشراف وتحكّم أميركي إسرائيلي باقتصاد المنطقة، كي لا تستخدم الطاقات والموارد العربية، لتحقيق نهضة تنقل العرب إلى مصافّ الدول العصرية، فتمتلك القـوة وتهدد أمن إسرائيل. هذا فضلاً عن التزام أمـيركا بتفاصيل رؤية إسرائيل للتسوية السلميـة، بمنع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتبنّي السـلام المنفرد مع الدول العربية الـذي يكرّس التفرقة العربية ويسهّل سيطرة إسرائيل؛ وخيارات أخرى كالترتيبات الأمنية وغيرها.

تسعى بعض دول أوروبا لإيجاد موطئ قدم لها؛ تارة بمواقف محايدة عن الموقف الأميركي، وأخرى بدعم الموقف الأميركي، مما يضعف التأثير الأوروبي.

أما روسيا فقد بدأت العودة للتدخل في المنطقة ودعم الدول المناوئة للمشروع الأميركي.

تنقسم دول المنطقة بين دول ممانعة للمشروع الأميركي الصهيوني تتمثل بإيران وسوريا ومعهما المقاومة في لبنان وفلسطين، وبين دول عربية تسير بركب أميركا لارتباط نظامها بها، ودول أخرى تراقب تطور الصراع.

تشكّل سوريا محور الممانعة العربية، كما تشكل إيران القوة الرئيسية التي تسعى لبناء دولة عصرية منتجة للسلاح، وامتلاك القوة، وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

مخاطر تتهدد لبنان:

يقع لبنان جغرافياً في «عين الإعصار»، في مسرح الحروب المحتملة. وتشكّل أرضه وبحره وجوه حاجة للقوى المتحاربة للدفاع عن جبهاتها، أو للنيل من الأعداء.

لبنان أرضاً ومياهاً، جزء من الأطماع الصهيونية، التي تسعى لبناء إسرائيل كبرى لجمع يهود الشتات.

حتى لو تحققت تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي دون إلغاء الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني، سيظل لبنان موضع أطماع للمشروع الصهيوني الذي سيسعى لتحقيق أهدافه مستقبلاً، فالسلام مرحلة لا تدوم. يقول شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد: «إن المتغيّرات الدولية أمر واقع، علينا أن نتعاطى معها، فعلينا أن نقبل بالسلام ونبقى مستعدين للحرب». فيما يصر نتنياهو على تحقيق إسرائيل كبرى لضمان أمنها بقواها الذاتية، دون الاعتماد على الدعم الخارجي.

فضلاً عن الخطر الصهيوني على لبنان، لأطماعه بالأرض والمياه، يشكل المشروع الأميركي الصهيوني الساعي لإنهاء الصراع وفق شروط ومصالح إسرائيل، تهديداً لمصالح لبنان الكبرى. فالتحدي اليوم أمام لبنان هو بأية شروط سيستقر وضع الشرق الأوسط، أو بأية شروط يتحقق السلام العربي الإسرائيلي. يواجه لبنان بتحدي التسوية السلمية خطرين رئيسين هما:

- خطر توطين الفلسطينيين في لبنان، إن لم يتحقق لهم حق العودة.
- خطر ضياع مستقبل لبنان اقتصادياً.

فالمشروع الأميركي الصهيوني يرفض حق العودة. أكّد هذا جورج بوش برسائل الضمانات لآرييل شارون، والتي صادق عليها الكونغرس الأميركي لتأخذ فعالية القانون بأميركا. كما تدعم أميركا إسرائيل لتكريس يهودية الدولة، مما يهدّد وجود العرب بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ واحتمال تهجيرهم. ينال لبنان حصة رئيسية منهم لوجود معظمهم في منطقة الجليل الأعلى.

يتهدد مستقبل لبنان الاقتصادي من واقع لبنان والتسوية؛ فلبنان دولة فقيرة الأرض الزراعية والموارد، حقق ازدهاراً لبعض قطاعاته بظروف حصار العرب للكيان الصهيوني، والنمو الذي شهده العراق والخليج. فازدهرت التجارة والترانزيت، والسياحة والاصطياف، وقطاع المصارف بتدفق المال الخليجي، وهروب المال من سوريا بعد تطبيق الاشتراكية.

إن سلاماً بين العرب وإسرائيل إنْ تحقّق، مع إشراف ونفوذ صهيوني أميركي على اقتصاد المنطقة، سينقل الدور من لبنان إلى إسرائيل، ويقفل أمام لبنان باب الخدمات في العالم العربي. فلإسرائيل مزايا مشابهة للبنان من حيث الموقع والمساحة وعدد السكان والمستوى العلمي.

خيارات لبنان السياسية لتحقيق أمنه:

الحياد: لا يستطيع لبنان تبنّي خيار الحياد في الصراع بالمنطقة لموقعه الجغرافي، ولأطماع إسرائيل بأرضه ومياهه، وللخطر على مصالحه الكبرى فيما سترسو عليه التسوية السلمية إن تحققت.

فالحياد دفن للرأس بالرمل، لتحقيق مكاسب آنية تتمثل بموسم اصطياف، أو بعض الاستثمارات يستفيد منه جزء من لبنان مؤقتاً. ثمنها تقبّل نتائج الصراع كما يحدّدها الآخرون، وقد تكون على حساب كل لبنان.

الحماية: إن الدولة الكبرى الفاعلة والأكثر تأثيراً الآن هي أميركا، لا يمكن اللجوء إليها أو الركون لوعودها، ما دامت ملتزمة كلياً الأمن والمصلحة الإسرائيلية؛ كذلك أوروبا لتفكّكها ولتبعيتها لأميركا. قد تضمن أميركا مصالح أفراد في لبنان تستخدمهم لدعم

مشروعها، لكن رؤيتها للشرق الأوسط تتحقق على حساب مصالح لبنان الكبرى.

الأمن الإقليمي: لا يمكن تحقيقه الآن لوجود الصراع في المنطقة.

المواجهة: لا خيار أمام لبنان، للدفاع عن أرضه وشعبه، وحماية مستقبله ومصالحه، إلّا بتبنّي خيار المواجهة، والاستعداد لردع العدو الصهيوني، حمايةً لأرضه ومياهه، والانخراط بالصراع والنضال لدحر المشروع الأميركي الصهيوني، حمايةً لمصالح لبنان ومستقبله.

قد تتبدّل المواقف السياسية من أميركا، إن تبدّلت السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل، وأقرّت بحقوق العرب وشعوب المنطقة ومنها لبنان.

قد يفضّل بعض اللبنانيين اعتماد لبنان على ذاته، دون الانخراط بأحلاف، أو التعاون مع دول الممانعة. إن لبنان منفرداً أعجز بقدراته الذاتية عن ردع إسرائيل لأسباب كثيرة، منها وضعه الاقتصادي.

إنّ تعاون لبنان مع كل الدول التي تستطيع مساعدته بشكل أو بآخر، مادياً أو بالسلاح قد يكون ملائماً، شرط عدم التأثير في الخيار السياسي. لكن يبقى التعاون العسكري مع قوى الممانعة، ضماناً لقوة لبنان ولردع العدو. فإسرائيل قد تهاجم لبنان منفرداً، لكنها لا تستطيع ذلك إن كانت الحرب ستشمل سوريا وإيران؛ فضلاً عن كون هذه الدول، قد تشكّل المصدر الوحيد لتسليح لبنان بالسلاح المناسب بأبخس الأسعار أو مجاناً.

الإستراتيجية العسكرية:

مسألة بحت عسكرية، تتعلق ببناء القوّات المسلّحة وتسليحها وتدريبها وقيادتها وتحضير الأرض، وكيفية خوض الحروب. تتم على ضوء الخبرات والتجارب السابقة، وتطور الأسلحة؛ وطبيعة الحروب المحتملة، وقدرات العدو والطبيعة المحتملة لخوضه الحرب.

على ضوء قرارات السلطة السياسية، يتحدّد شكل التعبئة ونظامها وتحضير الدولة للحرب اقتصاداً ومجتمعاً وثقافة وشتى المجالات التي تخدم بناء القوة لمواجهة العدو.

شهد العالم سباق تسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي في مرحلة الحرب الباردة، لتحقيق التفوق النوعي بالسلاح لدى الجيوش، كعنصر أساسي لكسب الحروب.

في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، شهد العالم نقلة نوعية في صناعة الأسلحة والذخائر؛ إذ انتقل من الذخائر غير الموجّهة إلى تلك الموجهة الحتمية الإصابة؛

مما أعطى الجيوش العصرية التي تمتلك تقنيات كهذه تفوقاً مطلقاً على جيوش تعتمد أسلحة ما قبل هذا الجيل. خير مثال على ذلك كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣؛ حيث دمّر الجيش العراقي خاصة الحرس الجمهوري عن بعد، دون أن يلتحم مع العدو، فإنّتهت الحرب بخسائر قليلة للقوّات الأميركية.

إن هذا الواقع، يفرض على من لا يمتلك التوازن الإستراتيجي مع العدو، الذي يمتلك أسلحة كهذه، عدم الاعتماد على الجيوش المزوّدة بأسلحة قديمة لخوض الحرب بإستراتيجية كلاسيكية، بل أن يعتمد نموذجاً جديداً من القوّات المسلحة بأسلحة مناسبة وأساليب قتال جديدة غير كلاسيكية؛ يستطيع بها مواجهة العدو وتكبيده أفدح الخسائر. خير مثال على ذلك ما حققته المقاومة في لبنان بحرب تموز ٢٠٠٦ بمواجهة أعتى جيش بالمنطقة، مسلّح بأحدث الأسلحة الأميركية؛ حيث يكون دور الجيش، ردع العدو ما أمكن، وتكبيده أفدح الخسائر بالمعركة الدفاعية إن هاجم العدو الوطن.

إن عدم تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو، حتى وإن اعتمد الجيش المناسب لتكبيد العدو أفدح الخسائر، قد لا يمنع العدو من العدوان واحتلال أجزاء من الوطن إن هو قرر ذلك، ووجد بذلك مصلحة كبرى له، حتى لو دفع الثمن غالياً. في وضع كهذا، لا يمكن طرد العدو من الأرض المحتلة بهجوم كلاسيكي بجيش لا يمتلك التفوق على العدو. الحل الوحيد هو بالمقاومة الشعبية، باستنزاف العدو، ومنعه من تثبيت أقدامه، وتحقيق أهدافه السياسية من العدوان. هذه تتطلب بناء مقاومة شعبية منظّمة، محضّرة سياسياً وحتى عسكرياً لمواجهة العدو.

يستطيع العدو تثبيت أقدامه، إن استطاع إرضاخ الشعب لإرادته، وإبعاده عن المقاومة؛ أو باستمالته إن استطاع لتقبل الأمر الواقع. وقد يلجأ لتفتيت الشعب بالفتن واللعب على التناقضات لإضعاف قدرته على المقاومة، ودفع بعضه لتقبّل الاحتلال دفعاً لخصومه المحليين، كما يفعل الأميركيون بالعراق.

إنّ رفض الشعب للعدو المحتل، واحتضانه للمقاومة المسلّحة بعملها العسكري والأمني، وتحمّله التضحيات بذلك، وتحصينه ضد أي اختراق لصالح العدو، يتطلب بناء المجتمع المقاوم بثقافته، وبنائه الاجتماعي، وبنائه الاقتصادي. وبناء كافة المؤسّسات والمنظّمات والهيئات الاجتماعية التي تساعد في تحصين المجتمع ومساعدته على الصمود وتحمّل الصعاب ومواجهة التحديات.

علـى المجتمع المقاوم أن يكـون حاضناً للمقاومة المسلّحـة. فالمقاومة تنبثق من الشعب، وتعـبر عـن إرادتـه وأهدافه؛ تدافع عنـه، فيما يتحمّل هـو الصعاب معها مـن أجل قضية واحدة، ويمدّها بالرجال والدعم المادي.

فلا يمكن الفصل بين المجتمع والمقاومة؛ كأنْ تكون المقاومة من نسيج معيّن وبفكر معين، فيما الشعب بفكر آخر ونسيج آخر. بوضع كهذا تصبح المقاومة مجموعة مسلّحة تعمل خارج بيئتهـا، يسهـل فصلها عن محيطها، وقد لا يطول عمل المقاومة حتـى تواجه أشدّ الصعاب أمنيـاً وعسكرياً وسياسياً وتنتهي إلى الفشل. إن تجربة الثورة الفلسطينية في جنوبي لبنان خـير مثال على ذلك؛ عندما انفصل الشعب عن احتضان المقاومة سقطت بسهولة، أما مع مقاومة حزب الله، فقد انتصرت باحتضان الشعب لها ومدّها بالرجال والدعم المادي، قبل انتصارها على العدو الصهيوني وبعده.

إن الإستراتيجية العسكرية الأمثل لأي دولة لا تمتلك التوازن الاستراتيجي مع العدو هي بالخيارات التالية:

- بنـاء المجتمـع المقاوم؛ بنية اجتماعيـة وثقافية واقتصادية. فهـو الأساس الصلب الذي منه ينطلق بناء القوة العسكرية، وهو المجتمع الصلب الذي لا يستطيع العدو قهره أو استمالته أو تفتيته أو تليينه.

- بنـاء الجيـش الوطني المناسـب لمواجهة العدو؛ تنظيمـاً وتسليحـاً وتدريباً وقيادة وتعبئة وطنية، للدفاع عن الوطن.

- بناء المقاومة الشعبية المنظّمة التي ترعى المجتمع إن وقع تحت الاحتلال المعادي؛ تنظيمـاً وتوجيهاً وعملاً مقاوماً. وتتولى مقاومـة العدو عسكرياً واستنزافه وتعبئة المجتمع للمقاومة.

إن بنـاء الإطار التنظيمي للمقاومة وإعدادهـا في مرحلة السلم، يسهّل عملها وفعاليتها فـوراً بعـد دخول العـدو. أما اللجـوء لبنائها بعد دخـول العدو قـد يستغرق وقتـاً؛ ويدخل المقاومـة بسباق بين قيادتهـا المجتمع وتوجيهه وتنظيمه، وبين سعـي العدو لإرضاخ الشعب أو استمالته.

- بنـاء التحالف العسكري أو التعـاون مع دول صديقة تؤمّن للدولـة الدعم المناسب،

وترفع قدرتها على ردع العدو أو مواجهته.

إن دور الجيش الوطني، ينحصر في المعركة الدفاعية عند مهاجمة العدو للوطن؛ للدفاع عن الوطن وتكبيد العدو أفدح الخسائر. لكنه لا يستطيع إخراج العدو من الأرض المحتلة بالعمل العسكري الكلاسيكي، بل عليه أن يتحول إلى المقاومة، أو ينخرط في صفوف المقاومة الشعبية، أو يتم التنسيق بين عمل الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بترابط المقاومة الشعبية مع السلطة السياسية والعسكرية للدولة.

كون الهدف الأول من البناء العسكري هو ردع العدو ودرء الحرب، ومواجهته إن قرر ذلك؛ فكلما زادت قدرة الدولة على مواجهة العدو بالمعركة الدفاعية وارتفعت كلفة العدو لاحتلال الأرض، وزادت القدرة على منع العدو من تحقيق أهدافه السياسية من الحرب حتى لو انتصر بالمعركة الهجومية، بتحضير المقاومة والمجتمع المقاوم، كلما تحقق ردع العدو عن العدوان، وتحقق درء الحرب وتأمّنت سلامة الوطن وصلابة مواقف السلطة السياسية دفاعاً عن المصالح الوطنية.

إن التعاون العسكري مع دول صديقة، أو التحالف معها، يزيد من تكلفة الحرب على العدو إن قرّر ذلك؛ بذلك ترفع القدرة على ردع العدو ودرء الحرب. للدولة الحرية في تحديد مستوى التعاون أو التحالف مع الدول الصديقة. قد يقتصر على التزوّد بالسلاح أو التدريب، وقد يرتقي إلى الاشتراك بالحرب بظروف وشروط محدّدة، وقد يرتقي إلى مستوى معاهدة الدفاع المشترك، التي قد تحدّد بنية الجيوش وتسلّحها وتدريبها ووحدة القيادة وكيفية خوضها الحرب، ودور كل دولة بالحرب إن تعرّض أي منها لعدوان ضمن الشروط المتفق عليها.

للإستراتيجية العسكرية علاقة بالوضع البشري للدولة والاجتماعي والاقتصادي والطبيعة الجغرافية. فالاقتصاد يلبّي متطلبات الإستراتيجية العسكرية، فيما تتولى حمايته. فالدول الغنية قد تستطيع شراء الأسلحة الباهظة الثمن إن توفرت، وتستطيع بناء جيش عالي التكاليف، لكن الدول الفقيرة تلجأ للأسلحة القليلة التكلفة، لكن المناسبة لمواجهة العدو بالقدر المستطاع.

كذلك للعدد السكاني للدولة والمستوى العلمي والبنية الاجتماعية علاقة ببنية الجيش المفضّل اعتمادها.

كما لطبيعة الأرض الأثر في تحديد صنوف القوات الأنّسب وأسلحتها وأساليب عملها.

لبنــان والإستراتيجيــة العسكريــة:

اعتمـد لبنان الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي، وإستراتيجية قوة لبنان في ضعفه. ورسّخ القناعة بأن إسرائيل قوة لا تهزم، وأن الارتباط بالغرب يحمي لبنان ويمنع إسرائيل من احتلاله. مـردُّ ذلك لارتباط الطبقة الحاكمة بلبنان منذ الانتداب بالدول الاستعمارية أكانـت في أوروبـا أو أميركا، ولقناعـة بعضهم أن لبنان ليس عربياً، فـلا شأن له بالصراع العربـي الإسرائيلي. ولتحقيق بعض المنافع، والازدهار لقطاع الخدمات لفئة من اللبنانيين في ظـل الحصار العربي للكيان الصهيوني، واحتكار لبنــان التجارة والترانزيت بين أوروبا والمشـرق العربي، والسياحة والاصطيـاف، ودور مصرف المشرق العربـي. استفادت منها الفئـة الحاكمـة في بـيروت الكبرى، فيمـا عانت باقي المناطـق الحرمـان، وعانى الجنوب الحرمان والعدوان والاحتلال، حتى كانت المقاومة التي حرّرت الأرض وهزمت العدو بحرب تموز ٢٠٠٦.

بعـد توحيد لبنان عام ١٩٩٠؛ أعيد توحيد الجيش ليبسـط سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية. أشرفت أميركا على تسليح الجيش اللبناني، فزوّدته بآليات خفيفة وناقلات جند لحفـظ الأمن الداخلي فقـط، باعتبار أن السلام سيتحقق مع العـدو الصهيوني. ولا مبرّر للتسلّح بسلاح لخوض حروب، خاصة أن أميركا ترفض تزويد لبنان بسلاح لقتال إسرائيل. وقد نُزعت مدافع الهاون من بعض ناقلات الجند قبل إرسالها للبنان، مبرّرة ذلك بأنها لا تمد لبنان بسلاح قد يستخدم ضد حليفتها إسرائيل. ليس للبنان اليوم جيش مسلّح ومدرّب ومحضّر للدفاع عن الحدود أمام أي عدوان إسرائيلي، فالجيش غير معدّ لهذه المواجهة.

في نفس الوقـت استطاعت المقاومة تطوير قدراتها العسكرية وتعبئة الشعب في مناطق عملها، لتتحوّل إلى القوة الوطنية الرئيسية القادرة على الدفاع عن الوطن وقد أثبتت ذلك بحرب تموز ٢٠٠٦.

تسعى أميركا ومعها فريق من اللبنانيين، بعد الانقلاب السياسي الذي رعته أميركا عام ٢٠٠٥ لنـزع سلاح المقاومة، دفاعاً عن إسرائيل، ولفرضـ الهيمنة الصهيونية على الشرق الأوسط، وإضاعة الحقوق العربية ومنها مصالح لبنان الوطنية الكبرى.

ينقسـم المجتمع اللبناني اليوم حول مجمل الأمـور المتعلقة بمواقف لبنان السياسية من

الصراع في المنطقة، وحول مصالح لبنان وآلية حمايتها.

يسعى الفريق الحاكم بالعودة بلبنان إلى الوضع السابق الذي تستفيد منه فئة من اللبنانيين آنياً على حساب المصلحة الوطنية، وعلى حساب سلامة الجنوب تحديداً. وبين فئة تدافع عن الوطن ومصالحه وتريد ضمان مستقبله لضمان أمنه، والتنمية المستدامة، المبنية على أسس متينة وبجو ثابت يحقق الازدهار.

إن الاستراتيجية العسكرية الملائمة لواقع لبنان تُبنى على:

- بناء المجتمع المقاوم.
- بناء الجيش المناسب لخوض المعركة الدفاعية، وتكبيد العدو أفدح الخسائر.
- الحفاظ على المقاومة تنظيماً وتسليحاً للمشاركة بالدفاع، ولمواجهة العدو إن احتل الأرض.

لا يمكن نزع سلاح المقاومة قبل بناء الجيش القادر على الدفاع عن الوطن. في حال بناء جيش كهذا، يمكن دمج الأسلحة الثقيلة للمقاومة بالجيش، ليخوضا معركة واحدة بمواجهة العدو، مع الاحتفاظ بالمقاومة كتنظيم وبسلاح خفيف ومتوسط لمواجهة العدو بعد الاحتلال.

على لبنان لتحديد إستراتيجيته الدفاعية ودمج المقاومة بالدولة، تحقيق الاتفاق السياسي أولاً على الخيارات السياسية الواجب اعتمادها للدفاع، تحديد العدو والصديق؛ والمخاطر التي تتهدّد لبنان ومصالحه، والموقف من السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل.

عندما يتحقق هكذا اتفاق، يسهل بحث الشق العسكري لتحديد الإستراتيجية العسكرية الملائمة. ماذا سيكون دور الجيش وما دور المقاومة؟ وما علاقة المقاومة بالحكومة وقيادة الجيش؟ وكيف سيُبنى الجيش وما هي مصادر التسلّح؟

عدا ذلك إنّ سعى بعض التجّار للإذعان للمشروع الأميركي الصهيوني لمصالحهم الخاصة أو الفئوية، وليس لمصلحة الوطن، فلأبناء الوطن الأحرار المهدّدين بحياتهم وأرضهم حريّة القرار بالدفاع عنها.

مرتكزات الدولة الحديثة والحق الشعبي في الكفاح المسلح

أ. سعد الله مزرعاني[1]

لطالما جرى تصوير المقاومة على أنها نقيض للدولة؛ ويستمر هذا الأمر حتى اليوم. ويستخدم خصوم المقاومة ضد العدو الصهيوني، ذريعة وجود بنية أمنية (خصوصاً) للمقاومة، للقول: إن ذلك يُعتبر بمثابة قيام دولة ضمن الدولة وعلى حسابها.

لا جدال في أن الحرص على الدولة وعلى بسط سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، ليس هو الهدف الأول لهؤلاء ولا هو حتى، هدف يحظى بأية أولوية. فالهدف الحقيقي يتحدد فعلياً، في مدى انعكاس فعل المقاومة على توازنات الوضع اللبناني، من جهة، وفي تعارض فعل المقاومة مع المشاريع الأميركية (خصوصاً) التي لها حلفاء أو تابعون، من جهة أخرى. ويستفيد هؤلاء أيضاً في تكرار الذريعة التي اليها يلجأون، من وجود معادلة رسخت في هذا الشأن، في سياق الصراع مع العدو الصهيوني. خلاصة تلك المعادلة، أنه حيثما نشأت مقاومة كانت الدولة غائبة، وحيثما كانت هنالك دولة «قوية»، لم ينشأ، على الإطلاق، أي نوع من المقاومة الشعبية المسلحة والمستمرة والفاعلة. ولقد استخدم هذا الأمر لطرح تساؤلات- اعتراضات على نشوء مقاومة في لبنان حصرياً. وأثيرت أسئلة: لماذا لا يقاوم الآخرون، خصوصاً أولئك الذين ما زالت أراضيهم محتلة، أو هي كانت كذلك، ولم يفعلوا آنذاك؟

لا يعبأ هؤلاء، طبعاً، بالظروف، ولا بالأسباب التي تحول دون ذلك، إذا كانت موجودة فعلاً. وهم حكماً لا يؤمنون بوحدة الصراع على مستوى المنطقة ضد العدو الصهيوني وحماته، ولا ضد الغزو الأميركي واستهدافاته في العراق واستطراداً في كل «الشرق الأوسط الكبير». ولا نبالغ إذا حكمنا أن بعض هؤلاء (من خصوم المقاومة) لا يعتبر العدو الصهيوني

(١) نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، مدير عام «الشركة اللبنانية العربية للإعلام».

عـدواً، بل هو يجد فيه صديقاً محتملاً أو حتى فعلياً، كما حصل في لبنان أواخر عام ١٩٨٢ أثنـاء الغزو الإسرائيلي، وبعيد تنفيذه. يومها انكشفت خفايا تحالف بين فريق لبناني وبين حكومـة العدو الصهيوني. وقد أثمر هذا التحالف عـن نتائج جسّدها الغزو، ونتائج الغزو، وخصوصـاً علـى مستـوى السلطة في لبنان، وقبل ذلـك على مستوى مواجهــة قوات الثورة الفلسطينيـة والقوى الوطنية اللبنانيـة. ولم يتردد يومها حلفاء إسرائيل في استدعائها وفي التنسيـق معها وفي التذرع، كمـا درجت العادة، بأنهم فعلوا ذلك دفاعـاً عن لبنان ووحدته وسيادته وصيغته الفريدة المهددة!!

أما في العودة إلى الأساس، فإنه يجب ملاحظة أن قيام مقاومة شعبية مسلحة للعدوان، إنمـا يرتبـط أصـلاً، بحصول العدوان، ومـا قد ينجم عنـه من احتلال وانتهـاك للأرض والسيـادة والمقدسات الوطنيـة. وقد ينطوي الموقف الرسمي، أي موقـف الدولة المعنية، في هذا الصدد، على حضور قاصر أو غياب مُخلّ. ويكون الفعل الشعبي المقاوم واجباً لسد هذا النقص الخطير النـاجم، كما قلنا، عن تقصير أو عن خلل في التوازنات. والحق الشعبي في الدفـاع، وبكل الأشكال، هو حق مكرّس في كل المواثيق الدولية. وتشكل ممارسة هذا الحق، عندمـا يقع الاحتلال، حقيقة أولى، لا تسبقها أية حقيقة أخرى، ولا هي تخضع لأي شروط مانعة لحصولها... لكن ذلك لا يلغي جملة عناصر وحقائق موضوعية أخرى متصلة بشروط النضـال والكفاح ضد المحتل، وبالحاجـات والمتطلبات لتنظيم شـؤون النـاس والمجتمع، في نطـاق الدولـة، إذا كانـت ما زالت قائمة، أو لجهـة ضرورة إيجاد بديل لهـا في حال انهيار السلطة المعنية تحت وطأة الاحتلال، أو بسبب أي عامل آخر، داخلي، أو خارجي، في لحظة تاريخية محددة.

وتفيد التجارب المتنوعة لأشكال المقاومة التي حققت نجاحات مشهودة ضد المحتل، أنه كان علـى المقاومة، في مجرى قيامها بواجبها ضد العـدو، أن تبني أيضاً شكلاً من السلطة والإدارة. وهاتـان السلطـة والإدارة، تتحـولان إلى سلطة وإدارة كاملتـي الصلاحية لإدارة شـؤون البلاد بعد طرد المحتل وتحقيق الانتصار. هذا هـو مَثل المقاومة الظافرة في فيتنام وكوريا والجزائر وأماكن أخرى عدة موزعة على مختلف مناطق العالم تقريباً.

لكـن قد نقع على نماذج من نوع آخر: وجود واستمرار وجود سلطة في البلد الذي يعاني من الاحتلال. وهذه السلطة قد تكون متعاونة، أو غير متعاونة، مع فعل المقاومة ومشروعها ودورهـا. والأخطـر طبعاً، هو الوضـع الذي تكون فيـه السلطة المحليـة متواطئة مع المحتل

وراضية بوقوع فعل الاحتلال أو مستدرجة لهذا الفعل!

ولقد عرف لبنان النوعين المذكورين. وقد مرت مرحلة قاسية وطويلة نسبياً، كان على المقاومة اللبنانية ضد العدو الصهيوني، أن تواجه أيضاً، سلطة متواطئة وناشئة في كنف الاحتلال (هذا فضلاً عن قوى أطلسية أخرى وفدت الى لبنان، من أجل دعم المحتل وتحقيق أهدافه في السيطرة على الوضع اللبناني، وفي تصفية قوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية الحليفة لها والمقاومة للعدوان الصهيوني - الأطلسي ولحلفائه الداخليين).

ولقد استطاعت المقاومة اللبنانية، رغم ذلك، بكل مكوناتها الوطنية والإسلامية، أن تحقق إنجازات مشهودة أدت وفي فترة قياسية، إلى طرد العدو من العاصمة اللبنانية بعد أيام من احتلالها لها. كما أدت تباعاً وسريعاً، إلى فرض الانسحاب المهزوم على القوات الأطلسية، ومن ثم على قوات العدو، ومن معظم الأراضي اللبنانية المحتلة.

أمّا المرحلة الثانية، فقد تبلورت بعد عام ١٩٨٩، أي بعد تنفيذ اتفاق «الطائف»، ونشوء سلطة جديدة في لبنان، سورية ولبنانية، «متناغمة» مع المقاومة وداعمة لها من الناحية السياسية والعملية.

في هذه المرحلة التي توّجت بهزيمة مُذلّة للقوات الإسرائيلية أجبرتها على الانسحاب شبه الكامل من الأراضي التي تحتلها (ما عدا مزارع شبعا وتلال كفرشوبا) العام ٢٠٠٠، تعزز البعد الإقليمي أيضاً للصراع في لبنان. فلقد شكّل بلدنا ساحة مميزة في الصراع مع العدو الصهيوني، وفي تسجيل انتصارات متواصلة ضده. ولقد أبقى ذلك شعلة المقاومة متأججة. وحفزّت الانتصارات في لبنان مجدداً همم الشعب الفلسطيني المكافح ضد مغتصبي أرضه وحقوقه. ولقد انطلقت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، بوحي من انتصارات الشعب اللبناني. كذلك حفزّ الانتصار الكبير عام ٢٠٠٠ انتفاضة جديدة، ما زالت تداعياتها تتواصل حتى يومنا هذا.

غير أن علاقة المقاومة بالدولة، والدولة بالمقاومة، لا تقتصر على هذه الجوانب فحسب. فثمة أيضاً، جوانب في غاية الأهمية، نعني بالتحديد، التعامل مع المرحلة التي يتطاول فيها فعل الاحتلال، ولو جزئياً، وتمتد فيها مهمات المقاومة لفترة طويلة، وتنشأ الحاجة لتنظيم علاقة المقاومة بالدولة، وبالعكس. وتطرح هنا، إلى ضرورة بناء علاقة صحيحة، أي علاقة تعاون وتكامل وتنسيق، مسائل ذات طبيعة مبدئية من جهة، وعملية وواقعية، من جهة أخرى.

وعندما يتعلق الأمر ببلدنا لبنان، فالنظام السياسي فيه يثير جملة إشكاليات منذ البداية. ذلك أن النظام السياسي اللبناني ذو تأثير خاص في كل ما يتعلق بالمسائل الوطنية. ونعني بالتأثير الخاص واقع الانقسام الداخلي المتفاقم والمتمادي والمتمظهر في أشكال طائفية، ومن ثم مذهبية مكرّسة في بناء مؤسسات السلطة ومواقع القرار والنفوذ فيها. بموجب هذا الواقع «الفريد»، لم يعد تصنيف العدو هو نفسه بالنسبة للمجموعات السياسية اللبنانية، ولم يعد تصنيف الصديق كذلك، وكذا النظر إلى الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية والانتماء. هذا أمر خطير جداً ترتبت عليه نتائج مدمرة غالباً، لجهة الانقسام وضعف الوحدة الداخلية وتحفيز وتشجيع، أو استدراج، التدخلات الخارجية.

في مجرى هذا الواقع غير السليم وغير الطبيعي، باتت الأمور والثوابت الوطنية، تحاكَم في ضوء توازنات السلطة والمصالح الفئوية، وليس على أساس المصالح الوطنية العامة. وبرزت مفارقة ما زالت تضغط على الوضع اللبناني حتى أيامنا هذه. ففيما كانت المقاومة مثلاً تسجل انتصارات مدوّية وذات أثر ووقع يتخطى الوضع الداخلي، كان الانقسام يستشري اضطراداً، فتحتسب تلك الانتصارات لمصلحة فريق ضد فريق. ولم نزل نتذكر كيف عوقب المقاومون أحياناً، بسبب الفئويات الداخلية، أو حتى كيف نظر إلى التعامل مع العدو، بوصفه وجهة نظر، أو حاجة تمليها ضرورات الدفاع عن الذات، أو الدور، أو الكيان الفئوي: الطائفي أو المذهبي.

في أواخر صيف عام ١٩٨٢، جهدت قوى أطلقت المقاومة ضد العدو الصهيوني، في محاولة دعوة اللبنانيين إلى التوحد ضد العدو الغازي، وإلى تجاوز الانقسام الداخلي والحرب الأهلية المستعرة آنذاك (والتي حصل الغزو على إيقاعها وبالتحالف مع أحد أطرافها).

وفي تجربة أخرى. حاولت قوى حملت لواء ومسؤولية المقاومة، النأي بنشاطها عن وطأة الانقسام الداخلي.

وفي الحالتين، عجزت هذه القوى عن جعل الصراع مع العدو رافعة للوحدة الوطنية، في الحالة الأولى، أو تحييد الصراع معه، عن النزاع الداخلي على المواقع والنفوذ، في الحالة الثانية.

وبشكل مستمر جرى زج الصراع مع إسرائيل في حمأة وبازار المحاصصة الداخلية. ولنا

من الأمثلة التي ما زال بعضها يتناسل إلى اليوم ما يغنينا عن تقديم الأمثلة والبراهين...

يقودنا ذلك الى ضرورة وضع اليد على ما هو «غير طبيعي» في النظام السياسي اللبناني، من أجل تحديد مصدر الخلل الذي يمعن في تعريض الوحدة الوطنية، بل حتى مجمل وجود لبنان، لأسوأ الاحتمالات. ومصدر الخلل هو بلا أدنى شك، إدخال الانتماء الطائفي والمذهبي، في صلب الانتماء الوطني، وكسابق عليه، أو كممر إجباري إليه، ومن ثم بناء مؤسسات السلطة على هذا الأساس من التمييز والتقاسم والتنافس والتنابذ.

لا نجد سبباً مؤثّراً في إضعاف الوحدة الداخلية اللبنانية، يفوق سبب الدمج ما بين الانتماء الطبيعي الديني والروحي للمواطنين، وبين بناء المنظومة السياسية والإدارية والاقتصادية والتربوية والرياضية... اللبنانية!!!

والعلاج هو أيضاً، ما تلمَّسه المتنورون من السياسيين اللبنانيين الذين حين أخذوا بالتوزيع الطائفي، قد أسبغوا عليه صفة الاضطرار وصفة المؤقت؛ لكن مصالح سياسية وفئوية هي التي جعلت المؤقت دائماً. هذا ينطبق على التعامل مع دستور الاستقلال، ومع دستور «الطائف»، وإلى يومنا هذا.

ولا علاج لهذا الأمر، إلّا بالإصلاح. وجوهر الإصلاح هو الأخذ بمبدإ المساواة بين المواطنين، وتحرير النظام السياسي والانتخابي من القيد الطائفي. ولا بأس من اعتماد إصلاحات الطائف (والدستور) المهملة في هذا الصدد، حيث يجري طرح آلية واضحة للتخلص من الطائفية السياسية، مع استحداث «مجلس شيوخ» تُحال إليه وعليه، الهواجس التاريخية، وإلى أجل محدد، ووفق هاجس بناء الصرح الوطني على قاعدة الديمقراطية والعدالة والمساواة.

إن ولوج طريق تحرير النظام السياسي من القيد والمصلحة الطائفية، هو المقدمة الإجبارية لبناء دولة حديثة، دولة قانون ومؤسسات. ومن شأن ذلك التحرير الذي يمكن وصفه «بالجهاد الأكبر» تسهيل مهمة وطنية مصيرية هي الأخرى: ألا وهي تحرير أرضنا ومصيرنا من تهديد وعدوان الكيان الصهيوني وحماته. ونقول: حماته، لأن هؤلاء وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية تدير اليوم مشروعاً خطيراً للسيطرة على مصائر الشرق الأوسط الكبير، وبوسائل الغزو والاحتلال بدءاً من العراق الشقيق.

أما المسألة التي لا تقل أهمية أيضاً، فهي مسألة تحصين الشعب في مقاومته للمحتل

بـل للمحتلين، ببناء اقتصاد مواجهة. وهـذا الاقتصاد يجب أن يستند إلى تطوير قطاعات الإنتـاج من جهة، والى حماية الأكثرية الشعبيـة الساحقة من الجشع والاحتكار والسرقات والفساد، من جهة أخرى.

بنـاء الدولة الحديثة عمليـة متكاملة إذاً، تقع مقاومة المحتل في مقدمة بنودها، لخوض عملية تحرير لن تقتصر في ظروفنا الملموسة، على تحرير الأرض فحسب، بل تشمل عناوين أخرى، تتصل و تتكامل في مشروع بناء دولة عصرية وموحدة وحصينة وديمقراطية....

دور الخصوصية اللبنانية في بناء الذات المقاومة

أ. د. جورج قرم[1]

مدخل: الإشكاليات المختلفة لحركات المقاومة عالمياً:

يغيب البعد التاريخي والإنساني عن الأدبيات والتحليلات والمواقف السياسية التي تدور حول المقاومة في لبنان، على الرغم من أنَّ لكل حقبة تاريخية ولكل بيئة مجتمعية وجغرافية مختلفة خصوصيتها التي يجب أن تحلَّل في الإطار المناسب. ويمكن أن يُعزى هذا الفراغ إلى افتقار الثقافة الحديثة للعمق التاريخي لأنَّها ضحية أدلَجة كبيرة، خاصةً منذ بروز هيمنة الدول الأوروبية والولايات المتحدة على سائر مناطق العالم بين القرن السادس عشر وأواسط القرن العشرين.

والجدير بالملاحظة أنَّ للمجتمعات الأوروبية تجاربَ غنية في إنشاء حركات المقاومة التي وقفت أمام الغزوات والاحتلالات التي مارستها بعض الدول الأوروبية نفسها في ما بينها. ومن أشهر الأمثلة هي حركة المقاومة الإسبانية ضد الاحتلال الفرنسي في عهد نابليون بونابرت، أو أيضاً الانتفاضات العديدة للشعب الهولندي ضد ضم هولندا إلى المملكة الإسبانية؛ كما يمكن أن نذكر حركة المقاومة الإيطالية للاحتلال النمساوي في القرن التاسع عشر (Carbonari)، وهي حركة ألهمَت الأدب والموسيقى الإيطالية إلى أبعد الحدود، خاصةً في أعمال فردي(Verdi) . وقد ألْهَمَ هذا التراث الأوروبي أيضاً منذ مئة سنة حركات مقاومة في مناطق عديدة من العالم، مثل الصين والهند وفيتنام وأميركا اللاتينية والمجتمعات العربية. و نجد دائماً في هذه الحركات نوعاً من التثاقف، بشكل مباشر أو غير مباشر، بين الأدبيات والشعارات والنظريات الأوروبية المصدر من جهة، والثقافة المحلية الخاصة بالشعب المقاوِم من جهة أخرى.

---

(١) باحث وأستاذ جامعي ووزير لبناني سابق.

كما أنَّ كل حركات المقاومة الكبيرة وكذلك الحركات الثورية التي اجتاحت العالم في القرنين الأخيرين قد أثَّرت كل واحدة على الأخرى، خاصةً تلك الحركات والثورات التي أخذت صدىً عالمياً مثل الثورة الفرنسية والثورة البولشيفية والثورة الصينية والثورة الكوبية مع ما تفرَّع منها من حركات تحرير ومقاومة في أميركا اللاتينية والثورة الجزائرية والثورة الناصرية والثورة الإيرانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة إضافية في تحديد الإشكاليات الناتجة عن تمازج وتشابك العقيدة الثورية مع عقيدة المقاومة في معظم الأحيان. لكن بدون أن يكون هناك تلازم حتمي بين الثورة والمقاومة. فليست كل ثورة هي مقاومة وليست كل مقاومة ثورية.

إلّا أنَّه في عالم الإيديولوجية والعقائد المتكاملة الأوجه، يصعب في بعض الأحيان الفصل بين المحتوى الثوري ومحتوى المقاومة. ولا شك بأنَّ معظم حركات المقاومة تطمح إلى إجراء انقلاب أو ثورة في أوضاع اجتماعية اقتصادية جامدة ومتخلِّفة لم تؤمِّن الكرامة والرفاه إلى أفراد المجتمع. ولذلك أيضاً نرى أنَّ حركات التمرّد ضد المؤسسات القائمة، وهي تشارك إيديولوجية ثورية في بعض الأحيان مع حركات المقاومة للغزو أو للاحتلال، لها أيضاً طابع ثوري وطموح لتغيير نوعية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبناء مجتمع أفضل وأكثر عدالة. وربما كان النموذج الأكثر شهرة عالمياً هو نموذج الثورات البروتستانتية المتتالية التي هزَّت سلطة وهيمنة كنيسة روما على الممالك في أوروبا، وأمَّمت أموال وممتلكات الكنيسة الكاثوليكية في المناطق التي سيطرت عليها، ومن ثم نموذج الثورة الفرنسية، تليها الثورة الروسية.

بناءً على هذه النظرة المختصرة الساعية إلى إيجاد الإشكالية المناسبة لتقييم دور المقاومة الإسلامية اللبنانية في تاريخ لبنان والمنطقة، لا بدَّ من التفريق منهجياً بين ثلاثة أنواع من الحركات: الحركات الثورية، حركات المقاومة وحركات التمرّد. وقد عرفت المجتمعات العربية وسائر المجتمعات الإسلامية الأنّواع الثلاثة لهذه الحركات في تاريخها مع صعوبة تحديد ما هو تمرُّد عمّا هو مقاومة عمّا هو ثورة. وليس من السهولة إزالة الالتباس بين الأوجه الثلاثة هذه التي يمكن أن تتجسَّد في حركات رفض الوضع القائم. فإذا كانت أية مقاومة هي بالضرورة رفضاً لاحتلال، فإنَّ ديناميكيتها تحتوي على اتجاه ثوري ما لتغيير الأوضاع المحلية التي سمحت بالاحتلال.

١ـ الأسباب التي أدّت إلى نشوء أنواع مختلفة عقائدياً من المقاومة في لبنان:

تتالت حركات مقاومة مختلفة عاملة في جنوب لبنان[1] في ظل التصاعد المتواصل للعدوانية الإسرائيلية تجاه لبنان بصفته ملجأً للفدائيين الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٦٧، ممّا أدّى إلى غزوات واحتلالات قام بها الجيش الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى غارات جوية يومية على مناطق عديدة من الأراضي اللبنانية. وابتداءً من عام ١٩٧٨، احتلّت إسرائيل جزءاً واسعاً من الجنوب اللبناني بشكل دائم. وفي عام ١٩٨٢، وسّعت من الاحتلال وحاصر جيشها العاصمة بيروت على مدى شهريْن كامليْن.

وقد لعبت كلٌّ من التنظيمات المسلّحة الفلسطينية بتلاوينها العقائدية المختلفة دوراً محورياً في تأجيج الحالة الثورية في لبنان بتحالفها مع الأحزاب التقدمية العقائدية اللبنانية الساعية إلى الإصلاح السياسي الداخلي والمؤيِّدة للعمل الفدائي ضد إسرائيل، وهي التي كوّنت الحركة الوطنية اللبنانية. وقد أسّست هذه الأحزاب اللبنانية بدورها تنظيمات مسلّحة تمارس العمل الفدائي ضد العدو الإسرائيلي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، ثم أنشأت التنظيمات المسلّحة لمواجهة تسلّح حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار، اللذيْن كوّنا الجبهة اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني في لبنان والساعية إلى القضاء عليه عسكرياً، والمعادية كذلك لفكرة إصلاح النظام السياسي اللبناني.

استمرت التنظيمات المسلّحة، الفلسطينية واللبنانية، بالقيام بعمليات ضد العدو الصهيوني حتى عام ١٩٨٢ حين اجتاح الجيش الإسرائيلي العاصمة بيروت وتمّ فرض رئيسيْن متتاليين للجمهورية من حزب الكتائب بمباركة الدول الغربية الكبرى والدول العربية المتحالفة مع الدول الغربية. وقد قام الجيش الإسرائيلي بسجن الآلاف من المناضلين اللبنانيين في معسكر أنصار المنتمين إلى الأحزاب «العلمانية»، بينما تمّ نفي مسلّحي منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، إلى خارج لبنان.

٢ـ ظروف نشوء المقاومة الإسلامية في لبنان وتطوير عقيدة الحزب:

ترافقت هذه الأحداث الجمّة مع انفجار الثورة الإسلامية الإيرانية وتركيزها على

---

(١) انظر: كلمة أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في احتفال أربعين الشهيد القائد الحاج عماد مغنية في مجمع سيد الشهداء عليه السلام. الرويس ٢٠٠٨/٣/٢٤، وكلمته خلال استقبال الأسرى المحرَّرين في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦.

تحريـر فلسطين[1] ونشر عقيدة ولايـة الفقيه وأدبيات سياسيـة واجتماعية ثورية الطابع، لكنَّهـا ابتعـدت عن لغة الأحـزاب التقدمية والعلمانيـة لتؤسِّس لغة ثوريـة جديدة تنبع من المـوروث الإسلامي، وبشـكل خاص في عِبَر ومعـاني الاستشهاد دفاعاً عـن كرامة الإنسان ومبـادئ العـدل والقيَم الأخلاقيـة[2]، سيراً علىً نهـج الإمام الحسـين في معركة كربلاء. وقـد لاقت الثـورة الإيرانية صدىً كبـيراً في لبنان، خاصةً لدى الطائفـة الشيعية التي كان الإمـام موسى الصدر قد أسّس فيها حركة المحرومين كحركة سياسية واجتماعية، و«أفواج المقاومـة اللبنانية – أمل» كجناح عسكري للحركة من أجـل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتـي تحوَّلت إلى حزب سياسـي في ما بعد تحت اسم «حركة أمـل». وقد جذبت شخصية الإمـام وخطابـه الشيعي والإسلامي والوطني في آنٍ معاً، العديد من أبناء الطائفة وكان قد بدأ بإخراجهم من فلك الأحزاب العلمانية.

وفي نفس هذه الفترة المضطربة جداً من تاريخ لبنان، وفي غياب أعضاء الأحزاب العلمانية التـي كانت تقوم سابقاً بالأعمال الفدائية ضد العـدو الإسرائيلي، برز فوراً بديلٌ للمقاومة الوطنية اللبنانية أُطلِق عليه تسمية «المقاومة الإسلامية»، وتمَّ إنشاء تنظيم سياسي بتسمية «حـزب الله»[3]. وقـد استفاد الحزب الجديد في هذه الفترة مـن تغيير جذري في الظروف الدولية لجهة غزو أفغانستان من قِبَل الجيش السوفياتي، وضعُفَت صورة الاتحاد السوفياتي في العـالم مـن وراء هذا الغزو، وجمود نظامه السياسي، ثم انهار في بداية التسعينيات. كل هذه العوامل والأحداث الجمَّة فتحت المجال أمام انتشار العقيدة الثورية الجديدة المستقاة من الثورة الإيرانية والمتمثِّلة في لبنان بالمقاومة الإسلامية[4] ببُعْدَيْها الوطني المحلي المقاوِم لاحتـلال إسرائيـل[5]، والبُعد الإسلامي والإقليمي في منطقة الشـرق الأوسط كقوة ثورية، ومصدر لأخلاقيـة اجتماعية وسياسية جديدة مستلهَمة من المدرسة الحسيْنية الكربلائية

---

(١) انظر: كلمة السيد عباس الموسوي في يوم القدس في إحدى المخيَّمات الفلسطينية.

(٢) انظر: محاضرة السيد عباس الموسوي في دير قانون النهر في ذكرى يوم الشهيد بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢.

(٣) انظـر كتاب: الشيـخ نعيم قاسم، حزب الله، المنهج..التجربة..المستقبل، دار الهـادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

(٤) انظـر: كلمـة الأمين العام لحـزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في احتفال ذكـرى عيد المقاومة والتحرير الثامنة، ملعب الراية . الضاحية الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٦ .

(٥) انظـر: كلمـة السيـد عباسـ الموسـوي فـي أسبـوع المقاومـة واستشهـاد الشيـخ راغـب حرب فـي سحمر في ١٩٩١/٢/١٦.

كما ذكرناه سابقاً. ويمكن تلخيص هذه الأخلاقية الجديدة بالمبادئ التالية[1]:

- رفض المذلَّة والظلم على أيدي قوى الاستكبار، أيْ أميركا وإسرائيل.

- تأميــن كرامة المواطن والحفاظ على سلامته ضـــد كل أنواع الظلم والتعدي العنفيّ الطابع، أو التعدي المعنوي على حقوقه وكيانه، فردياً وعائلياً، كمواطن.

- حثّ الأمة على الاستنهاض والتضامن المعنوي أمام قوى الاستكبار والهيمنة.

- البحث عن دولة عادلة في لبنان، تؤمِّن الإنماء المتوازن بين كافة المناطق.

- التربيــة علــى الجهــاد والتَّـوق إلى الاستشهــاد في سبيــل الدفاع عن هــذه المبادئ والمواقــف، خاصــةً في ساحة المعركــة ضد الاحتــلال الإسرائيلي، وتأميــن التلاحم بين المقاومة والأهالي، بل التماهي في ما بينهما.

وفي خطابات حزب الله نجد أكثر من إشارة إلى ثورية الأنّبياء، ومنهم السيد المسيح[2]، ممَّا يكوِّن عنصر تواصل مع الثقافة الدينية للمسيحيين اللبنانيين.

والجدير بالملاحظة هنا أنَّ هذه المبادئ تتقاطع أيضاً مع مبادئ الإنسانوية العامة التي صاغتها فلسفة الأنّوار في أوروبا في القرن الثامن عشر، أو أيضاً مع بعض المفاهيم الحديثة حول التنمية مثل تأمــين الأمن الإنسانوي[3] من جميع النواحي، أي الأمنية البحتة، إضافةً إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ كما تلتقي مع بعض مبادئ التراث

---

(١) جميــع هذه المبــادئ مستلهَمة من كلمات السيد عباس الموسوي والأمين العــام الحالي لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله، وكتاب نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم المذكور سابقاً.

(٢) انظر: كلمة السيد عباس الموسوي في الذكرى التاسعة لتغييب الإمام موسى الصدر.

(٣) انظــر: سلسلــة التقارير السنوية حول التنميــة البشرية في العالم الصادرة عن برنامــج الأمم المتحدة للتنمية، وكذلك التقارير الصادرة عن نفس الهيئة حول التنمية الإنسانية العربية.

المسيحي الثوري في قضايا العدالة والمساواة بين البشر[1]، والازدراء من الاستكبار، وهي المبادئ نفسها التي نجدها في بعض أوجُه الماركسية. وهذا ما يجعل من خطاب حزب الله خطاباً متعدد الجوانب وغنياً، يمكن أن يجذب الرأي العام اللبناني والعربي والإسلامي في بعض جوانبه، ويساهم في التفافه حول الحزب، ويمكن أيضاً أن يثير، في نقاط أخرى، ريبة شرائح واسعة من الرأي العام على المستوى اللبناني والعربي والإسلامي. وهذا ما سنستعرضه بتفصيل أكبر في ما بعد.

أمَّا في ما خص تطوير الحزب في لبنان، فقد اشتُهِر في المرحلة الأولى من وجوده على الساحة اللبنانية بقيامه بأعمال جهادية ضد القوات الإسرائيلية المحتلّة، والتي أصبحت تمارس سياسة التنكيل بالشخصيات البارزة (محاولات الاغتيال والاعتداء المختلفة منها محاولة اغتيال السيد محمد حسين فضل الله في ٨ آذار ١٩٨٥)، ومنها القتل المباشر (اغتيال السيد عباس الموسوي،...)، والأسر في السجون الإسرائيلية (اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد في ٢٨ تموز ١٩٨٩، والشيخ مصطفى الديراني في ٢١ أيار ١٩٩٤،...). وكبُرت صورة المقاومة الإسلامية من جرَّاء عمليات المقاومة والتصدِّي الفعَّال لعمليات انتقام الجيش الإسرائيلي. لكنَّ الحزب في هذه المرحلة من حياته لم يكن قد ظهر بعد كقوة سياسية في الساحة الداخلية.

ومن الأحداث الهامة في نفس المرحلة وقوف قيادة الحزب ضد حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان من قِبَل عناصر مسلَّحة من تنظيم أمل، ونشر خطاب معاد لتجدد الفتنة بين اللبنانيين والفلسطينيين، يدعو إلى ضرورة تصويب جميع البنادق تجاه العدو الكياني للبنان، أيّ إسرائيل. هذا بالإضافة إلى التركيز على الوجه الإنساني للقضية ذاتها، حيث يجب ألاَّ تزيد معاناة الشعب الفلسطيني الذي طُرِدَ من بلاده ويعيش

---

(١) وقد كان آخر تعبير عن الروح المسيحية الثورية في ما سُمِّيَ «لاهوت التحرير» الذي ألهم العديد من أعضاء الإكليروس في أميركا اللاتينية في الستينيات من القرن الماضي، وجعلتهم يتضامنون مع الحركات الثورية الاجتماعية والسياسية الطابع التي اجتاحت أميركا اللاتينية في حينها. وقد أثَّر هذا التوجُّه المسيحي على العنصر الشاب المسيحي اللبناني الذي عبَّر عن اتجاهه الثوري في بيان شهير أُصدر في اجتماع منعقد في دير يسوع الملك في كانون الأوَّل ١٩٦٨ لمنظمة الشبيبة الطالبة المسيحية. وقد كان أيضاً لهذا الاتجاه تأثير لدى المسيحيين في أوروبا إذْ تمَّ تنظيم مؤتمر مشترك ضخم للمسيحيين الأوروبيين والعرب لنصرة فلسطين عام ١٩٦٨ في بيروت. وانظر أيضاً: بعض نصوص المجمع البطريركي الماروني، وبشكل خاص تلك المتعلِّقة بالكنيسة والقضايا الاقتصادية، وكذلك الكنيسة والشأن الاجتماعي، في كتاب **المجمع البطريركي الماروني. النصوص والتوصيات**، بكركي ٢٠٠٦، وأخيراً انظر: **كنيسة من أجل عالمنا**، الندوة الأولى ٨-٩ كانون الأوَّل ١٩٧٣، بيروت.

في ظروف معيشية سيّئة للغاية. وسنجد الموقف نفسه عندما نشأ القتال بين الجيش اللبناني وعناصر فتح الإسلام المتمترسة في مخيّم نهر البارد، التي بدأت هي بالقتال ضد الجيش اللبناني مستعملةً خطاباً تكفيرياً كان غائباً حتى ذلك الحين عن الساحة اللبنانية. وقد أُسيء فهم موقف السيد نصر الله، الأمين العام لحزب الله آنذاك، واستُغِلَّ للنيْل من صورة ومكانة المقاومة الإسلامية. وتجدَّد هذا الموقف المتعاطِف مع معاناة الشعب الفلسطيني عند الهجوم الشرس الذي قام به الجيش الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨، إذْ تحدَّث يومياً أمين عام حزب الله عن هذه المعاناة، وانتقد بشدة الحصار المفروض على هذا القطاع المفصول عن الضفة الغربية، وندَّد بالموقف المصري الرسمي في هذا الخصوص، ممَّا أثار مجدداً حفيظة القوى السياسية اللبنانية المتحالِفة مع مصر ومحور الاعتدال.

دخل حزب الله في التسعينيات في الحياة السياسية اللبنانية بشكل رسمي عندما تمَّ انتخاب مجموعة نوّاب ينتمون إليه، وقد كوَّنوا كتلة نيابية هدفها الدفاع عن المقاومة ومطالبة الدولة بالاعتناء بجنوب لبنان والمناطق المجاورة التي تتعرَّض للقصف الإسرائيلي والعمليات الانتقامية.

واكتسبت المقاومة موقعها الهام في السياسة اللبنانية بعد الأزمة التي ألَمَّت بالحزب عام ١٩٩٧ عند قيام أمينه العام الشيخ صبحي الطفيْلي بانتفاضة في البقاع تحت عنوان «ثورة الجياع»، ممَّا أجبر الجيش اللبناني على التدخّل في منطقة البقاع لوضع حد لهذه الحركة التي ظهرت وكأنّها تهدف إلى خلق البلبلة والنيْل من تعاظم صورة وهيبة حزب الله المزدوجة كحركة مقاومة متواصلة ومنضبطة ضد العدو الصهيوني من جهة، وكقوة سياسية في الساحة المحلية مسؤولة عن مواقفها وتصرفاتها وبانضباطها واعتدالها في الأمور السياسية الداخلية.

أتى التحرير في عام ٢٠٠٠ ليتوِّج الأعمال الجهادية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي وليكرِّس المكانة الرفيعة لحزب الله في الحياة السياسية ومصداقيّته التي، توطدت في ما بعد، خاصةً عبر المفاوضات الناجحة لاستعادة الأسرى اللبنانيين وغير اللبنانيين ورفات الشهداء. وأخيراً جاء تصدي مجاهدي حزب الله الرائع للهجوم الإسرائيلي الوحشي عام ٢٠٠٦ وإفشال العدوان الإسرائيلي الجديد، ليؤكِّد الجهوزية والفعالية الكبيرة للمقاومة كدعامة أساسية للنظام الدفاع اللبناني. وبالرغم من الانتقادات التي تعرَّض إليها الحزب، وبالرغم من تحميله مسؤوليةَ الهجوم الإسرائيلي من بعض الفئات اللبنانية والعربية، فإنَّ

شعبيته كبُرَت لبنانياً وعربياً وإسلامياً. وقد كان للمواقف التي اتخذها التيار الوطني الحر ولوثيقة التفاهم بينه وبين حزب الله دورٌ رئيسيٌّ في تأمين الوحدة الوطنية اللبنانية وإجهاض كل محاولات إثارة الفتن الطائفية بين اللبنانيين لإحراج حزب الله وإضعاف قدراته المعنوية والعسكرية.

٣- نجاح حزب الله والتساؤلات التي تدور حوله:

إنَّ الهيبة الكبيرة التي اكتسبها حزب الله، خاصة في ظل الشخصية القوية والجذابة لأمينها العام السيد حسن نصر الله، تثير الإعجاب والتضامن من قِبَل فئة واسعة من اللبنانيين والعرب. إنَّما تثير أيضاً الريبة لدى فئات من الشعب اللبناني وبعض الأنّظمة العربية والنخبة المثقَّفة العربية التابعة لها، ولذلك تدور حالياً معارك إعلامية ضخمة حول جوهر هوية الحزب وأهدافه الطويلة المدى وعلاقاته بالمحور السوري والإيراني، وعقيدته التي تمزج بين عناصر ثقافية ودينية تحيِّر العديد من المراقبين في لبنان والخارج، وتثير العديد من التساؤلات.

والجدير بالملاحظة هنا أنَّ حزب الله هو ربما آخر حزب عقائدي يتمتع بشعبية كبيرة وبتضامن وانضباط أعضائه وتوحيد الخطاب بين المسؤولين فيه، ممَّا يؤدِّي إلى اتهام الحزب من قِبَل منتقديه بأنَّه حزب شمولي يهدف إلى إقامة نظام شمولي في لبنان يفرض على لبنان تطبيق نظرية ولاية الفقيه. وهذه هي النقطة الجوهرية التي يجب معالجتها بشكل يبدِّد المخاوف لدى الفئات المعارضة لوجود ومنهج عمل الحزب، وهي تعمل ليلاً ونهاراً للنيْل من صورته ومصداقيته واتهامه بأنَّ استمراره كتنظيم مسلّح وكحزب عقائدي شمولي يهدد أمن وسلامة الدولة اللبنانية.

ومما لا شك فيه أنَّ بعض جوانب عقيدة الحزب، التي تثير التساؤلات رغم الجهود المتواصلة التي يقوم بها الأمين العام عبر خطاباته للتوفيق بين هذه الأوجه والمستويات المختلفة لعقيدة الحزب ما تزال تحتاج إلى جهود كبيرة، وإجراء التوازن بين الخصوصية اللبنانية من جهة، والطموح الثوري لاستنهاض «الأمة» من جهة أخرى، مع توضيح مفهوم الأمة كما سنأتي على ذكره في ما بعد. وبطبيعة الحال أنَّ الأوجه الفكرية والسياسية والثقافية والإيمانية المختلفة في خطاب الحزب، والمستويات المختلفة التي يتناولها هذا الخطاب، الإسلامية والعربية والوطنية، هي بحدّ ذاتها نوع من العقبة الإيجابية أمام

تحويل عقيدة حزب الله إلى عقيدة شمولية.

أ- هل عقيدة حزب الله هي عقيدة شمولية؟

إنَّ العقيــدة الشمولية تمتاز في معظم الأحيان بعدد محدود جداً من الأفكار التبسيطية التي تدخل بسهولة في الثقافة السياسية العامة. ونلاحظ في هذا الشأن أنَّ الأنّظمة المسمّاة بالشموليــة تختصر عقيدتها بتبسيطــات تسهّل استيعابها من قِبَــل الجماهير. ونجد هذه السمة، في معظم فترات التاريخ المتميّزة بوجود نظام سياسي مغلق وأحادي الجانب، لا يقبل بتعدديــة الآراء وحرية الفكر. والمثال على ذلــك الأنّظمة التي اختصرت الفلسفة الماركسية المعقّـدة والمعمقة بشعارات سطحية وكتيّبات تبسيطية مختصرة (روسيا البولشيفية، كوريا الشماليــة، ألبانيــا، الصــين في عهد ماو تسي تونــغ، مع الإشارة إلى النصــ الشهير لكارل ماركــس نفسه بشــكل إعلان إلى جماهير العمّــال في كل أنحاء العــالم بمطالبتهم الاتحاد في مــا بينهم للقضاء على البورجوازية العالميــة). ويمكن أن نستشهد بأمثلة أخرى عديدة، خاصةً في الأنّظمة الفاشستية والنازية، أو بعض الديكتاتوريات الحديثة مثل نظام بينوشيه في شيلي، أو نظام صدام حسين في العراق.

إنَّ شعارات الأنّظمة الشمولية هي متكرّرة بشكل رتيب، وتحلّل كل مجريات الأمور محلياً وإقليميــاً ودولياً عبر منظور الشعــارات، ممّا يؤدي في معظم الحالات إلى الكوارث والمآسي وانقلاب الأوضاع مجدداً نحو الأسوإ في معظم الأحيان.

مــن هذا المنطلق، نرى أن المستويــات والأوجه المختلفة التي يعبّر حزب الله عن عقيدته من خلالها هي في المبدأ معاكسة لإمكانية تحويله إلى حزب شمولي بكل معنى الكلمة. وهذا مــا سنأتــي على ذكره بالتفصيــل في ما بعد. ولكن، لا بــدَّ من الإشــارة إلى أنَّ التوفيق بين المستويــات والأوجــه ليس بالأمر السهل وأنَّه قد يثير داخل جهــاز الحزب مناقشات عديدة وحيوية بين أنصار هذه أو تلك، من الأوجه والمستويات. ويبدو أنَّ الحزب مستمع جيّد لآراء الآخريــن عنه[1]، وهو محبّــذ للحوار حتى مع من يعاديه، غــير أنَّ الحياة الداخلية للحزب تبقــى في طيّ الكتمان في مــا يختص بالمناقشات الفكرية والسياسية، ممّا يحد من التفاعل الــذي لا بــدَّ أن يجريَ بين جهاز الحزب والبيئة المؤيِّدة لــه. وبطبيعة الحال أنَّ حالة العداء

---

(١) انظر: كلمــة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حســن نصر الله خلال استقبال الأسرى المحرَّرين في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦.

القصوى التي تظهرها فئة من اللبنانيين والعرب تجاه الحزب هي التي تساهم في إبقاء الكتمان الشديد حول المناقشات الداخلية لكيْ لا تُستَغَل من الخارج العدائي. مع الإشارة إلى ما لهذا الوضع من تأثير يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى شمولية فعلية في فكر الحزب. ولا أقول هنا: حتمية الوصول إلى هذه الحال.

وتجدر الإشارة إلى عامل آخر يحول دون انتصار الميْل الشمولي الذي قد نجده لدى البعض داخل الحزب، وهو تعددية التركيبة اللبنانية وعدم تجانسها والثقافات السياسية ـ الدينية والعقائدية المختلفة التي تنتج عن النظام الطائفي في لبنان. وفي الأرجح أنَّ قيادة الحزب تعرف بأنَّه لا يمكن فرض عقيدة واحدة على جميع اللبنانيين[1]، وأنَّ التجارب السابقة قد فشلت فشلاً ذريعاً، أكانت الناصرية أم البعثية أم العقيدة الكتائبية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ب -نفي وجود نية استلام السلطة:

في ما يتعلَّق بالميْل الطبيعي لأية حركة ثورية لاستلام السلطة والحكم في البلد الذي تقوم فيه، خاصةً إذا ما نجحت بصفتها حركة مقاومة في تحرير الأرض من المحتَل الأجنبي، فإنَّ موقف حزب الله أصبح واضحاً بعد الخطاب الذي ألقاه أمينه العام بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٦ في احتفال ذكرى عيد المقاومة والتحرير، حيث أهدى انتصاره إلى كل الشعب اللبناني وأكَّد على أنَّه لا يرغب في الحصول على أية حصة من السلطة أو انفراد أو استئثار في الحكم، بلْ إنَّ الحزب قد قَبِل بصيغة التوافقية الديمقراطية للحكم في لبنان نظراً للتعددية التي يتميَّز بها المجتمع اللبناني.

ج - العلاقة مع إيران:

مما لا شك فيه أيضاً أنَّ العلاقة العقائدية والسياسية للحزب مع دولة إيران تثير حساسيات لدى العديد من اللبنانيين الذين لا يعُونَ مدى ارتباطهم، هم، مع قوى خارجية، عربية وغربية، ويرون أنَّ ارتباطهم بهذه القوى ذو فائدة للبنان، بينما العلاقة مع إيران هي المشكلة وهي، في رأيهم، تسيء إلى لبنان، فيزعمون أنَّ الهدف الحصري من «تدخّل» إيران في الشؤون اللبنانية هو زيادة نفوذها إقليمياً، وأنَّ نصرة اللبنانيين والفلسطينيين

---

(١) انظر: كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله خلال استقبال الأسرى المحرَّرين في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦.

هـي مجرد ذريعة للتدخُـل. ويرى البعض من هـؤلاء اللبنانيين بأنَّ هـذا التحرُّك الإيراني على الساحة اللبنانية عبر حزب الله هو جزء من صراع عربي ـ فارسي مُزْمِن، وهذه نظرة تخيُّلية وأسطورية تبقي العرب في الماضي البعيد.

٤ـ مستويات تناول الوضع الإقليمي في خطابات المقاومة:

يتميَّـز خطاب حزب الله، وبشـكل خاص كلام أمينه العام السيـد نصر الله، بمعالجة القضايا الساخنة المطروحة من زوايا مختلفة يخاطب فيها الحزب كّلاً من «الأمة» والشعوب العربيـة واللبنانيين والطائفـة الشيعية. وهذه المستويات تعطي بُعـداً وصدىً واسعاً لعقيدة الحزب بمخاطبة مجموعات مختلفة من المجتمعات الإقليمية.

أ- الأمة والبُعد الإسلامي:

إنَّ كلمـة «أمة» في اللغة العربية لها أكـثر من معنى، ومخاطبة الأمة دون تحديد هويتها يمكـن أن يرمز إلى الأمة العربية بالمعنى الحديـث للكلمة، أيّ مجموعة من الناس ينطقون بلغـة الضاد ويتشاركـون مساراً تاريخياً محـدَّداً ولهم ثقافة خاصة بهـم، ويمكن أن يرمز بالمعنى الديني والروحي إلى مجموعة المؤمنين بالديانة الإسلامية. وفي الأرجح أنَّ استعمال كلمـة أمـة في خطاب الحزب ينـدرج ضمن إطـار استنهاض المسلمين جميعـاً وحثّهم على الوقـوف ضد قـوة الاستكبار والهيمنة الممثَّلـة بالولايات المتحدة وإسرائيـل وحلفائهما من الدول الغربية أو من غيرها من الدول في تأكيد هيمنتها على مقدرات الشعوب المستضعَفة، وبشـكل خاص علـى اضطهاد الفلسطينيـين وقهرهم وقمع أي حركـة مقاومة للاحتلالات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة العربية.

إنَّ فشـل الأنّظمة العربية التي رفعـت راية القومية العربية الحديثة الطابع في التصدِّي للصهيونيـة مـا بـين ١٩٤٨ (إعلان نشـوء دولة إسرائيـل)، و ١٩٧٨ (اتفـاق كامب ديفيد بـين مصـر وإسرائيل)، هو الـذي أدّى إلى صعـود قومية دينية إسلاميـة كبديل للحركات الراديكاليـة العروبية مثـل الناصرية والبعثيـة وحركة القوميين العرب. وقـد بدأت الدول العربيـة المصدِّرة للنفط والمعاديـة للناصرية هذا التحرُّك، وقد سُمِّـيَ في حينه «الصحوة الإسلاميـة». ونظراً لمـا تمتّعت به من موارد مالية ضخمة ابتداءً من السبعينيات من القرن الماضـي، تمَّ تعميم السلفية الإسلامية في المنطقة العربيـة وخارجها بألوان مختلفة متأثّرة

بالأدبيــات الوهابيــة السعودية. وقــد وقعت هذه «الصحــوة» في تناقض عميــق بين العداء الحضاري والثقافي للغرب باســم الأصالة، وتحالُف الأنّظمة الداعية إلى السلفية والقومية الدينية مع الولايات المتحدة.

وعند قيام الثــورة الإيرانية بأدبياتها الجديدة، فإنَّ رؤيــة النهضة الإسلامية أصبحت أكــثر تجانســاً بمعاداة قوى الهيمنــة الغربية بشكل جاد سياسياً وحضاريــاً في آنٍ معاً. لكن سرعــان ما انفجر التناقض بين النوعــينْ من القومية الدينية في الحرب الشعواء بين نظام صــدَّام حسين الذي أخذ على عاتقه الدفــاع عن الأنّظمة السلفية الخليجية والدول الغربية المتحالفــة معهــا، ونتــج عن ذلــك إضعاف العــرب ومكانتهــم في النظام الــدولي إلى أبعد الحدود. كما أنَّ منظمة المؤتمر الإسلامي التي بادرت إلى تأسيسها وتمويلها المملكة العربية السعوديــة لم تتمكَّــن مــن إيقاف هذه الحرب الشعــواء، أو من العمل بشــكل جدي لمساندة الشعــب الفلسطينــي والشعــب اللبناني اللذيْن كانــا يتحمَّلان ضرباتٍ ومجــازرَ إسرائيلية رهيبة.

وهــذا ما يطرح السؤال الصعب، نظــراً للمنابع الفكرية لحزب الله، حول مدى صوابية مخاطبــة الأمة بالمعنى الدينــي للكلمة أكثر من مخاطبة الأمة بالمعنى الوضعي الواقعي، أيْ مخاطبــة العرب بالشكل الرئيسي ككتلة حضارية واحــدة ومتجانسة بسبب اللغة والثقافة. غــير أنَّــه يمكن القول مــن جهة أخــرى: إنّ الطاقة الثوريــة المستلهَمة من المــوروث الديني الخاص بالمذهب الشيعــي كما أحيَته الثــورة الإيرانية وأدبيات الحــزب، لهيَ مخزون قوة يجب الحفاظ عليه.

والحقيقــة أنَّ خطابــات الأمــين العام للحزب تؤمِّــن نوعاً من التــوازن الدقيق بين هذا الــتراث الثوري وبين مخاطبة جميع المسلمين متخطيــاً الإنقسام المذهبي المزمِن بين السنّة والشيعــة. وهــذا ليس بالسهــل، خاصــةً وأنَّ أعــداء فكرة الثــورة للقضــاء علــى الهيــمنة الأميركيــة -الإسرائيلية في المنطقة، تُخيف العديد من القيادات والنخب العربية. وفي هذا المنطــق الثــوري يبدو لنا أنَّ إثــارة مشاعر الجماهــير العربية للضغط الفعَّــال على أنظمة «الاعتدال» هو أهم من إثارة المسلمين في أندونيسيا أو باكستان أو الهند.

وفي نظرنــا أنَّ البُعــد الإسلامي الأممي قد يضع بعض الضغوطــات على الدول العربية الحليفــة للمعسكر الغربي، إنَّما في المنطــق الواقعي لا يمكن أن يتم التحرير إلاَّ عبر التغيير في المجتمعات العربية أوَّلاً.

ب - البُعد العربي القومي:

إنَّ خطاب حزب الله يتناول بشكل شبه حصري، البُعد العربي عبر انتقاد الأنّظمة العربية المتحالفة مع الدول الغربية. وقلّما نسمع مخاطبة العرب بتسميتهم القومية، مع أنَّ الجماهير الأكثر إحساساً بمعاناة الفلسطينيين هي الجماهير العربية، سواءً في المشرق أو في المغرب رغم البُعد الجغرافي عن فلسطين.

وتدل المشاهدة التاريخية على أنَّ الدول الغربية في سياساتها المؤيّدة لإسرائيل وسياسات الهيمنة على المنطقة العربية، نظراً لموقعها الجغرافي الإستراتيجي ولمخزونها النفطيّ، أظهرت عداوة شرسة للقومية العربية وللأنّظمة التي رفعت راية هذه القومية، وبشكل خاص النظام الناصري في مصر؛ كما تدلّ على التحركات الجماهيرية العملاقة ضد الهيمنة الغربية، التي تميَّزت بها هذه الفترة بالإضافة إلى أعمال مقاومة من نوع تخريب أنابيب النفط التي تنقل هذه المادة الحيوية إلى شواطئ البحر المتوسط لتُشحَن إلى أوروبا، أو حركة التأميمات للمصالح الغربية مثل تأميم قناة السويس أو تأميم حقول النفط. وقد كان باستمرار هدف الدول الغربية والحملات الإعلامية الصادرة عنها هو النيْل من هذه الحركة القومية الجبارة والقضاء على رموزها، بينما كانت تشجِّع بعض الحركات الإسلامية السلفية المعادية للقومية العربية ولم تمانع بتاتاً بإنشاء منظمة مؤتمر الدول الإسلامية، بلْ ربما شجَّعت هذه المبادرة للنيْل من مكانة ونفوذ كلٍّ من الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز المعادية للمصالح الغربية. وكما نعلم فإنَّ العديد من الشبان العرب ذهبوا إلى أفغانستان وبوسنيا وكوسوفو وتشيتشينيا لمحاربة الأنّظمة الشيوعية. وبذلك أصبحت قضية فلسطين من بين قضايا إسلامية عديدة في العالم.

ولم تعد هذه القضية إلى الصدارة في الوجدان العربي إلّا بملحمة مقاومة حزب الله الناجحة في الجنوب وإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب من جهة، والآن مقاومة حماس في غزة، من جهة أخرى. غير أنَّ البُعد الإسلامي الكثيف الذي اكتسبته القضية الفلسطينية والأعمال الإرهابية العبثية التي تقوم بها مجموعات تكفيرية مختلفة قد جعلت المحور الأميركي - الإسرائيلي - الأوروبي أكثر متانةً من أيِّ وقت مضى، بتفرُّعاتها العربية، قيادةً ونخباً والتي أصبحت تتمسَّك أكثر بالاندراج في قنوات الهيمنة الغربية. وهذه القضية تستحق المزيد من التأمُّل والحوار بين الحزب والقوى العربية الأخرى التي تشارك الحزب العديد من المواقف، خاصةً تلك المتعلّقة بالكرامة ورفض الذل على أيدي الصهيونية والقوى

المتحالفة معها. وهـذا ما يظهر جلياً عندمـا نستعرض البُعد الوطنـي اللبناني في خطاب حزب الله.

ج - البُعد الوطني اللبناني:

إنَّ خطابات أمين عام الحزب حول لبنان ترتكز على قضايا محورية تتعلَّق بمعظمها في التخلُّص من كل أنواع الهمجية الإسرائيلية والتعـدِّي على السيادة اللبنانية بخرق الأجواء والميـاه الإقليمية اللبنانية. ولهذه الخطابات أثر هام في ما يتعلَّق بتأكيد ضرورة الدفاع عن السيـادة اللبنانية تجاه إسرائيـل، وردعِها عن مواصلة تعدِّياتها بعـد إنجاز تحرير معظم الأرض في عـام ٢٠٠٠ (باستثناء منطقة مـزارع شبعا). وكذلك أثـارت الخطابات قضية الأسرى اللبنانيين والعرب في السجون الإسرائيلية وضرورة استعادتهم لأنَّ مواصلة إسرائيل في إبقائهم أسرى لديها تشكِّل مذلَّة لا يمكن القبول بها. واعتاد الحزب أن يواجه التعديات الإسرائيلية ميدانياً بأعمال عسكرية أو شبه عسكرية، تبرهن للعدو الصهيوني أنَّه لا يمكن أن يواصـل السياسة الهمجية تجـاه لبنان ويخرق سيادته بشكل يومـي. ومن هذا المنظور، فإنَّ الخطابات تجسِّد مدرسة لإفهام اللبنانيين ماهية السيادة الفعلية والقوة الردعية التي تحتاجها البلاد، وهي في نفس الوقت تعزِّز المفهوم الوطني لدى اللبنانيين والشعور بضرورة الدفاع عن البلاد مهما كان نوع التعدِّي الذي تتعرَّض إليه سيادتها. وهذا الجهد السياسي والمعنـوي والوطني مفيد للغاية في ظل تراخي مفهوم السيادة الوطنية عند فئات واسعة من اللبنانيـين من الأهواء المختلفة بعد عقود من الإيمـان السخيف بأنَّ «قوة لبنان في ضعفه»، وبأنَّ تدخُّل الدول الأخرى في الشؤون اللبنانية أمر عادي في حياة البلاد.

واستكمالاً لهذا المبدأ المحوري يحرص أمين عام حزب الله على تأكيد استقلالية الحزب عـن الجهـات الداعمة له في الخارج (سوريـا وإيران) دون التنكُّر لمـا تقدِّمه هذه الجهات مـن دعـم مشكور للمقاومة. وبطبيعة الحـال أن تعابير الشكر تفسَّـر في الأوساط اللبنانية والعربيـة والخارجية المعاديـة للحزب بأنَّها اعتراف بالتبعية للجهـات الخارجية المساندة، لـذا يتوسَّـع الأمين العام في خطاباتـه، خاصةً خلال العدوان الإسرائيلـي عام ٢٠٠٦، على تحليلٍ دقيق للظروف الإقليمية والدولية الموضوعية التي فرضت المجابهة على الحزب مهما كانت كلفة المعركة.

وهـذا الجـزء من خطـاب الأمين العام مهـم للغاية لأنَّه يشـكِّل أيضـاً مدرسة ومنهجاً

في تحليل ديناميكية الوضع الإقليمي والدولي المساند لإسرائيل باستمرار ولسياساتها العدوانية والهمجية. وفي نظرنا أنَّ هذا المنطق هو أيضاً الذي نجح في استقطاب التيار الوطني الحر – الذي يحمل أيضاً في مبادئه قضية السيادة كقضية محورية – إلى منطق حزب الله، خاصةً بعد تأمين السيادة اللبنانية تجاه سوريا، وهذا ما يبرِّر مواقف التيار منذ عام ١٩٨٩، مع التذكير بأنَّ التدخُّل الأميركي ضد الجنرال ميشيل عون والجيش اللبناني تحت إمرته هو الذي أفشل الانتفاضة التي قام بها.

فيبدو لنا في هذا السياق أنَّ هذا الجهد الكبير من قِبَل الحزب في إعطاء اللبنانيين القدر الأكبر من المعلومات الموضوعية حول السياسة الإقليمية والدولية يجب، أن يُتابَع ويُعمَّق بنفس المنهج الموضوعي لزيادة قناعة اللبنانيين بأنَّ العدو الكياني الرئيسي للبنان هو إسرائيل والصهيونية، وأنَّ عداوتها للبنانيين، مسيحيين ومسلمين، هي بنفس درجة عداوتها تجاه الفلسطينيين، كوْن لبنان بكيانه التعدُّدي يناقض الوجود الصهيوني بعقيدته الإقصائية تجاه العرب من غير اليهود، أكانوا مسلمين أم مسيحيين.

ولا بدَّ هنا أيضاً من ذِكْر التحوُّل الكبير سياسياً في مبادئ الحزب لبنانياً باعتماده مبدأ الديمقراطية التوافقية، خاصةً عبر التوقيع على وثيقة التفاهم مع التيار الوطني الحر، وهو كان مطلباً مزمِناً عند الفئات المسيحية القلقة من تزايُد عدد المسلمين في لبنان وإمكانية تحقيق حكم الأغلبية الذي من شأنه تهميش دور المسيحيين في لبنان. لكنَّ الحوار في هذا الخصوص لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، خاصةً عندما أصبحت قوى مسيحية تابعة لمجموعة «١٤ آذار» تطالب فجأة بحكم الأغلبية لمتابعة تطبيق السياسة الأميركية والأوروبية في تضييق الخناق على حزب الله وعلى كل ما يمثِّله من مبادئ جديدة تزعج محور الهيمنة الغربية الصهيونية على المنطقة.

والحقيقة أنَّ أدبيات الحزب، وهذه ثغرة هامة، حول ماهية وظائف الدولة وتركيبها الدستوري هي قليلة للغاية، رغم اتجاهه نحو مزيد من «لبننة» الحزب ومساهمته في الحياة النيابية وفي الحكومات. ويُستَحسَن في هذا المضمار لأدبيات الحزب التقارب من طروحات الدولة المدنية، وإلاَّ سيبقى بعض الشك يخامر اللبنانيين من أنصار المقاومة بأنَّ تحوُّل الحزب إلى الديمقراطية التوافقية يهدف إلى الحفاظ على مجتمع طائفي له خصوصيته ويخاف من الذوبان في مجتمع لبناني شامل حيث تتقلَّص الخصوصيات المذهبية اللبنانية. وعندما يطالب الحزب بدولة تؤمِّن كرامة المواطن فهذا يعني دون أيِّ شك تراجُع دور

الطوائف بتنظيماتها الدينية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع برنامج مرحلي متوسِّط الأمد لتخطّي حكم الطوائف وزعماء الطوائف، وتأمين حكم المواطن اللبناني بغض النظر عن انتمائه الطائفي.

وبطبيعة الحال، إنَّ هذا الحلم الذي يدغدغ مخيِّلة جزء كبير من اللبنانيين لا يمكن أن يتحقَّق بين ليلة وضحاها، إنَّما القوة الثورية الكائنة في حزب الله يمكن أن تُوَظَّف في حوار أكثر عمقاً مع القوى المتحالِفة معه والعمل لجلب القوى المعادية تدريجياً إلى مثل هذا الحوار. ولا يخفى على الحزب أنَّ التصرُّفات الانتخابية والتحالفات التي أقامها عام ٢٠٠٥ لتأمين النصر الانتخابي قد تركت آثاراً سلبية لدى جمهور واسع بما فيه لدى عناصر مختلفة من الطائفة الشيعية. كما أنَّ العديد من المثقَّفين من الطائفة أو خارج الطائفة يشعرون بالحرج من بعض أوجه العقيدة الثورية للحزب بمحتواها الديني أو محتواها الدنيوي وخصوصية النظرة إلى أمور الدين وربطها بأمور الدنيا. وهذا أيضاً ما سيتطلَّب وقتاً، قد يقصر أو يطول، حسب تطوُّر الحزب والنخبة القيادية فيه. بالإضافة إلى التطوُّرات الإقليمية ومصير الصراع بين العرب والإسرائيليين، وبشكل أوسع بين قوى الممانَعة العربية والإيرانية للهيمنة الأميركية الصهيونية على المنطقة وبين قوى «الاعتدال» العربي التابعة للمحور الأميركي – الأوروبي – الصهيوني. لذلك إنَّ التصرُّف الحكيم – وهو الذي ساد إلى حدٍّ بعيد إلى الآن – هو الذي يمكن أن يقلِّص المرحلة الزمنية المطلوبة للتخلُّص من هذه الهيمنة الغربية الصهيونية وإرساء دعائم مجتمع لبناني جديد يتساوى فيه فعلياً كل اللبنانيين، ويؤمِّن التعاضد والتعاطف في ما بينهم وإقامة نظام قيم مشتَرَكة، ونظرة متجانِسة إلى أمور الدين والدنيا مع حق الاختلاف في طبيعة الحال ضمن الحد الأدنى من القيَم المشتركة بين جميع اللبنانيين.

الخاتمة: نحو مزيد من إبراز الخصوصية اللبنانية في مواقف الحزب وأدبياته: الثورية العقائدية إلى أين؟

في ختام هذا الاستعراض السريع لإشكالية العلاقة بين المستويات والأوجه المختلفة في أدبيات ومواقف الحزب، نشير بما لا لبس فيه إلى صعوبة التوفيق في ما بينها، خاصةً في ظل تطورات إقليمية متسارعة تؤكِّد الهمجية الصهيونية والدعم الذي تحظى به من القيادات السياسية الغربية وبعض الأنْظمة العربية التابعة لها، وكذلك جزء من الرأي العام العربي

الخاضـع أيضاً لمنطق الاستسلام والهزيمـة. وأمام هذا الوضع المعقّد فإنّه من الطبيعي أن يزيـد الميْل الثوري الإسلامي في مواقف الحزب وخطابـه؛ كما من الطبيعي أيضاً، بالنسبة إلى جـزء لا يُستهـان به من الرأي العـام اللبناني الخاضع ذهنياً لمحـور الاعتدال العربي، أن يزيـد عداءه للمبـادئ التي ينتهجها حزب الله ويظهرها وكأنّهـا غريبة أيضاً عن القيَم والثقافـة اللبنانيـة والمصلحة الوطنيـة اللبنانية العليا، بلْ لدى البعض غريبة عن الثقافة العربية والمصلحة العربية في الصراعات الإقليمية.

ولتخطـي هـذا الوضع الانقسامي في البلاد، لا بدَّ للحـزب أن يقوم بجهد فكري وثقافي كبـير ليغـرف أكثر من التراث اللبناني الثـوري والإبداعي، نذكر منه علـى سبيل المثال ولا الحصـر، إنشـاء أوّل مطبعـة عربية في لبنـان، حركة العاميـات الفلاحية ضـد الإقطاع، مساهمـة اللبنانيـين في النهضـة العربيـة الأولى مـن الناحية الأدبيـة واللغويـة والقومية والسياسيـة، وأخـيراً انخراط العديد من الأحزاب العلمانية، مـا قبل إنشاء حزب الله، في العمـل المسلّح ضد إسرائيـل وحلفائها إلى جانب التنظيمـات الفلسطينية آنذاك. وهذا ما أشـار إليـه بوضـوح مؤخّراً أمـين عام الحزب في الخطـاب الذي ألقاه في ملعـب الراية في الضاحية الجنوبية، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ خلال استقبال الأسرى المحرَّرين.

ويتعـيَّن أيضاً على الحزب الاستمرار في الإشارة إلى القوة الثورية الكائنة في المسيحية، وإلى القيـم الأخلاقيـة المشتركـة، خاصةً في المجـال الاقتصادي والاجتماعـي حيث تكون العنايـة بالفقـراء والمهمَّشين والمظلومـين الدعامـة الأساسية للقيَم المسيحيـة، وذلك إلى جانـب روح الفـداء والتضحية التي تمثّلـت في حياة المسيح. ويمكـن أن يُستلهَم من كتابات مسيحية لبنانية غزيرة حول هـذه القضايا، وبشكل خاص كتابات المطران غريغوار حداد، مؤسّس الحركة الاجتماعية اللبنانية، أو المطران جورج خضر. هذا بالإضافة إلى الكتابات الرائعـة والغزيرة للمغفور له الأب يواكيم مبارك[1] الـذي ألَّف العديد من الدراسـات حول العلاقـات الإسلامية ـ المسيحية والقيَم المشتركة بين الديانتيْن وأهمية القدس في الإسلام، وضـرورة نصرة القضية الفلسطينية ومقاومة الأفـكار الصهيونية وادعاءاتها الزائفة من

(١) **Youakim Moubarak, Un homme d'exception,** Textes présentés et choisis par Georges Corm, Librairie Orientale, Beyrouth, 2004.

ويواكيـم مبـارك، **أضـواء وتأمُّـلات**، محاضـرة أُلقِيَـت في النـدوة اللبنانيـة، بتاريخ ٢١ أيـار ١٩٦٥ ومنشورة في محاضـرات النـدوة اللبنانية، المجلّـد التاسع عشر رقم ٨-١١، بيـروت، ١٩٦٥، بعنـوان المسيحية والإسلام في لبنان.

الناحيـة الدينية والدنيوية. ونظراً لهذا الـتراث الغني يتعيَّن على الحزب أن يؤكِّد اندراجه في الشخصيـة اللبنانيـة المتميِّزة، ليس بطائفيَّتها والأدبيات الخاصـة بكل طائفة، بلْ بتوق اللبنانيـين أن يكونـوا في طليعـة النهضـة الجديدة المطلوبـة للخروج من بحـر الانحطاط والتقهقر والخضوع إلى الإرادة الخارجية.

إنَّ نجاح الحزب في التوفيق بين استمرار الروح الثورية والمقاوِمة والخصوصية اللبنانية التـي لا يمكـن أن تأخذ صبغة طائفية هو رهنٌ بمزيد مـن الجهود الفكرية والإعلامية التي قـد تتطلَّـب تضحيات عقائدية في الشكل وتعبيراته، ولكـن دون التنازل عن جوهر المبادئ. وإنَّ الفشـل في هذا التوفيق سيكون فشلاً لبنانياً خطـيراً نظراً للمكانة التي احتلَّها الحزب والصداقات أو العداوات التي تتمحور حوله. والجدير بالملاحظة هنا هو أنَّ تأمين مستقبل لبنـان وحمايتـه يتطلَّبان جهوزية تامـة للتصدي للمشاريع الصهيونيـة، وأنَّ هذا التصدي يتطلَّـب بدوره استمرار إجراء توازن دقيق بـين الطموح الثوري والعقائدي الشامل للحزب، ومصدر إلهام ذي خصوصية في الثقافة الدينية للمذهب الشيعي من جهة، ومن جهة أخرى سياسـة المراحـل في التصدي للمؤامرات الصهيونية وصياغـة خطاب جامع عبر الطوائف يستلهـم من خصوصيـة التاريخ اللبناني ومـن الطموح اللبناني أن يكـون في طليعة نهضة عروبيـة حضاريـة شاملة قبل أن يكون لبنان مركَز نهضـة إسلامية شاملة وأممية الطابع. فالنهضة يجب أن تكون جامعة ورابطة بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والشرق العربي.

المحور الرابع

المقاومة تجارب ورؤى

- السياسة التركية ومفهوم المقاومة — د. محمد خيرى قيرباش أوغلو
- المقاومة في الإعلام العربي والغربي — د. إبراهيم الموسوي
- الإسلاميون في مصر وإشكاليات العمل الأهلي دراسة في الخبرة المصرية — أ. هشام جعفر
- الخلافة الإسلامية.. وحدة أمّة.. وليست وحدانية سلطة — د. رانيا رجب

د. محمد خيري قيرباش أوغلو [1]

السياسة التركية ومفهوم المقاومة

أين السياسة التركية من المقاومة مفهوماً وممارسة؟

وإن كان غياب مفهوم المقاومة عن السياسية التركية بفضل سياسة الدولة التابعة للغرب وإيديولوجيتها الاستغرابية (انضمام تركيا إلى حلف الناتو ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها الوثيقة بالدول المستعمرة التي لعبت دوراً رئيساً في إسقاط الدولة العثمانية واحتلال أراضيها وتمزيقها بشكل دويلات لا وزن لها) إلّا أن جذورها تعود إلى التاريخ؛ لأن تركيا وريثة إسلام الدولة العليّة العثمانية، وهو إسلام الدولة على أساس أن الدين تابع للدولة، ومنصب شيخ الإسلام من المناصب الرسمية التابعة للسلطان، وتغلب على هذا الإسلام سمة الفردية (الأركان الخمسة: التوحيد، الصلاة، الصوم، الحج والزكاة، أو الواجبات الفردية دون مساس بواجبات الدولة السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية). و هذا النوع من الإسلام لم يتأثر به المؤمنون فقط، بل القطاعات العلمانية والقومية والكمالية واليسارية أيضاً تأثروا به لأنه جزء من ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، ولذلك لا غرابة في غياب أو ندرة استعمال مفهوم المقاومة في نصوص رسمية للأحزاب السياسية بتوجهاتها الثلاثة (الإسلامية، القومية العلمانية، العلمانية اليسارية الكمالية) التي تلعب دوراً في تحديد مسار الأحداث والتطورات السياسية، وكذلك الأمر بالنسبة لتصريحات زعمائها حول قضايا سياسية، داخلية كانت أم خارجية. وأما الأحزاب السياسية الصغيرة التي لا وزن لها في السياسة التركية هي أقرب إلى أحزاب على الورقة

(١) أستاذ محاضر في كلية الإلهيات بجامعة أنقرة في تركيا، رئيس هيئة تحرير مجلة الإسلاميات.

فقـط وأكثرها يسارية أو بيئية. في مثل هذه الأحزاب الصغيرة يحتل مفهوم المقاومة مكانة مركزيـة وخاصة فيما يتعلق بالرأسمالية العالميـة والاستعمار الجديد والليبرالية الجديدة والعولمـة، ولكن ليس هناك أي حـزب إسلامي ولو من أصغر الأحـزاب، يعتمد على مفهوم المقاومة ويضعه في مركز برنامجه وخطابه وممارساته السياسية باستثناء حزب السعادة، فيلاحـظ فيـه الاهتمام بمفهوم المقاومـة في الآونة الأخيرة، ولكن بعـد سقوطه من الحكم وخيبة أمله في الانتخابات الأخيرة. وأما الأحزاب الرئيسة (حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركـة القومية الوطنية، وحـزب الشعب الجمهوري)، فإنها أحـزاب سياسية تعتمد على الخطاب والممارسات البرغماتية دون فكر سياسي أصيل، وهي بعيدة كل البعد عن الفلسفة السياسيـة والفكـر السياسي. ولا غرابة في ذلك أيضاً نظـراً لضعف الفكر الإبداعي بشكل عـام في جميع مؤسّسات تركيا بما فيهـا الجامعات. ومن أجل هذه البرغماتية والخطابية أصبحت هذه الأحزاب متقاربة ومتشابهة في برامجها وأهدافها وحلولها إلى حد كبير.

مكانة المقاومة في اللغة السياسية التركية:

ومـن الطبيعـي أن يأتـي مفهوم المقاومـة في الترتيب الأخـير في قائمة مفـردات اللغة السياسيـة التركية، ويلاحظ تزايد في استعماله في حالات طارئة فقط، ولكن ندرة المفهوم لا تعنـي ندرة استعمال لفـظ المقاومة دائماً؛ لأن المقاومة في اللغـة السياسية التركية لفظة تستعمـل غالبـاً بمعنى المعارضة ضـد الأحزاب المنافسـة والإيديولوجيـات المعارضة، مثل المقاومـة العلمانيـة أو الكمالية أمام ممارسـات وسياسات إسلاموية للحـزب الحاكم، أو مقاومة نقابـات العمال اليسارية لقرارات الحكومة، أو مقاومـة المحجّبات ضد ممارسات منـع الاحتجاب في الجامعات، أو أثناء عملهـن كموظفات حتى كنائبات في البرلمان ووزيرة في الحكومـة. ولذلك ينبغـي الانتباه إلى هذا الأمـر لئلّا يلتبس علينا هـذان الاستعمالان. وأمـا لفظة المقاومـة الدالّة على مفهوم إسلامـي أو فلسفي شامل لجميـع مجالات الحياة وممارسات الحياة اليومية فنادرة جداً في اللغة السياسية التركية.

مفهوم المقاومة في برامج الأحزاب السياسية:

وكذلـك الأمر بالنسبـة لبرامج الأحزاب السياسيـة الرئيسة فإنهـا خالية عن مفهوم

المقاومة بكل ما لكلمة المقاومة من معنى، وعلى رأسها المقاومة لكل التطورات ضد الإنسان والبشرية وكوكبنا، بدءاً من الاستعمار والاحتلال والتدمير، ومروراً بالرأسمالية الشرسة والنمط الاستهلاكي والأسلحة النووية، ووصولاً إلى توزيع الدخل بشكل غير عادل على مستويات شعبية ومحلية وقطرية وعالمية، والمجاعة والأمراض، والبطالة والحرمان، والتلف وتوسّع الهوة بين الطبقات الفقيرة والغنية، وبين الدول الغنية المتقدّمة والدول الفقيرة المتخلفة. المقاومة بكل هذه المعاني والأبعاد وإن كانت تنبغي أن تكون من اهتمامات الأحزاب الأولية؛ إلّا أنها في الواقع تشكّل نقطة عمياء في برامج الأحزاب الرسمية المعلنة مع أنها في الحقيقة خارطة طريق لتحديد مسار السياسة التركية. وأما الزعماء ورؤساء الأحزاب فإنهم يرون أنفسهم سواقين مؤهلين لقيادة حافلة المجتمع، ولكن هل من الممكن قيادة حافلة بشكل سليم مع الغفلة عن النقطة العمياء في مرآة الحافلة؟

ممارسات الأحزاب و الحكومات التركية من منظور المقاومة:

في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

كما أشرنا قبل قليل أن لفظة المقاومة في السياسة التركية مستعملة بعيدة عن المعنى الحقيقي لها وفي نطاق ضيق جداً، ضمن التطورات الداخلية دون الخارجية وذلك لأمرين أساسيين: أولهما عدم وجود احتلال عسكري مباشر، وثانيهما طبيعة السياسة التركية الدولية وهي سياسة تبعية للغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كما هو واضح وجليّ في اتفاق الأحزاب الرئيسة على تبنّي مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كمشروع الدولة وحرص الحكومة الحالية على تحقيق هذا الهدف المنشود، خلاف أحزاب الرأي الوطني – القومي التي تدعو إلى الاتحاد الإسلامي على طراز الاتحاد الأوروبي وتعارض على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واصفاً إياه بأنه نادٍ مسيحي، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، ولا خلاف بين الأحزاب الرئيسة في حتمية هذه العلاقات التبعية حتى حزب العدالة والتنمية الذي يظنه الكثير حزباً إسلامياً اغتراراً ببعض ممارسات كوادر الحزب الإسلامية في حياتهم اليومية الفردية. وأما التطورات التي تبدو وكأنها تعارض السياسات التبعية فإنها تطورات نادرة واستثنائية ضمن إطار

مسموح لها من قبل مراكز القوى الغربية فليست تطورات ناشئة من اتخاذ مواقف حاسمة ومستقلّة.

في مجال الصناعة والتجارة والإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية داخلياً وإقليمياً وعالمياً:

لنأخذ فكرة عن السياسات المتبعة في المجالات الاقتصادية، يكفي الإشارة إلى أن تركيا أصبحت بلداً يستورد قمحاً وبعض المواد الغذائية الأساسية بعدما كانت من الدول السبع التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي في العالم. أضف إلى ذلك نسبة العلاقات التجارية مع العالم الغربي (٧٠-٨٠٪) والعالم الإسلامي (٢٠-٣٠٪)، فإنها ذات دلالة قوية على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في تركيا. وأما المؤسّسات الاقتصادية الدولية المستعمرة مثل البنك الدولي وأشباهه فإنّ جميع الأحزاب السياسية الرئيسة متفقون على التعامل معها والموالاة لها، علماً بأن هذه العلاقة التبعية والخضوع أمام مراكز القوى الاقتصادية العالمية تحتمت بسبب السياسات الاقتصادية الشعبية المعتمدة على الاستقراض المستمر من مثل هذه المؤسّسات الدولية المستعمرة. وأما مواقف الأحزاب من العولمة الاقتصادية والليبرالية الجديدة واقتصاد السوق الحر والتخلي عن التأميم وتبنّي مبدأ الخصخصة وثقافة الاستهلاك وما إلى ذلك من الممارسات التي تروّجها القوى العالمية المستعمرة، بل وتمارس الضغط على الدول المتخلفة لتبنّيها كسياسة الدولة، فلا فرق بين هذه الأحزاب في الموافقة عليها والخضوع لها والاستسلام للرأسمالية، وأي حزب يحاول تغيير هذا الوضع فعاقبته عاقبة نجم الدين أربكان الذي أُسقطت حكومته لعدم خضوعه لمثل هذه الضغوطات، ولمحاولته في سبيل الاستقلال الاقتصادي وتأسيسه لـ (مجموعة الدول الثماني النامية الإسلامية D 8) مقابل (الدول السبع الصناعية المتقدّمة). وأخيراً نود أن نلفت أنظاركم إلى أن سياسة الاقتصاد تشكّل أضعف نقطة في برامج الأحزاب الرئيسة بتوجهاتها الثلاثة: الإسلامي، والقومي واليساري، من منظور المقاومة بغض النظر عن صحة هذه التسميات الثلاث لأيديولوجيات هذه الأحزاب.

في مجال الثقافة والعلم والفكر والفن والإعلام:

لندرك حجم وعمق الأثر الغربي على المجتمع التركي وأحزابه السياسية كجزء منه،

يكفي النظر إلى الشارع (عالم الصحافة والإعلام المرئي، وعالم الفن، وعالم الكتب والمجلّات، وأسماء المحلات والشركات التجارية والإعلانات، والولع بماركات أجنبية، وتأليه النجوم السينمائية والرياضية الغربية، واستيلاء الأفلام الغربية)؛ لأنّ المتتبع للتطورات في هذه المجالات يدرك بسهولة أن الثقافة الغربية والعلم الغربي والفكر الغربي والإعلام الغربي والفنون الغربية، (منها الموسيقى والسينما والمسرحية مثلاً) هي السائدة في المجتمع والمفضلة عند الأحزاب الرئيسة حتى الإسلامي منه على حد تعبير البعض.

في مجال الدفاع والاتفاقيات العسكرية (عضوية حلف الناتو والعلاقات الإستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل):

لا شك أن غياب المقاومة مفهوماً وممارسة في مجال الدفاع والاتفاقيات العسكرية أمر في غاية الوضوح؛ لأن الأحزاب السياسية لا يمكن أن ترفع أصواتها ضد توجهات الجيش التركي العسكرية والسياسية، فضلاً من أنّ تعارض عضوية حلف الناتو الذي أصبح يهدّد أمن الشرق الأوسط خاصة وأمن العالم الإسلامي عامة وأمن جميع الدول المعارضة للاستعمار الجديد أيضاً؛ وذلك لأنه حلف عسكري لحماية مصالح الدول المستعمرة، وليس حلفاً عسكرياً ضد التوسع الروسي كما يصوّره أعضاؤه ومؤيّدوه. وهناك أمور أخرى تدلّ على غياب المقاومة وسيادة التبعية والخضوع، ومن أهمها تواجد قوات أميركية في تركيا واستخدامها عدداً من القواعد العسكرية وعلى رأسها قاعدة أنجيرليك لعملياتها العسكرية الموجهة للعراق وأفغانستان. وهناك أمر آخر جد خطير وهو وجود أسلحة نووية يتراوح عددها بين ٤٠ إلى ٨٠ صاروخاً ذات رؤوس نووية، وهناك محاولة لنقل أكثر من ٢٥٠ رأسًا نووياً من بعض الدول الغربية إلى تركيا. كل هذه الأسلحة والقواعد العسكرية تمّ استخدامها في احتلال العراق ولا زالت تتم عمليات تدريبية في قاعدة قونيا العسكرية بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، علماً بأن الوضع لم يتغير لا في الحكومات اليسارية ولا القومية والإسلامية، ولا المحافظة كما هو الأمر بالنسبة للحزب الحاكم.

وأخيراً:

مدى إمكانية إحلال مفهوم المقاومة في السياسة التركية: من ثقافة المقاومة إلى سياسة المقاومة:

المشكلة الكبرى هي في الحقيقة تكمن في غياب مفهوم المقاومة في ثقافة الجماهير والشارع، ولهذا الغياب علاقة قوية بطبيعة الهوية الإسلامية؛ لأن الثقافة الإسلامية السائدة في تركيا هي ثقافة طاعة وليس إسلام المقاومة والمعارضة، رغم تأكيد القرآن الكريم على مبادئ إسلامية أصيلة صالحة لتطوير إسلام المقاومة والمعارضة، مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد والعدالة الاجتماعية وإنكار الظلم بكل أنواعه، ولكن الثقافة الإسلامية السائدة في تركيا لا تصلح ولا تسمح لتطوير إسلام مرتكز على المقاومة والمعارضة دون أن يتم إصلاح جذري في هذه الثقافة الإسلامية ودون أن يتم تجديد في الفكر الإسلامي التقليدي، إلّا أنهما ليسا بهذه السهولة والبساطة. وأما التغيير الاجتماعي فواضح أنه يحتاج إلى عقود وقرون من الوقت، ولكن هناك بعض التطورات المبشِّرة بالأمل حول توجيه السياسة الحزبية نحو المقاومة، مثل رفض البرلمان التركي مذكرة ١ مارس التي كانت تسمح لدخول القوات الأميركية في أراضي تركيا لاحتلال العراق وكان ذلك بضغط المجتمع عامة، نساءً ورجالاً، صغيراً وكبيراً وبمحاولات عدد كثير من المثقفين والكتّاب وصنّاع الرأي العام خاصة. والأهم من ذلك مبادرة مؤتمر الشرق المدنية، وهي مبادرة تضم عدداً من النخب ذات توجهات مختلفة من الأكاديميين والكتّاب والصحافيين والفنانين والناشطين في مجال المجتمع المدني، وكان ذلك مشروعاً ضد الاستعمار ونموذجاً رائعاً للتعاون بين الإسلاميين واليساريين، وبانتشار مثل هذا الجو كثرت المناقشات حول المقاومة في شرائح المجتمع كلها، واحتل مفهوم المقاومة مكاناً بارزاً في المناقشات السياسية. الأمر الذي دفع عدداً من النخب من اليساريين والإسلاميين إلى تشكيل مجموعة من أجل دراسة إمكانية طرح فلسفة سياسية مقاومة للاستعمار والرأسمالية العالمية؛ انطلاقاً من القيم الإسلامية واليسارية ومستهدفة تحقيق مبدإ العدالة الاجتماعية، وبعد عمل مشترك استغرق أكثر من ثمانية أشهر أعلنت المجموعة تأسيسها بعنوان (مبادرة السياسة الجديدة)، وهي مبادرة في غاية الأهمية لأنها تسدّ فراغاً مهماً في السياسة التركية؛ وذلك لأن الأحزاب اليمينية والإسلامية لا مكان لمفهوم المقاومة في أجندتها، وأما الأحزاب اليسارية فإنه لا يمكن وصولها إلى الحكم؛ لأنها من المستحيل أن تفوز في الانتخابات بسبب سياساتها وخطاباتها وممارساتها المعادية للإسلام والمسلمين، وبالتالي لا يمكن

تأسيس حزب مقاوم في الظروف الحالية، قادر على المنافسة لسائر الأحزاب إلّا بمشاركة اليساريين والإسلاميين الذين يضعون مفهوم المقاومة ومبدأ العدالة الاجتماعية في قلب سياستهم.

أذكّركم مرة أخرى أن غياب أو ضعف فكرة المقاومة في السياسة التركية لا يعني غيابها أو ضعفها في المجتمع.

بل المجتمع أحسن حالاً من الأحزاب السياسية ومتعطش لتيار سياسي يضع في أُولى اهتماماته مفهوم العدالة الاجتماعية والمقاومة بكل معانيها، والدليل على ذلك تضامن المجتمع التركي مع سائر البلاد الإسلامية التي مرّت ولا تزال تمر بمأساة بكل أشكالها، وأوضح دليل على ذلك هو وقوفه بجانب المقاومة العراقية والفلسطينية واللبنانية ضد الاستعمار الجديد، وبلوغ نسبة المعارضة في تركيا لسياسات الولايات المتحدة الأميركية إلى أكثر من ٨٠٪، وتلك أكبر نسبة في العالم الإسلامي ولعلّها في العالم كله، وإذا تمّت توعية المجتمع نحو ضرورة وأهمية حركة سياسية جديدة تعبّر عن روح المقاومة في المجتمع التركي فترجمة مفهوم المقاومة إلى أرض الواقع السياسي تكون جديرة بالتجربة، وسيكون لهذه المبادرة صدى في أوساط صناع الرأي العام من مختلف التوجهات السياسية والأيديولوجية.

المقاومة في الإعلام العربي والغربي

د. إبراهيم الموسوي[1]

لم تكن صورة المقاومة الإسلامية في الإعلام العربي ومثيله الغربي في أي زمن على حدٍّ سواء، كما أنها لم تكن يوماً من الأيام واحدة في داخل أيٍّ منهما أيضاً، ذلك أن الإعلام عربياً كان أم غربياً، ليس على حدٍّ سواء هو أيضاً.

فالإعلام العربي إعلامان، وكذا الحال في الإعلام الغربي، إذ لا يمكن اختزاله في اتجاه واحد. ولكن التصنيف عربياً هو بين إعلام رسمي سلطوي من جهة، وإعلام شعبي أو خاص، من جهة أخرى.

وهذا لا تتمتع به العديد من الدول العربية، في حين أن الإعلام الغربي هو إعلام المؤسّسات الكبرى (الإمبراطوريات الإعلامية) المسيطر عليه من صنّاع القرار العالميين في الولايات المتحدة وأوروبا، ودول الغرب عامة، والمتأثر حكماً وضرورة باللوبي الصهيوني غير البعيد عن امتلاك العديد من وسائل الإعلام، فضلاً عن التأثير في توجيهها والتحكم بمضمون رسائلها وتعيين الشرائح المستهدفة من خلالها. وإن شذَّ عن هذا التعريف، بعض الاستثناءات من هنا وهناك[2].

تهدف هذه الدراسة إلى رصد طريقة تعاطي الإعلام العربي والإعلام الغربي مع المقاومة الإسلامية في لبنان، لجهة التعريف بها، أو طريقة تغطية أخبارها سيّما خلال المواجهات الكبرى. وأهمها حرب تموز العام ١٩٩٣ (تصفية الحساب)، وحرب نيسان ١٩٩٦ (عناقيد الغضب)، وصولاً إلى التحرير في العام ٢٠٠٠، وحرب تموز عام ٢٠٠٦.

(١) رئيس صحيفة الانتقاد الأسبوعية، أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية ببيروت.

(٢) هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة.

وتحـاول الدراسـة رسم صورة إجمالية لتطـور موقف الإعلام المذكـور صعوداً وهبوطاً خـلال سنوات الاحتـلال الصهيوني للأرض اللبنانيـة، بالارتكاز إلى المحطـات الأساسية الآنفة الذكر لبلورة التقييم المفترض لأداء هذا الإعلام.

المقاومة في الإعلام العربي الرسمي:

لم يتعـاطَ الإعـلام الرسمـي العربي مـع المقاومة الإسلاميـة في لبنـان وجهادها ضد الاحتـلال الصهيوني بطريقة واحدة، ثابتة ومنتظمة، بـل كان يخضع في الغالب لتقديرات المسؤولـين في وسائل الإعلام وتوجهاتهم السياسية، التـي تأخذ في الحسبان أولاً، وقبل كل شيء مصالح السلطة الحاكمـة وتحالفاتها، ولقد عكست وسائل الإعلام العربية الرسمية التـي تتبع لها، هذه المواقف وهي مواقف غالباً مـا كانت تتسم بالبرود والجفاء والحيادية، إذا لم نقل بالسلبية والخصومة؛ ذلك أن الموقف الرسمي العربي المتحالف مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية لم يكن ليستسيغ بأي حال أن يؤيد حركات المقاومة أو يعبّر عـن تعاطفـه معها، خاصة وأنها حركات للتحرير والتغيير مع ما يفترض أن يعنيَه ذلك من حساسيـة لـدى معظم الأنظمة العربية، حتى لا تستثنيَ العامـل الأهم المتمثل في التصنيف الأميركـي لحركات المقاومة التـي يعرّفها بـ «الحركات الإرهابية»، مـع ما يستتبع ذلك من انقيـاد رسمي عربـي وراء هذا التعريف والالتزام بمقتضياته، مـا استطاعت هذه الأنظمة إلى ذلك سبيلاً.

كذلـك فـإن النجاحـات التـي حققتهـا المقاومـة في مقارعتهـا للاحتـلال الصهيوني والعنصـري، لم تكن لتروق لمعظم الحكّام والحكومات العربية بأي حال، وهي التي تواطأت مع الأعداء، واعتنقت ثقافة الهزيمة، بل وبشّرت بها من على المنابر والمناهج المتنوعة لتحيل الإنسـان العربي كائناً لا حول ولا قوة له أمـام الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهر، ولتكريس أسطورة تفوّق الجندي الصهيوني دونما نقاش[1].

لقـد جـاءت المقاومـة الإسلامية في لبنـان وحـركات المقاومة في فلسطـين لتنهيَ هذه الأسطورة إلى غير رجعة، ولتسلّط الضوء على مدى تآمر وخذلان الأنظمة لشعوبها وتآمرها عليهـا وعلـى قضايا الأمَّة الكـبرى، وهو ما شـكّل إحراجاً هائلاً لهـذه الأنظمة التي كانت تتمنّـى للمقاومـة أن تُهزم وتعمل على ذلـك، حتى لا يهدّد النصر المقبـل أسس وجود هذه

---

(١) عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأميركي الصهيوني، مدوّنة المعرفة.

الأنظمة الدائرة في فلك أميركا والقائمة على استرضائها على حساب أبناء جلدتها.

ولكن وعلى الرغم من هذا العنوان العام، فإنه يمكن تسجيل جملة من التباينات والمفارقات بين إعلام دولة وأخرى وفي فترات متفاوتة، حيال الموقف من المقاومة، ففي الخليج، برز تأييد لافت من جانب قناة الشارقة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وعمليّاتها ضدّ الاحتلال الصهيوني، وكذا كان الحال مع الإعلام المصري بنسبة معينة، وبالطبع فإن الإعلام الرسمي في سوريا والسودان والجزائر كان مؤيداً للمقاومة وداعماً لها، تماهياً مع المواقف السياسية لهذه الأنظمة. وفي مرحلة لاحقة جاءت قناة الجزيرة في قطر لتؤدّيَ دوراً ريادياً في تظهير صورة المقاومة، وجهادها وتضحياتها وبطولاتها ضد المحتلين زيادة على دور الجزيرة.

أما على المستوى غير الرسمي، فإن وسائل الإعلام العربية الخاصة من صحف ومجلّات وغيرها كانت مؤيدة للمقاومة إلى أقصى حد ومتعاطفة معها، حيث كانت تنقل بأمانة نبض الشارع المؤيّد للمقاومة في كل أنحاء الأقطار العربية، حتى في تلك الدول التي ترتبط بعلاقات ومعاهدات مع العدو الإسرائيلي، وتبرز في هذا المجال الصحف والمنشورات والمطبوعات في كل من الأردن ومصر والبحرين والعديد من دول الخليج التي كانت تؤيّد المقاومة بكل قوة، وكذلك برز العديد من الكتّاب والمعلّقين ومقدّمي البرامج الذين ينهجون النهج نفسه.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن معظم وسائل الإعلام العربية التي كانت تتعاطى بسلبية ولا مبالاة مع عمليات المقاومة وجهادها خلال تاريخ المقاومة الطويل، كانت تضطرُّ مرغمة خلال الأحداث والمواجهات الكبرى، وخلال الاعتداءات الصهيونية الواسعة إلى التعاطف مع قضية المقاومة ضد الاحتلال، ربما بفعل ارتفاع منسوب التعاطف الشعبي مع المقاومة، أو بسبب المجازر والفظائع التي كان يرتكبها الاحتلال ضد المدنيين والمنشآت العامة، وهذا ما أمكن رصده خلال عدوان تموز للعام ١٩٩٣ عملية (تصفية الحساب)، وعدوان نيسان ١٩٩٦ عدوان (عناقيد الغضب). غير أن الاستثناء الأساسي برز خلال حرب تموز. آب ٢٠٠٦ التي كان الانقسام العربي فيها على أشدّه، بسبب حدة الاستقطابات التي كانت موجودة بين محور عربي إسلامي مقاوم كانت تمثله حركات المقاومة في فلسطين ولبنان مدعومةً من سوريا وإيران، وبين محور ما يسمّى بالأنظمة العربية المعتدلة التي سبق أنِ التحقَت باكراً بالمحور الأميركي، وأشهرت ولاءها له، خاصة حينما اندفعت إحدى أكبر

الدول العربيــة المحورية (السعودية) في وصف عملية المقاومة في حرب تموز بالمغامرة غير المحسوبــة، وحمّلــت المقاومين عواقبَ ومسؤوليــة ما سيترتب على العــدوان، وهو ما جاءت الأحــداث اللاحقــة لتدحضه، وتؤكد بالمقابل أن العدوان كان أمــراً مخططاً له منذ ما قبل عملية المقاومة في ١٢ تموز٢٠٠٦ [1].

المقاومة في الإعلام الغربي:

كما الإعلام العربي فإن الإعلام الغربي هو الآخر لم يكن كتلة واحدة صمّاء في تعاطيه مع قضية المقاومة الإسلامية في لبنان، ويمكن أيضاً التفريق بين أكثر من اتجاه إعلامي في هــذا المجال، غير أن الأعمَّ الأغلب يمثل وجهة نظر الحكومــات الغربية المتحالفة مع العدو الصهيوني والتي تتبع التصنيف الأميركي للمقاومة بأنها حركة إرهابية.

إن تأمّــلاً بسيطاً في حال الإعلام الغربي يكشف بشكل واضح وسريع سيطرة الرأسمال المؤيّــد للصهاينة على معظم وسائل الإعلام، سيّما وكالات الأنباء العالمية وشبكات الأخبار ومحطــات التلفــزة والإذاعــات والمجلّات، فضلاً عــن تمكّنه من فرض قوانــين وتشريعات تقيّــد حريــة الإعلاميين المستقلّين ووسائــل الإعلام من انتقاد إسرائيــل، فضلاً عن فضح ممارساتهــا، وذلــك من خلال إشهار سيف المعــاداة لليهود والمعــاداة للسامية ضد كل من يتجرّأ على رفع صوته بانتقاد الكيان الصهيوني، واستغلال موضوع الهولوكوست إلى أقصى حد من خلال غرسه كعقدة ذنب مستديمة وحاضرة دوماً في النظام النفسي الغربي عامة، يمكن استخدامها في كل حين لابتزاز الحكومات الغربية واستجلاب العطف والدعم بعد أن ترسّخت صورة الضحية في أذهان الغربيين.

الإعــلام الأميــركــي:

بيــدَ أن هذه الصــورة العامة تنطوي على تباينات هامة داخل الإعلام الغربي نفسه، ما بين إعلام أميركي، وآخر أوروبي، فالإعلام الأميركي يكاد يكون واحداً ومتجانساً وثابتاً إلى حــدٍّ بعيد في مقاربته لموضوع المقاومة وحزب الله. ولعــل التأثير القوي للّوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، مضافاً إليه تمركز رأس المال اليهودي المؤيد لإسرائيل، فضلاً عن التأثير الإسرائيلــي في مراكز القــرار الأميركية من العوامل الأساسية التــي توفر تفسيراً منطقياً

---

(١) تقرير لجنة فينوغراد، أرشيف الصحف.

لهـذا الثبات النسبـي، في الموقف السلبي للإعـلام الأميركي من المقاومـة وثقافة المقاومة اللتـين تشكّلان عامل إقلاق رئيسـي للنهج الإمبراطوري الأميركـي القائم على الاحتلال، وبسط النفوذ والسيطرة عن طريق العنف والإرهاب المنّظم. وهنا يأتي التصنيف الأميركي للمقاومة في لبنان وغيرها من حركات المقاومة في المنطقة؛ كحركات إرهابية ليقفل الطريق بشـكل كامل أمـام أية محاولة موضوعية لتقصّي حقيقة المقاومـة ومشروعيتها، وما تسعى إليه من أهداف نبيلة سامية للتحرر والاستقلال.

فعندمـا تصنِّف الإمبراطوريـة الوحيدة في العالم التي تتربع علـى عرش نظام القطب الواحـد حركة ما بالإرهاب، فإن الترجمـة العملية لذلك هي أن كل ما يتصل بهذه الحركة سـواء أكانـت حركة مقاومـة أو مؤسّسة عامة، من قـول أو فعل، إرهاب أيضـاً؛ إذ إنّ وسم هـذه الحركة بـ «الشيطنة» سيجعلها في موقع الإدانة الدائمة. وهـو ما فعلته الإمبراطورية الأميركيـة تحديـداً في حالة حـزب الله وكل المؤسّسات التي تدور في فلكـه، حتى ولو كانت مؤسسات خيرية رعائية، أو إعلامية أو ثقافية. وكذلك الأمر فيما يختص بحركات المقاومة الأخرى[1].

كيف يغطي الإعلام الأميركي الأحداث في المنطقة؟

نموذج CNN في حرب تموز، والعدوان على جنين.. تزوير وقائع وتحوير مسائل.

لا تدّعي هذه الدراسة القدرة على الإحاطة بتفاصيل واقع التغطية الإعلامية الأميركية للوضـع في المنطقـة، لكنها تزعم توفير رؤية عامة مدعّمة بأمثلـة حول طبيعة هذه التغطية وتوجّهاتهـا من مصادر أميركية مهنية مستقلة. فلو اتخذنا حرب تموز ٢٠٠٦ مثالاً، سنجد أن وسائـل الإعلام الأميركية مجتمعة قد تبنّت الروايـة الإسرائيلية لسبب نشوب الحرب، إذ وضعتهـا جميعـاً في إطار ردة الفعل الإسرائيلية على قيـام المقاومة بما أسمته اختطاف جنديـين صهيونيين. ثم إن هذه الوسائل اتبعت الكلام على هذه العملية بالقول: إن الحزب بـادر بعد ذلك إلى إطلاق الصواريـخ على المناطق الشمالية من فلسطين المحتلة مما شكّل سبباً كافياً لجيش الاحتلال كي يطلق آلته الحربية ضد لبنـان. وهو ما يشكّل تشويهاً وتزويراً

(١) لقـد صنفـت الإدارة الأميركية بعض المؤسسات الإعلامية منها تلفزيون المنـار وإذاعة النور كمنظمات إرهابية، وكذلك فعلت مع بعض المؤسسات الاجتماعية، مثل مؤسسة جهاد البناء.

للواقع[1]، إذ إنّ الصحيح، وهو ما أكّدته مصادر عديدة لاحقاً، ومنها مصادر أميركية، واعترفت به لجنة التحقيق الإسرائيلية في الحرب (لجنة فينوغراد) أن قرار الحرب ضد لبنان والمقاومة كان اتُّخذ سابقاً وقبل سنة من عملية حزب الله. كما أن الوقائع الميدانية تدحض منطق وسائل الإعلام الأميركية، وكذلك فإن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت أقل تشويهاً للحقائق من وسائل الإعلام الأميركية. وهي أوردت على سبيل المثال أن المقاومة لم تبدأ بقصف المدن والمواقع في فلسطين المحتلة، إلّا بعد ساعات من قيام العدو الصهيوني باستهداف المنشآت المدنية في لبنان من جسور ومحوّلات كهرباء وطرقات ومدارج للطيران وغيره.

واستمرت وسائل الإعلام الأميركي بالانحياز الكامل والفاضح للعدوان الإسرائيلي ولم تحد أبداً عن المنطق الإسرائيلي طيلة فترة العدوان، لا بل إنها زايدت عليه في أحيان كثيرة. ولكن من المهم الإشارة إلى وجود بعض التباينات في طريقة تغطية وسائل الإعلام الأميركية ما بين وسيلة وأخرى، وحتى ضمن الوسيلة الواحدة ما بين بثٍّ محلّي داخل الولايات المتحدة، أو بث فضائي عبر الأثير إلى كل دول العالم، وهو ما يمكن تلمّسه بوضوح في طريقة تغطية وكالة فوكس نيوز Fox News التلفزيونية للأنباء مقارنة مع CNN لأخبارها على الشبكة الداخلية (CNN domestic)، وما بين شبكتها العالمية (CNN international)، خاصة تلك التي تغطي منطقة الشرق الأوسط، إذ إنّ الشبكة العالمية لـ CNN كانت أقل انحيازاً لـ «إسرائيل» في تغطيَتها، وقد يكون السبب له علاقة ببعض الموظفين المنحدرين من أصول عربية، أو أولئك الذين يتمتعون بدراية كافية في تفاصيل المنطقة ممن يملكون تأثيراً نسبياً في تعديل بعض تفاصيل الخطاب الإعلامي للمحطة في أوقات محددة. غير أن هذا الاختلاف يبقى محدوداً وهامشياً إذا ما قسناه بالدفق الإعلامي الهائل عبر ساعات البث الطويلة لهذه المحطة.

«الفوكس نيوز» وسيلة إعلامية أم أداة تحريض رخيصة؟

لعل المثال الصارخ الذي يمكن إبداؤه حول الانحياز الأعمى، والبث الفاجر بكذبه هو في الطريقة التي تعتمدها وكالة فوكس نيوز الأميركية في تغطية الصراع في المنطقة، سواء في العراق أو فلسطين أو لبنان.

---

(١) هذا ما ركزت عليه معظم وسائل الإعلام الأميركية، سيما وكالة CNN خلال معظم أيام الحرب.

لقد قضت هذه الوسيلة الإعلامية الأميركية بشكل كبير على السياسة الإعلامية الأميركية، وما تروّجه الإدارة الأميركية من دعاية كاذبة حول ضرورة الالتزام بمعايير الصدق والشفافية وحرية الرأي والتعبير. لقد شكّل أداء هذه القناة خلال الأزمات المتلاحقة في الشرق الأوسط بدءاً بأفغانستان مروراً بالعراق وصولاً إلى لبنان وفلسطين صفعة قوية، أيقظت الكثيرين على واقع تآكل ما يوصف بالقيم الأخلاقية السائدة في الإعلام الأميركي اليوم، وبرهنت أن الانحياز الأعمى لإسرائيل والتحريض ضد أعدائها بطريقة عنصرية مبتذلة ورخيصة أمر مقبول ولا يتعارض مع ما تسنّه الإدارة الأميركية من تشريعات، أو تتغنى به من شعارات فارغة، ولم يبزَّ أحد هذه القناة في غطرستها حتى عتاة اليمين الإسرائيلي والأحزاب الدينية التي لا ترى في الآخرين إلّا أغياراً (غوييم). لقد حفلت هذه القناة بأمثلة يومية صارخة حول التغطية المنحازة، وترويج الأكاذيب وتحوير الحقائق والوقائع لدرجة مذهلة، حتى أنها كانت غالباً ما تتعارض مع ما يقوله الإسرائيليون. ولكن الأمر الجيد أن هذه القناة فضحت نفسها باكراً، بحيث لم تستطع أن تكتسب أية مصداقية فيما تبث بسبب التراخي الأميركي معها. فإن قناة الحرة التي موّلتها وزارة الخارجية الأميركية وأشرفت عليها لاقت مصيراً مأساوياً مفجعاً، إذ لم تتمكّن من اجتذاب أي نسبة من المشاهدين بسبب عنوانها الأميركي التابع لإدارة البيت الأبيض؛ إذ أصبح يكفي أن تعترف قناة بأن لها ارتباطاتٍ رسمية بالإدارة الأميركية ليكون مصيرها الفشل الذريع.

إحصاءات حول الصحف والمجلات الغربية:

في دراسة أجراها المركز الدولي للإعلام في جامعة ميريلاند/ الولايات المتحدة لبحث كيفية تغطية عدد من الصحف الأميركية والغربية عامة لعدوان تموز ٢٠٠٦، نجد الآتي:

صحيفة نيويورك تايمز New York times:

- ما معدله ٢٢ بالمئة من أول أربعة اقتباسات في كل المقالات كانت من مصادر لبنانية (بما فيها مصادر حزب الله)، فيما يرتفع المعدل إلى ٤٠ بالمئة حين يأتي الأمر إلى المصادر الإسرائيلية.

- ١٨ بالمئة من عناوين الصحيفة كان تركيزها على لبنان، فيما ٣٤ بالمئة من

العناوين ركزت على إسرائيل؛ (أي حوالي الضعفين).

صحيفة لوس أنجلوس تايمز:

- ما معدله ٢٦ بالمئة من أول أربعة اقتباسات في كل المقالات كانت من مصادر لبنانية (بما فيها مصادر حزب الله)، فيما يرتفع المعدّل إلى ٣٩ بالمئة حين يأتي الأمر إلى المصادر الإسرائيلية.

صحيفة الاندبندنت. بريطانيا:

- ما معدله ١٨ بالمئة من أول أربعة اقتباسات من كل المقالات كانت من مصادر لبنانية (بما فيها مصادر حزب الله)، فيما يرتفع المعدّل إلى ٣٠ بالمئة حين يأتي الأمر إلى المصادر الإسرائيلية.

هيرالد صن. أستراليا Herald Sun:

- ما معدله ٢١ بالمئة من أول أربعة اقتباسات من كل المقالات كانت من مصادر لبنانية (بما فيها مصادر حزب الله)، في حين ترتفع النسبة إلى ٢٨ بالمئة عندما يأتي الموضوع للمصادر الإسرائيلية.

- ٢٨ بالمئة من العناوين جعلت من لبنان نقطة تركيزها، في حين ٣٥ بالمئة من العناوين جعلت من إسرائيل نقطة ارتكازها.

الجيروزالم بوست. إسرائيل:

- ٧ بالمئة من أول أربعة اقتباسات كانت من مصادر لبنانية بما فيها حزب الله، و٧٣ بالمئة كانت من مصادر إسرائيلية[١].

تحت عنوان: التشويه القاتل:

نشر موقع «لو علم الأميركيون، الذي تديره الناشطة أليسون دير دراسات إحصائية

(١) موقع Fair and accuracy in reporting

عـدة حول التشويه الهائـل للأخبار الذي تقـوده وسائل الإعلام الغربيــة، سيّما الأميركية منهــا لتضليل الرأي العام حول قضايا الشرق الأوسط، سيّما ما يجري في فلسطين ولبنان. وقد أظهرت دراسة حديثة نشرها الموقع أن تغطية وكالة الأسوشيستد برس للصراع العربي الإسرائيلي يشوّه الواقع بدرجة كبيرة، فهو يقوم بتغطية مضاعفة لعدد الإسرائيليين الذين يُقتلون جرّاء الصراع، فيما لا يغطي سوى جزء بسيط من الخسائر الفلسطينية. وقد وجدت الدراسة أن هذه الوكالة قد غطت الأطفال الإسرائيليين القتلى أكثر من العدد الفعلي، فيما لم تغطِّ سوى ١٥ بالمئة من القتلى الفلسطينيين.

وفي دراســة لطريقة تغطية أكـبر خمس صحف أميركية للصــراع العربي الإسرائيلي، وهــي صحـف وول ستريت جورنــال، نيويورك تايمز، لوســ أنجلوس تايمــز، يواس توراي، واشنطــن بوست، تظهر أن هذه الصحف تعكس وجهة نظر وآراء الإسرائيليين أكثر بمرتين ونصف المرة مما تعكس وجهات نظر الفلسطينيين.

أمــا بالنسبــة لتغطيــة الضحايا، فقــد غطت صحيفــة نيويورك تايمز عــدد القتلى من الأطفال الإسرائيليين أكثر بـ٧ مرات من تغطية القتلى من الأطفال الفلسطينيين.

صحيفــة سان فرانسيسكو كرونكل غطــت ١٥ بالمئة القتلى الإسرائيليين، وفقط ٥ بالمئة من القتلى الفلسطينيين.

وبحسب موقع كاونتر بانش (counter punch) وهو موقع إعلامي أميركي بديل يخالف السياسات الأميركية، فإن الغالبية العظمى من الصحف الأميركية ألقت باللوم على حزب الله لمسؤوليتــه حسب زعمهــا عن استثارة العنف واستدراج الإسرائيليين إلى حرب في تموز مــن العام ٢٠٠٦، ويسمّي الكاونــتر بانش صحيفتي واشنطن بوســت، ولوس أنجلس تايمز كأهم صحيفتين قادت هذه الحملة ضد الحزب[١].

فيمــا يذكّر الكاتب ألكسندر كوكــبرن في عاموده الصحافي في الكاونــتر بانش بالعديد من الأحــداث التي تمَّ إسقاطها عمداً من الذاكرة الصحافية الجماعية للقرّاء في الولايات المتحدة الأميركية، ولم يأتِ على ذكرها أيُّ مصدر أميركي.

يــروي كوكــبرن حادثــة إطلاق صــاروخ على سيــارة فلسطينيــة على طريق بــين جاليا ومدينة غزة في ٢٠ حزيران ٢٠٠٦، وقد أخطأ الصاروخ السيارة ما أدّى إلى مقتل ٣ أطفال

---

(١) مــوقــع counter punch

فلسطينيين وجرح ١٥ آخرين.

وفي ١٣ حزيران ٢٠٠٦ أطلقت المقاتلات الإسرائيلية صواريخ على سيارة فان لاغتيال سائقها، لكنها بدلاً من ذلك قتلت تسعة فلسطينيين أبرياء.

وفي ٩ حزيران ٢٠٠٦ قصفت إسرائيل شاطئ بيت لاهيا فقتلت ٨ مدنيين وجرحت ٣٢ آخرين.

ويعلّق الكاتب كوكبرن بالقول: لقد قمنا برحلة بسيطة حصيلتها عشرين قتيلاً و٤٧ جريحاً فلسطينياً معظمهم من النساء والأطفال، لكن كل هذا حدث في عهود الظلام، إذ لم يسمع بهم أحد في أميركا.

ولمزيد من التفاصيل حول مدى معرفة الأميركيين بما يجري حولهم، فقد أظهر بحث أجرته مجلة ناشونال جيوغرافيك في العام ٢٠٠٢ هوّة ملحوظة في الوعي العالمي بين الشبّان الأميركيين والشبّان في مجتمعات أخرى. استطاع شخص واحد من أصل سبعة من الشبان الأميركيين العثور على العراق (١٣٪) وإيران (١٣٪) وإسرائيل (١٤٪) على خريطة الشرق الأوسط. تمكّن على خريطة أوروبا ٣٧ بالمئة من تحديد بريطانيا، بالإضافة إلى أن العديد من الشبان الأميركيين بالغوا كثيراً في تحديد عدد سكان الولايات المتحدة، فثلاثون بالمئة منهم قاربوا الرقم ببليون أو بليونين. أما المجيبون في البلدان الأخرى فتمكّنوا من تحديد عدد سكان الولايات المتحدة أكثر من الشبان الأميركيين أنفسهم، ومع هذا فإن الغالبية من الشبان البالغين في الولايات المتحدة (٥٩٪) يؤمنون بأن الأميركيين عموماً يشكّلون النسبة ذاتها (٣١٪) أو أكثر من (٢٨٪) كالأشخاص في الدول الأخرى.

يسلّط التفاوت الضوء على كمية ونوعية أخبار الإعلام الأجنبي التي تتناولها وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأميركية. إبان العشرين سنة ما قبل أحداث ١١/٩ خفض محرّرو الصحف إلى جانب المدراء التنفيذيين في التلفاز التغطية الأجنبية بنسبة ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة، وفقاً لصحيفة نيوزويك. أظهرت دراسة أجريت في جامعة هارفارد أن الوقت المخصّص للأخبار الدولية على شبكات التلفاز انخفض من ٤٥ بالمئة من إجمالي تغطية الأخبار في العام ١٩٧٠ إلى ١٣،٥ بالمئة في العام ١٩٩٥. روّجت وسائل الإعلام في الآن ذاته للعولمة وأبقت الأميركيين في الظل عما يحدث من وقائع عالمية، كما ألقى المدراء التنفيذيون في الإعلام اللوم على ضيق أفق العامة، إنما عند طرح مركز أبحاث بيو سؤالاً

علــى الأميركيــين في العام ١٩٩٦ مفــاده ماهية القصص التي يتابعونهــا فأجاب ١٥ بالمئة: «الأخبار الدولية» مقارنة بستة عشر بالمئة يتابعون «سياسات واشنطن»، و١٤ بالمئة «الأخبار المحلية»، و١٣ بالمئة «أخبار المشاهير».(١)

حُجبــت كل وسائــل الإعــلام والمؤسّسات التعليميــة كما القصص الشعبيــة المتنوعة في الولايات المتحدة عن العالم الخارجي، كما أنهم لا يعمدون إلى السفر إلى المناطق الأجنبية كثيراً. ومن إحدى الأسباب التي تحول دون سفرهم كثيراً هذه العطلة الضئيلة في الولايات المتحــدة التــي تقتصر على أسبوعــين. فيما الفرصــة في الدول الأوروبية تمتــد إلى خمسة أسابيع، وعليه يعزّز الضعف مادياً في العمالة التطلعات الاستثنائية الأميركية.

الأميــركيــون ومخطط التجهيــل:

لا شــك بــأن إدارة بوش قد نجحــت في تحريك مخــاوف الشعب بشــأن أسلحة الدمار الشامــل، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية واحتمال الإرهاب النووي في سبيل محاولتها الحصــول علــى التأييد من أجل حربها على العراق. ومــن المهم فهم ثمن هذا النجاح ودور الإعلام في جعل هذه الرسائل واقعية ومقبولة.

وأجرى برنامج المواقف السياسية الخارجية استفتاءاتٍ للرأي العام خلال العام ٢٠٠٣، مــن أجل تقييم فهــم الشعب للقضايــا المتعلقة بالتحضيــر للحرب الأميركيــة على العراق والبــدء بهــا. وفي كانون الثاني وجــد أن الأغلبية من الأميركيين (٦٨ بالمئــة) يعتقدون بأن العــراق لعــب دوراً مهماً في اعتداءات الحادي عشر من أيلــول حتى أن بعضهم (١٣ بالمئة) كانــوا يؤمنون بوجود «دليل قاطع» على هذا الأمر. وقــد وجدت دراسة لاحقة أن حوالي ٢٠ بالمئة من الأميركيين يعتقدون بأن العراق متورّط بشكل مباشر في أحداث ١١ أيلول، وكانت الأغلبية تعتقد بأن العراق قد قدّم نوعاً من الدعم للقاعدة في اعتدائها، أو أنه كان مرتبطاً بهــذه الاعتداءات بطريقة ما. وقد بــدأت بالاستفتاءات بعد الحرب عندما احتلت الولايات المتحدة العراق. وقد أظهرت استطلاعات الرأي هذه أن حوالي نصف الأميركيين يعتقدون بأن الولايات المتحدة كانت قد اكتشفت بالفعل دليلاً في العراق على أن حكومة صدام حسين كانت مرتبطة بالقاعدة.

وقــد وجدت استطلاعات الرأي أيضــاً أن حوالي ثلث الأميركيين كانوا يعتقدون بأنه قد

(١) آشين فانيك، **تسويق الحروب الأميركية**، أوليف برانش برس، ٢٠٠٧ م.

تمّ العثـور على أسلحة الدمار الشامل في العراق (برغم أن هذا الأمر لم يحصل)، وحوالي خمس الأميركيين كانوا يؤمنون فعلياً بأن العراق كان قد استخدم هذه الأسلحة في الحرب. وبرغـم الاحتجاجات الواسعة حول العالم ضد الحرب الأميركية، فقد كان ثلث الأميركيين تقريباً يعتقدون بأن أغلبية الشعوب في العالم كانت تؤيّد الحرب الأميركية مع العراق.

وأظهـرت استطلاعات الرأي أيضاً أنه لدى حوالي ٦٠ بالمئة من الأميركيين واحدة على الأقـل مـن الأفكار الثلاثـة المغلوطة عن حرب العـراق، وهي تحديداً فكـرة أن العراق كان مرتبطـاً بالقاعـدة وباعتداء ١١ أيلول، وفكرة أنه قد تم العثـور على أسلحة الدمار الشامل بالفعل، وأن العالم يؤيّد الحرب الأميركية. في المقابل ٣٠ بالمئة فقط من الأميركيين لم تكن لديهم هذه المعتقدات الخاطئة.

ومـن أجل درس أصل هذه الأفـكار الخاطئة، قـام البرنامج المتعلـق بالمواقف الدولية باستطلاعات للرأي خلال أشهر حزيران وتموز وآب وأيلول عام ٢٠٠٣ لمراقبة مدى ارتباط آراء الناس حول هذه القضايا، ومدى اعتمادهم على الوسائل الإعلامية من أجل الحصول علـى الأخبـار. وأتت النتائج مذهلة جداً، إذ وُجـد أن ٨٠ بالمئة من مشاهدي محطة فوكس التلفزيونيـة امتلك إحدى هذه الأفكار الخاطئـة حول حرب العراق؛ كما تبيّن أن حوالي ٢٠ بالمئـة من الأشخاص الذين حصلوا علـى أخبارهم من الإذاعة الوطنية الرسمية وتلفزيون بـي بي سي لديهم الرؤية نفسها. في حين كان النـاس الذين يعتمدون على الإعلام المكتوب مثقفـين أكثر من نظرائهـم الذين يشاهدون التلفاز إذ كان لدى ٤٧ بالمئة منهم إحدى هذه الأفكار الخاطئة الأساسية.

تنطـوي هـذه الأفكار الخاطئـة بشأن ما حدث فعليـاً في العراق على أمـور أكثر تعقيداً مـن حصـول الأميركيين على أخبارهم من مصـادر خاطئة، إذ لم ترتبـط هذه المعتقدات الخاطئة عن الوضع الحقيقي بالانتماء السياسي أو الحزبي، بل تتعلق بمسألة دعم الرئيس أو عدم دعمه. فهذا هو العامل الأهم فيما يتعلق بالمعتقدات الخاطئة؛ فقد ظنَّ ٦٨ بالمئة من الأشخاص دعمـوا الرئيس بوش أن الولايات المتحدة قد عثرت فعلاً على الدليل بأن صدام كان يعمل مع القاعدة، واعتقد ثلثهم بأن الولايات المتحدة قد عثرت على دليل لوجود أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا يبدو أن مقياس الثقة بالرئيس وتأييده يشكّلان الظاهرة التي تحدد الرأي العام. فالأفـكار الخاطئة لأولئك الذين يؤيدون الرئيس تزداد مع الاستماع لنشرات الأخبار. وبين أولئـك الذين يعارضونه تزول الأفكار الخاطئة كلمـا حصلوا على الأخبار بغض النظر عن

مصدر هذه الأخبار. واختصاراً، يبدو أن للإعلام الدور الرئيسي في: إما تعزيز الثقة بالرئيس بوش، أو الشك فيه.

كما أظهرت معلومات استطلاعات الرأي بأن هنالك جهلاً عميقاً لدى الرأي العام فيما يتعلق بالأسلحة النووية، رغم ما ظهر من تغطية لامتناهية في السنوات الأخيرة للخطر النووي الذي يشكّله العراق والإرهاب النووي المحتمل. وقد وجد استطلاع للرأي قام به البرنامج حول المواقف الدولية، أن ثمة جهلاً كبيراً بجغرافية القوة النووية العالمية؛ في حين يدرك الجزء الأكبر من الشعب أن روسيا والصين تملكان أسلحة نووية، بيدَ أن لائحة الدول المسلحة نووياً تمتد إلى شمال كوريا (٧٤ بالمئة) وباكستان (٥٩ بالمئة). ويظن عدد كبير من الأميركيين خطأً بأن إيران تمتلك أسلحة نووية (٥٥ بالمئة)، أكثر مما يدرك هؤلاء بأن بريطانيا تملك هذه الأسلحة بالفعل (٥٢ بالمئة)، بالإضافة إلى الهند (٥١ بالمئة)، وإسرائيل (٤٨ بالمئة)، وفرنسا (٣٨ بالمئة)، إذ يملك معظمهم هذه الأسلحة بالفعل. وأظهرت استطلاعات عدة أن ما يزيد عن ٤٠ بالمئة من الأميركيين يعتقدون بأن اليابان وألمانيا يملكان أسلحة نووية.

وإزاء كل ما تقدّم تبرز الحاجة الملحّة إلى تأمين وسائل إعلام بديلة وأساليب متنوعة لإيصال المعلومات الصحيحة للرأي العام الأميركي.

حزب الله والمقاومة في قاموس وسائل الإعلام الغربية:

إن متابعة بسيطة لوسائل الإعلام الغربية من قنوات تلفزيونية وصحف يومية ومجلات أسبوعية ونشرات إذاعية ومواقع إلكترونية، تتيح استخراج قاموس كامل من المصطلحات التي تتوافق مع الرؤية الغربية العامة لحزب الله وحركات المقاومة، وما تريده سياسة الدول الغربية سيما الولايات المتحدة من إلصاق شتى التهم بها، وتضليل الرأي العام، ومنعه من إدراك حقيقة حركات المقاومة بما هي حركات تحرّر ومقاومة للمحتل.

إن عبارات حزب الله الإرهابي، حزب الله الموالي لسوريا، وحزب الله الشيعي، وحزب الله الموالي لإيران، والميليشيا الشيعية، ورجال العصابات المسلّحين، أو حزب الله الأصولي، أو المتشدّد، وهذه المفردات تهدف إلى ترسيخ في أذهان العامة في الغرب، الحزب، ومنع أيّ فرصة لرؤيته على حقيقته. والجدير ذكره أن هذه العبارات تكرّر دائماً كلازمة مما يخلق حاجزاً تلقائياً بين حزب الله والجمهور المفترض.

هذا ما نجده دائماً عند تصفُّح الوكالات العالمية سيما الأسوشيتد برس واليونايتد برس، ورويتر، وكذلك وكالة الصحافة الفرنسية وغيرها من محطات تلفزة عالمية شهيرة.

إن هـذا الضخ المتواصـل للصفات السلبية وإلصاقها بحزب الله تهدف إلى خلق حاجز دائـم بـين حزب الله والجمهور المتلقّي، مـا يؤدي إلى ردة فعل سلبيـة تلقائية من الجمهور الغربي الذي لم تتح له أي فرصة لمعرفة الحزب على حقيقته. (هناك أمثلة ونماذج حقيقية كثيرة عايشناها على هذا المستوى خلال مناسبات عالمية عدة، وحتى من خلال الصحافيين الذين يعتمدون في مناطق الصراع).

إن تشويـه الحقائق وتحويرها ونشر الأضاليل بشكل مستمر، يشكّل أداة هامة وجزءاً لا يتجـزأ من منظومـة الإعلام الغربي عندما يتصل الموضوع بحـزب الله وغيره من حركات المقاومـة، وقد أثبت هـذا الأسلوب نجاعته حتى الآن، وإلّا فكيـف يمكن تفسير هذا الجهل العـارم الذي يضرب الجمهور الغربي، حتى في أوساط نخبه المتعلّمة عندما يأتي الأمر إلى الصراع في المنطقة.

إن الحقيقـة الماثلـة أمامنا هي أن هنـاك جهلاً كبيراً لدى الجمهـور الغربي بالحقائق الأساسيـة التـي انبنى عليهـا الصـراع في المنطقة، فضلاً عـن تفاصيله الكثـيرة، وهو ما يتطلـب، جهوداً مكثفة ومستمرة من وسائل الإعـلام والنخب في المنطقة، وحلقات المفكّرين والأكاديميين والدبلوماسيين لتوضيحه وإيصال حقيقته للجمهور الغربي.

خلاصـات وتوصيـات:

مـن المهم بمـكان إدراك طبيعـة المواجهة الإعلاميـة الحاصلة في العـالم، فثمة حرب يومية تُخاض في وسائل الإعلام العالمية ضد المقاومة والشعوب المستضعفة، وضد مناطقنا العربيـة والإسلاميـة، إنها حرب يومية مستمـرة ومكثفة تديرها مراكـز أبحاث وتخطيط ودراسات، ومراكز دعاية تهدف إلى بث الإحباط في صفوف مقاوميها ومناوئيها. إنها بنى حقيقيـة متكاملة عبر القارات، وهي تدرس كل شـاردة وواردة، وتقيّم أداءها وخطواتها في أداء ممنهج ومتكامل.

طبعاً، إن التوصيف المذكور لا يبغي القول: إن هذه الإستراتيجية الإعلامية الاستكبارية لا تقهـر. نعم، إنهـا قوية ومتشعّبة، ولكنها ليست قدراً لا مفر منـه، كما أن إمكانية وفرص مواجهتها وهزيمتها كبيرة أيضاً. ولكن ينبغي العمل بشكل جدي، مخطط ومدروس لتجميع كل الطاقات التي يمكن أن تخدم في اتجاه هزيمة المشروع الإعلامي الاستكباري. وهو مليء

بالثغرات ونقاط الضعف.

لقد قطعنا نصف المسافة، وأكثر من نصف المسافة في هذا الاتجاه، في اتجاه هزيمة المشروع الإعلامي الاستكباري على أرضنا، ولكن يبقى أن نهزم هذا المشروع أيضاً في عقر داره.

لا يهم أبداً الكلام على وسائل الإعلام الرسمية العربية، وعلى وسائل الإعلام الغربية الناطقة باللغة العربية، لقد شبّت أمتنا وجماهير أمتنا عن الطوق، وبلغت سن الرشد الإعلامي، وقد أصبح لديها من الحصانة والمناعة الكثير. إن أمتنا واعية تماماً لما يُحاك ضدها من مؤامرات وهي تحسن التمييز جيداً بين ما يقدّم لها من مواد إعلامية متنوعة وكثيفة، أليس ذلك واضحاً في الإحصاءات واستطلاعات الرأي التي تضع المقاومة في رأس هرم التأييد، وتضع قائدها وسيدها كأول شخصية عربية وإسلامية؟ أليس ذلك واضحاً في فشل قناة الحرّة وأخواتها من القنوات العربية في التأثير بالوعي العربي رغم الضخ المستمر للسموم والفتن؟

إننا بحاجة اليوم إلى تجميع الطاقات الهائلة الموجودة بين ظهراني هذه الأمّة لإسقاط المشروع في أرضه؛ أي في بلد المنشأ، من خلال ضخ الوعي لدى الجماهير الغربية وكل الحركات المقاومة والمناوئة للعولمة، وكل تمظهرات المشروع الاستكباري العالمي الموجودة في أربع رياح الأرض.

إننا بحاجة إلى تجسير الهوة القائمة داخل عالمنا العربي والإسلامي لمد شبكة تواصل حقيقية وجدية على مستوى الإعلام العربي والإسلامي. وكذلك فإن الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى لمدّ الشبكة نفسها من التواصل مع حركات مناهضة الحرب والعولمة في أوروبا وأميركا اللاتينية والقارة الهندية. إن وعي الجمهور الغربي لما تقوم به حكومات بلادها من انتهاكات لحقوق الشعوب وخرقها للمواثيق والمعاهدات الدولية هو عنصر حاسم في معركة الوعي لمجريات الواقع، إن الجماهير الغربية هي في موقع بالغ الأهمية والحساسة لاتخاذ إجراءات وقرارات تسقط حكومات وتأتي بأخرى، أليس هذا الذي جرى مع طوني بلير وحكومته بسبب موقفه من حرب تموز ٢٠٠٦، ودعمه لإسرائيل، ومنعه من إمكانية التوصّل إلى وقف لإطلاق النار، وإنهاء العدوان في الأسبوعين الأولين من العدوان.

أجد من المناسب في هذا المجال أن أتقدّم بجملة اقتراحات عملية تفيد في هذا الاتجاه:

١ - تعزيز الإعلام الإلكتروني والمواقع المتنوّعة التي تقدّم المعلومات الصحيحة حول

مجريـات الأمور في منطقتنا، ونقدّم وجهة نظرنا إزاءها باللغات الأجنبية سيّما الإنكليزية منها والأسبانية والفرنسية وغيرها.

٢ـ اجتذاب رؤوس الأموال واستثمارها في قنوات فضائية تبث أفلاماً وثائقية وفلاشات، توضح حقيقة ما يجري في منطقتنا.

٣ـ إنشـاء مراكز أبحاث ودراسات تُعنى بمراقبـة الإعلام الأجنبي سيّما الأميركي منه والصهيوني، وفضحه بالحقائق والأرقام والإحصاءات الدقيقة.

٤ـ ترسيخ المفاهيم والمصطلحات الحقيقية من خلال إعداد قاموس يعرّف برأي العرب والمسلمـين وحـركات المقاومة حيـال العديد من القضايـا التي يستغلهـا الصهاينة لتشويه سمعتنا، مثل الموقف من المرأة ومعاداته السامية وما إلى ذلك.

٥ـ إن لـدى الأمّـة العربيـة والإسلاميـة رصيـداً هائـلاً من خـلال الجاليـات العربية والإسلامية في كل أنحاء العالم، من المفيد جداً التواصل مع هذه الجاليات ورفدها ببرامج متكاملة لكيفية التعاطي مع الجمهور الغربي واستثمار هذا الرأسمال البالغ الأهمية.

٦ـ إعداد جيل كامل من المتحدّثين باللغات الأجنبية للتحدّث مع وسائل الإعلام الغربية، أو للانتشار وتبيان حقيقة المواقف على مستوى العلاقات الفردية والأهلية.

٧ـ الاستفـادة مـن الحلقـات الأكاديمية وطـلاب الجامعات في هذا المجـال كي يكونوا سفراء للقضية.

٨ـ الاستفـادة من البعثات الدبلوماسية العربية والإسلامية المتعاطفة، وتعميم الرسالة نفسها المطلوب إيصالها إلى الغرب.

٩ـ تشكيل جسم قانوني من قضاة ومحامين يستهدف رفع دعاوى ومتابعتها أمام الجهات القانونية المعنية بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي وفي أماكن عديدة من العالم، لتجريم وإدانة مجرمي الحرب أمثال بوش وبلير وشارون وأولمرت وغيرهم...

١٠ـ إن التركيز على العلاقات مع الغرب على المستوى الجماهيري الشعبي وعلى مستوى المنظمـات الأهلية غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان، ومن خلال الجامعات والبعثات الطلابيـة، وتأمين زيارات متبادلـة، وإقامة ورش عمل مشتركة، وتأمين سبل تواصل إعلام بديلـة هو الجـواب على تحديـات التعتيم والتشويـه الإعلاميين، وهو الـردّ على المحاولات الحكومية لتكميم الأفواه والتضليل القائمَين على تحوير الحقائق والتلاعب بالعقول.

الإسلاميون في مصر
وإشكاليات العمل الأهلي
دراسة في الخبرة المصرية

أ. هشام جعفر[1]

يكتسب هذا الموضوع أهمية من اعتبارات عدة أهمها:

١ـ مفهوم «المجتمع المدني» كمفاهيم أخرى كثيرة، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، والبيئة... أصبح منظوراً متكاملاً أو أيدلوجية جزئية (باعتبار الأيديولوجيات الشاملة، سقطت إلى حد كبير مع سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة) وهو منظور يتم النظر منه، وتقويم كل فعاليات السلوك الإنساني عبره؛ حيث يُنظر من خلاله إلى التاريخ: تاريخ المجتمعات والحضارات وواقع هذه التجمّعات وآمالها المستقبلية، ولا يقتصر النظر والتقويم بالطبع على النظر السياسي، بل يتم التطرق إلى القيم الثقافية والاجتماعية الموروثة والسائدة في علاقاتها مع المجتمع المدني.

إن مفهوم «المجتمع المدني» وما ارتبط به من مفاهيم قد اكتسب ذيوعاً وانتشاراً في السياق الثقافي والسياسي العربي، وانتقل من مجرّد مفهوم علمي إلى شعار، ثم تحوّل الشعار إلى قيمة مرجعية في حد ذاته، يستخدمها البعض بدلالات ومعانٍ معينة، تمثل في أحيان كثيرة رؤيته هو لهذه الدلالات وتلك المعاني والمضامين، وقد جعلها هؤلاء معياراً لتحديد الموقف وإطلاق الأوصاف على القوى السياسية والقيم الثقافية والاجتماعية القائمة أو الموروثة.

٢ـ العمل الإسلامي في جوهره عمل أهلي، نشأة وممارسة واستمراراً.

فلقد نشأ العمل الإسلامي ونشط في القرن العشرين؛ لمواجهة التحدي الذي واجه

---

(١) رئيس تحرير إسلام أون لاين.نت (الموقع العربي).

الجماعة المسلمة والمتمثل في:

١- القابلية للاستعمار التي تمثلت في معالجة عوامل النهوض الداخلي.

٢- الاقتحام الغربي سياسياً واقتصادياً وفكرياً، ويقصد به غزو النسق العلماني الحداثي الغربي الذي يريد أن يذهب بالإطار المرجعي الإسلامي لمجتمعاتنا تماماً، وما ينتج عن ذلك من ازدواجية في الأطر المرجعية، بين الأطر المرجعية الإسلامية، والمرجعية الغربية في المؤسسات والنظم والأفكار.

إن تفاعل العمل الإسلامي (فكراً وحركة) قديم مع مسائل العمل الأهلي منذ أن نشأت حركة الجمعيات الأهلية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلّا أن الإدراك النظري والعملي لأهمية العمل الأهلي لم يظهر إلّا أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حين تم تدشينه في الخطاب العربي المعاصر، ثم راج في أوائل التسعينيات بشكل متصاعد، وكان إدراك الأهمية من قبل الإسلاميين نتاج أسباب متعددة،أبرزها:

- التفاعل مع حركة الأفكار المطروحة وإلحاحها على الساحة العامة.

- تطور الإدراك بالممارسة، سواء النظرية كما في حالة مدرسة العلوم السياسية من منظور إسلامي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، أم الممارسة العملية التي تصاعدت منذ منتصف الثمانينيات في النقابات المهنية في مصر.

- حالة الانسداد السياسي التي بات يعاني منها العمل الإسلامي منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، والتي أدّت ببعض فصائل الإسلاميين ومنظّريهم إلى إعادة التفكير في تضخم المكوّن السياسي من مكوّنات العمل الإسلامي، وبدء التفكير في أهمية الانتقال إلى العمل الأهلي، وقد صاحب ذلك تنظير فكري لهذا العمل، سواء على مستوى الأصول المنزلة (قرآن وسنة)، أم فيما يخص إعادة قراءة الخبرة التاريخية للأمة، أم حتى ممارسات الإسلاميين في تاريخهم الحديث منذ حركة الإخوان ١٩٢٨م، مروراً بتقويم تجاربهم المعاصرة في مصر وتونس والجزائر.

٣- في النقطتين السابقتين تعرّضت إلى ما يخص العمل الأهلي وما يتعلق بالإسلاميين، أما ما يخص تفاعل الاثنين معاً، فإنّي أتصور أن مستقبل الاثنين رهن بإقامة علاقة صحية بينهما؛ فقوة المجتمع المدني أو العمل الأهلي في مصر تظل رهناً بقدرة الإسلاميين (باعتبارهم أحد أهم القوى الفاعلة في مصر) على تقديم ممارسة عملية، وإسهام نظري

يعالج إشكاليات العمل الأهلي وقضاياه من قبيل:

- العمل الأهلي ومشكل العلاقة مع الدولة.

- العمل الأهلي ومشكل التفاعل مع الخارج.

- تمويل العمل الأهلي.

أما في تأثير العمل الأهلي على الإسلاميين، فإنّه قد يؤدي إلى إعادة اكتشاف الإسلاميين لذاتهم، باعتبارهم حركاتٍ أهلية تسعى للتغيير الثقافي والقيمي في المجتمع، أكبر من كونهم حركات سياسية فقط تسعى لاعتلاء مكامن اتخاذ القرار في السلطة العليا في المجتمع. إن إعادة اكتشاف الذات وتعريف النفس من شأنه - طفيما أتصور- أن يخفف من حدة الصدام بين الإسلاميين والسلطات السياسية في بلدانهم، بل قد يؤدي إلى إدماج واندماج الإسلاميين في المجتمع والنظام السياسي معاً.

وفي هذا المحور تُثار إشكاليات من قبيل:

- تعريف المجتمع المدني وبيان مقوّماته.

- طبيعة المنظمة أو المؤسّسة الأهلية.

- العمل الأهلي بين التوظيفين: السياسي والحركي (أي لصالح الحركة) أم التوظيف لصالح بناء الأمة.

وعلى هذا فإنّ الإشكاليات التي تسعى الورقة لمعالجتها هي:

- الإسلاميون وتعريف «المجتمع المدني».
- مدى إدراك الإسلاميين لطبيعة المؤسسة الأهلية.
- الإسلاميون ومشكل علاقة الدولة بالعمل الأهلي في مصر.
- الإسلاميون وتوظيف العمل الأهلي.
- الإسلاميون ومشكل تفاعل العمل الأهلي مع الخارج.
- الإسلاميون ومشكل تمويل العمل الأهلي.

ولا تقتصر الورقة في معالجتها على رصد أو بيان طبيعة العلاقة بين الإسلاميين

وإشكاليات العمل الأهلي في مصر، ولكنها تحاول تقديم رؤية يمكن بها تجاوز بعض هذه الإشكاليات، وأعتقد أن المشاركين في هذا المؤتمر ستكون لهم رؤاهم التي قد تقترب أو تبتعد عن بعض ما تطرحه هذه الورقة، ويظل في كلٍّ خير للوطن ولمصر الحبيبة.

أولاً: الإسلاميون وإعادة التفكير في مفهوم «المجتمع المدني»:

١ ـ في المفهوم:

«المجتمع المدني ـ العمل الأهلي ـ القطاع الثالث ـ القطاع غير الربحي ـ القطاع التطوعي ـ القطاع غير الرسمي ـ القطاع غير الحكومي...».

هذه مجرّد أمثلة للمفاهيم المستخدمة في الدراسات والأبحاث والمقالات (الأدبيات) العربية التي تتعرض للعمل الأهلي. وهذا الاستخدام الكثيف للمفاهيم لا يمثل فقط تهاوناً واستسهالاً في التعامل مع قضية المفاهيم والمصطلحات التي تجعل البعض ينتقل من مفهوم لآخر في الدراسة الواحدة دون أن يُعنى ببيان الفروق بين هذه الاستخدامات المتعددة، ولكن يعني في نفس الوقت أن المفهوم ـ باعتباره تصوراً وإدراكاً في الذهن ـ لم يتحول بعد إلى مصطلح ـ ما تعارف عليه أهل فن معيّن ـ تم الاستقرار أو الاتفاق على تحديد دلالته.

وهذا الأمر له تداعياته في هذا المجال البحثي الجديد نسبياً:

١ ـ **حيث يلاحظ وجود اضطراب شديد في تحديد ماصدقات** هذا المفهوم أي تلك التي تدخل فيه والتي تشذ عنه، فالبعض يُدخل «الأحزاب السياسية» ضمن مفردات المجتمع المدني، وفي نفس الوقت يخرج منه «النقابات العمالية» دون سبب واضح. فتنظيمات المجتمع المدني تشمل وفقاً لهذه التعريفات كلاً من: الجمعيات، والروابط، والنقابات المهنية، والأحزاب، والأندية، والتعاونيات.

وهذا الاضطراب لا يجد سنده فقط في جدة هذا المجال البحثي في الدراسات السياسية والاجتماعية العربية، ولكنه يعود في بعض جوانبه إلى ازدواجية واضطراب الواقع القائم بصورة جعلت منه طبقات متجاورة ومتداخلة، ولكنها غير ممتزجة امتزاجاً كاملاً، فالنقابات المهنية في مصر ـ على سبيل المثال ـ يمكن أن تدخل ضمن مفردات «المجتمع المدني» من وجه، وتخرج عنه من وجه آخر، فالإلزام في العضوية شرط من شروط ممارسة المهنة، وهذا ينافي مقوم الطوعية باعتباره أحد أهم مقوّمات تعريف «المجتمع المدني»،

ولكن ما تزال النقابات. وفقاً لأحد تعريفات «المجتمع المدني» كذلك - مؤسّسات وسيطة «تملأ المجال العام بين المؤسسات الإرثية ومؤسسات الدولة لتحقيق مصالح أفرادها».

٢ ـ وهذا الاضطراب لم يؤثّر فقط على تحديد مصدقات المفهوم، ولكنه امتد ليشمل أيضاً **مقوّمات المفهوم**، فالبعض يجعل «للمجتمع المدني» ثلاث مقوّمات، هي: الفعل الإرادي الحر، والتنظيم الجماعي، وركناً أخلاقياً سلوكياً ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، ويضيف البعض الآخر إلى هذه المقوّمات عدم استهداف الربح. وقد اتخذ البعض من المدخل القانوني سبيلاً لتحديد مقوّمات أو ملامح المفهوم، فالمنظّمة غير الحكومية - وفقاً لتعريف المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة في قراره الصادر رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٠ - «هي تلك المنظمة التي لا تنشأ عن طريق اتفاق فيما بين عدد من الحكومات».

إن هذا الاضطراب في تحديد مقوّمات المفهوم كانت له تداعياته على بعض الدراسات التي تناولت الواقع العربي بالدراسة والتحليل:

١/٢ - فعلى الرغم من وجود اتفاق بين عدد من الدراسات على استبعاد التنظيمات الإرثية أو العائلية والقبلية من المجتمع المدني باعتبارها منظمات لا يملك الفرد خياراً في الانضمام إليها من عدمه، إلّا أنه نظراً لفعالية هذه التنظيمات في بعض البلدان العربية فإنّ هذا دفع هؤلاء دفعاً إلى التطرق إلى دور «التنظيمات التقليدية في زي حديث» في بناء المجتمع المدني، حين جعلوا لهذه التنظيمات دوراً هاماً في حماية كلٍّ من المجتمع المدني والدولة على السواء، ولكنه على الرغم من ذلك لم يعترف بها داخل مفردات المجتمع المدني.

٢/٢ ـ على الرغم من محاولة بعض الباحثين التعديل أو الحوار مع المفاهيم والاقترابات المنهاجية الغربية «الأمريكية أساساً» المتعلقة بهذه الظاهرة لتتواءم مع دراسة الواقع العربي، إلّا أنه يلاحظ من تتبع الدراسات المختلفة لهذا الموضوع أن الاهتمام قد تركّز على نفس الموضوعات والقضايا البحثية التي تهتم بها وتطرحها الدراسات الغربية مثل: المرأة - المنظمات الرقابية - منظمات التنمية...، ولم تحظَ المؤسسات أو التنظيمات الموروثة بالاهتمام؛ سواء اتخذت شكل التعبير عن دوائر انتماء فرعية مثل الطرق الصوفية، أو أخذت شكل المؤسّسة الوظيفية مثل «الأوقاف»، وانصب الاهتمام في هذا المجال على دراسة علاقة الحركة الإسلامية بمؤسّسات المجتمع المدني، وهذا استثناء يؤكّد الملاحظة

ولا ينفيها.

٣ ــ يلاحظ أن معظم التعريفات المقدّمة للظاهرة هي **تعريفات سلبية**، بمعنى أنها تقدّم المفهوم في علاقته بمفاهيم أخرى أكثر استقراراً وتبلوراً لمقوّماتها وتحديداً لدلالتها وبياناً لما صدقاتها:

- **فمفهوم القطاع الثالث**، هو لتمييز القطاع الأهلي عن كلٍّ من القطاعين الخاص والحكومي.

- **والقطاع التطوعي** هو القطاع غير المستهدف للربح، وهو أحد المقوّمات التي تميّز العمل الأهلي، ولكن تظل مشكلة هذا المصطلح أنه مع نمو هذا القطاع، وخاصة في منظماته الكبيرة أصبح المحترفون فيه يمثلون الأكثرية، وفي العالم الثالث والعالمين العربي والإسلامي أصبحت هذه الظاهرة - ظاهرة المحترفين - ملفتة ضمن المنظمات الحديثة أو العمل الأهلي الجديد، حين تتزايد الفئات أو النخب التي تحترف العمل في هذه المؤسسات.

- **القطاع غير الرسمي وغير الحكومي**، ويقصد به تمييزه عن القطاع الرسمي الحكومي، إلّا أنه نتيجة التداخل بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في العالم الثالث جعلت البعض يطلق على بعض المنظمات الأهلية لفظ المنظمات غير الحكومية «GANGOS»، ناهيك عن الغموض الذي يحيط بالمفهومين، فالقطاع الأهلي يضم كل ما هو «غير حكومي» و«غير رسمي»، إلّا أن كل ما هو غير حكومي وغير رسمي يتسع اتساعاً شديداً ليشمل - ضمن ما يشمل - «القطاع الخاص» الذي يتعاظم دوره وتزداد فعاليته في ظل تقلص مساحة وحجم دور الدولة.

ولعل السبب الكامن وراء تحديد المصطلحات بالنفي «غير الحكومي - غير الرسمي» وليس الإثبات، يعود في جزء كبير منه إلى اتساع حجم ومساحة دور الحكومة في البلدان الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما في الدول النامية في الستينات عقب الاستقلال عن الاستعمار، وقد استمر هذا الحجم المتضخّم للحكومات حتى أوائل التسعينات من هذا القرن في البلدان الصناعية المتقدّمة.

وإذا كان الغموض الذي يتلبّس بمفهومَي المنظمات غير الحكومية وغير الرسمية يتأتى من اتساع مجال غير الحكومي فإنّه يتأتى أيضاً من الغموض الذي يحيط بمفهوم «الحكومة»؛ إذ في أحيان كثيرة يستخدم تعبير الحكومة بصور مختلفة في السياقات

المختلفـة، فهذا المصطلـح يمكن أن يعني عمليـة الحكم؛ أي ممارسـة السلطة، ويمكن أن يعنـي وجود تلـك العملية في حالة وجود «حكم منظم»، وأخـيراً: يمكن أن يشير الاصطلاح إلى الطريقة أو الأسلوب أو النظام المستخدم للحكم في المجتمع، أي هيكل وترتيب المناصب وكيفية تداخلها، وكيفية ارتباطها بالمحكومين، إلّا أن الأخطر أن الاستعمال الدارج يستخدم مصطلحَي الدولة والحكومة على أنهما مترادفان.

لقد كان هذا الاضطراب والغموض ـ الذي استطردت في بيان لبعض ملامحه ـ له تأثير في إدراك الإسلاميين وتعاملهم مع مفهوم «المجتمع المدني»؛ فالفكر الإسلامي تلقى مفهوم المجتمع المدني كمفهوم وافد إما بالإنكار بدعوى خصوصيته التاريخية واستتباعاته الفكرية والعمليـة من مفاهيم وأجندة عمل ترتبط به، أو بزعم وجوده بالفعل في الخبرة الإسلامية بمسمّيات مختلفة، ثم تطورت الرؤى المختلفة لكلا الموقفين سواء بفعل إلحاح خطاب المجتمع المـدني وظهور عدد مـن الفعاليات والأنّشطة تحت مظلته، أم محـاولات استثماره إسلامياً باعتبـاره مفهوماً يقع في جزء منه في دائرة المشـترك الإنساني، وأصبحت التوجهات تتجه نحـو طـرح مضمون محدد للمفهوم والمفاهيـم المرتبطة به ودلالاتها مثـل: العمل الطوعي، العمـل الخـيري، مؤسّسات الأمة، العمل الأهلـي، بالإضافة إلى تصـور الامتداد التاريخي للمفهوم والتساؤل حول مدى معرفة المجتمعات الإسلامية مجتمعاً مدنياً؟ وكيف نما وتطور وما مقوّمات فعاليته؟ وما أسباب تدهوره؟ وهل كان للدولة دور في هذا؟ وما الإطار القيمي الحاكم له؟ وما أخطاء الممارسة التي أودت به؟

هـذا على المستوى النظري، أما علـى المستوى العملي والممارسة فقد أصاب الإسلاميين اضطراب شديد في التعامل مع مؤسساته، حين ركّزوا أنشطتهم أساساً في المؤسّسات الحديثة مـن مؤسّسات المجتمع المـدني الجمعيات والنقابـات وأهملوا المؤسّسـات الموروثة (الطرق الصوفيـة، العائلة، المسجد، الأوقاف)؛ بل نظـروا إلى الأخيرة بعين الشك والريبة، وجرى بينهـم وبين بعض هذه المؤسسات صراع (الطرق الصوفية)، ولعب الانتقال إلى المؤسّسات الحديثة (النقابات المهنية) دوراً في تفريغ بعض المؤسّسات الموروثة من فعاليتها، حين انتقل الجيـل الوسيط في جماعة الإخوان من العمل في المسجد في السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى العمـل في النقابات المهنيـة في منتصف الثمانينيات، ولم يستطـع هذا الجيل أن يرجع مـرة أخـرى للعمل في المساجد بعد أن أُقصي من النقابـات المهنية في أوائل التسعينات، بل وجدنـا من بعض الإسلاميين من يدين العصبية العائلية والمؤسّسات التراحمية في المجتمع

على الرغم من أن إضعافها يؤدي إلى تغوّل الدولة.

إن هـذا الاضطـراب والغموض الذي أصـاب إدراك الإسلاميـين وتعاملهم مع المجتمع المـدني، ينقلنا إلى ضرورة تعريـف المفهوم وبيان مقوّماته من علـى أرضية نظرية وفكرية مستقلة عن الأرضية الغربية، ولكنها متفاعلة معها.

٢ـ التعريف وبيان المقومات:

تنظيمـات المجتمـع الأهلـي ـ عنـدي ـ هــي: «تكوينـات مؤسّسية وسيطـة بين الجماعة العامــة التي تقوم الدولة على أساسها وبين الأفراد، وهذه الأبنية التنظيمية يقيمها الأفراد والجماعـات طوعـاً بإرادتهم، أو يجدون أنفسهم مقيمين لها بالانـدراج فيها مما هو قائم منحدر أو موروث من الماضي بتقاليد التجمع وأعرافه».

وعلى هذا فإنّ مقوّمات المفهوم هي:

١/٢ـ تكويـن مؤسسـي يمثل هيـكلاً تنظيمياً لجماعـة بشرية يربطهـا نوع تقارب مشترك، وهذا التكوين المؤسّسي من شأنه أن يوجد ذاتاً جماعية بجوار الذات الفردية لكل مـن مكوّناتها، وهي تقوم علـى أساس تكوين فكري متجانس قـادر على تحقيق هذه الذات الجماعيـة، وعلـى قيامها في نفوس الأفـراد بجوار الذات الفردية لـكل منهم، وهي تتوخى تحقيـق أهداف مشتركة؛ سـواء لهذا الجمـع المؤسّس نفسه أم لجماعة كـبرى تشمل هذه الجماعة الفردية.

والتكوينات المؤسسية تجري لجماعات يربط بينها أصل مشترك أو مصلحة مشتركة أو هدف مشترك لتحقيق غاية معيّنة، وينشأ لها نوع تنظيم يستدعي حركتها، لتحقيق أهداف متعـارف عليهـا، والمصالح المشتركة لا تعنـي المصالح المادية التي تنصـرف إلى الجوانب الاقتصاديـة وحدها، إنما تعنـي ما يشمل ذلك ويشمل مصالـح التواجد المعنوي الآتي عن اختيـار مذهبـي أو ثقافي، والذي يتمثـل في الدعوات المختلفة، والأصـل المشترك لقوم وفق تصنيفـات شتى منها الأصل الأسري والقبلـي والعرقي، والتكوين اللغوي الواحد، والتكوين المذهبي أو الديني والثقافي العام، والتكوين الإقليمي الجغرافي من قرية أو حيٍّ أو مدينة أو قطر أو نحو ذلك.

ويحسـن التأكيد قبل أن نترك هذا المقوم علـى أن شرعية الوجود المؤسّسي لما يعبر عن جماعة، ما إنما يجري بصياغة شعبية أهلية بقواعد استقرت في الضمير الجمعي، وانتقلت

من ناس إلى ناس بالتقبل الشعبي العامّ، وذلك على خلاف الوجود المؤسّسي الذي يجري في الأزمنة الحديثة، والذي يجري بقوانين مكتوبة تصدرها الدولة المركزية مما يكفل لسلطة هذه الدولة التدخل المستمر وإلحاق هذه المؤسسات الشعبية بها، عن طريق وضع النظم والتحكم في الإجراءات ورقابتها.

٢/٢ـ **الطوعية**: هذه الأبنية التنظيمية يقيمها الناس أفراداً وجماعات طوعاً وبإرادتهم، أو يجدون أنفسهم منتمين لها بالاندراج فيما هو قائم منحدر من الماضي بتقاليد التجمّع وأعرافه، المهم أن الجانب الطوعي هو أساس التكوّن والبقاء، لذلك فهي دائماً تنظم أوضاع جماعات ذات مصالح مشتركة أو ذات هوية مشتركة وشعور بالانتماء الجماعي.

٢/٣ـ **عدم الربح**، فهذه التنظيمات المؤسّسية تنشأ من جماعات يربط بينها أصل مشترك أو هدف مشترك أو مصلحة مشتركة ليس من بينها تحقيق الربح المادي.

٢/٤ـ وهذه التكوينات المؤسسية تنشغل بالسياسة، **ولكنها لا تشتغل بها**، فهي لا تستهدف اعتلاء سلطة الدولة، أي الهيمنة على المؤسسة المعبّرة عن الجماعة العليا في المجتمع والمنظمة لشؤونها العامة، وهذا المقوّم يسمح لنا بإخراج الأحزاب أو الجماعات السياسية التي تطرح نفسها بديلاً للسلطة القائمة.

تنظيمات المجتمع الأهلي ـ إذن ـ مؤسّسات وسيطة تعبر في جوهرها عن دوائر انتماء فرعية قائمة في المجتمع، وهذا من شأنه أن يجعل مصالح أفرادها حاضرة دائماً، كما يسمح لنا بأن نُدخل المؤسسات الإرثية أو القرابية أو ما أطلق عليه المؤسسات التراحمية من ضمن مؤسسات المجتمع الأهلي.

إن التعريف السابق أيضاً من شأنه أن يدخل في مجال الدراسة مؤسسات لم تكتسب وجوداً رسمياً أو قانونياً على الرغم من وجودها الواقعي؛ مثل: جماعة التبليغ والدعوة والطرق الصوفية التي لا يعترف لها النظام القانوني بالوجود الرسمي.

٣ـ طبيعة المنظمة أو المؤسّسة الأهلية:

في هذه النقطة يحسن التمييز بين تصنيفات مختلفة يمكن أن تتوزع عليها المؤسّسات والمنظمات الأهلية، وما يحسن التأكيد عليه أن التصنيف ليس بغرض تسهيل الدراسة أو البحث، ولكن مقصده الأساسي هو بناء منهج للنظر والتعامل مع المؤسسات الأهلية؛

خاصــة أن واقــع العمل الأهلي في العالم العربي شديد التباين والتداخل بين الحكومي وغير الحكومي، والموروث والوافد، والمحلي والعالمي... إلخ...

٣/١ المؤسّسات الأهلية بين التنظيم الغائي والتعبير عن دوائر انتماء:

يحســن التمييز بين منظمات تعبّر عن وجود جماعي قائــم في المجتمع أي نشأت تعبيراً عن دوائر انتماء فرعيــة، وهي تتشكل لتنظيم هذا الوجود الجماعي وتنسّق نشاطه وتريده وعيــاً بتكوينه الجماعي، وتعبّر عن احتياج لديــه لاعتراف الجماعة الأكبر بوجوده وحقوقه بما يتناسب مع حجمه وحاجته.

وهنا مدخل منهجي هام يجب أن نعرض له هنا وهو مدى تعبير المؤسسة عن دائرة من دوائــر الانتماء الفرعي، وعلاقة هذا الانتمــاء الفرعي بالدوائر الفرعية الأخرى وبالدوائر الأساسية، فقد تتقدم دائرة انتماء فرعية على دائرة أخرى فرعية أو دائرة انتماء أساسية، وقــد تتآكل بعض الدوائر الأساسية لصالح دوائر فرعية أو لغير صالح دوائر فرعية، وهنا يحسن التنبيه إلى الظروف التي تنتج هذا التفكيك في ظل ما يجري من عمليات وسياسات «عولمية».

والنوعيــة السابقة من المنظمــات تختلف عن تلك التي تنشأ لهدف غائي يراد تحقيقه، فهذه الهيئات قد ينشئها أفراد بجهود واعية لطلائع في العمل، وينشطون بوضع برامج تمثل أهدافاً لمــن اكتشفوا احتياج مجتمعاتهم له، وينشطون بدعوات يتجمّع حولها أفراد آخرون لتقديم ذات النوع من النشاط وإشاعته في المجتمع.

هــذا التمييز بين النوعــين يسمح لنا بمعالجة مشكل برز بشــكل كبير في الجدل الدائر حــول عمل المؤسّســات الأهلية وهو مشكل الاختراق الخارجي للعمــل الأهلي الوطني، وعلى مــا يبدو ــ كما يرى المستشار طــارق البشري في حوار جــرى معه حول الموضوع ــ أن النوع الأول (المعبّر عن دوائر انتماء) أكثر مناعة في مواجهة الخارج ،وذلك لأنّ مصالح أعضائه وأفراده أكثر حضوراً مما يفرض ضرورة مراعاتها من القائمين على مكامن اتخاذ القرار في هذه التنظيمات.

٣/٢ المؤسســات الأهليــة بين الموروث والوافــد:

كمــا يحسن التمييز بين نوعيّين من المؤسّســات الأهلية أحدها موروثة والأخرى وافدة؛ المؤسّسات الوافدة عن التشكيل الحضاري الغربي أساساً أواخر القرن التاسع عشر وأوائل

القرن العشرين لم تمثل معنىً عميقاً بالمضمون الاجتماعي والثقافي ـ في نفوس أصحابها وجمهورها ؛ إذ لا يشعر الجمهور ـ حتى الآن ـ بانتماء حقيقي لها بخلاف المؤسّسات الموروثة مثل المسجد والطرق الصوفية إذ ما تزال للمؤسّسات الأخيرة شبكة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والرمزية ما يمكن تفعيله في نفوس جمهورها وأتباعها.

المؤسّسات أو التنظيمات الموروثة كانت سابقة من حيث النشأة والوجود على «الدولة القطرية» المركزية الحديثة، لذا فإنّها في أحيان كثيرة لا ترى نفسها إلّا في امتداد عبر قومي على الرغم من أن قوانين الدولة القطرية المركزية الحديثة تحكم حركتها؛ فالطرق الصوفية على سبيل المثال تأخذ تفاعلاتها عبر القومية أشكالاً وصيغاً عديدة لا تعترف في أحيان كثيرة بحدود الدولة القطرية التي تنظم شؤونها.

وهذا التمييز يطرح قضايا وموضوعات بالغة الأهمية تدور أساساً حول نظر جمهور كل مؤسّسة أهلية لمؤسّسته، فبيان ملامح هذا الإدراك من شأنه أن يساعدنا على تجذير العمل الأهلي في التربة الثقافية والاجتماعية للناس بما يقوّيه ويجعل له وجوداً مستقلاً.

كما أن عمل الإسلاميين في مؤسسة موروثة يختلف بلا شك عن عملهم في مؤسسة وافدة من جهة الأدوار والوظائف المنوط بهم أداؤها، المؤسّسة الموروثة تحتاج إلى بعث وإحياء وتجديد من خلال إدراك واع لشبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تملكها، أما المؤسّسة الوافدة فهي لم تكتسب معنى عميقاً في نفوس أعضائها؛ ولذا فإنّ العمل فيها وبها يستدعي أولاً اكتسابها لهذا المعنى العميق في نفوس أتباعها قبل التحرّك بها ومنها لأداء أدوار ووظائف معينة.

٣/٣ المؤسسة الأهلية بين القديم والجديد:

كما يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى العمل الأهلي في ثوبه الجديد (الذي تحرّك أساساً من خلال الجمعيات الأهلية والشركات المدنية) والذي يجب تمييزه عن الجمعيات الأهلية التقليدية، فالأول أكثر وعياً بالتطورات العالمية الجارية للعمل الأهلي من الثاني؛ لأنّه نشأ في إطار التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التي دفعت بهذا النوع من العمل، وخاصة أن النخبة الجديدة التي تعمل في القطاع تدرك هذه التحولات الدولية بعمق لأنّها نخبة نشأ الكثير منها متفاعلاً مع الأبعاد الدولية.

في هذا السياق تثار العديد من القضايا النظرية والعملية في آن من قبيل:

- التوطين، أي توطين العمل الأهلي في سياق ثقافي واجتماعي مختلف.

- أجندة العمل، أي أولويات واهتمامات العمل الأهلي.

- التمويل: أي مصادر تمويل العمل الأهلي وتأثيراته.

- نخب العمل الأهلي: أي طبيعة الأصول الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب العاملة في مجال العمل الأهلي.

هذه القضايا النظرية/ العملية مّردها أو مبعثها ضرورة التمييز بين عمل أهلي قديم، وآخر جديد، ولا يعني استخدام لفظي القديم والجديد هنا أي تضمينات قيمية أو تقويمية، وإنما هي ألفاظ لوصف ظاهرة شديدة التعقيد لم تستكمل ملامحها النهائية بعد، ولكنها آخذة في التشكّل، إلّا أن جريانها وتشكلها لا يمنعنا من التمييز في إطارها بين: عمل أهلي قديم وآخر جديد لكل منهما أجندة عمله، ومصادر تمويله، ونخبته العاملة فيه أو القائمة على مكامن اتخاذ القرار فيه، بالإضافة إلى شبكة تفاعلاته عبر القومية التي لها تأثيرها على علاقة نخبته بالدولة.

إلّا أن الأهم فيه أتصور أن التفاعلات عبر القومية للعمل الأهلي في شقه الجديد ستكون أحد المحددات الأساسية في رسم أو إعادة تحديد علاقة الدولة المصرية بالمجتمع في المستقبل.

ثانياً: الإسلاميون ومشكل علاقة العمل الأهلي بالدولة المصرية:

في علاقة الدولة المصرية بالعمل الأهلي هناك عدد من النقاط التي يجب الوقوف أمامها:

١ ـ الدولة المركزية الحديثة نشأت في واقعنا على أساس «قطري»، والدولة كما هو معروف ذات عناصر مكوّنة، تتعلق بالأقاليم والجماعة السياسية والسلطة، وهذه الدول العربية الإسلامية، ودول آسيا وإفريقيا عامة تحدّدت حدودها الجغرافية لا وفقاً لتحدّد الجماعة السياسية التي تقطن الأرض بجامع رابطة القومية أو رابطة الدين أو رابطة العرق، ولكنها تحدّدت بالحدود الجغرافية التي فرضتها السيطرة الأجنبية السابقة، وهذه الحدود دخل في تحديدها علاقة موازين القوى بين الدول الأجنبية المسيطرة واحتياجات

الدولــة المسيطــرة، وكذلك علاقــة موازين القوى بين حــركات التحرّر الوطنــي والسيطرة الأجنبيــة التي كانت قائمة، بمعنى أن ظرفاً سياسياً هو الذي تحدّد به أمر يتعلق بالجماعة السياسيــة، وهو ما تحكّم في بيان حدود «القطر» الــذي قامت الدولة على أساسه، فلم تعد الدولــة تعكس جامعة سياسية تستند علــى أساس فكري أو فلسفي من رابطة دين أو رابطة قوميــة أو رابطــة عــرق، ولكن وجود الدولــة بفعل الأمر الواقــع قد ولَّد في ذاتــه أمراً واقعاً جديداً صارت الدولة تعمل على تثبيته وبقائه، حتى بعد انتصار حركات الاستقلال بشكلها القطــري الذي حــدث، فصارت الدولة هي أســاس رابطة الولاء والانتمــاء، وليس العكس، صارت الدولة أساس الشعور الذاتي للجماعة، وليس العكس.

من هنــا ظهرت الدولة الحديثة المركزية منعزلة عن الجماعــة مفروضة عليها من علٍ وخارجيــة عنها؛ أي أنها دولة «مفارقة» بالمعنى الفلسفي للفــظ «مفارق» أو مستوردة، وهي منفصلــة عــن الأطر المرجعية السائــدة في المجتمع والمكوّنة للجماعــات البشرية والحاكمة للعلاقات والمعاملات، وصارت مهمتها التبشير بمرجعية جديدة، والأهم من ذلك أن الدولة لم تعــد هــي من الشرعية في المجتمــع، ولكنها صارت هي ذاتها مصــدر الشرعية، ولم تعد محكومــة بشرعية وأطر شرعية مستمدة من نســق فلسفي أو فكر عقدي، وإنما صارت هي الحاكمة للشرعية، وصار القانون ـ من حيث هو إجراءات تصدر بها الأحكام والنظم ـ هو المعــبّر عن الشرعية التي هــي إرادة الدولة، وما تقوله الدولة هو الإطار المرجعي ذاته الذي يخلق القيم، وينشئ نموذج العلاقات، وسيطرت بذلك على الفكر والثقافة وصناعة العقول بدلاً من أن تكون نتاج ذلك.

صــار من الأهــداف الأساسيــة للدولــة المتضمّنة في أدائهــا الوظيفــي أن تؤكد النزعة القطريــة الإقليميــة. وقبــل الدولة المركزية الحديثــة كان يتم رؤية العمــل الأهلي في مصر باعتبــاره جــزءاً من الأمة ككل، أيــاً كان نطاق الأمة ـ عربياً أو إسلاميــاً ـ، ولكن مع تدخل الدولــة المصرية بتنظيم مجــالات العمل الأهلي كافــة، والتي بدأت مــع القوانين المختلفة؛ قوانــين الوقف، وقوانين الجمعيات الأهلية، وقوانين الطرق الصوفية... بدأ العمل يكتسب طابعاً قطرياً، ذلك لأنّ الدولة الحديثة التي جعلت الشرعية من صنعها ومن داخلها لم تكن لتنظر إلى العمل الأهلي عبر القومي إلّا بعين الريبة، لأنّه يجب أن يتم من خلال مؤسساتها المختلفة.

بعبارة أخرى.. فإنّ محدداً هاماً من محدّدات إدراك وفهم وتحليل العمل الأهلي المصري

هو علاقة العمل الأهلي بالدولة، وتطور هذه العلاقة، ويمكن أن نجعل ـ بشكل مبدئي ـ من تدخل الدولة المصرية لتنظيم القطاع الأهلي بمجالاته المختلفة هو الحدَّ الفاصل بين تحول التفاعــلات عبر القومية لتكون منطلقــة من إدراك وتصورات النــاســ ورؤيتهم باعتبارهم جزءاً من الأمة، وبين تفاعلات عبر قومية ألقت القطرية بثقلها عليها.

هــذه الملاحظات العامة في علاقة الدولة المصرية بالعمــل الأهلي عامة وتفاعلاته عبر القوميــة خاصــة لا تعنــي إمكانية التمييز بين فـترات تاريخية ،يكتسب فيهــا العمل الأهلي علاقــة مختلفة مع الدولة تلقــي بظلالها على التفاعل عبر القومي، فالفترة الناصرية التي تمــت فيها مصادرة وتأميم جميع فاعليات العمــل الأهلي لم تَر تفاعلاً عبر قومي يمكن أن يتــم إلّا من خلالها. التفاعل عبر القومي كان يتم عــبر بوابة الحكومات والسلطة القائمة، ولكنه الآن أصبح مباشراً أو يحاول أن يكون مباشراً، ففي السنوات من ١٩٨٨ـ ١٩٩٠ قامت المعونــة الأمريكيــة في مصر بالعمل مع ١٩٧ منظمة في مجال تنمية المجتمع، كما أن اتفاقية ١٩٩١ بــين المعونــة الأمريكية ومصر تضمنــت تنفيذ مشروعات بقيمــة ٢٠ مليون دولار مع المنظمات غير الحكومية.

ولكــن هناك إصراراً مــن الدولة المصرية على أن تظل تفاعــلات العمل الأهلي تتمّ من خلالها وعبر مؤسّساتها، وهي تسعى لتنظيم العمل الأهلي وفقاً لهذا التوجه، وقد برز ذلك واضحــاً في قانون الجمعيات الأهلية المحكوم بعــدم دستوريته، وفي علاقة الدولة بمنظمات حقــوق الإنسان المصرية في الفترة الأخــيرة، بالإضافة إلى تجربة الإسلاميين في النقابات المهنيــة، ففي هــذه الأمثلة كان هناك إصــرار من الدولة على أن تظلــل شرعيتها القانونية والإجرائيــة جميع هذه التفاعلات، وفي حالة الفشل في مد هذه المظلة على النشاط الأهلي، فــإنّ البديــل المطروح هــو استخــدام الأدوات القمعيــة في مواجهته «حالــة الإسلاميين في النقابات ـ حافظ أبو سعدة في منظمات حقوق الإنسان».

كما أن بروز نمط التفاعلات المباشرة بين العمل الأهلي المصري مع الخارج فرَض على الدولــة المصرية التحايل على ،والتكيف مع الضغوط التــي يستخدمها بعض أطراف العمل الأهلــي في مواجهة إجراءات قمعية من قبل الدولة، وبالمناسبة.. فنمط التحايل المشار إليه هــو المرشح أن يحكم علاقة الدولة المصريــة في المستقبل بالمنظمات الأهلية كثيفة التفاعل عــبر القومي، وهذا النمط يتخــذ أشكالاً متعددة، مثل إنشاء منظمــات أهلية تكون نخبتها مواليــة للجهاز الحكومي، وتقوم بتلقــي التمويل الخارجي المتاح، وإبــراز الإصغاء والحوار

مـع فاعليات العمـل الأهلي، ولكن تظل التوجهات السلطوية قائمـة «حالة قانون الجمعيات المحكوم بعدم دستوريته».

وتظل المعضلة التي تواجهها الدولة والعمل الأهلي معاً أن الدولة المصرية الآن تتآكل إزاء الخـارج، وتنسحـب عن أداء كثير من المهام والأدوار والوظائـف التي كانت تضطلع بها من قبـل، كمـا أن القوى المهيمنة في النظام الدولي تحاول أن تحيط الدولة المصرية بعمل أهلي من جنسها وطبيعتها، ويظل العمل الأهلي «الوطني» - إن صح التعبير - الذي كان يمكن أن يمـلأ الفراغ النـاتج عن تآكل وانسحاب الدولة، يظل هذا النوع مـن العمل محاصراً مقيّداً مـن قبل الدولة، ويفاقم من هذه المعضلة أن الدولـة تحاول حتى الآن، وقد نجحت إلى حد كبير - ولكن لا ندري إلى متى - في الفصل بين التحرّر الاقتصادي الذي تنتهجه وبين كل من التحرر الاجتماعي والسياسي. فالقوى الغربية - حكومات ومؤسّسات دولية- اتجهت في ضوء سياسـات التحرر الاقتصادي وإعـادة الهيكلة إلى تقوية المجتمع الأهلـي، وحفز تنظيماته للحـد مـن سيطرة الدولة والحد من نطاق تدخلها، وهي تعتـبر التحرر الاجتماعي ضرورة مهمة لإحداث التحرر الاقتصـادي.

وهنـا يواجه الإسلاميون معضلة عظمى هي: كيف يمكن أن يقوى من العمل الأهلي دون إضعاف جهاز الدولة؟

٢ ـ وهـذا ينقلنا إلى النقطـة الثانية من نقاط علاقة الدولـة المصرية بالعمل الأهلي، وهـي إصرار الدولـة المصرية على انتهـاج سياسات تمييزيـة في التعامل معـه، فالقوانين والإجـراءات تقيّد العمل الأهلي، ولكن الدولة تتعامل معه بسياسات الأمر الواقع، فتقبل به دون الاعـتراف بـه قانوناً؛ أي تمنحه شرعية واقعية دون الشرعيـة القانونية، وتقبل الدولة الشرعية الواقعية بمقدار ما تملك تنظيمات العمل الأهلي من شبكات دولية وإقليمية تضفي عليهـا قـدراً من الحماية. الدولة علـى سبيل المثال تفرض قيـوداً في القوانين واللوائح على التمويـل المحلـي المتاح للعمل الأهلي في نفس الوقت الذي يتحـول فيها التمويل الأجنبي إلى أمر واقع في العمل الأهلي، ولا يخفى أن مسألة التمويل أو المحدّد الاقتصادي أحد المحدّدات الهامة التي تحكم وستحكم قوة العمل الأهلي في المستقبل؛ إذ يلاحظ أن ما يحدث في قطاع العمـل الأهلي الجديد (جمعيات وشركات مدنية) سباق عجيب نحو التمويل الأجنبي الذي تقدّمـه هيئات المعونة الأجنبية المختلفـة، وبالتالي ليس مستغرباً إطلاقـاً أن يكون موضوع «كيـف تكتب عرضاً لتمويل المشروعات» في أعلى قائمة الأولويات للجمعيات الأهلية العربية

تطلب التدريب عليه من مختلف بيوت الخبرة والتدريب، إلّا أن التمويل ليس متاحاً لكل التنظيمات، ولا لكل أنواع المشروعات.. فنجد أن هناك تنظيمات ـ سواء لطبيعة نشاطها أم لعلاقات القائمين عليها شخصياً بمؤسسات التمويل ـ لا تجد صعوبة في توفير التمويل لمشروعاتها وأنشطتها، بينما منظمات أخرى ـ سواء بسبب عدم قدرة القائمين على إدارتها أم بسبب سوء اختيار أم سوء تقديم مشروعاتها ـ تطرق أبواب المنظمات المانحة، الباب تلو الآخر دون فائدة تذكر. وبالتالي كان التمويل وسيستمر عاملاً رئيسياً محدداً لانطلاقة أنشطة جمعية أهلية دون أخرى.

بعبارة أخرى فإنّ التفاعلات عبر القومية ـ وخاصة في بعدها الأجنبي غير العربي والإسلامي ـ تستخدم في الحصول على شرعية واقعية، وإحداث قدر من التوازن في مجابهة تعسّف السلطة السياسية القطرية، وهذا يزيد من المعضلة التي أشرنا إليها في نهاية البند السابق.

ويبقى التحدي الذي يواجه الإسلاميين هو دور التفاعلات عبر القومية للعمل الأهلي المصري في بناء الشبكة العصيبة لمفهوم الأمة؟ أم تؤدي هذه التفاعلات إلى الاندماج في سياسات وشبكات العولمة الجارية؟ أم يظل كما هو قائم الآن وجود تنازع بين الترتيبات عبر القومية الأصيلة وتلك البديلة؟

تساؤلات تحتاج إلى متابعة في دراسات قادمة، ولكن يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الإجمالية:

١ ـ يزداد أهمية موضوع التنسيق محلياً وإقليمياً ـ عربياً وإسلامياً ـ بين التنظيمات الأهلية في ضوء تصاعد متنام للشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية وتخطيها الحدود الجغرافية للدول، فالتفاعل مع الأخيرة دون وجود مظلة قومية أو نوعية على المستوى المحلي أو الإقليمي له سلبياته التي تجعل من الاندماج في بعد من أبعاد النظام الدولي الجديد أكثر سهولة من الاندماج القومي والارتباط بالجذور الشعبية أو الأطر المحلية.

ويفاقم من هذه الحقيقة أن المنظمات الأهلية العربية في مجال جمعيات العمل الأهلي الجديد أكثر اشتراكاً في الشبكات الدولية منها في الشبكات الإقليمية، وعلى رأسها العربية. على الرغم من أن الشبكات الإقليمية من شأنها أن تقوي العمل الأهلي إزاء الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٢ ــ يلاحـظ أن إدراك الذات ـ محلياً وإقليمياً ـ عادة مـا يتم عبر الآخر، فقد أوضحت نتائج دراسة ميدانية قامت بها د. أماني قنديل على عينة من ٢١٦ جمعية أن إحدى الفوائد التـي تعود على الجمعيات من الاشتراك في المؤتمـرات الدولية هي التعرف على الجمعيات العربية بنسبة ٥٣,٧٪.

كما أن التنسيق بين المنظمات أو الجمعيات الأهلية النسائية في مصر تم إزاء التحضير أو المشاركـة في أحداث عالمية «مؤتمر السكان والتنمية ــ مؤتمر المرأة في بكين..»، فاللجنة القوميـة للمنظمات غير الحكومية تأسّست للتحضير لمؤتمر السكان، ورابطة المرأة العربية نشأت للتحضير للمؤتمر العالمي ببكين ١٩٩٥.

ــ وأخـيراً يبقى أن أؤكد أن هناك خطاً متصاعداً ـ إن صح التعبير ـ نحو هيمنة الدولة المصريـة علـى النشاط الأهلي بجميـع أشكاله (نقابات مهنية ـ نقابـات عمالية ـ جمعيات أهليـة ـ طـرق صرفية) ابتداءً مـن محمد علي حتى عصـر مبارك، ولكن أظـن أن العمل الأهلـي ـ وخاصـة في شقه الجديد الذي سبقـت الإشارة إليه ـ بحكم عوامـل متعدّدة على رأسهـا البيئة الدولية يحاول إعـادة التوازن بينه وبين الدولة المصريـة، ولكن هذا التوازن يلعب فيه الوفود الخارجي دوراً كبيراً، وهذا ما سيحكم طبيعة العلاقة في المستقبل.

بعبـارة أخـرى، فإنّ هنـاك حركة تمدد دائم مـن قبل جهاز الدولة علـى العمل الأهلي ممـا أضعفه، ولأنّ جهاز الدولة الآن يضعف أيضاً أو يتآكل إزاء تحديات خارجية يواجهها، مـن هنا تبرز المعضلة التـي سنواجهها، وهي إحاطة الوفود الخارجـي بالاثنين معاً «جهاز الدولـة والعمـل الأهلي»، وهذا من شأنـه أن يعصف بالاثنين معاً ما لم يبـادر جهاز الدولة أولاً بالتخلـي عن سياسة الإلحاق والهيمنة التي ينتهجها في علاقته بالعمل الأهلي، على أن يسعـى العمل الأهلي من جانبه إلى خلق مجـال مشترك بينه وبين جهاز الدولة يكون محلاً لتقوية الاثنين معاً، وليس سبيلاً لإضعاف جهاز الدولة.

هـل يمكن أن يلعب الإسلاميـون دوراً في خلق هذا المجال المشـترك؟ أم أن ممارستهم وحركتهم في المجال الأهلي تعمّق من نظرة الشك والريبة لدى الدولة في العمل الأهلي؟

هناك شروط يتطلبها خلق هذا المجال المشترك تتعلق في جزء كبير منها بتوظيف العمل الأهلي سياسياً وحركياً، وهذا ما سأتابعه في (رابعاً) في هذه الورقة.

ثالثاً: الإسلاميون ومشكل تمويل العمل الأهلي:

سيظل مشكل التمويل أحد المحدّدات الأساسية التي سترسم مستقبل العمل الأهلي في مصر، ويلاحظ في علاقة الإسلاميين بهذا المشكل أنهم استطاعوا إلى حد كبير حل هذا المشكل بطرق ثلاث:

١ــ التجاوب مع المكوّن الديني الراسخ في نفوس المصريين، والذي يدفعهم إلى إخراج ما في الجيوب ـ وإن قلّ أو صغر ـ مرضاة لله تعالى، وقد نجح الإسلاميون في التعاطي مع هذا المكوّن عبر خطاب ديني قوي، غذته ثقة كبيرة في أشخاص القائمين على المشروعات الخيرية.

٢ــ تنمية الموارد المالية للمؤسسات الأهلية التي عملوا فيها، كما جرى في تجربة الإسلاميين في النقابات المهنية المصرية (١٩٨٤ــ١٩٩٥) حيث ارتفعت حصيلة الموارد المالية لهذه النقابات، وبلغت أرقاماً قياسية استُخدمت في تمويل الأنّشطة المختلفة وتوسيع دائرتها لتشمل مجالات جديدة، أبرزها تقديم خدمات لأعضاء هذه النقابات. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى تجربة بعض الجمعيات الإسلامية، وفي مقدمتها الجمعية الشرعية التي استطاعت أن تمول جزءاً كبيراً من نشاطها من خلال موارد ذاتية لها.

٣ــ كما لعبت شبكة التفاعلات عبر القومية للإسلاميين دوراً في تمويل أنشطة العمل الأهلي؛ فقد أدّت الزيادة الكبيرة في الموارد المالية لدول الخليج العربي ـ في ظل الطفرة النفطية ـ إلى تمويل جزء من النشاط الأهلي في مصر.

إلّا أن هذا النجاح النسبي جابهته مجموعة من التحديات، أبرزها:

١ـ عدم القدرة على توفير استمرارية لهذا التمويل في بعض القطاعات، وبالنسبة لبعض المؤسسات.

٢ــ لم يشهد العمل الإسلامي اهتماماً ببعث بعض الصيغ الموروثة التي ساهمت إلى حد كبير في تمويل العمل الأهلي، كمؤسّسة الوقف التي شهدت إحياء في بعض البلدان (الكويت على سبيل المثال) حين استطاع العمل الإسلامي في الكويت تطوير صيغ شديدة التركيب وتتسم أيضاً بالجدة لتمويل العمل الأهلي، ولكننا في مصر لم نشهد تطويراً لهذه الصيغ التمويلية، وظل أغلبها في إطار الصيغ التقليدية التي تستحثّ الناس على فعل الخير فقط.

٣ـ ما يزال العمل الإسلامي حتى الآن يعمل في مجال العمل الإغاثي والخيري، ولم ينتقل إلى صيغة العمل التنموي، وهذا يتعلق في جزء كبير منه بعدم قدرة العمل الإسلامي ـ في مجال العمل الأهلي ـ على تقديم صيغ أكثر تطوراً، بخلاف العمل الأهلي الجديد الذي استطاع تقديم صيغ جديدة ومجالات عمل غير مسبوقة في العمل الأهلي المصري، بغضّ النظر عن تقييمنا لمدى فاعلية هذه الصيغ وجدواها.

٤ــ إلّا أن أبرز تحديات العمل الأهلي هو اتباع الحكومة سياسات تمييزية في مسألة التمويل؛ إذ تفرض قيوداً مشددة على التمويل المحلي، في حين تطلق يد التمويل الأجنبي.

والخلاصة في هذه النقطة: أن الإسلاميين في مصر استفادوا من الصيغ الموروثة في تمويل العمل الأهلي، ولكنهم لم يستطيعوا ــ إلى حد كبير ــ أن يطوّروا هذه الصيغ لتستجيب للتطورات التي يشهدها العمل الأهلي، ناهيك عن عدم بعثهم وإحيائهم لصيغ كانت موجودة في الخبرة التاريخية الحضارية للأمة يمكن أن تمثل إسهاماً وتطويراً للعمل الأهلي. إن التفسير الكامن وراء هذه الظاهرة هو أن العمل الإسلامي مع جماعة الإخوان ١٩٢٨ قد تركّز عمله أساساً في البنى الوافدة، وكانت مادته البشرية أساساً تستمد من التعليم الحديث، وقد استمر هذا النهج مسيطراً إلى حدٍّ كبير على بنية العمل الإسلامي، ودفعه دفعاً إلى التعاطي مع البنى الوافدة من العمل الأهلي (جمعيات ـ نقابات...)، ولم يسعَ إلى إحياء الصيغ الموروثة وبعثها أو تجديدها.

رابعاً: العمل الأهلي بين التوظيف السياسي أو الحركي:

في علاقة الإسلاميين من الوجهة السياسية بالعمل الأهلي تبرز بعض الإشكالات وهي:

١ـ العديد من التنظيمات الإسلامية تحوي في طياتها داخل التنظيم أو المؤسسة الواحدة مجالات عمل متعددة، فهناك العمل السياسي الذي يقصد به اعتلاء مكامن اتخاذ القرار في السلطة العليا للمجتمع، بجوار العمل الأهلي بالمفهوم السابق الذي يتخذ أشكالاً متعددة وصوراً شتى.

٢ــ قد يتطور التنظيم الإسلامي أو ينتقل من العمل الأهلي الصرف بمعناه السابق إلى ممارسة عمل سياسي مباشر: مشاركة في انتخابات برلمانية أو تشريعية ـ إنشاء جناح أو ذراع سياسي ـ سواء اتخذا شكلاً تنظيمياً مستقلاً مثل إنشاء جماعة الإخوان في الأردن

لحزب جبهة العمل الإسلامي، أم مجرد تفريغ بعض العاملين في التنظيم الإسلامي لممارسة السياسة باعتبارهم جناحاً سياسياً للتنظيم.

٣ـ وقد يتراجع التنظيم عن ممارسة السياسة ويرتد إلى ممارسة العمل الأهلي، نتاج ظروف قد تكون داخلية، متعلقة ببيئة التنظيم، أو خارجية تخص البيئة المحيطة بالتنظيم، سواء كانت محلية أم إقليمية أم دولية.

٤ـ وقد يقوم جناح أو مجموعة داخل التنظيم بتقديم خبرة في العمل الأهلي مستقلة إلى حد كبير عن التنظيم الأم الذي خرجت منه هذه المجموعة، خاصة إذا قدّمت هذه المجموعة خبرتها في العمل الأهلي عبر أحد التنظيمات أو المؤسّسات الأهلية المستقلة التي في النهاية هي ملك أفرادها المنضوين تحتها (تجربة الإخوان المسلمين في النقابات المهنية المصرية في الفترة من ١٩٨٤ـ١٩٩٥م).

وفي علاقة الجماعات الإسلامية عامة بالسياسة نجد علاقة مركّبة تتخذ صوراً وأشكالاً متعددة أبرزها:

١ـ الرفض المطلق للاشتغال بالسياسة، فبعض هذه الجماعات (على رأسها جماعة التبليغ) تعتبر السياسة (فيما يتعلق بنظام الحكم) أمراً يجب على أعضائها عدم الخوض فيه قولاً أو عملاً، وهم لا يدخلون الانتخابات مرشحين أو منتخبين، ولا يؤيدون الحكم القائم أو يعارضونه، ولا يتعرضون لتنظيم الدولة في دروسهم ومواعظهم وحركتهم، وحجتهم في ذلك أمران: خوف الفرقة والخلاف؛ لأنّ السياسة تؤدي إلى التحزّب والخلاف بين المسلمين؛ أو خوفاً على استمرار الدعوة، دعوة الجماعة، وانتشارها نتيجة معارضة أنظمة الحكم المختلفة لها إن خاضت في السياسة.

٢ـ وقد تأخذ علاقة الجماعة بالسياسة تأييد أحد الأطراف أو الأحزاب أو القوى السياسية التي من شأن تأييدها دعم الهوية الدينية للمسلم، وليس الانخراط المباشر في الممارسة السياسية، فبعد أن كان بديع الزمان النورسي في تركيا يتعوذ من السياسة والشيطان، نجده في سنة ١٩٥٠ يؤيد عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطي في الانتخابات ويعتبره أهون الشرين وأخفّ الضررين، وجاء في إحدى رسائل النور: «من أجل الديمقراطية الدينية، وشخصيات معينة مثل عدنان مندريس نظرت ساعة أو ساعتين في السياسة التي كنت تركتها طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية». إلّا أن ما يحسن التأكيد

عليه هو أنه لم يرد في خلد النورسي في يوم من الأيام السيطرة على نظام الحكم أبداً ولا الاشتراك فيه، وإنما كان مقصده هو تكوين اتجاه إسلامي عام يكون أداة ضغط على الدولة لئلا تنحرف عن أسس الإسلام، أو تأييد أحد الأطراف السياسية من أجل زيادة جرعة الإسلامية في الدولة.

٣ــ أما الشكل الثالث فهو توظيف جماعات أو طرف لصالح أحد الأطراف السياسية، والغالب أن يكون هذا الطرف هو السلطة الحاكمة كما يجري غالباً مع الطرق الصوفية التي تستخدم لصالح إضفاء شرعية على أنظمة الحكم المختلفة، أو لمواجهة أطراف سياسية أخرى، خاصة إذا نازعت أنظمة الحكم على نفس أرضية الشرعية الدينية.

٤ـ وقد تكون للحركة الوعظية ذراع سياسية واضحة كما في الحالة السودانية (الختمية والمهدية) فلكل من الجماعتين حزب سياسي يقبع على قمته زعيم أو مرشد الطريقة.

ويلاحظ بصفة عامة أن هناك في داخل الإسلاميين مَن يَعي خطورة التوظيف السياسي للعمل الأهلي ويرفض مطلقاً مثل هذا التوظيف؛ استشعاراً لخطورة الانخراط في العملية السياسية على تعسّف السلطة السياسية تجاهه، إلّا أنه يلاحظ أن هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى الاقتران بين السياسة ـ بالمعنى الذي قدّمته ــ والعمل الأهلي، فهناك أسباب تتعلق بالواقع السياسي القائم، وأسباب تخص فصائل الإسلاميين ووضعيتهم على الساحة العامة في مصر وطبيعة النخبة «نخبة العمل الإسلامي» القائمة على العمل الأهلي، كما أن هناك أسباباً تتعلق بالعمل الأهلي ذاته والأدوار المنوطة به.

في البيئة السياسية يمكن أن تشير إلى أزمة الأحزاب المصرية وعجز البنية الحزبية عن استيعاب القوى الفاعلة في الساحة المصرية وهو ما دفع بعض مؤسسات العمل الأهلي إلى تصدّر العمل السياسي كما جرى في النقابات المهنية (١٩٨٤ـ١٩٩٥).

كما أن السياسة في العالم الثالث تكتسب معنى شاملاً متسعاً ومتضخّماً، سواء من قبل الأنّظمة أم حتى الحركات والقوى السياسية، فكل فعل أو قول هو في النهاية ممارسة سياسية.

وهناك أسباب تخص الإسلاميين ووضعيتهم على الساحة العامة في مصر، فقد افتقدت جل فصائلهم الوجود القانوني الرسمي وهو ما دفع إلى استخدام بعض مؤسسات العمل الأهلي كواجهة سياسية تسعى من خلالها إلى الحصول على الشرعية الواقعية والتواصل

الجماهيري، وقد زاد من تسييس العمل الأهلي أن الأجيال الوسيطة في الحركات السياسية الإسلاميـة أجيال مسيّسة، فهذا الجيل مـع احتكاكه بالعمل العام إبان الفترة الجامعية في السبعينيـات لم يقصر عمله على ما هو طلابي وخدمي دعوي فقط، بل كان الطابع الغالب لحركة هذا الجيل هو ممارسة السياسة من خلال العمل الطلابي، بعبارة أخرى: فإنّ هذا الجيل وجد نفسه منذ أن وعى يمارس السياسة مقترنة بغيرها من الأدوار الأخرى.

أمـا الأسبـاب التي تخص العمل الأهلي ذاته فهـي أن القوانين المنظمة لقطاع كبير من العمـل الأهلي (النقابات المهنيـة والعمالية) تتحدث عن دور سياســي لها، كما استخدمت أنظمـة الحكـم المتعاقبة في مصــر المؤسسات الأهليـة لأداء وظائـف وأدوار سياسية، بدءاً بالتعبئـة السياسيــة خلف توجهات وسياسات الحكم، وانتهـاء باستخدامها كذراع تقدم به مسكّنـاً (ترياقاً) تخفّف بـه آلام المشاريـع الاقتصادية والاجتماعية التـي تتبناها. العمل الأهلي في تصور أنظمة الحكم المصرية عمل تعويضي خاضع للقمع والسيطرة.

لا يعني استعراضي لأسباب الاقتران بين السياسي والأهلي عدم وجود إيجابيات لذلك؛ من أمثال: إخراج التنظيمات الأهلية من دائرة المصالح الشخصية لجمهورها بإيجاد

ـ لدى قطاع منهم ـ وعي عامّ يتجاوز مصالحهم الضيّقة، كما أعطت الممارسة السياسية مـن قبل الإسلاميـين حيوية وثراء للحيـاة السياسيــة المصرية، بالإضافـة إلى استقطاب عناصر وكوادر جديدة للعمل العام والعمل السياسي بوجه خاص، كما قدّمت بعض مؤسّسات العمـل الأهلي للحياة السياسية المصرية نوعاً مـن العمل السياسي بأخلاقيات وممارسات مختلفـة عما هو سائد، كان أبرزهـا: نزاهة الانتخابات، وتنازل عن المكان في حال خسران الانتخابات...

هـذه الإيجابيات جميعاً لا تعني ضـرورة فك الارتباك بين الأهلــي والسياسي؛ فطبيعة العلاقـة بينهما مما سيلقـي ظلاله على مستقبل العمل الأهلي في مصـر. وإني أتصور أن نقطـة الانطلاق الأساسية هي قدرة الإسلاميين على إعـادة تعريف السياسة حين يريدون أن يتوجهـوا إلى العمل الأهلي كخيار إستراتيجـي، وإني أتصور أن هناك ثلاثة أشكال من الممارسة السياسية قد تختلط ببعضها بعضاً في الممارسة والفعل، ولكنْ تظل هناك ضرورة للتمايز العضوي بينها؛ في الأدوات التي تقوم بها، والأشخاص الذين يتحركون فيها، لأنّ لكل منها مقتضياته ومستلزماته التي تختلف بحكم الطبيعة والخصائص المميزة لكل منها:

النـوع الأول: هو «السياسة الصراعية»، ومثلهـا البارز الأحزاب، وهي الفعل السياسي الـذي يقوم به القوة أو الطرف السياسي إزاء الأطـراف والقوى الأخرى، والعمل السياسي وفقاً لهذه الوجهة له مجموعة من السمات والخصائص أبرزها:

- جوهر النزعة الصراعية هو تحقيق الربح والمصلحة المباشرة للجهة التي تمارسها.

- إبراز التميز والتفرد عن بقية الأطراف الأخرى المتنافس معها.

- عادة ما تطرح هذه القوى نفسها باعتبارها بديلاً للنظام القائم، ومن ثم فهي تسعى للسلطة.

النوع الثاني: وهي ممارسة «جماعة الضغط» حيث تسعى جماعات المصالح إلى تجميع مصالح أعضائها والتعبير عنها، والضغط من أجل تحقيقها.

النـوع الثالث: هو ما أطلـق عليه «السياسة الإصلاحية»:وهو العمل الذي يهدف أساساً إلى توفير البنية الأساسية للممارسة السياسية على المستوى الثقافي والقيمي: ثقافة الحوار والتعددية - المشاركة في الهم العام والثقة فيه... إلخ.

السياسـة الإصلاحيـة تسعى لإحياء الأمـة وحضورها في المجال السياسـي؛ لأنّ هناك مشكلـة حقيقيـة في الممارسـة السياسية في الواقع العربـي في ظل غيبتهـا وانسحابها؛ إذا حضـرت الأمة عـادت السلطـة إلى حجمها الطبيعي ومنعـت من التغـول (وبالمناسبة فإنّ جوهـر العمل الأهلي هو حضور الأمة وفاعليتها)؛ لذا فإنّي أرى أنه بدلاً من أن يكون هدف العمـل السياسـي الإسلامي هو الوصـول إلى السلطة؛ ليكن مقصده هـو المنع أو الحد من تغـول السلطة أياً كانـت هذه السلطة: إسلاميـة (كما في تجربة النظـام السوداني التي لا تختلـف كثيراً عن تجربة الأنّظمة العربية في بلداننا وإن ادعت الإسلامية) وغير إسلامية، ويتـم ذلـك عبر أو عن طريق تقوية ما يطلق عليه في الأدبيـات السياسية الحديثة «المجتمع المدني».

السياسـة الإصلاحيـة يسعى صاحبها لأنّ يكون حكماً بـين الفرقاء والأطراف، فجوهر هـذه النوعية من السياسة هو المبـدأ ومدى تحقيقه وتحققه في أرض الواقع، وهو في حالتنا هـذه توفير شروط العمـل السياسي الصراعـي ثقافياً وقيمياً واجتماعيـاً داخل الحركات الإسلامية ذاتها أولاً، وفي المحيط الذي تتحرك فيه ثانياً، بالإضافة إلى تجسيد آمال الأمة وطموحاتهـا بتبنـي قضاياها الكبرى والمركزيـة محل الاتفاق بين جمهـور التيار السياسي

الأساسي فيها (مثل فلسطين وغيرها...).

العمل السياسي وفقاً للوجهة الإصلاحية له عدد من الشروط والمتطلبات:

• ضرورة الفصل العضوي والتمييز الوظيفي بين العمل السياسي الإصلاحي وذلك الصراعي، ويظل الأخير له دور مهم في إطار المشروع الإسلامي ويدور حول مناجزة الحكومة لتحقيق أرضية من الصلاح يستطيع العمل الإصلاحي في الأمة أن يأخذ مداه، إلّا أن ذلك يجب أن يتم منفصلاً عن بعضه بعضاً فصلاً حقيقياً غير متوهم؛ بمعنى أن من أراد أن يمارس السياسة الصراعية فليسعَ إلى أن يتأسس في شكل الأحزاب، وهنا لن يكون عندنا حزب إسلامي وحيد، بل ستنشأ أحزاب إسلامية متعددة؛ لأنّ البرامج السياسية الإسلامية ستتعدد.

• القدرة على صياغة أهداف ومصالح مشتركة مع جهاز الدولة، فلن يستطيع أن يحقق العمل الإصلاحي مكاسب حقيقية مع استمرار الاصطدام بالنظام الذي سيستعدي جهاز الدولة على الجميع، ولعل في التخلي عن الوصول إلى السلطة تخلياً نهائياً وليس مرحلياً، وفي دخول ساحة العمل الأهلي باعتباره خياراً إستراتيجياً مما يساعد في بناء الأمة، ويساند جهاز الدولة ـ ما يساعد في خلق هذه الأرضية المشتركة.

إعادة بناء الحركات السياسية الإسلامية لصفوفها وتربيتها لقواعدها على هذه الوجهة الجديدة، فأخطر ما تركته حقبة التسييس الشديد (١٩٨٤ـ حتى الآن) على هذه الحركات هو تسييس أعضائها الذي بات ينظر بالمنظار السياسي كما قدّمت، خاصة أن للسياسة والسياسي بريقاً في مقابل الاجتماعي والثقافي (الأهلي)، فمنه يحدث منزلق خطير في الممارسة الإسلامية المعاصرة يتمثل في مقولة: إن الإصلاح الأهلي الاجتماعي والثقافي/ القيمي (التربوي والدعوي) لا يمكن أن يتم إلّا بتوفير شروطه على المستوى السياسي وهذا صحيح، وهو عين ما أريده في هذا الصدد. ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تحقيق تقدّم في الأول إلّا على أساس الثاني، كما لا يعني تجاهل الهدف الأصيل (الإصلاح التربوي والدعوي) لصالح الهدف الفرعي «السياسي».

الخلافة الإسلامية.. وحدة أمَّة.. وليست وحدانية سلطة

د. رانيا رجب[1]

توطئة موضوعية ومنهاجية:

إنّ أحد أهم المعوقات التي تحول دون إثمار الدراسات التي تعالج موضوع الخلافة الإسلامية، كغيرها من الموضوعات التي يختلط فيها الشرعي بالتاريخي، الاستناد إلى منهاج انتقائي اجتزائي يفترض علاقة تتابعية زمنية بين الماضي والحاضر، ولا يبحث في العلاقة السببية، كما ويتعاطى مع التاريخ بوصفه تاريخ الإسلام لا تاريخ المسلمين. ونستثني من ذلك الفترة التي يحوز فيها التطبيق صفة وقوة التشريع. فيقع في الخلط بين ما كان، وما يجب أن يكون، وبين تأثير الإسلام (الذي هو حتماً إيجابي)، والتأثر به (الذي يعتمد على قابلية المخاطَبين به). فهو بذلك يعضّد مرجعية التطبيق بدلاً من مرجعية المبدإ، ويختزل حركة الإسلام وفضاءاته الرحبة في تاريخ المسلمين. وبدلاً من أن يدرس المسافة بين تاريخ المسلمين والإسلام، يعمل على قياس الحاضر على الماضي. وبذلك تتحوّل دراسة التاريخ إلى اجترارٍ لأمجاد الماضي التليد بدلاً من إعمال فريضة نقد الذات ومراجعة النفس (النفس اللوّامة التي أقسم الله بها)، وهذا يتطلب بحثاً عن آخر - خارجي أو دعيٍّ ملحقٍ بالذات - لتبرئة الذات الضحية، فيبدو الآخر فاعلاً وهي دائماً المفعول بها. وهذا يتجافى عن الواقع ويتناقض مع منظور الإسلام الذي يجعل من تغيير النفس مدخلاً وحيداً لتغير الحال. وكارثية هذا المنهاج تتمثل بوضوح في استناده إلى منطق تبادل التهم، فليس المتهم «الفعل» بغض النظر عن فاعله، وإنما المتهم «هو» أو «هم» - كلٌّ حسب تحيّزاته - بغض النظر عن الفعل؛ مما يجزّئ وعي المسلمين بتاريخهم وحاضرهم، ويحُول دون تأليف وعي وإرادة الأمَّة استناداً إلى مرجعية الإسلام لنحتكم إليها جميعاً، وليس إلى منطلقات نسبية تجعل حاكمية الدين كورقة التوت التي لا تخفي سَوْءة وإنْ ظن أصحابها ذلك؛ كما هو

(١) باحثة وكاتبة من مصر.

حالنــا الآن. وهــو - أي ذلــك المنهاج الاجتزائي - بذلــك يكرّس رؤية الأمّــة كفريسة سهلة المنــال لأعدائها، وإن كانــت في الحقيقة ضحية لأبنائها؛ لأنهم هم المكلّفون بتحمّل أمانتها. وستحاول هذه الدراسة - كما تزعم - التحرّر من أسر هذا المنهاج؛ على سبيل المقاربة دون ادعاء الإصابة.

وقبــل الشروع في المعالجة لا بدّ مــن تحديد مجال الدراسة بدقة؛ بالقــول: إنّ الدراسة ليســت معنيــة بالبحث في موضــوع الإمامــة، وإنما هي مقصــورة على الهيــكل أو التنظيم السياســي أو الإدارة السياسية، فالإمامة ليست هي الحكومة ولا السلطة، وهذا ما نبّه عليه الشهيد المطهّري بقوله: «.. علينا ألا نرتكب مثل هذا الخطإ أبداً، بحيث ما أنْ تُطرح مسألة الإمامــة في السيــاق الشيعي حتى نساويَها بالحكومة، ونقــول: إنّها تعني الحكومة. فالوقوع في مثــل هذا الخطإ يُفضي إلى أنْ تكتســب الإمامة شكلاً بسيطاً ساذجاً،....فالحكومة من الفروع، وهي لا تعدو أن تكون شأناً صغيراً جداً من شؤون الإمامة»[1].

إذاً، موضــوع الدراسة هو الصيغة السياسية لإدارة شؤون المسلمين، والتي تمكّنهم من القيــام بتبعات خلافتهم. دون الدخــول في دهاليز السؤال المزمن (من يحكم؟)، والذي لم يجد من يجيب عنه إلّا السيف، أو تُرك للسيف وحده أن يجيب عنه. وأي اقتباسات تعتمدها الدراســة تشــير إلى هذا السؤال من قريب أو من بعيد، إنما أرادت الدراسة منها ما يصبّ في موضوعها، حصراً.

وستحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس: هل الخلافة الإسلامية لا تتحقق إلّا بوحدنة السلطــة على مستوى الأمّــة، أم أنّ وحدة الأمّة هــي الأساس وأي صيغــة سياسية تضمنها وتحفظهــا بتحقيــق التسالم بين المسلمين هــي صيغة مقبولة؟ والدراســة في ذلك لن تعتمد منهجــاً فقهياً؛ لأنّ الفقه لم يكن له طرح مستقــل متكامل ومتماسك (فقه سياسي)، فكان دائماً سبيله التكيّف مع الأمر الواقع، وليس تغييره، بل وغالباً كان سبباً في وَأْد إرادة التغيير، وطالما أنّه احتفظ بموقع المنفعل وليس الفاعل فلا ضرورة للاحتكام إليه. ولذا فإنّ الدراسة ستنطلــق من مقاربة لمفهــوم الخلافة في القرآن الكريم؛ لأنه دستور الأمّة الذي يُحتكم إليه

---

(١) الشهيــد الشيخ مرتضى المطهّري، **الإمامــة**، ترجمة جواد علي كسار، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ص٦٧، ٦٨.

لا إلى آراء الفقهـاء، ثـم تعمد إلى التمعُّـن في التطورات السياسية التي مـرّ بها المسلمون.

دون اللجـوء إلى السـرد التاريخي. وهي في ذلك ستعتمد على ما طرحه ابن خلدون في هذا السيـاق باعتبار أنّه قدّم في كتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر) تحليلاً اجتماعياً للتاريخ، يشـرف فيه ابن خلـدون على مساحة واسعة مـن التغيرات الجذرية والأحـداث المتعاقبة- حيـث عاش في آخـر القرن الثامـن وأول التاسع الهجـري؛ أي بعد سقوط مـا سُمّي بدولة الخلافة العربية الإسلامية - بما يسمح له بتدبّر الأسباب والنتائج بأسلوب مقارن، وهو وإن كان متأثراً بظروف عصره، إلّا أنّه يُعدّ محايداً بالنسبة للتجاذبات الفكرية المعاصرة.

فالدراسـة تحـاول أن تعيـد اكتشـاف مفهوم الخلافـة الإسلاميـة بعيداً عـن العوالق التاريخيـة التـي شُرعِنت، لعلّها تكون هي مصـدر الإرباك لعقلية الفقيـه وضمير المسلم؛ قديماً وحديثاً.

مفهـوم الخلافـة في القـرآن الكريـم:

وردت مـادة (خ ل ف)[1] مائة وخمساً وعشريـن مرة في القرآن الكريم. وما جاء منها بمعنى الخلافة (استخلافاً من الله) بتصريفاتها المختلفة ورد في عشرة مواضع.

وبتدبّر هذه المواضع نستطيع أن نصنفها إلى ثلاثة مستويات:

المجموعـة الأولى: قـال تعالى: **﴿وَإِذْ قَـالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَـةِ إِنِّي جَاعِـلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَـمُ مَـا لاَ تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيـمُ * قَـالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ**

---

(١) «الخـاء والـلام والفاء أصول ثلاثة: أحدهـا أن يجيء شيء يقوم مقامـه، والثاني خلاف قـدام، والثالث: التغير. فـالأول: الخلـف: ما جاء بعد، ويقولون: هو خلْف صدق وخلْف سَوْء من أبيه. فإذا لم يذكروا صدقاً ولا سوءاً، قالوا للجيـد: خَلَف، وللـرديء خلْف. والخليفة: الخلافة وإنما سُميت خلافة: لأن الثانـي يجيء بعد الأول قائماً مقامه. وتقول: قعدت خلاف فلان، أي بعده...». ابن فارس، **مقاييس اللغة**، كتاب الخاء واللام وما يمثلها، مادة خلف، ج ٢، ص ٢١٠ – ٢١٢، إصدار الجيل – بيروت.

﴿غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[1] [2].

فآيات سورة البقرة تناولت الأصل العام للاستخلاف؛ أي استخلاف الإنسان في الأرض، وأوضحت أن الله قد أودعه مقوّمات لا تتوافر عند غيره من المخلوقات تهيّئة لحمل هذا التكليف. فرغم أن الملائكة تفوق آدم في التسبيح والتقديس، إلّا أنّ هذا لم يكن كافياً ليهيِّئها لحمل هذا التكليف. فبعد أن خلق الله الأرض وأودعها نظاماً محكماً وسنناً ثابتة، وتوازناً بين مكوّناتها، أراد بحكمته العليّه أن يجعل لمخلوق من مخلوقاته دور المؤتمن عليها. فالاستخلاف يتضمّن معنى الاستئمان كما في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿... اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي...﴾[3]؛ والاستئمان يقتضي تفويض صلاحيات للمؤتمن تضيق أو تتسع، وهذا ما جعل الملائكة تتوقع الفساد من هذا الخليفة – أيّاً كان – في مقابلها، وهي التي تفعل ما تؤمر، فكان هذا موطن استفهام الملائكة، وليس اختيار آدم لهذه الخلافة. وأمّا ما جعل آدم مُهيّأً لحمل هذا التكليف؛ فهو القدرة والقابلية التي أودعها الله فيه كي يتمكّن من التفاعل والتجاوب مع ما أودعه الله في الأرض من سُنن وأسرار. فقد علّمه

---

(١) ذهبت كثير من التفاسير إلى أن معنى الخلافة في هذه الآية خلافة الإنسان عن الموجودات السابقة عليه استناداً إلى بعض الروايات التي لا يصح الاحتجاج بها، ولا دليل من القرآن على هذا القول، فهو ضربٌ من التكهن ورجم بالغيب لا يصح عند التعاطي مع كتاب الله، فكتاب الله ليس كتاب أساطير، وليس الهدف المنشود الخروج به من قراءته، هو مجرّد معرفة ما كان، وفقط. وهذا ما تنبّه له آية الله محمد حسين فضل الله عند تفسيره لهذه الآيات، فقد حاول استجلاء القيمة المعنوية لآدم من خلال الدور الذي أُوكل إليه، ولذلك ذهب إلى ترجيح أن الخلافة تعني: «... الخلافة عن الله تعالى، فقد وردت عدة آيات بهذا المضمون كما في قوله تعالى: **﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾** (سورة ص، آية ٢٦)، وعلى هذا يكون معنى الخلافة عن الله هو إدارة الأرض وبناؤها وإعمارها على وفق إرادة الله، ولعل الرأي الثاني أوفق بظاهر الآيات، لأن سياقها يوحي بأن الملائكة لم يطرحوا سؤالهم انطلاقاً من الإفساد وسفك الدماء فقط، بل باعتبار أنفسهم مؤهلين لذلك، وكان وحي الله إليهم في إطار بيان الخصائص التي يملكها هذا المخلوق ولا يملكونها، مما يؤهله للقيام بالمهمة الموكولة للخليفة.. فكانت القضية الدور الذي يراد للخليفة أن يقوم به، لا مجرّد خلق موجود جديد يخلف الكائن القديم.. ولهذا كان الحوار منطلقاً من موقع الخصائص الموضوعية للخلافة الموجودة في الإنسان المفقودة في غيره... لو كانت القضية كما يُتوهم في المعنى الأول لما كان هناك أية حاجة لكل هذه التفاصيل، فالخلافة عن الموجودات السابقة لا تحتاج إلى ميزة ذاتية أو ميزة عن الملائكة.. ». محمد حسين فضل الله، **من وحي القرآن**، دار الزهراء، بيروت، ط٣، ص١٤٧.

وإلى نفس المعنى ذهب الإمام محمد أبو زهرة، حيث قال: «وعندي أنه خليفة عن الله تعالى، وهي خلافة نسبية، ترك الله تعالى له الخلافة، ليبلوه فيما ملكه من منافع الأرض التي خلقها جميعاً له». محمد أبو زهرة، **زهرة التفاسير**، دار الفكر العربي، القاهرة، م٢، ص ١٩٣.

(٢) سورة **البقرة**، آية ٣٠- ٣٣.

(٣) سورة **الأعراف**، آية ١٤٢.

الله طبيعة هذه الأمانة ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا...﴾[1] ودوره وصلاحياته ليقوم بأمرها، خاصة وأنّ الله قد عرض هذه الأمانة على السماوات والأرض فأبَيْنَ أن يحملنها، وهذه الأمانة - والله أعلم - هي الخلافة وما تستتبعه من تكليف وحساب وجزاء، لأن تصرّف الإنسان في هذه الأمانة ليس أصيلاً، وإنما تفويضاً من الخالق (عزّ وجلّ) بالفعل في إطار صلاحيات تركها الله له ليس بمقدوره أن يتجاوزها ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ...﴾[2]، وبعد مرحلة التكليف تأتي مرحلة الحساب والجزاء.

المجموعة الثانية: استخلاف الأقوام وتداول الأمم:

وهذه الآيات هي:

١- قال تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً...﴾[3] الآية حتى قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[4].

٢- قال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً...﴾[5] الآية حتى قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُوراً...﴾[6].

٣- قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئاً إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾[7].

٤- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ * ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[8].

---

(١) سورة البقرة، آية ٣١.
(٢) سورة فاطر، آية ٤١.
(٣) سورة الأعراف، آية ٦٥.
(٤) سورة الأعراف، آية ٩٦.
(٥) سورة الأعراف، آية ٧٣.
(٦) سورة الأعراف، آية ٧٤.
(٧) سورة هود، آية ٥٧.
(٨) سورة يونس، آية ١٣- ١٤.

٥- قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ...﴾[1] الآية حتى قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ﴾[2].

٦- قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [3].

٧- قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾[4].

تتناول هذه الآيات استخلاف الأمم والأقوام، وهو على هذا استخلاف خاص متفرّع عن الأصل العامّ لاستخلاف بني البشر من بين سائر المخلوقات، وكما هو واضح من الآيات فإن هذا الاستخلاف ليس امتيازاً أو جزاءً نهائياً، وإنما هو دورة من دورات مُداولة الأيام بين الناس والأمم والأقوام، وحينما تكون الدولة لبعضهم دون بعض بالتغلب والقوة يكون تكليفهم أشدّ وحملهم أثقل. وهم في هذا مُمهلون حتى ما إذا بلغ الفساد ذروته، آلت الدولة إلى غيرهم، ليستخلفوا بدلاً ممن سبقهم، وليختبروا وينظر ماذا هم صانعون. وهكذا دواليك.

إذاً، فالاستخلاف بالمعنى الخاص ليس خاصاً بالمؤمنين والصالحين، وإنما هو مُتاح لكل أمّة ولأيّ قوم يأخذون بأسباب القوة والغلبة، فإذا ما تمكّنوا من ذلك يكون ذلك اختباراً وابتلاءً لهم.

المجموعة الثالثة: الاستخلاف الفردي:

وهذا المستوى من الاستخلاف يضم نوعين: الاستخلاف لشخص معيّن، واستخلاف عيني؛ بمعنى أن يكون التكليف على كل فرد من الأفراد (آحاد) المخاطبين بهذا التكليف.

---

(١) سورة يونس، آية ٧١.

(٢) سورة يونس، آية ٧٣.

(٣) سورة النور، آية ٥٥.

(٤) سورة النمل، آية ٦٢.

فأمّـا الأول فكما في قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ...﴾[1].

وأمـا النوع الثـاني فقد جاء في قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِـاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُـوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[2].

وبتدبّر الآيات السابقة - جميعها - سنلحظ أن القاسم المشترك بينها هو أن الاستخلاف مـن الله (سبحانـه وتعالى) لبعض خلقـه، وليس كاستخلاف موسـى عليه السلام لأخيه هارون: ﴿... وَقَـالَ مُوسَـى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِـحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[3]، إلى قولـه تعـالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَـى إِلَى قَوْمِـهِ غَضْبَانَ أَسِفاً قَـالَ بِئْسَمَـا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ...﴾[4]. ومع ذلك فإن الجامـع المعنوي الذي يربـط بين استخلاف الله لبعض خلقه واستخـلاف الناس لبعضهم البعض هـو أن الاستخلاف يتضمّن معنـى الاستئمان، وليس مجـرّد الأيلولة أو الصيرورة كمـا هو الحـال في الوراثة قال تعالى: ﴿فَأَرْسَـلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِـنِ حَاشِرِينَ﴾،[5] إلى قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ٥٧ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ٥٨ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيـلَ٥٩﴾[6]، بـل إنّ الوراثـة تقف على نقيض الاستخلاف حينمـا ينسبان إلى الله عز وجل، فبعد أنْ ينتهي استخلاف الله لآدم وبنيه يرث الله الأرض ومن عليها ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾[7].

وممّا سبق نستطيع أن نستنتج أن الخلافة أعمق بكثير من مجرّد تعاقب الأمم أو تعاقب الأفـراد، سواء على السلطة أم على غـير ذلك، بل هي إجابة جامعة مانعة وافية عن حكمة خلق الإنسان وإيجاده، وعن دوره في الحياة الدنيا، فقد خلق الله جميع خلقه ليعبدوه، ومن ضمنهـم الإنسان، ورغم أنّ كل أنواع وأجناس هذه المخلوقـات يسبح بحمد الله ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَـوَاتُ السَّبْـعُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِـنَّ وَإِنْ مِنْ شَـيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِـنْ لاَ تَفْقَهُونَ

---

(١) سورة ص، آية ٢٦.

(٢) سورة الحديد، آية ٧.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٤٢.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٥٠.

(٥) سورة الشعراء، آية ٥٣.

(٦) سورة الشعراء، آية ٥٧- ٥٩.

(٧) سورة مريم، آية ٤٠.

تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً﴾[1]، إلّا أنّ لكل جنس طريقته كما يُفهم من الآية. وعندما يستخلف الله آدم وبنيه من بين هذه المخلوقات، ومنها الملائكة التي تفوق آدم تسبيحاً وتقديساً لله، فإنّ لهذا دلالة على أن لآدم دوراً يختلف عن بقيه هذه المخلوقات، وأن عبادته لله يجب أن تقوم في إطار هذا الاستخلاف، وليس خارجه، وإلّا كان ذلك إخلالاً وتقصيراً في القيام بما كلّف به.

في ضوء هذا المفهوم القرآني للخلافة، لا بدّ وأن يفهم المسلمون ماذا تعني خلافتهم. فإذا كان استخلاف الله الإنسان على الأرض يُلقي على عاتقه عبئاً كبيراً، فبالتأكيد أن نصيب المسلمين من هذا العبء - بوصفهم أتباع الرسالة الخاتمة - أكبر وأكبر؛ فالخلافة الإسلامية هي خلافة أمّة، وليست خلافة فرد، لأن القيام باستحقاقات هذه الأمانة، والسير فيها بمنهاج الله، حفظاً لها وإصلاحاً لما يعتريها من فساد - بما كسبت أيدي الناس - هو شأن أعظم من أن يكون فردياً، أو أن ينهض به قرار سياسي. وإن كان هذا لا يرفع التكليف عن آحاد المسلمين، فلكلٍّ دوره.

وإذا كان تقطيع ما أمر الله به أن يوصل والإفساد في الأرض هو العنوان الرئيس لإخفاق أي أمة في القيام باستحقاقات الاستخلاف **﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾**[2]، فإنّ أوّل ما يجب العمل على تحقيقه هو وصل ما بين المسلمين، وإنما يتحقق ذلك بوضع أسس التسالم بينهم كما أرشدنا الله في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾**[3].

إنّ أيَّ حديث عن خلافة إسلامية في ظل غياب التسالم بينهم هو من باب خداع النفس، ونجاح أي صيغة سياسة في النهوض بالخلافة على مستوى الأمَّة إنما يقاس بقدر ما تحققه من هذا التسالم؛ لا بالانتشار مكاناً أو الاستمرار زماناً. فهذان العنصران قد يتوافران لإمبراطوريات قامت على البطش والدموية ؛ كما هو الحال مع الإمبراطورية الرومانية في أطوارها المختلفة؛ الملكية والجمهورية، الوثنية والمسيحية. والسؤال الآن: هل نجحت السلطة المركزية مترامية الأطراف في تحقيق هذا التسالم، أم لا؟ وهل تستطيع ما

---

(١) سورة الإسراء، آية ٤٤.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٧.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٠٨.

تسمّى الدولة الوطنية تحقيق هذا التسالم؟ وهل القطرية ظاهرة طارئة، أم متجذّرة في واقع المسلمين؟

وللإجابة على هذه الأسئلة لا بدّ من مقاربة قضيتين على مستوى الواقع (ما كان فعلاً) لا مستوى التنظير (ما يجب أن يكون)؛ الأولى: شرعية الدولة، والثانية: هويتها القومية.

بناء الدولة وشرعيتها:

ولنبدأ بمقولة ابن خلدون: «إنّ الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتمّ، وهذا لأنّ كل أمر تُحمل عليه الكافة لا بدّ له من العصبية»[1]. وهذا لا يعني أننا نوافقه تماماً، لأنّ العلاقة بين الدعوة الدينية والعصبية لا تمضي في خط مستقيم. فهناك مرحلتان تمر بهما أية دعوة دينية:

الأولى: مرحلة الاضطهاد؛ وفيها تكتفي الدعوة الجديدة بالصمود في وجه هجوم الخصوم للدفاع عن وجودها، وهذه مرحلة متشابهة إلى حدٍّ كبير بين الرسالات السماوية؛ لأنها معنية بالعقيدة دون الشريعة.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة التمكن؛ حيث تدافع العقيدة عن وجودها بالتقدم، وفتح وتأمين مجالات أوسع أمام حركتها، وهذا يتطلّب الانتقال من مرحلة الاعتناق الفردي إلى العمل الجماعي المنهج المنتظم في كيان، وهذه المرحلة قد لا تصل لها كل دعوة دينية، لكنها لا بدّ وأن تمرّ عبر تضحيات جسيمة؛ لأنها تفرض تغييرات تهدد مصالح مستقرة لأصحاب النفوذ **﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾**[2]. ولذا فإنّ تمكّن الدين لا يتم إلّا بتضحيات مَن لا تربطهم به أي مصلحة مادية أو عصبية، وإنما يربطهم به الاقتناع والإيمان به والإخلاص له. وفي هجرة أتباع الدعوة الإسلامية للحبشة ما يكفي لنفي أي دور للعصبية في نصرة الإسلام في خطواته الأولى، فلم يكن الملك الذي ائتمنه الرسول ﷺ على المسلمين في السنوات المظلمة ملكاً من العرب، وإنما ملك حبشي لا يُظلم أحد عنده، ولم يكن المعنيون بقوله تعالى: **﴿... إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ...﴾**[3]، وقوله: **﴿وَكَأَيِّنْ**

---

(1) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ١٥٩.

(2) **سورة الزخرف**، آية ٢٣.

(3) **سورة التوبة**، آية ٤٠.

مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلاَ نَاصِرَ لَهُمْ﴾[1] إلّا قريشٌ قومه وعصبته. وفي يوم حنين حينما كان المسلمون كثرةً بالعصبية فلم تغنِ عنهم شيئاً، ولما فـرّت قريش وتركته ﷺ لم ينادِ: عشيرتـي عشيرتي، ولا قومي قومي، وإنما نادى: أصحابي أصحابي، فاجتمع له أول ما اجتمع الأنصار. ولن نعثر على أثر للعصبية في نصرة أي نبيّ، بـل علـى العكس من ذلك كانت دائماً العصبية هي الدافـع وراء تكذيب أقوام الأنبياء لهم والوقـوف في طريـق دعوتهم؛ دفاعاً - وتحديداً المترفـين منهم - عن مصالحهم المرتبطة بالأوضـاع السائـدة، ولكن حينما تمضـي مسيرة الدعـوة ويكثر أتباعها رغـم الاضطهاد والظلـم، ويصبح تمكّنها أمراً لا مفرّ منه وتفرض حتمية التغيير نفسها، تتحول العصبية إلى صف الدعوة، بعد أن كانت تعترض طريقها. وهذا ما حدث مع الإمبراطورية الرومانية حينما أدرك أباطرتها أنهم- ومهما فعلوا - لن يوقفوا تقدم الدين الجديد، قرّر جوستنيان أن يجعـل النصرانية الديـن الرسمي للإمبراطوريـة الرومانية. وهنا وقعـت الكارثة، لأن الإمبراطوريات لا دين لها ؛ فهي تستخدم الدين ولا تتبعه.

وفي واقـع الدعـوة الإسلاميـة داخلت العصبيـة الدين حينما عاد رسـول الإسلام إلى قريتـه التي أخرجته فاتحـاً، وحدث هذا الخلط خاصة عند المعتنقـين الجدد- وبعد موت رسـول الله ﷺ - وهـو الشخصيـة الوحيدة التي لا يمكـن النظر إليها بمنظـور العصبية القبليـة في بيئة تتعـدّد فيها العصبيات. بـدأ يرتفع صوت العصبية، فمانعـوا الزكاة كانوا يروْن في دفع الزكاة لأحد بعد رسول الله إقراراً بنفوذ قبلي لا انصهاراً في كيان أكبر، وبعد أن كان خطـاب المسلمين بضمير الـ (نحن) أصبـح بأنتم ونحن، منا.. ومنكم؛ بين أول من آخى بينهم الإسلام؛ المهاجرين والأنصار- الخطر هنا ليس في الخلاف في حد ذاته. بغض النظـر عن موضوعه- لأنه سنّة من سنن الاجتمـاع البشري، وإنما في استناده إلى خلفيات قـام الإسلام علـى هدمها. ومع ذلك مرّت الأحداث دون أن تـترك شرخاً في وحدة الأمَّة. والتـي تشخّصـت في مجتمع المدينـة. لأن نداء حفظ الدين كان أعلى مـن أي صوت آخر، ومـع أحـداث الفتنة وما سبقها من مقدمات، وما نتج عنهـا؛ انفلت عقال العصبية، بتفتت قلـب الأمَّـة (المدينة) - وخاصة بعد عام ٤٠ هجرية - وأصبحت تمضي إلى غايتها بوتيرة متسارعة. «والغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك»[2].

---

(١) سورة **محمد**، آية ١٣.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ١٣٩.

إذن تحوّلت الخلافة إلى ملك عضود أسير للعصبية القبلية، ومنذ ذلك الحين لم تقم للأمة دولة، وإنما هي دولة القبيلة أو الأسرة، وليس كما كان الحال في دولة الخلافة، ومن قبلها الدولة الرسولية، حيث كان قيام الدولة ثمرةً للأمة وليس كياناً مناوئاً أو مختزلاً لها، حتى وإن جرى خلاف حول من يحكم. وأما قرشيتها فلم تكن إلّا وضعاً مرحلياً، وليس شرطاً دينياً كما ألصق بها فيما بعد، لأنّ الأمّة آنذاك كانت مشخّصة في مجتمع المدينة، كما سبق، ولم تكن الأطراف. بما فيها مكة - قد انصهرت بعد في بوتقة الأمّة الصاعدة، إلّا أنّ مجالها الجغرافي (وهو جزيرة العرب) كان لقريش مكانة مركزية تاريخية، وهذا وضع ابتدائي ما كان يجب التحجّر عنده، وإنما التجاوب مع تطوراته، وأهمها انفساح الإسلام خارج الجزيرة العربية، وهذا ما لم يحدث. وبالتالي أصبحت المعادلة الحاكمة لواقعنا السياسي - وحتى يومنا هذا- : سلطة قبلية أو أسرية يُنشأ لها دولة، وليس دولة تمثلها سلطة، والسلطة لمن غلب. وهذا ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: «إنّ الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالقبيلة والعصبية... ثم إنّ الملك منصب ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية، فيقع فيه التنافس غالباً، وقلّ أن يسلمه أحد لصاحبه إلّا إذا غلب عليه، فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة، وشيء منها لا يقع إلّا بالعصبية»[1]. وهكذا لم يعُد للدولة شرعية وكيان مستقلّان عن السلطة، بل تستمد وجودها وشرعيتها من شرعية السلطة، والتي بدورها تستمد شرعيتها من حكم السيف، والسيف غالب في يوم ومغلوب في آخر، وبالتالي أصبحت البنية السياسية هشّة. فأرض الدولة في ظل شرعية السيف تتحدّد بقدرة السلطة على بسط نفوذها، وهذا يتناقض مع القول: إنّ أرض الدولة في الإسلام تتطابق مع أرض الإسلام أو ديار الإسلام؛ (أي كل أرض وصلتها دعوة الإسلام)، وشعبها هو أمة الإسلام. والسؤال هنا: هل يقوى سيف العصبية وحده - وما يفرضه من سلطة مركزية - على القيام بشؤون أمة مفتوحة الانتماء تتمدّد جغرافياً وبشرياً؛ تتنوع فيها الأعراق والثقافات وتتفاعل لتنسج أمة تحتضن انتماءاتهم الوجودية؟!

الدولة بين استحقاق الدعوة واستحقاق السلطة:

هنا برزت قسوة التناقض بين منطق الدولة السلطوية القبلية ومنطق الدعوة؛ ذلك

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ١٥٤.

التناقض الذي لم يكن قائماً بين الدعـوة ودولة الأمَّة؛ لأنّ دولة الأمَّة مهمومة بتأمين آفاق للدعـوة واستدمـاج الشعوب في بوتقتهـا، وأما دولة السلطة القبليـة فمهمومة ببسط نفوذ سلطـة العصبية المادي وتمدّده أو تآكله، وكنتيجة حتميـة يفرض منطق السلطة نفسه على حسـاب منطق الدعوة. وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز نجد دليلاً على هذا التحول؛ فقـد ذكـر خليفة بن خياط في تاريخه عن ولاة عمر بن عبـد العزيز في إفريقية: «..ثم ولّى إسماعيل بن عبيد الله مولى بني مخزوم فقدمها سنة ١٠٠ هـ فأسلم عامة البربر في ولايته، وكان حسن السيرة»[١]. وقد فصّل ابن عذاري: «...فكان - أي إسماعيل - خير أمير وخير والٍ، ومـا زال حريصاً على دعاء البربـر إلى الإسلام، وهو الذي علّم أهل إفريقية الحلال والحرام، وبعث معه عمر عشرة من التابعين أهل علم وفضل، وكانت الخمر بإفريقية حلالاً حتـى وصل هؤلاء التابعون فبنَوا تحريمها...»[٢]. فبماذا انشغل من كان قبله ومن أتى بعده إذن؟!

ولأنّ السيـف غالـب ومغلوب فُتح الباب أمام صراعات النفـوذ بين المسلمين، وهذا ما يعـبّر عنـه بصدق ما نقله ابن أبي أصيبعة عن بشر بن عبدوس الطبيب. الذي كان أوّل من فطن إلى طرق الفصد والتبريد والترطيب، وطبّق ما وصل إليه في بيمارستان بغداد، وكان مقدّمـاً في زمانه. حيث قال: «ووجدت صاعد بـن بشر قد ذكر في مقالته في مرض المراقيا مـا عاينه في ذلـك الزمان من أهوال وجدها ومخاوف شاهدها ما هذا نصه: (وإنه عرض لنا من تضايق الزمان علينا والتشاغل بالتماس الأمر الضروري، ولما قد شملنا من الخوف والحذر والفزع واختلاف السلاطين، وما قد بلينا به مع ذلك من التنقل في المواضع وضياع كتبنـا وسرقتها، ولما قـد أظلّنا من الأمور المذعرة المخوّفة، التي لا نرجو في كشفها إلّا الله تقدس اسمـه) .هذا ما ذكره - والكلام لابن أبي أصيبعـة - وما كان في أيامه إلّا اختلاف ملـوك الإسلام بعضهم مع بعض، وكان النـاس سالمين في أنفسهم آمنين من القتل والسبي، فكيف لو شاهد ما شاهدناه في زماننا من التتار....»[٣].

قومية الدولة و قومية الدين!!

قامت هذه النزعة القومية كنتيجة تلقائية وحتمية لحركة دين عالمي ينفتح على ثقافات

---

(١) خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق د. ؟؟؟

(٢) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ص ١٩-٢١.

(٣) ابن أبي أصيبعة، **طبقات الأطباء**، ج ١، ص ٣١٥.

وشعـوب متنوعـة - بما فيهم العرب - لكلٍّ منهـا هويته المستقلة قبل الإسـلام، وفي المراحل المبكـرة للتفاعـل بين هذه الشعوب يكون من الصعب الحديـث عن تبلور هوية جامعة في وعي معتنقي الإسلام - بغض النظر عن إخلاصهم الفردي - فضلاً عمن لم يعتنقوه، وهذا يغذّي الالتباس بين الإسلام وحَمَلته إلى الشعوب والأمم الأخرى. وبما أنّ الجزيرة العربية هي مهد الإسـلام جغرافياً، والعـرب هم أول من خوطب بالرسالة فلسان القرآن عربي، كان لا بدّ وأن يكـون للعرب دور عظيم في حمل هذه الرسالـة إلى الناس كافة، وفتح الطريق لها، خاصة في بدايـة عهـد هذه الشعوب به. إلى هنا يُعتبر الأمر بديهياً ولا مفرّ منـه، إلّا أنّ الأمر لم يتوقف عنـد هـذا الحد، فطبيعة الإنسان تأبى إلّا أن تجاوز بالأمور حدها، فكان أن التبس هذا الدور بالعصبية القبلية والقومية. ففي داخل العرب نُظر إلى الدين على أنّه قرشي، وعلى المستوى الخارجـي على انّه عربي؛ مما أورث وصاية واستعلاء مـن جانب العرب، وتشنّجاً من جانب القوميات الأخرى، كما لو كان الإسلام جاء ليرفع العرب فوق سائر الشعوب، على أساس أنهم أصحاب سابقة. هذا على الرغم من أنّ هذه السابقة هي سابقة جغرافية، فلم يكن استقبال العـرب للإسـلام - بما فيهم قريش- أفضل من غيرهم، وأمـا خروج الرسول منهم فلا بدّ وأن يخرج الرسول من شعب طالما أنّه من أهل الأرض، وهي بكونها أرضاً بكراً لم تشهد قيام حضـارة قبـل الإسلام كانت دليلاً على سماويتهـا. وبقي لسان القرآن ولسـان رسول ا الله؛ وهنـا حدث خلط آخر بين اللسان العربي الـذي اتخذه القرآن لساناً له وبين اللغة العربية[1]؛ لأنّ اللغة العربية كأي لغة أخرى تحوي مضامين ثقافية واجتماعية، وليس فقط دلالاتٍ لفظية مجـردة، وبالتأكيد لم يأتِ القرآن ليجعلها مرجعيةً في فهمه، وإنما ليصوغ مضامينه المعبّرة عن رسالته، ويكون هو المرجعية. ولكنّ ما حدث هو أنْ حُكِّم معهود العرب وأشعارهم وكلامهم علـى كتاب الله، وقد شـطّ اللغويون والمفسّرون في ذلك، وهذا ما عـبّر عنه الفخر الرازي في تفسـيره: «إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتهـا بالقرآن العظيم أَوْلى، وكثيراً ما نجد النحويين متحيّرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيـت مجهول فرحوا به. وأنا شديد التعجّب منهم، فإنّهـم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتهـا كان أَوْلى»[2]. وبذلك أصبح لسـان القرآن تابعاً للغة العرب، وإن كان هذا الخلط قد أحدث أثره السلبي في فهم القرآن، إلّا أنّه لم ينجح في جعل لسان القرآن لساناً قومياً، يُطرح

---

(١) انظر: **لسان القرآن ومستقبل الأمّة القطب** للدكتور طه جابر العلواني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

(٢) أحمد مكي الأنصاري، **نظرية النحو القرآني**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٥٧، صفر ١٤٠٦ هـ/ نوفمبر ١٩٨٥ م.

كبديل للغات القومية الأخرى.

ولقد مارست الرواية دورها في تأجيج تلك النعرات القومية؛ التي جاء الإسلام ليبطلها ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ...**﴾[1]، فأغلب الروايات المذكورة في فضل الشعوب والبلدان لا تصح وهي في أحسن أحوالها ظنية لا تصمد أمام قاعدة قرآنية تهدم أي أفضلية مسبقة جُملية (تفضيل أمّة على أمة)، أو آحادية (تفضيل كل فرد من أمة على كل فرد من أمة أخرى)، أو فردية، فمقياس التفضيل كسبيّ (عمل الإنسان)، وفقط، ولذا فلم يهتم البحث بإيرادها؛ لأنها بحاجة إلى معالجة لسنا معنيين بها هنا، ولكن سنكتفي بإيراد نماذجَ مما ساد في أوساط العلماء وانعكس على الناس.

أورد أبو الحسين محمد بن أبي يعلى المُتوفّى سنة ٥٢١هـ في كتابه طبقات الحنابلة بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل: «...قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسّكين بعروقها ... وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق؛ فكان قولهم...إن الإيمان قول وعمل....والخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نقرّ لغيرهم بها إلى قيام الساعة ....ويعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها، ويحبهم لحديث رسول الله ﷺ (حبهم إيمان وبغضهم نفاق)، ولا يقول بقول الشعوبية وأراذل الموالي الذين لا يحبون العرب ولا يقرّون لهم بفضل فإنّ لهم بدعة ونفاقاً وخلافاً..»[2].

وبغض النظر عن ثبوت تلك الرواية عن أحمد بن حنبل - وهو من لم يهتم بإثبات نسبه إلى إبراهيم عليه السلام، على عادة العرب وهو يملي مسنده على ابنه عبد الله، كما روى عبد الله نفسه - فإنها تمثل ما كان سائداً من اعتبار حب العرب إيماناً وتفضيلهم ديانة. وفي مقابل ذلك سيقت روايات تقول بفضل العجم سواء الفرس أو البربر أو غيرهم؛ فها هو أبو زكريا يحيى بن أبي بكر - أحد علماء الإباضية في بلاد المغرب - يفتتح كتابه سير الأئمة وأخبارهم - أي أئمة الدولة الرستمية الإباضية في المغرب. بذكر أحاديث عن فضل الفرس

(١) سورة الحجرات، آية ١٣.

(٢) محمد بن أبي يعلى، أبو الحسين، طبقات الحنابلة، ج١، ص ٣٠.

والبربر[1]، أما البربر فلأنهم أهل هذه البلاد، وأما الفرس فلأنّ مؤسّس الدولة الرستمية عبد الرحمن بن رستم بن بهرام بن كسرى فارسي الأصل. ومدار هذه الروايات على أنّ إحياء الدين بعد موته يكون على أيدي الفرس والبربر، وهذا في مقابل من احتكر نشأته.

وعلى الرغم من أنّ التسلسل الطبيعي لتفضيل العرب على سائر الأجناس، وتفضيل قريش على سائر العرب، يفضي إلى تفضيل أهل بيت رسول الله ﷺ وعترته على سائر العرب والعجم، إلّا أنّ ما حدث كان عكس ذلك، فما لاقاه أهل بيت رسول الله من اضطهاد ومِحَن متواصلة لم يلقَه أهل بيت من بيوتات العرب، ولعل لذلك حكمة فلقد طُلب فضل العرب على غيرهم بخروج رسول الله منهم، ومع ذلك لم ينل أهلُ بيته من ذلك شيئاً، فكان ذلك دليلاً متجدّداً وحيّاً على براءته مما أُلصق به.

ولعلنا نستطيع أن نستشفّ كيف اتخذت التجاذبات المذهبية طابعاً قومياً أغلبياً وليس تاماً، وحسب ظروف الزمان والمكان وتفاعلات الأحداث، ومن ذلك ما تكشف عنه المراسلات بين القاضي المالكي عبد الله بن أحمد التميمي من بني عم الأغالبة أمراء القيروان، وبين الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الإمام الهادي من أئمة الزيدية، تولى الإمامة في اليمن في بداية القرن الرابع الهجري، حيث سأله القاضي المالكي عن بعض المسائل التي سأله عنها الإباضية، وكان منها: «وسألت عن قوله (عزّوجلّ): ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾، فقلت: ما الشعوب والقبائل؟ قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: أما القبائل فهي قبائل العرب، وبطون وأفخاذ العرب ورؤوس العرب»[2]. ويتضح من هذا كيف أنّ التجاذبات القومية قد أرخت ظلالها على فهم المسلمين للقرآن الكريم، فالإباضية يؤمنون بالتسوية التامة بين العرب وغيرهم من الشعوب، بينما لا يرى مخالفوهم ذلك.

ومن كل ما سبق نستطيع أن ندرك الدور الذي مارسته العصبية في إلباس الفتوحات الإسلامية حلة قومية، «..ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإن كافأتها أو مانعتها كانوا أقتالاً وأنظاراً، ولكل واحدة منهما التغلب على حوزتها وقومها... وإن غلبتها واستتبعتها التحمَت بها أيضاً

---

(١) انظر: أبو زكريا يحيى بن أبي بكر، تحقيق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢ – ١٩٨٢م، ص٤٢-٥١.

(٢) رسالة الرد على مسائل الإباضية للإمام أحمد بن يحيى، تحقيق إمام حنفي سيد عبد الله، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

وزادت قوة في التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد، وهكذا..»[1].

وبذلك أصبح تمكّن الإسلام في بقعة من بقاع الأرض مرادفاً لتمكّن العرب وبسط نفوذهم عليها، خاصة في البلاد التي وصلتها الفتوحات العسكرية، والتي تمنهجت بسياسة الملك العضود. ولقد ظهرت هذه النزعة القومية في أشدّ صورها في فتوحات المغرب والأندلس؛ حيث نجد عبارات المؤرّخين تتكلم عن بربر وعرب، وعن فتنة البربر وثورات البربر بغضّ النظر عن اختلاف أهدافها ومنطلقاتها.

«فإنّ أمة العرب لم يكن لهم إلمام قطُّ بالمغرب لا في الجاهلية ولا في الإسلام، لأنّ أمة البربر الذين كانوا به يمانعون عليه الأمم...، ثم جاءت الملة الإسلامية وظهرت العرب على سائر الأمم بظهور الدين فسارت في المغرب وافتتحوا سائر أمصاره ومدنه، وعانَوا من حروب البربر شدة»[2].

ولعلنا نستطيع تلمّس الخلط بين الدين ومن أتَوا به في استقبال البربر للإسلام: «..وذكر أبو محمد بن أبي زيد أنّ البربر ارتدّوا اثنتي عشرة مرة من طرابلس إلى طنجة، ولم يستقر إسلامهم حتى أجاز طارق وموسى بن نصير إلى الأندلس بعد أنْ دوّخ المغرب، وأجاز معه كثير من رجالات البربر، فاستقرّوا هناك من لدن الفتح، فحينئذٍ استقر الإسلام بالمغرب وأذعن البربر لحكمه ورسخت فيهم كلمة الإسلام وتناسَوا الردة. ثم نبضت فيهم عروق الخارجية فدانوا بها.. وتعدّدت طوائفهم وتشعّبت طرقها من الإباضية والصفرية..... ثم تطاول البربر إلى الفتك بأمراء العرب، فقتلوا يزيد بن أبي مسلم لما نقموا عليه بعض الفعلات.. ثم انتقض البربر بعد ذلك سنة ١٢٢هـ في ولاية عبد الله بن الحبحاب أيام هشام بن عبد الملك لما أوطأ عسكره بلاد السوس وأثخن في البربر وسبى وغنم.. وبلغه أنّ البربر أحسّوا بأنهم فيء للمسلمين فانتفضوا عليه....وأفضى الأمر إلى الإدالة ببني العباس من بني أمية .. واستشرى داء البربر وأعضل أمر الخارجة.....»[3].

ونقرأ بين سطور الكلام السابق الخلط بين القومية وبين الدين، وكذلك الخلط بين الإذعان للسلطة الظالمة واعتناق الدين، فبالتأكيد لم تكن الردّات الإثنتا عشرة تعبيراً عن رفض الإسلام كدين، وإنما تمرّداً على من أتَوا به، والدليل على ذلك عهد عمر بن عبد

(١) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة**، ص ١٣٩ ، ١٤٠.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٦، ص ١٧.

(٣) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج٦، ص١٤٥، ١٤٦.

العزيز كما سبق أن ذكرنا. وقد أقرّ ابن خلدون بظلم ولاة بني أمية: «ولمّا ولي عبيد الله ابن الحبحاب على إفريقية من قبل هشام بن عبد الملك... وساءت سيرتهم في البربر فنقموا عليهم أحوالهم وما كانوا يطالبونهم به من الوصائف البربريات...فكثر عيثهم في أموال البربر وجورهم عليهم..»[1].

وكان طبيعياً بعد ذلك ألاّ يستقر نفوذ السلطة المركزية في دمشق وبعدها بغداد طويلاً في المغرب. ففي عام ١٥٥هـ قامت دولة بني مدرار، والدولة الرستمية ١٦٤هـ، والأدارسة ١٧٢هـ، ثم الأغالبة ١٨٤هـ، وبذلك أفلت المغرب من نفوذ ما سُمّي بدولة الخلافة مبكراً وعجزت عن تحقيق الوحدة، ولا حتى وحدنة السلطة، بل كانت من عوامل التفتيت. وبلاد المغرب نموذج صارخ يدلّل على هذا الاستنتاج، وإن لم يكن الوحيد.

مرحلة القطرية أو الإقليمية:

ولأنّ ما اصطلح على أنه دولة خلافة لم تكن كذلك إلّا لأنها عربية قرشية، ونفوذها لا يعبّر إلّا عن طموح سلطوي أُسَري في التمدد، وبقدر قوتها العسكرية تتحدد حدودها، والتي لم تتطابق دائماً مع حدود أرض الإسلام، لم يكن بإمكانها أن تحتكر الادعاء بتمثيل الإسلام للأبد، بعد أن أخفقت في القيام بهذا الدور، وعجزت عن أن تقدّم نفسها كجامعة، كما هو الإسلام، تحتضن كل الأعراق التي انضوت تحت سلطانها - بما في ذلك الدولة العباسية التي استظهرت بالفرس والترك - خاصة بعد أن انفصل اتخاذ الإسلام ديناً عن الولاء لها. وهذا ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله: «لما استقلّت مضر وفرسانها وأنصارها من اليمن بالدولة الإسلامية فيمن تبع دينهم من إخوانهم من ربيعةَ ومن وافقهم من الأحياء اليمنية، وغلبوا الملل والأمم على أمورهم وانتزعوا الأمصار من أيديهم، وانقلبت أحوالهم من خشونة البداوة وسذاجة الخلافة إلى عز الملك .. وافترقوا على الثغور البعيدة والأقطار البائنة من ممالك الإسلام... واستفحل ملكهم في دولة بني أمية وبني العباس من بعدهم بالعراق، ثم دولة بني أمية الأخرى بالأندلس، وبلغوا من الترف والبذخ ما لم تبلغه دولة من دول العرب والعجم من قبلهم، فانقسموا في الدنيا ... وأكلتهم الأقطار واستلحمتهم الوقائع.. فتقطعوا في البلاد... فامتهنوا واستهينوا.... قام بالإسلام والملة غيرهم، وصار الملك والأمر في أيدي سواهم. فغلب أعاجم المشرق على ملكه ودولته... وغلب أعاجم

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٦، ص ١٥٦.

المغرب على أمره..وانقرض الملك العربي الإسلامي...»[1].

وهنا برزت أزمة غطاء الشرعية عند من لا يرون هذا الأمر إلّا في قريش، ولمّا كان السيف هو مصدر الشرعية الفعلي لم يكن غريباً أن ينتزع الأمر منهم، كما قلّدهم إياه من قبل، فالسيف هو من كان يرسم للمسلمين مسارهم السياسي. ومن قَبِل بحكم المتغلب القرشي - حتى وإن حاد عن نهج الإسلام - لا مانع لديه أن يقبل بحكم غيره.

ونعود إلى ابن خلدون وهو يشخّص هذه الأزمة: «...لمّا ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم..عجزوا بذلك عن حمل الخلافة، وتغلبت عليهم الأعاجم وصار الحل والعقد لهم، فاشتبه ذلك على كثير من المحققين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية، وعوّلوا على ظواهر في ذلك مثل قوله ﷺ: (اسمعوا وأطيعوا وإن وُلّيَ عليكم عبد حبشي ذو زبيبة)... ومن القائلين بنفي اشتراط القرشية القاضي أبو بكر الباقلاني ... وإن كان موافقاً لرأي الخوارج لِما رأى عليه حال الخلفاء لعهده، وبقي الجمهور على القول باشتراطها وصحة الإمامة للقرشي ولو كان عاجزاً عن القيام بأمور المسلمين. ورُدّ عليهم سقوط شرط الكفاية التي يقوى بها على أمره، لأنّه إذا ذهبت الشوكة بذهاب العصبية فقد ذهبت الكفاية، وإذا وقع الإخلال بشرط الكفاية.... سقط اعتبار شروط هذا المنصب وهو خلاف الإجماع»[2].

وقد حاول ابن خلدون أن يطرح رؤيته لدفع هذا الإشكال فقال: «..فإذا ثبت أنّ اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أنّ الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أنّ ذلك إنّما هو من الكفاية فرددناه إليها وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبة على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم، ولا يعلم ذلك في الأقطار والآفاق كما كان في القرشية؛ إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم؛ كانت عامة وعصبية العرب كانت وافية بها فغلبوا سائر الأمم، وإنما يخص لهذا العهد كل قطر بمن تكون له فيها العصبية الغالبة»[3]. ها هي القطرية تفوح من كلمات ابن خلدون، وأتى يصف بها واقعاً فرض نفسه على من شاء أو أبى.

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج٦، ص ٣- ٨.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، ص ١٩٥، ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

وهكـذا وقع المسلمون في مأزق مفتعل على الإسلام سببه تسليم الأمر للسيف، ولم يكن ما يشغل الفقهاء وحدة بلاد الإسلام ولا القيام بأمور المسلمين، وإنما انشغلوا بشرط شكلي، فليكـن ما يكون وليغرق المسلمون في بحور الدمـاء النازفة في سبيل أطماع سلطانية قرشية وعربيـة وأعجمية، ولتتمزق الأمَّة أشلاءً، ولكن تبقى ورقة التوت القرشية هي العاصمة من العـودة - كما يـرى البعض - إلى الجاهلية. وعلى أيّ حال لم يشأ بعض سلاطين العجم أن يمزّقوا ورقة التوت تلك طالما أنّ تصريف الأمور بيدهم، وسلكوا في ذلك مسلكين:

الأول: إعـلان الولاء الشكلي لما تبقّى من الأسر القرشية الحاكمة، «كما كان الشأن في ملوك العجم بالمشرق يدينـون بطاعة الخليفة تبرّكاً..وكذلك فعل ملوك زناتة بالمغرب مثل صنهاجـة مع العبيديين ومغراوة وبنـي يفرن أيضاً مع خلفاء بني أمية بالأندلس والعبيديين بالقيروان..»[1]. وبعد سقوط ما سمّي بدولة الخلافة الإسلامية ببغداد على يد التتر بقيادة هولاكـو سنة٦٥٦هـ «أعاد لهـا ملوك الترك رسماً جديداً في خلفـاء نصّبوهم في مصر في أعقاب الخلفاء الأولين .... لما هلك المستعصم ببغداد.. ولحق بمصر كبيرهم يومئذٍ أحمد ابن الخليفة الظاهر، وهو عمّ المستعصم، وكان سلطانها يومئذٍ الملك الظاهر بيبرس، فقام علـى قدم التعظيـم...، وكان وصوله سنة ٦٥٩ هـ. فجمع النـاس علـى طبقاتهم فأثبت نسبه في بيـت الخلفاء بشهادة العرب الواصلين معـه بالاستفاضة، ولم يكن شخصه خفياً، وبايع له الظاهـر وسائر النـاس، ونصّبـه للخلافة الإسلامية ولقبّـوه المستنصر، وخطب له على المنابـر، ورسم اسمــه في السكة.. وفوّض هو للملك الظاهر سائـر أعماله.. وقام السلطان بأمـر هذا الخليفة ...لإقامــة المناصب الدينية علـى مقتضى الشريعـة.. وجرياً على سنن التبرّك بسلفهم، ولكمال الإيمان في محبتهم، وتوفيةً لشروط الإمامية بينهم. وما زال ملوك الهنـد وغيرهم من ملوك الإسلام بالنواحي يطلبون التقليد منهم، ويكاتبون في ذلك ملوك الـترك بها من بنــي قلاوون وغيرهـم فيجيبونهم إلى ذلك، ويبعثـون إليهم بالتقليد والخُلع والأبهة ..»[2]. وهذا لا يمنـع أن يسجن السلطان الخليفة إذا أراد، وأن يعزله وينصب غيره مـن قرابته القرشيــة، ثم يعيده إذا بدا لـه في ذلك رأي، فأي خليفة هـذا! إنه ورقة التوت القرشيـة! وأما الحيلـة الثانية فكانت بانتحال العروبة والنسـب القرشي، «..وهذا كثير في النـاس لهذا العهد؛ فمن ذلـك ما يدعيه «زناتةُ» جملةً أنهم مـن العرب.. ومن ذلك ادعاء

(١) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٦، ص ٢٠٨.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج ٣، ص ٥٣٤ -٥٣٧.

«بنـي عبد القوي بن العباس بن توجين» أنهم من ولد العباس بن عبد المطلب....وكذلك ما يدّعيـه أبناء «زيّان» ملوك تلمسان من بني «عبد الواحد» أنهم من ولد القاسم بن إدريس.. وهـم غير محتاجين لذلك، فإنّ منالهم للملك والعزة إنما كان بعصبيتهم ولم يكن بادعاء علوية ولا عباسية...»[1].

إذن ليسـت القطرية طارئة على واقع المسلمـين، فقد خبرها المسلمون، بل وخبروا ما هو أسوأ منها - أي حكم السيف - وقبلوا بهما جميعاً، وتغلّبوا على أزمة القومية الأعجمية في مقابـل القوميـة العربيـة بورقة التـوت القرشية. ولما جـاءت الدولـة العثمانية لم تنجح فيمـا أخفـق فيه من سبقوها؛ فلم تنجح في تحقيق وحدة الأمَّـة، وإنما استطاعت أن تحقق وحدانية السلطة، ولم تختلف في مقوّمات وجودها وتكوينها عن الدولتين الأموية والعباسية إلاّ في استنادهـا إلى العصبيـة التركية، والعمل على حمل سائر القوميات والعصبيات على الرضـوخ لعصبيتها بقوة السيف، دون الحاجة لورقـة التوت القرشية. فلم تستطع أن تقيم دولـة الأمَّة؛ لأنها كانت دولـة السلطة، والتي تتحدّد حدودها حسب قوة وقدرة هذه السلطة الأسرية على بسط نفوذها.

وللإنصاف فإنّ اتفاق سايكس - بيكو لم يخترع جديداً في واقعنا، بل أكاد أجزم بأنه لو كنـا نحن من تولّينا ترتيب أوضاع المنطقة العربية بعد سقوط الدولة العثمانية لكان الوضع أسـوأ، فتاريخنا يحدثنا بحاكمية السيوف. وبعبارة أخرى إذا كانت الحدود الهندسية التي خلفهـا لنا الاحتلال البريطاني والفرنسي تمثل مصالحهما، فإنّه لم يكن هناك بديل يمثل مصالح الأمَّة سواء العربية أو الإسلامية، وإنما كان البديل التاريخي هو حروب سلطانية لا تنتهي، وهذا ما مكّن منا الاحتلال ابتداءً.

الوطـن والدولـة الوطنيـة:

ليس من قبيل المجازفة القول: إنّ هناك إشارات قرآنية إلى مفهوم الوطن؛ عبّرت عنه بـدلالات غير مباشرة وضمنية، فهو يُفهـم ضمناً وبدلالة عكسية من مفهوم (ابن السبيل) الـذي هو من أصناف المستحقين للزكاة، لأنّه منقطع عن أهله وماله؛ حتى وإن كان في بلده غنيـاً. وكذلك نجده متضمّناً في مفهوم (الديار) كما في قوله تعالى: ﴿... فَالَّذِينَ هَاجَرُوا

(١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، ص ١٣٣، ١٣٢.

وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ...﴾[1]. كما عبّر القرآن عن فقدان الانتماء في قوله تعالى: ﴿... وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا...﴾[2].

نحن لا نريد بذلك تدعيم ما يُطرح من معالجات بشرية لمفهوم الوطن؛ والمتأثرة حتماً بتجاربها وزمانها، وإنما أردنا أن نؤكّد أنّ القرآن لم يغفل علاقة الإنسان المعقدة بمحيطه الطبيعي والبشري (دائرة انتمائه الوجودي)؛ تأثيراً وتأثراً. وهذه القضية تحتاج إلى بحث مستقلّ، ليس هذا موضعه. ولعل ما رُوي عن الإمام علي عليه السلام في هذا الصدد يعبِّر عن تلك العلاقة المعقدة بين الإنسان والوطن، فقد قال: «الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة»[3]. وفقهياً تعامل الفقهاء مع الوطن بطريقة إجرائية من ناحية تعلقه ببعض الأحكام الفقهية.

ولهذه العلاقة المعقدة بين الإنسان وبيئته الطبيعية والإنسانية دور في تحقيق التوازن في حياة البشر، وهذا ما أشار إليه الجاحظ: «.. ولولا ما منّ الله به على كل جيل منهم من الترغيب في كل ما تحت أيديهم، وتزيين كل ما اشتملت عليه قدرتهم، وكان ذلك مفوّضاً إلى العقول، وإلى اختيارات النفوس، ما سكن أهل الغياض والأدغال في الغمق واللثق، ولما سكنوا مع البعوض والهمج... ولو اجتمعوا على اختيار ما هو أرفع ورفض ما هو أوضع... لذهبت المعاملات، وبطل التمييز، ولوقع التجاذب والتغالب ثم التحارب، ولصاروا غرضاً للتفاني، وأكلة للبوار.. »[4].

إذن مفهوم الوطن. كمفهوم إنساني فطري وعرفي. ليس مُحدثاً أو مخترعاً، بل هو أصيل، لأنه نابع من نزعة الإنسان للتآلف مع أشياء معينة دون أخرى، ووعيه بوجوده ومباينته للغير. وإنما الجديد هو المفهوم السياسي للوطن، وبطريقة أخرى أن يكون للوطن دولة تفصله عمّا سواه حدود جغرافية؛ ترسم حدود الولاء السياسي والقانوني لهذه الدولة، وترتّب التزامات عليها نحو من يقطنون داخل هذه الحدود.

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٩٥.

(٢) سورة النساء، آية ٧٥.

(٣) السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**، دار الزهراء بيروت - لبنان، ج ٤، ص ٥٠، حكمة ٥٣.

(٤) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، **رسائل الجاحظ** (الرسائل السياسية)، ص ١٠٠، ١٠١، تقديم د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان.

والمشكلة الرئيسة هنا تكمن في أنّ الوطن مفهوم معنوي مركّب نسبي تتداخل فيه عوامل عدة لا تنضبط، ولا يمكن تجسيدها بأسلاك شائكة. وحينما لا يكون للطبيعة دور صارم في الفصل بين المجموعات البشرية - كما هي الحال في السلاسل الجبلية الوعرة في أوروبا - يكون من الصعب أن تنجح الأسلاك الشائكة السياسية في تحقيق هذا الفصل، وفي إعادة صياغة الوعي بالهوية والانتماء. وحتى في البلاد التي تميّزت بتوأمة تاريخية جغرافية أفرزت شخصية ملتئمة المكوّنات إلى حدٍّ كبير داخلياً ومباينة لغيرها خارجياً؛ بحيث تتميّز بوحدة سياسية مطابقة لهما لا تكثر فيها العصبيات، (كمصر) لا تستطيع الحدود أن تضع حداً فاصلاً للانتماء يجزّئ وعي السلاسل البشرية الممتدة عبر تلك الحدود بهويتها. وبديهي أنّ الخَطبَ يعظم عندما تكون الكيانات السياسية مفتعلة، وليس فقط حدودها، كما هو الحال في إقليم الشام الذي قُسِّم لأربعة كيانات سياسية، خاصة عندما تتعدّد العصبيات والانتماءات داخله. فالهوية والانتماء ليسا مجالاً للقرارات السياسية، فكلاهما ثمرة تفاعل عوامل متداخلة ومتراكمة ينسجها الزمان والمكان والإنسان.

والحق أننا لا نستطيع الزعم بأنّ تجاذبات النفوذ السياسي جديدة على واقعنا كأمّة إسلامية، فقد تجزأت دار الإسلام مبكراً سياسياً حينما كان المسلمون في حال تمدّد وزحف، وبإرادة الداخل وليس الخارج، فالجديد في الأمر أنّ الدولة في السابق لم يكن لديها القدرة على بسط نفوذها العسكري والأمني على كامل الأراضي المسيطرة عليها بصرامة الدولة الحديثة، وبالتالي لم يكن بمقدورها أن تترجم النفوذ السياسي الذي تفرضه على رعاياها إلى نفوذ اجتماعي واقتصادي وثقافي بنفس الضغط الذي تمارسه الدولة القطرية الحديثة، وهذا ما يُشعرنا بأننا في وضع جديد دخيل علينا. وهناك فارق آخر وهو مسوّغات الولاء للسلطة، فإذا كانت مسوّغات الولاء في السابق - سواء فيما اصطلح عليه بدولة الخلافة، أو غيرها - مصبوغةً بصبغة دينية فالسلطان ظل الله في الأرض. كما تقول بعض الروايات الضعيفة، بل المكذوبة على رسول الله ﷺ ، ولا يجوز الخروج عليه، ومن يفعل ذلك مبتدع منحرف عن الدين، فإنّ الدولة القطرية الحديثة تصنّف من يخرج على السلطة بأنه خائن للوطن.

ورغم هذه الفروق المذكورة وغيرها، فهناك قاسم مشترك يمثل الآفة المتوطنة في واقع المسلمين السياسي منذ العام ٤٠ هـ؛ وهي أنّ الدولة ملحقة بالسلطة، ففي تاريخ المسلمين تتكون السلطة ثم تُصنع لها دولة، وليس دولة يُصنع لها سلطة، وحينما كان يفلت نموذج

لدولــة تقــوم بشرعية مستقلة عــن السلطة كانت السلطة لا تمهلها كثـيراً حتى تنزوَ عليها، كمــا حدث حينما أطبق محمد علي باشا علــى الدولة المصرية الناشئة، والتي قامت بالثورة الشعبيــة التــي هبّــت في وجه الحملــة الفرنسية على مصر بعــد أنْ تركت الدولــة العثمانية أكـبر ولاياتهــا تواجه مصيرها منفــردة، وحوّلها إلى دولــة السلطة أو دولــة الأسرة بعد أن كادت تصبــح دولة الوطن ناظرة نحــو الأمَّة. وحينما كان السلطــان الكامل الأيوبي متردّداً في مواجهــة الحملة الصليبية الخامسة علــى دمياط، كانت المقاومة الشعبية فاعلة لا تنتظر إذناً سلطانياً؛ «... والعربان تتخطف الفرنج في كل ليلة، بحيث منعهم ذلك من الرقاد خوفاً مــن غاراتهم، فتكالــب العرب عليهم حتى صــاروا يختطفونهم نهــاراً ويأخذون الخيم بمن فيها..»[1]. وحينما فرّ السلطان الكامل وسط هذه الأجواء من معسكره ولحق به جنوده خوفاً مــن محاولــة انقلابية من داخل البيت الأيوبــي مما تسبّب في سقوط دميــاط في يد الفرنج عــام ٦١٦هـ على الرغم من تضعضع المعسّكر الصليبــي داخلياً، وحوصرت ستة عشر شهراً واثنــين وعشرين يوماً، وارتكبت أبشع المجازر فيهــا. كان أهل دمياط حسب تعبير المقريزي «يقاتلونهــم أشد قتال وأنزل الله عليهم الصبر..»، ومال السلطان إلى مقايضة الصليبيين، وذلك بأن «بذل المسلمون لهم تسليم بيت المقدس وعسقلان وطبرية وصيدا وجبلة واللاذقية وجميع ما فتحه صلاح الدين ليسلّموا دمياط فلم يرضَوا ..»[2]. وحينها وجد السلطان نفسه مضطراً للمواجهة، خاصة عندما بدأ الفرنج بالزحف نحو معسكره بالمنصورة فكانت المقاومة الشعبية هي صاحبة الدور الأبرز «.. واجتمع الناس من أهل القاهرة ومصر وسائر النواحي مــا بــين أسوان إلى القاهرة.. ونــوديَ بالنفير العام»، ليحُولوا بين الفــرنج وبين دمياط، ثم جــاءت النجدات من بلاد الشام « فتضعضع الفرنج لذلك وضاق بهم المقام وبعثوا يسألون الصلح..»، ولمّا وصلت إمدادات من أوروبا حاول الكاردينــال بلا جيوس تنفيذ خطته بالزحف نحو القاهرة، حتى وصلت القوات الصليبية قبالة المنصورة، كانت المقاومة الشعبية مجدداً هي صاحبة الحضور الأقوى، «وكانت العامة تكرّ على الفرنج أكثر من العسكر»، وقام النيل بدوره في المقاومة هو الآخر حينما أغرق معسكر الفرنج، وحال بينهم وبين دمياط. واضطر بلاجيوس إلى طلب السلام، وحينها اختلف قادة معسكر المسلمين حول طلب الفرنج، حيث كان يرى بعضهم أن الفرصة مواتية للقضاء عليهم، بينما يميل الكامل إلى المهادنة، «.. وما

---

(١) **في تاريخ الأيوبيين والمماليك**، قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٠٢-١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

زال الكامل قائماً على تأمين الفرنج إلى أن وافقه بقية الملوك »[1].

هكذا هُزمت الحملة الصليبية الخامسة بفضل صمود الشعوب، ولكن السلطان الكامل بـدّد كل هذا في سبيل أطماعـه السلطانية الضيّقة وخلافاته مع سائر البيت الأيوبي حينما راسـل الإمبراطـور فريدريك الثاني ليستعـين به على أخيه المعظّم عيسـى، فكانت الحملة الصليبية السادسة الهزيلة، ولكنها حصدت ما لم تحصده حملة قبلها بعد الحملة الأولى، بحسـب توصيـف المقريزي[2] «.. وقع الاتفـاق أنّ ملك الفرنج يأخـذ القدس من المسلمين ويبقيهـا على ما هي من الخراب، ولا يجدد سورها، وأن يكون سائر قرى القدس للمسلمين لا حكـم فيهـا للفرنج، وأنّ الحرم بمـا حواه من الصخـرة والمسجد الأقصـى يكون بأيدي المسلمـين،... وأن تكـون القرى التـي فيما بين عكا وبين يافا وبين اللـد وبين القدس بأيدي الفـرنج دون ما عداهــا من قرى القدس... فلما اتفقوا على ذلك عُقدت الهدنة بينهما مدة عشـر سنين وخمسـة أشهر وأربعين يوماً... ولكن السلطان بعـث يأمر بخروج المسلمين من القدس وتسليمه إلى الفرنج...فاشتد البكاء وعظم الصراخ والعويل[3] ». ويصف سبط ابن الجـوزي الحال: «... وصلـت الأخبار بتسليم القدس إلى الفـرنج فقامت القيامة في جميع بلاد الإسلام، واشتدت العظائم وأقيمت المآتم..»[4].

ويتابـع المقريزي: «.. وبعث الإمبراطـور بعد ذلك يطلب تبنن وأعمالها فسلمها الكامل له... فبعث يستأذن في دخول القدس فأجابه الكامل إلى ما طلبه..»[5].

كل هـذه التنـازلات للفرنج كان في مقابلها شراسة في تحـارب الأيوبيين فيما بينهم، إذ تحالـف الكامل والأشرف ضـد النـاصر داوود وحاصرا دمشق وقطعـا المياه عن أهلها مما اضطـره إلى تسليـم نفسـه لعمّه السلطـان الكامـل[6]. إذن لم يستطع أحـد أن يحول بين الكامـل وعبثه بدمـاء ومقدّسات ومقدّرات أمّتـه، وكأنّ الأمَّة كلها قد ماتـت. فأبشع ما في دولة السلطة أنها تغلّب إرادة الفرد على الإرادة الجمعية، حتى تغرق تلك الأخيرة في سبات

---

(١) **في تاريخ الأيوبيين والمماليك**، قاسم عبده قاسم، عين للدراسـات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص١٠٦-١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص؟؟؟

(٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤) المصدر نفسه، ص١١٢-١٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢١.

عميق، وتصبح الكثرة كغثاء السيل لا قيمة لها.

إنها تجارب التاريخ التي تؤكّد لنا أنّ دولة السلطة - بأي سربال تسربلت - ليست أهلاً للثقة، ولا يمكن الاطمئنان لها؛ لأنها مرهونة بإرادة الفرد، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها في تحقيق التسالم بين المسلمين، ومن ثم خلافتهم.

وعليه، فلا يمكننا الاطمئنان لكون الدولة القطرية الحديثة دولة وطنية تمثل وطناً، كما كنا لا نطمئن لكون ما كان في السابق دولة خلافة، فكلاهما دولة السلطة، والآفة كما هي لم تُعالج. وبطريقة أخرى إنّ بناء دولة ذات شرعية مستقلة عن السلطة هو القضية الأساس التي يجب الانشغال بها ـ سواء على مستوى الأمَّة أو الوطن - لأنها وحدها التي تصلح للنهوض بأمر خلافة المسلمين، وهي لا تُبنى إلّا بكفاح الشعوب (كما بُنيت الدولة الرسولية ومن بعدها دولة الخلافة بنضال المسلمين في المدينة المنورة)، وهذا الأمر يصعب تخيّل حدوثه هكذا جملة واحدة على مستوى (أرض الإسلام الممتدة والمتباعدة الأصقاع)؛ فكل بقعة وكل شعب وكل مجتمع له مشكلاته وخصوصياته، كما أنّ هذه الدولة المأمولة لا يجب أن تكون مركزية، وإلّا فإنها حتماً ستستند إلى عصبية معيّنة وهذا تكرار لمآسي الماضي.

ويتطلب هذا إقراراً بالخصوصيات التي يتميز بها كل شعب، فقد أقرّها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ﴾، ولكن هذه الخصوصيات حتى تقوم بدور بنّاء (لتعارفوا)، لا بدّ وأن يصاغ لها هيكل سياسي يتجاوب معها على أساس أنها تنوُّع وليس عصبيات تتنازع على نفوذ سياسي، وإلّا سينزلق نحو التفتّت اللامتناهي. وهذا لا يتأتّى إلّا بحركة اجتماعية تعتمد رؤية ومنهاجية تأخذ بهذه الخصوصيات نحو التكامل دون تجاهل لها، لأنّ التجاهل يعني قهر عصبية لسائر العصبيات، وليس إسكاتها جميعاً، وهذا بدوره سيؤدّي إلى التغالب والصراع، وبالتالي نحو التفتت. وعلينا أن ندرك أنّ هذه الخصوصيات رغم تمايزها إلّا أنها متصلة وليست منقطعة، ولا يمكن للأسلاك الشائكة أنْ تقطّعها.

وهنا لا بدّ أن نناقش ما طرحه ابن خلدون في هذا السياق من: «أنّ الأمَّة إذا غُلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء، والسبب في ذلك - والله أعلم - ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا مُلك أمرها عليها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم فيقصر الأمل... فإذا ذهب الأمل بالتكاسل، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم، وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم ... وفيه والله أعلم سرٌّ آخر وهو أنّ الإنسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له،

والرئيس إذا غُلب رئاسته وكُبح عن غاية عزه تكاسل حتى عن شبع بطنه وريِّ كبده، وهذا موجود في أخلاق الأناسي»[1].

وهذا الذي يقوله ابن خلدون صحيح في حق الأمم، ولكن علينا أن نتساءل ما الذي أوصلها لحال الضعف حتى تُغلب على أمرها؟ أحد هذه الأسباب؛ بل هو السبب الرئيس في حدوث ذلك؛ القهر الذي يمارسه أبناء الأمَّة الواحدة على بعضهم البعض؛ وتحديداً تسلّط المترفين على أبناء جلدتهم، واستبدادهم بالأمر، وانصياع سواد الناس للملأ. فالظلم واحد لا دين له ولا عرق ولا نسب.

وما نريد قوله: إنّ صمّام الأمان الذي يحول دون تحول الانتماء - سواء إلى أمة أو إلى وطن - إلى عصبيات جاهلية متغالبة، أو أن يتحوّل إلى دوائر جغرافية وديموغرافية جوفاء من أي مضمون إنساني معنوي؛ عاجزة عن صياغة هدف يتحرك نحوه الذين تطوقهم، أقول: صمام الأمان هو ما علّمنا إياه القرآن الكريم من أن يكون الانتماء للفكرة والمنهاج، دون تجاوز الخصوصيات التي هي مصدر التكامل. وعبقرية أي صيغة سياسية تمثل وحدة المسلمين ليس في وحدنة السلطة؛ لأنها على العكس من ذلك تؤدّي إلى التفتيت، وإنما بقدرتها على تحويل قيم الوحدة إلى منهاج يربط بين الحياة المعيشية اليومية، وبين رسالة الأمَّة وينسج بينهما لُحمة متماسكة على كل المستويات في وعي الناس وواقعهم، حتى لا يكفر آحاد المسلمين بوحدة لا يرَون لها أثراً في حياتهم. والحق أننا بحاجة إلى بلورة رؤية للإسلام تنظر له على أنه - وكما ذهب الأستاذ جمال البنّا دين وأمة وليس ديناً ودولة- يستشعر كل مسلم ولايته فيها، ويرى نفسه فاعلاً يبحث عن حقه ويرفع الظلم عنه وعن أمته، لا مفعولاً به ينتظر منحة عليّة ومكرمات سلطانية. بهذا السبيل وحده تتحقق خلافة المسلمين في الأرض.

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة**، ص ١٤٨.

الملحقات

- سبيل تشكيل الحكومة الإسلامية — الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره
- نظام الحكم والحكومة في الإسلام — الإمام الشهيد حسن البنّا
- التكتل الحزبي — الشيخ تقي الدين النبهاني

الإمـــام روح الله الموســوي الخميـنــــي قدس سره

سبيـــــل تشكـيـــــل الحكومـــــة الإسلاميـــــة

سُبل السعي من أجل تشكيل حكومة إسلامية:

علينا أن نسعى بجدّ لتشكيل الحكومة الإسلامية، ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائي ونتقدّم فيـه. ففي كل العالم علـى مرّ العصور كانت الأفكار تتفاعل عنـد مجموعة من الأشخاص، ثم يكون تصميم وتخطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيّرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها، أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلّها.

والأفـكار تبدأ صغيرة ثم تكبر، ثم يتجمّع من حولها الناس، ثم تكتسب القوة، ثم تأخذ بيدهـا زمـام الأمور. ولم تكن القوة - كما ترون - حليفـة الأفكار من أول يوم. وفي هذا كله ينبغـي أن تتخذ مـن الشعب بكل قواه قاعدة رصينـة يرتكز عليها ويركـن إليها، مع العمل الدائب على التوعية الجماهيرية من أجل فضح خطط الإجرام، وكشف الانحراف الموجود لـدى السلطات الوقتية، ويتـم تدريجياً استقطاب الجماهير كل الجماهـير، ويتم الوصول بعدها إلى الهدف.

أنتـم اليـوم لا تملكـون دولـة ولا جيشاً، ولكـن تملكون أن تدعـوا فلـم يسلبكم عدوكم هـذه القدرة على الدعـوة والتوجيه والتبليـغ، وعليكم إلى جانب بيان المسائـل العبادية أن تبيّنـوا للناس المسائل السياسيـة في الإسلام، وأحكامه الحقوقيـة والجنائية والاقتصادية والاجتماعية، واتخذوا من هذا محوراً لعملكم. علينا من الآن أن نسعى لوضع حجر الأساس

للدولــة الإسلاميــة الشرعية، فندعو ونبــثّ الأفكار، ونصدر تعليماتنــا، ونكسب المساندين والمؤيّديــن لنا، ونوجــد أمواجاً من التوجيه الواعي والإرشــاد المنسّق للجماهير ليحصل ردّ فعــل جماعي، تكون على أثــره جموع المسلمين الواعية المتمسّكة بدينهــا على أتم الاستعداد للنهوض بأعباء تشكيل الحكومة الإسلامية.

وعلــى الفقهاء بيان المسائل والأحكام والأنظمة الإسلامية وتقريبها إلى الناس من أجل إيجــاد تربة صالحة تعيش على سطحها النظم والقوانــين الإسلامية. وقد ورد في الحديث كما سبق أن علمتم قوله ﷺ: «يعلّمونها الناس».

وظيفــة العلمــاء أمــام هجمــة أعــداء الإســلام:

ومسؤوليتنــا اليوم، في الوقت الذي تتعاون فيه كل قــوى الاستعمار وعملائه من الحكّام الخوَنــة، والصهيونية، والمادية الملحدة، على تحريف وتشويه الإسلام، هذه المسؤولية اليوم أكبر منها في أي وقت مضى.

هــا نحن نرى اليهــود يعبثون بالقــرآن ويحرّفون الكلم عن مواضعــه في طبعات للقرآن جديدة ينشرونها في الأرض المحتلة وغيرها.

علينــا أن نكشــف تلك الخيانة، ونصــرخ بأعلى أصواتنــا حتى نُفهم النـاســ أن اليهود وسادتَهم الأجانب يريــدون بالإسلام كيداً، ويمهّدون السبيل ليسود اليهود على هذا العالم كلــه، وأخشــى ما أخشــاه أن يصلوا إلى مآربهــم بسبلهم الخاصة. وبسبب مــن ضعفِنا قد نصبح ذات يوم لنجد حاكماً يهودياً يحكم بلادنا - لا سمح الله -.

ومــن جانب آخر فقد تعامل بعض المستشرقين مــع المؤسسات الاستعمارية وعملوا سوياً على تحريف الحقائق الإسلامية وهدمها. ودعاة الاستعمار جادّون في العمل من أجل تضليل شبابنــا في كل أنحــاء البــلاد بأضاليلهم، ومن أجــل إبعادهم عنا. لا أقــول: إنهم يحاولون تنصيرهــم أو تهويدهــم، بل حسبهم أن يعملــوا على إفسادهم، وحملهــم على نبذ الدين، وعلى اللامبالاة، وحسب الاستعمار نجاحاً أن يتحقق هذا وأمثاله.

في طهران تنتشر مراكز التبشير الكنيسي والصهيوني[1] والبهائي[2] لتضليل الناس وإبعادهم عن تعاليم الدين ومبادئه. أليس تحطيم هذه المراكز من واجبنا؟ هل يكفي أن نملك النجف – ونحن لا نملكه أيضاً – ؟ هل نظل في «قم» لنكثر من مجالس العزاء؟ أم ينبغي أن نعمل على توعية الناس بكل جدّ وحزم؟

أنتم شباب المراكز الدينية، كونوا أحياء، واعملوا على إحياء أمر ربكم، والمحافظة على أنظمته. يا جيل الشباب اجمعوا أمركم واعملوا، وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. وتكاملوا، اتركوا توافه الأمور وأعرضوا عن القشور، وانهضوا بمسؤولياتكم. أنقذوا الإسلام وانجدوه، فالإسلام يستصرخكم، وخلّصوا المسلمين من الأخطار المحدقة بهم.

ها هم أولاء يميتون الإسلام باسم الدين وباسم الرسولﷺ، فدعاتهم من أذناب الاستعمار قد انتشروا في طول البلاد وعرضها، وغزَوا الأرياف والقرى والنواحي، وعمدوا إلى الأطفال والصبيان والشباب – وهم أمل الإسلام – فأضلوهم السبيل.

---

(١) «الصهيونية» عنوان لحركة قومية عنصرية وُجدت بهدف تأسيس وطن قومي مستقل لليهود، أخذت تسميتها من جبل «صهيون» في القدس، حيث ضريح النبي داودعليه السلام، وجاءت الصهيونية كردة فعل على حالة العداء لليهود في البلاد الأوروبية. ويعدّ الكاتب الصحفي اليهودي المجري الأصل «ثيودور هرتزل» رائد الحركة الصهيونية الذي دعا إلى إقامة المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام ١٨٩٧ في سويسرا. في ذلك المؤتمر عمل شخص يدعى «وايزمن» على إقناع أعضائه باتخاذ فلسطين كوطن لليهود والحصول على موافقتهم بتوطين اليهود فيها. ومع صدور وعد «بلفور» وموافقة بريطانيا على هجرة اليهود إلى فلسطين، أتى الصهاينة بأعداد أخرى من اليهود إلى فلسطين، وقاموا بانتزاع الأراضي والمزارع والبيوت من العرب بمساعدة رؤوس الأموال الأميركية، فأضحت القدرة المالية للمنظمة الصهيونية توازي أكبر الشركات في العالم. وتتخذ الحركة من أميركا مركزاً لها، وتقوم بقيادة أنشطة الجمعيات الصهيونية في أكثر من ستين بلداً في العالم، وتتزعم الحركة الصهيونية ثماني عشرة منظمة عالمية بارز، و ٢٨١ منظمة وطنية يهودية، و ٢٥١ اتحاداً محلياً. كما يوجد تحت تصرفها أنواع من اللجان الاستشارية، وصناديق النقد، وكثير من الإمكانات السياسية والاقتصادية الأخرى. كذلك لدى الحركة مراكز للجاسوسية والاستخبارات في أكثر بلدان العالم. وتتلقى الحركة المعونات من الوكالات العامة في جميع أنحاء العالم. ويهيمن الصهاينة على ١٠٣٦ صحيفة أشهرها صحيفة «نيويورك تايمز».

(٢) في سنة ١٢٦٠ هـ ادعى شخص يدعى السيد علي محمد بأنه (باب الإمام) ووسيلة للاتصال به، وبعد فترة ادعى المهدوية، فاعتُقل وقُتل، غير أن شقيقين من أتباعه يدعى أحدهما «صبح الأزل» والآخر «بهاء» ادّعيا خلافته، وأطلق أتباع (صبح الأزل) على أنفسهم اسم «البابية» (الأزلية)، فيما سمّى أتباع (بهاء الله) أنفسهم (البهائية)، وقامت الدولة العثمانية بنفي بهاء الله وأتباعه إلى «عكا» في فلسطين، فيما نفت الأزل وأتباعه إلى جزيرة قبرص، وفي فلسطين نمت فرقة البهائيين بمساعدة الإنكليز واحتضان دولة إسرائيل لهم. وفي عهد محمد رضا بهلوي احتلّ البهائيون موقعاً متميّزاً في الحكم، وكان لهم تأثير أساسي في سياسة إيران الخارجية، وفي تأمين المصالح الصهيونية.

انهضوا لإسعاف هؤلاء الأحداث التائهين، أنقذوهم، ساعدوهم، عليكم أن تبثوا عملكم، فمـا ورد في العلماء من تمجيد وتكـريم إنما هو بسبب ما يقوم به العالم من تعليم الآخرين وإنقاذهـم من الضلال، وعليكـم أن تبذلوا قصارى جهودكم في إيصـال مفاهيم الإسلام ونظُمه إلى الناس عامة.

وعلينا أن نرفع الغشاوة التي وضعها الأعداء على الإسلام، ونزيل عنه ما ألحقوه به من غموض، وبدون ذلك لا يُكتب لنا التقدّم. وعلينا أن نتواصى فيما بيننا ونوصي الآخرين أن يوصـوا غيرهم بإزالة هـذا الغموض المفتعل، والريب الذي بثّه الأعداء خلال قرون سحيقة في جميع الناس وحتى المثقفين منهم.

نحن نوصي جيل الشباب أن يبيّنوا للأجيال عالمية الإسلام، وتشريعاته الاجتماعية وكل ما يحتويه من أنظمة، وأن يتحدّثوا عمّا شرّعه الإسلام في موضوع الحكومة، كي يعلم الناس ما هو الإسلام وأية قوانين جاء بها.

علـى المجامع العلمية اليوم في «قم» وخراسان وفي كل مـكان أن يدلّوا الناس إلى طريق الإسلام، ويعرضوا أفكاره تحت ضوء الشمس. الناس يجهلون الإسلام، ولا يكادون يفقهون عنـه شيئـاً، فعليكم أن تعرّفوهـم أنفسكم وعقيدتكم، وما ينبغي أن تكـون عليه حكومتكم. عليكـم أن تعرفوا العالم بذلك كلّه، وتبثّوا ذلك في صفـوف الجامعيين بصورة خاصة، لأن أولئك أكثر تفتحاً من غيرهم، وثِقوا بأن وراء ذلك نتائج حسنة، وترحيباً شديداً سيُستقبل به الإسلام في رحاب الجامعيين.

الجامعيـون أشـدّ الناس عـداوة للتسلـط والعمالـة والخيانة وعمليـات نهب الخيرات والـثروات وأكل السحت، وسيجدون في الإسلام - الذي تبلّغونه إليهم وفي تعاليمه في مجال الحكـم والقضاء والاقتصاد والاجتماع - ما يستميلهم إلى جانبه. هؤلاء الجامعيون يمدون أيديَهم إلى النجف يستعينون بذلك على فهم حقائق دينهم!

هـل يجدر بنا أن نسكت ولا نتحرك حتى ينبّهنـا أولئك الجامعيون من غفلتنا ويحملونا علـى أداء واجبنا والقيام بدورنا في الأمر بالمعروف والنهـي عن المنكر! أليس هذا السكوت

منــا منكــراً؟ أليس عيباً علينــا أن نهمل الأمر ليواجهنــا شباب من أوروبا قــد ألّفوا تجمعاً إسلامياً يطلبون فيه منا العون الثقافي والإرشادي والتوجيهي؟

علينــا أن نذكّر النـاس بمــا كانت عليه الحكومة الإسلامية في صــدر الإسلام. علينا أن نقــول لهــم: إن دكّة القضاء كانت في إحــدى زوايا المسجد، في حين ترامــت أطراف البلاد الإسلامية وشملت إيران ومصر والحجاز واليمن وغيرها، وحينما انتقل الأمر إلى الآخرين - مع الأسف - تحولت الخلافة والحكومة الشرعية إلى مُلك عقيم. علينا أن نذكر ذلك كله ونبيّن ملامح الحكومة التي ننوي تشكيلها، ونوضح صفات الحاكم وواجباته واختصاصاته وأخلاقه.

كان قائــد الأمّــة وأميرها قد ردع أخاه عقيــلاً، وأحمى له حديدة لئــلا يطمع في أموال المسلمين[1]، وعاتب ابنته عندما استعارت من بيت المال عقداً قائلاً: لولا أنها عارية مضمونة لكانت أول هاشمية تقطع يدها، ثم رجّعه في بيت المال[2]. هذا هو الحاكم الذي نريد.

«لمثــل هــذا فليعمــل العامـلـون، وعلـى مثـل هذا فليتنــافس المتنافســـون».

- نحــن نريد حاكمــاً لا يأمرنا بشيء إلّا وقــد سبقَنا إليه، ولا ينهانا عــن شيء إلّا وقد انتهى عنه.

- نريد أن يساويَ بيننا جميعاً أمام العدالة وفي ميادين القضاء.

- نريد أن يساوي بين الناس فيما لهم وفيما عليهم، من غير تمييز أو تفضيل.

- نريد من يحكم بالحق له أم عليه.

- نريد حاكماً لا يحمل نفسه وعائلته وذويه على رقاب الناس.

---

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة ٢١٥.

(٢) **بحار الأنوار**، ج٤، ص ٢٣٧و ٢٣٨، **تاريخ أمير المؤمنين** عليه السلام، باب ٩٨، **ووسائل الشيعة**، ج ٦٨، ص ٥٢١، كتاب الحدود والتعزيرات، أبواب حدّ السرقة، ج١١، ص ٢٩٥.

• نريـد حاكماً يقطـع يد ولده إذا سـرق، ويجلد ويرجم قريبه إذا زنـى، ويؤاخذ أخاه وأختـه إذا اتجـروا بأطنـان الهروئين كما يؤاخـذ الآخرين إذا تعاطَوا تهريـب اليسير من الهروئين.

إحيـاء روح الجماعـة في الأمّة:

كثير من الأحكام العبادية تصدر عنها خدمات اجتماعية وسياسية، فعباديات الإسلام عـادة توأم سياسته وتدبيراته الاجتماعية. فصـلاة الجماعة مثلاً واجتماع الحج والجمعة تؤدي - بالإضافة إلى ما لها من آثار خلقية وعاطفية - إلى نتائج وآثار سياسية. استحدث الإسـلام هذه الاجتماعات وندب الناس إليها، وألزمهـم ببعضها حتى تعمّ المعرفة الدينية وتعـمّ العواطف الأخوية، وتتماسك عـرى الصداقة والتعارف بين النـاس، وتنضج الأفكار وتنمو وتتلاقح، وتبحث المشكلات السياسية والاجتماعية وحلولها.

في الـدول غير الإسلامية تنفق الملايين من ثروة البـلاد وميزانيتها، من أجل عقد مثل هـذه الاجتماعـات، وإذا انعقدت فهي في الغالب صورية شكلية تفتقـر إلى عنصر الصفاء وحسـن النية والإخاء المهيمن على النـاس في اجتماعاتهم الإسلامية، ولا تؤدّي بالتالي إلى النتائج المثمرة التي تؤدي إليها اجتماعاتنا الإسلامية.

فقـد وضـع الإسلام حوافز ودوافـع باطنية تجعـل الذهاب إلى الحج مـن أغلى أماني الحيـاة، وتحمل المـرء تلقائياً إلى حضور الجماعة والجمعة والعيد بـكل سرور وبهجة، فما علينا إلّا أن نعتبر هذه الاجتماعات فُرَصاً ذهبية لخدمة المبدإ والعقيدة، لنبيّن فيها العقائد والأحكام والأنظمة على رؤوس الأشهاد، وفي أكبر عدد من الناس. فعلينا أن نفيد من موسم الحـج، ونجنيَ منه أطيب الثمـار في الدعوة إلى الوحدة، والدعـوة إلى تحكيم الإسلام في الناس كافة. وعلينا أن نبحث مشكلاتنا، ونكتشف ما وضعه لها الإسلام من حلول جذرية. علينا أن نسعى لتحرير أرض المسلمين في فلسطين وغيرها.

وهـا نحن نرى المسلمين في الصـدر الأول يجنون من جَمَاعاتهـم وجُمعاتهم وأعيادهم ومواقـف حجِّهم أحسـن الثمار. لم تكن الخطب التي تُلقى في الجمعـات والأعياد والمواسم

الأخـرى تقتصر على وعد ووعيد بجنَّـة أو نار وسورة خفيفة ودعاء خفيف أو ثقيل كما نرى اليوم، بل كانت الخطب قد تصل في إيحائها وتأثيرها إلى إعداد الناس للقتال بكل شجاعة وبأسـ، وقـد تؤدّي إلى انطلاقهم إلى جبهات القتال من باحات المساجد والجوامع من دون أن يأخذهـم في ذلـك خـوف من فقر أو مرض أو مـوت أو ضياع؛ لأنهم كانـوا يخافون الله وحده ولا يخشَون أحداً إلّا إياه، ولمثل هؤلاء يُكتب النصر، ولمثل هؤلاء يكون الفتح! انظروا في خطب أمير المؤمنين عليه السلام [1] لتعرفوا أنها كانت تسوق المسلمين إلى ميادين الجهاد، وتحمل الناس على الفداء، وتضع أنجع الحلول لمشاكل الناس في الحياة.

ولو كانت الجمعة مستمرة إلى يومنا هذا بخطبها وحماسها وروحها وآفاق التفكير فيها لَمَا انتهى بنا الأمر إلى الحد الذي ترَون. علينا أن نسعى لإعادة إحياء مثل هذه الاجتماعات، ونستغلها في التوجيه والإرشاد والتوعية والقيادة إلى الصلاح والنجاح. وبهذا يتم للأفكار الإسلامية أن تسع أكبر الميادين، وترتفع إلى أعلى الآفاق من غير أن يعلوها شيء.

تبليـغ الإســلام الحقيقـي للنـاس:

وكمـا تحتفظون بذكرى عاشوراء الحزينة، ولا تفرّطون بها، فلتكن المصائب التي جرت علـى دين الإسلام مـن أول يوم وإلى يومنا هذا عاشوراء جديدة تحيون ذكراها باستمرار. وإنكم إذا تحدّثتم عن الإسلام بكل إخلاص وأظهرتم الناس على أصوله وأحكامه وأنظمته الاجتماعية، فإن الناس سيرحّبون بهذا الدين ويتبعونه، والله يعلم أن محبّي الإسلام كُثر، ولكنهم لأكثر أحكامه جاهلون. وقد جرّبت ذلك بنفسي.

فحـين ألقي كلمة ألمس في الناس تغيّراً وتأثراً، لأن الناس ناقمـون على أوضاعهم التي يعيشونها، والخوف من الظالمين يملأ جوانحهم، وهم بأمسّ الحاجة إلى من يتكلم بشجاعة وثبات.

يا أبناء الإسلام، كونوا أشدّاء أقوياء في بيان حجتكم للناس لتغلبوا عدوّكم بكل أسلحته

---

(1) **نهج البلاغة**، الخطب ١١، ٢٧، ٢٩، ٥١، ٥٤... والحكمة ٣٦٥، وكتاب **وسائل الشيعة**، ج١١، ص ٣٩٥.

وعساكـره وحرسـه، بيّنـوا الحقائق للجماهـير، واستنهضوهـم. وانفخوا في أهـل السوق والشارع، وفي العامل والفلّاح، والجامعي روح الجهاد. الجميع سيهبّون للجهاد. الكل يطلب الحريـة والاستقلال والسعادة والكرامة، اجعلوا معالم الديـن الإسلام في متناول الجميع، فهـو للجميع وسترَون أنه سيقودهـم إلى الطريق وينير لهم السبيل، ويصحّح لهم أفكارهم وعقائدهـم، ويحملهم على التضحيـة والفداء، لتتحطم أجهزة سياسـة الجور والاستعمار لتقوم على قدم راسخة أُسُس الحكومة الإسلامية.

على الفقهـاء (حصون الإسلام) أن يبيِّنوا للناس العقائـد الحقَّة والأنظمة الإسلامية وطـرق الجهاد والنضـال، ويقودوا النـاس، فإن النـاس تنقـاد لهم تلقائيـاً إذا لمسوا فيهم الأهليـة والإخلاص ونكران الـذات. وعندها سيكون في فقـد أمثال هـؤلاء العلماء القادة مصيبـة عظمـى على النـاس تترك في حياتهم فراغـاً مروّعاً، وتُحـدث في الإسلام ثلمة لا يسدّها شيء.

ومثـل هذا الفـراغ والثلم لا يحدث بفقدي أنـا أو مثلي ممن يقبع في زاويـة بيته، وإنما يحـدث بفقد الإمام الحسين عليه السلام والأئمة من بعده، ويشعر الناس بالخسارة أيضاً بفقدان الخواجـه نصـير الدين الطوسـي[1]، والعلّامـة[2] وأضرابهـم ممن قدّم خدمـات جليلة للإسلام.

أما أنا وأنت فماذا قدّمنا للإسلام حتى ينطبق علينا مصداق الحديث؟ لا فراغ يحدث عنـد مـوت ألف ممن يعمل علـى شاكلتنا، لأن حياتنا هي فـراغ، ولا ثلم يحدث في الإسلام

(١) محمـد بـن الحسن الطوسي المعروف بـ «الخواجـه نصير الدين»، والمحقق الطوسـي (٥٩٧- ٦٧٢)، من حكماء الإسـلام وعلمائـه البارزين، فاق أقرانه في الفلسفـة والكلام والرياضيات والهيئة. مـن تلامذته العلّامة الحلّي، وقطـب الدين الشيـرازي، والسيد عبـد الكريم بن طاووس. ترك مؤلفـات قيّمة منها: **شـرح الإشـارات**، **تجريد الاعتقاد تحرير إقليدس**، **أخلاق ناصري**.

(٢) آيـة الله الشيـخ جمال الدين حسن بن يوسف بن علـي بن المطهّر الحلّي (٦٤٨- ٧٢٦هـ) فقيه، محدّث، مفسّر، متكلّم، أديب، جامع للمعقول والمنقول، وزعيم الإمامية في عصره. يشتهر بالعلّامة. تتلمذ عند كبار علماء الشيعة والسنّـة. من أساتذتـه: المحقق الحلّي، الخواجه نصيـر الدين الطوسي، السيد أحمد بـن طاووس، الشيخ نجيب الديـن. حضر الخواجه نصير درسه في الفقه، كما تتلمـذ ابنه فخر المحققين على يده أيضاً. من آثاره: **تبصرة المتعلميـن**، **المختلف**، **القواعد** **تذكرة الفقهاء في الفقه**، **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد في الكلام**، **كتاب الألفين في إثبات الإمامة**، **المختصر في الرجال**، وتلخيص **الكشاف في التفسير**.

عنـد موت ألف منـا ، لأن حياتنا على ذلك النحو قد تكون هي ثلمـاً في الإسلام ينبغي سده بغيرها.

المقـاومـة علـى المدى الطويـل:

ونحـن لا نتوقـع أن تؤتـي تعليماتنا وجهودنا أكلهـا في زمن قصـير ، لأن ترسيخ دعائم الحكومـة الإسلامية يحتـاج إلى وقت طويل وجهود مضنية، ونحن نـرى كثيراً من العقلاء يضعون حجراً ليبنيَ عليه الآخرون بناء ولو بعد مائتي عام.

لقـد سئل أحد المعمّرين وهو يغرس فسيـلاً عن نتيجة عمله التي سوف لا يدركها ، فقال مجيبـاً: غرسـوا فأكلنا ، ونغرس فيأكلـون. وإذا كان نشاطنا لا يؤتي ثمـاره إلّا في جيل غير جيلنا فذلك لا ينبغي أن يثبط عزائمنا ، لأن تقديم الخدمات للإنسان لا ينبغي أن يتمّ على أساس المصلحة الفردية، بل على أساس المصلحة العامة للمسلمين.

فسيـد الشهـداء عليه السلام الذي ضحّى بكل مـا يملك ، لو كان منطلقاً مـن التفكير الفردي لوضـع يـده في أيديهـم وانتهى الأمر ، وكانت تلـك النهاية من أغلى أمـاني الأمويين. ولكن الحسـين عليه السلام كان يفكّـر في الإسلام والمسلمين وأجياله القادمـة على المدى الطويل، وكان نهوضـه وتضحيته وجهاده من أجل أن ينتشر الإسلام، وتظهـر أحكامه السياسية، ونظمه الاجتماعية في أوساط الناس.

في روايـة سابقـة عن الإمام الصـادق عليه السلام ترَون أن الإمام بالرغـم من ظروف التقية المحيطـة به، وفقدانـه للسلطة يبـيِّن للمسلمين أو يعيّن لهـم الحاكم والقاضـي، ويأمرهم بالرجـوع والتحاكم إليه. وعظمـاء الرجال يخططون للأجيال القادمـة، ولا يحزنهم أن لا يلمسوا آثار خططهم ما دام المستقبل كفيلاً بإعطاء النتائج والثمرات، ولا يداخلهم اليأس حتى في ذل الأسر وفي أغوار السجون. ومن أجل الانتصار للأهداف الكبيرة فهم يخططون في السجون لما يسعد الأجيال القادمة، وليس كل همهم أن يصلوا إلى ما يريدون. وكثير من الحركات والنهضات أخذت شكلها النهائي بعد تمهيدات قد ترجع في بعض الأحيان إلى ما قبل مائتين أو ثلاثمائة من السنين.

الإمام الصـادق عليه السلام لم يكتفِ بوضع الخطوط العامة للحكومـة أو الدولة الإسلامية،

بـل عيّن حاكمهـا ونصَّبه. وبالطبع لم يكن يريد بذلك التعيين عصـره الذي يعيش فيه لأنه هـو الإمام وهـو الحاكم الشرعي، ولكنه ينظـر بذلك إلى الأجيال الأخـرى القادمة، وكان تفكـيره في أمَّته أكـثر من تفكيره في ذاته وشخصه. كان يريـد أن يصلح البشر كل البشر، والعـالم كل العـالم تحت ظل القانـون الإسلامي العادل. وقد عيّن مـن يليق به الحكم حتى إذا تحسّنـت الأوضاع وعادت إلى مجراهـا الطبيعي فلا عسر ولا حرج على المسلمين فيمن سيشغل منصب الحكم والقضاء وقيادة الناس.

والديـن في أصلـه، ومذهب الشيعة على الخصوص، وكل الأديان قد بـدأت على شكل تعاليم، وبسبب ما اتسم به القادة والأنبياء - من عزم وثبات وحزم - كانت العقيدة تتقدم بخطى ثابتة.

كان موسى عليه السلام راعياً وحارساً سنين طويلة، ويوم كُلِّف بمجابهة فرعون لم يكن يعينه على أمره، وبما لديه من قابليات ومواهب وقوى استطاع بعصاه أن يبدّد ملك فرعون. لا تتصوروا أن عصا موسى لو كان بيدي أو يد أحد منكم، كانت تعمل شيئاً، لأنه ليس لدينا تدبير موسى وهمّته وجدّيّته في عمله، وليس ذلك متيسراً لكل أحد. وكان رسول الله ﷺ إذا صدع بالرسالة لا يملـك مـن أسباب القوة إلّا صبيـاً لم يتجاوز العاشرة هو علي بن أبـي طالب عليه السلام وامرأة متقدّمة في العمر هي زوجه خديجة، فقد آمنَا به ونصراه وأعاناه على أمره، وكان سائر الناس يؤذونـه ويعاندونه ويكذبونه، ولكن اليأس لم يكـن له إلى النبي ﷺ وناصريه سبيل. فقد ثبتوا بعزم وصبر وحزم حتى ظهر أمر الله، وخسر هنالك المبطلون، وضرب الإسلام أوتاده في شرق الأرض وغربها حتى ليؤمن به اليوم ما لا يقلّ عن سبعمائة مليون مسلم.

وبـدأ مذهـب الشيعة مـن نقطة الصفر. وحين وضـع الرسول ﷺ أسـس الخلافة قوبل بالاستهـزاء والسخرية، وذلك حـين جمع قومه، وأولمَ لهم، وقال لهـم فيما قال: من يكون خليفتي ووصيي ووزيري على هذا الأمر؟ فلم ينهض إلّا علي عليه السلام ولم يبلغ الحلم حينذاك. وعندئذٍ قال أحدهم لأبي طالب محرّضاً: إن ابن أخيك يريد أن تسمع لابنك وتطيع[1]!

وفي غديـر خم في حجـة الوداع عيّنه النبي ﷺ حاكماً من بعده، ومن حينها بدأ الخلاف

---

(١) تاريخ الطبري، ج٢، ص ٢١٩- ٣٢٢.

يـدب إلى نفس قـوم[1]. ولو كان النبي ﷺ قد عيّن أمير المؤمنين عليه السلام مفتياً ومفسّراً للقرآن ومبيّناً للأحكام فحسب، لم يعارضه أحد! ولكنه عورض وحورب وقوتل لأنه الحاكم المهيمن الشرعـي علـى شؤون العباد والبلاد. وأنتم إذا قبعتم في عقر دوركم فلا شيء عليكم، ويوم تريـدون الظهـور في المجتمـع كعنصر إصلاح أو تغيـير بما أنتم عليه من قـوى كبيرة، فإن الحـرب ستعلن عليكم. وبسبب مواقف الأئمة عليهم السلام وشيعتهم من نظرية الحكم والإدارة في الإسـلام نالهم ولا يـزال ينالهم ما تعرفون من الأذى والبلاء والعنـاء، ولكنهم لم ييأسوا، فمـا زال الأمـل يملأ جوانحهم، ومـا زال عدد الشيعة في ازدياد حتـى أنهم اليوم في حدود المائتي مليون شيعي.

إصـلاح الهيئـات الدينيـة:

قيادة الأمّة إلى الصلاح، ومعرفة الإسلام على وجهه، تستلزم صلاح أهل العلم وحملة الشريعـة، بمعنـى ضرورة تكامـل نشاطهم التعليمـي، والاعتماد على النفس، والثقة بها، واجتناب الكسل والوهن والضعف والنكول، ومحاولة محو آثار ما ينشر في الناس من أباطيل، وتهذيب الأفكار المتحجّرة المنفّرة في صفوف البعض منا، وطرد فقهاء القصور الذين باعوا دينهم بدنيا غيرهم من صفوفنا، وإبعادهم عن زيّنا، وتعريتهم، وفضح أعمالهم.

إزالـة آثـار العـدوان الاستعمـاري الفكـري والخلقـي:

مرّت القرون وعملاء الاستعمار، وأجهزة دوائر التربية، ودوائر السياسة تنفث السموم في أفـكار النـاس وأخلاقهم حتى أفسدوها، والناس في ريب مـن أمرنا بسبب هذه السموم ومجامعنـا وهيئاتنا الدينية هي بدورها تحتاج إلى إصلاح، ولا بدّ كذلك من اجتثاث جذور الأفكار السقيمة الوافدة من الخارج، ومحاربة كل سوء وفساد وانحراف في المجتمع.

نحـن نلاحظ وجود أناس متأثرين بتلك السموم بين صفوفنا؛ فنرى البعض منهم يسرّ إلى الآخريـن: إن هـذه الأعمال لم تخلق لنا ولم نخلق لها. مـا نحن وذاك؟ نحن ندعو الله ونبـيّن المسائل. هذا المنطق نتيجة ما يلقيـه الأجانب في روع الناس من مئات السنين، وهذا

(١) التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٥٣، أسد الغابة، ج٤، ص٢٨، الغدير، ج١، ص ١١- ٢١٢.

هــو الذي يجعل القلوب في النجف وقم وخراسان خائرة هزيلة واهنة غير راشدة، وحجتها في ذلك: إن ذلك ليس من شأننا.

هــذه أفـكار خاطئة. فهل توجد عند الحكّام الفعليين مــن القابليات والمواهب أكثر مما عندنا؟ أيهم كان جديراً بزعامة الناس وقيادتهم؟ ألم يكن بعضهم أمِّياً؟ أين تثقف حاكم الحجــاز؟ ألم يكن رضا خان[1] من جهّال الناس؟ وها هو التاريخ يحدّثنا عن جهّال حكموا النـاسـ بغير جـدارة ولا لياقة؟ هــارون الرشيد، أيــة ثقافة حازها؟ وكذلك مَــن قبله ومَن بعده!

وعلينــا أن نستفيد من ذوي الاختصاصـ العلمي والفني فيما يتعلــق بالأعمال الإدارية والإحصائيــة والتنظيميــة، وأما مــا يتعلق بــالإدارة العليا للدولــة، وبشؤون بســط العدالة وتوفــير الأمن وإقرار الروابــط الاجتماعية العادلة، والقضاء والحكم بــين الناس بالعدل، فذلك ما يختص به الفقيه، ويُفني فيه كل أيام حياته، وهو يملك ما يحفظ للناس حريتهم واستقلالهــم وتقدّمهم، ضمن سياسة مستقيمة لا نفوذ فيها لأجنبي، ولا انحراف فيها إلى يمين أو يسار.

اخرجوا من عزلتكم، وأكملوا برامجكم الدراسية والإرشادية واركبوا الصعاب في سبيل ذلك. وخططوا للحكومة الإسلامية، وتقدّموا في خططكم، وكونوا في ذلك يداً واحدة مع كل من يطالب بالحرية والاستقلال، فإنكم ستصلون إلى أهدافكم يقيناً. اعتمدوا على أنفسكم، وأنتــم ستزيد خبرتكم وتجاربكم في طريــق نضالكم الذي يُرعب الاستعمــار ويرهبه. وأنا علــى يقين أنكم قادرون على إدارة دفــة الحكم عند تقويض أسس الجور والظلم والعدوان. وكل مــا تحتاجــون إليه من قوانــين ونظم فهو موجود في إسلامنا، ســواء في ذلك ما يتصل بــإدارة الدولة، والضرائب، والحقــوق، والعقوبات وغيرها. لا حاجة بكم إلى تشريع جديد، عليكـم أن تنفّذوا فقــط ما شُرع لكم، وهذا يوفر عليكم الكثير من الوقت والجهد، ويُغنيكم عــن استعــارة قوانين من شرق أو غرب. كل شيء - ولله الحمد - جاهز للاستعمال، ويبقى تنظيــم الوزارات واختصاصاتها وأعمالهــا ووظائفها، وذلك يتم على أيدي الاختصاصيين بأسرع وقت.

---

(١) رضا خان والد محمد رضا بهلوي، الشاه المخلوع، الذي أطاحت به الثورة الإسلامية.

ومن حسن الحظ أن الشعوب الإسلامية معكم والجماهير تتبعكم وتقتفي آثاركم وتقتدي بكم، وسيشتد ساعدكم، وكلُّ ما نفتقده هو «عصا موسى» وسيف علي بن أبي طالب عليه السلام وعزيمتهما الجبارة، وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصا موسى وسيف علي بن أبي طالب عليه السلام أيضاً.

نعم! يوجد فينا أفراد مهملون مغمورون لا يكادون يحسنون شيئاً، ولا يكتبون ورقة علم ولا يفتحون أفواههم بكلمة فيها هداية، ولا يكادون يفهمون حديثاً من شؤون الحياة، وقد أذعنوا بأن لا قابلية فيهم نتيجة لما بثّه العملاء فينا من أمثال هذه العبارات: ما أنت وذاك؟ عليك بدرسك، اذهب إلى مدرستك. وها نحن الآن نعجز عن إقناع البعض منا بالخطأ الذي وقعوا فيه من الاعتزال والإهمال وعدم الاهتمام بشؤون المسلمين.

بيّنوا للناس برامج الإسلام في حكومته، وضّحوا ذلك للعالم، فلعلّ حكّام ورؤساء المسلمين أن يقتنعوا بصحة هذا ويتبعوه، ونحن لا ننافسهم على الكراسي، بل نترك مَن كان منهم تابعاً وأميناً على التنفيذ في مكانه.

علينا أن نشكّل الحكومة الأمينة التي يركن الناس إليها ويثقون بها، ويسلّمونها أمورهم كلها. نحن نريد من ينهض بالأمر بأمانة وإخلاص ليعيش الناس في ظل حكمه آمنين. والله يعلم أن أهليتكم وجدارتكم لتولي أمور الناس لا تقل عن الآخرين، سوى أننا لا نملك الإقدام على القتل بغير حق، وعلى الجور والخسف، لأن ذلك ليس من اختصاصنا.

أحد رجال الدولة[1] في إيران يخاطبني في السجن، وكان معي السيد القمي[2] - سلّمه الله - ولا يزال مضطهداً: «السياسة لا تعني إلّا هذه الأمور فهي بهذا المعنى من شؤونهم، ولكن السياسة في الإسلام والسياسة لدى الأئمة عليهم السلام الذين هم ساسة العباد - كما ورد في الزيارة[3] - لا تعني ما قاله لي ذلك الرجل. ذلك الرجل أراد خداعنا والتمويه علينا. وفي

---

(١) يقصد سماحته رئيس منظمة «السافاك» آنذاك، ويدعى «باكروان» إذ جاء لمقابلته بتاريخ ٢-٨-١٩٦٢، عندما كان الإمام في السجن. انظر: **«دراسة وتحليل نهضة الإمام الخميني»**، ج١، ص ٥٧٥.

(٢) المقصود السيد حسن القمي ابن المرحوم آية الله السيد حسين القمي، الذي كان يومها مع الإمام في السجن، وقد بقي منفياً في منطقة «كرج» حتى انتصار الثورة حيث حرّر من النفي وعاد إلى مشهد.

(٣) «ساسة» جمع «سائس» بمعنى رجل السياسة ومتولي الأمر أيضاً، وقد ورد هذا التعبير في زيارة (الجامعة الكبرى)، انظر: **«من لا يحضره الفقيه»**، ج ٢، ص ٣٧٠، أبواب الزيارة، باب ٢٢٥، الحديث ٢.

اليوم التالي ظهرت الصحف لتعلن: «أنه تم الاتفاق والتفاهم على أن لا يتدخَّل رجال الدين في السياسة بعد اليوم»[1]. وبعد الإفراج عني رَقيتُ المنبر وكذبت تلك الأنباء الصحفية التي نُشرت في حينه، وقلت: «إن الرجل ليكذب، وإنّ كل من يقول بذلك من رجالنا يجب نفيُه من البلاد»[2].

وهؤلاء - كما ترون - قد ألقوا في روعكم أن السياسة خبث ومكر ودهاء، ليصرفوكم عنها، وليعبثوا بأمور الأمَّة ما شاءت لهم أنفسهم، ولينفذوا ما يريدون بوحي من سادتهم الإنكليز والأميركان الذين تزايد نفوذهم في بلادنا في الآونة الأخيرة.

وإذ كنت في همدان تقدّم إليّ رجل فاضل وبيده خارطة وُضعت عليها إشارات حمراء تشير إلى كنوز المعادن المذخورة تحت أرض بلادنا، ولقد توصل إلى معرفة أولئك الخبراء الأجانب فعرفوا أين يوجد الذهب، وأين يوجد النحاس، وأين يوجد النفط، وجاسوا خلالنا وأيقنوا أن العقبة الوحيدة التي تحول دون تنفيذ أطماعهم، هي الروحانية القوية وتعاليم الدين الحنيف.

أولئك الأعداء عرفوا الطاقات الكامنة في الإسلام، وحسبوا لها ألف حساب، وعلّمهم التاريخ أن الإسلام قد انفتحت له أبواب أوروبا ليحكمها في حقبة طويلة من الزمن، إذاً، فالإسلام الواقعي لا يتلاءم وما يريدون. ولمسوا من جانب آخر أن العلماء الحقيقيين لا يمكن أن يسايروهم أو يواكبوهم لهذا كله، فقد انصبَّت محاولاتهم من أول يوم على

---

(١) بتاريخ ٣-٨-١٩٦٣ نشرت الصحف الإيرانية هذا الخبر: «أفادت المعلومات الرسمية لمنظمة الأمن والاستخبارات «السافاك» بأنه قد تم التفاهم بين القيادات الأمنية وبين حضرات السادة: الخميني، والقمي، والمحلاتي، على ألّا يتدخلوا في الشؤون السياسية». انظر: «**نهضت الإمام الخميني**، ج١، ص ٥٨٥ ، و «**الكوثر**، ج١، ص ١٠٤.

(٢) في كلمة القاها يوم الجمعة ١٠-٤-١٩٦٤ بمنزله، قال الإمام الخميني: كتبوا في الصحف بتاريخ ٣-٨-١٩٦٣ حين أطلقوا سراحي من السجن، ما يُفهم منه أن علماء الدين لن يتدخلوا في السياسة. وأنا الآن أبيّن لكم حقيقة الأمر. لقد جاءني أحدهم ولا أريد ذكر اسمه. وقال لي: «أيها السيد إن السياسة كذب وخداع وغش ونفاق، والخلاصة أنها بلاء ولعنة، فدعوا ذلك لنا نحن». وبما أن الظرف لم يسمح فلم أشأ مناقشته، فقلت له: نحن منذ البداية لم نتدخل في هذه السياسة التي تتكلم عنها. والآن حيث يستلزم الظرف ذلك، فإني أقول: إنّ هذا ليس من الإسلام في شيء. والله إنّ الإسلام كله سياسة. لقد بيّنوا الإسلام بشكل غير سليم، إن سياسة المدن تنبع من الإسلام، إنني لست من أولئك الملالي (والمشايخ) الذين يكتفون بالجلوس والتسبيح. أنا لست «البابا» أكتفي بتأدية بعض المراسم يوم الأحد وانصرف بقية الأوقات إلى شأني دون التدخل في الأمور الأخرى. «**الكوثر**، ج١، ص ١٠٤- ١٠٥.

إزالــة هذا العائق عن طريقهم، وعلى التقليل من أهمية الإسلام والروحانية، بشتى وسائل الإعلام. وهكذا ترون كثيراً من الناس ينظرون إلى الإسلام على أنه بضعة مسائل شرعية، وترون البعض الآخر لا يحسن الظن بالعلماء.

وقــد سعى عملاء الاستعمار إلى اتهام العلماء وتشويــه سمعتهم حتى لقد أذاع بعضهم بكل وقاحة وبلا حياء: «أن ستمائة من علماء النجف وإيران كانوا يعملون لحساب الإنكليز. الشيــخ الأنصاري كان يتقاضــى الرواتب منهم لمدة شهرين». ويستند هذا العميل في إذاعة ذلــك إلى وثائــق من وزارة الخارجيــة البريطانية في الهنــد. ما أشدّ لهفــة الاستعمار إلى اختلاق مثل هذه التهم.

ومــن جهــة أخرى فقد بذلــوا قصارى جهدهــم في التقليل من شــأن الإسلام، وتحديد وظائفــه ووظائف القائمين عليه من الفقهاء والعلماء. وحصر تلك الوظائف والواجبات في حــدود بيــان المسائل، وفي حدود المواعظ والإرشادات وقد صــدّق بعض السذّج ذلك فتاهوا مــن حيــث لا يشعرون. أقول لكــم: إنّ هذه الاتهامــات والجهود المبذولــة في تشويه السمعة تستهدف استقلال البلاد وثرواتها.

المؤسســات الاستعمارية كلهــا وسوست في صدور النــاس أن الدين لا يلتقي مع السياسة. الروحاينــة ليس عليها أو ليس لها أن تتدخل في الشــؤون الاجتماعية. ليس من حق الفقهاء أن يعملــوا لتقرير مصير الأمّــة. ومن المؤسف جداً أن البعض منا صدّق تلك الأباطيل. وقد تحقق بهذا التصديق أكبر أمل كانت تحلم به نفوس المستعمرين.

انظــروا الهيئــات الدينيــة، فستجــدون آثــار ونتائج تلــك الدعايات واضحــة. فهنالك البطالــون من عديمي الهمم، وهنالك الكسالى الذين يكتفــون بالدعاء، والثناء، والتحدّث في بعض المسائل الشرعية، وكأنهم لم يخلقوا لغير ذلك. ومما يمكن رؤيته في هذا الجوّ من تلك الآثار والنتائج هو النغم التالي: «الكلام يتنافى ومقام العالم.

المجتهــد لا يليق به أن يتكلم، ويحسن بــه أن يكثر الصمت ويكتفي بقول: لا إله إلّا الله، أو يكتفــي باليســير جداً من الكلام»! هــذا خطأ، وفيه مخالفة للسُّنــة الشريفة. فالله يثني علــى البيان في سورة الرحمن بقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[1] وهو بهذا يمنُّ على عباده أنْ علّمهــم البيان، ويذكّرهم بفضله ونعمته المسبغة عليهم في هذا التعليم، فالبيان إنما حسن

(١) سورة الرحمن، آية ٤.

لأجل تعليم الناس عقائدهم السليمة، وأحكام دينهم، وقيادتهم إلى شاطئ الإسلام. وكان الرسول ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام أكبر أمراء البيان.

إصلاح المتقدّسين:

الأفكار البَلهاء التي يبثها الأعداء مما ذكرنا بعضها قبل قليل، يوجد فينا من يؤمن بها، وفي هذا إدامة للاستعمار والنفوذ الأجنبي. هؤلاء جماعة من البُلهاء يدعون بالمقدّسين، وهم ليسوا بمقدّسين، بل متقدّسين يتكلفون التقدّس. علينا أن نصلحهم وأن نحدّد موقفنا منهم، لأن هؤلاء يمنعوننا من الإصلاح والتقدّم والنهوض.

وذات يوم اجتمع في منزلي: المرحوم آية الله البروجردي[١] والمرحوم آية الله الحجة[٢]، والمرحوم آية الله الصدر[٣]، والمرحوم آية الله الخوانساري[٤] للتداول في أمر سياسي[٥] مهم. فتقدّمت إليهم أن يحدّدوا موقفهم من هؤلاء المتظاهرين بالقداسة البلهاء، وأن يعتبروهم أعداء من الداخل، لأن هؤلاء لا يهتمون بما يجري، ويحُولون بين العلماء الحقيقيين وبين تسلُّم السلطة والأخذ بزمام الأمور.

فهؤلاء يوجهون أكبر لطمة للإسلام، ويشكّلون أكبر خطر عليه، ويبرزون الإسلام

---

(١) آية الله العظمى السيد حسين بن علي الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢- ١٣٨٠هـ). فقيه، أصولي، وزعيم الحوزة العلمية، ومرجع الشيعة في العالم. حضر دروس علماء كبار مثل: الآخوند الخراساني والسيد كاظم اليزدي وشيخ الشريعة الأصفهاني. له حواشٍ على العروة الوثقى وكفاية الأصول ونهاية الشيخ الطوسي وكذلك تقريرات دروسه في الفقه بقلم طلابه.

(٢) آية الله محمد حجّت (١٣١٠- ١٣٧٣هـ) من المجتهدين وأساتذة الفقه والأصول، سكن مدينة قم منذ سنة ١٣٤٩هـ تصدّى لإدارة الحوزة العلمية مع آية الله الصدر وآية الله الخوانساري بعد وفاة آية الله الحائري. من آثاره: **رسالة في الاستصحاب، رسالة في البيع وحاشية على الكفاية.**

(٣) آية الله صدر الدين الصدر (١٢٩٩- ١٣٧٣هـ) من تلامذة الآخوند الخراساني وآية الله النائيني. أتى قم بدعوة من آية الله الحائري وصار مستشاراً ومساعداً لسماحته. من مؤلفاته: **المهدي، خلاصة الفصول ومدينة العلم.**

(٤) آية الله السيد محمد تقي الخوانساري (١٣٠٥- ١٣٧١هـ). حضر دروس أساتذة عظام كالآخوند الخراساني، والميرزا النائيني، والسيد محمد كاظم اليزدي. كان في عداد المجاهدين لدى ثورة الشعب العراقي على الاستعمار البريطاني. تولى مع آية الله حجّت وآية الله الصدر، إدارة الحوزة العلمية في مدينة قم بعد وفاة آية الله الحائري. أقام صلاة الاستسقاء حين الجفاف سنة (١٣٦٣هـ) بدعوة من أهالي قم، فهطل أثرها مطر غزير.

(٥) فيها مراكز وجامعات دينية كبيرة.

بصورة مشوّهة بأقصى حدود التشوه، ويوجد منهم الكثيرون في النجف وقم وخراسان[1]، ولهم تأثير على البسطاء والبلهاء من أمثالهم من الناس.

هؤلاء يعارضون من يصرخ في الناس لإيقاظهم مما غطّوا فيه من السبات، هؤلاء يدعون الناس إلى الكسل والتخاذل. هؤلاء يعارضون من يعارض ويقاوم نفوذ الإنكليز والأميركان.

علينا أولاً أن ننصح أمثال هؤلاء أن يرجعوا عن غيّهم، وننبّههم على الخطر المحدق بالإسلام والمسلمين وأن نفتح أبصارهم تحت ضوء الشمس على الخطر الصهيوني والأنكلو أميركي الذي يمد الكيان الإسرائيلي بمقوّمات الحياة.

لا تطفئوا النور وتنغمروا في أمواج الظلام كما فعل النصارى قبلكم، فقد ألهاهم البحث في التثليث والأقانيم وروح القدس والأب والابن، ولم يبقَ لهم شيء آخر. تيقّظوا وانظروا الحقائق كما هي. تداولوا مسائل حياة اليوم والغد.

أتتوقعون أنتم بوضعكم هذا أن تضع الملائكة أجنحتها تحت أقدامكم إكراماً لكم؟!

ألم تكن الملائكة في شغل شاغل عنكم؟!

الملائكة تضع أجنحتها تحت أقدام أمير المؤمنين عليه السلام لسابقته وخدمته، ونشره للإسلام في الدنيا كلها.

فالملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم، لأنهم يخضعون للحق في قيامه وقعوده وفي كلامه وصمته، وفي خطبه وصلواته وحروبه. ماذا تستحقون أنتم من ذلك التعظيم؟ لا شيء!!

نحن نكلّم هؤلاء المتقدّسين بمثل هذا الكلام. فإن نفعت الذكرى فذاك ما نريد، وإلّا كان لنا معهم حساب آخر وموقف آخر.

تطهير المراكز الدينية:

وهذه المراكز الدينية العلمية التي تمارَس فيها عمليات التدريس والتعليم الديني

---

(١) وفقاً لما ذكره السيدان الخلخالي والدواني، فإن الأمر السياسي المذكور كان يتمثل في البحث حول مسألة «مجلس المؤسسين».

والزعامـة الدينية، وهي موطن الفقهاء العدول، ومهبط الطلبة والأساتذة من شتى البلاد. هـي معدن أمناء الله وخلفاء الرسل. ومن يكون أمين الله في عباده وبلاده لا يطمع في شيء مـن فضـول الحياة، ولا يطيع للظالمـين أمراً، ولا يزكّي لهم عمـلاً، ولا يعقد لهم عقدة، ولا يبني معهم بناء.

وأنتـم تعلمـون ما جناه علـى الإسلام فقهاء السلاطـين وتعلمون ما لتعامـل الفقيه مع الجائرين من تأثير في الناس. فانضواء الفقيه تحت لوائهم يكون أشدّ ضرراً على الإسلام من انضواء أي فرد عادي آخر.

ومـن هنا فقد شدّد أئمتنا المعصومون عليهم في هـذا الأمر، ونهَوا عن أتْباعهم عن أي نـوع من التعاون والتعامل مع الحاكمين الجائرين مهما كان ذلك هيّناً، حذراً من أن ينتهي الأمر بالإسلام والمسلمين إلى مثل هذه النهاية التي نراها[1].

فرض الأئمة عليهم السلام على الفقهاء فرائض مهمة جـداً، وألزموهم أداء الأمانة وحفظها. فلا ينبغي التمسّك بالتقية في كل صغيرة وكبيرة. فقد شُرعت التقية للحفاظ على النفس أو الغير من الضرر في مجال فروع الأحكام.

أما إذا كان الإسلام كله في خطر، فليس في ذلك متسع للتقية والسكوت.

مـاذا تـرون لـو أجبـروا فقيـهاً علـى أن يشـرّع أو يبتـدع!.. إنه يجوز لـه ذلك تمسّكاً بقولـه عليه السلام التقية ديني ودين أبي! ليس هذا من موارد التقية أو من مواضعها.

وإذا كانت ظروف التقية تُلزم أحداً منا بالدخول في ركب السلاطين، فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدّى الامتناع إلى قتله، إلّا أن يكون في دخوله الشكلي نصر حقيقي للإسلام

(١) ورد في رسالة الإمام السجّاد عليه السلام إلى محمد بن مسلم الزهري: «واعلم أن أدنى ما كتمت، وأخفّ ما احتملت، أن أنسـت وحشـة الظالم، وسهّلت له طريق الغيّ، بدنوّك: منه حين دنـوت، وإجابتك له حين دُعيت... أو ليس بدعائه إياك حين دعاك جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم وجسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلّماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيّهم، سالكاً سبيلهم، يُدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهل إليهم». **تحف العقول**، ص ٢١٤، باب كلمات الإمام السجّاد عليه السلام.

وللمسلمين، مثل دخول علي بن يقطين[1]، ونصير الدين الطوسي[2] (رحمهما الله).

وبالطبع ففقهاؤنا كما تعرفون من صدر الإسلام وإلى يومنا هذا أجلّ من أن ينزلوا إلى ذلك المستوى الوضيع، وفقهاء السلاطين كانوا دائماً من غير جماعتنا، وعلى غير رأينا. وتعرّض فقهاؤنا على مرّ العصور لأبشع ألوان القسوة والاضطهاد وحملات الإبادة والمطاردة في كل مكان.

وطبيعي أن يسمح الإسلام بالدخول في أجهزة الجائرين إذا كان الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو الحدّ من المظالم، أو إحداث انقلاب على القائمين بالأمر، بل إن ذلك الدخول قد يكون واجباً. وليس عندنا في ذلك خلاف، إنما الكلام فيمن دعته بطنته واستهوته الحياة الدنيا، وباع آخرته بدنيا غيره وزيّن له الشيطان سوء عمله، فعمل في صفوف الخونة من الحاكمين وأيّدهم وآزرهم وسار من ورائهم، والله على ما يعمل ويقول شهيد.

اطرُدوا فقهاء السلاطين:

هؤلاء ليسوا بفقهاء. وقسم منهم قد ألبسَتهم دوائر الأمن والاستخبارات العمائم لكي يدعوا الله للسلطان ويستنزلوا عليه بركاته ورحماته. وقد ورد في الحديث في شأن هؤلاء: «فاحذروهم على دينكم»[3].

هؤلاء يجب فضحهم، لأنهم أعداء الإسلام. يجب على المجتمع أن ينبذهم، ففي نبذهم واحتقارهم نصر للإسلام ولقضية المسلمين. يجب على شبابنا وأبنائنا انتزاع عمائم هؤلاء من فوق رؤوسهم.

أين شبابنا في إيران؟ هل ماتوا أم غفلوا!! لا أقول: اقتلوا هؤلاء، فلتنزع عنهم عمائمهم على الأقل.

على الناس جميعاً أن يمنعوا هؤلاء من الظهور في المجتمع بملابس رجال الدين، لأن في

---

(1) علي بن يقطين بن موسى البغدادي سكنها، وهو كوفي الأصل مولى بني أسد، أبو الحسن، وكان أبوه يقطين ابن موسى داعية، طلبه مروان فهرب، وولد علي بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وكانت أمّه هربت به وبأخيه عبيد إلى المدينة حتى ظهرت الدولة ورجعت، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة في أيام موسى بن جعفر عليه السلام ببغداد وهو محبوس في سجن هارون، بقي فيه أربع سنين. انظر: حسن بن زيد الدين «صاحب المعالم»، التحرير الطاووسي، ط١، قم، سيد الشهداء عليه السلام، ص ٣٥٨.

(2) انظر: القمي، عباس، **الكنى والألقاب**، ط١، ١٣٥٩، ص ٢٥٠- ٢٥١.

(3) **أصول الكافي**، م.س، ج١، ص ٤٦.

ذلك تلويثاً وتدنيساً لهذا اللباس الطاهر الشريف.

وقـد قلت لكـم: إن علماء الإسلام الحقيقيـين كانوا منزّهين عن مثل هـذا ولا يزالون. وهـؤلاء الذين ترونهم وتسمعونهم أحياناً قد ألصقوا أنفسهم بالعلماء إلصاقاً، وليسوا من العلم والعلماء في شيء. إنما هم جماعة من البطالين، والناس تعرفهم، وحسابهم عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى.

وقـد كُلِّفنا أن نهـذب أنفسنا ونبعدها عن التهالك على حطام الدنيـا. وأنتم[1] فأعدّوا أنفسكـم لحفظ أمانة الله التـي استودعكم إياها. كونوا أمناء علـى دينكم، ولا تركنوا إلى الدنيـا ولا تطمئنوا إليها، وإنكـم لا تقدرون من أنفسكم على مثل ما قدر عليه إمامكم أمير المؤمنين عليه السلام الذي كانت الدنيا عنده لا تساوي عفطة عنز. اعرضوا عما ضمن لكم في هذه الحياة، وزكّوا أنفسكم، واتقوا ربكم واتكلوا عليه. وإن كنتم — لا سمح الله — إنما تدرسون علـوم الدين لتترفعوا في الحياة، فأنا أؤكّد لكم أنكم لا تبلغون من الله شيئاً ولا تنالون لديه مقاماً محموداً، والله سيحرمكم من التوفيق إلى فضيلة الاجتهاد والفقه والبصر في أحكام الدين، ولستم بذلك أمناء الرسل.

أعدّوا أنفسكم لخدمة دينكم، جنّدوا أنفسكم لإمام زمانكم حتى تستطيعوا أن تبسطوا العـدل في وجه البسيطـة. أصلحوا أنفسكم، وتخلّقوا بأخـلاق الله وأخلاق الأنبياء واتركوا زخـارف الحيـاة، واكتفوا بعيشـة الكفاف، ليقتـدي الناس بكـم في عفة نفوسكـم وإبائها ورفعتِهـا، وليكون لهـم فيكم أسوة حسنة. كونـوا جنوداً لله، ترفرف ألويـة الإسلام في كل مكان على أيديكم.

لا أقـول: اتركوا دروسكم - أستغفر الله - بل ادرسوا وتفقّهوا في الدين وأنذروا قومكم، وقوّموا هذه الهيئات والمجامع العلمية ولا تتركوها تتداعى وتنهار. ولكن في خلال دراستكم بلّغوا وأرشـدوا ووجّهوا وأيقظوا النفوس من سباتها. الإسلام اليوم غريب، ليس هناك من يعرفه، فعليكم أن تقرّبوه للناس وتوضحوه لهم حتى يفهم الناس الإسلام على وجهه، بعيداً عن الشُّبَه والشكوك والأقاويل التي قيلت فيه، وأثيرت من حوله، بيِّنوا للناس معنى الحكومة الإسلاميـة، بيِّنـوا لهم معنى الرسالـة والنبوّة والإمامة. لماذا جـاء الإسلام؟ وماذا يريد؟ قليـلاً قليلاً ويسكن الإسلام في القلـوب والأفئدة والعقول، لتقوم بعد ذلك حكومة إسلامية

---

(١) خطاب إلى طلبة العلوم الدينية.

يمتثل فيها أمر الله ونهيُه.

تدميـر الحكومـات الجائـرة:

١- مقاطعة المؤسّسات التابعة للحكومة الجائرة.

٢- ترك التعاون معها.

٣- الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم.

٤- تأسيس مؤسّسات قضائية، ومالية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية جديدة.

وعلينا بمحاربة حكم الطاغوت، لأن الله تعالى قد أمر بذلك وهو قد نهى عن طاعة الطاغوت والسير في ركابه. وعلى السلطات غير العادلة أن تُخليَ مكانها لمؤسسات الخدمات العامة الإسلامية، لتقوم تدريجياً حكومة إسلامية شرعية مستقرة.

وقد ندبنا الله في كتابه الكريم إلى الوقوف صفاً كالبنيان المرصوص في وجه سلاطين الجَور، وأمر موسى بمعارضة فرعون ومقاومته. ووردت في ذلك أحاديث كثيرة.

وأئمتنا عليهم السلام وشيعتهم كانوا على مدى الأحقاب يقاومون سلطات الجور في كل مكان، ولا يهادنونها، وبسبب ذلك فقد نالهم من الخسف والأذى الشيء الكثير، يظهر لنا ذلك من خلال حياتهم التي يحدّثنا عنها التاريخ.

وبالرغم من أن الأئمة كانوا مراقَبين، ولا يُتركون لسبيلهم، وكانوا من أجل ذلك يتخذون الحيطة والتقية لحفظ الدين لا لحفظ أنفسهم؛ بالرغم من ذلك كله، فلم تخلُ كلماتهم من الحث على المقاومة، والمنع من المهادنة.

وكان حكّام الجور يخشون أئمة الهدى عليهم السلام لما علموه فيهم من أنهم إذا واتتهم الفرص فإنهم ينهضون لأخذ زمام الأمور، ويجعلون العيش المترف على الحاكمين حراماً. فأنتم ترَون «هارون» يحبس الإمام موسى بن جعفر عليه السلام سنين طويلة، والمأمون يجبر الإمام الرضا عليه السلام على الإقامة في «مرو» تحت رقابة مشدّدة، ثم يسمّه بعد ذلك[1]. ولم يكن هذا الاضطهاد بسبب أن هؤلاء من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله، بل لما يحمله الأئمة من أفكار وآراء ومواقف.

---

(١) الإرشاد، ص ٢٩٠ – ٢٩٥، وتاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٤٩. ومروج الذهب، ج٣، ص ٤٤٠، ٤٤١.

وكان هارون والمأمون يتشيعان، ولكن الملك عقيم، وهم يعلمون أن أولاد عليٍّ عليه السلام دعاة الخلافة أينما كانوا، وهم يسعَون بإصرار لتشكيل حكومة إسلامية كجزء من واجباتهم الحياتية.

وقد سأل المهدي من خلفاء بني العباس الإمام موسى بن جعفر عليه السلام عن حدود «فدك»[1] ليردّها إليه، فحدّ له الإمام عليه السلام حدود البلاد الإسلامية كلها قائلاً: حدّ منها جبل أحد، وحدّ منها عريش مصر، وحدّ منها سيف البرح، وحد منها دومة الجندل.

فقال المهدي: هذا كثير أنظر فيه[2].

كان الحكّام الجائرون يعلمون أن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام إذا خلص منهم فإن الحياة تغدو عليهم حراماً، وأنه سينهض إن وجد من ينصره، ولا يتوانى في ذلك أبداً.

لا تشكّوا في أن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لو سنحت له الفرص فإنه كان يأخذ الخلافة ليقيم بها الحق ويزهق بها الباطل، ويملأ الأرض بالقسط والعدل.

وانظروا كيف كان المأمون يداري الإمام الرضا عليه السلام ويوليه العهد، ويخاطبه: «يا ابن العم» «يا ابن رسول الله»، وكان مع ذلك يراقب حركاته لأنه كان يخشاه على سلطانه، لما له من نفوذ في القلوب ومنزلة عند الله وقربة من الرسول صلى الله عليه وآله. فالسلاطين يريدون الملك ويفتدونه بكل شيء. ولو كان الإمام يسير في ركابهم - والعياذ بالله - لكان مرفّهاً ومدلّلاً، ولكانوا يقبّلون يديه، ويتبرّكون بأقدامه كل حين.

---

(١) «فدك» قرية كانت عامرة تقع بالقرب من خيبر، صالح أهلها النبي صلى الله عليه وآله عليها بعد معركة خيبر، فصارت للنبي صلى الله عليه وآله. ووهبها النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام بأمر من الله. انظر: **سيرة ابن هشام**، ج٣، و ٤، ص ٣٥٣. **وتاريخ الطبري**، ج٣، ص ٢٠. **وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد**، ج٤، ص ٨٢٣ — ٨٧٤. **وفدك في التاريخ** للشهيد السيد محمد باقر الصدر.

(٢) ذكروا عن المهدي الخليفة العباسي، أنه قرّر إعادة الحقوق والأموال المأخوذة من غير حق لأصحابها. فوصل الخبر للإمام موسى الكاظم عليه السلام فقال له: لمَ لا تعيد لنا حقنا أيضاً؟ فقال المهدي: فما هو حقكم؟ قال الإمام عليه السلام: حقّنا فدك. ثم عيّن حدودها بجبل أحد، وعريش مصر، ودومة الجندل، وسيف البحر. وعندما سأل المهدي متعجّباً عمّا إذا كانت كل تلك المساحة. أجاب الإمام عليه السلام: أجل كل ذلك. انظر: **بحار الأنوار**، ج ٤٨، ص ٧- ٥٦. **تاريخ موسى بن جعفر** عليه السلام، باب ٤٠، الحديث ٢٩. وينقل ابن شهر آشوب عن كتاب «أخبار الخلفاء» حصول هذه الحادثة مع هارون. وأن الإمام عليه السلام عدَّ حدودها: عدن وسمرقند وأفريقيا وسيف البحر (قرب أرمينيا)، **مناقب آل أبي طالب**، ج٤، ص ٣٤٦.

ورد في الحديث أن الإمام الرضا عليه السلام حينما أُدخل على «هارون»[1] أُمر أن يدخل البلاد راكباً حتى إذا وصل الإمام إلى مقربة من منصّة الخلافة، قام إليه هارون، وسلّم عليه، وأكبره واحترمه أشدّ الاحترام، ولكنه عندما قسّم المال على الناس خصّ بني هاشم بشيء قليل من المال، وكان ذلك قد أثار استغراب المأمون - وكان حاضراً ذلك المجلس - وقد شاهد ما سبق من أبيه من الاحترام والإجلال، فسأله عن سبب قلة المال فقال له أبوه: يا بني أنت لا تدري. ينبغي أن لا يزيد سهم بني هاشم عن هذا المال، إن هذا الأمر لهم، وهم أَولى به منا، فلو مكنّاهم لوثبوا علينا[2]. وهو بهذا يريد أن يبقوا فقراء، مساجين، مبعدين مشرّدين، مقتولين، مسمومين...

ولم يكن الأئمة عليهم السلام وحدهم في مقاومتهم لسلطات الجور، بل كانوا قد دعَوا المسلمين جميعاً إلى مثل ما كانوا عليه.

يوجد في كتاب «الوسائل» و «مستدرك الوسائل» ما يزيد على الخمسين حديثاً فيها أمر باجتناب الظلمة والحكّام الجائرين[3]، وفي بعضها أمر الأئمة عليهم السلام أن يحثى التراب في وجوه المدّاحين وأفواههم[4]. وكلٌ من أعانهم ولو بمداد أو قلم فعليه كذا وكذا من الوزر والإثم والعقاب. وعلى كل فقد أمرنا بالمقاطعة وعدم التعاون بشكل تام. وفي مقابل ذلك وردت أحاديث تدعو إلى العلم والتعلم وتُثني على العلم والعلماء والمتعلمين، وفي بعضها:

---

(١) هارون الرشيد (١٤٩- ١٩٣ هـ = ٧٦٦- ٨٠٩م)؛ هارون الرشيد ابن محمد المهدي ابن المنصور العباسي، أبو جعفر، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق، وأشهرهم، ولد بالري، ونشأ في دار الخلافة ببغداد، استلم الخلافة سنة ١٧٠هـ.

(٢) **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، ج١، ص٨٨- ٩١. **وبحار الأنوار**، ج٤٨، ص١٢٩، «باب مناظراته عليه السلام مع خلفاء الجور».

(٣) **وسائل الشيعة**، ج١٢، ص١٢٧- ١٢٩، كتاب التجارة، في أبواب ما يكتسب به، البابان ٤٢، ٤٥. **ومستدرك الوسائل**، ج١٣، أبواب ما يكتسب به، الأبواب ٣٥- ٣٨.

(٤) عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث «المناهي» أنه نهى عن المدح وقال: «احثوا في وجه المدّاحين التراب». **وسائل الشيعة**، ج١٢، ص١٣٢، كتاب التجارة، أبواب ما يكتسب به، باب ٤٢ ط، الحديث ١. وكذلك **من لا يحضره الفقيه**، ج٤، ص٥، «باب ذكر جمل من مناهي النبي»، الحديث ١.

«مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء»[1].

وكل هـذا إنما هو دعـوة صريحة إلى تشكيل حكومة إسلاميـة يقودها الفقهاء العدول، تنقـذ الناس من وطأة الاستعمار وأذنابه وتزيل كل آثاره، ويحيى الناس في ظل رؤيتها حياة الأمن والاستقرار، والسعادة تحالفهم في الدارين.

ولا يصـل المسلمـون في أي وقـت إلى ما يريدون مـن العدل والأمن والاستقـرار إلّا بعد تحلّيهـم بالإيمـان الكامل والأخلاق الفاضلـة، في ظل حكومة عادلة تتبـع قوانين الإسلام، وتستغني عمّا سواه.

وقـد كُلّفنـا بتقديم أطروحة الحكومـة الإسلاميـة إلى الناس، ونتمنـى أن تُحدث هذه الأطروحة في نفوس الناس يقظة وحماساً ووعياً ترتكز عليه أسس ودعائم الدولة الإسلامية الحديثة، ليستعيدوا في ظلها سابق مجدهم وعزتهم، ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين.

اللّهـمّ كفَّ عنا أيدي الظالمـين. واقطع دابر الحكّام الجائريـن، وابعث العدل والرحمة والرأفـة واليقظة في نفوس حكّام المسلمين، ليعملوا في صالح شعوبهم، ويتركوا ما هم عليه من الأثَرة.

ووفـق الشبـاب، والمثقفين والجامعيـين إلى تطبيق أهـداف الإسـلام المقدّسة، واجعل المسلمـين جميعاً صفـاً واحداً ليتخلصوا ويخلّصوا أمتهم والعـالم أجمع من براثن التخلُّف وآثار الاستعمار، ووفقهم للدفاع عن وطنهم صفاً كأنهم بنيان مرصوص.

ووفق اللّهمّ الفقهاء وطلاب علوم الدين للعلم والهدى والعمل الصالح، وأنجح مساعيَهم في تأسيـس الحكومـة الإسلامية الراشدة، إنك ولي التوفيق، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

---

(١) **مقدمة: مجموعة الرسائل**، ج١، ص١، لطف الصافي الكلبايكاني، والحديث ورد بألفاظ مختلفة في بعض الكتب الحديثية، أكثرها بهذا اللفظ: «إذا كان يوم القيامة جمع الله (عزّ وجلّ) الناس في صعيد واحد ووُضعت الموازين فتوزن دماء الشهداء مع مداد العلماء فيرجّح مداد العلماء على دماء الشهداء».
انظـر: الصـدوق، **مـن لا يحضـره الفقيه**، ج٤، ص٣٩٩، والطبرسي، **مشكاة الأنوار**، ص٢٤١، والمجلسي، **بحار الأنوار**، ج١٤٤، ج٧، ص٢٢٦، وغيرها من الكتب الحديثية.

نظـــــــام الحكـــــــم والحـــكومـــة في الإســــلام

الإمــام الشهيد حســـن البـنّــا

﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ...﴾[1].

الحكومة في الإسلام:

يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقرّ الفوضى، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام، ولقد قال الرسول ﷺ لبعض أصحابه: «إذا نزلت ببلد وليس فيه سلطان فارحل عنه»، كما قال في حديث آخر لبعض أصحابه: «إذا كنتم ثلاثة فأمّروا عليكم رجلاً».

فمن ظن أن الدين — أو بعبارة أدق الإسلام — لا يعرض للسياسة، أو أن السياسة ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه، وظلم علمه بهذا الإسلام، ولا أقول: ظلم الإسلام فإنّ الإسلام شريعة الله لا يأتيها الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. وجميل قول الإمام الغزالي (رض): «اعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم وما لا حارس له فضائع». فلا تقوم الدولة الإسلامية إلّا على أساس الدعوة، حتى تكون دولة رسالة لا تشكيل إدارة. ولا حكومة مادة جامدة صمّاء لا روح فيها، كما لا تقوم الدعوة إلّا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلّغها وتقويها.

وأول خطئنا أننا نسينا هذا الأصل ففصلنا الدين عن السياسة عملياً، وإن كنا لا نستطيع

(١) سورة المائدة، آية ٤٩.

أن نتنكّر له نظرياً فنصَصْنا في دستورنا على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ولكن هذا النص لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسية أن يفسدوا الذوق الإسلامي في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وعملهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة، وهذا أول الوهم وأصل الفساد.

دعائم الحكم الإسلامي:

والحكومة في الإسلام تقوم على قاعدة معروفة مقرّرة، هي الهيكل الأساسي لنظام الحكم الإسلامي.. فهي تقوم على مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها ولا عبرة بعد ذلك بالأسماء والأشكال.

مسؤولية الحاكم:

فالحاكم مسؤول بين يدي الله وبين الناس، وهو أجير لهم وعامل لديهم، ورسول الله (ص) يقول: «كُلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، وأبو بكر (رض) يقول عندما ولي الأمر وصعد المنبر: «أيها الناس، كنت أحترف لعيالي فأكتسب قوتهم، فأنا الآن أحترف لكم، فافرضوا لي من بيت مالكم». وهو بهذا قد فسّر نظرية العقد الاجتماعي أفضل وأعدل تفسير، بل هو وضع أساسه، فما هو إلّا تعاقد بين الأمة والحاكم على رعاية المصالح العامة، فإذا أحسن فله أجره، وإن أساء فعليه عقابه.

وحدة الأمة:

والأمة الإسلامية واحدة، لأنّ الأخوّة التي جمع الإسلام عليها القلوب أصل من أصول الإيمان لا يتم إلّا بها ولا يتحقق إلّا بوجودها. ولا يمنع ذلك حرية الرأي وبذل النصح من الصغير إلى الكبير، ومن الكبير إلى الصغير، وذلك هو المعبّر عنه في عرف الإسلام ببذل النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامّتهم». وقال: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودّع منها»، وفي رواية: «وبطن الأرض خير لهم من ظهرها»، وقال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله».

ولا تكون الفرقة في الشؤون الجوهرية في الأمة الإسلامية، لأنّ نظام الحياة الاجتماعية الــذي يضمها نظام واحد هو الإسلام، معترف به مــن أبنائها جميعاً. والخلاف في الفروع لا يضر، ولا يوجِد بغضاً ولا خصومة ولا حزبية يدور معها الحكم كما تدور.. ولكنه يستلزم البحث والتمحيص والتشاور وبذل النصيحة، فما كان من المنصوص عليه فلا اجتهاد فيه، وما لا نص فيه فقرار ولي الأمر يجمع الأمة عليه وهي شيء بعد هذا.

احتـــرام إرادة الأمـــة:

ومــن حق الأمــة الإسلامي أن تراقب الحاكم أدقّ مراقبــة، وأن تشير عليه بما ترى فيه الخـير، وعليــه أن يشاورها وأن يحترم إرادتهــا، وأن يأخذ بالمصالح مــن آرائها، وقد أمر الله الحاكمين بذلك فقال: ﴿...وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ...﴾[1].وأثنــى على المؤمنين خيراً فقـال: ﴿...وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ...﴾[2].

ونصّــت علــى ذلك سنّة رســول الله ﷺ والخلفاء الراشدين المهديّين مــن بعدهم.. إذا جاءهم أمر، جمعوا أهل الرأي من المسلمين واستشاروهم ونزلوا عند الصواب من آرائهم، بــل إنهــم ليندبونهم إلى ذلك ويحثونهم عليه. فيقول أبو بكــر (رض): «فإنّ رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسددوني أو قوّموني»، ويقول عمر بن الخطاب: «من رأى فيّ اعوجاجاً فليقوّمه».

(والنظــام الإسلامي) في هذا لا يعنيه الأشـكال ولا الأسماء متى تحققت هذه القواعد الأساسية التي لا يكون الحكم صالحاً بدونها، ومتى طبقت تطبيقاً يحفظ التوازن ولا يجعل بعضهــا يطغــى على بعض، ولا يمكن أن يحفــظ هذا التوازن بغير الوجــدان الحي والشعور الحقيقي بقدسية هذه التعاليم، وإنّ في المحافظة عليها وصيانتها الفوز في الدنيا والنجاة في الآخــرة، وهو ما يعبّرون عنه بالاصطلاح الحديث (بالوعي القومي)، أو النضج السياسي، أو (التربيــة الوطنية)، أو نحو هذه الألفــاظ، ومردّها جميعاً إلى حقيقة واحدة هي اعتقاد صلاحية النظام، والشعور بفائدة المحافظة عليه... إذ إنّ النصوص وحدها لا تنهض بأمّة كاملة، كما لا ينفع القانون إذا لم يطبّقه قاضٍ عادلٌ نزيه.

ونحــن في حياتنا العصرية قد نقلنا من أوروبــا هذا النظام النيابي الذي تعيش في ظله

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٣٨.

حكوماتنــا الآن، ووضعنــا دستورنا على أساســه، وتغيير هذا الدستور مــرة باسمه كذلك، وجرّبنــا الكثــير من آثاره، فــإلى أي مدى ينطبق هذا النظام علــى الإسلام؟ وإلى أي مدى كانت فائدتنا منه طوال هذه المدة؟

ذلك ما سنعرض له إن شاء الله.

مسؤولية الحاكم:

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾(١).

قدّمت في الكلمة السابقة أن الدعائم التي يقوم عليها نظام الحكم الإسلامي ثلاث:

أ- مسؤولية الحاكم.

ب – ووحدة الأمة.

ج – واحترام إرادتها.

ولقد تحقق هذا النظام بأكمل صورة في عهد الخلفاء الراشدين بعد رسول الله (ص)، فكانــوا يشعرون أتم الشعور بالتبعات الملقاة على كواهلهم كحــكّام مسؤولين عن رعاياهم. ويظهر ذلك في كل أقوالهم وتصرفاتهم وحسبك أن تقرأ ما قاله عمر بن الخطاب (رض) حيــث ولي الخلافة، وعمر بن عبد العزيز حين وليها كذلــك، وجاءت سيرتاهما مطابقتين لقولهمــا: «أيها الناس قــد وُليت عليكم، ولولا رجاء أن أكون خيركــم لكم، وأقواكم عليكم، وأشدّكــم اضطلاعــاً بما ينــوب من مهمّ أموركم، مــا توليت ذلك منكم، وكفــى عمر مُهِماً محزنــاً انتظار موافقة الحساب، يأخذ حقوقكم كيف أخذها ووضعها أين أضعها، وبالسير منكم كيف أسير فربي المستعان»، فإنّ عمَر أصبح لا يثق بقوة ولا حيلة إن لم يتداركه الله عز وجل برحمته وعونه وتأييده، وكان يقول: «لو أن جَمَلاً هلك ضياعاً بشط الفرات لخشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب».

وقــال عمر بن عبــد العزيز في خطبته: «أما بعد، فإنّه ليس بعــد نبيّكم ﷺ نبي، ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا ما أحلّ الله عز وجل إلى يوم القيامة، وما حرّم الله حرام إلى يــوم القيامــة، ألا لست بقاضٍ ولكننــي منفّذ، ألا إني لست بخيركــم ولكني رجل منكم

(١) سورة المائدة، آية ٥٠.

غـير أن الله جعلني أثقلكم حملاً». وقدّمت إليه مراكب الخلافة بعد دفن سليمان ابن عبد الملك فأمر بتأخيرها، وركب بغلته وعاد إلى منزله، فدخل عليه مولاه مزاحم فقال: يا أمير المؤمنين لعلك مهتم؟ فقال: «بمثل هذا الأمر الذي نزل بي اهتممت، إن ليس من أمّة محمد في مشـرق ولا مغرب أحـد إلّا له قبلي حق يحق علي أداؤه إليه، غير كاتب إلي فيه ولا طالبه مني».

وكانـت الأمة مجتمعة الكلمة باستمساكها بأهداب الديـن، واعتقادها فضل ما جاء به مـن أحـكام، ورعايتها لأمر رسـول الله ﷺ وتشديـده في الوحدة حتى أمـر بقتل من فارق الجماعـة أو خـرج على الطاعـة، فقال: «من أتاكـم وأمركم جميع يريـد أن يشق عصاكم فاضربوه بالسيف كائناً من كان»، كما قال: «من خرج على الطاعة وخالف الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبـة، فقتل، فقتلة جاهليـة. ومن خرج على أمتي يضرب بِّرها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي ذا عهد عهده، فليس مني ولست منه».

كمـا كانت إرادتها محترمة مقـدّرة، فما كان أبو بكر يُمضي في النـاس أمراً إلّا بعد أن يستشيرهـم وخصوصاً فيما لا نصّ فيه، وكذلك كان عمر بن الخطاب، فقد جعل الخلافة من بعده شورى في الستة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ.

وقلـت في الكلمـة السابقة أيضاً: إننا نقلنا هذا النظام النيابي، الذي تعيش حكومتنا في ظلـه، عـن أوروبا، فإلى أي مدى ينطبـق على الإسلام؟ وما الذي أفدنـاه منه منذ طبق في عهده الأخير في بلادنا إلّا الآن، وهي مدة تبلغ ربع قرن من الزمان تقريباً؟

موقف الإسلام من النظام النيابي والدستور المصري:

يقـول علماء الفقـه الدستوري: إن النظام النيابي يقوم علـى مسؤولية الحاكم، وسلطة الأمة، واحـترام إرادتها، وإنه لا مانع فيه يمنع وحدة الأمة واجتماع كلمتها، وليست الفرقة والخـلاف شرطاً فيـه، وإن كان بعضهـم يقول: إن مـن دعائم النظـام النيابي البرلماني: الحزبية، ولكن هذا إذا كان عرفاً فليس أصلاً في قيم هذا النظام، لأنّه يمكن تطبيقه بدون هذه الحزبية وبدون إخلال بقواعده الأصلية.

وعلـى هـذا، فليس في قواعـد هذا النظام النيابي مـا يتنافى مع القواعـد التي وضعها

الإسلام لنظام الحكم، وهو بهذا الاعتبار ليس بعيداً عن النظام الإسلامي ولا غريباً عنه، وبهذا الاعتبار يمكن أيضاً أن نقول في اطمئنان: إن القواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري لا تتنافى مع قواعد الإسلام، وليست بعيدة من النظام الإسلامي ولا غريبة عنه، بل إن واضعي الدستور المصري رغم أنهم وضعوه على أحدث المبادئ والآراء الدستورية وأرقاها، فقد توخّوا فيه ألاّ يصطدم أي نص من نصوصه بالقواعد الإسلامية، فهي إما متمشّية معها صراحة كالنص الذي يقول: (دين الدولة والإسلام)، أو قابلة للتفسير الذي يجعلها لا تتنافى معها كالنص الذي يقول: (حرية الاعتقاد مكفولة).

وأحب أن أنبّه هنا إلى الفرق بين الدستور وبين القوانين التي تسير عليها المحاكم، إذ إن كثيراً من هذه القوانين يتنافى صراحة مع ما جاء به الإسلام، وذلك بحث آخر سنعرض له في موضعه إن شاء الله.

ومع أن النظام النيابي والدستور المصري في قواعدهما الأساسية لا يتنافيان مع ما وضعه الإسلام في نظام الحكم، فإنّنا نصرّح بأن هناك قصوراً في عبارات الدستور، وسوءاً في التطبيق، وتقصيراً في حماية القواعد الأساسية التي جاء بها الإسلام وقام عليها الدستور، أدّت جميعاً إلى ما نشكو منه، وما وقعنا فيه من اضطراب في كل هذه الحياة النيابية.

وسنتناول هذا الإيجاز بشيء من البيان:

الوزارة:

فأما عن مسؤولية الحاكم فإنّ الأصل فيها في النظام الإسلامي أن المسؤول فيها هو رئيس الدولة كائناً من كان، له أن يتصرّف، وعليه أن يقدّم حساب تصرّفه للأمة، فإنّ أحسن أعانته، وإن أساء قوّمته، ولا مانع الإسلام من أن يفوّض رئيس الدولة غيره في مباشرة هذه السلطة وتحمّل هذه المسؤولية، كما عُرف ذلك في (وزارات التفويض) في كثير من العهود الإسلامية، ورخّص الفقهاء المسلمون في ذلك وأجازوه ما دام فيه مصلحة، والقاعدة في مثل هذه الأمور رعاية المصلحة العامة، قال الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية: «والوزارة على ضربين، وزارة تفويض، ووزارة تنفيذ، فأما وزارة التفويض فهي أن يستوزر الإمام من يفوّض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضاؤها على مقتضى اجتهاده، وليس يمتنع جواز هذه الوزارة، قال تعالى حكاية عن نبيّه عليه السلام: **﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِ ٢٩ هَارُونَ أَخِي ٣٠**

اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ٣١ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ٣٢﴾[1]. فإذا جاز ذلك في النبوّة كان في الإمامة أجوز؛ لأنّ ما وُكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعها إلّا باستنابة، ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمور في تفرّده بها ليستظهر بها على نفسه، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل».

والأصل في هذه المسؤولية في النظام النيابي، أن المسؤول هو الوزارة مسؤولية على رئيس الدولة، وقد جرى على هذا الدستور المصري والدستور الإنجليزي، فصرّح كل منهما بمسؤولية الوزارة، وإخلاء رئيس الدولة من كل مسؤولية واعتباره لا يخطئ، واعتبار ذاته مصونة لا تُمسّ.

على أنه لا مانع في النظام النيابي من تحمّل رئيس الدولة المسؤولية واعتبار الوزارة تابعة له في ذلك، كما يقرّر ذلك دستور الولايات المتحدة. والغريب أن تشير كتب الفقه الإسلامي إلى هذا الوضع أيضاً، وتسمّي هذه الوزارة (وزارة التنفيذ)؛ فيقول الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) أيضاً: «وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقلّ، لأنّ النظر مقصور فيها على رأي الإمام وتدبيره، وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة، يؤدي عنه ما أمر، وينفذ ما ذكر ويمضي ما حكم...». ولا شك أن هذا من سعة مادة الفقه الإسلامي ومرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان.

غموض الدستور المصري:

هذه هي قواعد النظام الإسلامي والنيابي معاً في (مسؤولية الحاكم)، فماذا فعلنا نحن في مصر؟ وقفنا في منتصف الطريق نصاً وتطبيقاً. وجاء دستورنا في هذا المعنى غامضاً مقتضباً غير واضح ولا مفصّل، مع أنها أهم نقطة في تحديد لون الحياة النيابية والإسلامية التي نحياها.. وشرحاً لذلك سأسوق ما كتبه الأستاذان الدكتور إبراهيم مدكور عضو مجلس الشيوخ المصري، والأستاذ مريت غالي في مذكرتهما (نظام جديد)؛ قالا تحت عنوان الدستور وغموضه:

(فأما العامل الأول فملخّصه أن دستورنا على الرغم من دقته وضبط عباراته، قد وقع في نفس الغموض الذي وقعت فيه دساتير أسبق منه، وترك أهم نقطة في الحكم النيابي دون أن يحددها التحديد الكافي، ونعني بها سلطة الوزراء وصِلتَهم بالشعب ممثلة في نوّابه

---

(١) سورة طه، آية ٢٩- ٣٢.

مـن جهة، وإشرافهم على ما يؤدّي إليه من خدمات من طريق المصالح والإدارات من جهة أخرى. كما أجمل إجمالاً مخّلاً في بيان موقفهم من رئيس الدولة ومليك البلاد، واكتفى بأن يصوغ هنا في عبارات تصلح لكل ما يراد منها، وواضح أن الوزارة هي العمود الفقري لهيكل النظـام النيابي الجديد وحلقة الاتصال بين التشريـع والتنفيذ ومبعث الحياة والحركة في نظام يراد به احترام سلطة الشعب مع تصريف شؤون الدولة تصريفاً محكماً سريعاً. وإذا مـا رجعنا إلى الدستـور وجدنا أن ما جاء به متصلاً بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثـة أسطر كلها غموض وعموم، فيقرّر في المادة ٢٩: «أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حـدود هـذا الدستور»، وفي المـادة ٤٨: «الملك يتولى سلطته بواسطـة وزرائه»، وفي المادة ٤٩: «الملـك يعـيّن وزراءه ويقيلهم»، وفي المادة ٥٧: «مجلس وزرائه هو المهيمن على مصالح الدولـة»، وفي المـادة ٦١: «الوزراء مسؤولـون متضامنون لدى مجلس النـوّاب عن السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته»، وفي المادة ٦٣: «أوامر الملك – شفهية أو كتابية – لا تخلي الوزراء من المسؤولية على أية حال»).

تلـك تقريباً جملة النصوص المتصلة بهذا الموضوع، ولا نظـن أن فيها ما يكفي مطلقاً لحل أي مشكل من المشاكل التي أشرنا إليها.

وقـد أفاضا بعـد ذلك في الشرح والتمثيل بما يفصل ما تقـدّم من هذه المعاني.. والمهم أن هذه النقطة وهي لب الأمر تحتاج إلى إيضاح واستقرار، وهي القاعدة الأولى من قواعد (النظـام الإسلامـي) أو النيابـي علـى السواء، وبغير ذلـك لا يمكن أن تستقيـم الأمور أو تسلم.

وحـدة الأمـة:

﴿...فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...﴾[1].

وأما عن وحدة الأمة فقد أبنتُ أن الإسلام الحنيف يفترضها افتراضاً، ويعتبرها جزءاً أساسياً في حياة المجتمع الإسلامي لا يتساهل فيه بحال، إذ إنّه يعتبر الوحدة قرين الإيمان ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾[2]، كما يعتـبر الخلاف والفرقة قرين الكفـر؛ كما قال تعالى:

(١) سورة المائدة، آية ٤٨.

(٢) سورة الحجرات، آية ١٠.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾[1]. أي بعد وحدتكم متفرّقين كما قال رسول الله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم وجوه بعض». فعبّر بكلمة الكفر على الفرقة والخلاف وأن يضرب بعضهم وجوه بعض.

وأعتقد أن الحكم النيابي - برلمانياً وغير برلماني - لا يأبى هذه الوحدة، وبخاصة إن كان لون الحياة الاجتماعية واحداً في أصوله واتجاهاته العامة، كما هو شأن الأمة الإسلامية جميعاً في هذه الأيام، وإنما لازمت الحزبية والفرقة والخلاف هذا النظام النيابي في أوروبا وغيرها، لأنّها نشأت على أنقاضها، وكانت الخلافات المتكرّرة الدامية بين الشعوب وحكّامها هي السبب في نشأته فعلاً مع تباين المشارب واختلاف الآراء... أما الأمم الإسلامية فقد حماها الله من ذلك كله، وعصمها بوحدة الإسلام وسماحته من هذا التبلبل والاضطراب.

ومع هذا فإنّ الحكم النيابي في أعرق مواطنه لم يقم على هذه الحزبية المسرفة، فليس في إنجلترا إلّا حزبان هما اللذان يتداولان فيها الأمر، وتكاد تكون حزبيتهما داخلية بحتة، وتجمعهما دائماً المسائل القومية المهمة، فلا تجد لهذه الحزبية أثراً البتة، كما أن أمريكا ليس فيها إلّا حزبان كذلك لا نسمع عنهما شيئاً إلّا في مواسم الانتخابات، أما فيما عدا هذا فلا حزبية ولا أحزاب، والبلاد التي تطورت في الحزبية وأسرفت في تكوين الأحزاب ذاقت وبال أمرها في الحرب والسلم على السواء، وفرنسا أوضح مثل لذلك.

وإذا كان الأمر كذلك، وكانت وحدة الأمة أساساً في النظام الاجتماعي الإسلامي ولا يأباه النظام النيابي، فإنّ من الواجب أن نتحول سريعاً إلى الوحدة بعد أن أهلكت الحزبية في مصر الحرث والنسل.

الأحزاب المصرية:

لقد انعقد الإجماع على أن الأحزاب المصرية هي سيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن، وأنها ليست أحزاباً حقيقية بالمعنى الذي تُعرف به الأحزاب في أي بلد من بلاد الدنيا، فهي ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٠.

يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية، كما انعقد الإجماع على أن هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج، ولا خلاف بينها في شيء أبداً إلّا في الشخصيات، وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم وفيما تطلع به من خطب العرش داخل الحكم، وبما أن الأحزاب هي التي تقدّم الشيوخ والنوّاب، وهي التي تسيّر دفة الحكم في الحياة النيابية فإنّ من البديهي ألا يستقيم أمر الحكم وهذا حال من يسيّرون دفته.

وهذا الكلام الذي انعقد إجماع الأمة عليه، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون في صراحة ووضوح، ومن قرأ ما كتبه علوية باشا في كتابه (مبادئ وطنية)، أو الأستاذ حسن الجداوي في كتابه (عيوب الحكم في مصر) أو غيرهما من الكتّاب، رأى صدق ما نقول، وحسبنا هنا أن ننقل فقرة من كتاب الفقيه الدستوري الأستاذ سيد صبري (مبادئ القانون الدستوري) عن الأحزاب المصرية قال: «والواقع أنه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية في مصر برنامج يدافع عنه أنصاره، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون، ولهذه النتيجة أهميتها، فإنّ الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج، فقد أصبحت واحدة للجميع، بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية، وبديهي أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسّم البلاد شيعاً وأحزاباً ويثير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأُسر بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول». وإذا أضيف إلى هذا أن مصر بلدٌ محتلٌّ إلى الآن، وأن الذي يستفيد من هذه الفرقة هم المحتلون الغاصبون فقط، وأنه إذا استسيغ الخلاف – وهو غير مستساغ بحال – في أمة من الأمم، فإنّ أمة وادي النيل هي أحوج ما تكون إلى أكمل معاني الوحدة لتتجمع قواها في نضال الاستقلال وفي عمل الإصلاح الداخلي، إذا أضيف هذا كله كان الأمر أخطر من أن يُهمل أو يستهان به.

حَلُّ الأحزاب المصرية:

ولا أدري إذا كان الأمر كذلك فلا أدري ما الذي يفرض على هذا الشعب الطيب المجاهد المناضل الكريم هذه الشيع والطوائف من الناس التي تسمّي نفسها الأحزاب السياسية؟

إن الأمر خطير، ولقد حاول المصلحون أن يصلوا إلى وحدة ولو مؤقتة لمواجهة هذه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، فيئسوا وأخفقوا، ولم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً وتجمع قوى الأمة في حزب

واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريته، ويضع أصول الإصلاح الداخلي العامّ، ثم ترسم الحوادث بعد ذلك للناس طرائق في التنظيم في ظل الوحدة التي يفرضها الإسلام.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا...﴾[1].

نظام الانتخابات:

وأما عن احترام رأي الأمة، ووجوب تمثيلها واشتراكها في الحكم اشتراكاً صحيحاً، فإنّ الإسلام لم يشترط استبانة رأي أفرادها جميعاً في كل نازلة، وهو المعبّر عنه، في الاصطلاح الحديث بالاستفتاء العام، ولكنه اكتفى في الأحوال العادية (بأهل الحل والعقد) ولم يعيّنهم بأسمائهم، ولا بأشخاصهم، والظاهر من أقوال الفقهاء ووصفهم إياهم أن هذا الوصف ينطبق على ثلاث فئات هم:

١- الفقهاء المجتهدون الذين يُعتمد على أقوالهم في الفتيا واستنباط الأحكام.

٢- وأهل الخبرة في الشؤون العامة.

٣- ومن لهم نوع قيادة أو رئاسة في الناس كزعماء البيوت والأسر وشيوخ القبائل ورؤساء المجموعات.

فهؤلاء جميعاً يصح أن تشملهم عبارة «أهل الحل والعقد».

ولقد رتب النظام النيابي الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظام الانتخابات وطرائقه المختلفة، والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل الحل والعقد، وذلك ميسور إذا لوحظ في أي نظام من نظم تحديد الانتخاب صفات أهل الحل والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدّم للنيابة عن الأمة.

تعديل وإصلاح:

لا بدّ من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب، ومن وجوه هذا الإصلاح الضرورية:

١- وضع صفات خاصة للمرشّحين أنفسهم، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بدّ أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصّلة يتقدّم على أساسها هذا المرشّح، وإذا لم

---

(١) سورة النور، آية ٥١.

يكونـوا ممثلين لهيئات فلا بـدّ أن يكون لهم من الصفات والمناهـج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدّم للنيابة عن الأمة، وهذا المعنى مرتبط إلى حدٍّ كبير بإصلاح الأحزاب في مصر، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها.

٢- وضع حدود للدعاية الانتخابية، وفرض عقوبات على من يخالف هذه الحدود، بحيث لا تتنـاول الأسـر ولا البيوت ولا المعاني الشخصية البحتة التـي لا دخل لها في أهلية المرشّح وإنما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية.

٣- إصلاح جداول الانتخابات، وتعميم نظام تحقيق الشخصية، فقد أصبح أمر جداول الانتخابـات أمراً عجيباً بعد أن لعبت بها الأهـواء الحزبية والأغراض الحكومية طول هذه الفترات المتعاقبة، وفرض التصويت إجبارياً.

٤- وضع عقوبة قاسية للتزوير من أي نوع كان، وللرشوة الانتخابية كذلك.

٥- وإذا عـدل إلى الانتخابـات بالقائمـة، لا الانتخاب الفردي كان ذلـكَ أولى وأفضل، حتى يتحرّر النواب من ضغط ناخبيهم، وتحلّ المصالح العامة محل المصالح الشخصية في تقدير النواب والاتصال بهم.

وعلـى كل حـال فأبواب الإصـلاح والتعديل كثيرة، هذه نماذج منهـا، وإذا صدق العزم وضـح السبيل، والخطـأ كل الخطأ في البقاء على هذا الحـال والرضا به، والانصراف عن محاولة الإصلاح.

إلى الإسلام:

وأعتقـد أنـه لا خير لنا في واحد من هذه النظم جميعاً، فلكل منها عيوبه الفاحشة، كما لـه حسناته البادية، وهي نظم نبتت في غير أرضنا لأوضاع غير أوضاعنا، ومجتمعات فيها غـير مـا في مجتمعنا... فضلاً عن أن بـين أيدينا النظام الكامل الذي يـؤدي إلى الإصلاح الشامل في توجيهات الإسلام الحنيف، وما وضع للاقتصاد قواعد كلية أساسية لو علمناها وطبقناهـا تطبيقاً سليماً، لانحلّـت مشكلاتنا، ولظفرنا بكل ما في هذه النظم من حسنات، وتجنبنـا كل ما فيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة وتستريح كل الطبقات

ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة.

قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

قدّمت في الكلمة السابقة أن مصر تتقاذفها الألوان الاقتصادية وتتضارب فيها النظم والآراء العصرية، من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية، وأن من الخير كل الخير أن تبرأ مصر من هذه الألوان كلها، وأن تركّز حياتها الاقتصادية على قواعد الإسلام وتوجيهاته العليا، وتستمد منه وتعتمد عليه، وبذلك تسلم من كل ما يصحب هذه الآراء من أخطاء وما يُلصق بها من عيوب عليه، وتنحل مشاكلنا الاقتصادية من أقصر طريق.

ويتلخص نظام الإسلام الاقتصادي في أهمها:

١- اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره وتثميره.

٢- إيجاب العمل والكسب على كلّ قادر.

٣- الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.

٤- تحريم موارد الكسب الخبيث.

٥- تقريب الشقة بين مختلف الطبقات، تقريباً يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع.

٦- الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.

٧- الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى.

٨- تقرير حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.

٩- تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شؤون النقد.

١٠- تقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام.

والذي ينظر في تعاليم الإسلام، ليجد فيه هذه القواعد مبينة في القرآن الكريم والسنّة المطهّرة وكتب الفقه الإسلامي بأوسع بيان.

المال الصالح قوام الحياة:

فقد امتدح الإسلام المال الصالح، وأوجب الحرص عليه وحسن تدبيره وتثميره، وأشاد بمنزلة الغنى الشاكر الذي يستخدم ماله في نفع الناس ومرضاة الله، وليس في الإسلام هذا المعنى الذي يدفع الناس إلى الفقر والفاقة من فهم الزهد على غير معناه.

وما ورد في ذم الدنيا والمال والغنى والثروة إنما يراد به ما يدعو إلى الطغيان والفتنة والإسراف، ويستعان به على الإثم والمعصية والجور وكفران نعمة الله، وفي الحديث «نعم المال الصالح للرجل الصالح»، وفي الآية الكريمة: **﴿وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاما...﴾**[1].

وفي ذلك الإشارة إلى أن الأموال قوام الأعمال، وقد نهى رسول الله عن إضاعة المال في غير وجهه، فقال: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». كما أن من مات مدافعاً عن ماله فهو شهيد كما جاء في الحديث: «من مات دون عرضه فهو شهيد، ومن مات دون ماله فهو شهيد...» الحديث.

العمل على كلّ قادر:

وفي الإسلام الحث على العمل والكسب، واعتبار الكسب واجباً على كل قادر عليه، والثناء كل الثناء على العمّال والمحترفين، وتحريم السؤال، وإعلان أن من أفضل العبادة العمل، وأن العمل من سنّة الأنّبياء، وأن أفضل الكسب ما كان من عمل اليد، والزراية على أهل البطالة، والذين هم عالة على المجتمع مهما كان سبب تبطلهم، ولو كان الانقطاع لعبادة الله. فإنّ الإسلام لا يعرف هذا الضرب من التبطل.. والتوكّل على الله إنما هو الأخذ في الأسباب وأيضاً بالنتائج، فمن فقد أحدهما فليس بمتوكل.. والرزق المقدور مقرن بالسعي الدائب، والله تبارك وتعالى يقول: **﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**[2]. ويقول الرسول ﷺ:

---

(١) سورة النساء، آية ٥.

(٢) سورة التوبة، آية ١٠٥.

«ما أكل أحد طعاما قطُّ خيراً من أن يأكل من عمل يديه، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده». ويقول عمر: «لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول: اللَّهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة»، وفي الحديث: «ولا يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم».

الكشف عن منابع الثروات:

كما أن فيه لفت النظر إلى ما في الوجود من منابع الثروة ومصادر الخير، والحث على العناية بها ووجوب استغلالها، وأن كل ما في هذا الكون العجيب مسخّر للإنسان ليستفيد منه وينتفع به، ﴿**أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً...**﴾[1]، ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً...**﴾[2]. ومن قرأ آيات القرآن الكريم، علم تفصيل ذلك بأوسع بيان وأوفاه.

تحريم الكسب الخبيث:

ومن تعاليمه: تحريم موارد الكسب الخبيثة، وتحديد الخبث في الكسب بأنه ما كان بغير مقابل من عمل: كالربا والقمار واليانصيب ونحوها، أو كان بغير حق: كالنصب والسرقة والغش ونحوها. أو كان عوضاً لما يضّر: كثمن الخمر والخنزير والمخدّر ونحوها. فكل هذه موارد للكسب لا يبيحها الإسلام، ولا يعترف بها.

التقريب بين الطبقات:

وقد عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات بتحريم الكنز ومظاهر الترف على الأغنياء والحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتقرير حقهم في مال الدولة ومال الأغنياء، ووصف الطريق العملي لذلك.

وأكثرَ من الحث على الإنفاق في وجوه الخير والترغيب في ذلك، وذَّم البخل والرياء والمنّ والأذى، وتقرير طريق التعاون والقرض الحسن ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى ورجاء ما

---

(١) سورة لقمان، آية ٢٠.

(٢) سورة الجاثية، آية ١٣.

عنده: ﴿...وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾[1].

حرمة المال واحترام الملكيات:

وقـرّر حرمة المال، واحـترام الملكية الخاصة ما دامت لا تتعارض مـع المصلحة العامة: «كلّ المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله».. و «لا ضرر ولا ضرار».

تنظيم المعاملات المالية:

وشـرح تنظيـم المعاملات المالية في حـدود مصلحة الأفراد والمجتمـع، واحترام العقود والالتزامـات، والدقة في شؤون النقد والتعامل به، حتى أفردت له أبواباً في الفقه الإسلامي تحـرّم التلاعـب فيـه كالصرف ونحـوه ،ولعل هنا موضعـاً من مواضـع الحكمة في تحريم استخدام الذهب والفضة باعتبارهما الرصيد العالمي للنقد.

الضمان الاجتماعي:

وقـرّر الضمـان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين راحته ومعيشتـه كائناً من كان، ما دام مؤدّيـاً لواجبـه، أو عاجزاً عن هذا الأداء بسبب قهري لا يستطيـع أن يتغلب عليه. ولقد مرّ عمـرُ على يهودي يتكفف الناس، فزجره واستفسر عمّـا حمله على السؤال، فلمّا تحقق من عجـزه رجع على نفسـه باللائمة وقال له: «ما أنصفناك يا هـذا، أخذنا منك الجزية قوياً وأهملناك ضعيفاً، افرضوا له من بيت المال ما يكفيه».

وهذا مع إشاعة روح الحب والتعاطف بين الناس جميعاً.

وحدتنا في ضوء التوجيه الإسلامي:

﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[2].

بالأمس وضعت بين يـدي قومي وفي قضيتنا الوطنية الخاصة، توجيه الإسلام الذي هو أخصـر الطرق كلها حلاً حاسمـاً كريماً، والذي لا يعدو النبـذ بالخصومة، وإعداد وسائل

---

(١) سورة المائدة، آية ٢.

(٢) سورة المؤمنون، آية ٥٢.

الجهاد، ومتى فعلنا ذلك، فقد خرجنا ولا شك من هذه الحيرة، ووجدنا الجواب الصحيح لهذا السؤال الذي يتحرّك به كل لسان، ويتردّد في خاطر كل مواطن: ماذا نعمل الآن؟

والحق أننا لا نحار لأنّنا لا نريد أن نفعل شيئاً، ونهرب من تبعات العمل، ونفرٌّ من ثقل التضحيات وتكاليف الكفاح، ونلتمس اللين والسهولة دائماً، ولا نفكّر في سواهما، ونتصور أن الحرية والاستقلال يهبطان من السماء بغير عمل، والسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، ولا تفيض بحرية أو استقلال.. ولو كنا جادين حقيقة في الطلب، لسرنا في الطريق بعد أن عرفنا في كلمتين اثنتين (ننبذ، ونجاهد)، والنصر بعد ذلك من عند الله.

والآن أعرض لموضوع آخر يتصل بقضيتنا الوطنية العامة، التي تنتظم قضايا الأمة العربية بمختلف شعوبها والعالم الإسلامي كله، لنرى كيف تحل هي الأخرى في ضوء توجيه الإسلام الحنيف.

معلوم أن الإسلام رسالة عالمية جاءت لخير الأمم والشعوب جميعاً، لا فرق بين عربي أو عجمي أو شرقي أو غربي: **﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾**[1]. ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسية والعنصرية، وأعلن الأخوّة الإنسانية، ورفع لواء العالمية بين الناس لأول مرة في تاريخ البشرية: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾**[2].

ومعلوم أن الإسلام كذلك قد قرّر من باب الأولى أقوى معاني الأخوّة بين المؤمنين به والمنتسبين إليه والمعتقدين برسالته، حتى جعل الأخوّة معنىً من معاني الإيمان، بل هي أكمل معانيه: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾**[3]، «والمسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه»، «ومثل المؤمنين في توادّهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضواً تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»، «والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضهم بعضاً».

ويوم واجه المسلمون العالم كله صفاً واحداً وقلباً واحداً في ظل هذه الأخوّة الصادقة الحقة، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإدارية أو السياسية المجرّدة ساعة من نهار،

(١) سورة الفرقان، آية ١.

(٢) سورة النساء، آية ١.

(٣) سورة الحجرات، آية ١٠.

وانهزم أمامهم - بغير نظام - الروم والفرس على السواء، وكوّنوا إمبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط، ذات علم وحضارة، وقوة وإشراق.

ويوم غفلوا عن سر قوّتهم، ولم يأخذوا بهدى كتابهم: ﴿...وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1]، ودبّ إليهم داء الأمم من قبلهم من تغليب المصالح المادية الزائلة على الأخوّة الإيمانية الباقية... تمزقت هذه الإمبراطورية بين أيدي ابن سبأ، ولعبت بها المطامع الخارجية والداخلية، وانتهى أمرها مؤخراً بعد الحرب العالمية الأولى إلى الانهيار، والوقوع في أسر خصومها من غير المسلمين، الذين احتلوا أرضها، وملكوا أمرها، وتقاسموها فيما بينهم، وظنوا أنه قد انتهى أمر الإسلام وخُتمت الحروب الصليبية أفضل ختام.

وكانت الدسيسة الكبرى التي اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً، ثم أراضيهم وبلادهم ثانياً، هي تأثرهم بالعنصرية والشعوبية، واعتداد كل أمة منهم بجنسها، وتناسي ما جاء به الإسلام من القضاء على عصبية الجاهلية والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب.

وقد انتهت الحرب العالمية الثانية، التي قضت على العنصريات الحديثة في أوروبا، عنصرية النازية والفاشية، فرأينا بعدها الدول الأوروبية الكبرى تسعى سعياً حثيثاً إلى التجمّع والتكتّل، باسم العنصريات تارة، والمصالح تارة أخرى.. فروسيا تحاول أن تجمع العنصر الصقلبي بكل شعوبه تحت لواء الاتحاد السوفياتي، وإنجلترا وأمريكا تتجمعان باسم الجنس واللغة، ثم تتقاسمان بعد ذلك أمم العالم ومناطق النفوذ في الأرض باسم المصالح والضروريات الحيوية، وتستر هذا التنافس بينها بتكوين هيئة الأمم المتحدة لتوهم الناس أنها تزكّي العالمية، وتعمل لخير بني الإنسان، كما رأينا هذه الدول نفسها تتجمّع ضد حقوقنا الوطنية، وتخذلنا في كل قضية من قضايا الجوهرية، سواء عرضت على مجلس الأمن أم في هيئة الأمم المتحدة، كما حدث في قضية مصر، وفي قضية فلسطين، وفي قضية إندونيسيا.

نحن أمام كل هذه الأوضاع العالمية الجديدة، وأمام تشابه قضايانا، فهي كلها قضية واحدة معناها استكمال الحرية والاستقلال، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار.. ولا بدّ

---

(١) سورة الأنفال، آية ٤٦.

أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه الإسلام على أبنائه منذ أول يوم، حين جعل الوحدة معنى مـن معاني الإيمـان... يجب أن نتكتل ونتوحّـد. وقد بدأنا بالجامعة العربية، وهي وإن كانت لم تستقرَّ بعد الاستقرار الكامل، إلّا أنها نواة طيبة مباركة على كل حال، فعلينا أن ندعمها ونقويهـا، ونخّلصهـا من كل ما يحيط بها مـن عوامل الضعف والتخلخـل. وعلينا أن نوسع الدائـرة حتى تتحقق رابطة أمم الإسـلام - عربية وغير عربية - فتكون نواة (لهيئة الأمم الإسلامية) بإذن الله...

وبهذه الطريقة، والتي ستضيف إلى وسائلنا الخاصة بكل أمة، من النبذ والجهاد معنى آخـر من معـاني القوة، وهي الوحـدة والتجمّع، نستطيـع أن نتخلص، وأن نحفظ التوازن العالمي بين الأمم الطامعة، والدول المتنافسة على المغانم والحطام.

والمسؤول عن تحقيق هذه الخطـوات، الحكومات العربية والإسلامية جميعاً، وكل دعاة الإصلاح في هذه الشعوب من رسميين وأهليين.

واليوم أوجّه النداء ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا...﴾[1] .

مـوقف الإسـلام مـن الأقليّـات والأجـانب:

يا صاحب...

يظن النـاس أن التمسّك بالإسلام وجعله أساساً لنظام الحياة ينافي وجود أقليات غير مسلمـة في الأمـة المسلمة، وينافي الوحدة بـين عناصر الأمة، وهي دعامـة قوية من دعائم النهوض في هذا العصـر، ولكن الحق غير ذلك تماماً، فإنّ الإسـلام الذي وضعه الحكيم الخبـير الذي يعلم ماضـي الأمم وحاضرها ومستقبلها قد احتـاط لتلك العقبة وذللها من قبل، فلم يصدر دستوره المقدّس الحكيم إلّا وقد اشتمل على النص الصريح الذي لا يحتمل لبساً ولا غموضاً في حماية الأقليّات، وهل يريد الناس أصرح من هذا النص:

﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[2].

فهذا نص لم يشتمل على الحماية فقط، بل أوصى بالبر والإحسان إليهم، وأن الإسلام

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٣.

(٢) سورة الممتحنة، آية ٨.

الذي قدّس الوحدة الإنسانية العامة في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[1].

ثم قدّس الوحدة الدينية العامة كذلك فقضى على التعصّب وفرض على أبنائه الإيمان بالرسالات السماوية جميعاً في قوله:

﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ١٣٦ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ١٣٧ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً...﴾[2].

ثم قدّس بعد ذلك الوحدة الدينية الخاصة في غير صلف ولا عدوان فقال تبارك وتعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3].

هذا الإسلام الذي بُني على هذا المزاج المعتدل والإنصاف البالغ لا يمكن أن يكون أتباعه سبباً في تمزيق وحدة متصلة، بل بالعكس إنه أكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نصٍّ مدني فقط.

وقد حدّد الإسلام تحديداً دقيقاً من يحق لنا أن نناوئهم ونقاطعهم ولا نتصل بهم فقال تعالى بعد الآية السابقة:

﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[4].

وليس في الدنيا منصف واحد يُكره أمة من الأمم على أن ترضى بهذا الصنف دخيلاً فيها وفساداً كبيراً بين أبنائها ونقضاً لنظام شؤونها.

---

(١) سورة الحجرات، آية ١٣.

(٢) سورة البقرة، آية ١٣٦– ١٣٨.

(٣) سورة الحجرات، آية ١٠.

(٤) سورة الممتحنة، آية ٩.

ذلـك موقـف الإسلام مـن الأقليات غير المسلمـة، واضح لا غموض فيـه ولا ظلم معه، وموقفـه من الأجانـب موقف سلم ورفق مـا استقامـوا وأخلصوا، فإنّ فسـدت ضمائرهم وكثرت جرائمهم فقد حدّد القرآن موقفنا منهم بقوله:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ١١٨ هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُم...﴾[1].

وبذلك يكون الإسلام قد عالج هذه النواحي جميعاً أدق العلاج وأنجحه وأصفاه.

مقدّمة

هذا طور جديد في دعوة الإخوان المسلمين، أحببت أن أتحدث إلى القرّاء عنها فيه.. فقد نشأت هذه الدعوة والناس في انصراف عن الفكرة الإسلامية وفي إعجاب بالفكرة الغربية المادية فأخذت طريقها في هدوء إلى قلوب الطبقة الأولى من الناس، طبقة الجماهير المؤمنة السليمة العقائد والصدور، وظلّت في نفوسهم أمينة عزيزة وعاطفة متوقدة كريمة وشعلة مشرقة منيرة، على حين كانت جمهرة المفكّرين وأهل الرأي والتوجيه ويروّجون للفكرة الأخرى، ويهتفون بها ويدعون الناس إليها ويزينونها في الأسماع والأبصار والقلوب بمختلف صنوف التزيين والتحسين.

وشاء الله أن تقع الأحداث العنيفة (الحرب العالمية الثانية) التي هزّت كل العقول والمشاعر والقلوب والأفكار، وأشعرت الإنسانية الحاجة الشديدة إلى إعادة النظر في مناهج الحياة وقواعد المدنية ودعائم التحضّر، وانطلقت الأصوات من كل مكان تهيئ لنظام جديد وعلاج جديد.

وصادف ذلك امتحان لدعوة الإخوان كشف عن جوهرها ولفت أنظار الناس إليها، وجمع كثيراً من القلوب النافرة حولها، وبذلك انتقلت الدعوة إلى القلوب المؤمنة والعقول المفكّرة، وأصبحت قاعدة مسلّماً بها بعد أن كانت عاطفة متحمّسة، ونظر إليها كثير من الناس على أنها مبادئ ممكنة التحقيق صالحة للتطبيق، فلم تعد حلماً في الرؤوس أو وجداناً في النفوس فقط.

---

(١) سورة آل عمران، آية ١١٨، ١١٩.

وكان طبيعياً أن تكثر الأسئلة عن مرامي الدعوة وكنهها وعن الطرق التي يسلكها أهلها والقائمون بها في علاج ما يحيط مبادئها وتعاليمها من مشاكل داخلية وخارجية، ولم يعد يكفي في الجواب عن ذلك كلام مرتجل أو خطابة تثير المشاعر أو عبارات تؤثر في العواطف، بل صار واجباً على أهل هذه الدعوة أن يصورها للناس تصويراً منطقياً دقيقاً واضحاً مبيناً على أدق قواعد البحث العلمي، وأن يرسموا أمام الطرق العملية المنتجة التي أعدوها لتحقيق ما يريدون، ولتذليل ما سيصادفون من عقبات لا بدّ من وجودها في الطريق.

ولعل طوراً آخر ينتظر هذه الدعوة حين توضع موضع التجربة العملية، وحينئذٍ يتم هذا الهيكل الذي تجهّز له هذه اللبنات، وحينئذٍ يرى الناس أي خير سينالون من تطبيق هذه المبادئ السامية وتحقيق هذه الأهداف العالية.

وسأتناول إن شاء الله خصائص هذه الدعوة ومراميها، والشبهات التي تورد عليها والعقبات التي تحيط بها في هذا الطور الجديد، مستمداً من الله المعونة والتوفيق.

ربانية عالمية:

أخص خصائص دعوتنا أنها ربانية عالمية:

أ- أما أنها ربانية فلأنّ الأساس الذي تدور عليه أهدافنا جميعاً، أن يتعرّف الناس إلى ربهم، وأن يستمدوا من فيض هذه الصلة روحانية كريمة تسمو بأنفسهم عن جمود المادة الصمّاء وجحودها إلى طهر الإنسانية الفاضلة وجمالها. نحن الإخوان المسلمين نهتف من كل قلوبنا: «الله غايتنا»؛ فأول أهداف هذه الدعوة أن يتذكر الناس من جديد هذه الصلة التي تربطهم بالله تبارك وتعالى والتي نسوها فأنساهم الله أنفسهم **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾**[1]. وهذا في الحقيقة هو المفتاح الأول لمغاليق المشكلات الإنسانية التي أوصدها الجمود والمادية في وجوه البشر جميعاً فلم يستطيعوا إلى حلّها سبيلاً، وبغير هذا المفتاح فلا إصلاح.

ب- وأما أنها عالمية فلأنّها موجّهة إلى الناس كافة لأنّ الناس في حكمها إخوة: أصلهم واحد، وأبوهم واحد، ونسبهم واحد، لا يتفاضلون إلّا بالتقوى وبما يقدّم أحدهم المجموع من خير سابغ وفضل شامل **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ**

(١) سورة البقرة، آية ٢١.

منهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ منْهُمَا رِجَالاً كَثيراً وَنسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءلُونَ بِه وَالأرْحَامَ إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[1]. فنحن لا نؤمن بالعنصرية الجنسية ولا نشجع عصبية الأجناس والألوان، ولكن ندعو إلى الأخوّة العادلة بين بني الإنسان.

قرأت لأحد زعماء الغرب أنه يقسّم الجنس البشري إلى مبتكرين ومحافظين ومخرّبين، وهو يعتبر قومه مبتكرين ويعتبر قوماً آخرين من الغربيين محافظين، ويعتبرنا نحن الشرقيين وما إليها عدا هذين مخرّبين ومدمّرين، هذا التقسيم ظالم جائر فضلاً عن أنه غير صحيح بأصله، فالجنس البشري كله مردّه إلى دم واحد وطينة واحدة وإن اختلفت البيئات والوسائط والمدارك والثقافات. وإذا هُذّب الإنسان استطاع أن يرتقي من رتبته إلى أعلى منها بدرجة ما يصل إليه من تهذيب. وليس هناك جنس من بني آدم لا يمكن إصلاحه في حدود ظروفه وبيئته الخاصة به. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذا الشرق الذي وضع في صف المخرّبين والمدمّرين هو مبعث المدنيات ومشرق الحضارات ومهبط الرسالات، وهو مفيض ذلك كله على الغرب، لا ينكر هذا إلّا جاحد مكابر. ومثل هذه المزاعم الباطلة إنما هي نزوات من غرور الإنسان وطيش الوجدان لا يمكن أن تستقر على أساسها نهضات أو تقوم على قاعدتها مدنيات، وما دام في الناس من يشعر بمثل هذا الشعور لأخيه الإنسان فلا أمن ولا سلام ولا اطمئنان حتى يعود الناس إلى علم الأخوّة فيرفعونه خفّاقاً، ويستظّلون بظله الوارف الأمين، ولن يجدوا طريقاً معبّدة إلى ذلك كطريق الإسلام الذي يقول كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ...﴾[2]. ويقول نبيّه ﷺ: «ليس منّا من دعا إلى عصبية، وليس منّا من مات على عصبية» رواه أحمد من حديث جبير بن مطعم (رض).

ولهذا كانت دعوة الإخوان المسلمين ربانية إنسانية.

بين العقلية الغيبية والعقلية العلمية:

ولقد تذبذب العقل البشري منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض إلى يومه هذا – وأغلب الظن كذلك حتى تتداركه هداية من الله – بين أطوار ثلاثة، وإن شئت قلت: بين ألوان ثلاثة من ألوان التفكير والتصوير:

---

(١) سورة النساء، آية ١.

(٢) سورة الحجرات، آية ١٣.

١- طور الخرافة والبساطة والتسليم المطلق للغيب المجهول والقوى الخفية البعيدة عنه. فهو ينسب إليها كل شيء ويفسّر بها كل شيء. ولا يرى لنفسه معها عملاً ولا فكراً، وكثيراً ما استبدّ هذا الطور بالإنسان في أدوار حياته الأولى يوم عاش على هذه الأرض يجهلها وتجهله، ولعلّ أقواماً من بني الإنسان لا يزالون يعيشون على هذا النحو إلى الآن.

٢- وطور الجمود والمادية والتنكّر لهذا الغيب المجهول، والخروج على هذه القوى البعيدة على حس الإنسان والتمرّد على كل ما يتصل إليها بسبب، ومحاولة تفسير مظاهر الكون جميعاً محاولة مادية صرفة وفق قوانين تجريبية اهتدى إليها الإنسان بطول تجاربه ودوام بحثه وتفكيره. وكثيراً ما طغى هذا التفكير على العقل الإنساني في هذه العصور الحديثة، التي وصل فيها الإنسان إلى الكشف عن كثير من مجهولات الطبيعة، وعرف فيها الكثير من خواصّ الكائنات، فظن أنه واصل لا محالة بهذا الأسلوب إلى معرفة ما هناك، وإن كان الذي يعرفه بالنسبة إلى ما يجهله كالذّرة من الرمال في الفلاة الواسعة الفسيحة.

وفي هذا الدور أنكر الإنسان المادي الألوهية وما يتصل بها والنبوّات وما يمتُّ إليها والآخرة والجزاء والعالم الروحي بكل ما فيه، ولم يرَ شيئاً إلّا هذا العالم الأدنى المحدود يفسّر ظواهره بحسب قوانينه المادية الصرفة.

كلا هذين اللونين من ألوان التفكير خطأ صريح وغلوّ فاحش وجهالة من الإنسان بما يحيط بالإنسان.

٣- ولقد جاء الإسلام الحنيف يفصل القضية فصلاً حقاً، فيقرّر حق العالم الروحي ويوضح صلة الإنسان بالله رب الكائنات جميعاً وبالحياة الآخرة بعد هذه الحياة الدنيا، ويجعل الإيمان بالله أساس إصلاح النفس التي هي من عالم الروح فعلاً والتي لا سبيل إلى صلاحها إلّا بهذا الإيمان، ويصف ذلك العالم الغيبي المجهول وصفاً يقرّبه إلى الأذهان ولا يتنافى مع بدهيات العقول، وهو مع هذا يقرّر فضل هذا العالم المادي وما فيه من خير للناس لو عمّروه بالحق وانتفعوا في حدود الخير، ويدعو إلى النظر السليم في ملكوت السماوات والأرض، ويعتبر هذا النظر أقرب إلى معرفة الله العلي الكبير. هذا الموقف من الإسلام الحنيف ألزم العقل البشري لوناً من ألوان التفكير، هو أكملها وأتمها وأكثرها انطباقاً على واقع الحياة ومنطق الكون، وأعظمها نفعاً لبني الإنسان: ذلك هو الجمع بين الإيمان بالغيب والانتفاع بالعقل. فنحن نعيش في عالمين فعلاً لا في عالم واحد، ونحن عاجزون عن تفسير كثير من ظواهر الكون فعلاً، عاجزون عن إدراك كل الحقائق الأولية التي تحيط بنا. ونحن

في إدراكها ننتقل من مجهول إلى مجهول حتى ينتهي بنا العجز إلى الإقرار بعظمة الله، ونحن نشعر من أعماق قلوبنا بعاطفة الإيمان قوية مشبوبة، لأنّ الإيمان من فطرة نفوسنا وهو لها ضرورة من ضرورات حياتها كالغذاء والهواء والماء للأجسام سواء بسواء. ونحن بعد ذلك نلمس أن المجتمع الإنساني لن يصلحه إلّا اعتقاد روحي يبعث في النفوس مراقبة الله والتعزي بمعرفته، ومن هنا كان لزاماً على الناس أن يعودوا إلى الإيمان بالله والنبوات وبالروح وبالحياة الآخرة، وبالجزاء فيها على الأعمال **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾**[1].

كل هذا في الوقت الذي يجب عليهم فيه أن يطلقوا لعقولهم العنان لتعلم وتعرف وتخترع وتكتشف وتسخّر هذه المادة الصمّاء وتنتفع بما في الوجود من خيرات وميزات: **﴿...وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾**[2]، وإلى هذا اللون من التفكير الذي يجمع بين العقليتين الغيبية والعلمية ندعو الناس. لقد عاش الغرب أخريات أيامه مادي النزعة لا يشعر بغير المادة ولا يعترف بغير المادة ولا يحس بوجود غيرها حتى ماتت في نفوس أبنائه عواطف الرحمة الإنسانية، وخبَت أنواع الروحانية الربّانية. وهيمن الغرب على الدنيا بأسرها بعلومه ومعارفه ومباهجه وزخارفه وكشوفه ومخترعاته وجنوده وأمواله، وصبغ الفكر البشري في كل مكان بصبغته هذه.

والآن والدنيا كلها تكتوي بهذه النيران تنبثق الدعوة من جانب جديد لتهيب بالناس في الشرق والغرب معاً أن يمزجوا المادة بالروح، وأن يؤمنوا بالغيب والشهادة، وأن يعترفوا من جديد إلى الله: **﴿فَفِرُّوا إِلَى اللهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾**[3].

القومية والعروبة والشرقية والعالمية:

وكما أن دعوتنا هذه ربانية تدعو إلى هجر المادية ومقاومتها والوقوف في وجه طغيانها والحد من سلطانها ،والفرار إلى الله والإيمان به والاعتماد عليه وحسن مراقبته في كل عمل، فهي كذلك إنسانية تدعو إلى الأخوّة بين بني الإنسان وترمي إلى إسعادهم جميعاً لأنّها إسلامية، والإسلام للناس كافة ليس لجنس دون جنس ولا لأمة دون أخرى، **﴿تَبَارَكَ**

---

(١) سورة **الزلزلة**، آية ٧- ٨.

(٢) سورة **طه**، آية ١١٤.

(٣) سورة **الذاريات**، آية ٥٠.

الَّـذي نَـزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْـده ليَكُونَ للْعَالَمِينَ نَذيراً﴾[1]، ﴿قُلْ يَـا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعـاً الَّـذي لَـهُ مُلْكُ السَّمَـوَات وَالأَرْضِ لاَ إِلَـهَ إِلاَ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيـتُ فَآمِنُوا بِـاللهِ وَرَسُوله النَّبِـيِّ الأُمِّيِّ الَّذي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِه وَاتَّبِعُـوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[2]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً...﴾[3].

ومـن هذا العمـوم في بعثة النبي ﷺ ومـدى رسالته استمدت دعوتنـا العموم في هدفها ومرماهـا، فهي دعوة توجه الناس جميعاً وتسعـى لخيرهم جميعاً وتؤاخي بينهم جميعاً ولا تعترف بفوارق الأجناس والألوان ولا تتغير بتغير الشعوب والأوطان.

وتـتردد في أفواه الدعاة والناس ألفاظ كثيرة يعنون بهـا آراء ومذاهب فأين مكان هذه الألفـاظ في دعوتنا؟ إن لـكل لفظ ولكل رأي من هذه الآراء مكانـاً في دعوتنا، لا لأنّنا نعمل لإرضـاء الجميـع ونجامل في الفكـرة وعلى حسابها ولكـن لأنّ طبيعة دعوتنـا هكذا عموم وشمول:

أ- **فالمصرية أو القومية**: لها في دعوتنا مكانها وحقها في الكفاح والنضال.

إننا مصريون بهذه البقعة الكريمة التي نبتنا فيها ونشأنا عليها. ومصر بلد مؤمن تلقي الإسلام تلقياً كريماً وذاد عنه العدوان في كثير من أدوار التاريخ وأخلص في اعتناقه وطوى عليـه أعطف المشاعر وأنبل العواطف، وهو لا يصلح إلّا بالإسلام ولا يداوى إلّا بعقاقيره ولا يطيـب لـه إلّا بعلاجه. وقد انتهت إليـه بحكم الظروف الكثيرة حضانـة الفكرة الإسلامية والقيام عليها فكيف لا نعمل لمصر ولخير مصر؟ وكيف لا ندفع عن مصر بكل ما نستطيع، وكيـف يقال: إن الإيمـان بالمصرية لا يتفق مع ما يجب أن يدعـو إليه رجل ينادي بالإسلام ويهتـف بالإسلام! إننـا نعتز بأننا مخلصون لهذا الوطن الحبيـب عاملون له مجاهدون في سبيل خيره، وسنظل كذلك ما حيينا، معتقدين أن هذه هي الحلقة الأولى في سلسلة النهضة المنشـودة، وأنها جزء من الوطن العربي العام، وأننا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام.

وليس يضيرنا في هذا كله أن نعنى بتاريخ مصر القديم، وبما سبق إليه قدماء المصريين

---

(١) سورة الفرقان، آية ١.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٥٨.

(٣) سورة سبأ، آية ٢٨.

الناس من المعارف والعلوم. فنحن نرحّب بمصر القديمة كتاريخ فيه مجد وفيه علم ومعرفة. ونحارب هذه النظرية بكل قوانا كمنهاج عملي يراد صبغ مصر به ودعوتها إليه بعد أن هداها الله بتعاليم الإسلام وشرح لها صدرها وأنار به بصيرتها وزادها به شرفاً ومجداً فوق مجدها، وخلّصها بذلك مما لاحق هذا التاريخ من أوضار الوثنية وأدران الشرك وعادات الجاهلية.

ب- **والعروبة**: أو الجامعة العربية، لها في دعوتنا كذلك مكانها البارز وحظها الوافر، فالعرب هم أمة الإسلام الأولى وشعبه الخيّر، وبحق ما قاله ﷺ: «إذا ذلّ العرب ذلّ الإسلام» ؛ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة الشعوب العربية ونهضتها، وإنّ كل شبر أرض في وطن عربي نعتبره من صميم أرضنا ومن لباب وطننا.

فهذه الحدود الجغرافية والتقسيمات السياسية لا تمزّق في أنفسنا أبداً معنى الوحدة العربية الإسلامية التي جمعت القلوب على أمل واحد، وجعلت من هذه الأقطار جميعاً أمة واحدة مهما حاول المحاولون وافترى الشعوبيون.

ومن أروع المعاني في هذا السبيل ما حدّد به الرسول ﷺ معنى العروبة إذ فسّرها بأنها اللسان والإسلام.

فقد روى الحافظ بن عساكر بسنده عن مالك قول النبي ﷺ: «يا أيها الناس إنّ الرب واحد، والأب واحد، والدين واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان فمن تكلّم بالعربية فهو عربي».

وبذلك نعلم أن هذه الشعوب الممتدة من خليج فارس إلى طنجة ومراكش على المحيط الأطلسي كلها عربية تجمعها العقيدة ويوجد بينها اللسان، وتؤلفها بعد ذلك هذه الوضعية المتناسقة في رقعة من الأرض واحدة متصلة متشابهة لا يحول بين أجزائها حائل، ولا يفرّق بين حدودها فارق، ونحن نعتقد أننا حين نعمل للعروبة نعمل للإسلام ولخير العالم كله.

ج – **والشرقية**: لها في دعوتنا مكانها وإن كان المعنى الذي يجمع المشاعر فيها معنىً وقتياً طارئاً، إنما ولده وأوجده اعتزاز الغرب بحضارته وتغاليه بمدنيته، وانعزاله عن هذه الأمم التي سمّاها الأمم الشرقية وتقسيمه العالم إلى شرقي وغربي، وندائه بهذا التقسيم حتى في قول أحد شعرائه المأثور: الشرق شرق والغرب غرب ولا يمكن أن يجتمعا. هذا المعنى الطارئ هو الذي جعل الشرقيين يعتبرون أنفسهم صفاً يقابل الصف الغربي، أما حين يعود

الغـرب إلى الإنصاف ويدع سبيل الاعتـداء والإجحاف فتزول هذه العصبية الطارئة وتحلّ محلّها الفكرة الناشئة، فكرة التعاون بين الشعوب على ما فيه خيرها وارتقاؤها.

د- **أمـا العالميـة:** أو الإنسانيـة فهـي هدفنا الأسمـى وغايتنا العظمى وختـام الحلقات في سلسلـة الإصـلاح. والدنيـا صائرة إلى ذلك لا محالـة فهذا التجمّـع في الأمم، والتكتل في الأجناس والشعـوب، وتداخل الضعفـاء بعضهم في بعض ليكتسبوا بهـذا التداخل قوة، وانضمام المتفرّقين ليجـدوا في هذا الانضمام أنس الوحدة، كل ذلك ممهد لسيادة الفكرة العالميـة وحلولها محل الفكرة الشعوبية القومية التي آمن بها الناس من قبل، وكان لا بدّ أن يؤمنوا هذا الإيمان لتتجمّع الخلايا الأصلية، ثم كان لا بدّ أن يتخلوا عنها لتتألف المجموعات الكبـيرة، ولتحقق بهذا التآلف الوحدة الأخيرة. وهي خطوات إن أبطأ بها الزمن فلا بدّ أن تكـون، وحسبنا أن نتخـذ منها هدفاً، وأن نضعها نصب أعيننا مثـلاً، وأن نقيم هذا البناء الإنساني لبنته وليس علينا أن يتم البناء، فلكل أجل كتاب.

وإذا كان في الدنيـا الآن دعـوات كثيرة ونظم كثير يقوم معظمهـا على أساس العصبية القومية التي تستهوي قلوب الشعوب وتحرّك عواطف الأمم، فإنّ هذه الدروس القاسية التي يتلقاهـا العالم من آثار هذه القوة الطاغية بأن يفنى الناس إلى الرشد ويعودوا إلى التعاون والإخاء.

ولقد رسم الإسلام للدنيا هذه السبيل فوحّد العقيدة أولاً، ثم وحّد النظام والأعمال بعد ذلك، وظهر هذا المعنى الساحر النبيل في كل فروعه العملية.

فـربّ الناس واحد، ومصدر الدين واحد، والأنّبيـاء جميعاً مقدّسون معظّمون، والكتب السماويـة كلهـا من عند الله، والغاية المنشودة اجتمـاع القلوب، **﴿شَرَعَ لَكُمْ مِـنَ الدِّينِ مَا وَصَّـى بِـهِ نُوحـاً وَالَّـذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَـا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيـمَ وَمُوسَى وَعِيسَـى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...﴾**[1]، والقرآن عربي وهو أساس هذا الدين، وركن الصلاة أفضل القربات إلى الله، وتلك هي الوسيلة العملية إلى وحدة اللسان بعد وحدة الإيمان.

وهذه الصلاة وتلك الزكاة، والحج والصوم إنما هي كلها تشريعات اجتماعية يراد بها توثيق الوحدة وجمع الكلمة وإزالة الفوارق وكشف الحجب والموانع بين بني الإنسان.

ومن هنا كانت دعوتنا ذات مراحل نرجو أن تتحقق تباعاً، وأن نقطعها جميعاً وأن نصل

---

(١) سورة الشورى، آية ١٣.

بعدها إلى الغاية.

نرجو أن تقوم في مصر دولة مسلمة تحتضن دعوة الإسلام، وتجمع كلمة العرب وتعمل لخيرهم وتحمي المسلمين في أكناف الأرض من عدوان كل ذي عدوان، وتنشر كلمة الله وتبلّغ رسالته.. حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

يقظة الروح - الإيمان والعزّة والأمل:

وينظر الناس في الدعوات إلى مظاهرها العملية وألوانها الشكلية، ويهملون كثيراً النظر على الدوافع النفسية والإلهامات الروحية التي هي في الحقيقة مدد الدعوات وغذاؤها وعليها يتوقف انتصارها ونماؤها. وتلك حقيقة لا يجادل فيها إلّا البعيد عن دراسة الدعوات وتعرّف أسرارها، إن من وراء المظاهر جميعاً في كل دعوة روحاً دافعة، وقوة باطنة تسيّرها وتهيمن عليها وتدفع إليها، ومُحال أن تنهض أمة بغير هذه اليقظة الحقيقية في النفوس والأرواح والمشاعر: ﴿...**إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**...﴾(1).

ولهذا أستطيع أن أقول: إن أول ما نهتم له في دعوتنا، وأهم ما نعوّل عليه في نمائها وظهورها وانتشارها هذه اليقظة الروحية المرتجلة. فنحن نريد أول ما نريد يقظة الروح، حياة القلوب، صحوة حقيقية في الوجدان والمشاعر، وليس يعنينا أن نتكلّم عما نريد بهذه الدعوة من فروع الإصلاح في النواحي العملية المختلفة بقدر ما يعنينا أن نركّز في النفوس هذه الفكرة.

نحن نريد نفوساً حية قوية فتية، قلوباً جديدة خفاقة، مشاعر غيورة ملتهبة متأجّجة، أرواحاً طموحة متطلعة متوثّبة، تتخيل مُثلاً عُليا، وأهدافاً سامية لتسمو نحوها وتتطلع إليها ثم تصل إليها، ولا بدّ من أن تحدّد هذه الأهداف والمُثل، ولا بدّ من أن تحصر هذه العواطف والمشاعر، ولا بدّ من أن تركّز حتى تصبح عقيدة لا تقبل جدلاً ولا تحتمل شكاً ولا ريباً، وبغير هذا التحديد والتركيز سيكون مثل هذه الصحوة مثل الشعاع التائه في البيداء لا ضوء له ولا حرارة فيه، فما حدود الأهداف وما منتهاها؟

إننا نتحرّى بدعوتنا نهج الدعوة الأولى ونحاول أن تكون هذه الدعوة الحديثة صدىً حقيقياً لتلك الدعوة السابقة التي هتف بها رسول الله ﷺ في بطحاء مكة قبل ألف ومئات

---

(1) سورة **الرعد**، آية 11.

مـن السنين، فما أولانـا بالرجوع بأذهاننا وتصوراتنا إلى ذلك العصر المشرق بنور النبوّة، الزاهـي بجـلال الوحـي، لنقف بين يـدي الأستاذ الأول وهـو سيد المربّين وفخـر المرسلين الهادين، لنتلقى عنه الإصلاح من جديد، وندرس خطوات الدعوة من جديد.

أيُّ نـور من وهـج الشموس الربّانيـة أشعله النبـيّ الكريم في قلوب صحابتـه فأشرقت وأضاءت بعد ظلمة وديجور؟ وأيّ ماء من فيض الحياة الروحية أفاضه عليها فاهتزت وربَت ونمت فيها الأزاهير وأورقت بالوجدانيات والمشاعر وترعرعت فيها العواطف والضمائر؟

إن النبـي ﷺ قـذف في قلـوب صحابته بهـذه المشاعـر الثلاثة فأشرقت بهـا وانطبعت عليها:

أ- قذف في قلوبهم أن ما جاء به هو الحق وما عداه الباطل وأن رسالته خير الرسالات، ونهجـه أفضل المناهج، وشريعته أكمل النظم التي تتحقـق بها سعادة الناس أجمعين، وتلا عليهم من كتاب الله ما يزيد هذا المعنى ثباتاً في النفس وتمسّكاً في القلب:

﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ٤٣ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[1]، **﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾**[2]، **﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾**[3]، **﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾**[4]. فآمنوا بهذا واعتقدوه وصدروا عنه.

ب- وقـذف في قلوبهم أنهـم ما داموا أهل الحق وما داموا حَملَـة رسالة النور وغيرهم يتخبط في الظلام، وما دام بين يديهم هدى السماء لإرشاد الأرض فهم إذن يجب أن يكونوا أساتذة الناس وأن يقعدوا من غيرهم مقعد الأستاذ من تلميذه: يحنو عليه ويرشده ويقوّمه ويسدّده ويقوده إلى الخير ويهديه سواء السبيل.

وجـاء القرآن الكريم يثبت هذا المعنى ويزيده كذلك وضوحاً، وصاروا يتلقّون عن نبيّهم من وحي السماء:

---

(١) سورة الزخرف، آية ٤٣- ٤٤.

(٢) سورة النمل، آية ٧٩.

(٣) سورة الجاثية، آية ١٨.

(٤) سورة النساء، آية ٦٥.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾[1]، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...﴾[2]، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾[3].

فآمنوا بهذا أيضاً واعتقدوه وصدروا عنه.

ج- وقذف في قلوبهم أنهم ما داموا كذلك مؤمنين بهذا الحق معتزّين بانتسابهم إليه، فإنّ الله معهم يعينهم ويرشدهم وينصرهم ويؤيدهم ويمدّهم إذا تخلى عنهم الناس، ويدفع عنهم إذا أعوزهم النصير وهو معهم أينما كانوا. وإذا لم ينهض معهم جند الأرض تنزل عليهم المدد من جند السماء وأخذوا يقرأون هذه المعاني السامية واضحة في كتاب الله:

﴿...إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[4]، ﴿...أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾[5]، ﴿...وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[6]، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[7]، ﴿...وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[8]، ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلاَئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾[9]، ﴿...وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[10]، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ...﴾[11].

قرأوا هذا وفقهوه جيداً فآمنوا به واعتقدوه وصدروا عنه.

---

(1) سورة آل عمران، آية ١١٠.
(2) سورة البقرة، آية ١٤٣.
(3) سورة الحج، آية ٧٨.
(4) سورة الأعراف، آية ١٢٨.
(5) سورة الأنبياء، آية ١٠٥.
(6) سورة الحج، آية ٤٠.
(7) سورة المجادلة، آية ٢١.
(8) سورة يوسف، آية ٢١.
(9) سورة الأنفال، آية ١٢.
(10) سورة الروم، آية ٤٧.
(11) سورة القصص، آية ٥.

وبهـذه المشاعر الثلاثة: الإيمان بعظمـة الرسالة والاعتزاز باعتناقهـا والأمل في تأييد الله إياهـا، أحياهـا الراعي الأول ﷺ في قلوب المؤمنين من صحابتـه بإذن الله، وحدّد لهم أهدافهم في هذه الحياة، فإنّدفعوا يحملون رسالتهم محفوظة في صدورهم أو مصاحفهم، بادية في أخلاقهم وأعمالهم معتدّين بتكريم الله إياهم واثقين بنصره وتأييده، فدانت لهم الأرض وفرضـوا على الدنيا مدينة المبـادئ الفاضلة وحضارة الأخـلاق الرحيمة العادلة، وبدّلـوا فيهـا سيئات المادية الجامـدة إلى حسنات الربانية الخالدة، ويأبـى الله إلّا أن يتمّ نوره.

إلى هذه المشاعر الثلاثة ندعو الناس أولاً:

أيهـا النـاس، قبـل أن نتحدّث إليكم في هذه الدعوة عن الصـلاة والصوم وعن القضاء والحكم وعن العادات والعبادات وعن النظم وعن المعاملات، نتحدّث إليكم عن القلب الحي والـروح الحي والنفس الشاعرة والوجدان اليقـظ والإيمان العميق بهـذه الأركان الثلاثة: الإيمان بعظمة الرسالة والاعتزاز باعتناقها والأمل في تأييد الله إياها، فهل أنتم مؤمنون؟

الفرد المسلم، البيت المسلم، الأمّة المسلمة:

وهـذا الشعور القوي الذي يجب أن تفيض به النفوس، وهذه اليقظة الروحية التي ندعو النـاس إليها لا بـدّ أن يكون لها أثرها العملي في حياتهم! ولا بـدّ أن تسبقها ولا شك نهضة عملية تتناول الأفراد والأسر والمجتمعات.

أ- ستعمل هذه اليقظة عملها في الفرد فإذا به نموذج قائم لما يريده الإسلام في الأفراد... إن الإسـلام يريد في الفرد وجداناً شاعراً يتـذوق الجمال والقبح، وإدراكاً صحيحاً يتصوّر الصـواب والخطأ، وإدارة حازمة لا تضعف ولا تلين أمام الحق، وجسماً سليماً يقوم بأعباء الواجبات الإنسانية حق القيام ويصبح أداة صالحة لتحقيق الإرادة الصالحة وينصر الحق والخير.

وقـد وضع الإسلام تكاليفه الشخصية علـى القواعد التي توصل إلى هذه النتائج كلها، وفي النظـر الإسلامي مـا يرقى بالعقول والألباب ويدفعها إلى كشـف ستائر الكون ومعرفة دقائق الوجود.

وفي الخلق الإسلامي ما يربّي الإرادة الحازمة والعزيمة الماضية الصارمة، وفي النظام

الإسلامي في الطعام والشراب والمنام وتوابع ذلك من شؤون الحياة ما لو اتبعه الفرد لحفظ جسمه من مهلكات لا دواء لها، ولَظلّ في وقاية من فواتك الأمراض.

ولهذا نجوب على الأخ المسلم أن يتعبّد بما أمره الله به ليرقى وجدانه، وأن يتعلّم ما وسعه العلم ليتسع إدراكه وأن يتخلّق بأخلاق الإسلام لتقوى إرادته، وأن يلتزم نظام الإسلام في الطعام والشراب والنوم ليحفظ الله عليه بدنه من غوائل الأمراض والسقام.

والإسلام حين يضع هذه القواعد لا يضعها للرجال ويدع النساء، ولكن الصنفين في هذه الناحية الفردية في الإسلام سواء، فعلى الأخت المسلمة أن تكون كالأخ المسلم في دقة وجدانها وسمو إدراكها ومكانة خلقها وسلامة بدنها.

ب- وسيكون لهذا الإصلاح الفردي أثره في الأسرة، ذلك أن الأسرة مجموعة أفراد، فإذا صلح الرجل وصلحت المرأة – وهما عماد للأسرة – استطاعا أن يكوّنا بيتاً نموذجياً وفق القواعد التي وضعها الإسلام، وقد وضع الإسلام قواعد البيت فأحكم وضعها، فأرشد إلى حسن الاختيار، وبيّن أفضل الطرائق للارتباط وحدّد الحقوق والواجبات، وأوجب على الطرفين رعاية ثمرات هذا الزواج حتى ينع وتنضج في غير عبث ولا إهمال، وعالج ما يعترض هذه الحياة الزوجية من المشكلات أدق علاج، واختطّ في كل نظراته طريقاً وسطاً لا تفريط فيه ولا إفراط.

ج- وإذا صلحت الأسرة فقد صلحت الأمة مجموعة هذه الأسر، وإنما الأسرة أمة مصغّرة والأمة أسرة مكبّرة، وقد وضع الإسلام للأمة قواعد الحياة الاجتماعية السعيدة، فعقد بين بينها آصرة الأخوّة وجعلها قرينة الإيمان، ورفع مستوى هذه الصلة إلى المحبة، بل إلى الإيثار، وقضى على كل ما من شأنه أن يمزّق هذه الروابط أو يضعف هذه الوشائج، وحدّد الحقوق والواجبات والصلات، فللأبوة حقها وعليها واجبها، وللنبوّة مثال ذلك، ولذوي القربى حقوقهم وعليهم واجباتهم، وفصّل مهمة الحاكم والمحكوم أدق تفصيل، وبيّن المعاملات بين الناس وأحكامها بأفصح بيان، ولم يجعل لأحد على أحد فضلاً إلّا بالتقوى فلا سيد ولا مسود ولا أمراء ولا عبيد، ولكن الناس في ذات الله سواسية كأسنان المشط، إنما يتفاوتون بعمل الصالحات، وكذلك حدّد صلات الأمم بعضها ببعض، وبيّن حقوق كل صنف فيها وواجباته، ولم يدع من ذلك صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها.

وقد عالج الإسلام بعد ذلك مشاكل المجتمعات. فالوقاية مما يؤدي إليها أولاً واستئصال

ما عساه أن يحدث منها ثانياً. فلكل مشكلة اجتماعية عنده دواء، والدواء الأول في كل علاج صلاح النفوس والتضامن الاجتماعي بين بني الإنسان.

والإسلام يحيط بكل ذلك لا يسلك سبيل العنت، ولا يحمل الناس على ما يؤدي إلى الحرج ولكن يريد بالناس اليسر ولا يريد بهم العسر، ويضع القواعد الكلية ويدع الفرعيات الجزئية ويرسم طرائق التطبيق، ويَكِلُ للأزمان والعصور وبعد ذلك أن تعمل عمليها وهو لذلك شريعة كل زمان ومكان، وهو لذلك يفرض نشر الدعوة حتى تشمل الناس أجمعين ويتحقق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1].

وإذا قوي الشعور الذي أشرنا إليه آنفاً، وأدى إلى نتيجته التي وضعناها الآن، فطُبق نظام الإسلام على الفرد والبيت والأمة، ووصلت الرسالة إلى القلب والآذان، فقد نجحت فكرتنا واستجيبت دعوتنا ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره.

فأول واجباتنا نحن الإخوان أن نبيّن للناس حدود هذا الإسلام واضحة كاملة بيّنة لا زيادة فيها ولا نقص بها ولا لبس معها، وذلك هو الجزء النظري من فكرتنا، وأن نطالبهم بتحقيقها ونحملهم على إنقاذها ونأخذهم بالعمل بها، وذلك هو الجزء العملي في هذه الفكرة.

وعمادنا في ذلك كله كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنّة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، والسيرة المطهرة لسلف هذه الأمة، لا نبغي من وراء ذلك إلّا إرضاء الله وأداء الواجب وهداية البشر وإرشاد الناس.

وسنجاهد في سبيل تحقيق فكرتنا، وسنكافح لها ما حيينا وسندعو الناس جميعاً إليها، وسنبذل كل شيء في سبيلها، فنحيا بها كِراماً أو نموت كراماً، وسيكون شعارنا الدائم: الله غايتنا، والرسول زعيمنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا.

ماذا نريد؟

أيها الشباب:

إن منهاج الإخوان المسلمين محدود المراحل واضح الخطوات، فنحن نعلم تماماً ماذا

---

(١) سورة الأنبياء، آية ١٠٧.

نريد ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة.

١- نريد أولاً الرجل المسلم في تفكيره وعقيدته، وفي خُلُقه وعاطفته، وفي عمله وتصرفه. فهذا هو تكويننا الفردي.

٢- ونريد بعد ذلك البيت المسلم في تفكيره وعقيدته وفي خلقه وعاطفته وفي عمله وتصرفه؛ ونحن لهذا نُعنى بالمرأة عنايتنا بالرجل، ونعنى بالطفولة عنايتنا بالشباب وهذا هو تكويننا الأسري.

٣- ونريد بعد ذلك الشعب المسلم في ذلك كله أيضاً ؛ ونحن لهذا نعمل على أن تصل دعوتنا إلى كل بيت، وأن يسمع صوتنا في كل مكان، وأن تتيسر فكرتنا وتتغلغل في القرى والنجوع والمدن والمراكز والحواضر والأمصار، لا نألو في ذلك جهداً ولا نترك وسيلة.

٤- ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة التي تقود هذا الشعب إلى المسجد، وتحمل به الناس على هدى الإسلام من بعد كما حملتهم على ذلك بأصحاب رسول الله (ص) أبي بكر وعمر من قبل. ونحن لهذا لا نعترف بأي نظام حكومي لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه، ولا نعترف بهذه الأحزاب السياسية، ولا بهذه الأشكال التقليدية التي أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسلام على الحكم بها و العمل عليها، وسنعمل على إحياء نظام الحكم الإسلامي بكل مظاهره، وتكوين الحكومة الإسلامية على أساس هذا النظام.

٥- ونريد بعد ذلك أن نضم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي الذي فرّقته السياسة الغربية وأضاعت وحدته المطامع الأوروبية. ونحن لهذا لا نعترف بهذه التقسيمات السياسية ولا نسلّم بهذه الاتفاقات الدولية، التي تجعل من الوطن الإسلامي دويلات ضعيفة ممزقة يسهل ابتلاعها على الغاصبين، ولا نسكت على هضم حرية هذه الشعوب واستبداد غيرها بها. فمصر وسوريا والعراق والحجاز واليمن وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وكل شبر أرض فيه مسلم يقول: لا إله إلّا الله، كل ذلك وطننا الكبير الذي نسعى لتحريره وإنقاذه وخلاصه وضم أجزائه بعضها إلى بعض.

ولئن كان الرايخ الألماني يفرض نفسه حامياً لكل من يجري في عروقه دم الألمان، فإنّ العقيدة الإسلامية توجب على كل مسلم قوي أن يعتبر نفسه حامياً لكل من تشرّبت نفسه تعاليم القرآن. فلا يجوز في عُرف الإسلام أن يكون العامل العنصري أقوى في الرابطة من العامل الإيماني. والعقيدة هي كل شيء في الإسلام، وهل الإيمان إلّا الحب والبغض؟

٦- ونريد بعد ذلك أن تعود راية الله خافقة عالية على تلك البقاع التي سعدت بالإسلام حيناً من الدهر ودوّى فيها صوت المؤذن بالتكبير والتهليل، ثم أراد لها نكد الطالع أن ينحسر عنها ضياؤه فتعود إلى الكفر بعد الإسلام. فالأنّدلس وصقلية والبلقان وجنوب إيطاليا وجزائر بحر الروم، كلها مستعمرات إسلامية يجب أن تعود إلى أحضان الإسلام، ويجب أن يعود البحر الأبيض والبحر الأحمر بحيرتين إسلاميتين كما كانتا من قبل، ولئن كان السنيور موسوليني يرى من حقه أن يعيد الإمبراطورية الرومانية، وما تكونت هذه الإمبراطورية المزعومة قديماً إلّا على أساس المطامع والأهواء، فإنّ من حقنا أن نعيد مجد الإمبراطورية الإسلامية التي قامت على العدالة والإنصاف ونشر النور والهداية بين الناس.

٧- نريد بعد ذلك ومعه أن نعلن دعوتنا على العالم وأن نبلّغ الناس جميعاً، وأن نعمَّ بها آفاق الأرض، وأن نُخضع لها كل جبّار، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم.

ولكل مرحلة من هذه المراحل خطواتها وفروعها ووسائلها، وإنما نجمل هنا القول دون إطالة ولا تفصيل، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ليقُل القاصرون الجبناء إنّ هذا خيال عريق ووهم استولى على نفوس هؤلاء الناس، وذلك هو الضعف الذي لا نعرفه ولا يعرفه الإسلام. ذلك هو الوهن الذي قذف في قلوب هذه الأمة فمكّن لأعدائها فيها، وذلك هو خراب القلب من الإيمان وهو علة سقوط المسلمين. وإنما نعلن في وضوح وصراحة أن كل مسلم لا يؤمن بهذا المنهاج ولا يعمل لتحقيقه لا حظّ له في الإسلام، فليبحث له عن فكرة أخرى يدين بها ويعمل لها.

موجة التقليد الغربي:

أيها الإخوان المسلمون...

بل أيها الناس أجمعون...

من الحق أن نعترف بأن موجة قوية جارفة وتياراً شديداً دفّاقاً قد طغت على العقول والأفكار في غفلة من الزمن، وفي غرور من أمم الإسلام، وانغماس منهم في الترف والنعيم.. فقامت مبادئ ودعوات، وظهرت نظم وفلسفات، وتأسّست حضارات ومدنيات،

ونافســت هذه كلها فكرة الإسلام في نفوس أبنائها، وغـزت أممه في عقر دارها، وأحاطت بهـم من كل مكان، ودخلت عليهم بلدانهم وبيوتهم ومخادعهم، بل احتلت قلوبهم وعقولهم ومشاعرهم، تهيأت لها من أسباب الإغواء والإغراء والقوة والتمكّن ما لم يتهيأ لغيرها من قبـل، واجتاحت أممـاً إسلامية بأسرها، وانخدعت بها دول كانت في الصميم والذؤابة من دول الإسـلام، وتأثـر ما بقي تأثراً بالغاً، ونشـأ في كل الأمم الإسلامية جيل مخضرم، إلى غـير الإسلام أقرب، تصـدّر في تصريف أمورها واحتل مكان الزعامـة الفكرية والروحية والسياسيـة والتنفيذيـة منها، فدفع بالشعوب مغافلة إلى ما يريد، بـل إلى ما ألِفَ، وهي لا تدري ما تدري ما يراد بها ولا ما تصير إليه، وارتفعت أصوات الدعاة إلى الفكرة الطاغية: أنْ خلِّصونا مما بقي من الإسلام وآثار الإسلام، وتقبلوا معنا راضين لا كارهين مستلزمات هـذه الحياة وتكاليفهـا وأفكارها ومظاهرهـا، واطرحوا بقية الفكرة الباليـة من رؤوسكم ونفوسكـم، ولا تكونـوا مخادعـين منافقين معاندين، تعملـون عمل الغربيـين وتقولون قول المسلمين.

من الحق أن نعرف أننا بُعدنا عن هدي الإسلام وأصوله وقواعده، والإسلام لا يأبى أن نقتبس مـن النافع وأن نأخـذ الحكمة أنّى وجدناها، ولكنه يأبـى كل الإباء أن نتشبّه في كل شـيء بمن ليسوا من ديـن الله على شيء، وأن نطرح عقائـده وفرائضه وحدوده وأحكامه، لنجريَ وراء قوم فتنتْهم الدنيا واستهوتهم الشياطين.

حقاً لقد تقدّم العلم، وتقدّم الفن، وتقدّم الفكر، وتزايد المال، وتبرّجت الدنيا، وأخذت الأرض زخرفها وازينت، وأُترف الناس ونعموا؛ ولكن هل جلب شيء من هذا السعادة لهم؟ وهل أمّن لهم شيء من هذا الحياة، أو ساق إلى نفوسهم الهدوء والطمأنينة؟

هل اطمأنت الجُنوب في المضاجع؟

هل جفّت الجفون من المدامع؟

هل حوربت الجريمة، واستراح المجتمع من شرور المجرمين؟

هل استغنى الفقراء وأشبعت الملايين التي تفوق الحصر بطون الجائعين؟

هـل ساقت هذه الملاهي والمفاتن، التي ملأت الفضاء وسرَت مسرى الهواء، العزاء إلى المحزونين؟

هل تذوقت الشعوب طعم الراحة والهدوء، وأمنت عدوان المعتدين وظلم الظالمين؟

لا شـيء مـن هـذا أيهـا النـاس، فمـا فضـل هـذه الحضـارة إذن علـى غيرهـا مـن الحضارات؟

وهل هذا فحسب؟

ألسنـا نرى هذه النظـم والتعاليم والفلسفـات حتى في العلوم والأرقـام يحطم بعضها بعضاً، ويقضي بعضها على بعض، ويرجع الناس بعد طول التجربة وعظيم التضحيات فيها بمرارة الفشل وخيبة الأمل وألم الحرمان؟

أصول النهضة في الشرق غير الغرب:

يا صاحب..

من الأسباب التي دعت بعض الأمم الشرقية إلى الانحراف عن الإسلام واختيار تقليد الغرب ،دراسة قادتها للنهضة واقتناعهم بأنها لم تقم إلّا على تحطيم الدين وهدم الكنائس، والتخلص من سلطة البابوية وإلجام القساوسة ورجال الكهنوت، والقضاء على كل مظاهر السلطـة الدينية في الأمة، وفصـل الدين عن سياسة الدولة العامة فصـلاً تاماً، وذلك إنْ صـحّ في الأمم الغربية فـلا يصح أبداً بـالأمم الإسلامية، لأنّ طبيعـة التعاليم الإسلامية غـير طبيعة تعاليم أي دين آخـر، وسلطة رجال الدين المسلمين محصورة محدودة لا تملك تغيـير الأوضـاع ولا قلب النظم، مما جعل القواعد الأساسيـة في الإسلام على مر القرون، تسايـر العصور وتدعو إلى الرقـي وتعضد العلم وتحمي العلماء، فما كان هناك لا يصح أن يكـون هنا، وتلـك بحوث واسعة وُضعت فيها الكتب الكثيـرة، ومهمتنـا الآن أن نلمّ بالموضوع إلمامة قصيرة من باب التذكرة والقضاء على الشبهات، ونحن على يقين من أن كل منصف معنـا في هـذه القاعدة، وعلى ذلك فلا يجـوز أبداً أن يكون هذا الشعـور رائدنا في نهضتنا الجديـدة، التـي يجب أن ترتكز أول مـا ترتكز على دعائم قوية من الخُلـق الفاضل والعلم الغزير والقوة السابغة، وهو ما يأمر به الإسلام.

مهمتنا:

ما مهمتنا إذاً نحن الإخوان المسلمين؟

أما إجمالاً: فهي أن نقف في وجه هذه الموجة الطاغية من مدنية المادة، وحضارات المتع

والشهـوات، التي جرفت الشعـوب الإسلامية، فأبعدتها عن زعامة النبـي وهداية القرآن، وحرمت العالم من أنوار هديها، وأخّرت تقدّمه مئات السنين، حتى تنحسر عن أرضنا ويبرأ مـن بلائها قومنا، ولسنـا واقفين عند هذا الحد، بل سنلاحقهـا في أرضها، وسنغزوها في عقـر دارها، حتى يهتـف العالم كله باسم النبي، وتوقن الدنيا كلها بتعاليم القرآن، وينتشر ظـل الإسلام الوارف على الأرض، وحينئذ يتحقق للمسلم ما ينشده، فلا تكون فتنة ويكون الديـن كلـه لله و ﴿...لله الأمْـرُ مِنْ قَبْـلُ وَمِنْ بَعْـدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْـرَحُ المُؤْمِنُـونَ ٤ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[1].

هذه مهمتنا نحن الإخوان المسلمين إجمالاً.

وأمـا في بعض تفاصيلها: فهي أن يكون في مصـر أولاً — بحكم أنها في المقدّمة من دول الإسلام وشعوبه — ثم في غيرها كذلك:

- نظام داخلي للحكم يتحقق به قول الله تبارك وتعالى:

﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ...﴾[2].

- ونظام للعلاقات الدولية يتحقق به قول القرآن الكريم:

﴿وَكَذَلِـكَ جَعَلْنَاكُـمْ أُمَّـةً وَسَطـاً لِتَكُونُـوا شُهَـدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُـولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...﴾[3].

- ونظام عملي للقضاء يستمد من الآية الكريمة:

﴿فَلاَ وَرَبِّـكَ لاَ يُؤْمِنُـونَ حَتَّـى يُحَكِّمُوكَ فِيمَـا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُـمَّ لاَ يَجِـدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[4].

- ونظام للدفاع والجندية يحقق مرمى النفير العام:

﴿انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ...﴾[5].

---

(١) سورة الروم، آية ٥.

(٢) سورة المائدة، آية ٤٩.

(٣) سورة البقرة، آية ١٤٣.

(٤) سورة النساء، آية ٦٥.

(٥) سورة التوبة، آية ٤١.

- ونظام اقتصادي استقلالي للثروة والمال والدولة والأفراد أساسه قول الله تعالى:

﴿وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً...﴾[1].

- ونظام للثقافة والتعليم يقضي على الجهالة والظلام، ويطابق جلال الوحي في أول آية من كتاب الله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[2].

- ونظـام الأسرة والبيت ينشـئ الصبي المسلم والفتاة المسلمـة والرجل المسلم ويحقق قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَة...﴾[3].

- ونظام للفرد في سلوكه الخاص يحقق الفلاح المقصود بقوله تعالى:

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[4].

- وروح عامٌّ يهيمن على كل فرد في الأمة من حاكم أو محكوم قوامه قول الله تعالى:

﴿وَابْتَـغِ فِيمَـا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَـكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ...﴾[5].

نحن نريد:

- الفرد المسلم...
- والبيت المسلم...
- والشعب المسلم...
- والحكومة المسلمة...
- والدولة التي تقـود الدول الإسلامية، وتضم شتـات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وتـردّ عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم المسلوبة وبلادهم المغصوبة، ثم تحمل علم الجهاد ولواء الدعوة إلى الله، حتى تسعد العالم بتعاليم الإسلام.

(١) سورة **النساء**، آية ٥.
(٢) سورة **العلق**، آية ١.
(٣) سورة **التحريم**، آية ٦.
(٤) سورة **الشمس**، آية ٩.
(٥) سورة **القصص**، آية ٧٧.

وسيلة الإخوان المسلمين:

أما وسائلنا العامة:

- فالإقناع ونشر الدعوة بكل وسائل النشر حتى يفقهها الرأي العام ويناصرها عن عقيدة وإيمان.

- ثم استخلاص العناصر الطيبة لتكون هي الدعائم الثابتة لفكرة الإسلام.

- ثم النضال الدستوري حتى يرتفع صوت هذه الدعوة في الأندية الرسمية وتناصرها وتنحاز إليها القوة التنفيذية، وعلى هذا الأساس سيتقدم مرشحو الإخوان المسلمين حين يجيء الوقت المناسب إلى الأمة ليمثلوها في الهيئات النيابية، ونحن واثقون بعون الله من النجاح ما دمنا نبتغي وجه الله ﴿...**وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾[1].

أما سوى ذلك من الوسائل فلن نلجأ إليها ألا مكرهين، ولن نستخدمها إلّا مضطرين، وسنكون حينئذ صرحاء شرفاء، لا نحجم عن إعلان موقفنا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض معه، ونحن على استعداد تام لتحمّل نتائج عملنا أياً كان، لا نلقي التبعة على غيرنا، ولا نتمسّح بسوانا، ونحن نعلم أن ما عند الله خير وأبقى، وأن الفناء في الحق هو عين البقاء، وأنه لا دعوة بغير جهاد، ولا جهاد بغير اضطهاد، وعندئذ تدنو ساعة النصر ويحين وقت الفوز، ويتحقق قول الملك الحق المبين: ﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ**﴾[2].

ختاماً

يا صاحب...

بعدما وضّحنا ما يجب أن يسود الأمة في نهضتها الجديدة من شعور روحي، نحب أن نعرض ختاماً لبعض هذه المظاهر والآثار العملية التي يجب أن يمليها هذا الشعور، وسنذكر هنا رؤوس موضوعات فقط ونحن نعلم تماماً أن كل مطلب من هذه المطالب يحتاج إلى بحث فسيح واسع دقيق تتوافر فيه جهود الأخصائيين وكفايتهم، كما أننا نعلم أنا لم نستقص بعد كل حاجيات الأمة ومطالبها ومظاهر النهضة جميعاً، ولسنا نعتقد أن تحقيق هذه المطالب

---

(١) سورة الحج، آية ٤٠.

(٢) سورة يوسف، آية ١١٠.

مـن الهنّـات الهيّنات، بحيث يتم في عشيـة أو ضحاها، كما أننا نعلـم أن كثيراً منها أمامه مـن العقبات المتشعّبة ما يحتاج إلى طـول الأناة وعظيم الحكمة وماضي العزيمة، كل ذلك نعلمـه ونقدّره، ونعلم إلى جانبه أنه إذا صدق العزم وضح السبيل، وأن الأمة القوية الإرادة إذا أخذت في سبيل الخير فهي لا بدّ واصلة إلى ما تريد إن شاء الله تعالى، فلتتوجّهوا والله معكم، أما رؤوس مناحي الإصلاح المرتكز على الروح الإسلامي الصحيح فهي:

أولاً: في الناحية السياسية والقضائية والإدارية:

١- القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية في وجهة واحدة وصفٌ واحد.

٢- إصلاح القانون حتى يتفق مع التشريع الإسلامي في كل فروعه.

٣- تقويـة الجيش والإكثار من فرق الشبـاب وإلهاب حماستها على أسس من الجهاد الإسلامي.

٤- تقويـة الروابـط بين الأقطـار الإسلامية جميعـاً، وبخاصة العربيـة منها تمهيداً للتفكير الجدي العملي في شأن الخلافة الضائعة.

٥- بـث الروح الإسلامـي في دواوين الحكومـة، بحيث يشعر الموظفـون جميعاً بأنهم مطالبون بتعاليم الإسلام.

٦- مراقبة سلوك الموظفين الشخصي وعدم الفصل بين الناحية الشخصية والناحية العملية.

٧- تقـديم مواعيد العمـل في الدواوين صيفـاً وشتاءً حتى يعين ذلـك على الفرائض ويقضي على السهر الكثير.

٨- القضـاء على الرشـوة والمحسوبية والاعتماد علـى الكفاية والمسوّغـات القانونية فقط.

٩- أن تُـوزَن كل أعمال الحكومـة بميزان الأحكام والتعاليـم الإسلامية، فتكون نظم الحفـلات والدعـوات والاجتماعات الرسميـة والسجون والمستشفيـات، بحيث لا تصطدم بقاعـدة تعاليـم الإسلام، وتكون الدوريـات في الأعمال على تقسيم لا يتضـارب مع أوقات الصلاة.

١٠- استخدام الأزهريين في الوظائف العسكرية والإدارية وتدريبهم.

ثانياً: في الناحية الاجتماعية والعلمية:

١- تعويد الشعب احترام الآداب العامة، ووضع إرشادات معزّزة بحماية القانون في ذلك الشأن، وتشديد العقوبات على الجرائم الأدبية.

٢- علاج قضية المرأة علاجاً يجمع بين الرقي بها والمحافظة عليها وفق تعاليم الإسلام، حتى لا تترك هذه القضية التي هي أهم قضايا الاجتماع تحت رحمة الأقلام والآراء الشاذة من المفرطين والمفرّطين.

٣- القضاء على البغاء، بنوعَيه السري والعلني، واعتبار الزنا مهما كانت ظروفه جريمة منكرة يجلد فاعلها.

٤- القضاء على القمار بكل أنواعه من ألعاب ويانصيب ومسابقات وأندية.

٥- محاربة الخمر كما تحارب المخدّرات، وتحريمها وتخليص الأمة من شرورها.

٦- مقاومة التبرّج والخلاعة وإرشاد السيدات إلى ما يجب أن يكون، والتشديد في ذلك بخاصة على المدرّسات والتلميذات والطبيبات والطالبات ومن حكمهن.

٧- إعادة النظر في مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيان في كثير من مراحل التعليم.

٨- منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات، واعتبار خلوة أيّ رجل بامرأة لا تحلّ له جريمة يؤاخذان بها.

٩- تشجيع الزواج والنسل بكل الوسائل المؤدّية إلى ذلك، ووضع تشريع يحمي الأسرة ويحض عليها ويحل مشكلة الزواج.

١٠- إغلاق الصالات والمراقص الخليعة وتحريم الرقص وما إلى ذلك.

١١- مراقبة دُور التمثيل وأفلام السينما والتشديد في اختيار الروايات والأشرطة.

١٢- تهذيب الأغاني واختيارها ومراقبتها والتشديد في ذلك.

١٣- حسن اختيار ما يذاع أو يعرض على الأمة من برامج ومحاضرات وأغانٍ وموضوعات واستخدام الإذاعة والتلفاز في تربية وطنية خلقية فاضلة.

١٤- مصادرة الروايات المثيرة والكتب المشكّكة المفسدة والصحف التي تعمل على

إشاعة الفجور وتستغل الشهوات استغلالاً فاحشاً.

١٥- تنظيم المصايف تنظيماً يقضي على الفوضى والإباحية التي تذهب بالغرض الأساسي من الاصطياف.

١٦- تحديد مواعيد افتتاح وإغلاق المقاهي العامة ومراقبة ما يشتغل به روّادها وإرشادهم إلى ما ينفعهم وعدم السماح لها بهذا الوقت الطويل كله.

١٧- استخدام هذه المقاهي في تعليم الأُميين القراءة والكتابة ويساعد على ذلك هذا الشباب المتوثّب من رجال التعليم الإلزامي والطلبة.

١٨- مقاومة العادات الضارة اقتصادياً أو خلقياً أو غير ذلك وتحويل تيارات الجماهير عنها إلى غيرها من العادات النافعة، أو تهذيب نفسها تهذيباً يتفق مع المصلحة؛ وذلك كعادات الأفراح والمآتم والموالد والزار والمواسم والأعياد وما إليها، وتكون الحكومة قدوة صالحة في ذلك.

١٩- اعتبار دعوة الحسبة ومؤاخذة من يثبت عليه مخالفة شيء من تعاليم الإسلام أو الاعتداء عليه، كالإفطار في رمضان وترك الصلاة عمداً أو سبّ الدين وأمثال هذه الشؤون.

٢٠- ضم المدارس الإلزامية في القرى والمساجد وشمولها معاً بالإصلاح التام من حيث الموظفون والنظافة وتمام الرعاية، حتى يتدرّب الصغار على الصلاة ويتدرّب الكبار على العلم.

٢١- تقرير التعليم الديني مادة أساسية في كل المدارس على اختلاف أنواعها كل بحسبه وفي الجامعة أيضاً.

٢٢- تشجيع تحفيظ القرآن في المكاتب العامة الحرّة، وجعل حفظه شرطاً في نيل الإجازات العلمية التي تتصل بالناحية الدينية واللغوية، مع تقرير حفظ بعضه في كل مدرسة.

٢٣- وضع سياسة ثابتة للتعليم، تنهض به وترفع مستواه، وتوحّد أنواعه المتحدة الأغراض والمقاصد، وتقرّب بين الثقافات المختلفة في الأمة، وتجعل المرحلة الأولى من مراحله خاصة بتربية الروح الوطني الفاضل والخلق القويم.

٢٤- العناية باللغة العربية في كل مراحل التعليم وإفرادها في المراحل الأولى عن غيرها من اللغات الأجنبية.

٢٥- العنايـة بالتاريخ الإسلامـي والتاريخ الوطنـي والتربية الوطنيـة وتاريخ حضارة الإسلام.

٢٦- التفكير في الوسائل المناسبة لتوحيد الأزياء في الأمة تدريجياً.

٢٧- القضاء على الروح الأجنبية في البيوت من حيث اللغة والعادات والأزياء والمربّيات والممرضات... إلخ، وتصحيح ذلك وبخاصة في بيوت الطبقات الراقية.

٢٨- توجيه الصحافة توجيهاً صالحاً وتشجيع المؤلفين والكاتبين على طرق الموضوعات الإسلامية الشرقية.

٢٩- العناية بشؤون الصحة العامة، من نشر الدعاية الصحية بمختلف الطرق والإكثار من المستشفيات والأطباء والعيادات المتنقلة وتسهيل سبل العلاج.

٣٠- العنايـة بشأن القرية من حيـث نظامها وتنقية مياهها ووسائـل الثقافة والراحة والتهذيب فيها.

ثالثاً: في الناحية الاقتصادية:

١- تنظيم الزكاة دخلاً ومنصَرفاً بحسب تعاليم الشريعة السمحة، والاستعانة به في المشروعات الخيرية التي لا بدّ منها كملاجئ العجزة والفقراء واليتامى وتقية الجيش.

٢- تحـريم الربا وتنظيـم المصارف تنظيماً يـؤدّي إلى هذه الغايـة، وتكون الحكومة قدوة في ذلك بإلغاء الفوائد في مشروعاتها الخاصة بها كبنك التسليف والسلف الصناعيّ وغيرها.

٣- تشجيـع المشروعات الاقتصاديـة والإكثار منها، وتشغيـل العاطلين من المواطنين فيها واستخلاص ما في أيدي الأجانب منها للناحية الوطنية البحتة.

٤- حماية الجمهور من عسف الشـركات المحتكرة وإلزامها حدودها والحصول على كل منفعة ممكنة للجمهور.

٥- تحسين حـال الموظفين الصغار برفـع مرتباتهم واستبقـاء علاواتهم ومكافآتهم

وتقليل مرتبات الموظفين الكبار.

٦- حصر الوظائف وخصوصاً الكثيرة منها، والاقتصار على الضروري، وتوزيع العمل على الموظفين توزيعاً عادلاً والتدقيق في ذلك.

٧- تشجيع الإرشاد الزراعي والصناعي والتجاري، والاهتمام بترقية الفلّاح والصانع من الناحية الإنتاجية.

٨- العناية بشؤون العمال الفنية والاجتماعية، ورفع مستواهم في مختلف النواحي الحيوية.

٩- استغلال الموارد الطبيعية كالأرض البور والمناجم المهملة وغيرها.

١٠- تقديم المشروعات الضرورية على الكماليات في الإنشاء والتنفيذ.

وبعد، فهذه رسالة الإخوان المسلمين، نتقدّم بها، وإنا لنضع أنفسنا ومواهبنا وكل ما نملك تحت تصرّف أي هيئة أو حكومة تريد أن تخطوَ بأمة إسلامية نحو الرقي والتقدّم، نجيب النداء ونكون الفداء، ونرجو أن نكون قد أدّينا أمانتنا وقلنا كلمتنا والدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم.

التكتل الحزبي:

منـذ القـرن الثالث عشـر الهجري (التاسـع عشر الميـلادي) قامت حـركات متعدّدة للنهضة، كانت محاولات لم تنجح، وإن تركت أثراً فعَّالاً فيمن أتى بعدها، ليعيدوا المحاولات مـرة أخرى. ويرى المتتبّع لهذه المحاولات، الدارس لهذه الحـركات، أن السبب الرئيسي في إخفاقها جميعها يرجع من ناحية تكتلية إلى أربعة أمور:

أولهـا: أنها كانت تقوم على فكـرة عامة غير محدّدة، حتى إنها كانت غامضة، أو شبه غامضة، علاوة على أنها كانت تفقد التبلور والنقاء والصفاء.

وثانيهـا: أنهـا لم تكن تعـرف طريقة لتنفيذ فكرتهـا، بل كانت الفكـرة تسير بوسائل مرتجلة وملتوية، فضلاً عن أنه كان يكتنفها الغموض والإبهام.

وثالثهـا: أنها كانت تعتمـد على أشخاص لم يكتمل فيهم الوعي الصحيح، ولم تتمركز لديهم الإرادة الصحيحة، بل كانوا أشخاصاً عندهم الرغبة والحماس فقط.

ورابعهـا: أنّ هـؤلاء الأشخاص الذين كانوا يضطلعون بعبء الحـركات لم تكن بينهم رابطـة صحيحة سوى مجـرّد التكتل الذي يأخذ صـوراً من الأعمال، وألفاظـاً متعدّدة من الأسماء.

ولهذا كان من الطبيعي أن تندفع هذه الكتل فيما عندها من مخزون الجهد والحماس حتى ينفد، ثم تخمد حركتها وتنقرض، وتقوم بعدها حركات أخرى، من أشخاص آخرين، يقومون بنفس الدور، حتى يُفرغوا مخزون حماسهم وجهدهم عند حدّ معيّن، وهكذا دواليك.

وكان إخفاق جميع هذه الحركات طبيعياً، لأنّها لم تقم على فكرة صحيحة واضحة محدّدة، ولم تعرف طريقة مستقيمة، ولم تقم على أشخاص واعين، ولا على رابطة صحيحة.

أمّا موضوع الفكرة والطريقة فهو ظاهر في خطإ الفلسفة التي كانت تقوم عليها هذه الحركات، على فرض وجود فلسفة لها. وهذه الحركات كانت حركات إسلامية، وحركات قومية. فكان القائمون على الحركات الإسلامية يدعون إلى الإسلام بشكل مفتوح عام، ويحاولون أن يفسّروا الإسلام تفسيراً يتفق مع الأوضاع التي كانت قائمة حينئذٍ، أو التي يراد أخذها من الأنّظمة الأخرى، حتى يصلح الإسلام لأنّ يطبّق عليها، وحتى يكون هذا التأويل مبرّراً لبقائها أو أخذها. وأما القائمون على الحركات القومية، فقد كان العرب منهم يدعون إلى قيام نهضة العرض على أساس قومي غامض مبهم، بغضّ النظر عن الإسلام والمسلمين، وكانوا يعتمدون على ألفاظ القومية، والعزة، والكرامة، والعرب، والعروبة، والاستقلال، وما شابهها، دون أن يكون لهذه الألفاظ أي مفهوم واضح عندهم، يتفق مع حقيقة النهضة. وكان الترك منهم يدعون إلى قيام نهضة الوطن التركي على أساس القومية، ويوجّه دعاة القومية من العرب والترك بتوجيه الاستعمار الذي كان يوجّه البلقان أيضاً بهذه الحركات القومية، لاستقلاله عن الدولة العثمانية بوصفها دولة إسلامية.

وقد قامت في العرب بين رجال الحركتين: الإسلامية والقومية، مجادلاتٌ كلامية في الصحف والمجلات، تتلخص في أيهما أفضل وأقرب: الجامعة العربية، أم الجامعة الإسلامية؟ ومضت مدة طويلة بذل فيها جهد لم يُنتِج، لأنّ كلاً من الجامعة العربية والجامعة الإسلامية مشروع استعماري لصرف الأذهان عن الدولة الإسلامية. ولذلك لم يقتصر إخفاق الجهد على عدم الإنتاج، بل تجاوز ذلك وأبعد الدولة الإسلامية عن الأعين والأذهان.

وقامت إلى جانب الحركات الإسلامية والحركات القومية حركات وطنية في مختلف البلدان الإسلامية نتيجةً لاستيلاء الكافر المستعمر على أجزاء الدولة الإسلامية، ونتيجة للظلم السياسي والاقتصادي الواقع على الناس من جرّاء تطبيق النظام الرأسمالي عليهم. ومع أن هذه الحركات كانت رجعاً لهذه الآلام، فإنّ منها ما بقيت الناحية الإسلامية تسيطر عليه، ومنها ما كانت الناحية الوطنية البحتة هي التي تسيطر عليه من جرّاء الحركات الاصطناعية التي كان يقوم بها المستعمر. وكان من جّراء هذه الناحية الوطنية أنِ اندفعت

هــذه الحــركات وأشغلت الأمَّة بالكفاح الرخيص الذي ثبّت أقــدام الأعداء فضلاً عما كان ينقصها من وجود أي فكر يسيّرها.

إننــا نعتقــد أن الفلسفة الحقيقية للنهضــة هي مبدأ يجمع الفكــرة والطريقة معاً، وأن هــذا المبدأ هو الإسلام، لأنّه عقيدة ينبثق عنها نظام لجميع شؤون الدولة والأمَّة، ومعالجة جميــع مشاكل الحياة. ومع كونه نظاماً عالمياً، فإنّــه ليس من طريقته أن يعمل له من البدء بشــكل عالمي، بــل لا بدّ من أن يُدعى له عالمياً، وأن يُجعل مجــال العمل له في قطر أو أقطار حتــى يتمركز فيها، فتقوم الدولة الإسلامية التي تنمو نموّاً طبيعياً حتى تشمل جميع البلاد الإسلامية أولاً، ثم تحمله الدولة الإسلامية لباقي أنحاء العالم، باعتباره رسالتها، وباعتباره رسالة إنسانية عالمية خالدة.

إنّ العــالم كله مكان صالح للدعــوة الإسلامية، غير أنه لمّا كانت البلاد الإسلامية يدين أهلهــا بالإسلام كان لا بدّ أن تبدأ الدعوة فيها، ولمّا كانت البلاد العربية بوصفها جزءاً من البــلاد الإسلامية تتكلم اللغــة العربية، واللغة العربية جزء جوهــري في الإسلام، وعنصر أساســي من عناصر الثقافة الإسلاميــة؛ كانت أولى البلاد بالبدء في حمل هذه الدعوة هي البلاد العربية، وكان لا بدّ من مزج الطاقة العربية بالطاقة الإسلامية لتتحد اللغة العربية بالإســلام لمــا فيهما من القدرة على التأثير والتوسّع والانتشــار. ولهذا فإنّ من الطبيعي أن تنشــأ الدولة الإسلاميــة في البلاد العربية لتكون نواة للدولــة الإسلامية، التي تشمل جميع بــلاد الإسلام. ومع أنه من المحتّم أن يُدعى للإســلام في البلاد العربية، إلّا أنه من المحتّم كذلــك أن ترســل الدعوة إلى سائــر البلاد الإسلاميــة. وليس معنى بــدء العمل في البلاد العربية أنه لا يُعمل في غيرها قبل أن يتم توحيدها في الدولة الإسلامية، بل يعمل في البلاد العربيــة لإقامة الدولة الإسلامية، ثم تنمو الدولة فيمــا جاورها بقطع النظر عن كونه بلداً عربياً أو غير عربي.

قلنــا: إن الفلسفــة الحقيقية للنهضة هي مبدأ يجمع الفكــرة والطريقة معاً. وهما لا بدّ من تفهّمهما لكل تكّتل يهدف إلى القيام بعمل جدّي يؤدي إلى النهضة.

وقــد وضُح هذا المبــدأ وصار تفُّهمه لأجــل التكتل متيسراً. ولذلــك فالطبيعي بعد ذلك البيــان الشافي للمبدإ، أن يكون التكتل المسبوق بهذا التفهم تكتلاً مؤثراً، إنشائياً، ارتقائياً، جديراً بأن يحتضنه المجتمع ويتكفله، وأن يضطلع بأعبائه، لأنّه تكتل هاضم لفكرته، مبصر لطريقته، فاهم لقضيته.

إلّا أن مجـرّد سبق التفهم للتكتل لا يؤدّي إلى النهضة الصحيحة إلّا إذا كان الأشخاص صالحـين لهذا التكتل، وكانت الرابطة التي تربط هؤلاء الأشخاص في كتلة رابطة صحيحة منتجـة. وعلى حسب طريقة الربط في التكتل تقـرّر صلاحية الأشخاص. فالحزب المبدئي يجعـل طريقة الربط في تكتلـه اعتناق العقيدة، والنضج في الثقافـة الحزبية. ولذلك تقرّر صلاحية الأشخاص طبيعياً بانصهارهم في الحزب حين تتفاعل الدعوة معهم. فيكون الذي قرّر صلاحيتهم هو طريقة الربط، لا هيئة الحزب، لأنّ الرابطة التي تربط هؤلاء الأشخاص في كتلة هي العقيدة، والثقافة الحزبية المنبثقة عن هذه العقيدة.

وإذا استعرضنا التكتلاتِ التي كانت في الحركات التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر نجد أن طريقة تكتلها الفاسدة كانت سبباً رئيسياً لإخفاقها؛ لأنّها لم تقم على أساس حزبيّ مسبوق بتفهم حقيقي، وإنما قامت على أساس جمعي، أو أساس حزبي اسماً.

وذلـك أن المسلمـين كانـوا قبل الحـرب العالميـة الأولى يشعـرون بأنه توجـد لهم دولة إسلاميـة. وبالرغم من ضعـف هذه الدولة وانهيارها، واختلاف النظـرة إليها، فقد كانت تحتـل مركز اتجاه الفكر والبصر. فيراهـا العرب هاضمةً لحقهم، مسلطةً عليهم، ولكنهم كانـوا يتجهون بأبصارهـم وبصائرهم إليها لإصلاحها، فقد كانـت دولتهم على كل حال. وهـؤلاء كان ينقصهـم فهـم حقيقـة النهضـة، وفهم طريقتهـا، ولم يحصـل بينهم تكتل. ونستطيع أن نحكم بأن هؤلاء هم أكثر المسلمين.

غـير أن هذا العصر كانت فيه الثقافة الأجنبية قد غزَت البلاد الإسلامية. وبواسطتها استطاع المستعمرون أن يجذبوا إليهم نفراً من المسلمين، أغرَوهم على إقامة تكتلات حزبية داخـل الدولة الإسلامية، تقوم علـى أساس الانفصال والاستقـلال. واستطاع المستعمرون بوجـه خاصـ أن يجذبوا إليهم نفـراً من العرب، جمعوهـم في باريس، ليكوّنـوا منهم كتلة تقوم بمحاربة الدولة العثمانية، باسم استقلال العرب عنها. وقد جمعت بينهم تلك الثقافة الأجنبيـة، والأفـكار الأجنبية، والمشاعـر الوطنية والقوميـة التي أوجدهـا عندهم الكافر المستعمـر، فكانت رابطتهم العقلية والشعورية رابطة واحـدة، ويجمعهم منطق واحد، أدّى إلى توحيـد الهدف، وهو الاستقلال للشعـب العربي، ما دامت الدولة العثمانية تغاضت عن مصالحهـم، وأجـازت لنفسها ظلمهـم، وهضم حقوقهم. فـكان هذا الهـدف الموحّد أداة تكتلـوا عليها تكتّلاً حزبياً اسمـاً، أدّى إلى إعداد الثورة العربيـة، وأنتج ما أنتجه من بسط نفـوذ الكفر والاستعمار على البلاد الإسلامية، ولا سيّما البلاد العربية. وانتهت مهمة هذه

الأحزاب عند هذا الحد. وتقاسمت الغنائم، بوجودها حكّاماً على بعض البلدان الإسلامية عملاء لهذا الاستعمار.

وبعـد أن أزيلـت الدولة الإسلامية مـن الوجود قـام الاستعمار مقامهـا، يحكم البلاد العربيـة مباشرة، ويبسط نفوذه على سائر البـلاد الإسلامية. فاحتل البلاد العربية فعلاً، وأخـذ يركّز أقدامه في كل جـزء منها، بأساليبه ووسائله الخفيـة الخبيثة، التي من أهمها الثقافة الاستعمارية الأجنبية، والمال والعملاء.

وقـد كان للثقافـة الأجنبية الأثـر الأكبر في تركيز أفـكار الكفر والاستعمـار، وفي عدم نجـاح النهضة، وفي إخفاق الحركات التكتلية، سواء الجمعيـة والحزبية، لأنّ للثقافة الأثر الأكبر في الفكر الإنساني، الذي يؤثّر في مجرى الحياة. وقد وضع الاستعمار مناهج التعليم والثقافـة علـى أساس فلسفـة ثابتة، هي وجهة نظـره في الحياة التي هـي فصل المادة عن الروح، وفصل الدين عن الدولة. وجعل شخصيته وحدها الأساس الذي تنتزع منه ثقافتنا. وجعـل حضارتـه ومفاهيمه ومكوّنات بـلاده وتاريخه وبيئتـه المصدر الأصلي لمـا نحشو به عقولنا. ولم يكتفِ بذلك، بل جعل المغالطة أيضاً متعمدة فيما ينتزعه لنا من شخصيته من مفاهيمَ وحقائق، وعكس الصورة الاستعمارية على هذه الشخصية بإعطائها الوضع المثالي الـذي يقتدى به، والوضـع القوي الذي لا يُستغنـى عن السير معه، مخفيـاً وجه الاستعمار الحقيقـي بالأساليب الخبيثة. ثـم تدخل في تفصيلات هذه البرامـج حتى لا تخرج جزئية مـن جزئياتها عن هـذا المنهج العام. ولذلـك أصبحنا مثقفين ثقافة فاسـدة، تُعلّمنا كيف يفكّـر غيرنـا، وتجعل فينا العجز – طبيعياً – عن أن نتعلم كيف نفكر نحن، لأنّ فكرنا غير متصـل ببيئتنا، وشخصيتنا، وتاريخنا، ولا مستمد من مبدئنا. وبذلك أصبحنا – بوصفنا مثقفـين – غربـاءَ عن الشعـب، غير واعين على محيطنـا، ولا على حاجاتـه. وبذلك صار شعـور المثقفـين منفصلاً عن فكرهم وعقلهم، وصاروا - طبيعيـاً - منفصلين عن الأمَّة وعـن شعورهـا وأحاسيسها، وصار ـ طبيعياً - أن لا يؤدّي هـذا الفكر إلى تفهم صحيح للوضع القائم في البلاد، ولا يؤدّي إلى تفهم صحيح لحاجات الأمَّة، ولا يؤدّي إلى وعي على الطريقـة للنهضـة، لأنّه فكر منفصل عـن الشعور، إن لم يكن خالياً مـن الشعور، وهو فوق ذلك كله فكر أجنبي، يحمله شخص له شعور إسلامي. فصار طبيعياً أن لا يؤدي هذا الفكر إلى تكتـل صحيـح، مسبوق بتفهم صحيـح. ولم يقتصر أثر الثقافـة الأجنبية على المثقفين أنفسهم، بل صار المجتمع بجملته من جرّاء الأفكار التي تحملها هذه الثقافة منفصلاً فكره

عـن شعوره، وكان من جرّاء ذلـك أن تعقّدت المشكلة في المجتمـع، وتضاعف ثقل العبء في النهضـة على التكتـل الحزبي الصحيح، عما كان عليه قبل الحـرب العالمية الأولى، إذ بعد أن كانـت المشكلـة التـي تواجهها الأمَّة أو الحزب هـي مشكلة النهضـة بالمجتمع الإسلامي صـارت المشكلة الآن إيجاد التناسق بين الفكر والشعور عنـد المثقفين، وإيجاد التناسق بين أفـراد المجتمـع وجماعته في الفكر والشعـور، ولا سيَّما بين المثقفـين ومجتمعهم، لأنّ هؤلاء المثقفـين قد أخلصوا للفكـر الأجنبي المجرّد، الخالي من الشعـور، وحملهم هذا الإخلاص علـى الوحشة من مجتمعهم واحتقاره، والابتعاد عنه، ومقابلته بعدم الاكتراث، كما حملهم علـى الأنّس بالأجنبي، واحترامه، والتقـرّب منه، ومقابلته بالاهتمام، ولـو كان مستعمراً. ولذلـك لا يمكن لهـذا المثقف أن يتصور الأوضاع القائمة في بـلاده إلّا تقليداً لهذا الأجنبي في تصوره أوضاع بلاده، دون إدراك لحقيقة هذه الأوضاع، ولذلك صار لا يعرف ما يُنهض الأمَّـة إلّا تقليداً للأجنبي حين يتحدث عن النهضات، ولا تتحرك أحاسيس هذا المثقف من أجـل المبدإ، وإنما تتحرك مـن أجل الوطن والشعب، وهو تحرّك خاطـئ. ومع ذلك فإنّه لا يثـور من أجل بلاده ثورة صحيحة ولا يضحي من أجـل الشعب تضحية كاملة، لأنّه لا يشعر شعوراً فكرياً بالأوضاع التي تكتنفه، ولا يحس إحساساً فكرياً بحاجات الشعب. ولو فرضنا أنـه ثار وطالب بالنهضة فإنّها ثورة وليـدة صدمة من الصدمات مع مصالحه الخاصة، أو ثورة تقليدية لثورات الشعوب. ولذلك لا تلبث أن تزول حين تذهب الصدمة بإلقامه وظيفة، أو إرضاء نزعاته، أو تزول حين تصطدم بأنانيته ومنافعه، أو يناله منها أذى.

ومثـل هذا لا يمكن أن يوجد التكتل الصحيح منـه إلّا بعد معالجته بإيجاد التناسق بين فكره وبـين شعوره بتثقيفه من جديد ثقافة مبدئية صحيحة، أي ثقافة إسلامية. ومعالجته بهـذا التثقيف تقضـي بأن يفرض تلميـذاً يكوّن عقلـه تكويناً جديداً، حتـى ينتقل بعد حلَّ هـذه المشكلـة إلى إيجاد التناسق بينه وبين مجتمعه، فيسهـل حينئذٍ حل مشكلة النهضة في المجتمع. ولولا الثقافة الأجنبية لكانت النهضة أقل تكاليف منها الآن.

وعليه، فإنّه يستحيل بهذه الثقافة الأجنبية في المجتمع أن يوجد تكتل حزبي صحيح، ولا أن يوجد على أساسها مثل هذا التكتل.

ولم يكتـفِ الاستعمار بهذه الثقافة، بل سمّـم الجو بأفكار وآراء سياسية وفلسفية أفسد بهـا وجهة النظر الصحيحة عنـد المسلمين، وأفسد بها الجو الإسلامـي، وبلبلَ الفكر لدى المسلمـين بلبلةً ظاهـرة في مختلف نواحي الحياة. وبذلك أفقدَهـم المركز الذي يدور حوله

تنبُّههـم الطبيعـي. وجعـل كل يقظة تتحـول إلى حركة مضطربـة متناقضـة، تشبه حركة المذبـوح، تنتهي بالخمـود واليأس والاستسلام. فقد استغل الأجنبـي جعْلَ شخصيته مركز دائـرة الثقافة، وموضع الاتجاه نحوها - استغلها في النواحي السياسية ـ وجعل قبلة أنظار السياسيـين أو محـترفي السياسة الاستعانـة بالأجنبي والاتكال عليـه. ولذلك صارت أكثر التكتـلات تحـاول - لا شعوريـاً - أن تستعين بالأجانب. فقام في البلاد مـن يرى الاستعانة بالدول الأجنبية دون أن يعُوا أن كل استعانة بأجنبي، وترويج للاتكال على أجنبي - أياً كان جنسه — يعتبر تسميماً أجنبياً، وخيانة للأمَّة، ولو عن حسن نية. وصاروا لا يدركون أن ربط قضيتنـا بغير أنفسنا يعتبر انتحـاراً سياسياً. ولهذا لا يمكن أن يكون هنـاك نجاح لقيام أيّ تكتل تسمّم فكره بالاتكال على الأجنبي أو الترويج له.

وكذلك سمّم المجتمع بالوطنية، وبالقومية، وبالاشتراكية، كما سمّمه بالإقليمية الضيقة فجعلهـا محور العمل الآني، وكما سمّمه أيضاً باستحالة قيام الدولة الإسلامية، وباستحالة وحـدة البلاد الإسلامية، مع وجود الاختلاف المدني والعنصـري واللغوي، مع أنها جميعها أمَّـة واحدة، تربطها العقيدة الإسلامية التي ينبثق عنهـا نظامها. وسمّمه بغير ذلك أيضاً من الأفكار السياسية المغلوطة، مثل قولهم: (خذ وطالب)، ومثل: (الأمَّة مصدر السلطات) ومثـل: (السيادة للشعب)، وغـير ذلك. وسمّمه بالأفكار الخاطئة مثـل قولهم: (الدين لله والوطـن للجميع) ومثـل: (توّحدنا الآلام والآمـال)، ومثل: (الوطن فـوق الجميع)، ومثل: (العـزة للوطـن)، وما شابه ذلك. وكذلـك سمّمه بالآراء الواقعية مثـل قولهم: (إننا نأخذ نظامنا من واقعنا)، ومثل قولهم: (الرضا بالأمر الواقع)، ومثل: (يجب أن نكون واقعيين)، وما شاكل ذلك.

وكان من جّراء هذا التسميم أن قام المجتمع في البلاد الإسلامية، ومنها البلاد العربية، على حال لا تؤدّي إلى قيام تكتل صحيح. ولذلك لم يكن عجيباً أن أخفقت التكتلات الحزبية اسمـاً جميعها، لأنّها لم تقم علـى أساس فكر عميق، يؤدّي إلى تنظيم دقيق، وإعداد موثوق به، بل قامت على غير أساس.

ومن هنا كان طبيعياً أن تكون الأحزاب التي قامت في العالم الإسلامي، ولا سيَّما العالم العربي، أحزاباً مفكّكة، لأنّها قامت على غير مبدإ. ومن تتبعها يرى أنها قد قامت على أساس مناسبـات طارئة، أوجدتها ظروف اقتضـت قيام تكتلات حزبية، ثم ذهبت هذه الظروف، فذهبت بذهابها الأحزاب، أو ضعُفت وتلاشت. أو قامت على أساس صداقات بين أشخاص،

لاءمت بينهم هذه الصداقات، فتكتلوا على أساسها، وانتهى تكتلهم بدورانهم حول أنفسهم. أو علـى أسـاس مصالح آنية أنانية، أو غير ذلك. وبهذا لم يكن بين الأشخاص الذين تكتلوا علـى هذه الأسس، وفي هذه الأجواء والمجتمعات، رابطة حزبية مبدئية، فكان وجودها ليس خاليـاً من المنفعـة فحسب، بل ضارّاً بالأمَّة. وفضلاً عـن أن وجودها في المجتمع يحُول دون وجود الحزبية الصحيحة، أو يؤخر ظهورها، فإنّها تغرس اليأس في نفوس الجمهور، وتملأ قلـب العامَّة بالسواد والشك، وتبعـث الريبة في كل حركة حزبية، ولو كانت صحيحة. وتبذر بين الناس الحزازات الشخصية، والأحقاد العائلية، وتعلّمهم بأساليبها التذبذب والدوران وراء المنفعـة. وبعبـارة أخرى تفسد على الجمهـور طبيعته النقية، وتزيـد العبء ثقلاً على التكتلات الحزبية الصحيحة التي لا بدّ لها أن تنبثق من صميم الجمهور.

وقامت إلى جانـب الحركات الإسلامية والقومية والوطنية حـركات شيوعية تقوم على أساس الماديـة. وكانت هذه الحركات تابعة للحركة الشيوعية في روسيا وموّجهة بتوجيهها. وطريقتهـا الهدم والتخريب. ومن غايتها – مـع إيجاد الشيوعية في البلاد – التشويش على الاستعمـار الغربي لصالح المعسّكر الشرقي، بوصف القائمين عليها عملاء له، ولم تتجاوب هذه الحركات مع الأمَّة، ولم تحدث أثراً. وكان إخفاقها طبيعياً، لأنّها تخالف فطرة الإنسان، وتناقض عقيدة الإسلام. وقد سخّرت الوطنية لمآربها. وكانت عقدة تضاف إلى العُقد التي يرزح تحتها المجتمع.

وقـد قامـت تكتّلات أخـرى على أساس الجمعيـات، فقامت في البـلاد جمعيات محلية وإقليميـة، تهـدف إلى غايـات خيرية، فأقامت مدارسـ ومستشفيات وملاجـئ، وساعدت في أعمـال الـبِرّ والخير، وكانت تغلـب على هذه الجمعيـات الصبغة الطائفيـة. وقد شجع الاستعمـار هـذه الجمعيات، حتى ظهرت أعمالها الخيرية للناسـ. وكانت أكثرها جمعيات ثقافية وخيرية، ولم يوجد بينها جمعيات سياسية إلّا نادراً.

وإذا نظـر بعـين التدقيق إلى نتائج هذه الجمعيات، يرى أنها لم تثمر شيئاً ينفع الأمَّة أو يساعـد على النهضـة. وكان ضررها خفياً، بحيث لا يظهـر إلّا للمدقق، مع أن وجودها من حيـث هو ضرر كبير، بغضّ النظر عـن النفع الجزئي، وذلك أن الأمَّـة الإسلامية برمّتها، بحكـم وجود بعض الأفـكار الإسلامية، وبحكم تطبيقها لبعض الأحـكام الشرعية، وبحكم تمكّن المشاعر الإسلامية فيها بتأثير الإسلام، توجد فيها أحاسيس النهضة، وفيها عاطفة الخـير، وفيها الميـل الطبيعـي للتكتـل، لأنّ روح الإسـلام روح جماعية، فإذا تركـت الأمَّة

الإسلامية وشأنها، تحوّل هذا الإحساس - منطقياً - إلى فكر، وأنتج هذا الفكر عملاً ينهض بالأمَّة. ولكن وجـود الجمعيات حال دون ذلك، لأنّها كانت متنفساً لهذه العاطفة المتأججة، وتصريفـاً لذلـك الإحساس في هذه الجزئية من العلم، وهـي جزئية الجمعية. فيرى عضو الجمعيـة أنـه بنى مدرسـة، أو أنشأ مستشفـى، أو ساهم في عمل من أعمـال البرّ، فيشعر بالراحـة والطمأنينة، ويقنع بهـذا العمل. بخلاف ما لو لم تنشأ هـذه الجمعية، فإنّ الروح الجماعية تدفعه للتكتل الصحيح، وهو التكتل الحزبي، الذي يوجد النهضة الصحيحة.

وقامـت إلى جانب الجمعيات الثقافية والخيرية جمعيات خُلُقية تعمل لنهضة الأمَّة على أساس الأخلاق بالوعظ والإرشاد، والمحاضرات والنشرات، على اعتبار أن الخلق هو أساس النهضة. وقد بُذلت في هذه الجمعيات جهود وأموال، ولكنها لم تكن لها نتائج مهمّة، ونفست عاطفـة الأمَّة بهذه الأحاديث المملولـة المكرّرة المبتذلة. وقد كان قيـام مثل هذه الجمعيات مبنيـاً على الفهم المغلـوط لقوله تعالى مخاطباً الرسول ﷺ: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[1]، مـع أنه وصف لشخص الرسـول وليس للمجتمع، ولقوله عليه السلام: «إن الله بعثني لتمام مكارم الأخلاق»،ولقوله عليه السلام: «إنما بُعثت لأتمِّمَ مكارم الأخلاق»، مع أن هذين الحديثين وأمثالهما مما يتعلق بصفات الفرد لا بالجماعة. ومبنياً كذلك على خطإ الشاعر في قوله:

وإنمـــا الأمــمُ الأخــــلاقُ مـــا بَقِيتْ ... فإنْ هـمُ ذهبـتْ أخلاقُهـــمْ ذهَبُـوا

مـع أن الأمم لا تكـون بالأخـلاق، وإنما تكـون بالعقائد التـي تعتنقها، وبالأفـكار التي تحملهـا، وبالأنّظمـة التي تطبقهـا. وكان كذلك مبنياً علـى الفهم المغلـوط لمعنى المجتمع، مـن أنه مكـوّن من أفراد، مع أن المجتمع هـو كل مكوّن من أجزاء هـي: الإنسان، والأفكار، والمشاعر، والأنّظمة. وفساده إنما هو آت من فساد الأفكار والمشاعر والأنّظمة، لا من فساد الإنسان. وإصلاحه إنما يكون بإصلاح أفكاره ومشاعره وأنظمته.

وكان كذلـك مبنياً على ما تركّز في الأذهان لدى كثـير من المصلحين وعلماء الأخلاق، مـن أن الجماعـة إنما يهدمهـا الفرد، والفرد إنمـا تبنيه وتهدمه أخلاقـه، فالخلُق القويم يجعلـه قوياً، مستقيماً، فعالاً، منتجـاً، عاملاً للخير والصلاح والإصـلاح. والخلُق الذميم يجعلـه ضعيفـاً مسترخياً، لا نفع منه، ولا خير فيه، ولا همّ لـه في الحياة إلّا إشباع شهواته، وإرضاء أنانيته. ولذلك رأوا أن إصلاح الجماعة إنما يأتي من طريق إصلاح الفرد، فأرادوا

---

(١) سورة القلم، آية ٤.

إصلاح المجتمع بالمنهج الخُلُقي وتوسّلوا بالأخلاق إلى إنهاض الأمّة.

وبالرغم من إخفاق جميع الحركات الإصلاحية التي قامت على أساس القاعدة الخُلقية، فإنّ الناس لا يزالون مقتنعين بأن هذه القاعدة هي أساس الإصلاح، وأقاموا الجمعيات الإصلاحية على هذا الأساس. مع أن الحقيقة أن وسائل إصلاح الجماعة غير وسائل إصلاح الفرد ولو كان جزءاً من الجماعة، لأنّ فساد الجماعة آتٍ من فساد مشاعرها الجماعية ومن فساد أجوائها الفكرية والروحية، وآتٍ أيضاً من وجود المفاهيم المغلوطة عند الجماعة، وبعبارة أخرى، آتٍ من فساد العُرف العام. وإصلاحها لا يأتي إلّا بإيجاد العرف العام الصالح. وبتعبير آخر لا يأتي إلّا من إصلاح مشاعر الجماعة، وإيجاد الأجواء الروحية الصحيحة، والأجواء الفكرية التي تتصل بالناحية الروحية، وتطبيق النظام من قبل الدولة. ولا يتأتى ذلك إلّا بإيجاد الأجواء الإسلامية، ولا بدّ من تصحيح المفاهيم للأشياء عند الناس كافة. وبهذا تصلح الجماعة، ويصلح الفرد. ولا يتأتى ذلك بالتكتل على أساس الجمعية، ولا بجعل الأخلاق والوعظ والإرشاد أساساً للتكتل.

ومن هنا جاء إخفاق جميع التكتلات على أساس الجمعيات في إحداث نهضة أو إصلاح، كما جاء إخفاق جميع التكتلات على أساس التسمية الحزبية، التي لم تُبنَ على مبدإٍ معين، ولم تُسبق بتفهم ما، ولم تجعل رابطتها مبنية على جامع صحيح بين الأفراد.

على أن إخفاق جميع هذه التكتلات كان محققاً أيضاً من ناحية أفرادها، لأنّها فضلاً عن قيامها على غير أساس تكتلي صحيح، لعدم وجود الفكرة والطريقة، ولخطإ الطريقة في التكتل، فإنّها لم تكن تقيم تكتلاتها على أساس صلاحية الفرد الذاتية، وإنما كانت تقيمها على أساس مكانته في المجتمع، وإمكان وجود الفائدة المعجّلة من وجوده في الحزب أو الجمعية.

فقد كان العضو يُختار على أساس أنه وجيه في قومه، أو غني بين جماعته، أو محامٍ، أو طبيب، أو ذو مكانة ونفوذ، بغضّ النظر عن كونه صالحاً لهذه الكتلة التي يختار لها أم غير صالح. ولذلك كان يغلب على هذه التكتلات التفكّك بين أعضائها، كما تغلب عليها الناحية الطبقية. فأعضاء الحزب أو الجمعية يداخلهم شعور خفي بأنهم يمتازون عن باقي الشعب، لا بمالهم ووجاهتهم فحسب، بل بكونهم أعضاء في الحزب أو الجمعية. ولذلك لا يحصل بينهم وبين الشعب أي تفاعل أو تقارب. فيكون وجود الجمعية أو الحزب ضغثاً على إبالة، وعقدة جديدة تضاف إلى العقد التي يرزح تحتها هذا المجتمع.

ولهـذا نستطيع أن نقول بعد الدراسـة والتفكّر والاستقراء أن البلاد الإسلامية جميعها لم ينشـأ فيها خلال القرن الفائت أيُّ تكتّل صحيح، يؤدي إلى نهضة. وجميع التكتلات التي حصلـت أخفقـت لقيامها على أساس مغلوط، مع أن أمَّة لا تنهض إلاّ بالكتل. فما هو التكتل الصحيح الذي يسبّب نهضة الأمَّة؟ هذا ما نحتاج لبيانه.

إن التكتـل الصحيـح الذي تنهض الأمَّة به لا يجوز أن يكون علـى أساس الجمعية، التي يحتّـم نظامهـا الجمعـي أن تقوم بأعمـال وأقوال، أو بأعمـال فقط أو بأقـوال فقط. وهذا النوع من التكتل لا يجوز أن يشجّع في الأمَّة التي تود النهوض، ولا يجوز أن يكون على أساس الأحـزاب غير المبدئيـة، كالتي قامت في العالم الإسلامي منذ الحـرب العالمية الأولى حتى الآن.

وإنمـا التكتل الصحيح هو الذي يقوم علـى أساس حزبّي مبدئي إسلامي، تكون الفكرة هـي الروح لجسم الحزب، وهي نواته، وهي سرّ حياتـه. وتكون خليّته الأولى إنساناً تتجسّد فيـه فكـرة وطريقة مـن جنسها، حتى يكـون إنساناً من جنسـ الفكرة في نقائـه وصفائه، ومثـل الطريقة في وضوحه واستقامته. ومتى وُجـدت هذه الأشياء الثلاثة: الفكرة العميقة، والطريقة الواضحة، والإنسان النقي، فقد وجدت الخلية الأولى. ثم لا تلبث هذه الخلية أن تتكاثـر إلى خلايا تكون هـي الحلقة الأولى للحزب (قيادة الحـزب). ومتى وجدت الحلقة الأولى فقد نبتت الكتلة الحزبية، لأنّ هذه الحلقة لا تلبث أن تتحول إلى كتلة. وحينئذٍ تحتاج هـذه الكتلـة إلى رابطة حزبية، تجمع بـين الأشخاص الذيـن يعتنقون الفكـرة والطريقة. هـذه الرابطة الحزبيـة هي العقيدة التي تنبثـق عنها فلسفة الحـزب، والثقافة التي يتسم بمفاهيمهـا الحـزب، وحينئذ تكون الكتلـة الحزبية قد تكوّنت، وسـارت في معترك الحياة. فتتقلّـب عليها الأجواء حارّة وبـاردة، وتهبّ عليها الرياح عاصفة وليّنـة، وتتناوبها الأجواء صافيـة وملبَّدة، فإذا ثبتت لهذه العوامل فقد تبلورت فكرتهـا، ووضحت طريقتها، وأعدّت أشخاصهـا، وقوّت رابطتهـا، واستطاعت أن تخطو الخطوة العمليـة في الدعوة والعمل من كتلـة حزبية إلى حـزب مبدئي متكامل يعمل للنهضة الصحيحة. هـذا هو التكتل الصحيح الذي تكون نواته الفكرة، لأنّها أسّ الحياة.

أمـا كيف ينشأ هذا التكتل الحزبي المبدئي في الأمَّـة التي تريد النهوض نشوءاً طبيعياً، فهاك البيان.

الأمَّـة جسم واحـد لا يتجزأ، وهـي في تكوينها الكلـي كالإنسان. فكمـا أن الإنسان إذا

مرض مرضاً شديداً أشفى منه على الموت، ثم أخذت تدب الحيوية فيه، فإنّها تدب فيه كله بوصفه كلاً، وكذلك الأمَّة المنحطة تعتبر مريضة. وإذا دبّت الحيوية فيها تدب فيها جميعها بوصفها مجموعة إنسانية واحدة باعتبارها كلاً. والحياة للأمَّة هي الفكرة التي تصحبها طريقة من جنسها، لتنفذ بها، فيتكوَّن من مجموعهما ما يسمّى المبدأ.

وليس مجرّد وجود المبدإ في الأمَّة كافياً لبعث الحياة فيها، بل اهتداؤها للمبدإ، ووضعه موضع العمل في حياتها، هو الذي يجعلها حية، إذ قد يكون المبدأ موجوداً عند الأمَّة في تراثها التشريعي والثقافي والتاريخي ولكنها في غفلة منه، أو في غفلة عن فكرته، أو عن طريقته، أو في غفلة عن ربطهما معاً. وفي هذه الحال لا يؤدي مجرّد وجود الفكرة والطريقة إلى نهضة.

والحيوية تدب في الأمَّة عادة حين تحصل هزات عنيفة في المجتمع، ينتج عنها إحساس مشترك. وهذا الإحساس الجماعي يؤدي إلى عملية فكرية تُنتج قضايا من جرَّاء البحث في الأسباب والمسبّبات لهذه الهزة. والوسائل القريبة والبعيدة التي تنقذ منها.

إلّا أن هذا الإحساس وإن كان واحداً مشتركاً في الجماعة بين أفرادها، فإنّه يكون بنسب مختلفة بين الناس، على مقدار ما هيأهم الله له، بما حباهم من استعدادات ممتازة، ولذلك يظل اهتداؤها للفكرة كامناً فيها إلى أن يتجمع تأثيره، فيتركز فيمن نالوا قدراً أعلى من الإحساس، فيوقظهم ويلهمهم، ويبعث فيهم الحركة، فتظهر أعراض الحياة فيهم أولاً.

هؤلاء الذين نالوا قدراً أعلى من الإحساس تنطبع فيهم إحساسات الجماعة، وتتمركز فيهم الفكرة، فيتحركون حركة وعي وإدراك، وهم عيون الأمَّة، والثلة الواعية فيها.

إلّا أن هذه الثلة الواعية تكون قلقة متحيرة، تبصر دروباً متعددة، وتتحير أي الطرق تسلك. ولكن حركة الوعي هذه، في هذه الثلة الجماعية، تختلف نسبها فيها. فيكون منطق الإحساس في بعضها أقوى منه في البعض الآخر، فيقوم من هذه الثلة الواعية فئة متميزة، تختار بعد الدراسة والعمق في البحث درباً من الدروب، وتبصر الغاية التي توصل إليها، كما تبصر وضوح الطريق، فتسلكها، وتسير نحو غايتها، وبذلك تهتدي إلى المبدإ بفكرته وطريقته، وتعتقده عقيدة راسخة، فيتجسّد فيها، ويصبح عقيدة لها. وتكون هذه العقيدة مع ثقافة الحزب هي الرابط بين أشخاص هذه الفئة.

وحين يتجسّد المبدأ في الأشخاص لا يطيق أن يبقى حبيساً، بل يسوقهم إلى الدعوة له سوقاً. فتصبح أعمالهم متكيفة به، سائرة حسب منهجه، متقيّدة بحدوده، ويصبح وجودهم من أجل المبدإ، ومن أجل الدعوة له، والقيام بتكاليفه، وهذه الدعوة تهدف إلى اعتناق الناس لهذا المبدإ وحده دون غيره، وإلى إيجاد الوعي العام بـه. فتتحول الحلقة الأولى إلى كتلة، ثم تتحول الكتلة إلى حزب مبدئي يأخذ في النمو الطبيعي في ناحيتين؛ إحداهما: التكاثر في خلاياه بإيجاد خلايا أخرى تعتنق المبدأ عن وعي وإدراك تامّين، والثانية :إيجاد الوعي العام بـه عند الأمَّة كلها. ويتكوّن من هذا الوعي العام على المبدإ توحيد الأفكار والآراء والمعتقدات عند الأمَّة، توحيداً جماعياً إن لم يكن توحيداً إجماعياً. وبذلك يتوحد هدف الأمَّة، وتتوحّد عقيدتها، ووجهة نظرها في الحياة. وبهذا يكون الحزب بوتقة تصهر الأمَّة، فينقيها من الأدران والمفاسد التي أدّت إلى انحطاطها، أو تولّدت عندها أثناء انحطاطها. وهذه العملية الصهرية يتولاها الحزب في الأمَّة، وهي التي تسبب النهضة. وهي عملية شاقة. ولذلك لا يقدر عليها إلّا الحزب الذي يعيش بفكرتها، ويجعل حياته وقفاً عليها، ويدرك كل خطوة من خطواته.

وذلك أن الإحساس الذي يؤدّي إلى فكر في الحزب، يشرق هذا الفكر في الأمَّة بين أفكار متعددة، فيكون واحداً منها، ويكون أول أمره أضعفها، لأنّه أحدث ولادة ووجد وجوداً، ولم يتمركز بعد، ولم توجد له أجواء، ولكنه لما كان فكراً نتيجة منطق الإحساس، أي فهماً ناتجاً عن الإدراك الحسي، فإنّه يوجِد الإحساس الفكري أيْ يوجد إحساساً واضحاً نتيجة للفكر العميق، فكان - بطبعه - يصفي من ينطبع به، فيجعله مخلصاً، حتى لو أراد أن لا يكون مخلصاً لا يقدر على ذلك. ويتجسّد هذا الفكر عقيدة وثقافة في المخلّص، فيحدث في نفسه ثورة جامحة. وليست هذه الثورة سوى انفجار بعد احتراق في الشعور والفكر، يشيع في الدعوة التلهّب والحماس والصدق، كما يشيع فيها - في نفس الوقت - المنطق والفكر، ويكون ناراً تحرق الفساد، ونوراً يضيء طريق الصلاح. وبهذا تقع الدعوة في صراع مع الأفكار الفاسدة، والعقائد المتداعية، والعادات البالية، فتحاول أن تدافع عن نفسها، ولكن دفاعها نفسه يكون احتكاكاً بالمبدإ الجديد، يزيد في قوته. ويستمر هذا الصراع حتى تتداعى جميع الأفكار والعقائد والطرق، ويبقى مبدأ الحزب وحده في الأمَّة، هو فكرها، وهو عقيدتها.

ومتى وحّد الحزب الأفكار والمعتقدات والآراء فقد صنع اتحاد الأمَّة على عين بصيرة،

وصهرها ونقاها، فكانت أمَّة واحدة، وبذلك توجد الوحدة الصحيحة.

ثـم تأتي المرحلة الثانية للحزب، وهي قيـادة الأمَّة للقيام بالعمل الإصلاحي الانقلابي، لينهضـ بالأمَّـة، ثـم يحمل معها رسالـة الإسلام إلى غيرهـا من الشعـوب والأمم، لتؤدّيَ واجبها إلى الإنسانية.

وهذا التكتل الحزبي هو حركة جماعية، ولا يمكن إلّا أن يكون حركة جماعية، لأنّ التكتل الصحيـح لا يكـون حركة فرديـة. ولذلك كان لزامـاً على القائمين علـى الحزب في البلاد الإسلامية أن يبحثوا البحث الدقيق عن الحركات الجماعية، وأن يفهموها فهماً عميقاً.

وفهـم الحـركات الجماعية التـي لها قوة التأثـير في عصرها، يرينا أنهـا لا تنشأ حين يكـون الرخاء ميسوراً، والحقوق الطبيعية للإنسان محققة، والرفاهية متوفرة، وحين تكون الكفاية الشخصية هي المقياس لتولّي الأمور المهمة. وهذا الفهم للحركات الجماعية، يسهل علينـا أن نزن كل حركة جماعية بميزانها السوي، بدراسة البيئة التي عاشت أو تعيش فيها الحركة، والظروف التي لابستها أو تلابسها، ومدى عمل الأفراد النابهين في تسيير أمرها، وتسهيل مهمتها في القضاء على ما يعوق نجاحها أو يعرقل سيرها.

ويقاس نجاحهـا بقدرتها علـى إثـارة روح الامتعاض في الناس، وحثهم علـى إظهار امتعاضهـم كلما جدّ من السلطة الحاكمة أو النظام القائم ما يسم مبدأها هذا، أو يتحكّم به وفق مصالح السلطة وهواها.

وفهم هذه الحركات الجماعية يقتضينا دراسة الحياة في المجتمع، ومعرفة علاقة الأمَّة بالحاكمـين، وعلاقـة هؤلاء الحاكمـين بالأمَّة، وقـوام كل منهما، وحقيقتـه التامّة في نظر الإسـلام، والآراء والأفكار والأحكام التي دعا إليها، وموازنة ما عليه المجتمع، وما تعرّضت لـه هـذه الآراء والأفكار والأحـكام، من تغيير وتبديـل واجتهاد، وحقيقة هـذا الاجتهاد في الفروع والأصول، وهل يقرّه الإسلام أم لا يقرّه. كما يقتضينا فهمها دراسة الحالة النفسية للأمَّة، وهي تشاهد هذه الآراء والأفكار والأحكام الإسلامية تغيض في هذه الدنيا التي تعيش عليها، والتي يقيمها لها نظام الحياة، ونظام الحكم، بالسيف والمكر والمال.

ويقتضينـا فهمهـا كذلـك معرفة ميل الأمَّـة نفسها بوجه عـام، ونظرتها لهـذه النظم التـي تطبق عليها، والتي تهدد إسلامها بالزوال وترديها هـي في هوّة الشقاء والتعاسة، ثم معرفـة ميل المفكّريـن في الأمَّة ومدى تقبّلهم للنظام الفاسد الـذي يطبّق عليهم، وهل أثار

فيهـم التذمر، ومعرفة مدى تأثرهم بالإغـراء والتهديد، ومدى انسياقهم مع هذا الإغراء، وخضوعهم لهذا التهديد.

ثـم معرفة الكتلة الحزبية نفسها، والتحقق من أنها تتمتع بالإحساس المرهف، والتفكير العميـق، والإخلاص الخالـص، ومن أن الإجراءات التي تقوم في المجتمع لم تُضعف إيمانها بالإسلام وشرائعه، وأن جميع ما يحصل من إغراءات وتهديدات وإرهاب، ومنح ومحن، لم يؤثر فيها مطلقاً، ثم التحقق من أن هذه الكتلة محافظة على قيمها الذاتية تمام المحافظة، وأن منطقة إيمانها آمنة، وأن تشبّعها بالأفكار الإسلامية العميقة، وتبنّيها للمصالح العامَّة، وشعورها بالمسؤولية – كل ذلك كامل، بحيث تجعل المبدأ في حصن حصين مهما لحقها من عسف وجَور وشدة وإرهاب، ثم التحقق من أن هذه الفئة قد وطّدت عزمها على أن تضطلع بالمسؤولية، مع تقديرها لجميع النتائج واستعدادها لتحمّلها.

وهـذا البحث في الحـركات الجماعية تاريخياً وواقعياً، يرشـد إلى حقيقة سير الحزب المبدئـي، باعتباره حركة جماعيـة، والتأكّد من كونه مستكمـلاً شرائطه، سائراً في طريقه الطبيعـي. حتـى إذا لوحظ فيـه تنكّـب، أو لوحظ أن الدراسـات كانت تقتضـي تعديلاً في الجهـاز، أو مرونـة في السـير، أو صلابة في الكفـاح، اتبعت الأساليب التـي تضمن له أداء رسالته في إنهاض الأمَّة، وفي جعلها حاملة لهذه الرسالة لجميع الشعوب والأمم.

ويسير تكتيل الحزب تكتيلاً صحيحاً في الطريق الآتي:

١- الاهتـداء إلى المبـدإ من قبل شخص فائـق الفكر والإحسـاس، فيتفاعل معه، حتى يتبلـور فيه، ويصبـح واضحاً لديه، وحينئذ توجد واقعياً الخليـة الأولى، ولا تلبث أن تتكاثر هـذه الخلية تكاثـراً بطيئاً، فيوجـد أشخاص آخـرون، يكوّنون خلايـا، ويتصلون ببعضهم اتصالاً كلياً بالمبدإ، فيتكوَّن منهم الحلقة الأولى للكتلة الحزبية (قيادة الحزب)، ولا بدّ أن يكـون المبدأ وحـده دون غيره محور التكتل بين هؤلاء الأشخاص، وأن يكون هو وحده أيضاً القوة الجاذبة لهم حوله.

٢- هذه الحلقة الأولى تكون – عادة – قليلة العدد، بطيئة الحركة في أول الأمر، لأنّها مع كونهـا تعبّر عن إحساس المجتمع الذي تعيش فيه، فإنّ تعبيرها يكون بألفاظ ومعانٍ تخالف مـا اعتـاد المجتمع سماعه من ألفاظ ومعـان، وتكون لها مفاهيم جديـدة، تخالف مفاهيم المجتمـع السائدة، وإن كانت تعبّر عن أحاسيسه. ولذلك تكون هذه الحلقة كأنها غريبة عن

المجتمـع، ولا ينجذب إليهـا في أول الأمر من الناس إلّا من كان فيه الإحساس قوياً، إلى حد أنه أوجد فيه قابلية الانجذاب إلى مغناطيس المبدإ المتجسّد في الحلقة الأولى.

٣- يكـون تفكير هذه الحلقة الأولى (القيادة) - عـادة - عميقاً، وطريقتها في النهضة جذرية، أي تبدأ من الجذور. ولذلك ترتفع هذه الحلقة عن الواقع السيء الذي تعيش عليه الأمَّة، وتحلِّق في الأجواء العليا، وتبصر الواقع الذي تريد نقل الأمَّة لتعيش عليه، أي تبصر الحيـاة الجديدة التي تريـد نقل الأمَّة إليها، كمـا أنها تبصر الطريق الـذي تسلكه لتغيير هـذا الواقـع. ولذلك فيه تبصر مـا وراء الجدار، في حين أن أكثر المجتمـع الذي تعيش فيه يبصر ما أمامه، وبحكم التصاقه بالواقع السيء الذي هو فيه يتعذر عليه التحليق، فيصعب عليـه إدراك تغيير الواقع إدراكاً صحيحاً، لأنّ المجتمع المنحط يكون الفكر عنده في بداءته، ويستمـد صوره كلها من واقعه، ثم يقيس عليه الأشياء قياساً شمولياً مغلوطاً، ويكيّف نفسه حسبه، ولذلك يجعل منافعه دائرة مع هذا الواقع.

أما الحلقة الحزبية الأولى فإنّها تكون في فكرها قد تجاوزت الدور البدائي، وسارت في طريق التكامل. فتجعل الواقع موضع التفكير لتغييره حسب المبدإ، لا مصدر التفكير، يجعل المبـدأ دائراً مع الواقـع، ولذلك تحاول تغيير الواقـع وتشكيله وإخضاعـه لإرادتها، لتجعله دائراً مع المبدإ الذي تعتنقه، لا لتجعل المبدأ دائراً مع الواقع. ولذلك يكون بين المجتمع وبين الحلقة الأولى للحزب تباين في فهم وجهة النظر في الحياة، يحتاج إلى التقريب.

٤- إن فكـر الحلقة الحزبية الأولى (القيادة) يستند إلى قاعدة ثابتة، وهي أن الفكر لا بـدّ أن يتصـل بالعمل، وأن الفكر والعمل لا بدّ أن يكونا من أجـل غاية معيّنة يهدفانّ إليها. ولذلـك يوجـد عندها من جرّاء تجسّـد المبدإ فيها، ومن جرّاء استنـاد الفكر إلى قاعدة - يوجـد من جرّاء ذلك - جو إيماني ثابت، وهو يساعـد على إخضاع الواقع وتغييره، لأنّ هذا الفكـر لا يتشكّل بشكل ما يمر به، بل يشكّل مـا يمر به بشكله هو، بخلاف المجتمع المنحط، فإنّـه لا توجـد لفكره قاعـدة، لأنّه بمجموعه لا يعـرف الغاية التي يفكّر ويعمـل من أجلها، وتكـون الغايـة عند أفراده آنية أنانية. ولذلك لا يوجد عنده جو إيماني، فيضطر لأنّ يتشكل هـو بما يحيط بـه، لا أن يشكّله بشكله، ومن هنا يأتي التضـارب بين الحلقة الأولى للحزب وبين المجتمع الذي تعيش فيه في أول الأمر.

٥- بمـا أن من واجـب الحلقة الحزبية الأولى (القيـادة) أن توجِد الجو الإيماني الذي يفرض طريقة من التفكير، فعليها أن توجد حركات مقصودة، لتنمية نفسها تنمية سريعة،

ولتنقية جوها تنقية تامَّة، حتى تبني جسمها الحزبي بناء سليماً، وبسرعة فائقة، وأن تتحول - بتطور سريع - من حلقة حزبية إلى كتلة حزبية، ثم إلى حزب متكامل، يفرض نفسه على المجتمع، بحيث يصبح فاعلاً في المجتمع، لا منفعلاً فيه.

٦- هذه الحركات المقصودة تتكون بالدراسة الواعية للمجتمع وللأشخاص وللأجواء، وبالرقابة الحذرة من أن يتسلل إلى كيان الحزب عنصر فاسد، ومن أن يحصل الخطأ في تركيب جهاز من أجهزة الحزب التي يكون التكتل حسبها، حتى لا يميل به إلى وجهة غير وجهته الصحيحة، وحتى لا ينشطر الحزب على نفسه.

٧- يجب أن تكون العقيدة الراسخة الثابتة، والثقافة الحزبية الناضجة هي الرابط بين أعضاء الحزب، وأن تكون هي القانون الذي يسيّر جماعة الحزب، لا القانون الإداري المسطّر على الورق. وطريقة تقوية هذه العقيدة والثقافة هي الدراسة والفكر، ليتكوّن العقل تكويناً خاصاً، وليوجد الفكر المتصل بالشعور، ولا بدّ من بقاء الجو الإيماني مخيّماً على الحزب جماعياً، حتى يكون الجامع للحزب شيئين اثنين هما: القلب، والعقل. ولذلك لا بدّ من الإيمان بالمبدإ حتى يبدأ القلب جامعاً بين أفراد الحب، ثم دراسة المبدإ دراسة عميقة، وحفظها واستظهارها وفهمها، ليتكوّن الرابط الثاني وهو العقل. وبذلك يعد الحزب إعداداً صحيحاً، وتكون رابطته متينة متانة تمكّنه من الثبات أمام جميع الزعازع.

٨- تشبه قيادة الحزب (الحلقة الأولى للحزب) الموتور الصناعي من جهة، وتخالفه من جهة أخرى. ووجه شبهها فيه هو:

أن الموتور الصناعي للغاز مثلاً، له طاقة حرارة، تتولّد من الشعلة والبنزين في الحركة الموتورية. وهذه الطاقة الحرارية تنتج ضغطاً في الهواء. وهذا الضغط يدفع الذراع، وهو المحرّك، وهو الذي يفرض حركته على القطع الأخرى، فتدور الآلة. وعليه، فإنّ وجود الشعلة والبنزين والحركة الموتورية :هو الأصل، لأنّه بتوليده لطاقة الحرارة ينتج ضغطاً، وهذا الضغط يفرض حركته على باقي القطع، ويدير الموتور. فإذا وقفت حركة الموتور وقفت جميع القطع. وإذن لا بدّ من وجود الشعلة والبنزين والحركة الموتورية حتى يدور الموتور، ويدير جميع الآلة. وكذلك القيادة للحزب (الحلقة الأولى للحزب)، فإنّ الفكرة فيها بمقام الشعلة، والإحساس في الأشخاص الواعين في القيادة بمنزلة البنزين، والإنسان الذي يتأثر إحساسه بالفكرة هو الحركة الموتورية. وعليه، فالفكرة حين تتصل بالإحساس في الإنسان توجد طاقة الحرارة، فتدفع القيادة إلى الحركة. وحركتها هذه تفرض على سائر قطع

الحزب، من أفراد، وحلقات، ولجان محلية، وغير ذلك، فتتأثر بحرارتها، فتتحرك، وتدور جميعها، دوران الآلة. وهنا يبدأ سير الحزب بالحركة، فيأخذ دور النمو في تشكيله.

وعليه، فلا بدّ من انبعاث طاقة الحرارة من القيادة لسائر أجزاء الحزب حتى تدور، كما أنه لا بدّ من حركة الموتور حتى تدور الآلة. وهذا وجه الشبه بين الموتور الصناعي وبين قيادة الحزب. وعلى ذلك يجب أن يلاحظ قادة الحزب هذه الناحية، ويوالوا اتصالاتهم وحركاتهم بباقي أجزاء الحزب، لتؤثر حرارة القيادة في الجميع. فإذا اتصلوا عدة مرات، ورأوا أن باقي الأعضاء واللجان لم تتحرك إلّا إذا حرّكوها، فلا ييأسوا، وليعلموا أن ذلك طبيعي، لأنّ الآلة لا تدور إلّا إذا دار الموتور، وبعث الحرارة منه.

إلّا أن القيادة (الحلقة الأولى للحزب) لا يكون تحريكها مؤثراً بفرض الحركة على الحزب، كما يفرض المحرّك حركته على باقي القطع في الموتور الصناعي، بل يكون تحريكها كذلك في أول الأمر فحسب، أما بعد سير الحزب فلا يكون كذلك. ومن هذه الجهة تخالف القيادة (الحلقة الأولى للحزب) الموتور الصناعي، فإنّ الموتور الصناعي يظل دائماً المحرّك للآلة، وأما القيادة فإنّها موتور اجتماعي، وليست موتوراً صناعياً، وأعضاء الحزب وحلقاته ولجانه المحلية هم من بني الإنسان، لا من الحديد، وفيهم الحياة، ويتأثرون بحرارة القيادة، أي يتأثرون بحرارة المبدإ الذي يتجسّد في القيادة (الحلقة الأولى للحزب)، ولهذا فإنّهم بعد تفهمهم للفكرة، واتصالهم بحرارة القيادة الحزبية، يصبحون جزءًا من الموتور، ويصبح حينئذ مجرّد حركة القيادة من جراء طاقة الحرارة يبعث الحركة في الحزب كله بعثاً طبيعياً، لأنّها - وهي موتور اجتماعي - تكون كلاً فكرياً شائعاً في جميع الحزب. وحينئذٍ لا تبقى القيادة وحدها هي التي تحمل الحركة الموتورية، بل – بنموّها وتكامل تشكيل الحزب – يكون الحزب كلّه حاملاً للحركة الموتورية. وعلى ذلك فلا يحتاج سير الحزب إلى حركة القيادة، ولا إلى بعث حرارتها، بل يسير المبدأ في أعضاء الحزب، وتسير حلقاته ولجانه المحلية، سيراً آلياً، دون حاجة إلى حركة القيادة، لأنّ حرارة كل جزء منبعثة منه، ومن الكل الفكري الشائع في الحزب، والمتصل بهذه الأجزاء اتصالاً طبيعياً.

٩- يسير الحزب المبدئي في ثلاث مراحل، حتى يبدأ تطبيق مبدئه في مجتمعه:

أولاً: مرحلة الدراسة والتعلم لإيجاد الثقافة الحزبية.

ثانياً: مرحلة التفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه، حتى يصبح المبدأ عرفاً عامّاً ناتجاً

عـن وعي، وتعتبره الجماعـة كلها مبدأها، حتى تدافع عنه جماعيـاً، وفي هذه المرحلة يبدأ الكفاح بين الأمَّة وبين من يقفون حائلاً دون تطبيق المبدإ من الاستعمار ومن يضعهم أمامه مـن الفئات الحاكمة والظلاميين والمضبوعين بالثقافة الأجنبية، لأنّها تعتبر المبدأ مبدأها، والحزب قائداً لها.

ثالثاً: مرحلـة تسلّـم زمام الحكم عن طريـق الأمَّة تسلّماً كامـلاً، حتى يتخذ الحكم طريقـة لتطبيـق المبـدإ على الأمَّة. ومـن هذه المرحلة تبـدأ الناحية العمليـة في الحزب في معـترك الحياة، وتظل ناحية الدعـوة للمبدإ العمل الأصلي للدولة والحـزب، لأنّ المبدأ هو الرسالة التي تحملها الأمَّة والدولة.

١٠- أما المرحلة الأولى فهي المرحلة التأسيسية، وهي اعتبار جميع أفراد الأمَّة سواء في أنهم خالون من كل ثقافة صحيحة، والبدء بتثقيف من يريدون أن يكونوا أعضاء في الحزب بثقافته، واعتبار المجتمع كله مدرسة للحزب، حتى يخرِّج الحزب في أقصر مدة الفئة التي تكون قادرة على الاتصال بالجماعة للتفاعل معها.

علـى أنه ينبغي أن يعلم أن هذا التثقيف ليس تعليماً، وأنه يختلف عن المدرسة اختلافاً كلياً، ولذلك لا بدّ أن تكون الثقافة للحلقات سائرة على اعتبار أن المبدأ هو المعلم، وأن العلم والثقافة التي تؤخذ إنما يقتصر فيها على المبدإ، وعلى ما يلزم لخوض معترك الحياة، وأن تؤخذ للعمل بها حالاً في معترك الحياة.

ولذلـك لا بدّ من أن تكـون الثقافة عملية، أي أن تؤخذ للعمـل بها في الحياة، ولا بدّ من أن يوضع حائل كثيف بين الذهن وبين الناحية العلمية، حتى لا تتجه الثقافة الحزبية اتجاه الثقافة المدرسية العلمي.

١١- الحـزب هـو تكتل يقوم على فكرة وطريقة، أي على مبـدإ آمن أفراده به. ويشرف على فكر المجتمع وحسّه ليسيِّرهما في حركات تصاعدية. ويحول بين المجتمع وبين الانتكاس في الفكر والحس. وهو يقوم على تثقيف الأمَّة ودفعها إلى معترك الحياة العالمية، فهو المثقف الحقيقي، ولا تغني عنه المدارس مهما تعددت وكثرت وشملت.

وهنـاك فرق بـين الحزب والمدرسة لا بدّ من إدراكه، وهـذا الفرق واضح في نقاط عدة منها:

أ- إن المدرسة مهما كان برنامجها صحيحاً، لا تضمن إنهاض الأمَّة دون أن يكون هنالك

حزب يقوم في المجتمع كمثقف له، لأنّ المدرسة من طبيعتها مهما تحررت لا بدّ من أن تكون رتيبة، فهي تقوم على شكل خاص، وتتخذ صفة خاصة، وبهذا تفقد القدرة على التشكّل تبعاً لتشكّل الوقائع. وإذا أريد لها أن تتشكّل، يحتاج تشكّلها إلى عملية معقدة، وزمن معين، حتى يحدث التكيف، وإعدادها يكون على أساس ثابت لا يتشكّل.

ب- إن الحزب إذا كان قائماً على برنامج صحيح يكون فيه ما يلي:

١- الحيوية، فهو ينمو.

٢- التطور، فهو ينتقل من حال إلى حال.

٣- الحركة، فهو ينتقل في كل ناحية من نواحي المجتمع، وفي كل جزء من أجزاء البلاد.

٤- الحس، فهو يحس ويشعر بكل ما يحصل في المجتمع، ويؤثّر فيه.

ويكون إعداده على أساس تشكّل الحياة والمشاعر. ففيه تطوّر دائم، وفيه تغيّر مستمر، ولا يسير على طريقة رتيبة، لأنّه يسير مع الحياة وأشكالها، ليشكّلها بجوّه الإيماني، ويغير الواقع ويكيفه حسب المبدإ.

ج- المدرسة تقوم على تثقيف الفرد وتهذيبه وتعليمه باعتباره فرداً معيناً. وهي بالرغم من كونها جماعة صغيرة، إلّا أنها فردية من ناحية تعليمية. ولذلك تكون نتائجها فردية لا جماعية. ولو فرضنا أن مدينة سكّانها عشرة آلاف نسمة، فيها مدارس تضم ألف تلميذ، فإنّها لا تستطيع أن تحدث أي نهضة جماعية في هذه المدينة.

د- الحزب يقوم على تربية الجماعة وتثقيفها بوصفها جماعة واحدة، بغضّ النظر عن أفرادها، وهو لا ينظر إلى هؤلاء الأفراد الذين فيها باعتبارهم أفراداً معينين، وإنما ينظر إليهم باعتبارهم أجزاء الجماعة، فهو يثقفهم جماعياً ليصلحوا لجزئية الجماعة لا لفرديّتهم. ولذلك كانت نتائج الحزب جماعية لا فردية. فلو فرضنا أن جماعة في قطر سكّانه مليون نسمة، وفيه حزب عدد أعضائه مائة شخص، فإنّه يحدث في هذا القطر نهضة تعجز عنها المدرسة مهما بذلت من جهد وأمضت من زمن وخرجت من تلاميذ.

هـ- تقوم المدرسة على تهيئة الفرد ليؤثّر في الجماعة التي يعيش فيها، وهو لا يستطيع أن يؤثّر إلّا جزئياً، لأنّه يحتل جزءًا شعورياً ضعيف الأثر في إيقاظ الفكر.

و- يقوم الحزب على تهيئة الجماعة لتؤثّر في الفرد، وهي تستطيع أن تؤثر كلياً، لأنّ شعورها قوي، موقظ، قادر على إيقاظ الفكر. ولذلك يكون أثرها في الأفراد قوياً، وتبعث فيهم النهضة بأقل جهد وأقصر زمن، إذ إن الذي يوقظ الفكر هو الشعور وبتفاعلهما تحصل الحركة للنهضة.

ويتلخّص الفرق بين الحزب والمدرسة في ثلاث نقاط:

١- إن المدرسة تكون رتيبة غير قادرة على التشكّل، في حين أن الحزب يكون متطوراً غير رتيب، وقادراً على التشكّل في الحياة فهو يشكّلها بجوّه الإيماني.

٢- إن المدرسة تثقف الفرد ليؤثّر في الجماعة، فتكون نتائجها فردية، في حين أن الحزب يثقف الجماعة، لتؤثر في الفرد فتكون نتائجها جماعية.

٣- إن المدرسة تهيئ الجزء الشعوري في الفرد، ليؤثر في مشاعر الجماعة، فلا يستطيع التأثير فيها، ويعجز عن إيقاظ فكرها، في حين أن الحزب يهيئ الكل الشعوري في الجماعة، ليؤثر في مشاعر الأفراد، فيستطيع التأثير فيهم، ويكون قادراً على أن يوقظ أفكارهم إيقاظاً تاماً.

١٢- في هذه المرحلة لا بدّ من دوام إدراك أن المجتمع بأكمله هو المدرسة الكبرى للحزب، مع دوام إدراك الفرق الشاسع بين المدرسة وبين الحزب في حلقاته الثقافية.

أما إدراك أن المجتمع بأكمله مدرسة الحزب، فهو لأنّ وظيفة الحزب في هذه الفترة هي بعث العقائد الصادقة، وإيجاد المفاهيم الصحيحة. وهذا لا يتأتى إلّا بعملية تثقيفية يكون مبدأ الحزب هو المعلم، وثقافته هي المادة التي تدرس، وهذا المبدأ وهذه الثقافة يتمثلان فيمن تجسّد فيهم المبدأ، فهم الأستاذ المباشر في المجتمع، وتكون اللجان المحلية وحلقاتها صفوفه، ويكون المجتمع كله هو المدرسة. وهذه العملية التثقيفية تقتضي ممن يكونون أعضاء في الحزب، ويتبنون مفاهيمه، دراسة عميقة، وفهماً صحيحاً، ومذاكرة لثقافته الحزبية في كل وقت، واستظهاراً لدستوره، وللأحكام المهمة، والقواعد العامة التي يتبناها. وذلك يحتاج إلى عملية تثقيفية. ومن هنا كان لا بدّ من الحرص على هذه الناحية مع كل من يدخل في الحزب، بغضّ النظر عما إذا كان مثقفاً ثقافة جامعية أو ابتدائية أو فيه استعداد للتثقف. وكل تساهل في هذه الثقافة مع أي فرد يبقي هذا الفرد خارج نطاق الحزب، ولو انتسب إليه، وربما نتج عن ذلك ضرر في الجهاز العام.

ولا بـدّ مـن أن يوضع حاجز كثيف بين العمل وبين الحزب في هذه المرحلة، قبل أن يوجد عنده الأشخاص المثقفون ثقافة حزبية، ولهذا كانت هذه المرحلة مرحلة ثقافية ليس غير.

وأمـا إدراك أن هنالـك فرقـاً بين المدرسة وبـين الحزب في الثقافة فذلـك لئلا تنقلب الثقافـة الحزبيـة إلى ثقافـة مدرسية، فيفقد الحـزب فعاليته. ولذلك لا بـدّ من أن يوضع حاجـز كثيف بين المنتمـي إلى الحزب وبين الناحية العلمية في الثقافـة الحزبية، وأن يكون ملاحظاً أن الثقافة الحزبية هي لتغيير المفاهيم، وللعمل في معترك الحياة، ولحمل القيادة الفكريـة في الأمّـة. ولا يجوز أن يندفع صاحبها في الناحيـة العلمية. وإذا كانت لديه حاجة علمية فمحلها المدرسة وليس الحزب. ومن الخطر الاندفاع مع الثقافة نحو الناحية العلمية، لأنّها تسلب خاصية العمل، وتؤخر الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحله.

١٣- المرحلـة الثانية هي مرحلة التفاعل مع الأمّة، وهـي التي يصحبها الكفاح. وتعتبر هذه المرحلة دقيقة، والنجاح فيها دليل على صحة تكوين الحزب. والإخفاق فيها دليل على أن فيـه خللاً يجـب إصلاحه. وهي مبنية علـى المرحلة التي قبلها. ولذلـك كان النجاح في المرحلـة الأولى شرطاً أساسيـاً للنجاح في المرحلة الثانية. إلّا أن مجـرّد النجاح في المرحلة الأولى ثقافيـاً ليـس كافياً وحده للنجـاح في هذه المرحلة، بل لا بدّ أن يكـون النجاح الثقافي معروفـاً عند الناس، أي أن يعـرف الناس أن هناك دعوة، وأن يعرفوا عن العضو أنه يحمل دعـوة، كما أنه لا بدّ أن تكون الروح الجماعية قد تكونت أثناء التكوين الثقافي في الحلقات، واتصـال الأعضـاء في المجتمع الذي يعيشون فيه، ومحاولتهـم التأثير فيه، حتى إذا انتقلوا للمرحلة الثانية كان الاستعداد الجماعي موجوداً. ولذلك يسهل عليهم التفاعل مع الأمّة.

١٤- إن عضـو الحـزب لا ينتقل مـن دور الثقافة إلى دور التفاعـل إلّا بعد أن يكون قـد نضـج ثقافيـاً، نضجاً جعل منـه شخصيـة إسلامية، بتجـاوب نفسيته مـع عقليته. قـال عليـه ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتـى يكون هواه تبعاً لما جئت بـه»، وأن يعرف الناس عنه أنه يحمل دعوة إسلامية، وأن تكون الميول الجماعية قد قويت فيه وظهرت عليه، بوجوده في الحلقات، واتصاله بالمجتمع، بحيث تكون قد قلعت منه العزلة. لأنّ العزلة مزيج من الجبن واليأس، لا بدّ من قلعها من الأفراد والمجتمع.

١٥- إن الحـزب ينتقل من دور الثقافـة إلى دور التفاعل انتقالاً طبيعياً، بحيث إذا أراد أن ينتقـل قبل الأوان لا يقدر، وذلك أن دور الثقافـة تستكمل فيه نقطة الابتداء، إذ الثقافة تجعـل المبدأ يتجسّد في أشخاص، وتجعل المجتمـع يحس بالدعوة وبالمبدإ إحساساً واضحاً.

ومتى تم هذا التجسيد للمبدإ في الأشخاص، أيْ غرسه في نفوسهم، وتم معه الإحساس في المجتمع على المبدإ، تكون قد اجتازت الدعوة نقطة الابتداء، وصار لا بدّ أن تنتقل إلى نقطة الانطلاق. وحتى يبدأ الحزب السير في نقطة الانطلاق، لا بدّ أن يبدأ بمخاطبة الأمَّة. ولأجل أن يبدأ بمخاطبتها يجب أن يبدأ بمحاولة مخاطبتها أولاً، حتى إذا نجحت محاولته هذه، تحول إلى المخاطبة مباشرة. ومحاولة المخاطبة إنما تكون بالثقافة المركزة في الحلقات، وبالثقافة الجماعية للناس في كل مكان مستطاع، وفي كشف خطط الاستعمار، وفي تبني مصالح الأمَّة. فإذا استطاع أن ينجح في هذه الأشياء الأربعة معاً تحوّل إلى مخاطبة الأمَّة، وانتقل إلى نقطة الانطلاق انتقالاً طبيعياً. وكان انتقاله هذا إلى نقطة الانطلاق هو الذي ينقله نقلاً طبيعياً من المرحلة الأولى، التي هي دور الثقافة، إلى المرحلة الثانية، التي هي دور التفاعل، ويجعله يبدأ التفاعل مع الأمَّة في أوانه بدءاً طبيعياً.

١٦- إن هذا التفاعل مع الأمَّة ضروري لنجاح الحزب في مهمّته، لأنّه مهما كثر أعضاء الحزب في الأمَّة، ولم يتفاعلوا معها لا يستطيعون أن يقوموا بعمل وحدهم، مهما كانت قوتهم، إلّا إذا سارت الأمَّة معهم. ولا يستطيعون أن يسوقوا الأمَّة معهم إلى العمل، ولا تسير معهم إلّا إذا تفاعلوا معها، ونجحوا في هذا التفاعل. وليس معنى تفاعلهم مع الأمَّة هو أن يستطيعوا جمع الناس حولهم، بل المراد من التفاعل هو إفهام الأمَّة مبدأ الحزب، ليكون مبدأها، لأنّ أصل المبدإ – وهو الإسلام – موجود في الأمَّة، إذ إن أحاسيس الأمَّة تحولت إلى فكر، تبلور في الفئة المتميزة، التي يتكون الحزب منها. وكانت قاعدة هذه الأحاسيس (وهي الفكر والعمل من أجل غاية) التعبير الحقيقي للمبدإ. ولذلك يكون المبدأ (أي الإسلام) هو إحساس الأمَّة الداخلي، ويكون الحزب معبّراً عن هذا الإحساس. فإذا كان فصيح التعبير، واضح اللغة، صادق اللهجة، فهمت الأمَّة المبدأ سريعاً، وتفاعلت مع الحزب، واعتبرت الأمَّة بمجموعها هي الحزب. والفئة المتميزة تحمل قيادة الحركة بالتكتل الحزبي، تلك الحركة التي تسير بها الأمَّة بقيادة الحزب نحو المرحلة الثالثة، وهي تطبيق المبدإ تطبيقاً انقلابياً، عن طريق الحكم الذي تتولاه هذه الكتلة الحزبية، باعتباره الطريقة الوحيدة لتنفيذ الفكرة، أي باعتباره جزءاً من المبدإ.

إلّا أن هنالك صعوباتٍ عديدة تقف في وجه هذا التفاعل، فلا بدّ من معرفتها، ومعرفة طبيعتها، للعمل على التغلب عليها. وهذه الصعوبات كثيرة أهمها ما يلي:

أ- تناقض المبدإ مع النظام الذي يطبّق في المجتمع:

إن مبدأ الحزب هو نظام جديد للحياة بالنسبة للمجتمع الحاضر. وهو يناقض النظام الذي يطبّق على هذا المجتمع والذي تحكم الناس به الفئة الحاكمة. ولذلك تجد في هذا المبدإ خطراً عليها، وعلى كيانها. ولا بدّ أن تقف في وجهه وتحاربه، بمختلف الوسائل: بالدعاية ضده، ومطاردة حملة الدعوة، واستعمال الوسائل المادية. ولهذا كان على حَمَلَة المبدإ – وهم يعملون للتفاعل مع الأمَّة بالدعوة لمبدئهم – أن يعتصموا من الأذى بكل ما يستطيعون، وأن يجابهوا الدعايات المضللة، بشرح دعوتهم، وأن يتحملوا كل مشقة في هذا السبيل.

ب- ومن الصعوبات اختلاف الثقافة:

تكون في المجتمع ثقافات مختلفة، وتكون في الأمَّة أفكار متباينة، إلّا أنه يكون لها إحساس واحد. وتكون الثقافات المتعددة، ولا سيما الثقافات الاستعمارية، تعبيراً معكوساً عن هذه الأحاسيس، في حين أن ثقافة المبدإ، أي الثقافة الإسلامية، تكون تعبيراً صادقاً عن أحاسيس الأمَّة. غير أن الرأي العام الثقافي في المجتمع والمنهاج الثقافي في المدارس والمعاهد، وسائر الأمكنة الثقافية، يكون سائراً مع الثقافة الأجنبية. وكذلك تكون سائر الحركات السياسية والثقافية سائرة مع الثقافة الأجنبية. ولهذا لا بدّ للحزب في ثقافته من الدخول في دور من الكفاح مع الثقافات الأخرى، والأفكار الأخرى، حتى يظهر للأمَّة التعبير الصحيح عن أحاسيسها وشعورها، فتسير معه. ومن هنا كان لا بدّ من أن يكون في هذا الدور تصادم بين الحزب في ثقافته وفكره، وبين غيره من الثقافات والأفكار الأخرى. وهذا تصادم بين أبناء الأمَّة، ولذلك لا يأخذ دور الجدل العقيم، بل تسير جماعة الحزب على طريق رسم الخط المستقيم عند الخط الأعوج. ولا يدخلون في جدل عقيم مطلقاً، لئلا يؤدّي إلى الأنّانية التي تعمي وتصم عن الحقيقة، بل تشرح أفكار الحزب، وتبين ما في الأفكار الأخرى من زيف، وما في الثقافات الأخرى من باطل، وما في نتائجها من أخطار. وحينئذ تنصرف الأمَّة عنها، وتتجه نحو ثقافة الحزب وفكره، بل ينصرف عنها أيضاً أصحابها، بعد أن يظهر لهم زيفَها، إذا كانوا من المخلصين الواعين النزيهينّ. إلّا أن هذه العملية من أشق العمليات على الحزب. ولذلك كان إحداث التفاعل مع الأمَّة في المكان الذي تكثر فيه الثقافة الأجنبية أكثر صعوبة من الأمكنة التي تقل فيها هذه الثقافة، وكانت قابلية النهضة في الأمكنة التي تقل فيها نسبة المثقفين ثقافة أجنبية أكثر من الأمكنة التي ترتفع فيها هذه النسبة. ولذلك

كان علـى الحزب أن يكون واعياً على الجماعة التـي يعمل للتفاعل معها، ليسير في الطريق المناسبة له.

ج- **ومن الصعوبات وجود الواقعيين في الأمَّة:**

وذلـك أنه يوجد مـن جرّاء الثقافة الأجنبيـة، والتسميم الأجنبي، ومـن جرّاء الجهل، فئتان تمثلان الواقعية في الأمَّة.

أمـا الفئـة الأولى فهـي الفئـة الواقعية، التـي تدعو إلى الواقـع، وإلى الرضـا بالواقع، والتسليـم به، كأمـر حتمي، لأنّها تتخذ الواقع مصدر تفكيرهـا وتأخذ منه حلول مشاكلها. وطريق التغلب على صعوبتها هو محاولة التعمّق معها في البحث، حتى ترى وتدرك أن الواقع إنما يتخذ موضع التفكير لتغييره، وبذلك يمكن أن ترجع عن فكرها.

وأمـا الفئة الواقعية الثانية فهي فئة الظلاميين التي تأبى أن تعيش في النور، لأنّها ألفت الحياة في الظـلام وتعودت التفاهة والسطحية، وأصيبت بمرض الكسل الجسمي والكسل العقلي وجمدت على القديم الذي وجدت عليه آباءها لمجرّد كونه قديماً، ولذلك فهي واقعية حقيقـة، لأنّها من جنس الواقع وهي جامدة فكـراً. ولذلك كانت في حاجة إلى معاناة أكثر. وطريق التغلب على صعوبتها هو محاولة تثقيفها، والاجتهاد في تصحيح مفاهيمها.

د- **ومـن الصعوبـات التي تقف في وجه الدعـوة ارتباط الناس بمصالحهم:** وذلك لأنّ الإنسان يرتبط بمصالحه الشخصية، وأعماله اليومية، ويرتبط في نفس الوقت بالمبدإ. وقد يبـدو أن هـذه المصالح تتعارض مع الدعوة للمبدإ. ولذلك يحـاول التوفيق بينهما. وللتغلب علـى هذه الصعوبة، يجب على كل من يعتنق المبدأ أن يجعل الدعوة والحزب مركز الدائرة الذي تدور حوله مصالحه الشخصية، فلا يجوز أن يشتغل في أي عمل يتناقض مع الدعوة، ولا في أي عمـل ينسيـه الدعوة ويعوقه عنها. وبذلك يكون قد نقـل الدعوة من دورانها حول مصالحه إلى دوران مصالحه حول محورها.

هـ- **ومن الصعوبات التي تقف في وجه الدعوة:** صعوبة التضحية بشؤون الحياة الدنيا من مال وتجارة ونحوهما في سبيل الإسلام وحمل دعوته. وللتغلب على هذه الصعوبة يذكر المؤمن بأن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة. ويكتفي بهذا التذكير ويـترك له الخيار في التضحية بهذه الشـؤون ولا يستكره على شيء. كتب ﷺ كتاباً لعبد الله بـن جحش حين بعثه على رأس سرية ليترصّـد قريشاً في نخلة بين مكة والطائف، وقد جاء

في ذلك الكتاب: «ولا تكرهنّ أحداً من أصحابك على المسير معك وامضِ لأمري فيمن تبعك».

و- **وقد يتبادر أن من الصعوبات الاختلاف المدني في المجتمعات:** وذلك أن الأمَّة تكون فيها أوساط المدن غير أوساط القرى، وغير أوساط البدو، وتكون المدنية في المدينة غيرها في القرية، وهي في القرية غيرها في مضارب البدو والخيم. ولذلك قد يوحي هذا الاختلاف في الأشكال المدنية للحزب فكرة الاختلاف في التثقيف، أو في التوجيه المبدئي. وهذا من أخطر الأشياء لأنّ الأمَّة مهما اختلفت فيها الأشكال المدنية هي أمَّة واحدة، إحساسها واحد، ومبدؤها واحد، ولذلك تكون الدعوة فيها واحدة، لا فرق بين مدينة وقرية، ويكون العمل للتفاعل معها واحداً.

١٧- يتعرّض الحزب في هذه المرحلة (مرحلة التفاعل مع الأمَّة) إلى خطرين: خطر مبدئي (أي على المبدإ)، وخطر طبقي.

أمَّا الخطر المبدئي فيتأتى من تيار الجماعة، والرغبة في استجابة طلباتها الآنية الملحَّة، ويتأتَّى من تغلب الرواسب الموجودة في آراء جماعة على الفكرة الحزبية.

وذلك أن الحزب حين يخوض غمار الحياة في المجتمع، يتصل بالجمهور للتفاعل معه، ولقيادته، وفي الوقت الذي يكون فيه الحزب مزوداً بمبدئه، يكون الجمهور قد اجتمعت فيه متناقضات من أفكار رجعية قديمة، ووراثات عن الجيل الغابر، ومن أفكار أجنبية خطرة، وتقليد للكافر المستعمر. فحين يقوم الحزب بعملية التفاعل مع الجمهور، يزوّده بآراء الحزب وأفكاره، ويسعى جاهداً لتصحيح مفاهيمه، ولبعث العقيدة الإسلامية فيه، ولإيجاد الأجواء الصادقة، والعرف العام الصالح، بمفاهيم الحزب. وهذا يحتاج إلى الدعوة، وإلى الدعاية، حتى يجمع الأمَّة حوله على أساس المبدإ، بصورة تقوّي في الأمَّة الإيمان بالمبدإ، وتبعث فيها الثقة بمفاهيم الحزب، والاحترام والتقدير له، وتحملها على الاستعداد للطاعة وللعمل. وحينئذٍ يكون واجب الحزب الإكثار من شبابه المؤمنين الموثوق بهم بين الأمَّة، ليظلوا قابضين على زمامها، كالضباط في الجيش. فإذا نجح الحزب بهذه المرحلة من التفاعل، قاد الأمَّة إلى الغاية التي يريدها، ضمن حدود المبدإ، وأمِنَ خروج القطار عن الخط.

أما إذا قاد الحزب الجمهور قبل أن يكتمل التفاعل معه، وقبل أن يوجد الوعي العام عند

الأمَّـة، فإنّ قيادته تكـون لا بأحكام المبدإ وأفكاره، بل بتشخيص مـا يجيش في نفس الأمَّة، وبإثارة عاطفتها، وتصوير مطالبها قريبة في متناول يدها.

إلّا أن هـذا الجمهـور لا تنعدم منه في هـذه الحالة مشاعـره الأولى كالوطنية والقومية والروحيـة الكهنوتية، وتكـون الحالات الجماعية مثـيرة لها، فتظهر حينئـذٍ فيه العنعنات التافهـة كالطائفية والمذهبية، والأفكار القديمة كالاستقـلال والحرية، والنعرات الفاسدة كالعنصريـة والعائليـة، فيبـدأ التناقض بينه وبـين الحزب، لأنّه يفرضـ لنفسه مطالب لا تتفـق مع المبدإ، وينادي بغايات آنية مضرة للأمَّـة، ويتحمّس لهذه المطالب، ويزداد هياجه لتحقيقهـا، وتظهـر فيه نعـرات متعددة. وفي هذه الحـال يكون موقف الحـزب بين نارين: إحداهما التعرض لغضب الأمَّة ونقمتها، وهدم ما بناه من السيطرة على الجماعة. والأخرى التعرّضـ للانحيـاز، كان علـى رجال الحـزب إذا تعارض الأمـر بين الجمهـور والمبدإ أن يتمسّكوا بالمبدإ، ولو تعرّضوا لنقمة الأمَّة، لأنّها نقمة مؤقتة. وثباتهم على المبدإ سيعيد لهم ثقة الأمَّة. وليحذروا من مخالفة المبدإ والحيد عن جوهره قيد شعرة، لأنّه هو حياة الحزب، وهو الذي يضمن له البقاء. ولاتقاء مثل هذه المواقف الحرجة، ولدفع مثل هذا الخطر، على الحـزب أن يجتهد في سقي الأمَّة بمبدئـه، والمحافظة على وضوح أفكار الحزب ومفاهيمه، والعمـل على بقاء أجوائهـا مسيطرة على الأمَّة. ويُسهِّل ذلك العنايـةُ بفترة التثقيف عناية فائقة، والاهتمامُ بالثقافة الجماعية اهتماماً زائداً، والحرصُ على كشف خطط الاستعمار كشفـاً دقيقـاً، ودوام السهر على الأمَّـة ومصـالحها، والانصهارُ بالمبـدإ والحزب انصهاراً تامـاً، ودوامُ التنقيب في أفكار الحزب ومفاهيمه، لبقائهـا صافية، وبذلُ جهد مستطاع في ذلك كله، مهما كلّف هذا من جهد وعناء.

وأمـا الخطر الطبقي فإنّه يتسرّب إلى رجال الحزب، لا إلى الأمَّة. وذلك أنه حين يكون الحـزب يمثل الأمَّة أو أكثريتها، تكون له مكانة مرموقة، ومنزلة موقرة، وإكبار تام من قبل الأمَّة والخاصة من الناس. وهذه قد تبعث في النفس غروراً، فيرى رجال الحزب أنهم أعلى مـن الأمَّة، وأن مهمتهم القيادة، ومهمـة الأمَّة أن تكون مقودة. وحينئذٍ يترفعون على أفراد الأمَّـة، أو علـى بعضهم، دون أن يحسبوا لذلك حساباً. وإذا تكـرّر ذلك صارت الأمَّة تشعر بأن الحزب طبقة أخرى غيرها، وصار الحزب يشعر كذلك بالطبقية. وهذا الشعور هو أول طريـق انهيار الحزب، لأنّه يُضعف حرص الحزب على ثقة البسطاء من الجمهور، ويضعف ثقـة الجمهور بالحزب، وحينئذٍ تبدأ الأمَّة تنصرف عن الحزب. ومتى انصرفت الأمَّة عن

الحــزب فقد انهار، واحتــاج إلى بذل جهد مضاعف، حتى تعود له هــذه الثقة. ولذلك كان لزاماً على رجال الحزب أن يكونوا كأفراد الأمَّة البسطاء، وأن لا يشعروا بأنفسهم إلّا أنهم خَدَمة للأمَّة، وأن وظيفتهم الحزبية هي خدمة الأمَّة، لأنّ ذلك يوجد فيهم المناعة، وينفعهم لا بدوام ثقة الجمهور فحسب، بل ينفعهم أيضاً في المرحلة الثالثة حين يتولون الحكم لتنفيذ المبدإ. فيظلون — وهم حكّام — خَدمة للأمَّة، حتى يتسنى لهم تنفيذ المبدإ.

١٨- المرحلة الثالثة، هي مرحلة الوصول إلى الحكم.

إن الحــزب يصــل إلى الحكم عــن طريق الأمَّــة وأعمال طلــب النُّصرة، وينفــذ المبدأ دفعــة واحــدة، وذلك ما يسمّى بالطريقــة الانقلابية. وهذه الطريقــة لا تقبل الاشتراك في الحكــم مجزأً، بل تأخذ الحكم كله، وتتخذه طريقة لتطبيق المبدإ، وليس غاية. وتنفذ المبدأ الإسلامي تنفيذاً انقلابياً، ولا تقبل طريقة التدريج مهما كانت الظروف.

ومتى طبقت المبدأ تطبيقاً كاملاً شاملاً كان عليها أن تحمل الدعوة الإسلامية، فتجعل في ميزانية الدولة باباً خاصاً للدعوة وللدعاية، وتتولى الإشراف على هذه الدعوة من ناحية دوليــة أو ناحية حزبية حسب مقتضيات الظــروف. وبالرغم من وصول الحزب إلى الحكم فإنّــه يبقى حزبــاً سائراً، ويبقى جهازه قائماً، سواء أكان أعضــاؤه في كراسي الحكم أم لم يكونــوا. ويعتبر الحكم أول خطوة عمليه لتنفيذ مبدإ الحزب في الدولة، والسعي لتنفيذه في كل جزء من أجزاء العالم.

هــذه هي الخطوات التي يسير فيها الحــزب في معترك الحياة، لينقل الفكرة إلى الدور العملي. وبعبارة أخرى لينقل المبدأ إلى معترك الحياة باستئناف الحياة الإسلامية، ولينهض بالمجتمــع، ويحمل الدعــوة إلى العالم. وحينئذ يبدأ الحزب الــدور العملي، وهو الدور الذي وُجد من أجله. وعلى ذلك فالحزب هو الضمانة الحقيقية لإقامة الدولة الإسلامية ولبقائها ولتطبيــق الإسلام، وإحســان تطبيقه، واستمرار هــذا التطبيق، وحمل الدعــوة الإسلامية للعــالم، لأنّــه بعد أن يقيم الدولة، يكــون رقيباً عليها، محاسباً لها، قائــداً الأمَّة لمناقشتها، ويكــون في نفس الوقت حامــلاً الدعوة الإسلامية في البلاد الإسلامية، وفي غيرها من باقي أجزاء العالم.









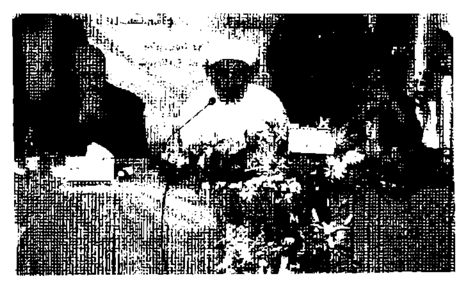

والمشروع
الخميس
بيروت












المقاومة
والمشروع الوطني















